



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق



فرقة بحث التحول الرقمي في الجزائر كآلية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق
التنمية الاقتصادية
تنظم ملتقى وطني حضوري وافتراضي الموسوم بـ :

رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر
-الواقع والآفاق-

رئيسة الملتقى: أ. د/ عيادي فريدة

24 أفريل 2023

فرقة بحث التحول الرقمي في الجزائر كآلية لدعم
تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية
الاقتصادية

تنظم ملتقى وطني حضوري وافتراضي

يوم 24 أبريل 2023 حول

**رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية
المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر
-الواقع والآفاق-**



أ.د محمدي تارس. رئيس جامعة الجزائر 1.

د/ مدافر فايزة: نائب رئيس جامعة الجزائر 1.

أ.د/ لعلاوي عيسى: عميد كلية الحقوق، جامعة

الجزائر 1.

د/ بوسنة خير الدين: نائب عميد كلية الحقوق.

أ.د/ نساخ فطيمة: رئيسة المجلس العلمي

2- رئيسة الملتقى: أ.د/ عيادي فريدة

3- رئيسة اللجنة التنظيمية: د. درويش حفصة

4- الإشراف التقني: السيدة دلمي مونة

إشكالية الملتقى:

يعرف العالم اليوم تحولات اقتصادية كبيرة ميزتها الثورة
الصناعية الرابعة بحيث أصبحت المعرفة والرقمنة من
الموارد الأساسية في العملية الاقتصادية والتنوع
الاقتصادي، والتي تساهم في إعادة تنظيم البنية
الاقتصادية التي تتيح زيادات هائلة في الإنتاجية وفرصا
أوفر للتنوع الاقتصادي، وتخلق قنوات أكثر للتنوع.
وتشجع على إنتاج السلع والخدمات، كما تساهم في افتتاح
أسواق ضخمة جديدة.

كل هذه المتغيرات تفرض على الجزائر مواكبة التغيرات
الحاصلة في العالم، واتباع استراتيجية في التخطيط
للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية،
واستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي
الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات
الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الوطني، لأجل
الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى
اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور
في تنوع الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من الحلول
الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع
مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي،
وتحسين كفاءة هذه القطاعات كدور القطاع الزراعي في
تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي. ودور
الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، والقطاع
السياحي كبديل لخلق الثروة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نجد الاستشراف التكنولوجي يبقى حاجة
ضرورية من أجل اعتماد التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها
على المستوى الوطني والإقليمي بما يعزز القدرة
التنافسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذلك جاء
هذا الملتقى ليلسط الضوء على هذا الموضوع من خلال
تناول الإشكالية التالية:

ما هي البدائل المتاحة للجزائر من أجل تحقيق التنوع
الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة؟

أهداف الملتقى:

- 1- التحديد الدقيق لموقف المشرع الجزائري فيما يتعلق مسألة التنوع الاقتصادي،
- 2- يهدف هذا الملتقى إلى التعرف على واقع وتحديات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر،
- 3- إبراز أهمية النهج الجديد للتكنولوجيا الجديدة الواعدة في رسم سياسات التنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر،
- 4- تحديد آثار الرقمنة على سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر،
- 5- معرفة ما هي الخيارات والبدائل الرقمية المتاحة في الجزائر،
- 6- نشر ثقافة التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية والمجتمع.

محاوړ الملقى:

المحوړ الأول: الإطار التشريعي لبدائل النفط (الاستثمار، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، السياحة...الخ)،

المحوړ الثاني: آثار الرقمنة على سياسات التنويع الاقتصادي،

المحوړ الثالث: سبل التوافق بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة،

المحوړ الرابع: الضوابط القانونية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر (أجهزة الضبط، أجهزة الحماية، الدعاوى القضائية...الخ)،

المحوړ الخامس: واقع وآفاق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة.

اللجنة العلمية

- رئيسة اللجنة العلمية: أ.د/ عيادي فريدة، جامعة الجزائر 1
أعضاء اللجنة العلمية: أ.د/ عجة الجبلاي..جامعة الجزائر 1
أ.د/ لمطاعي نور الدين.....جامعة الجزائر 1.
أ.د/ صبايحي ربيعة.....جامعة تيزي وزو.
أ.د/ بعجي محمد.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ بلحيمر عمار.....جامعة الجزائر 1
أ.د/ بوقميحة نجيبة.....جامعة الجزائر 1.

- أ.د/ بوعمره آسيا.....جامعة الجزائر 1.
أ.د/ والي ناديةجامعة البويرة
د/ شامي ليندة.....جامعة الجزائر 1.
د/ بلقاسمي كهينة.....جامعة الجزائر 1.
د/ حاج صدوق ليندة.....جامعة الجزائر 1.
د/ زيدان محمد.....جامعة الجزائر 1.
د. بوجلطي عز الدين.....جامعة الجزائر 1.
د/ بن رجدال آمال.....جامعة الجزائر 1.
د/ أمقران راضية.....جامعة الجزائر 1.
د/ راحلي سعاد.....جامعة الجزائر 1.
د/ بلقاسمي سليم.....جامعة الجزائر 1.
د/ عاشور موسى.....جامعة الجزائر 1.
د/ عثمان علي.....المركز الجامعي - أفلو.
د/ قوق صفيان.....جامعة الجزائر 1.
د/ رزيق وسيلة.....جامعة الجزائر 1.
د/ مشيد سليمة.....جامعة الجزائر 1.
د/ مالح زهرة.....جامعة الجزائر 1.
د/ بوصوفة زهرة.....المركز الجامعي تيبازة.
د/ قطاف إسماعيل.....جامعة الجزائر 1.
د/ عرورة فتيحة.....جامعة الجزائر 1.
د/ براهيمي بديعة.....جامعة الجزائر 1.
د/ خير الدين فايزة.....جامعة الجزائر 1.
د/ قزوت لمياء.....جامعة الجزائر 1.
د/ لشهب نادية.....جامعة الجزائر 1.

اللجنة التنظيمية

ط.د/مبرك عز الدين، ط.د/ لوناڊي زينب، ط.د/مولفي سامية، ط.د/لكحل نورة، ط.د/بن سالم يونس، ط.د/أكير تسعديت، ط.د/روبيح جهيدة، ط.د/دحمري سماعيل.

شروط المشاركة:

-تكتب المداخلة طبقا للأصول العلمية المتعارف عليها، باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية مع إرفاقها بملخص باللغة الأجنبية (الإنجليزية)، على أن يحتوي الملخص على الكلمات المفتاحية،

-تقدم البحوث مكتوبة وفق برنامج Word بخط Arabic Simplified حجم 14 بالنسبة للمداخلات المكتوبة باللغة العربية، وخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للمداخلات المكتوبة باللغة الأجنبية، وتكتب الهوامش بحجم 10،- يتراوح عدد الصفحات 15 و20 صفحة،

-يجب أن يكون موضوع البحث أصليا لم يتم نشره من قبل ولم يسبق أن قدم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة، -تقبل المداخلات المشتركة، ولا يقبل تقديم أكثر من مداخلة،

-ترفض المداخلات التي لا يتطابق مضمونها مع محاوړ الملقى. لا تؤكد المشاركة إلا بعد الاستقبال النهائي للمداخلة كاملة على الموقع الإلكتروني:

collo.affaires.ay@gmail.com

-آخر أجل لإرسال المداخلة والملخص: 2023/04/10

-الرد على المداخلات المقبولة: 2023/04/18.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

وفرقة البحث:

التحول الرقمي كآلية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية

تنظم ملتقى وطني حضوري وافتراضي عبر تقنية google meet



حول:

رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر

-الواقع والآفاق-



بمدرج الملتقيات على مستوى مقر كلية الحقوق

يوم : 24 أفريل 2023 ابتداء من الساعة 08:30 صباحا

1-الهيئة الشرفية للملتقى:

أ.د/ مختاري فارس، مدير جامعة الجزائر 1

د/ مدافر فايزة، نائب مدير جامعة الجزائر 1

أ.د/ لعلاوي عيسى، عميد كلية الحقوق

د/ بوسنة خير الدين، نائب عميد كلية الحقوق

د/ بوجلطي عز الدين، نائب عميد كلية الحقوق

أ.د/ نساخ فطيمة، رئيسة المجلس العلمي

2-رئيسة الملتقى: أ. د/ عيادي فريدة

3-رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ درويش حفصة

4-الاشراف التقني: السيدة ديلمي منى

رئيسة الملتقى الوطني

البروفيسور: عيادي فريدة

برنامج جلسات الملتقى الوطني يوم 24 أبريل 2023

مراسيم الافتتاح الرسمي للملتقى على الساعة الثامنة ونصف صباحا (09:00- 8.30)

الجلسة الافتتاحية:

- تلاوة آيات من القرآن الكريم

- عرض النشيد الوطني

- كلمة السيد رئيس جامعة الجزائر 1: أ.د/ مختاري فارس،

- كلمة السيد عميد كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، أ.د/ لعلاوي عيسى،

- كلمة السيدة رئيسة المجلس العلمي، أ.د/ نساخ فطيمة،

- كلمة السيدة رئيسة فرقة البحث، ورئيسة اللجنة العلمية للملتقى: أ.د/ عيادي فريدة.

الجلسات الصباحية:

الجلسة الأولى

عنوان المداخلة	الجامعة	المتدخل	التوقيت
قانون الاستثمار بين النظرية والواقع (معوقات تطبيقه في أرض الواقع وماهية النقائص لتفعيله لخلق الثروة)	-أستاذ جامعي - جامعة الجزائر 3	-د/ تيغرسى الهوري -د/ بن عاشور رتيبة	9:10-9:00
تنمية القطاع الفلاحي كبديل للنفط في الجزائر	المركز الجامعي تيبازة	د/ أعراب نادية	9:20- 9:10
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر	جامعة الجزائر 1	د/ قزوت لامية	9:30- 9:20
الآليات القانونية لإحلال الصادرات محل الواردات	جامعة الجزائر 1	ط.د/ بلطرش زهية	9:40- 9:30
المؤسسات الناشئة كنموذج اقتصادي جديد لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات	المركز الجامعي تيبازة	د/ بوصوفة الزهرة	9:50- 9:40
الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للنفط وأثرها على التنمية المستدامة، الجزائر نموذجا	-المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة. -جامعة البويرة	-ط.د/ عبد الكريم محمودي، -د/ سارة محفوظ،	10:00- 9:50

رئيسة الملتقى الوطني

البروفيسور : عيادي فريدة

السياحة في الجزائر "الاقتصاد الكامن"	جامعة الجزائر 1	ط.د/ زرارقي سمية ط.د/ لوناوي زينب	10:10- 10:00
دعم النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية كآلية للتنوع الاقتصادي	جامعة الجزائر 1	د.فوزية بن غانم	10:20-10:10
ترقية الاستثمار السياحي كآلية بديلة لتنوع الاقتصاد الوطني	جامعة الجزائر 1	د. عز الدين زوبة	10:30-10:20
مناقشة عامة (15 دقيقة)			

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: أ.د / بوقميحة نجيبة			
التوقيت	المتدخل	الجامعة	عنوان المداخلة
55:10-10:45	أ.د / بوقميحة نجيبة	جامعة الجزائر 1	رقمنة سوق المنافسة: تعديل أم إعادة بناء؟
10:55-11:05	د/ بلقاسمي سليم	جامعة الجزائر 1	الأدوات التوجيهية لبناء اقتصاد رقمي في الجزائر
15:11-11:05	ط.د/ فوق بلقيس راشدة ط.د/ توامدية مسعودية	المركز الجامعي، الاعواط	حوكمة التحول الرقمي كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل الجزائر
25:11-11:15	د/ درويش سهيلة	جامعة الجزائر 1	أهمية الرقمنة الاقتصادية في منظومة الأمن الاقتصادي
11:35-11:25	ط.د/ مولفي سامية	جامعة الجزائر 1	تحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر
11:45-11:35	د/ خير الدين فايزة	جامعة الجزائر 1	تأثير الصيرفة الإلكترونية على الاقتصاد الجزائري
11:55-11:45	عصام رواي	مفتش في قطاع السياحة (ولاية جيجل)	فعالية التحول الرقمي لإدارة السياحة-عرض تجربة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل-
12:05- 11:55	ط.د/ أكبر تسعديت	جامعة الجزائر 1	دور الرقمنة في تطوير الاستثمار وتوسيع مناخ الاستثمار
مناقشة عامة (15 دقيقة)			

الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة: أ.د. / بوعمره آسيا			
التوقيت	المتدخل	الجامعة	عنوان المتدخل
12:30- 12:20	أ.د/ والي نادية	جامعة البويرة	عن فاعلية الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة
12:40- 12:30	د/مشيد سليمة	جامعة الجزائر 1	المؤسسات الناشئة سبيل لتحقيق التنوع الاقتصادي في عصر التحول الرقمي
12:50- 12:40	ط.د/ يمنين لمياء د/ سلاوي يوسف	جامعة الجزائر 1	دور الإدارة الالكترونية في تطوير النشاط الاقتصادي
13:00- 12:50	ط.د/ لكحل نورة	المركز الجامعي تيزازة	الرقمنة كآلية لتجسيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المرفق العام- قطاع العدالة نموذجاً
13:10- 13:00	د/ بلقاسم بوفاتح	المركز الجامعي، أفلو	دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر آفاق 2030
13:20- 13:10	ط.د/ كحل الراس ريمة ط.د/ أو سعيد ايمان	جامعة الجزائر 1	التنوع الاقتصادي في الجزائر حتمية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة
مناقشة عامة (15 دقيقة)			

الجلسات المسائية

الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة: د. بلقاسمي كهينة			
التوقيت	المتدخل	الجامعة	عنوان المداخلة
14:10- 14:00	أ.د/ بوعمره آسيا	جامعة الجزائر 1	التدابير القانونية لتشجيع الاستثمار في المجالات البديلة
14:20- 14:10	ط.د/ رويح جهيدة، ط.د/ عراج كنزة	جامعة الجزائر 1	الضمانات الدستورية للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ظل التعديل الدستوري 2020
14:30- 14:20	د/ درويش حفصة	جامعة الجزائر 1	هيئات دعم وترقية الاستثمار في الجزائر وفقا للقانون 18-22

تحفيز الاستثمار كاستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي من خلال القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار	جامعة الجزائر 1	د/ رزيق وسيلة	14:40- 14:30
دور سلطات الضبط المستقلة في تكريس الأمن القانوني للمتعامل الاقتصادي	جامعة جيجل	ط.د/ مسعود قشي أ.د/ فاتح خلاف	14:50- 14:40
مناقشة عامة (15 دقيقة)			

الجلسة الخامسة

رئيس الجلسة: د / عاشور موسى			
التوقيت	المتدخل	الجامعة	عنوان المتدخلة
15:15- 15:05	د/ حماني ساجية	جامعة البويرة	واقع القطاع السياحي الجزائري في ظل الرقمنة - كقطاع بديل-
15:25- 15:15	د/ منصور هواري أ.د/ يوسفات علي	جامعة أدرار	واقع التنوع الاقتصادي في ظل الرقمنة بالجزائر
15:35- 15:25	د/ نبيل بن موسى	جامعة سطيف	واقع وآفاق الطاقات المتجددة -مع الإشارة إلى تجربة الجزائر في تطوير الطاقات المتجددة وتنوع اقتصادها-
15:45- 15:35	د/ أوثن بولرياس ليلي	جامعة تيزي وزو	الاستثمار في الطاقات المتجددة وفرصة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، واقع وتحديات-
15:55- 15:45	ط.د/ شابي سفيان	المركز الجامعي تيبازة	عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر بين التنوع والرقمنة- المؤسسات الناشئة نموذجا-
16:05- 15:55	ط.د/ ممداد محمد ط.د/ عبد السلام بو كعبن	-جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان -جامعة الجزائر 1	التطور التكنولوجي الرقمي عامل أساسي للتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي
16:15- 16:05	أ.د/ عيادي فريدة	جامعة الجزائر 1	واقع ومتطلبات التنوع الاقتصادي في الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية مستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة
مناقشة عامة (15 دقيقة)			

الجلسة الختامية:

- قراءة التوصيات -

- الإعلان عن اختتام فعاليات المنتدى

رئيسة الملتقى الوطني
البروفيسور : عيادي فريدة

جامعة الجزائر -1-

كلية الحقوق

ملتقى وطني حول: رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في
الجزائر -الواقع والافاق- (24 أبريل 2023)

المحور الأول: الإطار التشريعي لبدائل النفط

عنوان المداخلة: تنمية القطاع الفلاحي كبديل لنفط في الجزائر

من إعداد:

-الدكتورة : أعراب نادية (أستاذة محاضرة -ب- بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيازة-)

ملخص بالعربية

إن الجزائر منذ استقلالها هي تعتمد على قطاع المحروقات، ولأزالت تعتمد عليه إلى يومنا هذا، إلا أنه مع رجوع سعر النفط بسبب الأزمة التي ضربت العالم سنة 2014، اضطرت الجزائر للإيجاد بدائل لتنمية اقتصادها.

ومن أهم القطاعات التي تعول الجزائر عليه هو القطاع الفلاحي وذلك راجع إلى عدة عوامل سواء طبيعية وإجتماعية، إذ يعتبر هذا القطاع أهم عماد للحياة الاقتصادية، كما تشكل إيراداته أكثر وقعا على فاتورة الواردات خاصة ما تعلق منها بالسلع الغذائية، ولتنمية هذا القطاع يتطلب تظافر جهود كافة أفراد المجتمع بمختلف المستويات، ولهذا سوف نحاول من خلال مداخلتنا ابراز واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وكذا تقييم مدى مساهمة هذا الأخير في تنمية الاقتصاد الوطني.

وعليه من خلال هذه المداخلة سوف نحاول دراسة مدى نجاعة القطاع الفلاحي لكي يكون بديل للنفط في تنمية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، القطاع المحروقات.

Abstract :

Since its independence, Algeria has relied on the hydrocarbon sector, and is still dependent on it to this day. However, with the return of the oil price due to the crisis that struck the world in 2014, Algeria was forced to find alternatives to develop its economy.

One of the most important sectors that Algeria relies on is the agricultural sector, due to several factors, both natural and social. Members of society at different levels, and for this we will try, through our intervention, to highlight the reality of the agricultural sector in Algeria, as well as to assess the extent of the latter's contribution to the development of the national economy.

Accordingly, through this intervention, we will try to study the extent to which the agricultural sector is effective in order to be an alternative to oil in the development of the national economy.

Keywords : agricultural sector, economic diversification, The fuel sector.

مقدمة

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات منذ الإستقلال، ولا يزال إلى يومنا هذا يرتكز على عائدات النفط في تغطية النفقات العامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، ولكن بتراجع سعر النفط بسبب الأزمة التي عرفها العالم نهاية سنة 2014، أثر على الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات النفطية بالانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط التي تهاوت إلى أدنى مستوياتها، فبالرغم من التأثير المحدود لهذا الانخفاض على النمو الاقتصادي الجزائري الذي بلغ 3.4% نهاية سنة 2015، بينما كان 2.7% سنة 2013، إلا أن تأثيرها كانت واسعة على كل من التوازنات الداخلية والخارجية التي أضعفت الاقتصاد الجزائري.¹

ولتفادي الآثار السلبية لأزمة 2014 اضطرت الجزائر إلى إتخاذ عدة إجراءات لتخفيف من حدة هذه الأزمة، ومن أهم هذه الإجراءات خفض العملة والإنفاق العام والرفع الضرائب، إلا أن هذه الإجراءات أدى إلى تضرر المجتمع، ولهذا كان على الجزائر إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي وذلك من خلال التنوع الاقتصادي كبديل لنفط لتمويل اقتصادها²، فلهذا حاولت تبني سياسات جديدة واعتماد على استراتيجيات مختلفة لتنويع وتنمية الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، ومن أهم القطاعات التي اعتمدت عليها هو القطاع الفلاحي من أجل تدارك الخسارة التي عرفتها بسبب نزول قيمة النفط.

إذ يعتبر هذا القطاع أهم عماد للحياة الاقتصادية، كما تشكل إيراداته أكثر وقعا على فاتورة الواردات خاصة ما تعلق منها بالسلع الغذائية، ولتنمية هذا القطاع يتطلب تظافر جهود كافة أفراد المجتمع بمختلف

¹ - بوقصبة شريف، بوعبد الله علي، التطورات الراهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2016.

² - عقون شراف، بوفنغور خديجة، بوروينة خديجة، القطاع الفلاحي في الجزائر كبديل لمرحلة ما بعد البترول، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01 لسنة 2022، صفحة 442.

المستويات، ولهذا سوف نحاول من خلال مداخلتنا ابراز واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وكذا تقييم مدى مساهمة هذا الأخير في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال محاولة الإجابة على هذه الإشكالية:

- ما هو دور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الجزائري وتحريره من تبعية النفطية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نقسم مداخلتنا إلى محورين إذ نخصص المحور الأول ل مدى إمكانية القطاع الفلاحي أن يكون كبديل للنفط، أما المحور الثاني فسوف نخصصه القطاع الفلاحي كبديل للنفط في تنمية الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: مدى إمكانية القطاع الفلاحي أن يكون كبديل للنفط

أولاً: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

بما أن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا لما يتوفر عليه من مقومات سواء طبيعية أو بشرية التي تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا من أجل تحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، فضلاً عن ذلك تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية، وقربها من السوق الأوروبية التي ساهمت في تطويرا لقطاع الاقتصادي¹، ومن معروف إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد والإمكانات المتاحة التي تؤهله وتساهم في تطويره بالاستخدام الأمثل والرشيد لها نذكر أهمها في الجزائر:

1-الأراضي الفلاحية: الأرض هي العنصر الأساسي للإنتاج الفلاحي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، وهذا من خلال تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويد بالمحسنات العضوية والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، عن زيادة الإنتاج يعتمد على ثلاث محاور هي:

-محور الأول، زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة.

-محور الثاني، زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية.

-محور الثالث، زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

¹-دحمانى عزيز، العرابي خديجة، دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر-زراعة التمور نموذجاً-، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، صفحة 25

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى، إذ بالنسبة للدول المتقدمة فهي تركز على المحور الثاني والثالث، وهذا لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاج، أما الدول النامية فلا زالت تعتمد على المحور الأول، وهذا ما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية.

وتتميز الجزائر بتنوع الموارد الأرضية المؤهلة للزراعة بمساحة إجمالية تقدر ب 2.381.471 كلم²، وهذا وفقا لتقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالجزائر لعام 2012، تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة نسبة 80% من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما يعادل 17.8 % من المساحة الكلية للبلاد، كما قدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0.24 هكتار، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، وأما بالنسبة للمساحات المسقية فهي ضعيفة ولا تمثل 12% من المساحة الفلاحية المستغلة، ما يعني خضوع ما يقارب 90% من المزروعات إلى التغيرات والتقلبات الفلاحية، وهذا ما يؤدي إلى تدني الإنتاج.¹

2- الموارد المائية: تمثل الموارد المائية المحدد الرئيسي لعوامل التنمية الفلاحية، وذلك بحكم محدوديتها، وانخفاض كفاءة استخدامها، زيادة على التغيرات المناخية مثل التصحر، الجفاف، وعدم استخدام تقنيات الري الحديثة والمتطورة، وغياب الوعي الثقافي الاستهلاكي للمياه لدى الأفراد، ذلك ما يتطلب توسيع المساحات المسقية، وحجم المياه المستخدمة في الري، وتقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها ب 7 مليار م³، وتستغل بنسبة تفوق 90% في الشمال بينما في الجنوب تستغل بنسبة أقل وتقدر ب 1.7 مليار م³، بسبب ضعف الإمكانيات وعدم تجدد المياه الجوفية، في حين المياه السطحية المتجمعة في المجاري المائية الأنهار، الوديان يزداد منسوبها بزيادة التساقط، وتقدر ب 12.7 مليار م³ سنويا، موزعة جغرافيا على الشمال ب 11.9 مليار م³، وفي الجنوب 0.8 مليار م³، كما تضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا، و68 سد مستغل.²

تعتمد الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90 من المساحات الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، ولكن كما نعرف أن سقوط الأمطار في الجزائر ينحصر في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، وأنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد، والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، وهذا ما يجعل

¹ - دحماني عزيز، العرابي خديجة، المرجع السابق، صفحة 26.

² - عاتي بيمين، غالم عبد الله، الفلاحة بديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل تراجع عائدات النفط، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، السنة 2019، صفحة 246.

من الضروري اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع، وهذا من أجل تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية.¹

وكذا نتيجة الطلب المتزايد لهذا المورد الاستراتيجي بسبب النمو السكاني المتصاعد والتطور الصناعي وقلة تساقط الأمطار أصبح من الضروري البحث عن بدائل موارد مائية غير تقليدية، من خلال عمليات تحلية مياه البحر والمياه المعالجة وتجربة الجزائر فيما يخص هذه التقنيات لا تزال محدودة وتقتصر على مناطق معينة مثل أرزيو، سكيكدة، عنابة بسبب ارتفاع تكاليفها المالية والتقنية العالية، توفر ما نسبته 10 % سنويا، من مجمل الموارد المائية.

3- الموارد البشرية: تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، وهذا نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تتجزأ يدويا، وهذا راجع لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكانة بعض العمليات مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، حيث يعتبر العنصر البشري هو الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة للاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، ذو مؤهلات تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

لقد بلغ متوسط اليد العاملة الفلاحية في الجزائر 2.325 مليون عامل وتراوح اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال الفترة 1980 إلى 2009، وبلغ عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال سنة 2015 أكثر من 9.4 مليون عامل حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبنسبة 57.41 % من إجمالي القوى العاملة المقدر بأكثر من 9.11 مليون لنفس السنة.²

4- الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الفلاحية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفرضه متطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق

¹- دحماني عزيز، العرابي خديجة، المرجع السابق، صفحة 27.

²- دحماني عزيز، العرابي خديجة، المرجع السابق، صفحة 28.

الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم الأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

إلا أن الإنتاج الحيواني المتمثل في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض والعسل في الإقليم كان متذبذب خلال الفترة 2000 إلى 2010، وهذا ما يعكس ضرورة الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها مربو الماشية سواء من غلاء أسعار الاعلاف الحيوانية والأمراض التي تتعرض لها الحيوانات.¹

ثانيا: صعوبات التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من عدة عراقيل التي آلات إلى عدم النهوض بالفلاحة في الجزائر إلى يومنا هذا:

1-العائق الطبيعي: إن إمكانات الثروات الطبيعية-كالتربة والماء-ضعيفة جدا، والقدرة الإنبائية والمناخية تحد بشكل كبير من إمكانات تكثيف النشاطات الزراعية، وتزيد حدة في تميز المجال الزراعي الجزائري.

تحتل الجزائر بالفعل على الخارطة رقعة معتبرة، غير أن الأرض الصالحة للزراعة محدودة جدا؛ حوالي 8 ملايين هكتار صالحة للزراعة، أي 3.3% من المساحة الكلية من أجل مساحة مخصصة للزراعة تقدر بأكثر من 40 مليون هكتار. أما الغابات فتمثل أقل من 4 ملايين هكتار أي بنسبة تشجير شمال الجزائر قريبة من 11%. وتحتل باقي المساحات أكثر من 30 مليون هكتار، حيث تبدو الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة جد محدودة في المجال الجغرافي الجزائري.²

إذ تراجع المساحة الفلاحية وتشتتها يرجع إلى النمو الديمغرافي المتزايد، وتوسع المدن على حساب الأراضي الزراعية حيث انتقل معدل التمدن من إجمالي السكان من 39.5% سنة 1970 إلى 53.6% في 1990 إلى أن وصل خلال سنة 2014 إلى 70.13%، من ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية وتشتتها، وغياب العدالة في توزيعها بين الفلاحين الحقيقيين.³

وكذا ندرة الموارد المائية ومحدوديتها، وانخفاض كفاءة استخدامها، إضافة إلى زيادة التغيرات المناخية مثل التصحر، الجفاف، وعدم استخدام تقنيات الري الحديثة والمتطورة، وغياب الوعي الثقافي الاستهلاكي للمياه

¹ - عطاء الله نصيرة، الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة (دراسة نموذجية: الشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط (الجزائر، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو)، مجلة الباحث، العدد 17، صفحة 226.

² - بسعود عمر، مترجم من طرف شرشار عبد القادر، الفلاحة في الجزائر: من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، صفحة 9-38، <https://doi.org/10.4000/insaniyat.7027>، التصفح يوم 27 مارس 2023، على ساعة 11سا.

³ - عاتي يمينة، المرجع السابق، صفحة 252.

لدي الأفراد، وكذا الاعتماد على مياه الأمطار كوسيلة للري كما شرحنا سابقا، وهذا كله ساهم في عرقلة التطور الفلاحي.

2-العائق التقني: تعاني الفلاحة في الجزائر من محدودية الآلات الفلاحية، فهناك ضعف في الآلات والعتاد الفلاحي، ولا تواكب التكنولوجيا المتطورة، لأن تطويرها وتوفيرها يساهم في زيادة ورفع الإنتاجية الزراعية.

وأیضا یعنی القطاع الفلاحي من ضعف استخدام الأسمدة الفلاحية بسبب وجود جهة وحيدة مخولة بإنتاج الأسمدة في الجزائر وهو مجمع لسמידال، إضافة إلى استخدام التسميد المعدني أو العضوي بطرق عشوائية، وغير متجانسة مع المقادير، والتواريخ والنوعية، مع غياب تام للوعي والإرشاد الفلاحيين.

وكما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية ورغم بذل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغييرات واسعة في مجال نتاج الغذاء، ولكن للأسف لم نحصل على كل هذا.¹

وأخيرا ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الفلاحي، وانعدام الشراكة في القطاع الفلاحي بين القطاع العام والخاص²، كل هذا ساهم في منع القطاع الفلاحي من التطور.

3-العائق الاجتماعي: هذا العائق متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية منها احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية. وباستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات-أين تكونت الملكية والتملك الجماعي، والاستغلال المكثف للأرض و"طرق الحياة" المتصلة بـ"الزراعة الرعوية" حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة بالجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الفلاحة عرفت مشاكل كثيرة عاقت تطورها.³

وهذا منجر عنه الهجرة الريفية نحو المدن والعزوف عن الأرياف وإهمال الأراضي الفلاحية.

¹-بوجلوط حكيم، مصطفىاوي محمد أمين، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 12 لسنة 2020، صفحة 32.

²- عاتي يمينة، المرجع السابق، صفحة 252.

³- بسعود عمر، المرجع السابق، تم التصفح يوم 27 مارس 2023 على 12 سا.

وكل هذه العراقيل ساعدة وبشكل كبير إلى ركود القطاع الفلاحي في الجزائر على الرغم من الإمكانيات التي تزدهر بها الجزائر والتي لو استغللت على أحسن وجه لساهمت في تطوير القطاع الفلاحي.

المحور الثاني: القطاع الفلاحي كبديل للنفط في تنمية الاقتصاد الجزائري

كما ذكرنا سابقا لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل مختلف دول العالم لدوره الحيوي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وذلك بتحقيق الأمن الغذائي، وهو أيضا يعتبر الدافع الرئيسي لنمو بعض القطاعات الأخرى سواء منها الصناعة، والتجارة الخارجية، كما يعد في الجزائر إلى جانب القطاع السياحي منفذا هاما لفق الاقتصاد الوطني عن قطاع المحروقات.

أولا: تطور السياسات الفلاحية في الجزائر

لقد باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات في القطاع الفلاحي كألية لتأهليه، ومرت هذه الإصلاحات بمراحل مختلفة، وهي:

1- الإصلاحات التنموية للقطاع الفلاحي منذ الإستقلال إلى غاية التسعينات

الجزائر اعتمدت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة إصلاحات للنهوض بالفلاحة، وكان هذا في شكل مخططات ذات المدى المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد، منها سياسة التسيير الذاتي 1963، والثورة الزراعية 1971، وإعادة الهيكلة وقانون المستثمرات الفلاحية، والمخططات التنموية الثلاثي لسنة 1967-1969 والرابعي الأول 1970-1973 والرابعي الثاني 1974-1977 والخماسي الأول 1980-1984 والخماسي الثاني 1985-1989، وتركزت أهداف هذه البرامج حول تنمية القطاع وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ولكن للأسف لم تحقق الأهداف المنشودة.

أ-نظام التسيير الذاتي: عند حصول الجزائر على استقلالها واجهتها وضعية صعبة جدا، فالاقتصاد كان منهار ودون قاعدة، إذ كان قائم أساسا وبالدرجة الأولى على الفلاحة واستغلال النفط، وكان يتميز القطاع الفلاحي أنداك بوجود قطاعين هما: القطاع الحديث والذي يستولي عليه المعمرين، وهذا القطاع كان يعتمد على الوسائل الحديثة الموجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وأما القطاع التقليدي فكان يملكه الجزائريون، وكانوا يستغلونه بوسائل بسيطة، يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن أول إجراء اتخذ بعد الاستقلال هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك، وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه العمل الديموقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية

استغلالها واضفاء الشرعية القانونية للاستلاء الجماعي من طرف الفلاحين عل الأراضي الفلاحية، وبلغ عدد الأراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 موزعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار و 150000 عامل، يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابعة للقطاع الاشتراكي.

ب-مرحلة الثورة الزراعية: وهذه المرحلة جاءت كنتيجة للوضعة التي آلت إليها الفلاحة في الجزائر آنذاك، وكذا نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا أصدر ميثاق الثورة الزراعية في 14 جويلية 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وهذا الميثاق كان مكون من 280 مادة تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها" حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض تتمثل في:

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكल تسيير متطور ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور.
- مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض.
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

كان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية.¹ في سنة 1973 تم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مزارع لا يكون أرضا زراعية أو منتمين لتعاونيات زراعية، وقد تم خلال تلك الفترة انشاء 730 تعاونية فلاحية و 740 تجمع لاستصلاح الأراضي الزراعية وقد حققت الثورة الزراعية نتائج هامة ساهمت في تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الجزائر.

ومن الملاحظ أن الاستراتيجية الاقتصادية التي طورتها الجزائر في الفترة بين 1967 و 1978 كانت مصحوبة بثورة إصلاح زراعي تهدف بشكل واضح إلى تحديث القطاع الفلاحي وعالم الريف. كما أن نسبة الاعتمادات المخصصة للإسهامات الفلاحية كانت أثناء فترة عملية التصنيع أكبر بكثير من تلك التي طبقت في الثمانينيات، الفترة التي أوقفت فيها العملية، إذ عرفت الاعتمادات المخصصة للقطاع الفلاحة ب 27% في المخطط الثاني 1967-1969، و 15% في المخطط الرباعي 1970-1973، و 11% في المخطط الثاني الرباعي 1974-1977 والتي تدهورة إلى 5% دون أن يعود ذلك بنفع على الصناعة.²

¹-صندوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، صفحة 55.

²-يسعود عمر، المرجع السابق، التصفح يوم 31 مارس 2023 على 22 سا.

ج-المستثمرات الفلاحية: استحدثت المشرع الجزائري آلية جديدة لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية الخاصة من خلال القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987¹، ونظام المستثمرات الفلاحية يعني وحدة ترابية مسيرة ومستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي وقانوننا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها، إن هذه المنهجية الجديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام لم تكتمل بسببي التحول إلى الاقتصاد الحر، والمشاكل والصعوبات التي ألمت بالجزائر خلال العشرية السوداء.²

د-التنمية الزراعية في فترة التسعينات: بعد انتهاء الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من إعادة هيكلة القطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري³ و كان هذا القانون المرجع الأساسي لإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم ارجاع ما يقرب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، وبلغت المساحات الزراعية المستغلة خلال هذه الفترة 4552000 هكتار، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 06 جانفي 1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الاستصلاحية وكيفية اكتسابها⁴، وفي سنة 1998، تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء وشق الطرق... إلخ، وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية.⁵

2- أهم البرامج الدعم الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا

عقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها الجزائر، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولاً للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسؤول على الأهداف الاقتصادية، وكذا مع التحول الاقتصادي وانفتاحه على العالم الخارجي، وظهور مؤشرات إيجابية خاصة فترات الوفرة المالية، أصبح من الضروري

¹-قانون رقم 87-19، المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة العدد 50 لسنة 1987.

²- مرزاق سعد، زيان نورة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5، العدد 1، مارس 2021، صفحة 38.

³-قانون رقم 90-25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد 49 لسنة 1990.

⁴- المرسوم التنفيذي رقم 92-289، المؤرخ في 06 جانفي 1992، الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الاستصلاحية وكيفية اكتسابها، الجريدة الرسمية العدد 55 لسنة 1992.

⁵-مرزاق سعد، زيان نورة، المرجع السابق، صفحة 39.

الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومة بشكل أكثر تعميقاً وحدائثة، تصحيحاً للسياسات السابقة وأهم البرامج والمخططات ما يلي:

أ-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004:

بعد عودة الأوضاع الأمنية ومعافاة الوضعية المالية للبلاد وغلق برنامج التعديل الهيكلي بداية الألفية، قامت الجزائر بإطلاق هذا البرنامج الطموح بغلاف مالي قدره 65.4 مليار دج 12.4%، من مجموع الاستثمارات المقدرة بحوالي 1216 مليار دج 16 مليار دولار.¹

وتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل: تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع ، تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة، وكذا الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي، وخلق مناصب شغل جديدة، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع، من خلال تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحين، وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة باستصلاح الأراضي الفلاحية، وتكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة، وتنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية.²

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

خصص ضمن هذا البرنامج لسياسة التجديد الفلاحي والريفي ما يقارب 300 مليار دج، وهو امتداد للبرنامج السابق، يقوم على الهدف الأساسي للسياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، وهو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، بفعل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية من خلال التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية للقطاع على المدى المتوسط مع الإشراف القوي للفاعلين في القطاعين العام والخاص، وأهم أهدافه:

-ترقية الصادرات الفلاحية المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية وحمايتها وتنويعها.

-توجيه الاهتمام نحو القطاع الريفي إلى جانب القطاع الفلاحي.

-تحقيق أمن غذائي مستدام واستحداث طرق جديدة لحكامه القطاع الفلاحي.

¹- عاتي يمينة، المرجع السابق، صفحة 243.

²- عقون شراف، بوفغور خديجة، بورويبة خديجة، المرجع السابق، صفحة 453.

-الوصول إلى نمو اقتصادي داخلي ومدعم.¹

ج-برنامج النمو الاقتصادي 2010-2014

جاء هذا البرنامج لتحقيق استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات على المدى المتوسط/تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية للقطاع وتأسيس دعامة الأمن الغذائي، وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% بين 2000 إلى 2008 إلى 8.33% لسنوات 2010 إلى 2014، خصص له ما يقارب 1000 مليار دينار جزائري.

د-نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016

صادقت الحكومة عليه سنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكلية، تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، وتم تحديده على ثلاث مراحل للنمو وهي:

-مرحلة الانطلاق والإقلاع الاقتصادي 2016-2019: تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة

بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية باتجاه المستويات المستهدفة.²

-المرحلة الانتقالية 2020-2025: هدفها تدارك الاقتصاد الوطني، إذ تشير إحصاءات الحكومة الأولية

إلى أن شعبة الحبوب حققت إنتاجا يبلغ حوالي 41 مليون قنطار حتى أوت 2022، مقابل 27.6 مليون قنطار في عام 2021، فيما تشير التوقعات المتعلقة بعام 2025 إلى بلوغ إنتاج يقدر ب 55 مليون قنطار على مساحة تقدر ب3.75 مليون هكتار.

وقدم بيان السياسة العامة أرقامًا حول الإنتاج الفلاحي مثل إنتاج الطماطم الصناعية التي قدر إنتاجها في 2021 و2022 بحوالي 2.3 مليون قنطار مقابل 19.3 مليون قنطار في عام 2020، وهو ما جعل البلاد تحقق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال والتخلي كلياً عن استيراد مركز الطماطم، وتسجيل فائض في الإنتاج بقيمة 104 مليار دينار.

وبخصوص إنتاج الجزائر من اللحوم التي تظل أثمانها منذ سنوات حتى اليوم لا تتناسب مع القدرة الشرائية لأغلب الجزائريين المنتمين إلى الطبقة الوسطى من العمال والفئات قليلة الدخل، تعد الحكومة بالوصول إلى

¹ - عاتي يمينية، المرجع السابق، صفحة 243.

² - عاتي يمينية، المرجع السابق، صفحة 244.

إنتاج وطني يقارب 6.5 مليون قنطار من اللحوم الحمراء و6.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء عام 2025 بهدف خفض الأسعار.

وتراهن الحكومة على تحقيق ذلك من خلال النمو المتواصل المسجل في قطاع الفلاحة الذي تتوقع أن يرتفع إنتاجه إلى 30 بالمائة نهاية العام الجاري، بقيمة كلية تصل إلى 4500 دينار جزائري، ما يجعل هذا القطاع يساهم بـ14.7% في الناتج الداخلي الخام، ويوظف 2.7 مليون عامل بنسبة تتعدى 20 بالمائة من اليد العاملة الوطنية.

-مرحلة الاستقرار والتوافق 2026-2030: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ثانيا: دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني

يتضح واقع الفلاحة الجزائرية من حيث مواردها ومستلزماتها والسياسات المسطرة من طرف الحكومة، رغبة هذه الأخيرة في إعادة بعث روح الحيوية لهذا القطاع الاستراتيجي.

1-مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يمكن إبراز أهمية القطاع الفلاحي على الاقتصاد الوطني من خلال تتبع أثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أ-مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي: يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب لأفراده على المدى الطويل والريب كما ونوعا، بأسعار تتناسب مع دخولهم، بينما الاكتفاء الذاتي فهو كفاية الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا وداخليا. لذا الجزائر تبذل قصارى جهودها بتبني عدة إستراتيجيات فلاحية تنموية لتحقيق هذين الهدفين.

ب-مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي: القطاع الفلاحي يدعم الناتج المحلي الإجمالي، بمساهمته في رفع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يمثل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبلد، والجزائر بلد فلاحى يسعى إلى ترقية الفلاحة، لما تملكه من مقومات زراعية هامة، زيادة على الجهود والسياسات المبذولة لتنمية الفلاحة.¹

¹ - عاتي يمينة، المرجع السابق، صفحة 248.

ج-مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة: يعتبر توفير مناصب العمل من طرف القطاع الفلاحي من بين أهم أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر لما يوفره هذا الهدف من نتائج تنعكس إيجاباً على التقليل من نسبة الفقر وزيادة الأمن الغذائي.¹

د-مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية:

اعتمدت في سياساتها التنموية والإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة، تحرير التجارة الخارجية ومنها تجارة المنتجات الزراعية مما حسن من مشاركة هذا القطاع في التجارة الخارجية.

إلا أن الفلاحة في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة ولم تصل إلى الرقي، لعدة صعوبات وعراقيل يوجهها القطاع.

2-الاستراتيجية النمو بالقطاع الفلاحي

تتطلب التنمية الفلاحية وضع سياسة فلاحية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات استراتيجية، ينتج عنها: تخفيف التبعية الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي، والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات. وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يدرج القطاع الفلاحي ضمن سياسات القطاعات الاستراتيجية، التي تتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق ما هو مرجوا منها، ولتحقيق هذا الهدف، تعترم الدولة تشجيع الاستثمار في هذه المجالات الرئيسية وتوسيع نطاق زراعة هذه المحاصيل، لا سيما في المناطق النائية، من خلال جملة من التدابير الجبائية المحفزة والمرافقة المستمرة للفلاحين في مختلف الشعب أبرزها الإعلان عن مشروع انشاء بنك جديد مخصص حصرياً لتمويل الفلاحين والمربين.

ولهذه الغاية، تم إنشاء مكتب تنمية الزراعة الصحراوية للمحاصيل الاستراتيجية والصناعية -الزراعية في عام 2020 لدعم المستثمرين الراغبين في النشاط في الجنوب الكبير.

بالإضافة إلى ذلك، تتجه الجزائر أكثر فأكثر نحو الزراعة الذكية المقاومة لتغير المناخ، وهي زراعة مستدامة تأخذ بعين الاعتبار الجانب الايكولوجي مع الحفاظ على توازن النظم البيئية للمناطق المختلفة.

هذا التوجه الجديد الذي يشرك معاهد البحوث الزراعية والأكاديميين سيسمح أيضاً بتطوير قطاع انتاج البذور من أجل الحصول على أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية تتكيف مع نقص الموارد المائية التي تشكل أحد العوائق الرئيسية القطاع.

¹ - عقون شراف، بوفغور خديجة، بوروينة خديجة، المرجع السابق، صفحة 456.

وتتميز عام 2020 أيضا بتعزيز الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمياه، ومكافحة التبذير من خلال التسيير المحكم لفائض الإنتاج سيما من خلال عزم القطاع على تطوير السلسلة اللوجيستية (التخزين والتبريد والنقل..).

وتحقيقا لهذه الغاية، أعلن القطاع عن خارطة طريق لتنظيم الإنتاج حسب خصوصيات كل المنطقة مع انشاء وحدات للصناعات الغذائية التحويلية.

ولكن لا يكفي التدابير التي وضعتها الحكومة لهوض بالقطاع وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضا إيجاد حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، وهو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي، لأن الفلاح عون اقتصادي، والمنتج الفلاحي له قيمة مالية واستراتيجية، وهذا بإبعاد الطبقة التي تطلعت على القطاع الفلاحي، إضافة إلى هذا لابد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي.

وكذا وضع سياسة دعم كافية للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين.

وأخيرا وضع سياسة استراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي.

- ضرورة خلق نظام للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبمعايير اقتصادية عقلانية بعيدة عن الإجراءات البيروقراطية، وهذا يتم بإشراك الفاعلين في القطاع الفلاحي.¹

الخاتمة

وفي الختام يمكن القول إن قطاع الفلاحة من أهم القطاعات التي يجب تفعيلها في الجزائر، خاصة لما يعانیه الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن من هشاشة هيكلية، ويعتبر أفضل بديل لنفط، وهذا لما تملكه الجزائر من مقومات سواء منها الطبيعية أو بشرية أو مالية، التي تساعد في ترقيتها وتطويرها، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء.

فلهذا لقد حظي هذا القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية الألفية الثالثة، وتم

¹ - عاتي يمينة، المرجع السابق، صفحة 253.

إنشاء مجموعة صناديق الدعم والمرافقة، وكل هذا من أجل تشجيع القطاع الحاص من أجل الاستثمار في شتى مجالات قطاع الفلاحي، ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى دعم من أجل تطويره وذلك لكي يلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الجزائري، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض التوصيات وهي:

- إعطاء أولوية واهتمام للفلاحة بوضع إستراتيجية فعالة وطويلة الأمد من تشجيع الاستثمار الفلاحي، والاهتمام بالجنوب لأنه يقدم نماذج فلاحية تنموية وحيوية ناجحة في القطاع.

- عصنة طرق الإنتاج الفلاحي من خلال مكنتة القطاع بأحدث الآلات لتعظيم الإنتاج.

-تشجيع الفلاحين ماديا، من أجل البقاء في أراضيهم والعمل على زيادة الإنتاج.

-محاولات إيجاد الحلول لكل العوائق التي تعرقل نمو القطاع الفلاحي سواء الطبيعية، أو التقنية.

-العمل على تكوين مرشدين في هذا المجال ليتمكنوا من مساعدة الفلاح في الوقت المناسب.

-العمل على مراقبة الدعم الممنوح للفلاحين، من أجل أن يحصل عليه من يستحقه واستغلاله فيما يجب وتطهير القطاع من الدخلاء.

-وأهم الشيء القيام بالدراسات دورية وتقييمية من قبل مختصين وذلك حتى تتمكن من إيجاد الحلول للمشاكل الحاضرة، وضع أهداف مستقبلية لتنمية هذا القطاع.

قائمة المراجع

النصوص القانونية

-القوانين

- قانون رقم 87-19، المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، يتضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة العدد 50 لسنة 1987.

- قانون رقم 90-25، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية العدد 49 لسنة 1990.

-المراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 92-289، المؤرخ في 06 جانفي 1992، الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية في المساحات الاستصلاحية وكيفية اكتسابها، الجريدة الرسمية العدد 55 لسنة 1992.

الكتب

- صدوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

المقالات

- بسعود عمر، مترجم من طرف شرشار عبد القادر، الفلاحة في الجزائر: من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، صفحة 38-9، <https://doi.org/10.4000/insaniyat.7027>.

- بوجلو حكيم، مصطفىاوي محمد أمين، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنموية والقانون، المجلد 05، العدد 12 لسنة 2020، صفحة 2-41.

- دحماني عزيز، العرابي خديجة، دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر-زراعة التمور نموذجاً-، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، صفحة 20-39.

- عاتي يمينة، غالم عبد الله، الفلاحة بديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل تراجع عائدات النفط، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 02، السنة 2019، صفحة 237-265.

- عطاء الله نضيرة، الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة (دراسة نموذجية: الشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط (الجزائر، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو)، مجلة الباحث، العدد 17، صفحة 212-227.

- مرزاق سعد، زيان نورة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5، العدد 1، مارس 2021، صفحة 35-52.

- عقون شراف، بوفنغور خديجة، بوروينة خديجة، القطاع الفلاحي في الجزائر كبديل لمرحلة ما بعد البترول، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01 لسنة 2022، صفحة 435-459.

الملتقيات

- بوقصبة شريف، بوعبد الله علي، التطورات الزاهنة في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2016.

جامعة الجزائر 1

ملتقى وطني افتراضي

حول رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر

- الواقع والآفاق -

المنعقد بتاريخ 24 أبريل 2023

مداخلة في المحور الأول :

الموسومة بـ " دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر "

من إعداد: د. فزوت لامية

دكتوراه في القانون الخاص - تخصص قانون حماية المستهلك والمنافسة وأستاذة مؤقتة

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

الهاتف: 0774 31 46 61

الإيميل: guezoutlamiaepchkhauoui@gmail.com

الملخص

وفقا لكل النظريات الاقتصادية، تعتبر الصناعة أساس التنمية الاقتصادية كونها هي التي تؤمن الاستمرارية والديمومة في كلا من القطاعين الصناعي والزراعي وحتى التجاري. لهذا السبب وجهت الجزائر كل اهتمامها مؤخرا ، في إطار سعيها لإنعاش الاقتصادي الوطني، نحو تشجيع التصنيع المحلي الذي يعتمد أساسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف دوليا على أنها وحدات صغيرة الحجم تقوم بإنتاج السلع أو توزيع الخدمات، قد تتألف من منتج أو منتجين مستقلين يعملان لحسابهما الخاص، وقد يعتمد البعض على العمل داخل نطاق العائلة كما قد يعتمد البعض الآخر إلى استئجار عمال وحرفيين، وقد تقوم مثل هذه المؤسسات على رأس مال ثابت صغير أو غير ثابت حسب الأحوال.

ويتغير مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي وأوضاعها السياسية والاجتماعية، لذا في الغالب يكون لديها تشريع داخلي خاص بها. والتشريع الجزائري لم يغفل عن وضع قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون التوجيهي رقم 17-02 الذي يهدف إلى تعريف هذه الأخيرة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنتاج والإقامة والديمومة.

من هنا نصل لطرح الإشكالية التالية: ماهي الآليات القانونية المتبعة لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنقسم مداخلتنا إلى شقين أساسيين: سنتناول في الشق الأول المزايا الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في المزايا الجبائية والإدارية وذلك من خلال المبحث الأول، أما الشق الثاني فنخصصه للوسائل القانونية المكرسة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في التعامل بعقود المناولة والاستفادة من القروض الاستثمارية وذلك من خلال المبحث الثاني.

الكلمات المفتاحية

مؤسسات صغيرة ومتوسطة، دعم قانوني، تنوع اقتصادي.

Abstract

According to all economic theories, industry is the basis of economic development as it is the one that ensures continuity and permanence in both the industrial, agricultural and even commercial sectors.

For this reason, Algeria has recently directed all its attention, as part of its quest to revive the national economy, towards encouraging local industrialization that relies mainly on small and medium enterprises.

, which internationally are small-sized units that produce goods or distribute services, which may consist of one or two independent producers working for their own account, and some may rely on work within The family, as others, may hire workers and craftsmen, and such institutions may be based on a small or non-fixed fixed capital, depending on the circumstances.

The concept of small and medium enterprises changes from one country to another, depending on the degree of their economic development and their political and social conditions, so they often have their own internal legislation.

And the Algerian legislation has not neglected the development of a special law for small and medium enterprises, which is Directive Law No. 17-02, which aims to define the latter and define support measures and mechanisms allocated to them with regard to establishment, development and sustainability.

From here we get to pose the following problem: **What are the legal mechanisms used to make small and medium enterprises contribute to achieving economic diversification in Algeria?**

In order to answer this problem, we will divide our intervention into two main parts: In the first part, we will address the advantages granted to small and medium-sized enterprises in the form of fiscal and administrative advantages, through the first topic, while the second part will be devoted to legal means dedicated to supporting small and medium enterprises represented in dealing with handling contracts and benefiting from investment loans. And that through the second topic.

Opening words

Small and medium enterprises, legal support, economic diversification.

مقدمة

وفقا لكل النظريات الاقتصادية، تعتبر الصناعة أساس التنمية الاقتصادية كونها هي التي تؤمن الاستمرارية والديمومة في كلا من القطاعين الصناعي والزراعي وحتى التجاري.

لذا فعملية تحقيق التنوع الاقتصادي لا تتحقق إلا عن طريق تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية والقيام بتسويقها على أوسع نطاق، مع القيام باستثمارات جديدة في كل مرة والعمل على توسيعها بصفة مستمرة.¹

على هذا الأساس يمكن القول أنه هناك علاقة طردية بين تطور التصنيع المحلي وبين توطي الاقتصاد الوطني، فكلما ازدهرت الصناعة المحلية كلما حصلنا على منتجات وطنية ذات جودة عالية تغطي السوق الوطنية، جاهزة للتصدير وتوفر الراحة والرفاهية للمستهلك وبذلك يتحسن الأداء الاقتصادي الوطني.²

لهذا السبب وجهت الجزائر كل اهتمامها مؤخرا نحو تشجيع التصنيع المحلي الذي يعتمد أساسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.³

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا على أنها وحدات صغيرة الحجم تقوم بإنتاج السلع أو توزيع الخدمات، قد تتألف من منتج أو منتجين مستقلين يعملان لحسابهما الخاص، وقد يعتمد البعض على العمل داخل نطاق العائلة كما قد يعتمد البعض الآخر إلى استئجار عمال وحرفيين، وقد تقوم مثل هذه المؤسسات على رأس مال ثابت صغير أو غير ثابت حسب الأحوال.⁴

ويتغير مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي وأوضاعها السياسية والاجتماعية، لذا في الغالب يكون لديها تشريع داخلي خاص بها.

¹ - فريد بشير طاهر، التنمية الاقتصادية والتخطيط " رؤية إسلامية"، مكتبة دار المتنبّي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية 2017، ص107.

² - ضياء مجيد الموسوي، التنمية الاقتصادية في التثبيت والتكيف والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2015، ص 22.

³ - باعتبار أن الجزائر لازت تعتمد على عوائد المحروقات بالدرجة الأولى فهي لا تملك مؤسسات وصناعة ضخمة خارج نطاق المحروقات، لذا فهي تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية المنتج الوطني، وقد أنشأت وزارة خاصة بهذه الأخيرة في الحكومة الجديدة لسنة 2020، كما أنشأت وزارة خاصة بالحاضنات وهي المؤسسات الناشئة الصغيرة جدا والتي تسمى أيضا المؤسسات المجهريّة لتشجيع نموها وتطورها للاعتماد عليها في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية.

⁴ - هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد، عمان، الأردن، ص 18.

والتشريع الجزائري لم يغفل عن وضع قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون التوجيهي رقم 02-17 الذي يهدف إلى تعريف هذه الأخيرة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإ إنشاء والإ نماء والديمومة.⁵

إذ يعرف هذا القانون في مادته 05 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، كما يجب أن تستوفي معيار الاستقلالية المعروف قانوناً".⁶

من هنا نصل لطرح الإشكالية التالية: ماهي الآليات القانونية المتبعة لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنقسم مداخلتنا إلى شقين أساسيين: سنتناول في الشق الأول المزايا الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في المزايا الجبائية والإدارية وذلك من خلال المبحث الأول، أما الشق الثاني فنخصصه للوسائل القانونية المكرسة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في التعامل بعقود المناولة والاستفادة من القروض الاستثمارية وذلك من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول : المزايا الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالطابع الشخصي، باعتبارها مملوكة لمستثمرين محليين محدودي العدد يبذلون مجهودات كبيرة لتحقيق إيرادات مالية تعود بالفائدة عليهم وعلى الاقتصاد الوطني ككل.⁷

كما تكون هذه المؤسسات فرصة لأصحابها من أجل بلوغ أهدافهم وتوسيع آفاقهم الإنتاجية من خلال العمل على تميز منتجاتهم من حيث الجودة وتكلفة الإنتاج، وذلك بغية الدخول بجدارة في المنافسة الوطنية ولما لا في المنافسة الدولية.

فلمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وهذا يعود للخصائص المفيدة التي تميزها نذكر منها: صغر حجم رأس المال الواجب لتأسيسها وكذا سهولة تأسيسها كونها يغلب

⁵ - انظر المادة 01 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية صادرة في 11 جانفي 2017، عدد 02، ويعتبر هذا القانون بمثابة إلغاء ضمنى للقانون 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية صادرة في 15 ديسمبر 2001، عدد 77 .

⁶ - انظر المادة من 05 نفس القانون.

⁷ - ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن - 2001، ص 15.

عليها الطابع الأسري وتعتمد في أغلب الأحيان على المدخرات الفردية والعائلية في تأسيسها، وبهذا فإنها لا تكلف الدولة مصاريف تذكر.

كما أنها تعتمد أساسا على الموارد الطبيعية والأولية المحلية الموجودة في البيئة المحيطة، هذا ما يساهم في حسن استغلال الموارد الوطنية واستثمارها في مشاريع تعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد الوطني، بحيث تخلق مناصب شغل جديدة للشباب البطال وترقي الصناعة المحلية بامتياز.⁸

لأجل ذلك خصصت العديد من القوانين الوطنية نصيبا معتبرا من المزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها طبعاً مستثمرين محليين، نجد أهمها في قانون الاستثمار وقانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل هذه المزايا على تسهيل عمل هذه المؤسسات بإعطائها بعض الأولويات والإعفاءات التي تتعلق خاصة بالجانب الجبائي إضافة إلى بعض المزايا الاستثنائية التي تمنح لها على سبيل التحفيز والتشجيع لمواصلة التصنيع المحلي وترقية المنتج الوطني.

المطلب الأول: المزايا الجبائية

وفقا لقانون الاستثمار 16-09، منح المشرع للاستثمارات المحلية التي تتجزأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني معاملة جبائية خاصة مقارنة بالاستثمارات الأجنبية⁹، هذا ما يجعل المؤسسات الوطنية في مركز أفضلية وذلك بهدف تحفيزها وتشجيعها على الإنتاج في أنشطة معينة وفي أماكن معينة، وفقا لخطة تنموية منتهجة من طرف الدولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى ترقية المنتج الوطني.¹⁰

وتتمحور هذه المزايا خاصة خلال مرحلتي إنجاز واستغلال المشاريع الاستثمارية المنجزة من طرف هذه المؤسسات.

⁸ - هایل عبد المولى طشوش، مرجع سابق، ص 32 و33.

⁹ - بهلال نذير، معاملة الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على الشهادة الدكتوراه في القانون، القسم العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، السنة الجامعية 2015 - 2016، ص 274.

¹⁰ - عبد المجيد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2016-2017، ص 318.

أ- المزايا الجبائية الممنوحة خلال مرحلة الانجاز

تستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مزايا أثناء مرحلة الإنجاز نذكرها فيما يلي:¹¹

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري المحلي.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار المشروع المنجز.

- تخفيض نسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للمشاريع المنجزة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عقود الزيادة في رأس المال.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار المشروع الاستثماري.

نستج مما سبق أن المشرع الجزائري يحرص على سرعة إنجاز المشاريع الاستثمارية المحلية، لذا خصها بهذه الجملة من الإعفاءات.

ب - المزايا الجبائية الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال

إن مرحلة الاستغلال لا تقل أهمية عن مرحلة الإنجاز بل تعد جوهر المشروع الاستثماري أين يبدأ بإنتاج ثماره التي يجب أن تستغل أحسن استغلال لتخدم المخطط التنموي للاقتصاد الوطني.

لذا خص المشرع هذه المرحلة أيضا ببعض المزايا وذلك بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من صاحب المشروع، التي ندرجها فيما يلي:¹²

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

¹¹ - انظر الفقرة الأولى من المادة 12 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية صادرة في 03 أوت 2016، عدد 46.

¹² - انظر الفقرة الثانية من نفس المادة.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وللمساهمة في حل مشكل البطالة وخلق فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية، منح الأمر 10-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إعفاء إضافيا يمتد من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تنشئ 100 منصب شغل عند انطلاق المشروع.¹³

نستج أن هذه المزايا الممنوحة خلال فترة الاستغلال وجدت لمد يد المساعدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل ممارسة أنشطتهم الإنتاجية وتوسيعها لتشجيعهم على العمل أكثر مستقبلا.

المطلب الثاني: المزايا الاستثنائية

تعتبر المزايا الاستثنائية الممنوحة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتداد للمزايا الأصلية التي سبق التطرق إليها، وتكون عندما يتعلق الأمر بمشاريع تخدم بصفة مباشرة الاقتصاد الوطني وتنميته، كالمشاريع المتعلقة بالنشاطات السياحية والنشاطات الفلاحية والنشاطات الصناعية بطبيعة الحال.¹⁴ كما تمنح مزايا استثنائية أيضا للمشاريع التي تقام في بعض المناطق النائية كالمناطق الجبلية والصحراوية.

أ - المزايا الاستثنائية الممنوحة للمشاريع المهمة للاقتصاد الوطني

يستفاد من هذه المزايا بناء على اتفاقية متفاوض عليها بين مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة وبين وكالة ترقية الاستثمار وكذا وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتصرف باسم الدولة. وتتجلى هذه المزايا في بعض الإعفاءات الجبائية والجمركية الإضافية، والتي تعتبر بمثابة تحفيز للمستثمرين المحليين لتطوير مشاريع تتماشى مع الخطط التنموية الاقتصادية، والتي تكون كما يلي:¹⁵

- تمديد مدة مزايا الاستغلال التي تطرقنا إليها أعلاه لمدة أطول قد تصل إلى 10 سنوات.

- منح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي وكذا الإعانات والمساعدات والدعم المالي، إضافة إلى كل التسهيلات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المحلية.

¹³ - عبد المجيد شنتوفي، مرجع سابق، ص 319.

¹⁴ - انظر المادة 16 من القانون المتعلق بترقية الاستثمار.

¹⁵ - انظر المادة 18 من نفس القانون.

ب - المزايا الاستثنائية الممنوحة للمشاريع المقامة في المناطق النائية

تساهم المزايا الاستثنائية الممنوحة للمناطق النائية، كالمناطق الصحراوية والجبلية والهضاب العليا، في تحقيق التنمية الجهوية وترقية المشاريع الاستثمارية فيها، وذلك لاعتبار هذه المناطق فقيرة ومحرومة مقارنة بالمناطق الأخرى¹⁶، لذا فهي تحتاج لتكريس جهد مضاعف لنجاح المشروع المنشود، ومن أجل ذلك فهي تستفيد من دعم الدولة الذي يترجم كمزايا استثنائية إضافة للمزايا العادية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المحلية الأخرى.

وتتلخص هذه المزايا الاستثنائية للمناطق النائية في ما يلي:¹⁷

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع الاستثماري وذلك بعد تقييمه من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار.

- تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية من قبل أملاك الدولة إلى دينار رمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات وترتفع إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في مناطق الهضاب العليا والجبال التي تتطلب مساهمة خاصة من طرف الدولة، وكذا تخفيض إلى دينار رمزي للمتر المربع خلال فترة 15 سنوات وترتفع إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

- تمديد مزايا مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق النائية.

وأخيرا فإن كل هذه المزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية المحلية ماهي إلا تدابير تستعملها الدولة لتطوير وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: وسائل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أعدت الدولة عدة وسائل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون هذه الأخيرة الخلية الأولى لترقية المنتج الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

فوفقا للقانون التوجيهي المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستفيد من تدابير الدعم التي ينص عليها هذا القانون كل مؤسسة منشأة أو يزعم إنشاؤها احتراما للحدود المقررة في هذا القانون بموجب

¹⁶ - عيد المجيد شنتوفي، مرجع سابق، ص 321.

¹⁷ - انظر المادة 13 من القانون المتعلق بترقية الاستثمار.

تصريح من الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، بشرط أن يكون رأس مالها في حدود 49 % من رأس مال الشركة أو مجموعة الشركات الاستثمارية التي تنتمي إليها.¹⁸

وقد نص نفس القانون على العديد من التدابير والوسائل التي تهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها نشر وترقية المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والتكنولوجي، وكذا تسهيل الحصول على كل الأدوات والخدمات المالية التي تلبى احتياجاتها.¹⁹

ولكن سنركز على وسيلتين فقط كونهما مهمتين في تطوير هذا النوع من المؤسسات وهما: التعامل بعقود المناولة والاستفادة من القروض الاستثمارية.

المطلب الأول : التعامل بعقود المناولة

تعرف عقود المناولة أو ما يسمى أيضا بـ "عقود التعاقد من الباطن" على أنها عقود باطنية أو فرعية تقوم بموجبها مؤسسات كبيرة حاصلة على عقود رئيسية مع جهة تسمى "صاحب الشغل"، بتكليف مؤسسة

أخرى غالبا ما تكون صغيرة ومتوسطة تسمى "المتعاقد من الباطن" بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله.²⁰

فتمنح هذه العقود أساسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنوع من الدعم في إطار تحسين مستوى تنافسيتها.²¹

لذا تشكل عقود المناولة شكل من أشكال التعاون الصناعي بين مختلف الوحدات الإنتاجية، إذ تقوم أحد هذه الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وفقا للمواصفات والجدول الزمني الذي تحدده تلك الوحدة الإنتاجية التي يتم الإنتاج لصالحها، وبالتالي فإن عقود المناولة استراتيجية صناعية محكمة وأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وإنعاشه.²²

18 - انظر المادتين 6 و 7 من القانون 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

19 - انظر المادة 15 من نفس القانون.

20 - علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، مداخلة تحت عنوان "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الغير والمتوسطة بالجزائر" في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول "استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2017، ص5.

21 - انظر المادة 15 و 26 من القانون 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

22 - MEKIDECHE Mustapha, Résilience et désordre de l'économie algérienne - une décennie de crises et de croissance molle, Editions DAHLAB, Alger - Algérie- 2016 , p 297.

ف عقود المناولة إذن عبارة عن وسيلة لزيادة الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتوفرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ربطها بالمؤسسات الإنتاجية الكبرى وذلك من أجل تحسين أدائها ورفع مستوى كفاءتها من جهة، وزيادة قدراتها التنافسية وتحسين جودة منتجاتها من جهة أخرى.²³ ولكن لتفعيل التعامل بهذه العقود، يجب أن يكون العمل بها وفقا لشروط معينة حددها قانون الصفقات العمومية، كما لهذه العقود صيغ خاصة للتعامل بها والمساهمة في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتج الوطني.

أ- شروط التعامل بعقود المناولة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يخضع التعامل بعقود المناولة لشروط عامة حددها بدقة قانون الصفقات العمومية، والتي تنطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتجلى هذه الشروط في ثلاث شروط أساسية ندرجها فيما يلي:

1 - تحديد مجال عقد المناولة

نقصد بتحديد مجال عقد المناولة التطرق في دفتر شروط الصفقة المراد إنجازها إلى متى يتم التعامل بعقد المناولة؟ وفي أي مرحلة من مراحل إنجاز الصفقة؟ أي يجب التحديد بدقة متى تتدخل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ويتم الاستعانة بخدماتها، سواء في البداية عند القيام بتحويل المواد الخام أو في مرحلة تركيب المنتج أو حتى في النهاية بغرض توزيع وتسويق المنتج النهائي.

هذا ما نصت عليه المادة 143 فقرة الأولى من قانون الصفقات العمومية فيما يخص وجوب التحديد الصريح للمجال الرئيسي لتدخل المناولة، وكذا وجوب تحديد المهام الأساسية التي يجب أن تنفذ من طرف المتعامل المتعاقد الذي غالبا ما يكون مؤسسة صغيرة ومتوسطة.²⁴

2 - اختيار المناول

إن الاختيار المسبق للمناول ضروري ووجوبي من طرف صاحب المشروع²⁵، فبالرجوع إلى الفقرة الثانية من المادة 143 من قانون الصفقات العمومية، يجب أن يحظى اختيار المناول وجوبا لموافقة المصلحة

²³ - علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، مرجع سابق، ص 6.

²⁴ - انظر المادة 143 فقرة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2005 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام، جريدة رسمية صادرة في 26 سبتمبر 2015، عدد 50.

²⁵ - GHAITAOUI Abdekader, "La sous-traitance dans les marchés publics: Etude comparative entre France et l'Algérie", El Hakika Review, Issue Number:42, 2018, p 29.

المتعاقدة مقدما وكتابيا بعد التأكد من قدراته المهنية والتقنية والمالية.²⁶

نفهم من هذا أن المشرع يهدف لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال السماح لهم بالمشاركة في الصفقات العمومية الكبرى وأن لا تكون حكرا على بعض المؤسسات دون غيرها.

3 - تحديد كفيات الدفع

يجب أن يتم الاتفاق في عقد المناولة عن كيفية دفع مستحقات المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة والتي لديها صفة المناول في العقد، وذلك وفقا لنموذج محدد من طرف وزير المالية. فوفقا للقانون الجزائري وعلى عكس القانون الفرنسي، يتم الدفع مباشرة من المشتري أو ما يسمى بالمصلحة المتعاقدة رغم أنه لا توجد علاقة مباشرة بينها وبين المناول، وهذا لتسهيل حصول المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة على مستحقاتها بطريقة سريعة، كما يمكن اعتبار هذه الطريقة في الدفع شكل من أشكال دعم هذه الأخيرة.²⁷

ويجب أيضا أن يحدد مبلغ الحصة القابلة للتحويل مقابل الخدمات التي قدمها المناول في عقد المناولة.²⁸

ب- صيغ التعامل بعقود المناولة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الهدف من التعامل بعقود المناولة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو توسيع نطاق عمل هذه الأخيرة وتعزيز مساهمتها في تطوير الاقتصاد وترقية المنتج الوطني، لذا يتخذ مجال التعامل بعقود المناولة لهذه الفئة من المؤسسات عدة صيغ مختلفة لتغطية كافة المجالات الصناعية والإنتاجية وحتى الخدماتية من أجل إثبات وجودها وزيادة الاعتماد عليها في عملية التنمية الاقتصادية.

وستنطبق إلى ثلاث صيغ رئيسية للتعامل بعقود المناولة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالاتي:

²⁶ - انظر المادة 143 فقرة 02 من المرسوم الرئاسي المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

²⁷ - GHAITAOUI Abdekader, op-cit, p 30.

²⁸ - انظر المادة 143 فقرة 03 من المرسوم الرئاسي المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

1 - على أساس القدرة على الإنتاج

من المفروغ منه، أنه على المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أن تكون لديها القدرات الإنتاجية اللازمة لإنتاج المنتج أو تقديم الخدمة المطلوبة منها في إطار عقد المناولة، كما يجب عليها أن تضمن لصاحب المشروع منتج ذو جودة مماثلة للمنتجات التي ينتجها هذا الأخير.

فتلجأ المؤسسات الإنتاجية الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تكون غير قادرة لوحدها على استيعاب وتنفيذ طلبية ما ورفع طاقتها الإنتاجية، فتكون هذه المؤسسات أصغر منها حجماً ولكن لديها نفس الطاقة الإنتاجية من حيث الجودة والتنوعية.²⁹

2 - على أساس التخصص

تلجأ المؤسسات الكبرى إلى التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تكون هذه الأخيرة متخصصة في إنتاج منتج معين من حيث المكونات والتقنيات الإنتاجية وتمتلك المعدات والتجهيزات الخاصة لذلك، كما تمتلك أيضاً كفاءات بشرية متمكنة في تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة.³⁰ ففي بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم حجمها أكثر تخصصاً من المؤسسات الكبيرة، هذا ما يجعلها أكثر كفاءة من حيث الإنتاج.

3 - على أساس طبيعة الصفقة

يتم التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الصفقة المراد إنجازها، فهناك صفقات ظرفية مرتبطة بعامل خارجي يتعذر على صاحب المشروع إنجازها أو تنفيذ جزء منها، وفي كل الأحوال فإن قانون الصفقات العمومية لا يسمح أن تتجاوز المناولة 40 % من المبلغ الإجمالي للصفقة، أي أن تكون المناولة على جزء فقط من الصفقة لا على كلها.³¹

كما يمكن أن يكون التفويض بإنتاج منتج معين بصفة جزئية بحيث يقوم صاحب المشروع بتقديم المواد الأولية والمعدات للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة المناولة، وقد يكون التفويض كلي في حالة المنتج المعقد.³²

²⁹ - عبد الرحمان بن جدو، مداخلة "واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية"، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006، ص 15.

³⁰ - علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، مرجع سابق، ص 7.

³¹ - انظر المادة 142 من المرسوم الرئاسي المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

³² - عبد الرحمان بن جدو، مرجع سابق، ص 17.

وعلى هذا المنهاج سار قانون الصفقات العمومية، إذ أدرج تدابير حصرية لتشجيع بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق تحسين الظروف التي تسمح لهذه المؤسسات من إبرام عقود عمومية تتناسب مع قدراتها المالية والمهنية، وأيضاً بتبسيط الشروط المطلوبة للاستفادة من بعض الصفقات العمومية إلى حد كبير.³³

المطلب الثاني: الاستفادة من القروض الاستثمارية

إن مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا تلجأ إلى العديد من الوسائل لسد العجز الذي تعاني منه ويعيق نموها، ولعل أهم هذه الوسائل هي القروض الاستثمارية التي تمنحها المؤسسات المصرفية المعروفة والمؤسسات المالية الأخرى المستحدثة³⁴ كنوع من أنواع الاستثمار في المشاريع المفيدة للاقتصاد الوطني، ووسيلة من وسائل تداول الأموال لتفادي ركود الودائع البنكية من جهة، ومن جهة أخرى منح يد المساعدة للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المستفيد الأول من هذه القروض.³⁵

فالقروض الاستثمارية إذن عبارة عن قروض توجه لتمويل المشاريع بالمؤسسة أو عند تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل الإنتاج والمعدات أو العقارات كالأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية.³⁶

لكن مسألة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض الاستثمارية مسألة في غاية الأهمية، لذا كان لها نصيب كبير من الاهتمام من طرف السلطات الجزائرية خاصة مع تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

غير أن قرار استفادة هذه المؤسسات من القروض الاستثمارية ليس بالأمر الهين، وإنما يستند إلى شروط و ضمانات قانونية محددة بدقة وعناية سنتعرض إليها فيما يلي.

³³ - انظر المادة 87 من تنظيم الصفقات العمومية وتسيير المرفق العام المذكور سابقاً.

³⁴ - كالوكالة الوطنية للاستثمار، الصندوق الوطني للاستثمار، صندوق ضمان القروض الاستثمارية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، هذه الأجهزة تعد من الأساليب القانونية والتنظيمية المالية المستحدثة من أجل توجيه ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

³⁵ - حنيفة أمينة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2018-2019، ص 76.

³⁶ - مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد وعادل رضوان، " القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السادس/جوان 2018، ص 428.

أ - شروط الاستفادة من القروض الاستثمارية

وضع القانون شروط لاستفادة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من القروض الاستثمارية التي لا مناص منها لانطلاق أي مشروع.

هذه الشروط ليست بالتعجيزية وإنما تتميز بالصرامة إذ لا بد من توافرها في الشخص الطبيعي أو الاعتباري الطالب للقرض، وقد حدد هذه الشروط المرسوم التنفيذي رقم 04-15 والمتمثلة في شروط التأهيل للاستفادة من جهاز القرض المصغر والإعانات التي تمنحها الدولة للمستفيدين منه بغرض تحسين قابلية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاستمرار والديمومة.³⁷

سنذكر أهم هذه الشروط المذكورة في المرسوم التنفيذي على النحو التالي:

- يجب أن يبلغ المستفيد من القرض 18 سنة فما فوق وأن تكون لديه إقامة مستمرة.
- أن يكون المستفيد من ذوي الدخل الضعيف وغير مستقر ومنتظم، وأن لا يكون قد استفاد من إعانة أخرى مهما كان نوعها.

- يجب على المستفيد أن يقدم مساهمة شخصية نقدية تتراوح ما بين 5% و10% من القيمة الإجمالية للمشروع.³⁸

وعلى العموم تعالج ملفات القروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للشروط التي يفرضها النظام المصرفي، وتكمل هذه القروض بالإعانات التي تمنحها صناديق دعم القروض المصغرة والمتوسطة بشرط انخراط المستفيد في هذه الصناديق ودفع الاشتراكات المطلوبة.³⁹
كما يجب أن لا يفوق مبلغ القرض 95% من التكلفة الإجمالية للمشروع، ويمكن أن يرتفع القرض إلى 97% في حالة المشاريع المنجزة في المناطق النائية.⁴⁰

ب - الضمانات التي يقدمها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقع مقره بالجزائر العاصمة ويمكن أن تكون لديه فروع جهوية عبر كامل التراب الوطني خدمة للمستثمرين المحليين.

37 - انظر المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، جريدة رسمية صادرة في 25 يناير 2004، عدد 06.

38 - انظر المواد 2، 3 و4 من نفس المرسوم.

39 - انظر المادة 6 و7 من نفس المرسوم.

40 - انظر المادة 12 من المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

يعمل هذا الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى ضمان القروض الاستثمارية التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة المتوسطة من البنوك والمؤسسات المصرفية.⁴¹

فيتكفل هذا الصندوق بضمان المخاطر التي تواجه المشاريع الاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بالعجز عن سداد القرض أو النقص في الموارد الأولية والمعدات اللازمة لسير المشروع واكتماله.⁴² تتلخص المهام الأساسية التي يقوم بها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- إبرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية تحدد كيفية تنفيذ الضمان.
 - إبرام اتفاقيات شراكة مع الهيئات المكلفة بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - اقتراح أي تدابير رامية إلى تحسين آلية الضمان الموجه لهذه المؤسسات وتسليم شهادات الضمان لتغطية كل صيغ التمويل.
 - ضمان استمرارية برامج التأهيل الموضوعية من قبل الهيئات الوطنية والدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - متابعة الالتزامات التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية التي يغطيها ضمان الصندوق، مع متابعة تحصيل الديون المتنازع عليها.
 - تسيير الموارد الموضوعية تحت تصرفه من طرف الدولة والمخصصة لضمان القروض الاستثمارية.
 - وأخيرا ضمان تقديم أي استشارة أو مساعدة تقنية أو القيام بأي عمل من شأنه المساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وفي كل الأحوال، يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية لتسديد مستحقات القرض وتغطية المخاطر عند الاقتضاء.⁴³

⁴¹ - انظر المواد 2، 3 و 4 من المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ 11 جوان 2017، المتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية صادرة 14 جوان 2017، عدد 36.

* جاء هذا المرسوم لتعديل المرسوم التنفيذي رقم 02 - 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي.

⁴² - قايد حفيظة، " الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمق، العدد 17، الجزائر 2014، ص 133.

⁴³ - انظر المواد 5، 6، 7 و 8 من المرسوم التنفيذي المتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

وفي آخر هذه المداخلة نصل للقول أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا جدال فيه لتحقيق التنوع الاقتصادي الوطني، بل ويعتبر الأرضية الأساسية لتحقيق ذلك.

كما نستنتج أن الجزائر، وسعيها منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، لم تتوارأ أبداً في دعم التصنيع المحلي الذي تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تسهر على تقديم الإعانات المختلفة للمنتجين المحليين سواء على شكل قروض أو إعفاءات ضريبية، هذا ما أكدت عليه مختلف قوانين المالية للعشرية الأخيرة خصوصاً قانون المالية لسنة 2014 وما يليه إلى غاية قانون المالية لسنة 2022.

وهذا إن دل ل شيء فيدل على حرص الدولة الشديد لتأطير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحاطتها جدار قانوني ومؤسسي متين يضمن نموها وازدهارها في بيئة قانونية سليمة، كما تم فتح المجال أيضاً للمؤسسات الناشئة وحاضنات والتي عبارة عن منظومات عمل متكاملة في مكان مجهز بالإمكانات المطلوبة لبدء المشروع مدعم بشبكة من الارتباطات والاتصالات بعالم الأعمال، وذلك في إطار دعم صغا المنتجين وتشجيع التصنيع المحلي وترقية المنتج الوطني، ومن أجل ذلك تم إصدار عدة نصوص قانونية جديدة تتماشى مع الرؤى الجديدة للاقتصاد الوطني أهمها والمرسوم 20 - 254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، جريدة رسمية صادرة في 21 سبتمبر 2020، عدد 55، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و " مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال" وكذا تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.

وفي الأخير نصل إلى إعطاء بعض التوصيات التي عسى ولعل أن تغيد الباحثين في نفس الموضوع مستقبلاً وكذا القائمين على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار عملية التنوع الاقتصادي وهي كما يلي:

- تسهيل عملية الحصول على القروض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تعرف حالياً صعوبات وعراقيل إدارية وبيروقراطية مما يؤدي إلى تعطيل عمل هذه الأخيرة.
- العمل على حماية الصناعات الفتية، بحيث لا يجب الاكتفاء بتوفير سبل التمويل وإنما يجب مرافقتها طيلة نشأتها ونموها والعمل على تكوين وتأهيل إطارات متخصصة في النهوض بمثل هذه المؤسسات كونها قاعدة انطلاق عملية ترقية المنتج الوطني.
- تشجيع المنتوجات التي تصنعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحث المستهلكين على اقتنائها، كما يجب تقديم كل التسهيلات اللازمة لتمكين هذه المؤسسات من تصدير منتوجاتها للخارج.

- العمل على رقمنة الاقتصاد الوطني على غرار نظائره من اقتصاديات الدول المتقدمة، خصوصاً النظام المصرفي الذي يعرف تناقلاً كبيراً إضافة إلى نظام الضرائب والجبائية الذي يعرف أيضاً تباطؤاً في المعاملات، فالرقمنة مظهر مظاهر التطور التكنولوجي للعصر الحديث لذا يتعين على الدولة إدخاله في كل الأجهزة الفعالة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.

- إعادة النظر في القوانين المؤطرة للاقتصاد الوطني خصوصاً تلك المتعلقة بالاستثمار والضرائب والجمارك والتجارة الخارجية عموماً.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - النصوص القانونية

- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية صادرة في 11 جانفي 2017، عدد 02.
- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، جريدة رسمية صادرة في 03 أوت 2016، عدد 46.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2005 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام، جريدة رسمية صادرة في 26 سبتمبر 2015، عدد 50.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان 2017، المتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية صادرة في 14 جوان 2017، عدد 36.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 يناير 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، جريدة رسمية صادرة في 25 يناير 2004، عدد 06.

ثانياً - الكتب

- فريد بشير طاهر، التنمية الاقتصادية والتخطيط " رؤية إسلامية"، مكتبة دار المتنبي، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية 2017.
- ضياء مجيد الموسوي، التنمية الاقتصادية في التثبيث والتكيف والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2015.
- ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن - 2001.
- هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد، عمان، الأردن.

-MEKIDECHE Mustapha, Résilience et désordre de l'économie algérienne – une décennie de crises et de croissance molle, Editions DAHLAB, Alger – Algérie- 2016.

ثالثا – الرسائل الجامعية

- بهلال نذير، معاملة الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، أطروحة مقدمة من أجل الحصول على الشهادة الدكتوراه في القانون، القسم العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، السنة الجامعية 2015 - 2016 .

- حنيفي أمينة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2018- 2019

- عبد المجيد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، السنة الجامعية 2016- 2017 .

- علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، مداخلة تحت عنوان " تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الغير والمتوسطة بالجزائر" في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2017.

رابعا - المقالات

- قايد حفيظة، " الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمق، العدد 17، الجزائر 2014.

- مركان محمد البشير، بوخاري عبد الحميد وعادل رضوان، " القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد السادس/جوان 2018. - GHAITAOUI Abdekader, "La sous-traitance dans les marchés publics: Etude comparative entre France et l'Algérie", El Hakika Review, Issue Number:42, 2018

- عبد الرحمان بن جدو، مداخلة "واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية"، مقال صادر عن المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006.

جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق سعيد حمدين

الملتقى الوطني الافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي و التنمية
المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر -الواقع و الآفاق-

يوم 24 أفريل 2023

المحور الثالث: سبل التوافق بين التنوع الاقتصادي و التنمية المستدامة في
عصر الرقمنة.

عنوان المداخلة: المؤسسات الناشئة كنموذج اقتصادي جديد لتنويع الاقتصاد
خارج قطاع المحروقات.

من إعداد:

-الدكتورة بوصوفة الزهرة: أستاذة محاضرة "ب" بمعهد الحقوق و العلوم السياسية
بالمركز الجامعي تيبازة.

مقدمة

إن ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني و الخروج من الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات و كإستراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني توجهت الحكومة الجزائرية نحو الاهتمام بالاستثمار في القطاع الخاص، و بالخصوص قطاع المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و مؤخرا يصب هذا الاهتمام بشكل واضح على المؤسسات الناشئة، و ذلك لما لهذه الأخيرة من دور بارز في دفع عجلة التنمية الاقتصادية حسب ما توصلت إليه مختلف الدول التي انتشر فيها هذا النوع من المؤسسات¹.

إن الدولة الجزائرية تراهن على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي و الفوز في معركة العولمة، ويزداد البعد الاستراتيجي للمؤسسات الناشئة عمقا في البيئة الاقتصادية للدولة الجزائرية حيث يعول عليه كقاطرة تجر من ورائها كافة المجالات التي تكون القطاع الاقتصادي معتمدة في ذلك على الوسائل الحديثة للتكنولوجيا و الإبداع الفكري في تلك المجالات².

تعد المؤسسة الناشئة قوة أساسية في حركة الاقتصاد الوطني في الأقطار المتقدمة و النامية على حد سواء و هي تستند إلى مفتاح قائم على الإبداع حيث يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية الجديدة في الجزائر لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام ، تكثيف النسيج الصناعي توفير مناصب الشغل ، و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي³.

بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: كيف للمؤسسات الناشئة أن تساهم في الاقتصاد الوطني باعتبارها بديلا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي؟

وعليه تتم دراسة الموضوع بالتعرض لمفهوم التنويع الاقتصادي المحور الأول ثم التكلم عن كيفية تأثير المؤسسات الناشئة على الاقتصاد الوطني باعتبارها بديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي المحور الثاني

¹ جداه عبد الكريم، بن شريط بسمة، المؤسسات الناشئة في الجزائر توجه استراتيجي بقوانين داعمة لمستقبل اقتصاد واعد،مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021، ص 102.

² دويني مختار،"الآليات القانونية المستحدثة لإزالة العراقيل الجبائية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية،المجلد 7، العدد 1 2022، ص275.

³ بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7،العدد 3 2020، ص 520.

المحور الأول : مفهوم التنوع الاقتصادي

من خلا هذا المحور يتم تعريف التنوع الاقتصادي (أولا) ثم تحديد مبررات و أهداف التنوع الاقتصادي (ثانيا) ثم التكلم عن دور التنوع الاقتصادي في التنمية المستدامة (ثالثا)

أولاً: تعريف التنوع الاقتصادي

تطور مفهوم التنوع الاقتصادي بتطور الفكر الاقتصادي و تغير طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة و احتل هذا المفهوم مكانة هامة في الاقتصاد الحديث بعد أن أدركت أغلب الدول أن الاعتماد على مصدر دخل وحيد سيجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية¹ ، بالنظر لأهمية التنوع الاقتصادي تعددت المفاهيم المفسرة له و يمكن تقديم البعض منها كالتالي:

يتضمن التنوع على المستوى الكلي للاقتصاد تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية و هذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع يمكن أن يتم بتنوع الصادرات أو بتنوع مصادر نشاطات الاقتصاد المحلي².

بالمعنى الواسع التنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينوع إنتاجه لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات فبالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط على غرار الجزائر فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخل قطاع المحروقات و تطوير غير نفطي و مصادر غير نفطية للاستيراد كما يعني مصطلح التنوع بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع

¹ محجوبي حمزة، مزوزي فضيلة، "التنوع الاقتصادي في الجزائر كرهان لتعزيز الانفتاح التجاري: الطريق نحو السوق الإفريقية"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 6 العدد 1 سنة 2023، ص 655.

² هوارى أحلام، سدي علي، "التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص 217.

العام على النشاط الخاص فيها و إعطائه دورا رياديا ، أما بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنوع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية¹.

و على المستوى القطاعي يعرف التنوع الاقتصادي ب :توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا².

كما يعرف التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات) و يمكن أيضا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي) أو تنوع مصادر الإيرادات العامة ، كما أن التنوع الاقتصادي و بشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال، و لقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة أو الأسواق حيث يعد التنوع الاقتصادي مسألة هامة لكثير من الدول النامية التي تتميز اقتصادياتها بشكل عام بالافتقار إليه³.

إن التنوع الاقتصادي هو عملية معقدة و لا تنشأ من فراغ فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنوع الاقتصاد أمرا ممكنا و في هذا الصدد يعتبر البنك الدولي تقريره سنة 2009 أن بناء مؤسسات جديدة يعتبر أمرا ضروريا لتنوع صادرات أي بلد إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا ، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل أخرى هامة و ضرورية لنجاح هذه المؤسسات تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة لاسيما في ميدان النقل و الاتصالات من أجل تخفيض التكاليف و تحسين نوعية المنتجات و آليات توزيعها سياسات اقتصادية كلية مستقرة و قطاع مالي متطور ، سعر صرف مناسب و سياسة تجارة منفتحة تمكن من ولوج الأسواق و تحسن من تنافسية الصادرات و إصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص و تشريعات تحفز الاستثمارات المحلية و تجدي تدفقات الاستثمار الأجنبي⁴.

بن عياد محمد سمير ،منصوري هوارى، زادي أحمد، " مساهمة المؤسسات الناشئة في ترقية النشاط الاقتصادي في الجزائر ، دراسات و أبحاث

¹المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 13 عدد 5 أكتوبر 2021 السنة الثالثة عشر، ص 41-42

²هوارى أحلام، سدي علي، المرجع نفسه ص 217.

³ باهي موسى ،رواينية كمال،" التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 5، ديسمبر 2016، ص135.

⁴ بن عياد محمد سمير ،منصوري هوارى، زادي أحمد، المرجع السابق، ص 41-42.

ثانيا: مبررات و أهداف التنوع الاقتصادي

1/مبررات التنوع الاقتصادي

تتميز العديد من دول العالم باعتمادها على مورد طبيعي مهم كالنفط يتصف هذا الأخير بأنه مورد نابض ن و يعد استخراجها نوعا ما استنزاف رأس المال، كما أنه عرضة لتقلبات أسعار و تذبذب الطلب العالمي عليه، مما يؤثر على حصيلة الصادرات و بالتالي الإيرادات الحكومية، و منه مستوى الإنتاج الداخلي الخام، و من ثم كان من الضروري الاعتماد على مصادر بديلة و متجددة و كافية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

2/أهداف التنوع الاقتصادي

تتمثل أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي:

-تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة الدخل موزعة على كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة و قطاع الخدمات.

-تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

-خلق فرص العمل و التخفيف من حدة الفقر¹.

ثالثا: دور التنوع الاقتصادي في التنمية المستدامة

يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أن عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج و توزيع السلع و الخدمات حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط و لكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدره الاقتصاد على التكيف و ضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية و التقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة، كما أن التنوع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء و التي تدور حول توفير

لوصيف عمار، العابد زهر، " نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات-رؤية استشرافية-"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52، ديسمبر 2019، ص 10 .

فرص العمل، و الغذاء و الصحة و الملابس و المأوى و فتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس ، كما أنه يعمل أيضا على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا ، التنظيم الاجتماعي و تنوع مجالات النشاط الاقتصادي و ليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض و التدهور البيئي كما أنه (أي التنوع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة و تأمين العدالة ضمن و بين الأجيال على حد سواء¹.

باهي موسى، رواينية كمال، " التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 141.

المحور الثاني: كيفية تأثير المؤسسات الناشئة على الاقتصاد الوطني باعتبارها بديل استراتيجي للتنوع الاقتصادي

إن الجزائر من الدول الداعمة للمؤسسات الناشئة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني خاصة بعد ثبوت فشل التجارب السابقة، إن الدولة الجزائرية تراهن على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي و الفوز في معركة العولمة ، لذلك قامت بمختلف مؤسساتها بتوفير بنية تحتية تكنولوجية مختصة بمجال تبادل المعلومات و الاتصال كمسؤولية اجتماعية و اقتصادية و ذلك من خلال خلق أماكن تهدف إلى ترسيخ تنافس بين عدة عوامل ، المواهب التكنولوجية و المعرفة، لتطوير السلوك فيما يخص تنظيم المشاريع و الأسرع في تسويق التكنولوجيا و تشجيع تطوير المؤسسات الجديدة، و التي تسمح لصاحب المشروع بتطوير تفكيره و كذلك نضوج مشروعه¹ تتم دراسة هذا المحور من خلال تحديد مساهمة المؤسسات الناشئة في خلق الثروة و خلق مناصب الشغل (أولاً) ثم التكم عن مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة (ثانياً) و أخيرا التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر (ثالثاً).

أولاً: مساهمة المؤسسات الناشئة في خلق الثروة و خلق مواطن شغل جديد

تعد المؤسسة الناشئة قوة أساسية في حركة الاقتصاد الوطني في الأقطار المتقدمة و النامية على حد سواء و هي تستند إلى مفتاح مهم قائم على الإبداع فهي من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي و تساهم بذلك في خلق الثروة و خلق مواطن الشغل.

1/ مساهمة المؤسسات الناشئة في خلق الثروة

المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم ، إذ تمكنت من توفير عائدات كبيرة ، إذ تساعد المؤسسات الناشئة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها لفترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة و بذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية.

¹ بن عياد جلييلة، المرجع السابق، ص 169-170.

2/مساهمة المؤسسات الناشئة في خلق مواطن الشغل

بالرجوع لدور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية فان مساهمتها في ذلك تظهر في مساهمتها في التشغيل و القضاء على البطالة¹.

إن المؤسسة الناشئة تساهم في تطوير الشغل الذاتي و تشجيع الاستثمار و هذا بسبب اعتمادها على رأس مال محدود لبداية النشاط إذ بإمكانها خلق مواطن شغل جديدة و تخفيض نسبة البطالة ، إضافة إلى الحد من موجة هجرة الأدمغة كما تساهم في القضاء على نظرية التواكل و تدفع نحو خلق ثقافة مبادرة ، فهي تساعد على خلق و تنمية روح المبادرة الفردية و الإبداعية لدى الشباب ، فالمؤسسة الناشئة تعمل على تنمية المبدعين و الرياديين ، فقد لوحظ أنه من خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات و ذلك لوجود بيئة تساعد في ذلك و هو الأمر الذي يفقد في المشاريع الكبيرة، لذلك تعد المؤسسة الناشئة إستراتيجية للبناء و المحافظة على الرأسمال الفكري و الحد قدر الإمكان من هجرته و حل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة و يظهر ذلك على المستويات التالية:

-القضاء على الفقر .

-توفير الفرص و المكافآت العادلة.

إنشاء وظائف.

-توفير الفرص للموظفين المباشرين و أولئك الذين في سلسلة التوريد².

تساهم المؤسسات الناشئة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة ن فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه و يلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول

جده عبد الكريم بن شريط بسمة، المؤسسات الناشئة في الجزائر توجه استراتيجي بقوانين داعمة لمستقبل اقتصاد واعد،مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق

¹اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021، ص 110.

² بن عياد جلييلة، المرجع السابق، ص 170-171.

المتقدمة و النامية فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الناشئة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة، و حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تساهم المؤسسات الناشئة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا و هي توظف 70 مليون شخص أو ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية و تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان و القطاعات الاقتصادية، و في الجزائر المؤسسات الناشئة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية ، و بهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 75 بالمائة خارج قطاع المحروقات ، 67،3 بالمائة في قطاع النقل ، 64،2 بالمائة في قطاع الأشغال العمومية و البناء¹.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة و خاصة المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي و الدراسات الاجتماعية و السياسات الحكومية و برامج المنظمات الدولية و الإقليمية و الحركات الاجتماعية و البيئية ، و ذلك أنها عملية و منهجا و مدخلا و حركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركود إلى وضع التقدم و القوة ، تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتك عوامل الاستمرار و التواصل².

إن مفهوم التنمية المستدامة شائع الاستعمال في أوساط التنمية الاقتصادية على أساس أنه لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر و التخلف دون اعتبار تصور جديد للنمو كما يجب الإبقاء على التوازن بين النمو الاقتصادي و النظام البيئي الذي يسمح للموارد الطبيعية بتدعيم النمو على المدى الطويل و هو الوعي الذي تبلور و انتشر بسرعة في العالم³.

قائد حفيظة، "تحديات المؤسسات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني و آليات تفعيل دورها في الجزائر"، مداخلة الملتقى الدولي الافتراضي

¹ حول المؤسسات الناشئة و التنمية الاقتصادية ، بتاريخ كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيزي وزو ، ص 394.

العشاوي صباح، العشاوي وعد، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم التنمية المستدامة المحلية، مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021،

² ص 152-153.

³ بوقزولة كريمة، العولمة و التنمية المستدامة ، مجلة الفكر للدراسات القانونية ، المجلد 3 العدد 2 2020، ص 350.

إن مصطلح التنمية المستدامة يشير إلى التنمية الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية التي تلبى احتياجات خاصة و التنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام و إنما هي عملية تغير و تلك التغيرات المؤسسة تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية، بما أن نموذج التنمية المستدامة يستوجب أبعاد اقتصادية اجتماعية تتميز المؤسسات الناشئة بخصوصية حجمها و الدور الملحوظ لمسؤولياتها فهي تتحكم في تأثيرها على المجتمع فتبني المؤسسات الناشئة لمفهوم التنمية المستدامة يشكل إشهارا لها حيث يعمل على تقويتها و السماح لها بالبقاء و التطور، لأجل ذلك تقتضي التنمية المستدامة إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج و الاستهلاك و إحداث تغييرات في العلاقة بين المجتمعات و البيئة الطبيعية، و تتطلب من ثم التحويل الهيكلي للاقتصاديات و من ثم وجب الانتقال إلى الأنشطة و القطاعات الاقتصادية المبنية على المعرفة من أجل معالجة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بطريقة جديدة تراعي الاعتبارات البيئية،

تعتبر المشاريع الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي ، و أهم دعائم ضمان التنمية المستدامة و قد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة و استخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة في أي بلد بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة و المركبات الضخمة و الأقطاب الصناعية، فالجزائر بحاجة إلى تحول اقتصادي جذري و تعد المؤسسات الناشئة الأداة التي تقتضي إلى إحداث تحول اقتصادي جذري فالمؤسسات الناشئة تخلق منتجات و نماذج أعمال جديدة مبنية على الابتكار فيؤدي نجاحها إلى تحسين في نوعية الحياة و تعزيز التنمية المستدامة¹.

تتميز المؤسسات الناشئة بالنمو المستمر و هذا النمو يؤدي إلى النجاح الاقتصادي في هذه الحالة تتحول المؤسسة الناشئة إلى مؤسسة كبيرة قادرة على التنافس مع الشركات الكبرى، و نظرا للعملية التمويلية البسيطة لهذه المؤسسات و التي تكون رأسمال بسيط جدا من الشخص المؤسس أو قرض بنكي و هذا صعب لأن هذه الأخيرة لا تمتلك ضمانات كافية إلا أنها تعتبر من بين أهم الأسباب لتعزيز مداخل الدول من السيولة النقدية بالنظر إلى المكاسب العديدة التي تحققها في وقت بسيط ، المؤسسة الناشئة باتت في الوقت الحالي تشكل رهانا حقيقيا للاقتصاد الحديث و الرقمي القائم على المعرفة خاصة و أن

¹ بن عياد جليبة، المرجع السابق ، ص 171-172.

أساسها استغلال التكنولوجيات الحديثة و أسلوب عملها ابتكاري يعتمد على فكرة يتم تجسيدها في وقت قصير و بأقل جهد، و للمؤسسات الناشئة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية و الوطنية و المساهمة في الإنعاش الاقتصادي و إيجاد مناصب شغل من خلال عدة ميكانيزمات¹.

ثالثا: تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر عدة تحديات بعد الاعتماد عليها مؤخرا كنموذج بديل للتنوع الاقتصادي مما يضعها في موقف تتحدى فيه عدة عقبات يمكن إجمالها في التالي:

يواجه رائد الأعمال تحديات كبيرة لتحويل فكرة العمل إلى شركة ناجحة تحقق أرباحا مثل زيادة رأس المال أو الحصول على التمويل و إيجاد الموقع المناسب للعمل، و استراتيجية التسويق و العائد على الاستثمار و تخطيط الموارد و وضع المنتج في السوق الصحيح و خطر الفشل إلخ. من السهل البدء في العمل على فكرة ما و لكن العثور على سوق مستهدف مناسب و قاعدة عملاء محددة يشكل عقبة أمام الشركات المبتدئة، لأنه مكلف جدا الاستعانة بمصادر خارجية من شركات الإعلان كما يمكن أن يكون توظيف موظف بدوام لإدارة وسائل التواصل الاجتماعي أمرا مكلفا خاصة و أن هذه النفقات تكون على جانب أعلى في المراحل الأولية من بداية النشاط².

-عدم قدرة أصحاب المؤسسات الناشئة من إجراء دراسات جدوى للسوق الجزائري و متطلباته لذلك تجب الاستعانة بخبراء في مجال الاقتصاد و المالية.

-عدم وجود تكافؤ للفرص بين المؤسسات الناشئة و الشركات الكبرى التي خلقت نوع من الاحتكار للسوق الجزائرية و بالتالي عدم وجود تنافسية حقيقية، ما يجعل الكثير المؤسسات الناشئة تختفي و توقف نشاطها.

-صعوبة تسويق منتجات المؤسسات الناشئة لأنها ذات خصوصية متعلقة بمشروع ابتكاري إبداعي.

¹ خواص نصيرة، "المؤسسات الناشئة في الجزائر خطوة نحو التحول من اقتصاد الربيع إلى اقتصاد المعرفة لضمان الأمن الاقتصادي"، مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الأول، الطبعة الأولى 2021، ص 47.

² بوعدلة سارة، بن طيب هديات خديجة، المؤسسات الناشئة في ظل الأزمات بين فرص النجاح و تحديات الفشل، "مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021، ص 277-278.

-صعوبة إيجاد أسواق خارجية لتصدير منتجات المؤسسات الناشئة ، بالإضافة إلى عدم وجود القدرة المالية للقيام بذلك¹.

-إلى جانب ذلك فيما يخص الصعوبات التسويقية التي تواجه المؤسسات الناشئة تواجهه على المستوى الداخلي للأسواق أو الخارجي و التي تختلف باختلاف نوع المؤسسة و طبيعة النشاط الذي تمارسه تتمثل من أهمها فيما يلي:

-انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق و أذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات.

-تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المستوردة المماثلة.

عدم توفر الحوافز المالية و الإدارية بما يكفي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق، فزيادة عرض الإنتاج الوطني و صعوبة التصدير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة بوجود اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة على الاستيراد يؤدي إلى تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات.

-قصور قنوات و شبكات التسويق ذات قدرة تنافسية عالية.

-انخفاض جودة المنتوجات في عدد كبير من المؤسسات الناشئة مما يصعب عملية تسويقها².

-الشركات الناشئة في الجزائر تخشى من عدم تلقي رواتبها من قبل المؤسسات لأن هذه الأخيرة تمتلك كل القوة، كما أن التشريع الجزائري لا يحمي الخدمات المبتكرة لذلك حتى لو رفعت الشركات الناشئة دعوى قضائية ضد الشركة الزبون لعدم دفعها نظير الخدمة سيكون ذلك عديم الفائدة بل يحتاج إلى وقت و مكلف.

¹ خواص نصيرة ، المرجع السابق، ص 51.

² ناصري سميرة، عثمانى مريم، " المؤسسات الناشئة و الحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار و تحديات الاستمرار"، مداخلة الملتقى الوطني الثاني عشر حول: المؤسسات الناشئة و الحاضنات، 15 فيفري 2021، ص126.

-رواد أعمال بدون خبرة تأسيس شركة ناشئة أمر مختلف كل الاختلاف عن قراءة بضعة كتب و قصص ناجحة و مشاهدة بعض الأفلام الوثائقية ، الأمر يحتاج لخبرات متنوعة بنفس الشخص.

-تعاني الشركات الناشئة التقنية تحديدا من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلا، أحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة¹.

¹ بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7 العدد 3 سنة 2020، ص 418-419. ص 403-421.

خاتمة

عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في قطاع المؤسسات الناشئة فقد ساهمت بشكل كبير في التنمية الاقتصادية على الخصوص في الآونة الأخيرة و ذلك من خلال توفير مناصب الشغل ، كما تعتبر هذه المؤسسات في الوقت الحالي المحرك للاقتصاد الوطني و السعي لتطويره ،فالمؤسسات الناشئة تعتبر البديل في زمن يشهد فيه العالم تغيرات و تطورات مستمرة و من بين التوصيات المقدمة في الموضوع ما يلي:

-تشجيع الأفكار التي تساهم بشكل إيجابي في مجال الاقتصاد.

-العمل على تعزيز مكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني.

-العمل على وضع منظومة قانونية خاصة تتميز بالانسجام بين مختلف النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، نظرا لتعدد و تشعب النصوص المنظمة لهذه المؤسسات.

-الانفتاح على تجارب الدول الناجحة في مجال المؤسسات الناشئة.

-العمل على تشجيع الشباب على إنشاء المؤسسات الناشئة نظرا لأهميتها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع

المقالات

- العشاوي صباح، العشاوي وعد، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم التنمية المستدامة المحلية، مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاوالتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021، ص152-153.
- باهي موسى، رواينية كمال، " التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد 5، ديسمبر 2016 ص133-152.
- بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3 2020، ص 519-531.
- بن عياد جلييلة، " دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8 العدد 1، جانفي 2022، (ص 157-174)
- بن عياد محمد سمير ،منصوري هواري، زادي أحمد، " مساهمة المؤسسات الناشئة في ترقية النشاط الاقتصادي في الجزائر، دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 13 عدد 5 أكتوبر 2021 السنة الثالثة عشر، ص 36-44
- بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان، واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7 العدد 3 سنة 2020، ص 403-421.
- بوقزولة كريمة، العولمة و التنمية المستدامة ، مجلة الفكر للدراسات القانونية ، المجلد 3 العدد 2 2020، ص 350.

-بوعدلة سارة ، بن طيب هديات خديجة، المؤسسات الناشئة في ظل الأزمات بين فرص النجاح و تحديات الفشل،" مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021.

-دويني مختار ،"الآليات القانونية المستحدثة لإزالة العراقيل الجبائية التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 274-293.

-لوصيف عمار، العابد لزهرة، "نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات- رؤية استشرافية-"، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 52، ديسمبر 2019، ص 7-22.

محجوبي حمزة، مزوزي فضيلة،"التنويع الاقتصادي في الجزائر كرهان لتعزيز الانفتاح التجاري:الطريق نحو السوق الإفريقية"،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية،المجلد 6 العدد 1 سنة 2023، ص 653-68.

-هوارى أحلام، سدي علي، "التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص 217، ص 213-229.

المدخلات:

-جده عبد الكريم بن شريط بسمة، المؤسسات الناشئة في الجزائر توجه استراتيجي بقوانين داعمة لمستقبل اقتصاد واعد،مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2021.

-خواص نصيرة،" المؤسسات الناشئة في الجزائر خطوة نحو التحول من اقتصاد الربيع إلى اقتصاد المعرفة لضمان الأمن الاقتصادي"، مداخلة منشورة في كتاب جماعي المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة بيت الأفكار الجزء الأول، الطبعة الأولى 2021.

-قايد حفيظة،" تحديات المؤسسات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني و آليات تفعيل دورها في الجزائر"، مداخلة الملتقى الدولي الافتراضي حول المؤسسات الناشئة و التنمية الاقتصادية ، بتاريخ كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيزي وزو.

-ناصرى سميرة، عثمانى مريم،" المؤسسات الناشئة و الحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار و تحديات الاستمرار"، مداخلة الملتقى الوطني الثاني عشر حول: المؤسسات الناشئة و الحاضنات، 15 فيفري 2021.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجزائر)

جامعة الجزائر 1.. كلية الحقوق..

الملتقى الوطني الافتراضي: رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في
عصر الرقمنة في الجزائر، الواقع والآفاق

يوم: 24 أبريل 2023

استمارة المشاركة (عن بعد) وحضوري

عنوان المداخلة: الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للنفط وأثرها على
التنمية المستدامة، الجزائر أنموذجاً.

محور المداخلة: المحور 05: واقع وآفاق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

الاسم واللقب: عبد الكريم محمودي + سارة محفوظ

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه + دكتوراه

المؤسسة: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، (الجزائر)

+ جامعة البويرة (الجزائر)

ملخص:

ازداد الاهتمام حاليا بالطاقات المتجددة نظرا لارتفاع أسعار النفط في بعض الأحيان والتهديد بنضوب الطاقة الأحفورية، فالطاقات المتجددة تحقق تنمية اقتصادية من خلال إنتاجها واستهلاكها وبالتالي أصبحت من أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج نطاق الطاقة التقليدية. ويعتبر الانتقال الطاقوي حاليا هدف كل دول العالم في تطوير قطاع الطاقات المتجددة بمزجه بالتكنولوجيا لتحقيق التنمية في كل المحيط بما فيها الجامعات، في هذا البحث نعالج مظاهر الطاقات المتجددة من الطبيعة، وكيفية الانتقال الطاقوي في الدولة الجزائرية ومدى تطوراتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة. لأنّ الجزائر تملك مصادر طاقوية متجددة هائلة يبقى فقط كيفية الاستغلال الأحسن، وفق سياسة حكومية فعالة في تحريك هذه المصادر من خلال تبادل التجارب بين الجزائر والدول التي قطعت شوطا في التّقدم في مجال الطاقات المتجددة، على غرار ألمانيا والصين.

كلمات مفتاحية: الطاقة، المتجددة، الجزائر، الاستثمار.

Abstract:

Currently, interest in renewable energies has increased due to the rise in oil prices at times and the threat of depletion of fossil energy. Renewable energies achieve economic development through their production and consumption, and thus they have become one of the main sources of global energy outside the scope of conventional energy. The energy transition is currently the goal of all countries of the world in developing the renewable energy sector by mixing it with technology to achieve development in all the surroundings, including universities. Because Algeria has enormous renewable energy resources, it remains only how to make the best use of it, according to an effective government policy in mobilizing these resources through the exchange of experiences between Algeria and countries that have made progress in the field of renewable energies, such as Germany and China.

Keywords:

Energy, renewable, Algeria, investment.

1. مقدمة:

تستنبط الطاقة البديلة من الموارد التي لا تنفذ مثل الشمس والرياح وغيرها، فهي متوفرة في معظم دول العالم، ولهذا تزايد الاهتمام بالطاقات المتجددة في العالم خاصة بعد الدراسات المعاصرة لأن الطاقة الأحفورية، لا بد وأن تنتهي في يوم ما، فمن الواجب أن تحل الطاقات المتجددة محل الطاقات القديمة لأنها لا تنضب ولا تنفذ ويكون مصدرها أحد الموارد الطبيعية كالرياح والمياه والشمس، وأهم ما يميزها : أنها نظيفة وصديقة للبيئة، كونها لا تترك غازات ضارة كثنائي الكربون ويسهل استخدامها بالاعتماد على تقنيات حديثة وآليات بسيطة، ولا تتطلب تكلفة كبيرة على عاتق الدولة، فهي تعدّ عاملا مهما له علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة، فهي تعمل على خلق فرص عمل وتعمل على التخفيف من أضرار الانبعاثات الغازية، التي نعاني منها حاليا من الطاقة الأحفورية التي تؤدي إلى أضرار وخيمة للبيئة خاصة في الأماكن التي لا تستعمل فيها المكننة بصورة عالية فالطاقات المتجددة لها فوائد عديدة إذا ما استثمرت واستهلكت بطريقة عقلانية. من بينها الحفاظ على البيئة وتحقيق السرعة في إنتاج الطاقة على عكس الطاقة التقليدية.

1.1. إشكالية البحث:

فيما تكمن أهمية استغلال الطاقات المتجددة ومواردها لأجل التنمية المستدامة والمحيط الاجتماعي في الجزائر؟

ويمكن طرح أسئلة فرعية تخدم الإشكالية كما يلي:

- ما هي إمكانيات الجزائر الاقتصادية والبيئية للاهتمام بالطاقات المتجددة؟

- ما سبل تشجيع التوجّه نحو الاستغلال في مصادر الطاقات المتجددة؟

- ما أهم انجازات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة وعلاقتها بالتنمية والمحيط الاجتماعي؟

2.1. الفرضيات: يمكن طرح بعض الفرضيات منها:

- تملك الجزائر إمكانيات تؤهلها أن تكون رائدة في مجال الطاقات المتجددة.

- تحتاج الجزائر لبعض الإجراءات لتحقيق الأمثلة في إنتاج واستغلال الطاقات المتجددة.

- الطاقات المتجددة هي أفضل خيار للمحافظة على عمر الطاقات الأحفورية.

3.1. أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري، وتحقيق العدل بين الأجيال الحالية والقادمة في حقها من الطاقة الأحفورية، فالطاقة المتجددة طاقة بديلة تحفظ ممتلكات الأجيال القادمة.

4.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى طرح موضوع الطاقات المتجددة باعتبارها موضوعا عصريا وطاقة بديلة عن الطاقة التقليدية، التي تسبب في هلاك الطبيعة فمصادر الطاقة المتجددة نظيفة، غير ملوثة للبيئة غير ناضجة، ومتجددة باستمرار، وهذا ما تحققه في مجال التنمية المستدامة وتطور البلد الذي يلقي الاهتمام عليها.

5.1. منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لأننا رأيناه مناسباً للموضوع، حيث نوصف الظاهرة وتقديم بعض المعطيات الإحصائية وعقبنا عليها بالتحليل والشرح والتفسير.

6.1. الدراسات السابقة: توجد عدة دراسات تطرقت لهذا الموضوع من جوانب مختلفة نذكر منها:

- دراسة (أ. رابيس خليفة) بعنوان " واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل تحقيق تنمية مستدامة حالة الجزائر، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 18 المجلد 01، 2018، توصل إلى أنه: لا تقل اهتمامات الجزائر بمشاكل التلوث البيئي والتنمية المستدامة، والطاقات المتجددة عن اهتمامات بقية الدول، وخاصة المتقدمة وذلك لامتلاكها إمكانيات ضخمة من الطاقات المتجددة وعليه فإن استغلالها وتطويرها أصبح ضرورة ملحة، واستراتيجية مستقبلية تنتهجها الجزائر في ظل الظروف الراهنة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

- دراسة (د. وهيبة خولوفي) بعنوان " واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة وآفاقه مع الإشارة لحالة الجزائر مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01 جوان 2021، توصل إلى بعض النتائج منها: لا بد على كل دولة تتوفر فيها الإمكانيات أن تستفيد من تجارب الدول التي سبقتها في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة وضرورة إنشاء بنك لمعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح، وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية للاستخدام الطاقة الشمسية في الجزائر.

2. الطاقة المتجددة:

إنّ الدراسات المعاصرة في ميدان الاقتصاد والطاقة أثبتت بأنّ الطاقة التقليديّة زائلة مهما طال الزمن لهذا اجتهد الاقتصاديون وترقبا لهذا الزوال ما يحل محل الطاقات الأحفورية وهي الطاقات المتجددة التي تتجدد باستمرار ولا يهددها الزوال أي أنّ "مشكلة نضوب مصادر الطاقة التقليديّة وتلوّث البيئة الناشئ عن شراهة الدّول الصّناعية في حرق النّفط والفحم، ناهيك عن ارتفاع أسعارها بصفة مستمرة، وما يترتّب على ذلك من مشاكل اقتصادية وخيمة للدّول النامية، ومشاكل بيئية متعدّدة منها: التغيّرات المناخيّة والاحتباس الحراري" (عبد الله ع.، 2009، الصفحات 143-144) كل هذه الأسباب دعت إلى الاهتمام والالتفات بالطاقة المتجددة التي لا نجدتها تحتوي على هذه المشاكل الاقتصادية والبيئية وارتفاع أسعار النّفط أحيانا بالنسبة للدّول التي تفنقر للطاقة الأحفورية، و الهدف من البحث في الطاقات البديلة هو: (أحمد س.، 2009، الصفحات 143-144)

- التخلّص من عبء ارتفاع أسعار البترول وطفراته الحادّة، على ما في ذلك تداعيات سيئة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.
- منع تكرار استخدام النفط سلاحا اقتصاديا أو سياسيا، وسلب الدول النفطية، لا سيما العربية وعلى رأسها تلك الدول المتهمة بدعم الإرهاب امتيازها مهمًا ومؤثرا.
- القلق العالمي المتزايد من نضوب البترول أو نفاذ احتياطياته.
- التخلّص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج وحرق الوقود الأحفوري "البترول والغاز الطبيعي والفحم" مثل التلوّث وزيادة درجة الحرارة على سطح الأرض.
- والفرق بين الطاقات الأحفورية والطاقة المتجددة هو أنّ هذه الأخيرة كلما شارفت على الانتهاء تتواجد مجدّدا، ويكون كصدرها الطبيعية.

الطاقات المتجددة هي: "الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير متجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلاّ بعد تدخّل الإنسان لإخراجها." (قدي، منور، و محمد، 2010، صفحة 133)

وتعرّفها وكالة الطاقة العالميّة (IEA): "تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها". (كافي، دت، صفحة 176)

وتعرّفها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC): "الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيو فيزيائي أو بيولوجي، والتي تتجدد بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استهلاكها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض حركة المياه طاقة المد والجزر في المحيطات، وطاقة الرياح، وتوجد العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقة أولية، كالحرارة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيا متعدّدة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء." (كافي، دت، صفحة 176)

فجل التعاريف السابقة تركّز على أنّ الطاقة المتجدّدة بكل بساطة هي طاقة مستمدّة من الموارد الطبيعيّة تتميّز بعدم زوالها أو نفاذها وتتجدّد مع مرور الزمن وهذه هي الصفة الإيجابية لها، وهي متوفّرة بنسب متفاوتة في كل دول العالم، ويمكن إنتاجها من الشمس، الرياح، المد والجزر وغيره من المصادر.

3. واقع الطاقات المتجدّدة في الجزائر:

شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في تبني إستراتيجية طاقوية جديدة تكمن من خلالها في إمكانياتها المتوفرة لتلبية متطلباتها المحلية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة، وتعزيز التزاماتها الخارجية من جهة أخرى وهذا لماوأكبة التغيرات الحاصلة في أسواق الطاقة الدولية، كما شجعت الجزائر البحث العلمي لكي تجعل من برنامج الطاقات المتجددة النجاعة الطاقوية مبلورا حقيقيا لتنمية صناعية وطنية تقوم مختلف الطاقات الجزائرية (بشرية، مادية، علمية وغيرها). (حمزة و بلال، دت، صفحة 87)

1.3. إستراتيجية الاقتصاد المستدام:

يجب على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار في هذه الاستراتيجية طبيعة هذه الثروة القابلة للنفاد فهي من حق الأجيال الحالية والقادمة ونظرا لاعتماد الجزائر على مورد طبيعي واحد، يتطلب هذا بالضرورة وضع سياسة للمالية العامة، تضمن الحفاظ على قيمة الثروة النفطية وأن يستخدم مسار منخفض لسعر النفط عند حساب الثروة الدائمة، وعليه يجب التركيز على ميزان المالية العامة غير النفطي لتقدير استمرار أوضاع المالية العامة وتأمين احتياطات النفط وإحلالها ببدائل أكثر نجاعة وغير قابلة للنفاد. (حمزة و بلال، دت، صفحة 87)

2.3. إستراتيجية إحلال الطاقات التقليدية بطاقة المركّزات الشمسية:

من خلال هذه الاستراتيجية يجب إقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير المعدات وإنشاء محطات التوليد اللازمة من أجل تلبية الطلب المحلي للطاقة والتصدير في المستقبل حيث تم إنشاء أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية CSP استلمت في جوان 2011، وبتكلفة قدرت بـ130 مليون يورو وبمدة انجاز تراوحت بـ 11 شهرا في إطار الشركة مع الاسباني بحاسي الرمل، حيث تساهم

الطاقة الشمسية في إنتاج 10 ميغاواط، من أصل إجمالي يقدر بـ 3105 جيغاوات وتقوم (abener) مجمع المحطة ببيع الكهرباء المولّد من المصادر الهجينة لمركب سوناطراك الجزائري من أجل تغطية حاجيات الجنوب من الكهرباء. (حمزة و بلال، دت، صفحة 88)

4. الطاقة الشمسية في الجزائر:

تتوافر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أضخم حقول الطاقة الشمسية في العالم، نظرا لمساحتها كأكبر دولة عربية وإفريقية، وتمثل مساحة الصحراء الجزائرية 80 بالمئة من مساحتها الكلية (المقدرة بأكثر من 2 مليون كلم²) بإمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية حيث تمتاز بالحرارة الشديدة تقريبا 60 درجة مئوية صيفا، وبمعدّل إشراق يقدر بـ 3500 ساعة سنويا، وحسب الدّراسات المتخصصة، فإنّ الجزائر تتلقى أكثر من 2000 ساعة تشميس سنويا على كامل التراب الوطني، وقد تصل حدود 3900 ساعة من الشمس في الهضاب العليا والصحراء أي أنّ قوة التوليد تصل إلى 1700 كيلوواط ساعي/م² سنويا في الشمال و2650 كيلوواط ساعي/م² سنويا بالنسبة للجنوب، وهذا يبينه الجدول التالي رقم (3): (زهير، زناد، و قریش، 2011، صفحة 374)

الجدول رقم 01: القدرات الشمسية في الجزائر (2007)

البيانات	منطقة ساحلية	هضاب يا	الصحراء	صحراء
مساحة بالمئة	04	10 86		86
معدل مدة إشراقه الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000 3500		3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط كيلوواط	1700	1900 2650		2650

المصدر: مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة (2007)

دليل الطاقات المتجددة، وزارة الطاقة والمناجم- الجزائر-ص39.

والجدير بالذكر أنّ الجزائر صنفت على أنّها من بين أكبر وأحسن حقول الطاقة الشمسية في العالم، بالإضافة إلى إيران، ومنطقة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، كما تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط التي تسمح بتغطية 60 مرة، احتياجات الدول الأوروبية، و4مرات

الاستهلاك العالمي وتغطية 5 آلاف مرة الاستهلاك الوطني من الطاقة الكهربائية. (زهير، زناد، و قريش، 2011، صفحة 374)

الجزائر مع موقعها المميز لديها أكبر حقل من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، فإذا قارنا الطاقة الشمسية في الجزائر تساوي ما يعادل 37000 مليار متر مكعب أي 49 أكثر من 8 أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد. (الطيف و كوراد، 2018، صفحة 13)

5. الطاقة الكهرومائية في الجزائر:

الجدول (02): أهم مراكز توليد الطاقة الكهرومائية في الجزائر (الطيف و كوراد، 2018، صفحة 13)

المركز	قدرة التوليد (ميغاواط)
درقنية	71.5
أغيل مدى	24
منصورية	100
أرقان	16
سوق الجمعة	8.085
تيزي مدن	4.48
أفزر نيشبال	2.712
غريب	07
قوريت	6.425
بوحنيفية	5.7
واد الفضة	15.6
بني باهد	3.5
تيسالة	4.228
المجموع	286

Source: ministry of energy and mining to renewable energy and renewable energy department.2007.p48.

تبلغ حصة الإنتاج الكهرومائية بالجزائر ما استطاعته 233 ميغاواط وهي ضعيفة نتيجة عدم توفر العدد الكافي، من الواقع الإنتاج الكهرومائي، وضعف الطاقة الإنتاجية للمراكز المتاحة نتيجة عدم كفاءة الاستخدام والتحكم في التكنولوجيا، وأسهمت الطاقة الكهرومائية سنة 2009 في إنتاج ميغاواط من الطاقة الكهربائية وهي قيمة ضعيفة جدا مثلت 3 بالمئة من مجموع الكهرباء الكلية المنتجة. (الطيف و كوراد، 2018، صفحة 13)

نلاحظ أن قدرة توليد الكهرباء حسب المراكز المذكورة متفاوتة نسبيا، فبعضها لها قدرة عالية جدا وبعضها متوسطة والبعض الآخر منخفضة نوعا ما.

فالجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة حيث تتساقط على التراب الوطني كميات مهمة من الأمطار سنويا قدرت بحوالي 65 مليار م/3، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزءا قليلا منها، يقدر بحوالي 5 بالمئة نتيجة تمركزها بمناطق محددة، وتبخر جزء منها، أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو حقول المياه الجوفية، وتقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة بـ 25 مليار م 3، ثلثا هذه الكمية مياه سطحية، والباقي جوفية.

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهربائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهربائي، وإلى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفاء وأسهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2009، أما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية فلا يتجاوز نسبة 3 بالمئة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المائية التي تتوفر عليها الجزائر. (عبد الله و بن مسعود، دت، صفحة 244 و 245)

6. البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر حسب نوع الطاقة:

الجدول (03): (صرارمة و قجاتي، 2018، صفحة 133 و 134)

البيان	2013-2011	2015-2014	2020-2016	2030-2021
الطاقة الشمسية الكهروضوئية	إنتاج قدره 800 ميغاواط	إنتاج قدره 800 ميغاواط	إنتاج قدره 800 ميغاواط	إنتاج قدره 200 ميغاواط

الطاقة الشمسية الحرارية	قدرة إجمالية 3000 ميغاواط.	قدرة إجمالية 3000 ميغاواط.	قدرة إجمالية 1200 ميغاواط	قدرة إجمالية 500 ميغاواط.
لكل منها 150 ميغاواط	انجاز محطات حراريتين لكل منها 150 ميغاواط	إنجاز محطات حرارية	إلى غاية 2023 و 600 ميغاواط إلى غاية 2030	
طاقة الرياح	قدرة إجمالية 10 ميغاواط	قدرة إجمالية 40 ميغاواط	قدرة إجمالية 1700 ميغاواط	قدرة إجمالية 1700 ميغاواط
مزرعة أدرار	انجاز مزرعتين هوائيتان	انجاز مزرعتين هوائيتان	مازلت الدراسات والبحث حول مواقع الرياح وتحديد مواقعها	مازلت الدراسات والبحث حول مواقع الرياح وتحديد مواقعها

يلاحظ من خلال الجدول أنّ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر متنوع بين الطاقات المتجددة الموجودة: خاصة الطاقة الشمسية، بنوعها، الكهروضوئية والحرارية فالطاقة الأولى سيبغ إنتاجها 10000 ميغاواط في سنة 2030 حيث تشمل هذه الأخيرة على مشاريع الإنارة العمومية وكهربة المنازل

والقرى خاصة في الجنوب الكبير، حيث بدأ تجسيد هذا البرنامج في العديد من المناطق، سواء في المناطق الشمالية، أو الهضاب بإضافة إلى ولايات الجنوب (تمنراست، إيليزي، أدرار، تندوف، بشار).

أما الطاقة الشمسية الحرارية فسيبلغ إنتاجها 2600 ميغاواط بحلول سنة 2030، ولهذه الطاقة خدمات مهمة مثل العزل الحراري للمباني، وتطوير سخان الماء الشمسي وأجهزة التبريد في الصيف خاصة في الجنوب، أما الرياح فسيبلغ قدرة إنتاجية حوالي 1750 ميغاواط سنة 2030. (صرارمة وقجاتي، 2018، صفحة 133 و134)

1.6. مشاريع وأعمال المرحلة 2011-2016 للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

لقد شهدت هذه المرحلة انجاز عدة محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية من أهمها محطة الطاقة الهجينة لإنتاج الكهرباء بحاسي الرمل، تجمع بين الشمس والغاز في تجربة رائدة لفرع "neal" (الجزائر للطاقة الجديدة) بمعدل إنتاج يصل إلى 150 ميغاواط في 2011، وإنشاء حظيرة لطاقة الرياح بمنطقة أدرار ذات طاقة إنتاج 10 ميغاواط من طرف الشركة الجزائرية للكهرباء (spe) بالشراكة مع الشركة الفرنسية (vergnet) والتي دخلت حيز التشغيل في 2014، وكذا انجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية بالمنطقة الصناعية بالروبية بقدرة: 41800 وحدة طاقة كهروضوئية في السنة. (فرطاس، 2019، صفحة 12 و13)

كما قامت الجزائر بعدة دراسات منها: (فرطاس، 2019، صفحة 14)

- تحسين خريطة الرياح الوطنية من قبل المكتب الوطني للأرصاد الجوية (onm).

- تحديد المواقع المؤهلة لتنفيذ مزارع الرياح في المنطقة (تقرت)، وحاسي مسعود، غرداية من طرف مركز تنمية الطاقة المتجددة. CDER.

- إنشاء الأطلس الشمسي الجزائري من قبل وكالة الفضاء الجزائرية. ASAL.

7. قدرات الكتلة الحيوية في الجزائر:

تبلغ الجزائر من الكتلة الحيوية 37 مليون طن، مكافئ لنفط بالنسبة للغابات، و 30 مليون بالنسبة للفضلات الحضرية، ويعتبر كل من الصنوبر البحري، والأوكاليتوس نباتين مهمين في الاستعمال الطاقوي، وحاليا لا يحتل هذين النباتين إلا 5 بالمئة من الغابة الجزائرية (وزارة الطاقة والمناجم 2007)، وتعتبر كذلك فضلات المنتجات الزراعية والتي من أهمها الزيتون والتمر.

من أهم مصادر طاقة الكتلة الحيوية في الجزائر، إنّ تطوير صناعة زيت الزيتون في الجزائر، قد أُوحي إلى مركز البحث والتطوير للكهرباء، والغاز بفكرة إقامة مشروع محطة كهربائية تعمل بالبقايا الجافة، من بذور الزيتون التي تلفظها تلك الصناعة، وسيتم حساب قوة المحطة الكهربائية تبعا لما يتوفر من وقود الكتلة الحيوية، وفي حالة بقايا صناعة زيت الزيتون، فإنّ متوسط الكمية من البذور أو النوى المطحونة سنويا يقدر بـ 70000 ألف طن ولحد الآن تستخدم البقايا الجافة من صناعة زيت الزيتون كوقود منزلي وقد تمنى مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز credeg في مشروعه الاستخدام الطاقوي لتلك التّغيات المتبقية كوقود متجدد أمّا المزايا الأخرى التي تم إبرازها في هذا المشروع، فإنها ذات طابع اجتماعي واقتصادي وبيئي. (قريني، دت، صفحة 139)

8. طاقة الرّياح في الجزائر:

يتغير مورد الرّياح في الجزائر من مكان لآخر، وهذا ناتج عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع، حيث يتميز الجنوب الجزائري بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي حيث تزيد سرعتها عن 4م/ثا ويزيد السرعة بأدرار عن 6م/ثا ، وعلى العموم معدل سرعة الرّياح غير مرتفع جدا في الشمال، لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على الواقع الساحلية لوهران، بجاية وعنابة، كذلك على الهضاب العليا لولاية تيارت، وكذا شمال بجاية وجنوب بسكرة وهو الأمر الذي يعزز قيام الرّياح النموذجية. (فضيلة و خولة، 2019، صفحة 285)

سيتم استعراض مقارنة لطاقة الرّياح مع نظيرتها الشمسية من خلال الجدول والشكل التالي: (فضيلة و خولة، 2019، صفحة 285)

الجدول رقم 04: توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر.

طاقة مركبة(وات)	المورد
2.279.0960	الشمس
73.300	الرياح
2.353.260	المجموع

المصدر: (وزارة الطاقة والمناجم.2007)

9. استغلال الطاقة الحرارية الجوفية بالجزائر:

تعتبر من أهم المصادر البديلة للنفط، ففي الجزائر يمثل الكلش الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطا مهما لحرارة الأرض الجوفية، حيث ينتج من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق

شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40 مئوية، والمنبع الأكثر حارة هو منبع حمام دباغ، ب96 درجة مئوية وهذه الينابيع التي هي تسربات الخزانات موجودة في باطن الأرض تنتج لوحدها أكثر من 2 متر مكعب من الماء الحار، وهي جزء فقط مما تحويه الخزانات. (وهيبة، 2021، صفحة 295)

10. إستراتيجية البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر 2011 - 2030:

يتضمن برنامج تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية خمسة محاور وهي:

برنامج تنمية الطاقات المتجددة لمراقبة البرنامج، البحث والتطوير، والإطار القانوني والتنظيمي والإجراءات المحفزة. (نجاح، دت، صفحة 65) ، وتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة بحيث منطقة الجنوب، وخصصت لتجهيز المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المنفردة حسب توفر المساحات، أهمية القدرات من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، أما منطقة الهضاب العليا فتتبت فيها حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي والمناطق الساحلية تثبت فيها حسب إمكانية توفر الأوعية العنقارية، مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنائيات، والمساحات الأخرى غير مستعمله. (نجاح، دت، صفحة 65)

ويتمثل برنامج النجاعة الطاقوية واقتصاد الطاقة أساسا في القيام لمجموعة من العمليات ومنها: " تحسين العزل الحراري للبنائيات، وتطوير السخان الشمسي للماء، وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض واستبدال جميع مصابيح الزئبق بمصابيح الصوديوم وكذا ترقية غاز البترول المميع وgp4c وغاز طبيعي وقودc /gn، ترقية التوليد المشترك، تحويل المحطات الكهربائية إلى الدورة المتزامنة عند الإمكان إنجاز مشاريع للتكييف بالطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء من النفايات المنزلية. (نجاح، دت، صفحة 65)

وتم تأطير السياسة الوطنية للطاقات المتجددة في الجزائر، بمجموعة من القوانين تخص قانون كفاءات وتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، قانون الكهرباء، توزيع الغاز وغيرها ويتم تنفيذ هذه السياسة عبر مجموعة من الهياكل التنظيمية والمؤسسية، ومراكز البحوث المؤطرة لهذا التوجه. (نجاح، دت، صفحة 65). وسيسمح البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بادخار 300 مليار مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل ثمانية مرات الاستهلاك الوطني (2014) وتدعينا لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية الهيئات الداعية التالية:

- ✓ المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة.
- ✓ مركز البحث والتطوير الكهرباء والغاز.

✓ الوكالة الوطنية لترقية وترشيدا استعمال الطاقة.

✓ مركز تطوير الطاقات المتجددة.

✓ وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية. (بكدى، دت، صفحة 80)

يحتوي البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية الهادف إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء على إنجاز - 22000 ميغاواط، منها 12000 ميغاواط للاستهلاك المحلي و10000 ميغاواط للتصدير إلى الخارج البرنامج موزع على إنجاز 13575 ميغاواط طاقة شمسية ضوئية و2000 ميغاواط شمسية حرارية و5010 ميغاواط طاقة ريحية، و1000 ميغاواط طاقة كتلية حيوية، و400 ميغاواط طاقة ضغط بخاري و15 ميغاواط طاقة حرارية جوفية، وفيما يلي توزيع هذا البرنامج حسب التكنولوجيا. (أوبختي و بوجنان، 2019، صفحة 85)

جدول رقم 05: أهداف برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر وآفاق 2030.

نوع الطاقة	الإنتاج
الطاقة الشمسية	13575 Mw
طاقة الرياح	5010 Mw
الطاقة الشمسية الحرارية	2000 Mw
طاقة الكتلة الحيوية	1000 Mw
التوليد المنزلي للطاقة	400 Mw
الطاقة الحرارية الأرضية	15Mw

source <http://Portail.Cder.Dz.php/arctictc/4565> (أوبختي و بوجنان، 2019، صفحة 85)

وسيحقق تنفيذ البرنامج بحلول عام 2030 حصة من الطاقة المتجددة بنسبة 27 بالمئة تقريبا في المخطط الوطني لإنتاج الكهرباء، و37 بالمئة من الطاقة المركبة، ويصل حجم الغاز الطبيعي الذي تم توفيره من قبل الطاقة المتجددة البالغة 222 ألف ميغاواط إلى نحو 300 مليار م³ أي ما يعادل 8 أضعاف الاستهلاك الوطني العام، وقد تم إنجاز العديد من محطات الطاقات المتجددة والشمسية والتي تبلغ طاقتها اليوم 400 ميغاواط، ويستعمل الجزائر خلال المرحلة المقبلة على تطويرها ورفعها وجدير بالذكر أنّ 1 ميغاواط يكفي لإنارة ما بين 1000 و1500 بيت ويوجد في الجزائر 03 مصانع لصناعة الألواح الشمسية بقدرة إنتاجية 150 ميغاواط سنويا. (أوبختي و بوجنان، 2019، صفحة 85)

11. السياسات الوطنية لتشجيع الطاقات المتجددة في الجزائر:

وضعت السياسات الوطنية لتشجيع الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية حيث تمثلت النصوص في قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة وتمثل هذه السياسات فيما يلي: (حسينة، سلطاني، و تفرارات، 2020، الصفحات 101-102)

1.11. مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (CDER):

أنشأت في 28 مارس 1988 ببوزريعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتتلخص أهداف هذا المركز في تنفيذ برنامج البحث حول الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وكذا تطوير الوسائل المتعلقة باستغلال هذه الطاقات.

2.11. وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES):

أنشئت في 09 جانفي 1988 ببوزريعة تحت وصاية التعليم العالي والبحث العلمي، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالاستعمالات الحرارية الضوئية.

3.11. وحدة تنمية تكنولوجيا السيليسيوم (UDTS):

أنشأت سنة 1988 هي وحدة تابعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومهمتها الأساسية تتمثل في تطوير الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة.

4.11. محطة تجريب التجهيزات الشمسية بأقصى الجنوب (SEESMS):

أنشأت في 22 مارس 1988 بأردار تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير وتجريب التجهيزات الشمسية في أقاليم الصحراوية.

5.11. مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة:

أنشأت سنة 1995 بالجزائر العاصمة تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم ومن مهامها تقييم موارد الطاقات المتجددة وتطويرها.

- شركة نيو إنبارجي ألجيريا (NEA):

أنشأت هذه الشركة في سنة 2002، بشراكة مختلطة بين الشركة الوطنية سونطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع STM للموارد الغذائية وتتلخص مهامها في تعيين وانجازات تطوير المشاريع الخاصة بالطاقات الجديدة والمتجددة.

- الوكالة الوطنية لترقية وعقمنة استعمال الطاقة (APRUE):

من بين أهدافها الرئيسية ترقية الطاقات المتجددة وتشجيع تطبيق اقتصادياتها. (حسينة، سلطاني، وقرارات، 2020، الصفحات 101-102)

6.11. أهمية استغلال مصادر الطاقات المتجددة:

نلاحظ أن استغلال مصادر الطاقات المتجددة تحقق أهداف عدة تكمن في تحقيق الأمن البيئي من خلال المحافظة على البيئة وعدم تلوث الهواء، وكذلك الأمن الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل، ومواجهة البطالة وتحدياتها، وكذلك الأمن الاقتصادي من خلال خلق أسواق جديدة وتوظيف التكنولوجيا وتطويرها، وكذلك تحقيق الأمن الطاقوي من خلال الاعتماد فقط على الطاقة الأحفورية وترك حصص الأجيال القادمة منها:

7.11. حصيلة استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر:

في إطار التعاون والبحث والانجاز الذي قام به فريق المهندسين والمختصين في مجال الطاقة المتجددة التي تتصف بالاستدامة والمساهمة الفعالة في الميزانية الوطنية للطاقة في المستقبل والتي تعوض الطاقة التقليدية، وهذه السياسة المتبعة يجب أن تغطي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان من جزاء استخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى طاقة الرياح، ويوضح الجدولين المواليين الاستطاعة الطاقوية في الجزائر حسب المصادر والتطبيق. (حسينة و قصاص، 2019، صفحة 09)

الجدول رقم 06: الاستطاعة الطاقوية في الجزائر حسب مصدر الطاقة.

النسبة بالمئة	الاستطاعة الموجودة كيلواط كريت	مصدر الطاقة
97	2280	شمسي
03	73	ريحي
100	2353	المجموع

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

الجدول رقم 07: الاستطاعة الطاقوية في الجزائر حسب التطبيق

التطبيقات	الاستطاعة الموجودة كيلواط كريت	النسبة بالمئة
-----------	--------------------------------	---------------

57	1353	التزويد بالكهرباء
12	288	ضخ المياه
02	48	الإنارة العمومية
21	498	الاتصالات
07	166	تطبيقات أخرى
100	2353	المجموع

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم

يلاحظ من خلال الجدولين 6 و7 أنّ نسبة استغلال الطاقات المتجددة بالجزائر تستحوذ عليها تطبيقات التزويد بالكهرباء بنسبة 57 بالمئة و21 بالمئة في مجال الاتصالات، أمّا فيما يتعلق بتطبيقات ضخ المياه فقد بلغت الاستطاعة الموجهة لها 288 كيلواط ساعي، أي بنسبة 12 بالمئة حظيت مشاريع الإنارة العمومية ومجالات أخرى سوى 09 بالمئة مجموع الاستطاعة، فهذه الاستطاعة مصدرين أساسين فقد بلغت 97 بالمئة من الاستطاعة المتأتية من مصدر شمسي بينما لا تتعدى مساهمة المصدر الريحي سوى 3 بالمئة، وهذا ناتج عن ميزات موقع الجزائر ومالها من ثروة شمسية هائلة، ويعود الاعتماد المفرط على الطاقة الشمسية في الجزائر لتوليد الاستطاعة. (حسينة و قصاص، 2019، صفحة 09) للعوامل الآتية: (حسينة و قصاص، 2019، الصفحات 09-10)

- الخصائص الجغرافية التي تزخر بها بلادنا من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلية عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى

- وفرة الرمال والتي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.

- الآثار البيئية الإيجابية حيث أنّ الشمس تعتبر أقل تلويثا من الأنواع الأخرى.

8.11. نتائج الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة في الجزائر:

وضع تقرير دولي عن الطاقات المتجددة 2015 الجزائر في المرتبة الخامسة عالميا من حيث إنتاجها للكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية، على اعتبار الطاقة الشمسية هي أهم مصدر للطاقة المتجددة في الجزائر، كذلك عرفت الجزائر نموا، في طاقة الرياح، ويرجع سبب هذه التطورات إلى الاهتمام بالتوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة بعد تدهور أسعار النفط، وكذلك بسبب عقد العديد من

الشركات المحلية والدولة، سواء اقتصاديا أو أكاديميا ويمكن إبراز هذه الإسهامات فيما يلي: (سعاد و العرابي، 2018، صفحة 163)

- فتح الاستثمارات في الطاقة المتجددة والمحروقات على القطاع الخاص بعد اتفاق الشراكة بين وزارة الطاقة ومنتدى رؤساء المؤسسات.

- دخول الجزائر في شراكات مع دول الاتحاد الأوروبي من أجل الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات التي اكتسبها، كالاتفاق التعاون الذي أبرمته مع ألمانيا والذي بموجبه تلتزم الشركة الألمانية المتخصصة في الطاقة الشمسية (سونارجي جي أم ب أش) بتطوير مصنع السيليسيوم الشمسي بطاقة إنتاجية تقدر ب 5 آلاف طن سنويا وتعزيز التعاون مع بعض الجامعات الأوروبية. (سعاد والعرابي، 2018، صفحة 163)

- برنامج التعاون الجزائري الياباني " صحراء صولار بريدير " الذي أحد أهم العمليات الأكاديمية لعام 2015 في الجزائر والمخصص لتطوير التكنولوجيات الطاقة الشمسية حلا بارعا ونظيفا للانشغالات المتعلقة بالطاقة والبيئة لكوكب الأرض حسب بعض الباحثين.

شهدت مناطق الهضاب العليا والجنوب سنة 2015 تشغيل 14 محطة كهربائية ضوئية بطاقة 268 ميغاواط، حيث سمح هذا المشروع بخلق ما لا يقل عن 250 منصب عمل بكل محطة خلال مرحلة الإنجاز وما يزيد عن 50 منصب عمل خلال الاستغلال. (سعاد و العرابي، 2018، صفحة 163)

9.11. أهم المشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر:

فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المدرجة في المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011- 2013) فإنه تم الشروع في إنجاز عدة مشاريع مهمة منها: (فريد و بهياني، 2018، صفحة 56)

- مصنع لإنتاج الألواح الشمسية، تبلغ قدراتها الإنتاجية 140 ميغاواط سنويا.
- محطة شمسية كهروضوئية ذات قدرة 1.1 ميغاواط بغرداية.
- تزويد 16 قرية (2554 منزل) بالطاقة الشمسية الكهروضوئية بالجنوب والهضاب العليا.
- 05 محطات شمسية كهروضوئية، ذات قدرة إجمالية 19 ميغاواط باليزي، تندوف وتمنراست.
- 02 مزارع رياح، 10 ميغاواط بأدرار، 20 ميغاواط بخنشلة والبيض.

- محطة حرارية جوفية بطاقة إنتاجية تبلغ 05 ميغاواط (المشروع قيد الدراية).

- المشروع في انجاز مجموعة من المشاريع الشمسية الكهروضوئية، ذات قدرة تبلغ 373 ميغاواط، في إطار مخطط الطوارئ 2014، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء لتبلغ بذلك القدرة الإجمالية سيتم تركيبها عتبه 3200 ميغاواط من الأنظمة الشمسية الكهروضوئية. (فريد و بهياني، 2018، صفحة 56)

الجدول رقم 08: يبين حجم الاستهلاك الوطني للطاقة (فريد و بهياني، 2018، صفحة 56)
الوحدة (ktep)

2017	2014	2017	2016	2015	2014	
النسبة	الكمية	44646	42883	42485	39371	الاستهلاك النهائي
14.16	5575					
6.94	260	3486	4330	4077	3746	استهلاك الصناعات غير الطاقوية
79.85	1748	7057	7439	7841	8805	استهلاك الصناعات الطاقوية
18.43	684	4394	3690	3890	3710	الطاقة المفقودة
7.10	3950	59582	58341	58265	55632	الاستهلاك الوطني

يلاحظ أنّ الطاقة المستهلكة من طرف العائلات، والإدارات والمؤسسات العمومية التي أدرجت ضمن الاستهلاك النهائي بلغ سنة 2014 ما قدره 39371 مليون طن مكافئ النفط، ليرتفع إلى ما قدره 44646 مليون طن، مكافئ نفط سنة 2017 بزيادة 5575 مليون طن مكافئ نفط ونسبة مئوية تصل إلى (14.16 بالمئة)، وهي أكبر كمية استهلاك بالمقارنة مع حجم الاستهلاك في الصناعات غير الطاقوية التي تشمل مجال الصناعات الميكانيكية، البناء والأشغال العمومية التي عرفت انخفاضا قدره، 260 مليون طن مكافئ نفط خلال نفس المدة. (رضا و يحي، 2020، صفحة 158)

12. خاتمة:

من خلال هذا الموضوع توصلنا إلى بعض النتائج يمكن ذكرها:

- أنّ الحفاظ على الموروث البيئي للأجيال من الطاقة الأحفورية لا يتحقق إلا باستغلال واستهلاك في الطاقات المتجددة والبحث فيها خاصة عندما نجد أنّ مصادرها متوفرة في الجزائر في مختلف المناطق، يبقى فقط حسن الاستغلال والتنظيم والتسيير.

- لابد من الاستفادة من التجربة الألمانية من خلال نقل وتوطين التكنولوجيات الحديثة في مجال استغلال الطاقات المتجددة بتكثيف تبادل البعثات العلمية وجلب المستثمرين فيها.

- إنّ الاهتمام نحو استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر من خلال تجسيد البرنامج الوطني بوتيرة متقدمة ومتسارعة، سيحقق العديد من الايجابيات داخل الجزائر وخارجه.

- الطاقات المتجددة هي أفضل خيار لتجنب الاعتماد على الطاقة التقليدية وهذا ما أثبتته العديد من الدول المتقدمة مثل ألمانيا.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة، مع العمل على تأهيل وتدريب الموارد البشرية في مجال الطاقات المتجددة.

- ضرورة اهتمام الحكومة الجزائرية بمجال البحث العلمي في الطاقات المتجددة خاصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال فتح تخصصات تخدمها وحث الطلبة على الخوض فيها.

- أنّ مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر مازالت عبارة عن محاولات متطورة مع مرور الزمن وبالتالي لا يمكن أن نقول أنّها تكون بديل للطاقة الأحفورية على المدى القريب أو المتوسط.

- الجزائر تملك إمكانات هائلة في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إذا استغلت أحسن استغلال تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية مهمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

13. قائمة المراجع:

(1) الطيف عبد الكريم، كوراد فاطمة. (2018). الاستثمارات في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الانتقال الطاقوي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03. الجزائر.

(2) بختي فريد، ورضا بهياني. (2018). صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030. الجزائر: مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01.

(3) بن بوريش رضا، و جعفري يحيى. (2020). برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية كآلية لترشيد نفقات الطاقة الكهربائية للجماعات المحلية في الجزائر 2015-2030، الجزائر: مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد 10، العدد 06، نوفمبر 2020.

4) بوطورة فضيلة، وعزار خولة. (2019). الاستثمار في الطاقات المتجددة بين التحديات البيئية والضرورة الاقتصادية، " قراءة في تجربة الجزائر" مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 03 العدد 02، 2019. الجزائر.

5) بوعكريف زهير، سهيلة زناد، والعيد قريش. (2011). الانتقال الطاقوي، نحو حتمية استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 8، العدد 1. الجزائر.

6) حسينة مهدي، زكية قصاص. (2019). واقع استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01. الجزائر.

7) حسينة مهدي، وفاء سلطاني، ويزيد تفرات. (2020). واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، الجزائر: مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 03، العدد 02.

8) خولوفي وهيبة. (2021). واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة وآفاقه، مع إشارة لحالة الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 01، جوان 2021. الجزائر.

9) خيرجة حمزة، وبوجمعة بلال. (دت). الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنمية استغلالها في الجزائر، جامعة أدرار. الجزائر.

10) سيد عاشور أحمد. (2009). الطاقة المتجددة والبديلة، مصر، ط 1 .

11) عائشة نجاح. (دت). تحقيق طموحات الجزائر في مجال التنمية المستدامة من خلال ترقية وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12 العدد 01، جامعة الشلف ، الجزائر

12) عبد الله علي محمد. (2009). الطاقات المتجددة. مصر العربية، الناشر: وكالة الصحافة العربية ط 1.

13) عبد المجيد قدي، أوسرير منور، و حمو محمد. (2010). الاقتصاد البيئي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط 1.

14) عبد الواحد صرارمة، وعبد الحميد قجاتي. (2018). الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر واقع وآفاق مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المجددة، العدد 08، جوان 2018. الجزائر.

15) عياد سعاد، وخديجة العرابي. (2018). معوقات استراتيجيات تنمية الطاقات المتجددة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07.

- 16) عيجولي عبد الله، وآدم بن مسعود. (دت). واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، عدد خاص. الجزائر.
- 17) فاطمة بكدي. (دت). الاقتصاد والأخضر من النظري إلى التطبيق، . مركز الكتاب الأكاديمي.
- 18) فتيحة فرطاس. (2019). الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالجزائر ضرورة لتحقيق الاستقلال الطاقوي وبحث ديناميكية تنمية اقتصادية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2019. الجزائر.
- 19) مهدي حسينة، وفاء سلطاني، و يزيد تفرارات. (2020). واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر: مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 03، العدد 02.
- 20) نصيرة أوبختي، والتوفيق بوجنان. (2019). واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، مع الأخذ بالتجربة الألمانية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة وادي سوف، الجزائر.
- 21) نور الدين قريني. (دت). استغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عرض نتائج البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، 2011-2030، الجزائر.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر

الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق

المنعقد يوم 24 أفريل 2023

عنوان المداخلة

عن فعالية الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

من إعداد:

اللقب: والي

الاسم: نادية

الوظيفة: أستاذة التعليم العالي

المؤسسة: جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة -

- كلية الحقوق والعلوم السياسية -

RESUME

Le tourisme est un secteur autonome, il joue un rôle actif dans le dynamisme économique, accélère le développement et la croissance, bénéficie du développement technologique étonnant de l'ère moderne et regroupe de nombreuses industries telles que le transport, les médias ... etc.

Le tourisme contribue à l'amélioration du niveau de vie de l'individu et vise à assurer la prospérité et à offrir des opportunités aux investisseurs prometteurs, mais les effets positifs ne se limitent pas au seul domaine économique, mais s'étendent aux impacts sociaux, culturels et civilisationnels, contribuant ainsi à la réalisation des objectifs du développement durable.

مقدمة

تسعى مختلف الدول لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتلجأ في سبيل ذلك إلى وضع مخططات تنموية وطنية، آخذة بعين الاعتبار أولوية للقطاعات التي يمكن أن تحقق لها عائدات معتبرة، وتساهم في الدخل الوطني الخام، انطلاقاً من الامكانيات المتوفرة لديها والمؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، ويشكل في هذا الصدد قطاع السياحة واحد من أهم القطاعات الخدمائية التي تراهن عليه الدول النامية والمتطورة على حدّ السواء في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي على التوالي.

ساهم تأثير تكنولوجيا المعلومات، والانتشار الواسع لشبكة العنكبوتية تأثير فعال في عملية التسريع السياحي خاصة مع الحملات الضخمة للترويج الإلكتروني، الأمر الذي أدى إلى حصد نتائج جدّ إيجابية في مستوى العائدات التي تضاعفت مقارنة بالطرق التقليدية، الأمر الذي جعل من الخدمات السياحية الإلكترونية حتمية لا بد منها ومطلبا تنمويا لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق تطوير الاستثمار في القطاع السياحي بشكل استثمار أحد أهم مصادر التمويل، وعامل أساسي في جلب العملة الصعبة، حيث أثبت مرونته وفعاليتيه خلال الأزمات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يفسر لنا الاهتمام الكبير بين مختلف الدول به والتنافس عليه لجلبه إلى إقليمها، خاصة بالنسبة للدول النامية التي فشلت مخططاتها التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي على غرار الجزائر.

ويمثل الاستثمار السياحي أحد أهم القطاعات حيوية واستراتيجية، نظرا للعائدات التي يحصدها إذا ما توافرت بيئة أعمال لإنجاز المشروع الاستثماري، فالمستثمر السياحي لا يمكن أن يتخذ قرار بالاستثمار في إقليم دولة معينة في غياب التسهيلات الإدارية والتحفيزات الجبائية ... إلخ.

توفير بيئة الأعمال الملائمة للاستثمار السياحي مطلباً أساسياً نظراً لأهمية السياحة وآثارها الاقتصادية.

فما هي الآثار الاقتصادية المترتبة عن قطاع السياحة؟

للإمام بجميع جوانب الموضوع يتعين علينا تقسيم المداخلة إلى محورين:

أولاً: دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للسياحة.

المحور الأول

دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

تعد السياحة صناعة قائمة بذاتها، ذات ابعاد حضارية وثقافية وانسانية، وتتضوي تحت مظلتها العديد من الصناعات كصناعة التأمين والنقل والبنوك، والفنادق⁽¹⁾، حيث أصبحت سوقا اقتصاديا واسعا، تدير مداخيل ضخمة على الدول، فأكبر اقتصاديات الدول تعتمد عليها، حيث تعد أقطابا سياحيا بامتياز على غرار فرنسا واسبانيا مثلا، نشير فقط أن مداخيل تونس في قطاع السياحة فاقت مليار في سنة 2014.

وتشكل السياحة عاملا أساسيا ودعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أهميتها ومكانتها تختلف من دولة لأخرى حسب الأولويات التي تضعها الدولة في مخططاتها التنموية، وفي نفس الوقت تعد عمل إنساني وموروث حضاري، وإرث تاريخي.

تعكس السياحة التطور الحضاري للشعوب كونها نشاط إنساني حركي لها أبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والسياحة هي صناعة خدمات ولكنها تجمع في مظلتها الكثير من الصناعات مثل صناعة النقل والفنادق والإعلام والمصارف والتأمين⁽²⁾، كل هاته الأهمية التي تكتسيها السياحة، جعلها تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة.

تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، ويرتكز التعريف الذي وقع عليه اختيارنا من عدة تعاريف مقدمة على فكرة الاحتياجات الأساسية لكل الأفراد في العالم⁽³⁾ خاصة المحتاجين في العالم، ومن يصنفون تحت خط الفقر، وفكرة المحافظة على حقوق الأجيال القادمة دون رهنها.

(1) محمد عبد الحكيم العفيف، حسين مجاهد مسعود، واقع السياحة في ليبيا، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2014، ص 133.

(2) محمد عبد الحكيم العفيف، حسين مجاهد مسعود، واقع السياحة في ليبيا، المؤتمر الدولي، تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 133.

(3) قايدي سامية، التنمية المستدامة: التوفيق بين التنمية والبيئة، مذكرة شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص 38.

وهو الواقع في استغلال الثروات الطبيعية استغلال غير عقلاني والاعتماد بشكل مفرط، وترك الاقتصاد تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، مما يعرض الاقتصاد إلى هزات اقتصادية، قد تتحول إلى صدمات اقتصادية إن لم تسارع الدولة إلى احتواء الأزمة بعد حدوثها وذلك باللجوء إلى التنويع الاقتصادي.

ويشكل قطاع السياحة أحد أهم البدائل، خاصة مع التطور التكنولوجي المذهل الذي أدى إلى استغلال الثروات الطبيعية بشكل غير عقلاني.

استغلال قطاع السياحة يضمن إيجاد التكافؤ والتوازن في توزيع الثروات بين مختلف الأجيال دون أضرار جيل لجيل آخر، بالعكس تماما لو أخذنا مثال عن الحضارة الفرعونية ونحوها، والأهرام التي أنشأتها، يدفعنا إلى الجزم بأن الحضارات الغابرة هي من تخدم على الأجيال في الزمن الحاضر، نفس الشيء بالنسبة للجزائر التي مرت عليها حضارات عريقة تركت موروثها الحضاري من الرومان إلى الوندال والبيزنطيين، فضلا عن الأمازيغ ومساهمته الفعالة في التراث الإنساني الجزائري.

كل هذا التنوع الثقافي والحضاري، وتوافر الجزائر على كل مقومات جذب السياحة، ومع ذلك مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني حجمها ضئيل جدا، وبشكل محتشم لا يعكس أبدا مستوى الجزائر وقدراتها الخام، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 2006 إلى 1640000 سائح منهم 1160000 سائح جزائري مقيم بالخارج إلى نسبة 71%⁰ ليصل سنة 2008 إلى 1771749، وما يمثل نسبة تطور تقدر ب 1.64% وهذا ما يدل على انتعاش السياحة الجزائرية من جديد⁽¹⁾ مع انهيار أسعار المحروقات في منتصف سنة 2014، التي تعتمد عليها الجزائر بشكل شبه كلي، مما أدى إلى تأثر الخزينة العمومية، وانعكست سلبا على المشاريع التنموية المخطط لها، سارعت الدولة إلى تحسين مناخ الاستثمار وترقيته، من خلال توجيهه نحو قطاعات استراتيجية تشكل فعالية لتحقيق النمو الاقتصادي، كقطاع السياحة والفلاحة والصناعة.

حيث حاولت الجزائر في ظل هذا الركب المتسارع لتطوير السياحة الاهتمام بها عن طريق وضع مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010، والذي أدخل عليه عدة إصلاحات وتعديلات، وتمثل الاهداف النوعية للبرنامج الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة فيما يلي⁽²⁾:

- تثمين الطاقات الطبيعية والدينية والحضارية.

(1) قويدر الويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترفيتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2011، ص 62.

(2) وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة للفترة 2004-2013.

- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- تحسين صورة الجزائر السياحية.
- تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة في التسيير.
- المساهمة في التنمية المحلية.

لم يتوقف الأمر على مخطط 2010، بل تمّ وضع مخطط وطني آخر بعيد المدى للتهيئة السياحية بحلول سنة 2025، مرد كل هذا الاهتمام الذي أيدته الجزائر، لكون السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة، والمحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد بسبب قدرتها على تكوين الثروة، ومنح فرص العمل، وتوليد الدخل المستدام⁽¹⁾.

01. المقصود بالتنمية المستدامة

يتطلب ضبط مصطلح التنمية المستدامة، التطرق بدءا لتفصيل الاستدامة، والتي يعود جذورها لعلم الإيكولوجيا، حيث استخدمت للتعبير عن تشكيل وتطوير التنظيم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التتموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجيا⁽²⁾.

اختلفت وتنوعت التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة، بحسب اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليها، بين من يعتبره نموذج تنموي، ومن يعتبره فكرة عصرية لدول المتقدمة، وبين كل هذا يستوجب استعراض مختلف التعاريف، محاولة منا لإزالة كل أشكال اللبس والغموض الذي يكتنف فكرة التنمية المستدامة.

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:** تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة

(1) خير الدين معطي الله، خديجة عزوزي، سليمة طبائبية، الاستراتيجيات التتموية المستدامة المتبعة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2014، ص 635.

(2) قاسمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية، والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ملتقى دولي ثاني منظم من طرف الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، المعنون ب: السياسات والتجارب التتموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات التوجهات الآفاق، باجة (تونس)، 26 و 27 أفريل 2012.

الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة⁽¹⁾.

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ريو دي جانيرو سنة 1992: إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تمكن الاجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة.
- تعريف مؤتمر منظمة زراعة الاغذية العالمية: إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي غلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول.

قدمنا نماذج لبعض التعاريف الصادرة من منظمات متخصصة ومدافعة عن البيئة التي يعيش فيها الانسان، ومن خلالها يمكن لنا تقديم تصور عن فكرة التنمية المستدامة التي تصب في حق استغلال الموارد الطبيعية والثروات الباطنية من طرف الإنسان لتحقيق رفاهيته ومتطلبات عيشه لكن دون استنزافها كلية، بشكل يرهن مستقبل الاجيال القادمة، ويضر بالبيئة، خاصة الصحية منها، فاستغلال الغاز الصخري مثلا وإن كان يحقق ثروات مادية ضخمة للأجيال الحاضرة، إلا أن أضراره أكثر من منافعه، بما يشكل تهديدا حقيقيا لصحة الإنسان والبيئة واستنزاف غير مبرر للثروات والموارد الاقتصادية وغير المرشد، فلا ينبغي أخذ من الأرض أكثر من العطاء المقدم لها، فمن هنا تكمن فكرة التنمية المستدامة، التي تمنح الأولوية لتحقيق المتطلبات الأساسية للإنسان ومختلف احتياجاته، وإشراك هذا الأخير ومسؤوليته الأخلاقية في الحد من الإفراط في استنزاف الثروات، فالتنمية المستدامة لها مفهوم أخلاقي يظهر من هذا الجانب في إيجاد توازن وتكافؤ في استغلال الثروات وتقاسمها بين مختلف الأجيال.

02. المقصود بالسياحة المستدامة

يتضمن مفهوم السياحة المستدامة القدرة على التواصل والاستمرار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية⁽²⁾، واستغلالها بشكل عقلاني وصحيح، والحفاظ على حقوق الأجيال وصناعة موروث ثقافي وحضاري، في إطار المحافظة على البيئة، وإشراك مختلف الفئات في عملية التنمية.

يعد الدور الذي تلعبه السياحة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة مهم جدا في كونها تتشابه مع

(1) اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص 06.

(2) خير الدين معطى الله وآخرون، مرجع سابق، ص 636.

عدة صناعات وخدمات أخرى، حيث تكملها وتغذيها⁽¹⁾، يتعلق الأمر بقطاع النقل، والتأمين، والبنوك، والمطاعم، والفنادق، والوكالات السياحية، والإرشاد السياحي.

تطور السياحة وازدهارها ينعكس مباشرة على تطور مختلف الخدمات الأخرى، وتوجيه طاقات أفراد المجتمع في تحقيق التنمية، حيث يفيدون ويستفيدون، فالسياحة نشاط له قواعده وتأثيراته المختلفة وهو الأمر الذي نعالجه في المحور الموالي.

المحور الثاني

الآثار الاقتصادية الإيجابية للسياحة

تعد السياحة صناعة قائمة بذاتها، عرفت تطورات مذهلة عبر عقود من الزمن متأثرة ومستفيدة من التطور التكنولوجي الحاص خاصة في وسائل المواصلات والنقل والاتصال⁽²⁾، أدى هذا التطور إلى تحسين مستوى الدخل الفردي، وشغف الانسان بحب السفر وملاً الفراغ، والاطلاع على التراث الثقافي والحضاري الانساني، وتبادل الخبرات والتجارب.

أهمية السياحة دفعت الكثير من الدول إلى الاهتمام بها ومنها العناية اللازمة، بتوفير البيئة الملائمة لها عن طريق توفير الفنادق السياحية، والمرافق الترفيهية وتشيد القرى السياحية، وتكوين الموارد البشرية لتحسين الخدمة السياحية المقدمة، نظراً للإيرادات المالية المعتبرة التي تجنيها من القطاع السياحي، فالرقم الصادر من المنظمة العالمية للسياحة سنة 2006، بلغ عدد السياح العالميين 842 مليون سائح، في حين بلغت الإيرادات المالية 733 مليار دولار أمريكي⁽³⁾، يبدو واضحاً أن الرقم مرتفعاً جداً ويعكس الأهمية القصوى لهذا القطاع الذي يعرف نمواً وتطوراً متزايداً سنة تلوى الأخرى، ويؤكد بذلك قدرة القطاع على التطور والنمو السريع، وكذلك الأهمية الاقتصادية، من خلال جملة من الآثار الإيجابية على اقتصاديات الدول، سنحاول التطرق إلى أهمها من خلال هذا المحور.

(1) عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 11.

(2) وفاء زكي ابراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية - دراسة تقويمية للقوى السياحية-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006، ص 08.

(3) المنظمة العالمية للسياحة.

أ.في جلب الرساميل الأجنبية

يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة، الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ويجلب رساميل أجنبية للدولة المستقبلية للسائح بأشكال مختلفة، يمكن أن تساعد الدول النامية خاصة في زيادة مداخيلها من الصرف الاجنبي الذي تعاني خزينتها العمومية بشح في هذه المسألة، خاصة بالنسبة للدول النفطية ومنها الجزائر، الذي تعاني من تناقص للعملة الصعبة بحكم اقتصادها الريعي، وتبعيته للنفط والذي يخضع لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

تبعاً لما سبق فقطاع السياحة يعد المجال الاحسن للحصول على رساميل أجنبية، سواء عن طريق الاستثمار في هذا القطاع (بناء الفنادق، المطاعم، القرى السياحية ...)، مما يعني أنه يشكل فرص واعدة للمستثمرين، خاصة بالنسبة للجزائر التي تمتلك امكانات ضخمة ومؤهلات طبيعية أبدع الخالق في تشكيلها ولكنها غير مستغلة بشكل صحيح وعقلاني.

فضلا عن المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد⁽¹⁾، في شكل رسوم التأشيرة، وبمجرد دخول السائح الاجنبي إلى الدولة فإنه بذلك ينشط ويساعد عدة خدمات أخرى تتدرج ضمن مضلة السياحة، بدءاً من تحويل العملة إلى النفقات اليومية، الذي يرغب دوما الحصول على متعة مضاعفة من رحلته السياحية، ويندرج ضمن ذلك خدمة المطاعم والنقل وشراء السلع الانتاجية، والتحف التقليدية، مما يؤدي إلى تطور الصناعات الحرفية والتقليدية... إلخ.

لا يمكن الاستغناء في الحديث بالتطرق لدور السياحة في تشغيل اليد العاملة، حتى ولو كانت أحيانا موسمية، ومع ذلك فهي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للفرد، ورفاهية المجتمع بصفة عامة، فالسياحة توفر نحو 200 مليون فرص عمل، أي حوالي 08% من مجموع فرص العمل في العالم⁽²⁾، بل أن أقل السياحة يشمل أيضا كثيرا من المهن ذات العلاقة غير المباشرة بهذا المجال كالمحاميين والمحاسبين، فالسياحة صناعة مركبة تشمل على كثير من الصناعات الفرعية والانشطة التجارية⁽³⁾.

(1)قويدر الويرة، مرجع سابق، ص 172.

(2)مصطفى عامر نصر الفيرس، إدارة السياحة البيئية وأثرها على الأداء السياحي كأحد عوامل نمو الاقتصاد الوطني، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الاوسط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 563.

(3)عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 132.

ب. تأثير السياحة على ميزان المدفوعات

تؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة المضيفة، كما تؤثر الحركة السياحية على جانب المدفوعات عن طريق تحويلات المواطنين إلى الخارج⁽¹⁾، حيث تساهم في الصدد السياحة في تحسين ميزان المدفوعات الخاصة بالدولة التي تستقطب رساميل أجنبية للاستثمار في قطاع السياحة، فضلا عن الإيرادات السيادية التي تحصل عليها الدولة من طرف السائح، ويمكن الاستعانة بمثال في هذا الصدد فيما يخص دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن حصة المداخيل والنفقات لقسم الأسفار في المبادلات الخارجية لهذه الدول متزايدة، حيث سجلت نسبة 4.3% سنة 1999، لتصل النسبة إلى 7.5% و 6.2% سنة 2005⁽²⁾.

ج. مساهمة السياحة في النقل التكنولوجي

يعتبر عصرنا الحالي عصر التكنولوجيا والمعرفة العلمية بامتياز، حيث ساهم التطور التكنولوجي في تخزير الزمن والمسافات، والترفيه على الإنسان، والتخفيف العبء عليه، فالتكنولوجيا غزت وسيطرت على مختلف القطاعات بما فيها القطاع السياحي، حيث أدخل هذا الأخير تجهيزات حديثة ومتطورة، تم الاستعانة بها لتسهيل تقديم الخدمات السياحية، أو انتاج السلع الصناعية لأغراض سياحية.

بما أن السياحة ظاهرة دائمة التطور والنمو تعيد تشكيل نفسها بشكل دائم باعتبارها أحد الأنشطة الاستهلاكية⁽³⁾، في سبيل ذلك نستعين دائما بالإبداع التكنولوجي وتستغلها لتطوير نفسها.

في الحقيقة نجد الاستفادة من النقل التكنولوجي ليس في متناول الجميع في نفس المستوى، بل يتم احتكاره من طرف الدول الكبرى المالكة للتكنولوجيا العالية الجودة، وحين تنقله إلى الدول النامية لا تمنحها الطريقة الصحيحة في استخدامها بل ترسل معها خبرائها لإدارتها بنفسهم مما يشكل عبئا على الدول المستقبلة للتكنولوجيا ناقصة، عكس ما هو متفق عليه دوليا في حق الجميع من الاستفادة من التكنولوجيا والخبرة الفنية على قدم المساواة.

(1) أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص 348.

(2) قويدري الويزة، مرجع سابق، ص 181.

(3) نهلة الناظر، دور الإبداع الاستراتيجي في تطوير المكاتب السياحية في الأردن، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي.

د.مساهمة السياحة في تطوير الاستثمار السياحي

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحترام المنافسة بين مختلف الدول على جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى اقليمها واقناع المستثمر الأجنبي خاصة باتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة تتوفر على مناخ ملائم وبيئة مناخ أعمال آمنة ومستقرة.

ويقصد بمناخ الاستثمار توافر جملة من العوامل والمحركات الطبيعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية، كي تكون في الأخير ما يسمى بمناخ الاستثمار والذي يتوفر عليه اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة من عدمه، حيث يبحث المستثمر دائما على الاماكن الآمنة والمستقرة.

يساهم الاستثمار الأجنبي خاصة في تنظيم البنية الأساسية للدولة المضيفة، وإدارة مرافقها، وتحسين مستوى هياكلها القاعدية، وتطويرها بجعلها تتماشى مع الهياكل التي تتميز بالتكنولوجيا المتطورة والجودة العالية⁽¹⁾، ناهيك عن كونه مصدرا تمويليا خارجيا هاما، مستقرا وثابتا، أفضل بكثير من الاعتماد على الإعانات، والقروض، كما يلعب الاستثمار دورا هاما في تشغيل اليد العاملة وتكوينها نظرا لاستفادتها من الخبرات الفنية للكوادر الأجنبية المؤهلة.

أهمية الاستثمارات الأجنبية دفعت بالدول إلى وضع ترسانة قانونية محفزة للاستثمار على مستوى إقليمها، والمقصود بالاستثمار وإن تعددت التعاريف تقتصر على تعريف نراه شاملا كل اسهام في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة المضيفة، بمال أو خبرة في مشروع محدد، بهدف الحصول على عوائد مجزية وفقا للقانون⁽²⁾، أما تعريف الاستثمار السياحي حسب تعريف المنظمة العالمية للسياحة "تكوين خام لرأس المال والذي يكون بشراء أصول ثابتة تقع في الإقليم الاقتصادي وممتلكات الوحدات الانتاجية المقيمة"⁽³⁾.

تبعاً لما سبق فإن الاستثمار في قطاع السياحي، يوفر مجالا خصبا وفرصا واعدة، نظرا لحيوية القطاع، يتعلق الأمر بعملية بناء الفنادق، والقرى السياحية، وأماكن الترفيه، ولتحقيق نمو وتطور قطاع السياحة،

(1) والي نادية، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 03.

(2) عبد العزيز يحي النعماني، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 21.

(3) قويدر الويزة، مرجع سابق، ص 184.

يستوجب تشييد مرافق أخرى تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر، ويتعلق الأمر بشبكة الطرقات، وبناء المطارات الداخلية والدولية، مدّ شبكة الكهرباء والغاز، والمياه، ونظام الصرف.

يبدو واضحا أن مجرد الاستثمار السياحي، يؤدي إلى تحفيز وتحريك أنشطة اقتصادية أخرى، وهو ما يشكل الأثر المضاعف للاستثمار السياحي.

الاستثمار السياحي في الجزائر يشهد إهمالا وانغلاقا، خاصة في فترة التسعينات، والتي اصطلح على تسميتها بالعيشية السوداء، نظرا لتدهور الوضع الأمني، رغم انفراج الوضع الأمني في بداية الألفية الثالثة، ومع ذلك يبقى الوضع على حاله رغم التحسن الطفيف، ومع ذلك عدد الوافدين إلى الجزائر ضئيل جدا، حيث سجل سنة 2014 أكثر من 02 مليون سائح 71% منهم جزائريين مقيمين في الخارج، وبحكم أن الجزائر تفتقد للهياكل السياحية، فإن ذلك يعد فرصة كبيرة وواعدة للاستثمار السياحي، سواء في مجال فنادق الأعمال في المدن الكبرى مع تعميم استخدامها في مختلف المدن، حتى يكون هناك توزيع جغرافي متكافئ للفنادق، أو في البيئة السياحية، وكذلك في مشاريع الترفيه والخدمات السياحية الأخرى.

تطورت السياحة إلى أن تحولت إلى نشاط إنساني بأبعاد حضارية وثقافية، الأمر الذي يبين لنا الاهتمام المتزايد لمختلف الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، ومواقعها الجغرافية بهذا القطاع، وعملها الدؤوب والمستمر لزيادة عائداته، وجعله وسيلة للرقى والتحسين من الوضع الحالي، إلى فضاء مستقبلي أوجب، فليسياحة دور فعال ذو أبعاد مختلفة في حياة الشعوب والامم وتعمل علة نموها ورفاهيتها.

لا جدال بين اثنين من كون السياحة عاملا ودعامة رئيسية للتنمية والتقدم الاقتصادي، حيث أصبحت الجوانب الاقتصادية لصناعة السياحة أحد المكونات الأساسية في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول لدرجة أصبح أكبر قطاع صناعي⁽¹⁾، فالسياحة عبارة عن صادرات يتنقل من خلالها المستهلك للحصول على النتوج، وبالتالي فالدولة المستقبلية للسائح لا تتحمل أعباء نقل السلعة، إلى المستهلك⁽²⁾، ومن المؤكد أن السائح سينفق في الدولة المستقبلية له، حيث تشكل إيرادات لها.

تعاني الجزائر من هجرة جماعية لسياحها إلى الخارج وخاصة إلى تونس، فالأموال التي يقومون بإنفاقها تعد بمثابة صادرات، وبالتالي تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات التي خسر هاته الأموال وبالعملة الصعبة، التي تعاني الجزائر من استنزافها وتناقص احتياطها في ظل انهيار أسعار النفط الريعي الاقتصادي الوحيد الذي

(1) قويدر الويزة، مرجع سابق، ص 136.

(2) أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 343.

تعتمد عليه الجزائر في مداخيلها ففي أحسن أحوالها صادراتها خارج قطاع النفط لا تتعدى 3% مما شكل انخفاض أسعار النفط صدمة للحكومة الجزائرية، في ظل عدم التنوع الاقتصادي، رغم ما تتوافر عليه من امكانات خام طبيعية غير مستغلة بشكل عقلائي، عكس تونس التي استقبلت سنة 2010 أكثر من 10 مليون سائح أجنبي، وبهذا الشكل السياحة تساهم بشكل فعال في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

تمتد آثار السياحة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياحية، فلا تقتصر على الجانب الاقتصادي، ركزنا فقط من خلال هاته المداخلة على الآثار الاقتصادية، وإن هناك تداخل في بعض الأحيان بين هاته الآثار نظرا لكون السياحة لها أبعاد مختلفة في حياة الشعوب تهدف إلى الرقي والرفاهية والبناء الحضاري والتنوع الثقافي، والرقي بالإنسان وإشباع حاجاته الروحية.

خاتمة

تتسم السياحة بالديناميكية وسرعة التطور، والازدهار، مستفيدة من التطور التكنولوجي الهائل والتحسين في المستوى المعيشي، خاصة في الدول النامية، الذي تعتمد بشكل محوري في اقتصادها، حيث تعتبر صناعة قائمة بذاتها، نظرا للإيجابيات التي تعود للدولة منها بما فيها، جلب العملة الصعبة، توفير اليد العاملة وتكوينها، ناهيك عن التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات.

كما يشكل قطاع السياحة فرصة واعدة للمستثمرين للاستثمار في هذا القطاع وتحقيق أرباح هائلة تعود بالفائدة للمستثمر والدولة المضيفة.

تحقيق الآثار الاقتصادية الإيجابية للدولة المضيفة لن يأتي بمحض الصدفة بل يتطلب الأمر وضع مخططات وطنية ومنح الأولوية للقطاع، ومتابعة تفعيل القوانين المشجعة والمحفزة للنهوض به، فلا يكفي مجرد إصدار قانونية لا يتبعها تفعيلها في أرض الواقع، ولا يمكن الحديث عن تطوير قطاع السياحة في ظل غياب المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم وأماكن الترفيه... إلخ إلى جانب خدمات ذات الصلة كالصرفات، وقيمة تطوير البنوك وعصرنتها، بما يتماشى ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، خاصة وأنا نشهد تسجيل تأخر كبير في الجزائر في نظام البنوك حيث ما يزال يتعامل بالطرق التقليدية، مما أثر بشكل سلبي على قطاع السياحة وتوافد السياح إلى الجزائر، على عكس تماما دول الجوار التي خطت أشواط هائل في هذا المجال على الرغم من انها ليست دول نفطية لكن تحتل مراتب متقدمة جدا في مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي، على عكس الجزائر التي تتنزل الترتيب العالمي، على الرغم من الإمكانيات الضخمة التي تمتلكها، فهي دولة بحجم قارة.

نتائج البحث:

- لا يمكن ان تكون أية دولة قطبا سياحيا مستقبلا لتوافد سياحي هام دون توافر المعالم السياحية، الطبيعية، والتراثية، والهياكل القاعدية بأسعار تنافسية.
- تعاقب على الجزائر حضارات عريقة، أثرت وتركت بصمتها في معالم أثرية لكن للأسف مهملة، ولم تروج لها عالميا، رغم التطور التكنولوجي الهائل.
- تمتلك الجزائر، كل أشكال معالم السياحة، سواء السياحة المعدنية، بتوافر الحمامات، موزعة جغرافيا، بشكل متكافئ، إلى جانب السياحة الدينية، بوجود زوايا، كالزاوية التيجانية التي لديها المهتمين بها في المغرب والسنغال، ودول الشرق الأوسط.
- تشكل السياحة دعامة قوية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وتؤثر بشكل فعال وإيجابي اقتصاديا، ويمتد تأثيره الإيجابي اجتماعيا، وثقافيا ... إلخ.

التوصيات:

- حتمية الاستفادة من قطاع السياحة، بتفعيل دوره ولن يتأتى ذلك إلى بتوفير المنشآت السياحية التنافسية القادرة على استيعاب توافد السياح.
- ارساء فكرة السياحة داخل المجتمع الجزائري بدءاً من المدرسة، وهنا دور جمعيات المجتمع المدني، لتوعية الأفراد على أهمية السياحة وكيفية التعامل مع السياح الوافدين.
- الاهتمام بالترشيد السياحي، وتكوين اليد العاملة في هذا القطاع لتحسين الخدمة المقدمة.

قائمة التهميشات

- محمد عبد الحكيم العفيف، حسين مجاهد مسعود، واقع السياحة في ليبيا، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2014، ص 133.
- محمد عبد الحكيم العفيف، حسين مجاهد مسعود، واقع السياحة في ليبيا، المؤتمر الدولي، تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 133.
- قايد سامية، التنمية المستدامة: التوفيق بين التنمية والبيئة، مذكرة شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2008، ص 38.
- قويدر الويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2011، ص 62.
- وزارة السياحة، تصور تطوير السياحة لل عشرية 2004-2013.
- خير الدين معطي الله، خديجة عزوزي، سليمة طبائية، الاستراتيجيات التنموية المستدامة المتبعة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2014، ص 635.
- قاسمي آسيا، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية، والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"، ملتقى دولي ثاني منظم من طرف الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، المعنون ب: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات التوجهات الآفاق، باجة (تونس)، 26 و 27 أبريل 2012.
- اسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص 06.
- خير الدين معطي الله وآخرون، مرجع سابق، ص 636.
- عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 11.
- وفاء زكي ابراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية - دراسة تقييمية للقوى السياحية-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2006، ص 08.
- المنظمة العالمية للسياحة.

- قويدر الويزة، مرجع سابق، ص 172.
- مصطفى عامر نصر الفيرس، إدارة السياحة البيئية وأثرها على الأداء السياحي كأحد عوامل نمو الاقتصاد الوطني، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي، جامعة الشرق الاوسط، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 563.
- عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 132.
- أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص 348.
- قويدري الويزة، مرجع سابق، ص 181.
- نهلة الناظر، دور الإبداع الاستراتيجي في تطوير المكاتب السياحية في الأردن، المؤتمر الدولي حول تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي.
- والي نادية، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 03.
- عبد العزيز يحيى النعماني، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في اليمن ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 21.
- قويدر الويزة، مرجع سابق، ص 184.
- قويدر الويزة، مرجع سابق، ص 136.
- أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 343.

المؤسسات الناشئة سبيل لتحقيق التنوع الاقتصادي في عصر التحول الرقمي

Start up are a way to achieve economic diversification in the era of digital transformation

د. مشيد سليمة

أستاذة محاضرة ا

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

s.mechid@univ-alger.dz

الملخص

شهدت الجزائر اهتمام متزايد بالمؤسسات الناشئة باعتبارها أحد الحلول المهمة و المتاحة لتحقيق التنوع الاقتصادي، الذي ظهر كتوجه جديد انتهجته العديد من الدول لتفادي الكثير من الأزمات الاقتصادية.

أهمية المؤسسات الناشئة بالنظر لطبيعتها الابتكارية و دورها الفعال في التنمية الاقتصادية، دفعت بالدولة الى تبني توجه قانوني داعم لهذا النوع من المؤسسات من خلال إرساء آليات دعم ومرافقة، إضافة الى خلق بيئة رقمية ملائمة لتطويرها باعتبارها بديل استراتيجي لخلق الثروة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة ناشئة، حاضنات الأعمال، التنوع الاقتصادي، مشروع مبتكر، المعرفة.

Abstract

Algeria has witnessed a growing interest in start-ups as one the important and available solutions to achieve economic diversification, it appeared as a new approach adopted by many countries to avoid many economic crises.

The importance of emerging start-ups in view of their innovative nature and their effective role in economic development has prompted the state to adopt a legal supportive approach to this type of institution by establishing support and accompaniment mechanisms, in addition to creating a suitable digital environment for its development as a strategic alternative to wealth creation.

Key words : Startup, business incubators, economic diversification, innovative project, knowledge.

مقدمة

اعتمدت الجزائر في اقتصادها على مورد وحيد عقيم هو النفط، الذي يعد استنزافي غير انتاجي، يستهلك أكثر مما ينتج، غير واضح المعالم لاسيما بعد الأزمات البترولية التي واجهتها.

الرغبة في مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة و التكنولوجيا، جعلت الجزائر تفكر في الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات الى اقتصاد تنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة و اقتصاد المعرفة دور في تنويع الاقتصاد الوطني.

أضحى التنويع الاقتصادي في السنوات الأخيرة من الأهداف الاستراتيجية الكبرى للحكومة، و هو عملية اتساع الاقتصاد ليشمل مختلف المجالات، لتفادي مخاطر الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل.

تراهن الدولة على المؤسسات الناشئة باعتبارها أحد أقطاب التنمية الاقتصادية، و بالنظر لما تحمله من إيجابيات لاقتصاديات الدول، لذا عمدت الى إرساء اطار قانوني للمؤسسات الناشئة، و تبني آليات جديدة و أجهزة دعم لهذه المؤسسات، لتشجيع مبادرات الشباب و استغلال قدراتهم و أفكارهم الإبداعية لإنشاء مؤسساتهم المبتكرة و خلق فرص العمل، الى جانب المساهمة في إيجاد حلول للتحديات الاستراتيجية التي تواجه البلاد.

ارتأينا معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم بفعالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ظل التحول الرقمي؟

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز دور المؤسسات الناشئة في دفع التنمية الاقتصادية و تنويع مصادر الدخل، ليجعل الاقتصاد الوطني أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية.

بغية تحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتقسيم المداخلة الى محورين أساسيين الاطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة و ابراز اهم آليات دعمه و مرافقتها في الجزائر، ثم اللقاء الضوء على اسهام المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة و آليات دعمها

ظهر اهتمام الحكومة الجزائرية بالمؤسسات الناشئة بشكل واضح، بعدما أصبحت تشكل رهانا حقيقيا للاقتصاد الرقمي، و سبيل جديد للاستثمار خارج قطاع المحروقات، و فرصة لتجسيد الأفكار المبتكرة لاسيما لخريجي و حاملي الشهادات الجامعية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة أهمية كبيرة باعتبارها آلية تسمح بتنويع الاقتصاد الوطني و خلق فرص الاستثمار لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، و بما أنها فتية في الجزائر نتطرق فيما يلي لتعريفها و خصائصها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

بدأ استخدام مصطلح Start up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر، و هي كلمة مركبة تتكون من جزئين « start » و يقصد بها الانطلاق و « up » يشير معناها الى النمو القوي، و حسب القاموس الإنجليزي يمكن تعريفها بأنها مشروع صغير بدأ للتو.¹

عرفها « Paul GRAHAM » في مقاله المتعلق بنمو المؤسسات الناشئة بأنها شركة صممت لتتمو بسرعة، و ليس من الضروري أن تعمل في مجال التكنولوجيا بل الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو.²

يذهب البعض الى تعريف المؤسسات الناشئة بأنها تلك المؤسسات الحديثة النشأة، و التي تستعمل في التكنولوجيا المتطورة فقط³، الا أنه يظهر جليا ان مجال المؤسسات الناشئة لا يقتصر على تكنولوجيا المعلومات بل هو مشروع ريادي حديث النشأة سريع النمو و التطور، يسعى لتلبية حاجات السوق عن طريق طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة.

لذا تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات من نوع خاص بالنظر للمركز القانوني الذي تتخذه باعتبارها مؤسسات شابة فتية في طور الانطلاق، ذات طابع تكنولوجي، المنتظر منها تقديم أحسن الخدمات مع

¹ <http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/start-up>

² بوالشعير شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018، صفحة 420.

³ بوساحة نجاه، نقطي عبد العزيز، آليات تمويل المؤسسات الناشئة و الحاضنات، الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة و الحاضنات، 15 فيفري 2021، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الوادي، صفحة 185.

التسيير الأمثل لها، فمن الناحية القانونية توصف من طرف بعض التشريعات بأنها شركات تجارية ذات المسؤولية المحدودة و شركات ذات الأسهم البسيطة لأنها تلبى تطلعات المؤسسات الناشئة.¹

المشرع الجزائري فصل بصراحة في الشكل القانوني للمؤسسة الناشئة بنصه في المادة 715 مكرر 133 من القانون رقم 22-09²، و هو شركة المساهمة البسيطة بنصه " تنشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة"

هذا ما يدفعنا الى التساؤل عن الخصائص التي تتميز بها شركة المساهمة البسيطة بما ان المشرع اعتبرها شكلا خاصا بالمؤسسات الناشئة.

تعتبر شركة المساهمة البسيطة تجارية بحكم شكلها مهما كان موضوعها³، يحدد رأسمالها بكل حرية في القانون الأساسي ينقسم رأسمالها الى أسهم، لا يحق لها اللجوء العلني للادخار، أو طرح أسهمها في البورصة.

كما نص المشرع على إمكانية تأسيس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد يطلق عليها " شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد"، أو عدة أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين يتحملون الخسائر في حدود ما قدموا من حصص.⁴

تطرق المشرع في المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-254⁵، الى المعايير المحددة للمؤسسات الناشئة و هي:

- معيار المدة: بنصه على عمر المؤسسة لا يتجاوز 08 ثماني سنوات.
- معيار الابتكار: ان يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

¹ ازيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة و الحاضنات، 15 فيفري 2021، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الوادي، صفحة 46.

² قانون رقم 22-09 مؤرخ في 05 مايو 2022، يعدل و يتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية عدد 32، المؤرخة في 14 مايو 2022.

³ المادة 02 من قانون 22-09، المرجع نفسه.

⁴ المادة 715 مكرر 133 من قانون 22-09، المرجع نفسه.

⁵ مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها، جريدة رسمية عدد 55، مؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

- معيار رقم الأعمال: يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- معيار رأسمال: ان يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

- معيار النمو: ان تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

- معيار العمالة: عدد العمال يجب الا يتجاوز 250 عامل.

مما سبق يمكن تعريف المؤسسات الناشئة، على أنها مؤسسة تسعى لتسويق و طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبيرة، بغض النظر عن حجم الشركة أو القطاع الذي تنشط فيه، و تتميز بارتفاع عدم التأكد و مخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي و سريع و احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.¹

فالمؤسسات الناشئة هي مجموع الموارد البشرية، المالية و المادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون موجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه، عادة ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك و المؤسسات الرائدة و الهيئات الحكومية.²

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة

أهم ما يميز المؤسسات الناشئة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، نذكر مايلي:

- مدة حياة المؤسسة الناشئة : حسب ما قضت به المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-254، فإن عمر الشركة الناشئة هو 08 سنوات، بعدها يمكن أن تتطور أو تتحول و تتخذ شكل آخر، أو تخسر و تغلق أبوابها.

- إمكانية النمو السريع: هي مؤسسات فنية حديثة، لديها فرصة للنمو التدريجي و المتزايد لأنها قابلة للتطور تسعى لتصبح شركة كبيرة. من أهم ميزاتها القدرة على الارتقاء بعملها التجاري من

¹ بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، صفحة 521.

² بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي بن فارس، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، صفحة 159.

خلال تحقيق الزيادة في الإنتاج و المبيعات دون زيادة في التكاليف، فهي قادرة على توليد أرباح كبيرة.¹

- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، فهي مبتكرة تعتمد أساسا على أفكار مبدعة تهدف الى خلق منتج جديد أو خدمة جديدة لطرحها في السوق.
- الاعتماد على التكاليف المنخفضة، فهي مؤسسات تتطلب رأسمال صغير بالمقارنة مع الأرباح الكبيرة التي تحققها.
- استثمار قائم على المخاطر لأن المنافسة كبيرة، إضافة الى صعوبة الحصول على فكرة مبتكرة و فريدة و تسويقها.
- توفر المؤسسات الناشئة مناصب شغل بنسب كبيرة، هذا يؤدي الى تقليص نسبة البطالة.
- تتميز المؤسسات الناشئة بالمرونة و القدرة على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها.
- إضافة الى قلة عدد العمال و تقليص التدرج الوظيفي مما يساعد في سرعة اتخاذ القرار، هذا ما يساهم على معالجة المشاكل بشكل سريع.

المطلب الثاني: آليات دعم و تطوير المؤسسات الناشئة

تتضمن آليات مرافقة و دعم المؤسسات الناشئة الى جانب النصوص القانونية مجموعة من المؤسسات غرضها تحقيق ذلك، و التي أثبتت نجاعتها في دعم و مساندة المشروعات الريادية بما يضمن لها النجاح و الاستمرار في التوسع و التطور، فجاح المؤسسة الناشئة يشكل رهانا حقيقيا لتنويع الاقتصاد الوطني، لذا لا بد للمؤسسة الناشئة أن تعتمد على حاضنات الأعمال.

تجارب العديد من البلدان في العالم، أثبتت أهمية و كفاءة حاضنات الأعمال باعتبارها مؤسسة ملائمة و فعالة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة، لما توفره من خدمات و أدوات تسمح لهذا النوع من المؤسسات بتخطي العديد من العقبات التي تواجهها عند بداية التأسيس و النشاط لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة للحد من معدل الفشل و تعزيز فرص بقاءها في ظل تنامي حدة المنافسة.

¹ عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021، صفحة 36.

الفرع الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

ظهر مفهوم حاضنات الأعمال لأول مرة في بداية الخمسينات بالولايات المتحدة الأمريكية أين تأسست أول حاضنة عام 1959 في مدينة "بتافيا" في نيويورك.¹

عرفت الجمعية الأمريكية NBIA حاضنات الأعمال بأنها "هيئات تهدف الى مساعدة المؤسسات المبدعة و الناشئة و رجال الأعمال الجدد من خلال توفير الوسائل و الدعم و الخبرة اللازمة لتجاوز صعوبات مرحلة الانطلاق و التأسيس".

كما تعرف أيضا بأنها مؤسسات قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمستثمرين الصغار بشحنهم بدفع أول يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، يمكن لهذه المؤسسات أن تكون عمومية، أو خاصة أو مختلطة.²

المشرع الجزائري تطرق لمفهوم الحاضنة في المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78³، عندما تناول بالتعريف المشاتل التي تعد مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يمكن أن تتخذ أحد الأشكال التالية:

- المحضنة هي هيكل يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.
- نزل المؤسسات عبارة عن هيكل يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

الجدير بالملاحظة هو أن المشرع في هذا النص خص الحاضنة بمساعدة و دعم المشاريع القائمة على تقديم الخدمات خلافا لما هو موجود في البلدان المتقدمة و النامية التي تضم كل أنواع المشاريع، لا سيما تلك التي تحمل أفكار إبداعية التكنولوجية المتميزة.

¹ بوالشعير شريفة، المرجع السابق، صفحة 399.

² بلعيد سماح، المؤسسات الناشئة و إمكانية النمو، دراسة في انشاء حاضنات الأعمال لمرافقة المشروعات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2021، صفحة 65.

³ مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، جريدة رسمية عدد 13، مؤرخة في 26 فيفري 2003.

بينما النص الجديد جاء عاما بنصه على أنه "يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال" كل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام و الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة و حاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الايواء و التكوين و تقديم الاستشارة و التمويل".¹

الفرع الثاني: حاضنات الأعمال كآلية لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتطوير المؤسسات الناشئة لأنها تشكل بيئة متكاملة توفر جميع الأدوات، التقنيات و الدعم لنمو المؤسسات الناشئة و لضمان استمراريتها في السوق، فنسبة معتبرة من المؤسسات التي استفادت من دعم الحاضنات سواء العامة أو الخاصة أو المختلطة قد استمرت في السوق.²

تلعب المؤسسات الناشئة دور مهم في الاقتصاد الوطني، لذا عمدت الدولة الى وضع حاضنات الأعمال تتولى مهمة مرافقة هذه المؤسسات التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة³ ، تقوم حاضنات الأعمال بتوفير مجموعة شاملة من الخدمات لمساعدة و مرافقة المؤسسات الناشئة منها:

تقدم حاضنات الأعمال الاستشارة العلمية و دراسة جدوى المشاريع الناشئة و المبتكرة، ثم تقوم بربطها بالقطاعات الإنتاجية و حركية السوق و متطلباته.⁴

تقوم الحاضنات أيضا بمساعدة حاملي الأفكار الإبداعية و المبتكرة لتحويلها الى نماذج و منتجات قابلة للتسويق، كما تعمل على مرافقتها لتخطي الصعوبات التي تواجهها سواء كانت إدارية، مالية و حتى تسويقية لا سيما في مرحلة التأسيس لتعزيز فرص نجاح المشروع.

المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي في شكل مشاريع إنتاجية و العمل على رفع قدرتها التنافسية من أجل تنمية و تنويع النشاط الاقتصادي بزيادة معدلات إقامة المشاريع الجديدة و السهر على نجاحها و استمراريتها في السوق.

¹ المادة 25 من مرسوم تنفيذي رقم 20-254، المرجع السابق، صفحة 12.

² بن رجدال أمال، حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة، ملتقى وطني افتراضي حول المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة، يوم 28 سبتمبر 2020، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، صفحة 133.

³ المادة 25 من مرسوم تنفيذي رقم 20-254، المرجع نفسه، صفحة 12.

⁴ بوعدلة سارة، حاضنات الأعمال كآلية لدعم و تنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS، المجلد 04، العدد 01، 2022، صفحة 137.

تعمل الحاضنات لتوفير مناخ استثمار مناسب للمشاريع الناشئة ذات المردودية العالية و القدرة على الاستمرار و التطور مستقبلا، لا سيما تلك التي تنشط في مجال الخدمات و الصناعة، الى جانب ربط الصناعات الصغيرة ببعضها لتحقيق التكامل الصناعي، و تنشيط عمليات الإنتاج و التصدير خارج المحروقات.¹

تتولى حاضنات الأعمال مهمة توطين الشركات الناشئة و تزويدها بمساحات عمل مهياة، الى جانب توفير الوسائل اللوجيستية مثل قاعات الاجتماع و المستلزمات المكتبية و عتاد الاعلام الآلي إضافة الى الانترنت عالي التدفق.²

مما سبق يظهر، أن الحاضنات هي وسيلة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية لأنها تساهم بشكل كبير في الإسراع في نمو المؤسسات الناشئة. في أغلب الأحيان المؤسسات الناشئة التي نجحت و استمرت في السوق هي التي تم احتضانها من طرف حاضنات عامة أو خاصة أو مختلطة، لذا تبقى الحاضنات الأسلوب الأنجع لتدعيم الابتكار و الابداع و ضمان استمرارية المؤسسات الناشئة الى جانب تنمية الاقتصاد الوطني.³

المبحث الثاني: اسهام المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي و اللجوء للاقتصاد البديل من الحلول الهامة، و هو التوجه الجديد للعديد من الدول للنهوض باقتصادها من أجل تفادي الوقوع في الأزمات، كما يعد أحد القنوات التي تسمح بالعبور للاقتصاد التنافسي.

هذا ما جعل الجزائر تتخلى على الاقتصاد المنغلق الذي يتمركز بشكل مفرط حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط و الغاز، لتتجه نحو تبني اقتصاد يقوم على مبدأ التنوع الاقتصادي و تقليص التبعية النفطية و تشجيع المبادرات الفردية و الإبداعية، و دعم المؤسسات الناشئة و مرافقتها من خلال انشاء حاضنات الأعمال التي تعمل على تبني المشاريع المبتكرة و تشجيع الأفكار الإبداعية و مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل و الانتشار في السوق.

¹ باحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات العمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع و التحديات-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، صفحة 236.

² المادة 25 من مرسوم تنفيذي رقم 20-254، المرجع السابق، صفحة 12 و 13.

³ بن رجدة أمال، المرجع السابق، صفحة 139.

المطلب الأول: تأثير المؤسسات الناشئة على التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هو الرغبة في تحقيق دخل أكبر، مما يساهم في تعزيز قدرات الدولة عن طريق رفع القدرة الإنتاجية في مختلف القطاعات لتكون بدائل تحل محل النفط، تعتبر المؤسسات الناشئة الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية و النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مبررات التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، توسيع فرص الاستثمار و تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة و جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع واحد أو منتج واحد.¹

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه " عملية تهدف الى تنوع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، هذه العملية تسمح بفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، مما يؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".²

يمكن القول، أن التنوع الاقتصادي هو الانتقال من مرحلة الاعتماد على المورد الوحيد الى مرحلة تطوير و ترقية القاعدة الصناعية و الزراعية و الاهتمام بالقاعدة الإنتاجية، أي بناء اقتصاد وطني سليم يتميز بالاكفاء الذاتي في أكثر من قطاع.³

الجدير بالذكر، هو أن التنوع الاقتصادي ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات

¹ أوضافية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، المجلد 05، العدد07، جوان 2017، صفحة 56.

² بن موفق زروق، استراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان بن عاشور، جلفة، الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019، صفحة 23.

³ لخضر بن سعيد، عيماد داتو سعيد، التنوع الاقتصادي في الجزائر خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، مجلد 06، عدد 01، جوان 2022، صفحة 171.

تتشارك في تكوين الناتج.¹

الخطر هو عامل أساسي للتوجه نحو التنويع الاقتصادي لأن هذا الأخير يسمح بتقليل المخاطر الاستثمارية و ذلك بتوزيعها على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، المؤسسات الناشئة تتميز بالمخاطرة العالية و سعيها لطرح و تسويق منتج أو خدمة مبتكرة مع إمكانية تحقيق نمو سريع و قوي و أرباح معتبرة في حالة نجاحها.

كما أن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات، لأن الاقتصاد الأكثر تنوعا هو الأكثر استقرارا، و الأكثر قدرة على خلق فرص العمل

الفرع الثاني: الدور الفعال للمؤسسات الناشئة في تنمية الاقتصاد الوطني

يبرز الدور الفعال الذي يلعبه التنويع الاقتصادي من خلال المؤسسات الناشئة التي يمكن أن تكون مدخلا مناسباً لخلق التنمية و ضمان استمراريته، خاصة و أنها أصبحت تشكل رهانا حقيقيا للاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة لاسيما أنها قائمة أساسا على استغلال التكنولوجيات الحديثة كما أن أسلوب عملها ابتكاري يعتمد على فكرة رائدة يتم تجسيدها في وقت قصير و بأقل جهد.²

تتأى الاهتمام بالمؤسسات الناشئة و تزايد الاقبال عليها في مختلف المجالات بالنظر لأهميتها في التنمية الاقتصادية و دورها الفعال في تبني الأفكار المبتكرة، المبدعة و الجديدة اذا ما توفرت البيئة الداعمة و المناسبة لتجسيدها.

الدولة الجزائرية تراهن على المؤسسات الناشئة لإدراكها بأهميتها و دورها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني و تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، دفع عجلة النمو، تحقيق تنمية متوازنة و شاملة تتماشى مع الإمكانيات المتاحة، الى جانب زيادة الدخل الوطني و توفير مناصب الشغل.

¹ بن موفق زروق، المرجع السابق، صفحة 24.

² خواص نصيرة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، خطوة نحو التحول من اقتصاد الربع الى اقتصاد المعرفة لضمان الأمن الاقتصادي، حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة، ملئقى وطني افتراضي حول المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة، يوم 28 سبتمبر 2020، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، صفحة 47.

1- تحقيق التنمية

عملية التنمية باعتماد التنوع الاقتصادي تسعى الى احداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي الى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات، و متكاملة الوحدات. هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي و التكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية و متجددة ذات أداء اقتصادي و اجتماعي كفؤ توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته و تحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.¹

أهم ما يميز المؤسسات الناشئة النمو المستمر، لذا من الضروري أن تعتمد في بداية نشاطها على فكرة ابتكارية رائدة تعتمد على التكنولوجيا لولوج السوق، اذ ينتظر من هذه المؤسسات أن تكون مصدرا للحلول الذكية و المبتكرة لفائدة التنمية الوطنية من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية.

2- زيادة الدخل الوطني

تساهم المؤسسات الناشئة في خلق الثروة من خلال زيادة الدخل الوطني لأنها آلية فعالة في تنوع مصادر الدخل، الى جانب رفع مستوى الإنتاج و فرص العمل بمختلف القطاعات خاصة و أنها تمتاز بسهولة و قصر مدة الانشاء مقارنة بالمؤسسات الكبيرة و بذلك يكون دخولها أسرع في الدورة الإنتاجية.²

الغرض من التنوع الاقتصادي هو السعي للوصول الى عدد أكبر لمصادر الدخل خارج المحروقات عن طريق رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات لتعزيز قدرات الدولة في اطار التنافسية العالمية.

3- توفير مناصب الشغل

الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، يعود الى لأهميتها البالغة في المساهمة في التغلب على العديد من العقبات، الى جانب الدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، بما في ذلك تنشيط الاقتصاد و تحقيق التطور و التقدم، الى جانب قدرتها العالية في توفير مناصب العمل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، و هو ما يساهم في مكافحة مشكلة

¹ بن موفق زروق، المرجع السابق، صفحة 22.

² بن عياد جلييلة، المرجع السابق، صفحة 170.

البطالة و التنمية المحلية، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب و توظيف الكفاءات العلمية للحد من هجر الأدمغة، حيث يراد من المؤسسات الناشئة أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية القائمة على المعرفة و التطور التكنولوجي.¹

المطلب الثاني: تحديات المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني

الأزمات التي مرت بها الجزائر لاسيما الأزمة النفطية دفعت بالحكومة الى التوجه الى التنوع الاقتصادي و تعزيز مكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري، غير أنها تواجه تحديات كبيرة تقف عائقا أمام نجاحها و تطورها.

الفرع الأول: تمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر موضوع تمويل المؤسسات الناشئة أكبر عقبة تعترضها، بالنظر لأهمية التمويل في مساعدة المؤسسات الناشئة على التأسيس و الانطلاق فهي بحاجة الى تمويل دائم لأن هدفها الأساسي هو النمو السريع لذا كان لا بد من ابتكار أدوات تمويلية، و لعل من نتائج التطور المستمر للوسائل التمويلية ظهور أنماط جديدة تختلف عن الأنماط التمويلية التقليدية يعرف برأس المال المخاطر يعتمد على المشاركة في الأرباح و الخسائر و الاعتماد على الكفاءات الفنية و الإدارية.²

صعوبة الوصول الى الموارد التمويلية لعدة أسباب أبرزها ضعف الهيكل التمويلي و قلة الضمانات، دفع بالدولة الى اتخاذ جملة من التسهيلات لدعم المؤسسات الناشئة من خلال استحداث آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال و انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، المختلفة على آليات التمويل التقليدية القائمة على القروض التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة مصنفة.³

¹ دراني ليندة، استراتيجيات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022، صفحة 157-158.

² طيبي بومدين، لعمرى خديجة، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها، التمويل برأس مال المخاطر، حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، 2020، صفحة 506.

³ نعار فتيحة، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد (خاص)، 2021 صفحة 23.

الفرع الثاني: طبيعة الاقتصاد الوطني

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مركزي يعتمد بشكل بارز على الشركات الكبيرة التي تستحوذ على السوق مما يؤدي الى عدم بروز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

إضافة الى صعوبة عملية التنويع الاقتصادي التي تواجهها العديد من المعوقات كالتقلبات الاقتصادية بسبب الاعتماد على إيراد النفط.¹

انشاء و دعم المؤسسات الناشئة أصبح ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية و سياسة الدولة الاقتصادية الجديدة الرامية الى الانتقال من نظام ريعي الى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى و على اقتصاد المعرفة، عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة على اقتحام الأسواق متحملة كل المخاطر في سبيل تحقيق الأرباح المنتظرة.

الفرع الثالث: الموارد البشرية و المادية

ضعف المورد البشري و عدم تأهيله من الصعوبات التي تعيق انشاء شركة ناشئة، لأنه أمر يتطلب خبرات و مستوى علمي و تقني يسمح له بتأسيسها و الإبقاء عليها، لذا يجب على صاحب المؤسسة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة و فرق العمل، الاستراتيجية و التسويق. كما يتجسد انعدام الخبرة في عدم وجود دراسة جدوى لمشروع الشركة لاسيما الدراسة المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية للشركة و الدراسة التسويقية التي تسمح بتسويق المنتج و البحث عن أسواق، و الترويج للمنتج خاصة عن طريق شبكة الانترنت.²

نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة و الأساسية التي تدعم المؤسسات الناشئة كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات و الاتصالات و الانترنت،³ الى جانب ذلك ينبغي على أصحاب المؤسسات الناشئة الانفتاح على محيطهم للتكيف مع التكنولوجيا الحديثة.

¹ لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 04، العدد01، جوان 2019، صفحة 44.

² ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها و مرافقتها، حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، 2020، صفحة 473.

³ بن موفق زروق، المرجع السابق، صفحة 25.

تجدر الإشارة الى أن الانتقال الرقمي في الجزائر يعد تحد كبير يجب الظفر به بالاعتماد على الأفكار المبتكرة و المبدعة المجسدة في شكل مؤسسات ناشئة من أجل المساهمة في إيجاد حلول للرهانات الاستراتيجية التي تواجه البلاد.

خاتمة

التنوع الاقتصادي هو ضرورة ملحة لكل دولة تهدف لبناء قاعدة اقتصادية صلبة قادرة على مواجهة الأزمات العالمية، لاسيما الدول التي تعتمد في اقتصادها على مصدر دخل وحيد، وهو عملية ديناميكية تسعى لتنوع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل .

ما جعل الجزائر تتجه نحو تبني اقتصاد يقوم على مبدأ التنوع الاقتصادي و السعي لإنشاء مشاريع ناشئة ضمن التوجهات الجديدة لاقتصاد ما بعد النفط، بالنظر للمكانة التي تحتلها المؤسسات الناشئة كأسلوب مبتكر في التنمية الشاملة و المساهمة الفعالة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية، متحملة كل المخاطر الناجمة عن ذلك لتحقيق الأرباح المنشودة، لذا تعد من ركائز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لمساهمتها في امتصاص البطالة و تحقيق القيمة المضافة.

تجسد هذا التوجه من خلال تشجيع المبادرات الإبداعية و الابتكارية و دعم المؤسسات الناشئة عن طريق المرافقة الدائمة و انشاء حاضنات الأعمال، تعمل على تبني المشاريع المبتكرة التي تفتقر الى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصفة ذاتية، و توفير الرعاية اللازمة التي تتيح لها تجسيد أفكارها الإبداعية في الواقع.

جهود الجزائر في التنوع الاقتصادي و ان كانت إيجابية تبقى غير كافية، مما يتطلب بذل المزيد من العمل و البحث عن البدائل المناسبة لتجنب التأثيرات السلبية لتقلب أسعار الموارد الطبيعية على الاقتصاد الوطني، المؤسسات الناشئة لازالت في بداياتها، رغم ذلك ساهمت في تجديد النسيج الاقتصادي و توفير مناصب الشغل ، لذا من الضروري تهيئة المناخ المناسب و انشاء الهيئات المرافقة من أجل النمو و التوسع.

التوصيات

- يجب على الدولة الاهتمام بتنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار، لتسهيل فرص الاستثمار في مختلف المجالات و فروع النشاط الاقتصادي بتذليل مختلف العراقيل البنكية، الضريبية و الجمركية من أجل السماح للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي بالاستثمار بعيدا عن القطاعات الريعية و تشجيع الاستثمار في الطاقات الجديدة، النظيفة و الصديقة للبيئة.
- نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة و الأساسية مثل التكوين النوعي في إدارة الأعمال و الالتزامات القانونية و المحاسبية و التدريب، بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج، إضافة الى توفير البنية التحتية متطورة من خدمات المواصلات و الاتصالات و غيرها.
- خلق بيئة اقتصادية ملائمة تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مؤسسات ناشئة تكون منبعاً للحلول الذكية و المبتكرة لفائدة التنمية الوطنية، و تساهم في تحقيق مستويات كبيرة من النمو، لاسيما و أنها شركات يافعة فتية تحمل أفكار مبتكرة و تملك إمكانيات النمو السريع، إضافة الى سرعة تأقلمها مع متغيرات المحيط الاقتصادي.
- تشجيع الأفكار المبدعة و المبتكرة و نتائج البحوث العلمية و تثمين المبادرة الفردية و العمل الجماعي باستحداث نشاطات اقتصادية في مختلف القطاعات، الى جانب السعي لترقية المناطق النائية عن طريق استغلال الثروات المحلية التي تسخر بها هذه المناطق.

النصوص القانونية و المراجع

- النصوص القانونية

- قانون رقم 09-22 مؤرخ في 05 مايو 2022، يعدل و يتم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية عدد 32، المؤرخة في 14 مايو 2022.

- مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" و تحديد مهامها و تشكيلتها و سيرها، جريدة رسمية عدد 55، مؤرخة في 21 سبتمبر 2020.

- مرسوم تنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، جريدة رسمية عدد 13، مؤرخة في 26 فيفري 2003.

- رسائل الدكتوراه

- بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان بن عاشور، جلفة، الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019.

- المقالات

- اوضايفة حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، المجلد 05، العدد 07، جوان 2017.

- باحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات العمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع و التحديات-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

- بلعيد سماح، المؤسسات الناشئة و إمكانية النمو، دراسة في انشاء حاضنات الأعمال لمرافقة المشروعات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2021.

- بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

- بن عياد جلييلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى بن فارس، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.
- بوالشعير شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2018، 2.
- بوساحة نجاه، نقطي عبد العزيز، آليات تمويل المؤسسات الناشئة و الحاضنات، الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة و الحاضنات، 15 فيفري 2021، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الوادي.
- بوعدلة سارة، حاضنات الأعمال كآلية لدعم و تنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر، Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS , المجلد 04، العدد 01، 2022.
- دراني ليندة، استراتيجيات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022.
- طيبي بومدين، لعمرى خديجة، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها، التمويل برأس مال المخاطر، حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.
- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021.
- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2021.
- لخضر بن سعيد، عيماد داتو سعيد، التنوع الاقتصادي في الجزائر خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، مجلد 06، عدد 01، جوان 2022.
- لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.
- نعار فتيحة، تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 16، العدد (خاص)، 2021.

- ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها و مرافقتها، حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، 2020.

الملتقيات

- ازيل الكاهنة، هيئات دعم المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري، الملتقى الوطني حول المؤسسات الناشئة و الحاضنات، 15 فيفري 2021، ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الوادي.
- بن رجدال أمال، حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة، ملتقى وطني افتراضي حول المقاوالتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة، يوم 28 سبتمبر 2020، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.
- خواص نصيرة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، خطوة نحو التحول من اقتصاد الربيع الى اقتصاد المعرفة لضمان الأمن الاقتصادي، حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة، ملتقى وطني افتراضي حول المقاوالتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين حقيقة الواقع القانوني و آفاق اقتصادية واعدة، يوم 28 سبتمبر 2020، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.

مواقع الانترنت

<http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/start-up>.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

مداخلة في ظل الملتقى الوطني الموسوم ب :

" رهانات التنويع الإقتصادي و التنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر "

واقع وآفاق

تحت إشراف رئيسة الملتقى : أ.د. عيادي فريدة

موضوع المداخلة : " دور الإدارة الإلكترونية في تطوير النشاط الإقتصادي "

من إعداد : ط.د. يمنين لمياء / د. سلاوي يوسف

كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 / كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1

الإيميل :

yojosef84@gmail.com / -

l.yamnaine@univ-alger.dz -

مقدمة

مع التطورات التي شاهدها الإقتصاديات المختلفة في العالم ،أصبح تقديم الخدمات للمواطنين والسعي لزيادة الرفاهية من الجوانب ذات الأولوية في عمل أجهزة الإدارة الالكترونية في المجتمعات الحديثة. وفي ظل هذه التحولات التي يشهدها الإقتصاد العالمي عنها ، هناك العديد من التحديات التي تواجه مختلف الأجهزة الإلكترونية، فلقد أصبح من الصعب على هذه الاخيرة أن تعمل في الوقت الحاضر كما كانت تعمل في الفترات سابقة¹.

ولعل أبرز هذه التغييرات المصاحبة للتطور التكنولوجي أصبحت تشكل أحد أساسيات المنظومة الادارية في الجزائر، خاصة وأن الإدارة الإلكترونية توفر الجهد وتقلل التكاليف وتسهل مختلف الإجراءات الإدارية التي كانت تشكل عبء على المواطنين ، وفي مقابل هذا فإن توجه الجزائر نحو الإهتمام أكثر بالنشاط الإقتصادي أصبح يشكل أحد النشاطات الواعدة ،التي يتم من خلالها تنويع الإقتصاد الوطني وتميمته وتطوره وكذلك تحقيق تنمية اجتماعية تكون في مستوى التحديات الراهنة².

وأمام حداثة "الإدارة الإلكترونية" خاصة في الدول النامية، وعدم وجود تشريعات خاصة منظمة لها في الجزائر خصوصا، تظهر أهمية هذه الدراسة من حيث أنها تبرز موقف العديد من التشريعات القانونية المقارنة حولها ، وآليات تفعيل دورها على نحو يساهم في تطور وإنماء النشاط الاقتصادي.

ويتجلى الهدف من هذه الدراسة في معرفة المقصود بالإدارة الإلكترونية وكذلك تبيان أهم الفروقات بينها وبين المصطلحات المشابهة لها ، وكذلك تحديد دورها في تطوير و إزدهار النشاط الإقتصادي بإعتبارها تتطوي على جملة من الإيجابيات المتعلقة بالتقليل من التكاليف والجهد في وقت أقل ،مما يساهم في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر وتعزيز نشاط المؤسسات والشركات بأسلوب يرقى إلى مستوى المنافسة ،وكذلك تحقيق الجودة، وهذا ما يساعد على تسهيل الإجراءات الإدارية للشباب نحو تطبيق الأفكار الإستثمارية ،و ممارسة التجارة وتطوير النشاط الإقتصادي في البلاد. و عليه من خلال ما سبق نتساءل فيما يتمثل دور الإدارة الإلكترونية في تنمية و تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر ؟

¹ -علي سايج جبور، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر ،مجلة المقار للدراسات الإقتصادية ،المجلد 1، العدد 1، 2017، ص7.

² - مهدي لعورم، عبد الرحمان بوقفة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر .دراسة تحليلية ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية،المجلد 09، العدد 1، 2022، ص 51 .

وللإجابة عن هذا التساؤل نتبع كل من الوصفي والتحليلي وذلك من خلال عرض مسألة البحث وتحليلها ومناقشتها ووصفها .

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية حيث أخذت حيزا واسعا من حاضر العمليات الإدارية و مستقبلها ، فهي تعد نمط جديد من الإدارة ترك آثاره الواسعة على الشركات ومجالات عملها وعلى الإدارة إستراتيجيتها ووظائفها وهو الواقع أن أهم هذه التأثيرات لا تعود فقط على البعد التكنولوجي المتمثل في المعاملات الإلكترونية، وإنما أيضا على البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية في التفويض و التمكين الإداري ، والإدارة القائمة على الفريق ، كما أنه يمكن القول بأن الثورة الرقمية قد أدت إلى تغيرات عميقة وواسعة في بيئة الأعمال وأساليبها وطريقة تنظيمها ومصادر ميزات التنافسية¹ . وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الإدارة الإلكترونية في **المطلب الأول** و إلى مكونات هذه الإدارة في **المطلب الثاني**

المطلب الأول -تعريف الإدارة الإلكترونية

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية التي أشار البعض الى موضوعها من البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة، كما أنه لم يتم حتى الآن الوصول إلى تعريف دقيق يمكن أن يتفق عليه خصوصا فيما يتعلق بهذا المصطلح من الخبراء العالميين والباحثين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار انها هي مركز ظهور وانتشار الأعمال الإلكترونية . وهذا ما سنتناوله في الفرعين التاليين :

الفرع الأول: المقصود بالإدارة الإلكترونية

من الناحية اللغوية : كلمة إدارة أصلها لاتيني ترجمته الحرفية هي الخدمة، وهي تستخدم للتعبير عن العديد من المعاني فقط ترد للدلالة على:

- الفعل أو العملية التي تتصل بالأداء المتمثل مثل الوظائف أو الواجبات .

- انجاز أو أداء مهام وواجبات تنفيذية.

- انجاز أو أداء المسائل المتصلة بالشؤون العامة للمجتمع

ويطلق مصطلح الإدارة أيضا للدلالة على هيئة أو كيان ومجموعة من الأشخاص يتولون الأداء الأمثل

¹-راکز علي محمود الزعير، غسان الطالب ،الإدارة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة التسويق الإلكتروني، الميزة التنافسية، زيادة الأعمال، إدارة المعرفة، دار البازوري للنشر و التوزيع، 2020، ص23 .

للووظائف أو الواجبات .¹

وهناك من يعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: " استراتيجية ادارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات افضل للمواطنين، والمؤسسات الخاصة مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمعنوية المتاحة في اطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمكان والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة و بالجودة المطلوبة".²

وكذلك هناك من عرفها بأنها: " عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال . وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة ودقه متناهية وبدون استخدام الورق".

وهناك جانب آخر عرفها بأنها: " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال و التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات".

أما البنك الدولي فقد عرفها بأنها: " مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية في عملية صنع القرار ، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني .³

و عرفها البعض الآخر بأنها: " مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الأنترنت وعلى الإتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات و مستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات ببسر وسهولة .⁴

وعليه من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي: عملية استخدام المؤسسة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بكافة النشاطات الإدارية داخل المؤسسة لتطويرها بأقل تكلفة وبدقة عالية.

الفرع الثاني : خصائص الإدارة الإلكترونية

تملك الإدارة الإلكترونية عدة خصائص تميزها عن الإدارة التقليدية و هي تتمثل في:

- **سرعة أداء الخدمات :** حيث أن الحاسوب الآلي حل محل النظام اليدوي التقليدي، وطور من تقديم

¹-عنترة بن مرزوق، عادل قرقاد ،نور الدين حفيظي، طاهر بن ناعة، إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية ،مركز الكتاب الأكاديمي ،2018، ص17، 18 .

² -هدى عباس فبير ، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة في المكتبات الجامعية :جامعتي بغداد ،المستنصرية نموذجاً ،مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 2، العدد 210 ، العراق، 2014، ص325.

³-لخضر راجحي ،عائشة لكلل ،الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية ،مجلة الدراسات القانونية و السياسية ،العدد1، المجلد 2 ،2016، ص243 .

⁴-محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 23-26 أبريل 2023 ، ص18.

الخدمة للجمهور فقلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة، ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة ومن ثم يتم القيام بها في وقت محدد وقصير جدا . هذا فضلا عن الإنجاز الإلكتروني للخدمة يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية¹.

-**السرية والخصوصية** : من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور².

-**الشبكيه الفائقة** : وهو يعمل في إطار تعظيم امكانيات الشبكة وفق قانون متكالف، الذي يقوم على أن القيمة الحقيقية لكل شبكة ذات اتصال باتجاهين تعادل مربع امكانيات المشاركين فيها.
- إضافة إلى ذلك هي ادارة بلا أوراق حيث تتكون من الأرشيف، البريد ، المفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية.

-هي إدارة بلا مكان كونها تعتمد على الهاتف المحمول والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد بواسطة الوسائل الإلكترونية.

- هي إدارة بلا زمان كونها تعمل 24 ساعة على مدار الساعة .
- يستطيع أحد الأطراف التعامل في الإدارة الإلكترونية بإرسال رسالة الكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين لها في نفس الوقت دون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة ، مما يؤدي الى تحقيق التفاعل الجماعي متوازي بين فرد ومجموعة ما³، كما أنها تعد إدارة بلا تنظيمات جامدة .

المطلب الثاني : مكونات الإدارة الإلكترونية

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول عناصر الإدارة الإلكترونية أما بالنسبة للفرع الثاني سننكم عن العلاقة بين الإدارة الإلكترونية و المفاهيم الأخرى .

¹-محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص17.

²-حسين بن محمد الحسن، دور الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني، التوجيهات و الأساليب الحديثة، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009، ص21.

³-خيرة بهلول، عيسى سماعيل، الإدارة الإلكترونية كألية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 1، 2020، ص 1302، 1303.

الفرع الأول :عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من ثلاث عناصر هي:

أولا - عتاد الحاسوب الالي

يتمثل العتاد في المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاتهِ وملحقاته فهو يتكون من مكونات مادية ومكونات منطقية يمكن تفصيلها كالآتي:

المكونات المادية للحاسوب وتنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي وحدة التشغيل وتعد عقل الحاسوب وتتكون من الذاكرة الرئيسية، وحدة الحساب والمنطق، ووحدة التحكم، وحدة الإدخال والإخراج.¹

ثانيا - المكونات المنطقية وهي ما تسمى بالبرمجيات والشبكات وهي تعرف بالبرامج وتستخدم للدلالة على جميع المكونات غير المادية لجهاز الحاسوب وتمثل برنامج النظام الازمة لتشغيل الحاسوب. بينما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت، الإكسترنات، وشبكة الأنترنت التي تمثل شبكة قيمة المؤسسة وإدارتها الإلكترونية .

ثالثا- صناع المعرفة :

هو العنصر الأهم في الإدارة الإلكترونية و هم الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.²

وما تجدر الإشارة إليه أنه من وظائف الإدارة الإلكترونية : التخطيط الإلكتروني، التنظيم الإلكتروني، القيادة الإلكترونية ، الرقابة الإلكترونية.

الفرع الثاني : علاقة الإدارة الإلكترونية بالمفاهيم الأخرى

أولاً- علاقة الإدارة الإلكترونية بالإدارة التقليدية

إن مصطلح الإدارة الإلكترونية جاء كمفهوم مناقض للإدارة التقليدية ، اذ عبر عن تحول جذري في ممارسة هذه الأخيرة ، وبعد أن كانت الأطراف تعتمد على الدعامة الورقية والوسائل التقليدية في الإتصال بينهم، أصبحت الادارة الإلكترونية تعتمد على تقديم الخدمات بطريقة سريعة ودينامكية بعيدا عن الوثائق

¹-صفاء فنوح جمعة ، مسؤولية الموظف العام في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ،دار الفكر و القانون ،المنصورة ،2014،ص14.

²-عبد الناصر موسى ،محمد قريشي، (مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم و التكنولوجيا- بجامعة بسكرة الجزائر-) ، مجلة الباحث، المجلد 09 ،العدد 9 ،2011، ص 89 ، 90 .

الورقية والعراقيل والبيروقراطية ، كونها تعمل على مدار السنة لمدة سبع أيام في الأسبوع و24 ساعة في اليوم.¹

ثانيا - علاقة الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية

إن الأعمال الإلكترونية لم يمضي عليها عقد من الزمن حيث استخدمت شركة إي بي أم هذا المصطلح لأول مرة في سنة 1997 ، وذلك في إطار سعيها المكثف لتمييز أنشطة الأعمال الإلكترونية عن أنشطة التجارة الإلكترونية.

وتعرف الأعمال الإلكترونية بأنها مدخل متكامل ومرن لتوزيع قيمة الأعمال المميزة من خلال ربط النظم بالعمليات التي تنفذ من خلالها أنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة مبسطة ومرنة باستخدام شبكة الأنترنت ، وبهذا المعنى تصبح الأعمال الإلكترونية نتاج علاقة الارتباط بين موارد ونظم المعلومات التقليدية وقدرات الوصول السريع لشبكة الأنترنت.² وهي تنقسم إلى فئتين هما : التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية الغير تجارية مثل التوريد التجهيز ، والتسويق .

الحكومة الإلكترونية : أو ما تسمى بالحكومة الذكية هي تعني بالوظائف العامة أو الخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الإلكترونية إلى الجمهور العام بهدف تقديم الخدمة الحكومية.³ أما فيما يخص الإدارة الإلكترونية : يرى بعض خبراء المعلوماتية أنها باختصاره الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة في إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال ، والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العامة او الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة للمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة، وعليه فالإدارة الإلكترونية مفهوم ومنظومة.⁴

المبحث الثاني : تأثير الإدارة الإلكترونية على النشاط الإقتصادي

قبل التطرق الى أثر الادارة الإلكترونية و دورها في تطوير و تنمية النشاط الإقتصادي وجب علينا أولاً إبراز تعريف للنشاط الإقتصادي ثم التطرق لدور الإدارة الإلكترونية في تطويره وهذا ما سنتناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف النشاط الإقتصادي

¹ - عنتر بن مرزوق، عادل قرقاد، نورالدين حفيظي ، طاهر بن ناعة، المرجع السابق ،ص 27

² - ياسين سعد غالب، الادارة الإلكترونية ، دار النيازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، د ط ، 2020 ،ص 08 .

³ - عنتر بن مرزوق ، عادل قرقاد، نور الدين حفيظي، طاهر بن ناعة ، مرجع السابق ، ص 27.

⁴ - ياسين سعد غالب، المرجع السابق ، ص 09 .

يقصد بالنشاط الإقتصادي نتاج عملية التفاعل والمبادلة بين القطاعين من خلال المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات واشباع الحاجات الانسانية ومن أجل كسب الخيرات وتوفير السلعة الانتاجية المختلفة ، بعبارة أخرى : الأنشطة الاقتصادية هي جميع العمليات التي تتم للحصول على المنتجات والسلع والخدمات الموجهة لتغطية الاحتياجات والرغبات في مجتمع معين.¹

بالرجوع للقانون الجزائري نجد أنه عرف النشاط الإقتصادي في المرسوم التنفيذي رقم (80/137) بأنه : "مجموع العمليات والكيفيات كيف ما كان نوعها لا سيما الاقتصادية منها الرامية إلى ايجاد منتج أو أكثر أو إلى تقديم خدمات".²

وما تجدر الإشارة أنه بخصوص أنواع الأنشطة الاقتصادية، فإننا نرجع إلى مدونة الأنشطة الاقتصادية التي خضعت لعدة تعديلات جزئية بموجب المرسوم (2000/334) المؤرخ في 26 / 10 / 2000 والتي تتضمن كل ما يستجد الأنشطة التجارية التي تستجيب لتطورات المجال التجاري الإقتصادي وما يفرزه من نشاطات جديدة ، كما أنه بالرجوع إلى المرسوم رقم (249 / 15) المؤرخ في 29 سبتمبر 2015 يحدد محتوى و محور وكذا شرط تسيير وتحسين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري في المادة 3 منه على أنواع الأنشطة الاقتصادية الأصلية وقسمتها كالاتي : انتاج السلع، مؤسسات الإنتاج الحرفي ، التوزيع بالجملة ، الإستيراد لإعادة البيع على حاله ، التوزيع بالتجزئة، الخدمات، التصدير. حيث تعين النشاطات في المدونة برمز عددي يتكون من ستة أرقام ، وبهذه الصفة تمثل المدونة مرجعا إلزاميا لطالب تسجيل في السجل التجاري.

إذن (نشاطات الانتاج، التوزيع ، الخدمات)

كما يجب التنويه أنه اضافة للنشاطات الاقتصادية التقليدية هناك نشاطات أخرى مستحدثة ناتجة عن التطور الإقتصادي والتكنولوجي، وذلك بعد ظهور العالم الافتراضي والرقمي وهي : نشاط الاستيراد ، الصيد البحري، الصفقات العمومية، التجارة الإلكترونية.

أما فيما يخص النشاطات الاقتصادية في السجل التجاري في الجزائر فهي متنوعة، والتي يمكن قيدها في السجل التجاري أهمها:

-الأنشطة الخاصة بسوق الجملة، المهن والأنشطة المرتبطة بسوق التجزئة ، النشاطات والمهن المرتبطة

¹ - شهرزاد لكل ، مفهوم الأنشطة الاقتصادية وأنواعها ، مجلة الحوكمة والقانون الإقتصادي، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 70 .
² - المرسوم التنفيذي رقم 80 / 137 الصادر في 10 ماي 1980 ، يتضمن وضع فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات، ج. ر ، عدد 18 لسنة 1980 ، المعدل و المتمم.

بمجال الإنتاج الصناعي ، أنشطة الوكيل العقاري، النشاطات المرتبطة بمجال الاستيراد والتصدير.¹

المطلب الثاني : الدور الإيجابي للإدارة الإلكترونية على النشاط الاقتصادي

تلعب الإدارة الإلكترونية دورا هاما في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث توفر فوائد وإيجابيات عديدة للحكومة والقطاع الخاص وللمجتمع، فهي تعمل على توصيل أفضل الخدمات وتوفير تعاملات النشاطات التجارية والصناعية، وكذلك سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها ، و نقل الوثائق بصيغ الكترونية بشكل أكثر فعالية .

إذ إنجاز المعاملات الكترونيا يضمن صحة ودقة هذه المعاملات و خلوها من الأخطاء البشرية.² و ما يجب التنويه، أن التعامل مع المنتج بصورة الكترونية في إطار محتوى و استراتيجية الأعمال الإلكترونية، يؤدي إلى أن تصبح الكثير من القضايا التي تخص المنتج مختلفة، لأن التعامل بشراء وبيع التصانيف المختلفة من منتجات شبكة الأنترنت يؤثر على الكثير من المفاهيم التقليدية، وذلك من خلال التقليل من كلفة القراءة الإدارية وما يمن اليها من أعمال تتعلق بالمنشآت الاقتصادية ، كذلك رفع الأعمال الإدارية من خلال تعاملها المباشر مع مواطنين المنشآت الاقتصادية ،و استيعاب عدد اكبر من العملاء في وقت واحد ، الارشيف الورقي واستبداله بنظام الأرشيف الإلكتروني ، كذلك تسارع تطورات في مجال أنظمة المعلومات.

ان من ايجابيات الإدارة الإلكترونية كذلك أنها تلعب دور كبير في تقوية الإستيراد وذلك بسبب تقوية العلاقات الكترونيا مع بلدان أخرى كان يصعب الوصول إليها من قبل ، نظرا للخصوصية التي تتميز بها من إلغاء عنصر المكان والزمان حيث أنه لا تؤثر على انجاز الاعمال الادارية إلكترونيا فصول السنة المختلفة من صيف وشتاء وربيع وخريف، والإجازات والعطل والأعياد ، كذلك الرسمية والغير رسمية .

كذلك الإدارة الإلكترونية تأثر على العملية الإنتاجية ، بحيث تساعد في انجاز معظم الأعمال المتعلقة بتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وارسال الأوامر الإدارية، وتنظيم وإقامة الندوات بمختلف أنواعها خلال استخدام آخر التطورات العلمية.

- التقليل من البيروقراطية في العمل الإداري وهذا ما يساعد على تقسيم العمل وزيادة التخصص

¹-شهرزاد لكلل ، المرجع السابق، ص 76، 77، 78.

²-عبد اللطيف علي حسن، قدرة الادارة الالكترونية على مكافحة الفساد الاداري، دائره تكنولوجيا المعلومات ، وزارة العلوم والتكنولوجيا ، ملحق مجلة الجامعة الإسلامية ، 2022، عدد 06 ، ص 86،85 .

والإقتصاد في الوقت والجهد المبذول على العمليات الإنتاجية والخدماتية
- كذلك من مميزات الإدارة الالكترونية دعم و تطوير الإقتصاد الرقمي .
- تسريع وتيرة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارات العمومية .
-تسارع التطورات في مجال أنظمة المعلومات الإلكترونية على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي، و
تعتبر إدارة المشاريع الإنتاجية بواسطة استخدام مختلف الأعمال الإلكترونية جوهر أي نشاط انتاجها وراء
شبكة الأنترنت¹.

¹-سناء عبد القادر مصطفى، دور الأعمال الإلكترونية وتأثيرها في رفع فاعلية ادارة المشاريع الإنتاجية (مع التركيز على تجربة الأردن)، بحث منشور في الموقع يوم 2013/8/11، أنظر الموقع: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372776>

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي أسلوب اداري متطور لتقديم أعلى مستوى من الخدمات ،والوصول إلى ما حققته الدول الكبرى لتتوازي كافتى الثقافة الرقمية بين العالم المتقدم ، والعالم المتخلف أو ما يسمى العالم في طريق النمو ، كما أنها أصبحت تشكل الأطر التي يتعامل من خلالها المواطن مع مختلف الإدارة العمومية والمؤسسات وكذلك في شتى المجالات و خصوصا فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية فهي تلعب دور فعال في زيادة عمليات الانتاج و نشاطات الاستراد و التصدير. فمن خلال هذه الدراسة تحصلنا على عدة نتائج نذكرها كما يلي:

-أن الإدارة الإلكترونية ليست مجرد تحويل اداري التقليدي إلى الكتروني فقط ،ونما هي منظومة متكاملة ومعقدة على كافة الأبعاد السياسية والقانونية الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية والتكنولوجية لذلك فهذا التحول يحتاج إلى دراسات واعية .

-إن من خصائص الإدارة الإلكترونية سرعة أداء الخدمات، السرية والخصوصية ، الشبكيه الفائقة ، كذلك هي إدارة بلا زمان وبلا مكان وبلا أوراق ،ويستطيع الأفراد بها التعامل مع عدد لا نهائي من الأفراد في نفس الوقت هي إدارة بلا تنظيمات جامدة .

- تتكون الإدارة الإلكترونية من عتاد الحاسوب ،البرمجيات، صناع المعرفة، شبكات الاتصال الإدارة الإلكترونية مفهوم و منظومة .

- تلعب الإدارة الإلكترونية دورا هاما في تطوير وتنمية النشاط الاقتصادي .

-يمكن تعريف النشاط الإقتصادي بأنه جميع العمليات التي تتم للحصول على المنتجات والسلع والخدمات الموجهة لتغطية الاحتياجات والرغبات في مجتمع معين.

-المشرع الجزائري حدد الأنشطة الإقتصادية على سبيل المثال لا الحصر كما أنها تخضع لقانون المنافسة والقوانين المتعلقة بالتجارة .

وبدورنا نقترح مايلي :

- ضرورة دعم وتطوير النشاط الإقتصادي و الإقتصاد الرقمي وذلك بوضع قاعدة للاجراءات التحفيزية للانتاج التكنولوجيا المعلومات .

-وضع سياسات قانونية شاملة تشجع على العمل بالإدارة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية ، وتوفير لها الحماية ضد الاختراق، و هجمات القرصنة وسوء الإستخدام تضمن سرية المعلومات .

- تهيئة بيئة العمل الصالحة لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال توفير متطلبات التطبيق .

- تسارع التطورات في مجال أنظمة المعلومات الإلكترونية على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي بواسطة استخدام مختلف الأعمال الإلكترونية فهي جوهر أي نشاط انتاجي عبر شبكة الأترنت.
- ضرورة تهيئة الموظفين النفسية والمعنوية على استخدام الإدارة الإلكترونية وتشجيعهم على الاستثمار والإنتاج وزيادة نشاطاتهم الإقتصادية وتطويرها.

قائمة المراجع .

- الكتب باللغة العربية

- راکز علي محمود الزعاریر، غسان الطالب ، الإدارة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة التسويق الإلكتروني، الميزة التنافسية، ريادة الأعمال، إدارة المعرفة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، 2020.
 - صفاء فتوح جمعة ، مسؤولية الموظف العام في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، دار الفكر و القانون، المنصورة، 2014
 - عنتره بن مرزوق، عادل قرقاد، نور الدين حفيظي، طاهر بن ناعة، إدارة الموارد البشرية في عصر الإدارة الإلكترونية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.
 - محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
 - ياسين سعد غالب، الادارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د. ط، 2020 .
- المقالات :
- خيرة بهلول، عيسى اسماعيل، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 1، 2020، ص 1298-1315.
 - شهرزاد لكلل، مفهوم الأنشطة الإقتصادية وأنواعها، مجلة الحوكمة والقانون الإقتصادي، المجلد 2، العدد 2، 2022، ص 67-80.

- عبد الناصر موسى ،محمد قريشي، (مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم و التكنولوجيا- بجامعة بسكرة الجزائر-) ، مجلة الباحث، المجلد 09، العدد 9، 2011، ص 87-100.
- عبد اللطيف علي حسن، قدرة الادارة الالكترونية على مكافحة الفساد الاداري، دائره تكنولوجيا المعلومات ، وزارة العلوم والتكنولوجيا ، ملحق مجلة الجامعة الإسلامية ، 2022، عدد 06 .
- علي سايح جبور، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر ،مجلة المقار للدراسات الإقتصادية ،المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 6-24.
- لخضر راجي ،عائشة لكلل ،الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية ،مجلة الدراسات الدراسات القانونية و السياسية ،العدد 1 ،المجلد 2 ، 2016، ص 239-251 .
- مهدي لعوارم، عبد الرحمان بوقفة، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر .دراسة تحليلية ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية،المجلد 09، العدد 1، 2022 ، ص 51-63.
- هدى عباس فنبر ، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة في المكتبات الجامعية :جامعتي بغداد ،المستتصية نموذجاً ،مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية و الإجتماعية ، المجلد 2، العدد 210 ، العراق، 2014، ص 321-352.

النصوص القانونية :

- المرسوم التنفيذي رقم 80 / 137 الصادر في 10 ماي 1980 ، يتضمن وضع فهرس النشاط الاقتصادي والمنتجات، ج. ر ، عدد 18 لسنة 1980 ، المعدل و المتمم.

المؤتمرات و الندوات :

- حسين بن محمد الحسن، دور الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني، التوجيهات و الأساليب الحديثة، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009.
- محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظّمته شرطة دبي في الفترة من 23-26 أبريل 2023 .

المواقع الإلكترونية

-سواء عبد القادر مصطفى، دور الأعمال الإلكترونية وتأثيرها في رفع فاعلية ادارة المشاريع الإنتاجية (مع التركيز على تجربة الأردن)، بحث منشور في الموقع يوم 2013/8/11 ،أنظر الموقع :

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372776>

الرقمنة كألية لتجسيد التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في المرفق العام
-قطاع العدالة نموذجا-

**Digitization as a mechanism for the embodiment of social and economic
development in the public utility
-The justice sector as a model-**



ط/د : لـكـلـ نـورة

مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية
المركز الجامعي تيبازة، معهد الحقوق

ملخص :

تعد الرقمنة أحد الركائز الأساسية التي فرضت نفسها كمؤشر في اقتصاديات الدول ، ذلك تجسيدا لحقوق الإنسان للجيل الثالث ألا و هي الحق في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، نجد هذا تحت مسمى " الاقتصاد الرقمي " ، هذا الأخير باعتباره تصور لقطاع الأنشطة الاقتصادية عملت الجزائر على تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية منذ 2013 بهدف تحسين الخدمات العامة و محاربة البيروقراطية و منها التخفيف من أعباء ميزانية الخزينة العمومية ، و ذلك باستخدام الإدارة الإلكترونية خاصة في القطاعات الحساسة ذات الطابع الاستراتيجي كقطاع التعليم العالي و قطاع الاستثمار و قطاع العدالة، هذا الأخير الذي يعد أهم مرفق عمومي في المنظومة الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: الرقمنة ، الاقتصاد الرقمي ، الإدارة الإلكترونية ، قطاع العدالة، الاستثمار.

Abstract: Digitization is one of the main pillars that imposed itself as an indicator in the economies of countries, that is the embodiment of human rights for the third generation, namely the right to economic and social

development, we find this under the name of “digital economy”, the latter as a perception of the economic activities sector

Algeria has worked on embodying the e-Algeria project since 2013 with the aim of improving public services and fighting bureaucracy, including alleviating the burdens of the public treasury budget, by using electronic management, especially in sensitive sectors of a strategic nature such as the higher education sector, the investment sector and the justice sector, the latter which It is the most important public utility in the Algerian system

Keywords: Digitization, digital economy, electronic administration, justice sector, investment

مقدمة:

عملت الجزائر على تكريس البيئة الرقمية في القطاع العمومي كاستراتيجية نحو الحكومة الإلكترونية التي عرفها العالم.

حيث قامت بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف المرافق العمومية، في ظل ما يسمى بـ "رقمنة المرفق العام"، حيث هذا الإدخال يلعب دورا هاما في ترشيد الخدمات الإدارية منها قطاع العدالة و التنسيق بين القضاء و قطاع الاستثمار ، الذي خصص له بنية قاعدية للتكنولوجيات الحديثة وللبريد والاتصالات بهدف الرقي الرقمي للعمل القضائي، ذلك من خلال توفير كل الوسائل التقنية للقضاة والمحامين ومساعدو القضاة في أداء المهامات في ظروف حسنة، كل هذا منذ إطلاق مشروع إصلاح العدالة لسنة 1999، وتتصيب لجنة وطنية مكلفة بذلك وصولا إلى صدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الذي جاء على ضوء حتمية مواكبة استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، هادفا من خلال المادة الأولى منه إلى وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل ، و إرسال الوثائق و المحررات القضائية بطريقة الكترونية ، بالإضافة إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية .

باعتبار أن للرقمنة الإدارية تأثيرا على عصنة العمل القضائي بالجزائر، يطرح الإشكال التالي:

ما هي أبعاد رقمنة قطاع العدالة ؟

وللإجابة على الإشكال المطروح أعلاه ارتأينا إلى تقسيم دراسة موضوعنا في نقطتين ، الأولى حول الإطار العام للرقمنة كمحور أول و آليات رقمنة الخدمات الاجتماعية لقطاع العدالة و أثرها على الاستثمار .

المحور الأول_ الإطار العام للرقمنة

جاءت الرقمنة الإدارية مصاحبة الثورة التكنولوجية والتحول نحو مفاهيم الحكومة الإلكترونية، لهذا فطبيعة المحور تتطلب دراسته على نقطتين، الأولى تعريف الرقمنة، والثانية التفرقة بين المصطلحات الشبيهة بالرقمنة، أما النقطة الثالثة سنتكلم عن مبادئ رقمنة القطاع العام.

أولا : تعريف الرقمنة:

الرقمنة **Digitalisation** هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني.

وفي سياق نظم المعلومات ، عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور (سواء كانت صور فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط) وإلى إشارات ثنائية **signalsbinary** باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي **scanning** التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب.¹

ثانيا -التفرقة بين مصطلح الرقمنة والمفاهيم الأخرى:

أ-الاقتصاد الرقمي Digital Economy :

إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت واقتصاد الوب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أوالمعلومات الرقمية،الزبائن الرقميين و الشركات التكنولوجية الرقمية، والمنتجات الرقمية.²

ب_ التحول الرقمي: Digital Digitization Transformation

هو الاستخدام الفعال للأصول الرقمية المتاحة حاليا واستثمارها بهدف إعطاء نتائج وإيرادات أفضل.³ مثلا : تجديد رخص القيادة و المركبات إلكترونيا من خلال المواقع الإلكترونية ، أما

الرقمنة تكون مثلاً في تحويل معارض السيارات الجديدة من خلال المواقع الإلكترونية دون الحاجة للذهاب إلى المعرض لرؤية السيارات.

ج. الإدارة الإلكترونية: **Electronic Management**

تعد نمط جديد من أنماط الإدارة التي تكون عبر وسيط إلكتروني، وعرفت على أساس أنها تطبيق تكنولوجيات المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت بهدف توصيل الخدمات للمواطن أو العميل أو زيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال وفعل الحكومة تعلم بكفاءة وفاعلية عاليتين.⁴

د. تكنولوجيا الإعلام والاتصال: **Information and Communication Technology**

• **التكنولوجيا: Technology**

يرجع أصلها إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين **Techno** والتي تعني التشغيل الصناعي والثاني **Logos** أي العلم والمنهج.⁵

• **الاتصال: Communication**

يرجع أصل كلمتها إلى الكلمة اللاتينية **Communis** ومعناها "مشترك أي أن الاتصال كعملية يتضمن المشاركة أو التفاهم حول شيء أو فكرة أو سلوك ما..."⁶

• **الإعلام: Information**

عرف الإعلام في قانون العضو رقم 12-05 المتعلق بالإعلام ، المادة 3 منه على أنه "كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف ، عبر وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو الكترونية ، و تكون موجهة للجمهور أو لفئة منه .."

من خلال ما ذكرناه من مصطلحات ، نجد أن الرقمنة أنها :

-الرقمنة هي المصدر الرئيسي للاقتصاد الرقمي أو رقمنة الاقتصاد " عمليات تجارية أو استثمارية أو صناعية تقوم وفقاً لمقتضيات التجارة الإلكترونية ، و تدفع بعجلة اقتصاد أي دولة ، و تتداول بواسطة نظام الرقمنة .

-الرقمنة أشمل من تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، لأنها تستخدم هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها .

-الرقمنة أساس بناء الإدارة الإلكترونية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بأعمالها وفقا لمقتضيات الرقمنة.

-الرقمنة مقارنة بالتحول الرقمي ، فهي نظام عام يشمل عادة عملية التحويل من محتوى كلاسيكي إلى محتوى رقمي أما التحول الرقمي فهو ذو طابع شمولي للعديد من التقنيات التي تستعملها خاصة الشركات الكبرى للقيام بأعمالها خاصة في المجال التكنولوجي و تنمية للاقتصاد الرقمي.

ثالثا_ مبادئ رقمنة المرفق العام

تعتبر رقمنة المرفق العام استراتيجية إدارية تعمل على الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المقدمة للأفراد والمؤسسات،⁷ التي تعتمد على استعمال تكنولوجيا المعلومات من أجل تسهيل عمله وتقليص الوقت المستغرق لإنجاز المعاملات.⁸

فإرساء تنمية فاعلة للإدارات تعتمد على قدرة كفاءة المسيرين في عصرنة المرافق العمومية وتوجهها باتجاه الإدارة المعاصرة.⁹

وأهم ما يجب الإشارة إليه هو بيان كيفية التأكد من توافر المبادئ التي تحكم عمل المرفق العام من خلال نظام الإدارة الرقمية وهي مبادئ محددة تلخص فيما يلي:

أ_ تأكيد مبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد

تعزيز هذا المبدأ هو الأهم بالنسبة للمواطن، حيث يتحقق من خلاله الاستفادة التي يريدها من خلال المرافق العامة والحصول على الخدمة التي يريدها،¹⁰ ولتحقيق هذه الأخيرة يتطلب على الإدارة العمومية الجزائية إحداث آليات تكنولوجية حديثة للنهوض بها والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن،¹¹ من خلال العمل على تطوير فكرة القيادات المرفقية بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الإلكترونية وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها مع جميع الجهات الإدارية.¹²

فنظام الإدارة العامة الإلكترونية سوف يؤدي إلى التطبيق المحكم للمبدأ دوام سير المرفق العام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترنت على مدار 24 ساعة.

ومن التأثير على سير المرافق العامة كذلك خلاص الجمهور من عتبة الصف، وهذا يريح الجمهور من عناء الوقوف للوصول إلى المعلومة دون تصور توقف سير المرفق.¹³

ولنجاح هذا المبدأ يجب أن تكون هناك استراتيجية تتضمن توجيه أفراد المجتمع وتثقيفهم بأبعاد الإدارة الإلكترونية، وذلك من خلال طرح برامج إعلامية لتثقيف الأفراد بالتعاملات الإلكترونية ترقية التكوين المتواصل في مجال المعلوماتية.¹⁴

2_ مبدأ مساواة الأفراد أمام المرافق العامة

إن إقرار هذا المبدأ لا يعني بالضرورة تجريد الإدارة من حقها في وضع الضوابط القانونية التي تراها ضرورية والتي يقدمها المرفق بما يضمن التجسيد الواقعي لفكرة المصلحة العامة،¹⁵ كالشروط المتعلقة بدفع الرسوم أو إتباع بعض الإجراءات أو تقديم بعض الوثائق.¹⁶ يستمد هذا المبدأ أساسه من النص الوارد في تعديل الدستور الجزائري لسنة 2020 ضمن مادته 27 وهي كما يلي: (تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات، وبدون تمييز).

تقوم المرافق العمومية على مبادئ الاستمرارية والتكيف المستمر والتغطية المنصفة للتراب الوطني، وعند الاقتضاء، ضمان حد أدنى من الخدمة.¹⁷ ومنه يجب على الجهات القائمة على إدارة المرافق العمومية أن تؤدي خدماتها لكل من يطلبها من الجمهور ممن تتوافر فيه شروط الاستفادة منها دون تمييز بينهم في تقديم نفس الخدمات لجميع المرتفقين.¹⁸

فتقديم المرفق العام للخدمات إلكترونيا من شأنه أن يجعل عدم وجود تمييز بين الأفراد للحصول على الخدمات، ذلك أن استخدام نظام الإدارة الإلكترونية سوف يساعد من التخلص والقضاء على حالات الرشوة، لأن في هذا النظام تكون هناك مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة والموظف العام ومن ثم عدم وجود مجال للفساد الإداري في هذا الشأن،¹⁹ كما أن حرص المسؤول عن الإدارة في عدم استخدام المرفق كأداة لتمييز البعض أو للإضرار بالبعض الآخر، سوف يساعد على تكريس مبدأ المساواة لجميع الأفراد أمام الخدمات العامة دون استثناء.²⁰

المحور الثاني_ آليات رقمنة الخدمات الاجتماعية لمرفق العدالة و أثرها على الاستثمار

مر قطاع العدالة بعدة إصلاحات، أولها المرسوم الرئاسي 99-234 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة،²¹ لإيجاد الاستراتيجية الأنسب لحسن سير المرفق العام ألا وهو قطاع العدالة، وذلك تمهيدا لرقمنة العدالة محاربة للبيروقراطية والتخفيف على ميزانية الدولة في تسيير هذا القطاع من خلال تبسيط الاجراءات و سهولة الوصول للمعلومة، وطبيعة هذا المحور تقتضي التطرق استحداث مديرية مركزية لوزارة العدل لعصرنة العدالة كنقطة أولى، ثم إلى رقمنة خدمات مرفق العدالة كنقطة ثانية بعدها سنتكلم حول أنظمة التسيير الإلكتروني كنقطة ثالثة، و أثر رقمنة قطاع العدالة على المجال الاستثماري رابعا .

أولاً: استحداث مديرية مركزية لوزارة العدل لعصرنة العدالة

أصدر المشرع مرسوما تنفيذيا رقم 04-333²² يستحدث إنشاء مديرية عصرنة العدالة، مسندا إليها مهام معينة لضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال واقتراح الأعمال والوسائل من أجل ترقية وتنظيم العدالة وعصرنتها ورقمنتها.

حيث تتكفل ب:

- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجاز ذلك.

- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.

- ضمان ترقية استعمال أداة الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.²³

و تحتوي هذا المديرية على 3 مراكز و هي :

أ_ مركز شخصية شريحة الإمضاء الإلكتروني:

دخل المركز الخدمة بداية من 13 سبتمبر 2014، حيث قام بإصدار وتزويد القضاة والنواب العاملون وأمناء الضبط عبر كامل التراب الوطني شرائح إلكترونية مخصصة لتخزين الإمضاء الإلكتروني الشخصي لكل واحد فيهم، والذي يسمح بتبادل الوثائق إلكترونيا بين الجهات القضائية. وهذا تمهيدا لاعتماد التصديق الإلكتروني لاحقا، من أجل تعزيز القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني وحجته القانونية.²⁴

ب_ مركز النداء لوزارة العدل:

يستخدم هذا المركز تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الأنترنت IP وذلك من خلال استخدام شبكة الأنترنت الخاصة لوزارة العدل، حيث يتكفل فريق متخصص ومدرب بالرد على انشغالات المواطنين حول مستجدات قضائية معينة، دون الحاجة إلى التنقل للجهة المعنية.

يعكس المركز الديمقراطية التشاركية التي تخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى وتعزز مشاركته في الحياة العمومية.²⁵

ج_ المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي:

تم إنشاء الموقع الاحتياطي لحماية مركز البيانات الأساسي ووضعه حيز الخدمة بتاريخ 03 ماي 2015 بالقليعة بولاية تيبازة،²⁶ حيث يعد بمثابة الصورة المطابقة للمركز الرئيسي لشخصنة

الشريحة للإمضاء الإلكتروني، والذي يهدف إلى تعزيز وتعميق مسار عصرنة الخدمة العمومية لقطاع العدالة بصفة مستقلة عن المركز الأساسي ب"الأبيار"، إضافة للاستغناء التدريجي على المعاملات الورقية في مجال العقود والإجراءات القضائية واستبدالها بالوسائل الإلكترونية، وقد تمت هيكلته وتصميمه²⁷ وفقا للمعايير الدولية للتصدي لمختلف الإشكالات التي قد تتسبب في توقيف الموقع المركزي، حيث في حالة حدوث أي عطل يسهر الموقع الاحتياطي على ضمان استمرار سير الشبكة المعلوماتية لوزارة العدل ويتم تحويل العمليات والمعطيات إليه بصفة آلية فلا يشعر المستخدم بأي انقطاع على مستوى الخدمات.²⁸

ثانياً_ الخدمات الإلكترونية لمرفق العدالة

بعد جملة من التنظيمات التي جاءت بعد المرسوم **04-0333** كقانون **09-04**²⁹، كرس المشرع أساسا قانونيا لتحقيق رقمنة خدمات العدالة وذلك من خلال استغلال التكنولوجيات الحديثة لتحسين الخدمات العمومية، ألا وهو قانون رقم **15-03** المتعلق بعصرنة العدالة³⁰، الذي يهدف إلى وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، وإرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية، بالإضافة إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، وهذا تجسيدا للتقاضي الإلكتروني الذي يعد آلية فعالة في الرفع من مستوى المنظومة القضائية³¹، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

1- استخدام تقنية التوقيع والتصديق الإلكترونيين، حيث حدد القانون **15-04** القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين³²، وذلك تطبيقا للمادة الأولى لقانون **15-03** التي تنص على:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، باستخدام نظام معلوماتي موحد ومؤمن بالقطاع،
 - الوصول إلى انسجام وتوافق المعطيات لتسهيل استغلالها وتقادي تكرار البيانات،
 - إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية،
 - استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية في تنظيم المحاكمات على الصعيد الوطني والدولي، وسماع الشهود والأطراف والخبراء عن بعد.³³
- 2- تعزيز خدمات الأنترنت لمرفق العدالة، حيث بعد تزويد هذا الأخير منذ **2003** بممول ذو نوعية رفيعة عن طريق استحداث موقع إلكتروني <https://www.justice.dz>.

3-نظام صحيفة السوابق العدلية وذلك بإنشاء مركز للسوابق العدلية 2004، وهو ما يسمح للمواطن بالحصول آليا وآليا على معلومات حول مسار القضايا المطروحة على الجهات القضائية.³⁴

4-استحداث مركز للنداء بعنوان قطاع العدالة للتكفل بانشغالات المواطن واستفساراته في المجال القضائي والقانوني من خلال الرقم الأخضر 10-78.³⁵

5-النيابة الإلكترونية، وذلك عن طريق إطلاق وزارة العدل الجزائرية 2020 لأرضية E-NYABA في إطار مواصلة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وأفراد الجالية الجزائرية بالخارج بتقديم الشكاوى أو العرائض عن بعد وذلك باتباع خطوات معينة:

-الولوج إلى موقع وزارة العدل www.mjustice.dz ثم النقر على شبك النيابة الإلكترونية.

-ملء استمارة تسجيل شكوى مع إدراج المعلومات الشخصية.

-ثم تحول الشكوى إلى ممثل النيابة.

-يتم إعلام المعني بمآلها والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها وذلك عبر أرضية النيابة الإلكترونية، وكذا رسالة نصية قصيرة SMS أو بريده الإلكتروني.³⁶

6- انطلاق عمل " الشباك الإلكتروني الوطني " في إطار تقريب المواطن من الإدارة بتاريخ 28 نوفمبر 2022 عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل www.mjustice.dz ، الذي يتيح الاطلاع على مآل القضايا و منطوق الأحكام و الحصول على النسخة العادية للأحكام و القرارات الصادرة عن المحاكم و المجالس القضائية انطلاقا من أية جهة عبر التراب الوطني ، و للحصول على خدمات هذا الشباك على الشخص المعني أو وكيله أو محاميه من أقرب جهة قضائية مرفقا بما يثبت صفته في الدعوى أو القضية ليقوم أمين الضبط على مستوى الشباك الموحد بالولوج الى قاعدة المعطيات الخاصة بالقضية أو الحكم أو القرار .

ثالثا : أنظمة التسيير الإلكتروني

جسدت الإدارة الإلكترونية في مرفق العدالة كونها آلية عصرية لتطوير التسيير الإداري في الناحية الإلكترونية من خلال نظامين، وهما:

أ_ النظام الآلي لتسيير الموارد البشرية والملفات القضائية

وضع هذا النظام من أجل التحكم في تسيير المورد البشري المرفق القضاء والجدول التحليلي. فيتمثل الأول في إعداد الخريطة القضائية إلكترونيا لضبط معرفة احتياجات الوزارة من الموارد البشرية على أنواعها من موظفين وأمناء الضبط والقضاة على المستوى القريب والبعيد، بالإضافة إلى مختلف هياكله كالمؤسسات العقابية، أما الثاني فبموجب الجدول التحليلي يتم جمع كل الإحصائيات المرتبطة بالقطاع للوصول إلى حصيلة شاملة تساعد في رسم الاستراتيجية المستقبلية للقطاع. ودعم النظام الآلي بنظام إلكتروني لتسيير ملفات مساعدي سلك القضاء بمختلف أصنافهم من خبراء وموثقين ومحامين ومحافظي البيع فبواسطته يتم التعرف على كل ما يخص مساهم المني المرتبط بالقطاع.

فيما يتعلق بتسيير الملف القضائي، حيث يسمح هذا النظام بتسييره آليا، منذ تسجيل القضية بمصلحة تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم. وفي المادة الجزائية منذ تحريك الدعوى العمومية وصدور الحكم إلى غاية تنفيذ العقوبة، ويمكنهم هذا النظام من الاطلاع على القضية التي تعنيه من خلال الشباك الإلكتروني، وبالتالي الحصول على المعلومات الخاصة بالقضية دون تنقل إلى مكتب أمناء الضبط.³⁷

ب_ نظام التسيير الإلكتروني للأرشيف القضائي

فرضت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حفظ وتسيير الوثائق الإدارية والقضائية حيث يتم تصنيفها وترتيبها وفهرستها في عمادة الكترونية لتوفير الحماية اللازمة من الضياع والتلف للوثائق الإلكترونية، وبفعل هذا النظام أمكن الأمر استخدام التسيير الإلكتروني للوثائق من وثائق ورقية إلى وثائق الكترونية، إذ يتم تخزينها بقاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالأرشيف القضائي بصفة آنية، وبالتالي حماية للملفات والوثائق وتأمين المعلومات.³⁸

كان لقطاع العدالة فضل الريادة في الاستجابة لمتطلب العصرنة بتطبيق الإدارة الإلكترونية بفضل إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التسيير الإداري الإلكتروني بدلا عن الورق المرفق القضاء، سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات إلكترونيا ورقمنة الوثائق والملفات القضائية، الأمر الذي مكن من عصرنة العدالة والإسهام في تقريبها من المواطن والمتقاضين وحقق من الوصول إلى الشفافية والنزاهة في أعمال القضاء.³⁹

رابعا: أثر رقمنة العدالة على المجال الاستثماري

يعتبر القطاع الاستثماري من القطاعات الحيوية التي يركز عليها الاقتصاد الوطني ، و هذا ما جعل المشرع إلى منحه أهمية بالغة انعكست في إصداره لترسانة من القوانين في ظل عصرنة آليات تسوية منازعات الاستثمار ، يعتبر المستثمر حجر الزاوية لسيرورة و تجسيد النشاط الاستثماري وفقا لما تقتضيه المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020⁴⁰ المتضمنة " حرية التجارة و الاستثمار و المقابولة..." ، حيث جاء نص المادة الخامسة في فقرتها الأولى من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار على أنه " كل شخص طبيعي أو معنوي ، وطنيا كان أو أجنبيا ، مقيما أو غير مقيم ، بمفهوم التنظيم الخاص بالصراف ، ينجز استثمارة طبقا لأحكام هذا القانون .." و لهذا فإن مسانرة حركية الاقتصاد المتسارع أصبح حتمية ضرورية بإلزام الدول بمواكبة عصرنة تسوية المنازعات ، خاصة المتعلقة بالنشاط الاستثماري وفقا لما تتطلبه المعاملات الاقتصادية، حيث نجد أن المشرع أسند مهمة الفصل فيها للقضاء التجاري عن طريق المحاكم التجارية المستحدثة بموجب القانون رقم 13-22⁴¹ المتضمن تعديل قانون الإجراءات و المدنية التي يؤول لها الاختصاص بالفصل في هذا النوع من النزاعات طبقا لنص المادة 536 مكرر و المادة 536 مكرر 1، بالإضافة لقانون 03-15 في المادة الأولى التي تنص على ضرورة توفير آليات لعصرنة العدالة و التي تقابلها المادة الأولى من قانون 22-18⁴² المتعلق بالاستثمار ، التي تنص في فقرتها الخامسة على " تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة " ، و من هنا فإن لرقمنة العدالة أثر ايجابي على المستثمر من خلال :

1- توفير عناية تنقل المستثمر بصفة شخصية سواء كان أجنبيا أو وطنيا الجزائري بتقديم قضيته للمرة الأولى أمام الجهات القضائية الجزائرية المختصة طبقا للمادة 11 فقرة 3 من قانون 22-18 مع مراعاة المادة 12 من نفس القانون ، و ذلك عن طريق توفير خدمة النيابة الالكترونية التي أطلقتها وزارة العدل الجزائرية بتقديم عرائض أو شكوى مضمونها المساس بالالتزامات المتعلقة بنشاطاته الاستثمارية بشرط استكمال محاولات التسوية الودية أمام جهات معينة .

2- تجسيد التنسيق الإداري الالكتروني بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و مرفق القضاء في إطار مرافقة المستثمر لدى الجهات المعنية طبقا للمادة 4 فقرة 4 من المرسوم الرئاسي 22-298⁴³ ، كون الوكالة الجهة الأولى لاستقبال التظلمات المسبقة المرسلة عن طريق المنصة الرقمية للمستثمر طبقا للمادة 7 و 8 من المرسوم الرئاسي 22-296⁴⁴ المتعلق باللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار بالإضافة إلى الشبابيك الوحيدة .

3- تمكين المستثمر من الولوج "للشباك الإلكترونية الوطني" ، الذي يتيح له الاطلاع على مآل قضاياها التي قدمها للقضاء و منطوق الأحكام و الحصول على النسخة العادية للأحكام و القرارات الصادرة عن المحاكم و المجالس القضائية .

خاتمة:

في الأخير، يتبين لنا جليا أن الرقمنة الإدارية لقطاع العدالة أصبحت حتمية للسير الحسن للعمل القضائي وكآلية لتحسين الخدمات القضائية للمواطنين وأعوان القضاء وهذا ما عملت عليه الجزائر لإصلاح قطاع العدالة منذ 1999 ، بإنشاء عدة هيئات تخدم نظام الرقمنة و تهيئة الهياكل البشرية و المادية لتجسيد رقمنة القطاع حيث ونظرا لكل ما قامت به الجزائر في إطار تجسيد الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة و تنمية الاقتصاد الوطني، نجد أنه من الضروري تسليط الضوء على بعض النتائج واقتراح توصيات ألا وهي:

النتائج:

- الرقمنة نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي في ظل التحول الرقمي .
- رقمنة قطاع العدالة كآلية لمحاربة البيروقراطية و الفساد الإداري و تقريب المواطن بالادارة .
- إضفاء الرقمنة الإدارية في قطاع العدالة الصفة الاقتصادية للخدمات الإلكترونية لموقع وزارة العدل خاصة من حيث تخفيف مصاريف معتبرة التي كانت تخصص للخدمات الكلاسيكية الورقية.
- الانعكاس الفعال لرقمنة قطاع العدالة على المجال الاستثماري .

التوصيات:

- تحديث نصوص قانونية تتماشى و التحول الرقمي الذي يشهد قطاع العدالة .
- تجسيد الحماية القانونية للمعلومات الرقمية لقطاع العدالة ضد عمليات القرصنة الإلكترونية.
- ضرورة تكوين الهيكل البشري للعمل القضائي في المجال الرقمي تجسيدا للإدارة الإلكترونية.
- توفير التكنولوجيا الحديثة للعنصر البشري من أجل الموصلية الخدماتية لقطاع العدالة

-تفعيل التنسيق الإداري الرقمي بين مرفق القضاء و قطاع الاستثمار في ظل التنمية الاقتصادية.

الهوامش

- 1- الموقع الإلكتروني "سلسبيل للتوظيف والتعليم"، مفهوم الرقمنة، تم الإطلاع على الساعة 10:53 يوم 23-02-2023.
- 2 - نجم عبود ، الإدارة الالكترونية ، الاستيراتيجية و الوظائف و المشكلات ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ،2004، ص88.
- 3- نفس المرجع.
- 4- عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص25.
- 5- غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم ومداخل تقنيات تطبيقات)، طبعة 1، دار المناهج، عمان، 2006، ص22.
- 6- حسن عماد ماكري، ليلى حسن السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية ، القاهرة، 2003، ص23.
- 7- عطوي سميرة، عيساوي نادية، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية مع الإشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 14، 2017، ص272.
- 8- حططاش نشيدة، جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية الذاتية -تجربة حكومة دبي-، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، جوان 2017، ص452.
- 9- شايقة بديعة، التوجه نحو استيراتيجية جديدة لتحويل الإدارة المحلية في الجزائر إلى مؤسسة معاصرة وفق القانون الجزائري، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد الثامن، جوان 2017، ص427.
- 10- محمد مدحت محمد، الحكومة الإلكترونية، د ب ن، المجموعات العربية للتدريب والنشر، 2016، ص34.
- 11- غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010، ص179.
- 12- بوفاسة سليمان-سعيداني رشيد، استيراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2013، ص25.
- 13- بلقرع فاطنة-العمرى دلال-قريشي هاجر، جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 4، العدد السابع، جامعة الجلفة، ص8.
- 14- طلحي فاطمة الزهراء، أهمية تدريب الموارد البشرية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 34-35، مارس 2014، ص272.
- 15- بولقواس سناء، الإدارة بالقيم كمدخل لمح مفهوم الأداء في الخدمة العمومية أو تجسيد الجودة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الثالث، 2006، ص213.
- 16- سام دلة، مدى الحماية الدستورية للمرافق العام، مجلة الشريعة والقانون، العدد 66، 2016، ص126.
- 17- مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد82 المنشورة في 30 ديسمبر 2020.

- 18- القبيلات حمدي، القانون الإداري: ماهية القانون الإداري -التنظيم الإداري -النشاط الإداري، عمان، دار وائل للنشر، 2008، ص256.
- 19- طارق عبد الرؤوف عامر، الإدارة الإلكترونية "نماذج معاصرة"، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007، ص178.
- 20- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008، ص246.
- 21- المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، ج ر عدد 74، الصادرة في 20 أكتوبر 1999.
- 22- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل ج ر عدد 67 الصادرة في 24 أكتوبر 2004.
- 23- بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر، عرض تجربة مرفق العدالة، 1999-2017، جامعة الجزائر، المجلة العلمية، المجلد 06، العدد1، جانفي 2010، ص207.
- 24- العيداني محمد ويوسف زروق، رقمنا مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلقة بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق "جامعة باتنة"، المجلد 07، العدد01، جانفي 2020، ص504-505.
- 25- بواشري أمينة، سالم بركاهم، مرجع سابق، ص226.
- 26- وحشي عفاف، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية "دراسة مدنية بوزارة العدل الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، في علوم التسيير شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017-2018، ص110.
- 27- بوضياف إسمهان، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الثاني، ص268/282.
- 28- طاهري حسين، التنظيم القضائي الجزائري، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص53.
- 29- قانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أبريل 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر عدد 47 الصادرة في 16 أبريل 2009.
- 30- قانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 فيفري 2015 ج ر العدد 06 الصادرة في 10 فيفري 2015.
- 31- لوني نصره، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد ديسمبر 2021، ص1.
- 32- قانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر عدد 06 الصادرة في 10 فيفري 2015.
- 33- منشورات وزارة العدل لعصرنة القطاع متاحة على الموقع www.mjjustice.dz.
- 34- مكي الدراجي وراشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، دراسة لنموذجين قطاعين؛ العدالة الداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17 جانفي 2018، ص29-30.
- 35- ملكي دريد، مرفق العدالة الإلكترونية في الجزائر، بين ضرورة العصر وجائحة كورونا، مجلة المعارف، مجلد 16، عدد2، ديسمبر 2021، ص249.
- 36- موقع وزارة العدل الجزائرية www.mjjustice.dz.
- 37- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم الاجتماع، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016، ص148.
- 38- مزيتي فاتح، رقمنا قطاع العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتناقضين، مجلة بيليفيليا لدراسات المكتبات والمعارف، العدد04، جامعة تبسة، 2019، ص26.
- 39- عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة، دار الخلدونية، الجزائر، د س ن، ص361.

⁴⁰- مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. عدد 82 المنشورة في 30 ديسمبر 2020.

⁴¹- قانون 13-22 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق 12 جويلية ، يعدل و يتم القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فيفري سنة 2008 و المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، ج.ر العدد 48 المنشورة في 17 جويلية 2022.

⁴²- قانون رقم 18-22 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 جويلية 2022 ، يتعلق بالاستثمار ج.ر العدد 50 المنشورة في 28 جويلية 2022.

⁴³- مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022 ، ج.ر العدد 60 المنشورة في 18 سبتمبر 2022.

⁴⁴- مرسوم رئاسي رقم 22-296 مؤرخ في 7 صفر عام 1444 الموافق 4 سبتمبر سنة 2022 ، يحدد تشكيلة اللجنة العليا للطعون المتعلقة بالاستثمار و سيرها ، ج.ر العدد 60 ، المنشورة في 18 سبتمبر 2022.

مداخلة بعنوان:

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030-
The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of
- Algeria, the horizons of 2030

ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني الافتراضي حول:
رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة
في الجزائر-الواقع والآفاق-

من تنظيم: جامعة الجزائر 1 -



يوم 24 أبريل 2023

من إعداد الباحث:

الباحث	د. بلقاسم بوفاتح
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر قسم " أ "
مخبر الانتماء	مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية
الجامعة	المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو الأغواط - الجزائر -
التخصص	علوم إقتصادية
رقم الهاتف	
الوظيفة	أستاذ باحث
البريد الإلكتروني	b.boufatah@cu-aflou.edu.dz
نوع المشاركة	المشاركة بمداخلة
محور المداخلة	المحور الخامس: واقع وآفاق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة
عنوان المداخلة	دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر آفاق 2030- The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of Algeria, the horizons of 2030 -
ملخص الدراسة	<p>الملخص:</p> <p>لقد أسهم الصراع بين البيئة و التنمية الذي ظهر في مطلع ستينات القرن العشرين بشكل أو بآخر في تأخير الاهتمام بالبيئة و إدراك أهمية البيئة في التنمية، وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة كرد فعل للكوارث البيئية التي شهدتها العالم من جراء النشاطات الصناعية و التكنولوجية كان نتيجة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتشكل الطاقات المتجددة أحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية، بحيث تعد إمداداتها عاملا أساسيا في تحقيق مكاسب اقتصادية والاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي من خلال آلية ترشيد استهلاك الطاقات الناضبة وتثمينها والعمل على إحلالها بمصادر الطاقات البديلة.</p>

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030-
The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of
- Algeria, the horizons of 2030

وعليه فإن ورقتنا البحثية تهدف إلى معرفة أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة من خلال التعرف على تجربة الجزائر كدولة نامية في هذا المجال.
الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة.

Abstract:

The conflict between the environment and development that emerged in the early sixties of the twentieth century has contributed in one way or another to delaying the interest in the environment and realizing the importance of the environment in development, because the demand to protect the environment in response to the environmental disasters that the world witnessed as a result of industrial and technological activities was an inevitable result of achieving Sustainable development, and renewable energies constitute one of the most important alternatives available for achieving development, as its supply is a key factor in achieving economic gains, social stability and environmental balance through the mechanism of rationalizing and valuing the consumption of depleted energies and working to replace it with alternative energy sources.

Accordingly, our research paper aims to know the importance of renewable energy in protecting the environment for sustainable development by identifying the experience of Algeria as a developing country in this field.

Key words: environment, sustainable development, renewable energies

مقدمة:

هناك علاقة وثيقة بين التنمية و البيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية، وعليه فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية و الإخلال بأهدافها. كما أنّ شحها لمواردها و تناقصها سيؤثر أيضاً على التنمية، حيث أنه لا يمكن أن تقوم التنمية على موارد بيئية متعددة، كما أن الإضرار بالبيئة و مواردها يضر بالاحتياجات البشرية، و لهذا ينبغي أن ينظر إلى البيئة و التنمية باعتبارهما متلازمين، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة.

وعلى هذا النحو استمر الصراع بين البيئة و التنمية أي ذلك الاستنزاف و الإضرار بالبيئة من أجل التنمية وذلك الخلاف بين أنصار البيئة و التنمويين، واستمرت النتائج و المتربات بظهور كوارث و مشكلات أكثر خطورة مما دفع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر التنمية البشرية سنة 1972 في مدينة استكهولم السويدية و الذي نتج عنه الإعلان عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حتى أصدر مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في أواخر السبعينات من القرن الماضي تقريراً تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" الذي خرج بمفهوم التنمية المستدامة وهي تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

وعليه أيقن الكثير من العلماء بأنّ الطاقات المتجددة تعتبر من بين أحد أهم وسائل حماية البيئة ودفع عجلة التنمية الأمر الذي دفع العديد من الدول بالاهتمام بتطوير هذا المصدر من الطاقة ووضع

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030-
The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of
- Algeria, the horizons of 2030

كهدف تسعى لتحقيقه والتي من بينها الجزائر والتي تعد من الدول الناشئة في مجال الطاقة المتجددة لما لها من فوائد اجتماعية وبيئية. و بناءً على ما تقدم، تدور إشكالية الموضوع حول التساؤل التالي:
ما هو دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟
أقسام الدراسة:

- مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة؛
- أساسيات حول الطاقات المتجددة،
- تجربة الجزائر في الطاقات المتجددة وآفاق 2030.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

يعرفها "Edwerd barbier": "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي"¹.

كما عرفتها منظمة الغذاء والزراعة (فاو) 1989: "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"².

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

لقد تم التصديق رسمياً على "فكرة التنمية المستدامة" في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" سنة 1992م، حيث أدرك القادة السياسيين - في هذا المؤتمر - أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعاني منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة التقل من على كاهل البيئة ولهذا تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف التالية³ :

1- البعد البيئي :

-الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
-ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
-الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

2-البُعد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

3-البُعد الاجتماعي: إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة - أيضاً - هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب. كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً - في بعدها الاجتماعي - إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

4-البُعد التكنولوجي: تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتقادي تكرار أخطاء التنمية، وتقادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

ثالثا: مؤشرات الاستدامة البيئية

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق أهدافها وهناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي⁴:

- حيث تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية، وإلى المدى الذي تتجه فيه هذه المستويات نحو التحسن لا التدهور؛

- تقليل الضغوط البيئية: بالمدى الذي تكون فيه ضغوط الأنشطة البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة البيئية؛

- الغلاف الجوي: تتدرج ضمنه عدة نقاط منها التغير المناخي ورقب الأوزون ونوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، ويدخل في قياس هذا المؤشر نسب التغير المناخي الذي يتم تحديده من خلال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وترق طبقة الأوزون ونوعية الهواء التي يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الطبقة الجوية؛

- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: المياه هي عصب الحياة الرئيسي ومن أكثر العناصر أهمية للتنمية ومن أكثر الأنظمة البيئية تعرضا للتأثيرات السلبية، إذ تعد من الأولويات البيئية والاقتصادية في التنمية المستدامة ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه بمؤشري نوعية المياه وكمية المياه المتاحة؛

- التنوع الحيوي ومكافحة إزالة الغابات والتصحر: يتم من خلال هذه المؤشرات حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات، وحماية الغابات ومكافحة التصحر، فتوسع التنمية مرتبط بجودة البيئة، لأن ضمان التنوع يضمن بقاء الأنظمة البيئية وتوازنها.

المحور الثاني: أساسيات حول الطاقات المتجددة

أولا: تعريف الطاقات المتجددة

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد منبعها فالطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري⁵. و هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة و غير ناضبة و متوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، و هي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، ومن أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكون مصادر الطاقة، وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والأمواج والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة المساقط المائية وطاقة البناء الضوئي والمحيطات والطاقة المائية للبخر. إذ نلاحظ أن المصادر المائية وطاقة المد والجزر وطاقة الرياح هي عبارة عن مصادر طبيعية للطاقة الميكانيكية⁶.

ثانيا: أنواع الطاقات المتجددة

1-الطاقة الميكانيكية:

-طاقة الرياح : وهي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات (أو توربينات) ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية⁷.

-الطاقة الحرارية الجوفية: هي الحرارة الهائلة الكامنة تحت قشرة الأرض والتي تقدر بحوالي (200-1000) درجة مئوية وتعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وتبرز نفسها من خلال الانفجارات البركانية والينابيع حارة وبعض الظواهر الجيولوجية، وتقوم على مبدأ حفر آبار عميقة لإطلاق الحرارة العالية التي يمكن استغلالها لتدوير توربينات على البخار، وحاليا فإن مساهمات هذا النوع من الطاقة في توليد الكهرباء يتعدى 0.3% وهذه الطاقة غير واعدة عالميا⁸.

-الطاقة الكهرومائية: الطاقة المائية هي الطاقة الشمسية بشكل غير مباشر ذلك لأن الشمس هي المسؤولة عن دورة حياة الماء أي عملية التبخر وتشكل الغيوم ثم هطول الأمطار⁹. تأتي الطاقة المائية من طاقة تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات (مساقت المياه)، أو من تلاطم الأمواج في البحار حيث تنشأ الأمواج نتيجة لحركة الرياح وفعلها على مياه البحار والمحيطات والبحيرات، ومن حركة الأمواج هذه تنشأ طاقة يمكن استغلالها، وتحويلها إلى طاقة كهربائية، حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين 10 إلى 100 كيلو وات لكل متر من الشاطئ في المناطق متوسطة البعد عن خط الاستواء¹⁰.

2- طاقة الهيدروجين: هي جزء من دورة أنيقة ونظيفة فعندما تفصل مكونات الماء إلى هيدروجين وأكسجين، وذلك عن طريق الفصل الحراري أو التحليل الكهربائي أو باستخدام الطاقة الشمسية وهذا الأمر الذي نجح العلماء في مركز الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة من عملة حيث قاموا بابتكار جهازا واحدا، يقوم بفصل الهيدروجين من الماء وتحويله إلى طاقة كهربائية في نفس الوقت باستخدام أكثر من 12.5% من الشعاع الشمسي في حين أن الأجهزة القديمة كانت تحول من 4% إلى 6% فقط ولكن يقف عائق التكلفة في الطريق فالجهاز ما زال غير اقتصادي التكلفة وعند استخدامها يرتبط الهيدروجين بالأكسجين الجو فينتج طاقة كهربائية، وماء وهو بذلك لا ينتج أي ملوثات بيئية أو غازات سامة¹¹.

3- الطاقة النووية: هي الطاقة الكامنة في نواة الذرة، حيث أن الذرات هي أصغر الجسيمات التي يمكن أن تكسر المواد، في صميم كل ذرة هناك نوعين من الجسيمات (النيوترونات والبروتونات) التي تقام معا الطاقة النووية يمكن استخدامها لإنتاج الكهرباء، ويمكن الحصول على هذه الطاقة بطريقتين: الاندماج النووي والانشطار النووي، في الاندماج النووي يتم تحرير الطاقة عند تجميع أو انصهار الذرات لتشكيل أكبر ذرة، وهذه العملية تنتج بها الشمس الطاقة. أما الانشطار النووي فيتم الانقسام على أصغر الذرات

و الإفراج عن الطاقة، في الواقع يمكن لمحطات الطاقة النووية فقط استخدام الانشطار النووي لإنتاج الكهرباء¹².

4- الطاقة الشمسية : تعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض، وتتوزع هذه الطاقة- المتولدة من تفاعلات الاندماج النووي داخل الشمس- على أجزاء الأرض حسب قربها من خط الاستواء، وهذا الخط هو المنطقة التي تحظى بأكبر نصيب من تلك الطاقة، والطاقة الحرارية المتولدة عن أشعة الشمس يُستفاد منها عبر تحويلها إلى (طاقة كهربائية) بواسطة (الخلايا الشمسية)¹³.

ثالثا: الطاقات المتجددة والبعد البيئي

في ظل التغيرات المناخية الواضحة التي يشهدها العالم ينبغي التفكير جديا في تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة من استخدام مصادر الطاقة الأحفورية والتي لها صلة وريقة بهذه التغيرات المناخية. ولهذا كله وبسبب إمكانية نضوب البترول والغاز بعد سنوات لا تتجاوز القرن كما يؤكد الكثير من الباحثين أصبح لزاما التوجه إلى الطاقة البديلة النظيفة التي لا تتضرب بأشكالها المتعددة، ولأن أنظمة الطاقات المتجددة تعتمد على مصادر الطاقة المحلية المتوفرة في سائر الدول فهي تعتبر مصدر إمداد آمن، لا يمكن أن ي ستنفذ ولا يلحق الضرر بالبيئة المحلية أو الوطنية أو العالمية. -لا تلوث هذه الموارد الهواء أو اليابسة أو البحر، في حين أن تلوث الهواء بفعل قطاعي النقل والطاقة قد حوّل العديد من المدن إلى مصدر خطر يهدد الصحة العامة.

- تقدم الطاقات المتجددة إمكانيات تهيئة جديرة بالاهتمام، فهي تسمح حاليا بإنتاج أنواع عديدة من المنتجات والحاملات الطاقية (vecteurs énergétiques) وهذا التنوع في التطبيقات وأيضاً التكامل بين مصادرها (شمس، ريح، كتل أو مواد حيوية) وحسن توزيعها الجغرافي يم كن من استعمال لا مركزي لهذه الطاقات، خاصة وأن هذا الإنتاج اللامركزي يمكن أن يتم بالاعتماد على الشبكات التقليدية، الموجودة فعلا : شبكة الكهرباء شبكة الغاز، الشبكة الحرارية، شبكة وسارط نقل المحروقات وذلك في إطار من التكامل بينها¹⁴.

رابعا: الطاقة المتجددة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

لقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، حيث دعت الأجندة 21 الى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية لقطاع الطاقة مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد

من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة إضافة إلى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة¹⁵.

خامسا: الطاقة المتجددة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة

1-الطاقة المتجددة والتنمية البشرية : تتضح العلاقة بين التنمية البشرية والطاقة من خلال الارتباط القوي بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ومؤشر التنمية البشرية وخاصة في الدول النامية كما يؤدي استهلاك الفرد من مصادر الطاقة التجارية دورا هاما في تحسن مؤشرات التنمية البشرية عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة وبالتالي مستوى المعيشة، وتعطي الكهرباء صورة واضحة حول ذلك إذ تمثل مصدرا لا يمكن استبداله بمصدر آخر للطاقة في استخدامات كثيرة كالإنارة، التبريد والتكييف وغيرها.

2-تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام : يمثل قطاع الطاقة واحد من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعة وفي ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة للنمو السكاني فان الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها إتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك والمساعدة على تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة إضافة إلى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.

المحور الثالث: تجربة الجزائر في الطاقات المتجددة وآفاق 2030

أولا: الطاقة الشمسية في الجزائر:

تتربع الجزائر على مساحة (2381745km²)، المناطق الصحراوية والشبه صحراوية تقدر بنسبة (86%)، ويصل زمن تعرضها للإشعاع الشمسي إلى 3500 ساعة في السنة، أما في المدن الساحلية فتقدر الفترة الإشعاعية بحوالي 2650 ساعة في السنة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): القدرة الشمسية الموجودة في الجزائر

المناطق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة %	4	10	86
المدة المتوسطة لإشعاع الشمس (الساعة/العام)	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة كيلو واط/سا/م ² /السنة	1700	1900	2650

مداخلة بعنوان:

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030- The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of - Algeria, the horizons of 2030

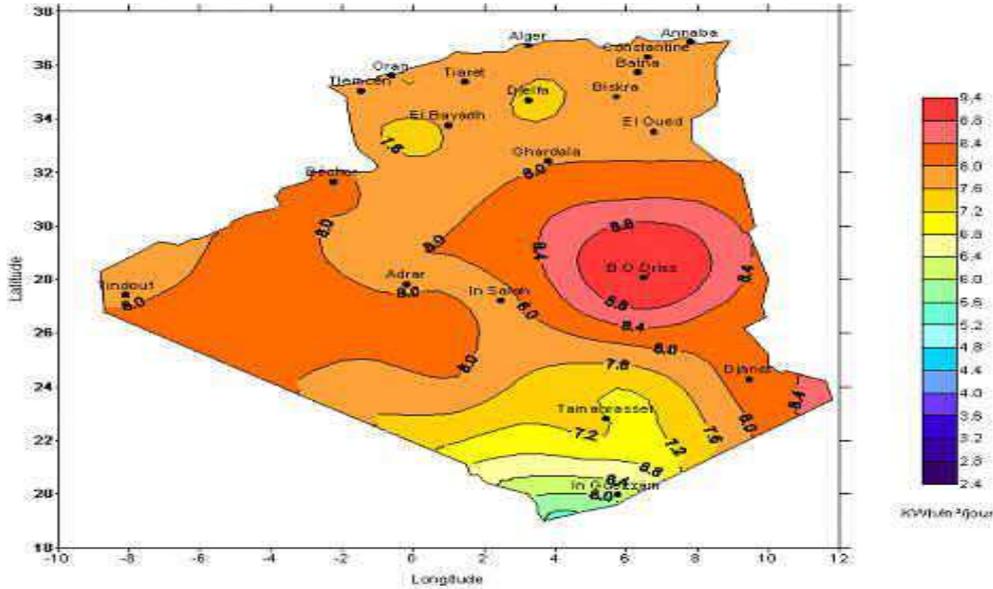
المصدر : تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2011،

<http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>.

هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

تقع الجزائر في منطقة إستراتيجية من حيث الإشعاع الشمسي، الذي يتراوح في شهر جويلية عند الشدة القصوى للشعاع من (6kwh/m²) إلى (9kwh/m²)، في الأيام العادية التي تتميز بصفاء الجو أما الإشعاع السنوي فيتجاوز ¹⁶ (2500 kwh/m²) والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01): خريطة الإشعاع الشمسي الإجمالي اليومي لشهر جويلية



Irradiation globale journalière reçue sur plan horizontal au mois de Juillet

المصدر :- <http://www.geni.org/globalenergy/library/renewable-energy-resources/world/africa/solar-africa/solar-algeria.shtm>

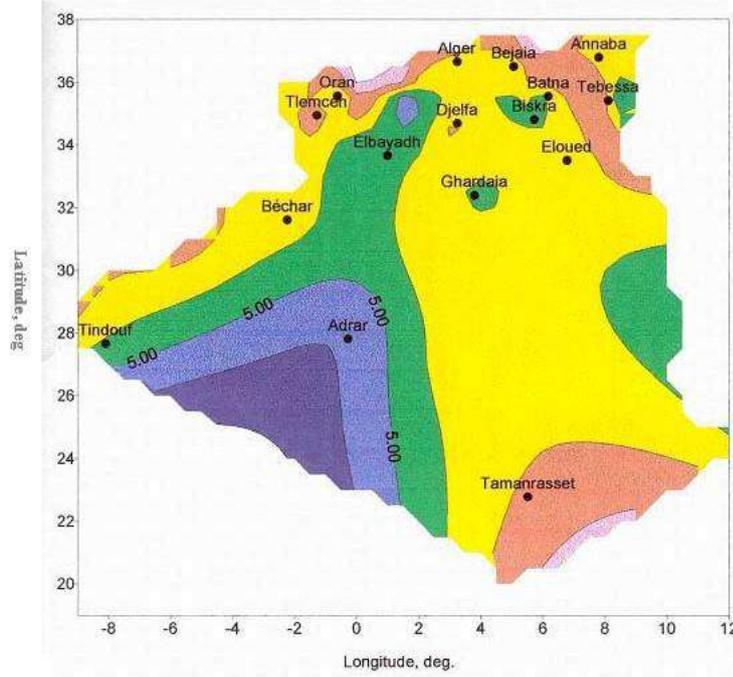
ثانيا: طاقة الرياح في الجزائر

تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة واقتصادية تبلغ أكثر من 5م/ثا كمنطقة تندوف كما نلاحظ أن أكثر المناطق ذات سرعة رياح عالية مثل منطقة أدرار، تيميمون وعين صالح بحيث تبلغ أكثر من 6م/ثا هذه الحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية. كما تمتلك قدرات هائلة في صورة أزيد من 1622,8 كلم من السواحل و1500 كلم تقصد شمال البلاد عن جنوبها¹⁷.

مداخلة بعنوان:

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030- The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of - Algeria, the horizons of 2030

الشكل رقم (02): خريطة الرياح في الجزائر



المصدر: <http://www.geni.org/globalenergy/library/renewable-energy-resources/world/africa/solar-africa/solar-algeria.shtm>

ثالثا: مخطط تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر(البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030)

أطلقت الجزائر برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تنمية موارد التي لا تنضب مثلا لموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة وهذا لإعداد جزائر الغد. وبفضل الإدماج بين المبادرات والمهارات تعتمزم الجزائر الدخول في عصر الطاقة الجديد¹⁸.

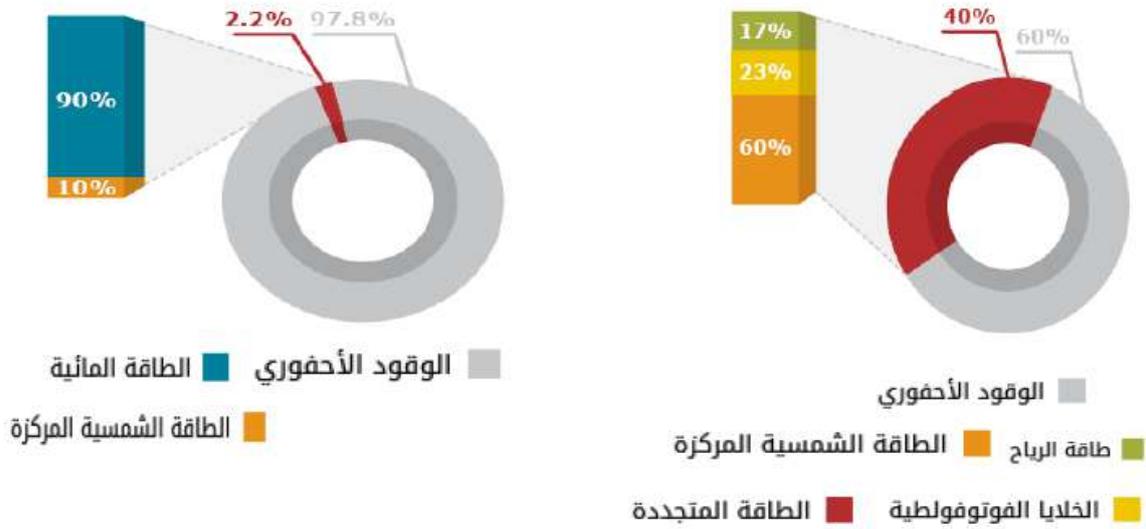
حيث أعطت الجزائر أولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية والتي تتمن مختلف القدرات الجزائرية (بشرية، مادية، علمية...الخ). في هذا الإطار وإضافة لمراكز البحث الملحقة بالمؤسسات مثل « مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية و الغازية» فرع مجمع سونلغاز، تتعاون هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي من بينها:

- مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER)؛
- وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية(UDES) ؛
- وحدة لأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة(URAER) ؛
- وحدة لأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية(URRMS) ؛

مداخلة بعنوان:

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030- The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of - Algeria, the horizons of 2030

- وحدة بحوث المعدات والطاقات المتجددة (URMER)، جامعة تلمسان؛
 - وحدة تطوير تكنولوجيا السيليوم (USTD)؛
 - وقد أنشأت الحكومة الجزائرية أيضا «المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IARE)¹⁹.
- ولإعطاء أفضلية لهذا البرنامج، فإن الطاقات المتجددة تتواجد في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية من الآن و إلى غاية 2030 سيكون حوالي % 40 من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك الوطني من أصول متجددة وبالفعل، تصبو الجزائر إلى أن تكون فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي سوف تكون محرك لتطوير اقتصادي مستدام من شأنها لتحفيز على نموذج جديد للنمو والشكلين التاليين يوضحان ذلك²⁰.
- الشكل رقم (03):أهداف الطاقة المتجددة في الجزائر 2030 الشكل رقم (04):القدرات المركبة حاليا



المصدر: شهرزاد بوزيدي، فوزي بن زيد، نبذة عن الطاقة المتجددة، الجزائر 2012 www.rcreee.org

الخاتمة:

يمكن القول بأن تجربة الجزائر مازالت فتية، وذلك راجع لعدة أسباب والتي من بينها توفر الجزائر على ثروة باطنية هامة من الطاقات التقليدية مما كبح نوعا ما التوجه لهذا النوع من الطاقات وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر الطاقات المتجددة بديلا حقيقيا ومكملا للطاقة الأحفورية كون الاستثمار في الطاقات المتجددة يمكن اعتباره إستراتيجية تحويلية للطاقة الأحفورية يحقق أمن إمدادات الطاقة وتنوع مصادرها؛

- تعد الطاقات المتجددة بمثابة الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأخضر باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة وهذا على عكس الطاقة التقليدية التي هي في تناقص مستمر؛

-يؤدي استخدام الطاقة المتجددة في المساعدة للوصول إلى استقرار بيئي واقتصادي واجتماعي في قطاع الطاقة؛

-يساهم اعتماد الدولة على مصادر الطاقة المتجددة في تنويع الاقتصاد، و تنمية و تطوير رأس المال البشري اللازم لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة؛

- تعمل مصادر الطاقة المتجددة على تخفيض الكميات المستعملة من المحروقات (النفط و الغاز) في إنتاج الكهرباء محليا، و بالتالي يمكن الاستفادة من هذه الكميات الفائضة للتصدير و الاستخدام في تطبيقات ذات عائد أكبر؛

- يؤدي استخدام الطاقة المتجددة في تخفيض الكلف التشغيلية و الإنتاجية لأي مشروع يعتمد على هذا النوع من الطاقة المتجددة و الغير ناضبة مما يؤدي بدوره لتحقيق توفير مستدام أيضا في استهلاك الطاقة و بتالي توفير المال إضافة الى كون هذه الطاقة صديقة للبيئة؛

- بالرغم من الجهود المبذولة للجزائر في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى الإمكانيات المتوفرة لديها.

الاقتراحات:

-وضع مجال الطاقة المتجددة ضمن أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي؛

-القيام بمشاريع رائدة في المنطقة في مجال الطاقات المتجددة على غرار الدول المتقدمة خاصة في ظل انهيار أسعار المحروقات من وقت لآخر والعمل على تبادل الخبرات الدولية في هذا المجال؛

-ضرورة العمل على توفير الدعم المادي والمعنوي وتنشيط البحث والتطوير في مجال تقنيات الطاقة المتجددة مع الأخذ في الاعتبار أن التقنيات الواعدة هي الخلايا الشمسية الموفرة بأكثر بالجزائر وطاقة الرياح بدرجة أقل؛

-اعتبار سياسات ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة من الأولويات الوطنية نظرا لمساهمتها المباشرة في خفض تكاليف إنتاج الطاقة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والإنمائية؛

-فرض ضريبة خاصة بحماية البيئة بحيث تفرض بنسبة متفاوتة على مختلف الموارد البيئية حسب أهميتها ومستوى ندرتها أو توفرها مما يشجع على الاستغلال العقلاني لتلك الموارد؛

-الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية البيئية كمحدد من محددات التنمية المستدامة من خلال اقتضاء التعاون بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص في البلد لاحترام هذه المسؤولية؛

-العمل على استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في معالجة المخلفات والنفايات؛

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030-
The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of
- Algeria, the horizons of 2030

-العمل على الالتزام بالمواثيق والمبادرات الدولية التي تصب في خانة تحسين الأداء الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، خصوصا بعد الانفتاح الاقتصادي الناتج عن اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

- الطالب العربي، دور الطاقة في العلاقات المغربية الأوربية (الجزائر-ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004-2005.
- تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
- مريزق عدمان، دور الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة: قراءة للواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011 .
- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث العدد 11، جامعة ورقلة، 2012.
- سمير بلعربي، واقع طاقة الرياح في الجزائر، قسم طاقة الرياح، 2011.
- ريم بو عروج، الطاقة الكهربائية في الجزائر، مجلة كهرباء العرب، العدد 18، الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز-الجزائر، 2012.
- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل، جامعة سطيف، 2008.
- دونالدو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.
- حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7-8 أبريل، 2008.
- راتول محمد، مداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك".
- عمر شريف، اقتصاديات الطاقة المتجددة و الآثار الاقتصادية لمجالات استخداماه المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 7-8 أبريل 2008.

- هيئة الأمم المتحدة، ديباجة جدول أعمال القرن 21، الباب الأول، الفصل الأول، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: المواقع الالكترونية

- تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2011. <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>

- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار <http://www.invest.gov.ma/?Id=67&lang=ar&RefCat=3&Ref=146>

- وهيب عيسى الناصر، "مستقبل الطاقة المتجددة"، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11 ماي 2002

- http://environment.about.com/od/renewableenergy/tp/renew_energy.htm
- United Nations Economic Commission for Africa: Office for North Africa, General Secretariat: Arab
- <http://www-cif.climateinvestmentfunds.org/>
- <http://www.energy-consumers-edge.com>
- <http://ofnuclearenergy.com/what-is-nuclear-energy.html>

¹ عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008، جامعة سطيف، ص 4.

² دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2006، ص 56.

³ هيئة الأمم المتحدة، ديباجة جدول أعمال القرن 21، الباب الأول، الفصل الأول، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ص 12.

⁴ حرفوش سهام وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة للموارد المتاحة 7-8 أبريل 2008، جامعة سطيف، ص 113-115.

⁵ راتول محمد، مداحي محمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة حالة مشروع ديزرتاك"، ص 140.

⁶ عمر شريف، اقتصاديات الطاقة المتجددة و الآثار الاقتصادية لمجالات استخداماها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 3.

⁷ محمد طالبي، محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 203.

⁸ وهيب عيسى الناصر، مستقبل الطاقة المتجددة، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة، 11 ماي، 2002.

⁹ http://environment.about.com/od/renewableenergy/tp/renew_energy.htm

¹⁰ الطالب العربي، دور الطاقة في العلاقات المغربية الأوربية (الجزائر-ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2004-2005، ص 11.

¹¹ <http://www.energy-consumers-edge.com>

¹² <http://ofnuclearenergy.com/what-is-nuclear-energy.html>

¹³ تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 33.

دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر آفاق 2030-
The role of renewable energies in achieving sustainable development - a case study of
- Algeria, the horizons of 2030

- ¹⁴ مريزق عدمان، دور الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة:قراءة للواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر، 2011، جامعة الجزائر، ص 04.
- ¹⁵ فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2012، ص151.
- ¹⁶ المرجع السابق، ص13.
- ¹⁷ سمير بلعربي، واقع طاقة الرياح في الجزائر، قسم طاقة الرياح، 2011، ص3.
- ¹⁸ ريم بوعروج، الطاقة الكهربائية في الجزائر، مجلة كهرباء العرب، العدد 18، الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز-الجزائر، 2012، ص63.
- ¹⁹ تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2011، <http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables>.
- ²⁰ ريم بو عروج، نفس المرجع السابق، ص63،64.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: كحل الراس ريمة.
الاسم واللقب: أوسعيد إيمان
التخصص: القانون الخاص.
التخصص: القانون الخاص
المؤسسة: كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة.

الملتقى الوطني الافتراضي حول رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر (الواقع والاتفاق) بتاريخ 12 فيفري 2023.

محور المشاركة: الإطار التشريعي لبدائل النفط (الاستثمار، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، السياحة ...)

عنوان المداخلة: التنوع الاقتصادي في الجزائر حتمية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

الملخص:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في دول العالم الثالث المصدرة للنفط إلا انه وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه الدول و بالأخص الجزائر باعتبار أن اقتصادها من الاقتصاديات الريعية المعتمدة بصورة مطلقة على المحروقات، فهذا الارتباط الشديد قد جعل الجزائر من بين أكثر الدول تأثرا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وباعتبار أن النفط موردا ناضبا يتميز بتذبذب الأسعار فقد وجب البحث عن انبساط الصيغ للتنوع الاقتصادي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية، كما أنه قد أصبح ضرورة ملحة في وقتنا الحالي ومسألة مصيرية بالنسبة للجزائر لا بد أن تأخذها بعين الاعتبار لتحقيق التنمية المستدامة خاصة وان الجزائر تمتلك جميع المقومات الطبيعية والبشرية لخروجها من التبعية النفطية.
الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، التنمية المستدامة، تذبذب أسعار النفط، الموارد الطبيعية.

Summary:

Given the great importance of oil wealth in the third world oil exporters, but in light of the current challenges faced by these countries, especially Algeria, considering that its economy is one of the rentier economies dependent on hydrocarbons, this strong link has made Algeria one of the countries most effected by price fluctuations Oil in the global markets and considering that oil is a depleting resource characterized by price fluctuation has to search for the most appropriate wastage of economic diversification in the light of regional and global changes, which has become an urgent necessity at the present time and a fateful issue for Algeria must take This is a consideration to achieve sustainable development, especially since Algeria has both natural and human resources for its exit from the oil dependency.

Keywords: Economic diversification, sustainable development, oil price fluctuation, natural resources.

مقدمة:

-تعتمد اغلب الدول النامية على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل الأمر الذي يجعلها تواجه العديد من التحديات الكبيرة الداخلية و الخارجية،¹بغية تحقيق تنمية مستدامة في أقاليمها و يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام العديد من الباحثين في جميع الميادين السياسة و الاقتصادية والاجتماعية و حتى القانونية ليصبح بذلك موضوع التنمية المستدامة مطلباً أساسياً تسهر كل الدول على تحقيقه و تجسيده كما أصبحت له مكانة بارزة على المستويين الدولي و المحلي، فهناك من اعتبر أن التنمية قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من اعتبرها قضية تنموية بيئية أما البعض الآخر فقد اعتبرها قضية مصيرية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة و أيا كانت الاعتبارات فان التنمية المستدامة تبقى هدفاً محورياً لكل السياسات الاقتصادية أين تسعى كل الحكومات في جميع دول العالم على اختلاف مستوياتها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة ودائمة إلا انه ونظراً للاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده على عوائد المحروقات من جهة كمصدر أساسي لتمويل المشاريع التنموية و نتيجة لانهايار أسعار النفط والأزمات الاقتصادية التي صاحبها كل ذلك قد دعانا إلى ضرورة التفكير في تنويع الاقتصاد الجزائري و فك تبعيته المطلقة للمحروقات.

وبما أن الدراسة تتعرض لإحدى المواضيع الحساسة والمهمة على المستوى الاقتصادي ونظراً لكون هذا الموضوع من أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين وصناع القرار إضافة إلى ذلك فإنه يعد من بين المسائل التي تهم المجتمع الجزائري المتأثر من الانعكاسات السلبية للصدمات النفطية فان كل ذلك قد دفعنا بالبحث عن بدائل لقطاع المحروقات وذلك في سبيل الخروج من تبعية الإيرادات النفطية في سياق السعي نحو تجسيد أهداف التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي

السبل لتحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر والدفع بعملية التنمية المستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية فإنه لابد لنا من طرح جملة من الأسئلة الفرعية والتي تتمحور أساساً في:

- مفهوم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة؟

- واقع الاقتصاد الجزائري والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات؟

- كيفية تجسيد التنوع الاقتصادي على أرض الواقع؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية المرتبطة بها فإنه لابد لنا من الاعتماد على المنهج الوصفي

والمنهج التحليلي من خلال ثلاث محاور رئيسية أين يندرج تحت كل منها عدد من النقاط الرئيسية.

1- موسى باهي، كمال روابنية، التنوع الاقتصادي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5 جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، ديسمبر 2016.

المحور الأول: سوف نتناول فيه مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

المحور الثاني: سوف نتحدث فيه عن أهمية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: فسيتم فيه تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري والحلول المقترحة لتحقيق تنوع اقتصادي وتنمية مستدامة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

-لقد مر مفهوم التنمية بأربع مراحل أساسية حيث جرى التركيز في البداية على النمو الاقتصادي و في ثنائيتها على التنمية البشرية و في ثالثتها على التنمية البشرية المستدامة وفي رابعتها على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل و اذا كان الإعلان الذي اقرته الأمم المتحدة في عام 1986 قد قام بتعريف عملية التنمية الا ان ما عرف بالتنمية المستدامة لم يأتي تعريفها الى غاية عام 1987 في مؤتمر الأمم المتحدة،¹ هذا ولقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل عكس كل منها طبيعة و ظروف الدول و مراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية ومن حيث طبيعة علاقتها مع الأنظمة الدولية من ناحية أخرى ، فخلال عقدي الاربعينات و الخمسينات كان ينظر للتنمية على انها ارتفاع مستوى دخل الفرد حيث انها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي و كانت في نظر بعض الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي و متوسط دخل الافراد بالإضافة الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، اما في عقد الستينيات فإنها أصبحت تعني مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بحيث يكون اعلى من معدل زيادة السكان، ليعاد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينات فتصبح عملية تخفيض او القضاء على الفقر وسوء الدخل و البطالة...وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي لتصبح في مرحلة لاحقة تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره من خلال اشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة الى تحقيق ذاتيته و شعوره الانساني و توفير له حرية الاختيار و لقد ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار بالقول بان فائدة النمو الاقتصادي ليس في ان الثروة تزيد من سعادة الانسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني،² ليشيع بعدها استخدام هذا المصطلح (التنمية المستدامة) بشكل كبير في مؤتمر ريوديجانيروا سنة 1992 و ليلقى بعدها هذا المفهوم العديد من التعاريف كما اختلفت حوله العديد من الآراء والاتجاهات و لتعتبره المنظمات الدولية في الاخير بانه من الحقوق التي تسعى كل الدول لتحقيقها.³ وبهذا تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية و تطلعاتها، كما أنها تتطوي على إدراك الإمكانيات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية، كما تعمل التنمية المستدامة على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن و في المستقبل على حد سواء ولقد أكد

¹ -مسالي نسيم، الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي، بحث منشور على الموقع الالكتروني

<http://boulemkahel.yolasite.com/resources/>

² - د طاهر جميل، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية الفرص والتحديات سنة 1997 بحث منشور على موقع <http://www.arab-api.org/images/publication/pdf>

³ - تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك سنة 1987، على الموقع الالكتروني

<https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev>

على ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 والمعروف شعبيا باسم تقرير لجنة بورتلاند لسنة 1987 على النحو التالي " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة."

إذا فالتنمية المستدامة في جوهرها، هي عملية التغيير في استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، واتجاه التكنولوجيا المتطورة؛ مع تعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتطلعاتها¹.

-ابعاد التنمية المستدامة: تضم التنمية المستدامة عدة ابعاد متداخلة مع بعضها البعض.

(1) **البعد البيئي** : لقد أدت الاحداث البيئية الى قناعة شبه تامة بان إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضروري لعملية التنمية و هو ما دفع باللجنة الدولية للتنمية و البيئة لإصدار تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية اطلق عليه التنمية المستدامة و التي تلبى حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بان استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي او صناعي سيكون ذا اثار ضارة على التنمية و الاقتصاد بشكل عام ولهذا فان اول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الامن البيئي،² ولذلك نجد ان بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة قد ركزت على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية و الحد من خطورة التدهور البيئي الذي يواجهه العالم في وقتنا الحالي مع العمل على تحقيق حاجات التنمية الاقتصادية من المساواة و العدل الاجتماعي مع ضرورة تحقيق الحد الأقصى من التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العرضية القائلة بان استخدام الموارد اليوم لا يجب ان يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل و يقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بان القرارات الحالية ينبغي الا تضر بإمكانيات المحافظة على المستويات المعيشية في المستقبل أي بمعنى ضرورة إدارة النظم الاقتصادية بكيفية تسمح بالاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه الموارد والحفاظ على قاعدة الأصول المادية او تحسينها³، كما اصبح القضاء على الفقر و تحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضروري ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية و انما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي و لقد عملت الدراسات التي اعددها نادي روما وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقارير برند Brandt و بالم palme و بروتلاند brundtland كلها على ايجاد الارتباط الواضح بين البيئة و التنمية ولقد اقر بذلك اكثر من 100 رئيس دولة من خلال جدول اعمال مؤتمر ريو عن البيئة و التنمية عام 1992 .

¹ - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق ص 141.

² - د طاهر جميل، مرجع سابق ص 3.

³ - د ناجي حسين، التنمية المستدامة في الجزائر (حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنوع الاقتصاد) مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008.

(2) **البعد البشري:** يعني البعد البشري تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان حتى لا تكون الضغوط شديدة على الموارد الطبيعية¹ ، حيث انه و في عام 1798 نشر توماس مالتوس Thomas Malthus نظريته الشهيرة و المتشائمة في نفس الوقت حول مبادئ السكان اين رأى بان الجنس البشري اذا استمر في التكاثر و زيادة التناسل سيواجه مشاكل عديدة منها قلة الموارد الطبيعية مما يؤدي الى البؤس و المجاعة و بان التنمية لا تتحقق الا عندما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترة الرخاء الاقتصادي و رغم انتقاد نظرية مالتوس Malthus المتشائمة كونها غير واضحة وظهور للعديد من النظريات الأخرى و ان كانت اقل تشاؤما كنظرية جون ستوار ميل John Stuart mill و غيرها من النظريات² الا انه و من هذا المنطلق فانه قد اصبح ينظر للتنمية المستدامة على انها إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالحاجيات البشرية الأساسية مثل توفير الرعاية الصحية و غيرها و بهذا اصبح ينظر للإنسان على انه المحور الرئيسي للتنمية فهو الوسيلة و الهدف في ان واحد ، فالتنمية البشرية اذا تعني توسيع اختيارات الافراد من خلال توسيع نطاق قدراتهم البشرية الى اقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات افضل توظيف في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و تتراوح هذه الخيارات بين العيش لمدة أطول و بصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة واشباع الحاجات الأساسية الى ضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، فهذا الطرح في التنمية نجده مختلف عن الفكر التقليدي لتكوين الرأسمال بشري فنمو الناتج الاجمالي هو شرط أساسي ولكنه غير كافي خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة رغم النمو السريع في الناتج الإجمالي، من الجدير بالذكر بانه ليس من السهولة المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبعد البشري للتنمية المستدامة ، حيث يرى انصار البيئة بانه يجب الحذر من استخدام المفرط للموارد الطبيعية مثل النفط خوفا من نضوبه مما يؤثر على فرص الأجيال القادمة في التنمية لكن يرى المهتمون بالتنمية البشرية بان هذا الحذر يعتبر غير مقبول لان الأولوية هي توفير المستوى المعيشي المناسب للأفراد وليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية و هنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد قدرة المجتمع على استنزاف المواد الطبيعية و درجة تقاؤها و حجم السكان ومتطلبات التنمية³.

رغم ان هناك عدة عوامل لقياس التنمية البشرية، الا ان مقاييس التنمية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر من أهمها لأنها تتكون من مؤشرات تقيس ثلاث عناصر من التنمية البشرية وهي ان يحيا الانسان حياة طويلة خالية من العلل، ان يكتسب المعرفة و ان يحصل على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة افضل اي (نصيب الفرد من الناتج المحلي)⁴

¹ - د طاهر جميل، مرجع سابق ص 3 ، 4

² - صورية شنبني ويحي سعدي، نظرية التنمية المستدامة، مقال منشور العدد 3، جامعة المسيلة نشرت يوم 4 /10/ 2005 على الرابط www.Gulfcom.com

³ - د طاهر جميل، مرجع سابق ص 4 ، 5

⁴ - نفس المرجع ص 11

(3) **البعد السياسي:** تتميز التنمية ببعدها السياسي لأنها تجعل من النمو وسيلة للتضامن الاجتماعي ولعملية تطوير الخيارات الاقتصادية التي لا بد و ان تكون قبل كل شيء خيارات عادلة بين الأجيال بمقدار ما هي بين الدول و بان تحافظ الأجيال الراهنة على خيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال اللاحقة.¹

(4) **البعد الدولي:** هناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي و استنزاف موارد الدول النامية حيث حاولت العديد من الدول النامية الزيادة من معدلات انتاجها من المواد الأولية مثل النفط مثلا لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية و لسداد التزاماتها الخارجية وبالتالي لا تستطيع الدول النامية و من ضمنها الدول العربية الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية مستدامة و حماية مواردها الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي لتصبح بذلك قطاعات الموارد الأولية تشكل الجزء الكبير من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية و الجزء الرئيسي من صادراتها الامر الذي يتسبب في ازدياد استغلال واستنزاف مواردها الطبيعية وتعتبر التجارة الخارجية والسياسات التجارية من جهة و الديون الخارجية من جهة أخرى وارتباطهما بالبيئة و التنمية من اهم عناصر البعد الدولي للتنمية المستدامة، حيث ان العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية لم تراعي أي اعتبارات بيئية و لم تعالج العلاقة بين البيئة و التجارة بشكل محدد و واضح يجنب الافراط في انتاج الموارد الطبيعية، كذلك نشير الى الخطر المستمر الذي تسببه الحروب و الصراعات الإقليمية و الدولية على البيئة و الاثار السلبية للإنفاق العسكري على الاقتصاد الوطني في الدول النامية والذي يبلغ ثلاثة اضعاف مما يتم انفاقه على التعليم والصحة وهو ما يجعل حاجة الافراد للمحافظة على مستوى معيشي معين قد يدفعهم الى استنزاف الموارد الطبيعية كما ان الديون الخارجية واعباء خدماتها مازالت تقف عقبة امام الدول النامية في تحقيق تنمية مستدامة.²

المحور الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة.

-أولا يُعرف Watkins التنوع الاقتصادي على أنه " التنوع الذي يسمح بالخروج من فخ المنتجات الأولية الأساسية" ³ piège de produits de première nécessité كما يعرف بانه "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤلدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى قادرة على توفير فرص عمل وتكون أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" كما يُعرف التنوع الاقتصادي كذلك على انه "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستدامة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية و الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيداً عن الاستخدام الحكومي " ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق اكبر قدر ممكن من مصادر الدخل الرئيسية في البلد ، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية

¹ - د ناجي حسين، مرجع سابق ص 20.

² - د ظاهر جميل، مرجع سابق ص 5، 6

³ -لوصيف عمار، العابد لزهو، نموذج تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات (رؤية استشرافية) مجلة العلوم الإنسانية، عدد 52 ديسمبر 2019، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1 ص 10.

العالمية ، وذلك عبر محاولات الرفع من القدرات الإنتاجية في القطاعات المتنوعة ، دون ان يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية ، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكوين بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد¹ إلى آخره من التعريفات و التي تصب كلها في كون ان التنوع الاقتصادي يتمثل في الاعتماد على مصادر مختلفة من الدخل و الاعتماد على مختلف القطاعات وذلك للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ربيعياً.

- هذا و يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنوع القاعدة الاقتصادية كما يعمل التنوع على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نزوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة ، بالإضافة الى ذلك فان التنوع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح المجالات المتنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس ، كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي ، كما أنه أي التنوع يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء²، هذا وقد اثبتت دراسة أجرتها شركة بوزاند كومباني Bouz and company مؤخرًا ان ثمة رابط جوهري او جامع مشترك بين التنوع الاقتصادي في مدى واسع من القطاعات المربحة و بين الاستدامة من حيث كونها معا عنصران اساسيان في تحقيق اقتصاد مستدام حيث يمكن للتنوع الاقتصادي ان يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة و يزيد من أداء نشاطها الفعلي.³

هذا ولقد احتلت مسألتني النمو والتنوع الاقتصادي مكانة هامة في الفكر الاقتصادي، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى وقتنا الحاضر، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الدول تسعى للنمو ولتنوع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن؟ ولقد توصلت الدراسات والنتائج التجريبية إلى أن كل من التنوع والنمو الاقتصادي يعتبران أمران حاسمان من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الغنية بالموارد ومنها النفطية وذلك لسببين رئيسيين :

¹ - حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

الموقع الإلكتروني : <http://www.fcds.com>

² - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق ص 141.

³ - ربيع أبو شقرا، التنوع الاقتصادي طريق للتنمية المستدامة، على موقع <https://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/>

-أولاهما المستوى العالي لتركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية منها(النفط) والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ للموارد العامة أو خلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي.

-ثانياً القطاع الاستخراجي النفطي ذو كثافة رأسمالية وله روابط ضعيفة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وكقاعدة عامة فهو لا يولد الكثير من فرص العمل وبالتالي فإن الاستثمارات في هذا القطاع وتوسيعه لها آثار ضعيفة على النمو والإنتاجية في الصناعات الأخرى مما يؤدي الى تركيز عالي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و تأثير ضعيف على خلق فرص العمل.¹

ولو ألقينا نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي العربي، فإن الحقيقة تكشف لنا أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي في دخلها القومي على إنتاج سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، وهذه السمة من شأنها ان تجعل هذه الدول عرضة لتقلبات الاسعار، ومما لا شك فيه فان تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبياً أمراً غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني استراتيجية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع و تكون منطلقاً لتوجه عربي لتنويع مصادر دخله بحيث تعمل على تقادي الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العربي وتجنب في الوقت ذاته ما قد ينشأ عن ذلك من اختناقات عديدة، وهو ما يقتضي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة، سواء منها الطبيعية أو المكتسبة كالمعادن والنفط والتكنولوجيا والمهارات بالإضافة إلى السياسات الناجعة التي من شأنها ضمان التدفقات الحقيقية والمالية كالاستثمار، التجارة، الأعمال الحرة...²

إذا وبما ان للتنويع الاقتصادي هذه الاهمية الكبيرة، فانه ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد ان تسلك طريق التنويع، من اجل الوصول الى بر الأمان و السلامة من المخاطر والتقلبات في الأسعار وذلك من خلال الاستفادة من القطاع العام و القطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة ام الفاشلة فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول خصوصاً النفطية لأنه يُحصّن اقتصادها ويعطيها المرونة للتكيف مع تغيّر الظروف ، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص مما يُقلص من البطالة ، كما يؤدي التنويع الى زيادة القيمة المضافة المحلية ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة عبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات، بمعنى آخر فان التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الاولى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي.

اما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة اقليمياً واجتماعياً والتي تعود بالفوائد على الجميع. وعلى هذا الاساس فانه ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها وتقلل مختلف القطاعات الاخرى وعدم اكتفاءها

¹ - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق ص 134.

² - نفس المرجع 141، 142.

بالاعتماد على قطاع واحد بشكل منفرد، وذلك لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.¹

و بهذا يلعب التنوع الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي ويساهم في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير لاسيما في الدول الغنية بالموارد الطبيعية² والتي لا زالت تعتمد و بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن قطاع واحد، خصوصا و ان حق الأجيال المستقبلية على الجيل الحالي تتطلب ضرورة تفكير الجيل الحالي في الانتقال من وضع يتميز بالاعتماد على قطاع واحد الى وضع جديد يعتمد فيه الاقتصاد على تنوع المصادر و تنوع الأنشطة الإنتاجية أي الانتقال من اقتصاد قائم على استغلال الموارد الى اقتصاد جديد يخلق الثروة و ينمي الموارد.³

المحور الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري والحلول المقترحة لتحقيق تنوع اقتصادي وتنمية مستدامة.

-تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد أساسا على الجباية البترولية، فالاعتماد الشديد للدولة الجزائرية على عوائد المحروقات هو ما جعل ميزانها التجاري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى الأسواق النفطية العالمية وهو ما أثر على سياستها الاقتصادية وذلك لان عوائد الجباية البترولية تعتبر المصدر الأساسي لتمويل مشاريع التنمية فيها،⁴ حيث ان النفط يوفر فوائض مالية معتبرة و ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما لعب دورا رئيسيا في تحديد مسار و طبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر⁵ وباعتبار ان النفط من اهم مصادر الطاقة في العالم والتي لها مكانة رائدة في التجارة الخارجية⁶ فقد عملت الدولة الجزائرية و بعد حصولها على الاستقلال مباشرة بفتح مفاوضات مع الدولة الفرنسية بشكل رسمي في 19/ 10/ 1963 و ذلك من اجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات لتقوم بعدها في 24/2/1971 في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين بتأميم قطاع المحروقات و الغاء نظام الامتياز للمستعمر الفرنسي بصفة قطعية ولتقر بعدها بمبدأ سيادتها الكاملة على ثرواتها الوطنية و ذلك في كل دساتيرها كما قامت الدولة الجزائرية بتأسيس شركة سوناطراك⁷ وهي شركة للنفط و الغاز حتى تحكم سيطرتها اكثر على قطاع المحروقات.⁸

¹ - حامد عبد الحسين الجبوري، المرجع السابق.

² - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق ص 134

³ - د ناجي حسين، مرجع سابق ص 21

⁴ - فوقه فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية العدد 3 السداسي 2 سنة 2016 ص 20.

⁵ - د طاهر جميل، مرجع سابق ص 1.

⁶ - فوقه فاطمة، مرقوم كلثوم، نفس المرجع ص 21

⁷ - سوناطراك Sonatrach هي شركة النفط والغاز في الجزائر، اسمها الكامل الشركة الوطنية للبحث والتنقيب والاستغلال والنقل المحروقات Société national pour la recherche la production le transport la transformation et la commercialization des Hydrocarbures SPA أنشئت في 31/ 12/ 1963 أنشئت في البداية لنقل المحروقات الا انها مع مرور الوقت حققت تطورات هامة في ميدان المحروقات، هي الان متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الاستكشاف والاستخراج والتكرير والنقل وقد تنوعت أنشطتها البتروكيميائية كما أصبحت تقوم بتحلية مياه البحر تحتل الان المرتبة 12 في ترتيب شركات النفط في العالم وفي التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفط للعالم لسنة 2004.

⁸ - بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008 ص 96، 97.

و لقد عرفت التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها الدول النفطية منذ سنة 1973 تغيرا واسعا في دور الدول المصدرة للبترول فيما يخص ادارتها للاقتصاد و هو ما اضفى عليها صفة الدولة الريعية¹ و ذلك من خلال تدخل هذه الدول في برمجة مخططاتها التنموية انطلاقا من عائدات النفط فقط وفي هذا الصدد فقد ساعد ارتفاع النفط في سنة 1973 الدولة الجزائرية على تمويل مختلف مشاريعها التنموية فكانت المحروقات هي الممول لجميع القطاعات والمصدر الوحيد لجميع مخططات الحكومة الامر الذي جعل من قطاع المحروقات القطاع الوحيد للاقتصاد الجزائري و القائد لعملية التنمية فيه لكن بمجرد انخفاض أسعاره منذ سنة 1986 واستمرار انخفاضه الى غاية التسعينات وذلك في مرحلة ما سمي **بانهيار الثمانينات** نتيجة للحروب التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط² فان كل ذلك قد ادخل الدولة الجزائرية في مديونية ضخمة اثقلت كاهلها و اثرت على سيادتها وذلك نتيجة اهمال الدولة آنذاك للقطاعات الأخرى و عدم وضعها لاستراتيجيات واضحة المعالم لمواجهة الازمة الاقتصادية ولتأمين الطلب الاستهلاكي الداخلي وهو ما دفعها الى اللجوء الى الهيئات المالية الدولية للاقتراض منها بشروط جد قاسية الامر الذي ساهم في ارتفاع المديونية الخارجية و في زيادة انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

حيث انه و عند صول اجال الاستحقاق و نتيجة الازمة المالية التي كانت تعاني منها الدولة الجزائرية آنذاك فانه لم يكن بمقدورها سوى المطالبة بإعادة جدولة ديونها فكان لها ذلك لكن بشروط جد تعسفية وصلت الى حد التدخل في شؤونها الداخلية فأصبحت بذلك قراراتها بأيدي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع رفض هذه الأخيرة إعادة اقراضها وكان ذلك في سنوات التسعينات³ وبعد الازمة الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر في سنوات التسعينات و معها الازمة الأمنية.

فقد شهدت أسعار النفط وانطلاقا من سنة 2001 ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت فيه الأسعار من 24.4 دولار سنة 2001 الى 115.22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب 72% في ظرف 13 سنة و قد ارجع الخبراء ذلك لعدة أسباب و عوامل سياسية منها اعمال العنف العديدة التي شهدتها الدول المنتجة للنفط بالإضافة الى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري و ارتفاع معدلات النمو في الدول المستوردة للنفط مما زاد في الطلب و في ارتفاع الأسعار⁴ وهو ما ساعد على تحسن الوضعية العامة للبلاد.

فقامت الدولة الجزائرية في حينها بالتخلص من شبح المديونية عن طريق ما اصطلح عليه بالتسديد المسبق للديون بالإضافة الى تكوينها لاحتياطي الصرف من العملة الصعبة اين تم استخدام جزء منه في القيام ببعض المشاريع التنموية كمشروع الطريق السيار(شرق، غرب) وبعض المشاريع السكنية و في تحسين الخدمات و بإعادة البعث بالمشاريع المتوقفة (كمشروع مترو الجزائر، مطار الجزائر الدولي ...) وهذا بغية تحقيق التنمية

1 - د ناجي حسين، مرجع سابق ص 21.

2 - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، مرجع سابق ص 22.

3 - عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2008 ص 82، 83.

4 - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، نفس المرجع والصفحة.

المنشودة بالإضافة الى انفاق مبالغ أخرى على التسلح¹ وعلى المواد الاستهلاكية و هو ما أدى الى تبيد العائدات النفطية في مجالات غير منتجة لا تعمل على خلق تنمية حقيقية الامر الذي جعل مشكلة التنمية سواء في الجزائر او في غيرها من بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط اكثر تعقيد ، حيث انه وفي حالة تزايد عائدات النفط فانه تصبح حكومات هذه الدول تهتم بعملية التوزيع و ليس بعملية الإنتاج الامر الذي يؤدي الى تقادم التحديات الاقتصادية كالمريض الهولندي² ولعنة الموارد الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخداما امثل اما في حالة انهيار أسعار النفط فانه تواجه هذه الحكومات العجز المالي الحاصل في موازنتها بحلول ظرفية تترتب عليها نتائج وخيمة على كافة الأصعدة و بما أنه تعتبر الاقتصادات العربية ومن بينها الجزائر نموذجا واضحا للدول الغنية بالموارد والتي تعتمد على النفط كمورد ومصدر مالي وحيد.

فان ذلك قد أدى الى تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي و هو ما جعل التقلبات الكبيرة في أسعار النفط تنعكس اثارها على المؤشرات الاقتصادية الكلية³ وبما أنه وانطلاقا من منتصف عام 2014 قد عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا وصل لمستويات قياسية ببلوغه حدود 30 دولار سنة 2015 وبداية 2016 ومع ظهور بوادر لاستقرار اسعار النفط عند تلك المستويات المنخفضة، فان تراجع اسعار النفط منذ جويلية 2014 وفقدانه لحوالي 74% من قيمته قد أوقع الدول المنتجة للنفط والمعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة، و رغم ان الخبراء و الباحثين يرجعون أسباب انخفاض أسعار المحروقات الى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية الا انه وبعودتنا الى ارض الواقع فان انخفاض أسعار النفط لا مفر منه خصوصا مع توفر المعروض منه سواء التقليدي او الصخري لذلك فانه لا بد على الدول التي تعتمد عليه و من بينها الجزائر ان تبحث لنفسها عن حلول ناجحة لتخرج من ازمته وذلك حتى تتفادى نفاذ المدخرات التي حققتها في وقت ارتفاع الأسعار⁴ وحتى تتفادى الازمات الداخلية المحيطة بها كما حدث لفرنزويلا نتيجة انخفاض وارداتها من السلع الاساسية⁵ هذا وقد توقع الخبراء استمرار انخفاض أسعار النفط لمستويات جد منخفضة نظرا لتوفر البدائل التي كانت غائبة في الماضي ، كما انه وحسب اراء بعض الخبراء فانهم يرون بانه لا يجب ان تتخفف أسعار برميل النفط عن 71 دولار لتغطية النفقات العامة للدولة الجزائرية ، حيث ان تكلفة انتاج برميل النفط في الجزائر تقدر بحوالي 20.4 دولار.

¹ - عيسى مقلید، نفس المرجع.

²-مصطلح "المريض الهولندي" و"لعنة الموارد" غالبا ما يتم استخدامهما كبديل عن بعضهما البعض، غير أنهما ليس مصطلحين مترادفين، فلجنة الموارد تشمل كل الآثار السلبية المفترضة للنفط على التنمية، في حين يشير المرض الهولندي إلى جانب واحد من لعنة الموارد، وهي التأثيرات التضخمية غير المتوقعة للموارد الطبيعية في حالة هولندا كان الغاز الطبيعي. انظر موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق ص 151.

³- نفس المرجع ص 133، 134.

⁴- المدخرات التي حققتها الدولة الجزائري في اثناء ارتفاع أسعار المحروقات جعلتها تتشئ صندوق لضبط الإيرادات FRR الذي انشاته سنة 2000 كصندوق لتلقي الفائض من الجباية البترولية ولتغطية العجز في الميزانية، لكن هذا الصندوق قد نفذ بحلول فيفري 2017، كما ان احتياطي الصرف قد تراجع الى حدود 70 مليار دولار نهاية ماي 2019 حسب مقال نشر في جريدة الشروق يوم 1/ 6/ 2019.

⁵ - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، مرجع سابق ص 23.

و بما ان الجزائر تعتبر من الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط و رغم الإجراءات الاستعجالية التي سارعت بها الحكومة في سنة 2014 منها تخفيض المساعدات المقدمة للدول الافريقية بنسبة 50 % وتكريسها لمبدأ التقشف في النفقات بغرض التخفيف من التكاليف عن الدولة، الا ان الخبراء يروا بانها في حالة وصول سعر البرميل الى 60 دولار فان ذلك سيقص من موارد البلاد الى النصف وفي نفس الوقت فقد صرح احد الخبراء الاقتصاديين و هو **عبد القادر بريش** بان التراجع في أسعار النفط قد يجبر الحكومة الى تقليص ميزانية التسيير والى تخفيض الرواتب و رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية¹ ونتيجة للتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط فانه لا بد من الان و صاعدا على الحكومة الجزائرية ان تعمل على تنويع اقتصادها الوطني و فك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات والاهتمام بالقطاعات الأخرى التي اهملت لمدة عقود طويلة منها :

● **القطاع الصناعي:** على الدولة الجزائرية الاهتمام أولا بالصناعات الاستخراجية والتحويلية والصناعات التقليدية (كالصناعة الغذائية وصناعات النسيج و إلى آخره من الصناعات الاستهلاكية) و ذلك لإشباع احتياجات السوق الداخلية وذلك لان الصناعات الكبرى المعتمدة على التكنولوجيا مازالت الدول العربية بعيدة عنها² وبما أن الصناعة تعد من أهم القطاعات المعول عليها في التنمية المستدامة في الدول النامية لأنها تعمل على توفير مناصب العمل و تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الواسعة الاستهلاك، إلا أن ما يساهم به هذا القطاع في الناتج المحلي في الجزائر يبقى ضئيلا و محتشما و متأثرا بتقلبات أسعار المحروقات كما انه يسجل نسب نمو متدنية³ وهذا رغم تبني الدولة الجزائرية لسياسة الانتعاش الاقتصادي الا ان هذا القطاع لم يتجاوب مع السياسات المنتهجة و رغم أن اغلب المؤسسات الصناعية في الجزائر متمثلة خصوصا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي حاولت من خلالها الدولة تحقيق نمو اقتصادي بعيد عن التبعية النفطية و لقد اعتبر صدور القانون رقم 01-18 الصادر في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أول تجسيد تشريعي في مجال إنشاء وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انه و نتيجة لقصور القانون السابق عن تحقيق أهدافه خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين وجدوا أنفسهم أمام حالة إفلاس وفشل نتيجة لعدة عراقيل فقد استوجب الأمر تعديل القانون السابق و تتميمه بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11/1/2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁴ و الذي عرفها بأنها "مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات أو كلاهما، تشغل من واحد إلى حوالي 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4مليار دينار جزائري، لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري وهي تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقاط الثلاث أدناه..." و رغم أن المشرع الجزائري قد اوجد الوكالة

1 - نفس المرجع ص 26.

2 - د طاهر جميل، مرجع سابق ص 13.

3 - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، مرجع سابق ص 28.

4 - القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 15 نوفمبر 2001 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10/1/2017 جريدة رسمية عدد 2 مؤرخة في 11/1/2017.

الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجهاز تابع للدولة مكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات و صناديق لضمان القروض المنشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002¹ وصندوق من اجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الابتكار ورغم صدور جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي مست المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مساهم حيوي في توفير رؤوس الأموال² وتحقيق التنوع الاقتصادي والتقليل من التبعية للمحروقات إلا أن ما تواجهه هذه الأخيرة من بيروقراطية وغياب للشفافية و من عدم التحكم في التكنولوجيا اثر على مردوديتها و على مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

ورغم انه قد صدر مؤخرا قانون الاستثمار، القانون رقم 18/22 المؤرخ في 24 يوليو سنة 2022 المتعلق بالاستثمار³ الذي قام بدعم المشاريع الاستثمارية للاستفادة من الأنظمة التحفيزية من أراضي تابعة للأموال الخاصة بالدولة، ومنح الأراضي من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، وكذلك وضع المعلومات تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار وذلك من خلال المنصة الرقمية للمستثمر والتي ترمي إلى تشجيع الاستثمار بهدف:

_ تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية.

_ ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.

_ تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.

_ إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.

_ تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة.

_ تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية.

_ تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

إلا أن ذلك يعتبر غير كافي لتطوير القطاع الصناعي، لذلك فانه على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في هذا القطاع وان تعمل على وضع خطط استراتيجية فعالة تقوم على التشجيع على الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من الضرائب.

• **القطاع الزراعي:** باعتبار أن الزراعة هي إحدى جوانب التنمية الاقتصادية التي تساهم في توفير مناصب الشغل و رغم محاولة الدولة الجزائرية تطوير هذا القطاع لما له من أهمية استراتيجية في

¹ -المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الاساسي، جريدة رسمية عدد74 مؤرخة في 13/11/2002.

² -جريدة النهار صدور القانون المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوم 22/1/2017 على الموقع الالكتروني <https://www.ennaharonline.com/>

³ - قانون رقم 18/22 مؤرخ في 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، جريدة رسمية عدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022.

تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة¹ و الاكتفاء الذاتي إلا أن هذا القطاع ما زال يعاني الكثير من النقائص بسبب إخفاق الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لتحسينه.

فمن مرحلة التسيير الذاتي وفق المرسوم الصادر في 22/ 3/ 1963 إلى مرحلة الثورة الزراعية من خلال إنشاء تعاونيات الثورة الزراعية CAPRA إلى سياسيات تقديم الدعم إلا انه ورغم الإصلاحات المتتالية التي عرفها هذا القطاع في كل مرة إلا أن مساهماته في الاقتصاد الوطني ما تزال ضئيلة رغم شاسعت الأراضي الزراعية و القدرات الهائلة التي تتوفر عليها الدولة الجزائرية و السبب في ذلك هو عوض ان يتم توجيه جزء من الفوائض المالية لقطاع المحروقات كان لابد من تدعيم هذا القطاع و وضع أبعاد استراتيجية له تكون واضحة المعالم حيث أن النفقات في السابق كانت متوجهة فقط نحو استيراد السلع الاستهلاكية والمنتجات الزراعية من الدول الأجنبية مما زاد من مشاكل هذا القطاع بالإضافة الى ذلك فان عدم وجود الدوافع التحفيزية للشباب من طرف الدولة لهذا القطاع جعله يعاني من عزوفهم و من التجاهلهم للقطاعات الأخرى الأمر الذي أدى إلى النقص في اليد العاملة.

كما أن إهمال الدولة لقطاع الزراعة و اهتمامها فقط بقطاع المحروقات الذي لم تتجاوز بعد تبعيتها له جعلها تفتح باب الاستثمار الأجنبي للبحث ولاكتشاف حقول نفطية جديدة ولاستغلال الغاز الصخري عوض أن تهتم بتشجيع هذا القطاع من خلال تدعيم التكوين و البحث العلمي في المجال الزراعي والاستفادة من الكفاءات و الخبرات المحلية و الأجنبية وهو ما اثر على المردود و على الإنتاج بصفة عامة بحكم أن اغلب الفلاحين في الجزائر يعانون من الأمية و من نقص التكوين و المرافقة من طرف المختصين في الميدان، رغم أن هذا القطاع قد أصبح يشهد تطورات و بحوث متقدمة في الخارج قد تجعل من الدول المتقدمة تتحكم في مصادر غذائنا مستقبلا².

زيادة إلى ذلك فمشكل التصحر والبناء فوق الأراضي الزراعية بسبب غياب القوانين الواضحة فيما يخص العقار في الجزائر وعدم تبنى الدولة لاستراتيجيات واضحة في تصدير منتجاتها الزراعية ومن احترام لمعايير الجودة كل هذا جعل من القطاع الزراعي لا يحقق الإيرادات التي يحققها قطاع المحروقات.

وبغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية فقد بادرت الدولة الجزائرية بكل إجراء تحفيزي يهدف إلى التشجيع على تجميع مستثمرات فلاحية، من خلال عمليات تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة بالامتياز.

¹ - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، نفس المرجع ص 26

² - من خلال الأغذية المعدلة جينياً (OGM) (Organisme Génétique Modifiable) والتي تشكل خطراً حقيقياً على الدول النامية والفقيرة لأنها تسمح للدول المتقدمة بالهيمنة عليها والتحكم بغذائها عن طريق تعديل المنتجات الزراعية جينياً وعدم السماح لها بالتكاثر والنمو خارج الشفرة الوراثية المبرمجة عليها، فالحرب الان هي الحرب على الغذاء بالإضافة الى الخطر الذي تمثله تلك المنتوجات على صحة الانسان حسب بعض الخبراء والمختصين رغم ان ذلك لم يؤكد بعد حيث مازالت هناك دراسات وأبحاث قيد الإنجاز .

فطبقا للقانون رقم 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، فقد منحت الدولة لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادوا من أحكام القانون رقم 19/87 والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية أو قرار من الوالي، من الاستفادة من عقد الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية، ولكن يجب عليهم أن يكونوا قد وفوا بالتزاماتهم¹، ومن بينها أن يقوموا باكتتاب عقد تأمين².

فيرمي هذا الإطار التشريعي إلى ضمان تطور الفلاحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، وكذا مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي ولهذا يجب العمل على:

تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج.

ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة تسمح بالتطور المطلوب الا ان ذلك يعتبر غير كافي لتحقيق التنوع الاقتصادي.

لذلك فانه لا بد على الدولة الجزائرية من الان وصاعدا ان تعيد حساباتها وان تقوم بتقديم الدعم الكافي المالي والتكويني للفلاحين وان تعمل على تشجيع الشباب للولوج لهذا القطاع من خلال تقديم التحفيزات المادية والمعنوية لهم وتشجيعها للبحوث العلمية في التخصصات الزراعية وذلك لكون هذا القطاع انسب بديل للمحروقات.

القطاع السياحي: يعتبر هذا القطاع في بعض الدول قطاع مهم باعتباره من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كثيرة من العملة الصعبة هذا بالإضافة إلى ما يوفره هذا القطاع من فرص العمل المباشرة وغير مباشرة.

و رغم توفر الدولة الجزائرية على كل الإمكانيات الطبيعية و البشرية وعلى المعالم الحضارية حيث صنفت هيئة اليونسكو³ بعض الآثار على أنها تراث عالمي للبشرية⁴، إلا أن ما يدخله هذا القطاع من عوائد مالية يبقى قليل جدا وضعيف ولا يرقى للمستوى المطلوب مقارنة مع بعض الدول هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 118 عالميا من بين 136 دولة حسب آخر تقرير صادر من المنتدى الاقتصادي العالمي حول المنافسة السياحية⁵ وذلك بسبب تردي البنية التحتية و تردي مستوى الخدمات المقدمة للسياح من فنادق ونقل و مرافق ترفيهية، إضافة إلى ذلك فان عدم التنسيق بين الديوان الوطني

¹ - قانون 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، جريدة رسمية عدد 46 المؤرخة في 18 أوت 2010.

² - قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، جريدة رسمية عدد 46 المؤرخة في 10 أوت 2008.

³ - منظمة اليونسكو UNESCO تأسست عام 1945 وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقع مقرها بباريس تتبعها 195 دولة تقوم بعدة مهام منها محو الامية بالإضافة لاتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث العالمي و حماية حقوق الانسان.

⁴ - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، نفس المرجع ص 28.

⁵ - الهام بوتلجي، السياحة الجزائرية في المرتبة 19 افريقيا و118 عالميا، جريدة الشروق على الموقع الالكتروني

<https://www.echoroukonline.com/>

للسياحة و الخطوط الجوية الجزائرية التي لا تقدم عروض مغرية مقارنة بالعروض التي تقدمها شركات الطيران في الدول التي تهتم بالسياحة جعلت الجزائر لا تستفيد من هذا القطاع .
زيادة إلى ذلك فان كثرة البيروقراطية وقلة التكوين في الميدان السياحي إضافة إلى عدم وجود لصرفات تعمل وفق أسعار الصرف الدولية وانتشار الأسواق السوداء كل ذلك قد زاد من نسبة العجز في إيرادات هذا القطاع هذا دون أن ننسى المشاكل الأمنية التي عاشتها الجزائر سابقا والتي انعكست آثارها السلبية على هذا القطاع.

ورغم صدور القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة¹ وذلك من أجل تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها والذي هدف إلى:

- ترقية الاستثمار السياحي وتطوير الشراكة في هذا القطاع.
- تحسين صورة الجزائر السياحية في المحافل الدولية.
- رفع قدرات الإيواء للفنادق والمقاصد السياحية وإعادة الاعتبار لها.
- تنويع المنتج السياحي الداخلية من خلال توفير ما يطلبه السائح.
- المساهمة في حماية البيئة وتأمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية.
- الاهتمام بالموروث الثقافي والتراث السياحي الوطني.
- ترقية وتنمية الشغل في القطاع السياحي.

كما ركز هذا القانون كذلك على تنمية الأنشطة السياحية ومراعاة مبادئ حماية الموارد الطبيعية والثقافية التاريخية وذلك من أجل ديمومة العرض السياحي وتحسينه وتنويعه هذا وقد نصت المادة السابعة منه على التزام الدولة بتوفير كل الشروط لترقية الاستثمار السياحي من خلال إعطاء الأولوية لهذه المشاريع داخل مناطق التوسع السياحي مع تكفل الدولة بالأعباء المترتبة عن إعادة الدراسات وأشغال البنية القاعدية وانجازها داخل مناطق التوسع السياحي² و رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة لتحسين قطاع السياحة في بلادنا إلا أن هذا القطاع لم يحقق بعد التنمية الاقتصادية المطلوبة والمتوقعة منه .

لذلك فانه لا بد على الدولة الجزائرية أن تعمل على تحسين هذا القطاع وتطويره وذلك بجلب الاستثمارات الأجنبية والاهتمام بالبنى التحتية والاهتمام بالفنادق وبالتكوين في هذا القطاع وتشجيعه خصوصا وان الجزائر تزخر بطاقات شابة معتبرة مازالت تعاني من شبح البطالة ومن نقص مناصب الشغل ومن

¹ - القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فبراير 2003، جريدة رسمية عدد 11 مؤرخة في 19 فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المعدل والمتمم.

² - مختاري فتحة، بوساحة محمد لخضر، معزوز فتح الله، النظام القانوني الجزائري كآلية لحماية صناعة التنمية السياحية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 128.

طبيعة شاسعة وخطابة لم يتم بعد استغلالها أحسن استغلال في استقطاب السياح وفي تحويل العملة الصعبة الى الداخل.

قطاع الطاقات المتجددة: هي الطاقات التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية المتجددة فهي لا تنفذ و لا تزول مع مرور الوقت كما أنها طاقات آمنة تعود بالنفع على البيئة و على الاقتصاد الوطني ومن أمثلتها (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة النووية¹ و لو أن هذه الأخيرة تشكل نوعا من الخطورة على البيئة و البشرية مثل كارثة شيرنوبل²) ورغم أن السلطات العمومية تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للمحروقات وذلك بإطلاقها لبرامج هامة منها **البرنامج الوطني للطاقة المتجددة**³ ونظرا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية قد تمكنها من أن تصبح قوة اقتصادية هامة إن أحسنت استغلالها إلا أن نسبة استغلال هذه الطاقات مازالت ضئيلة عندنا حيث مازالت الدولة الجزائرية في تبعيتها المطلقة للطاقات التقليدية(المحروقات) رغم أن الدول الغربية قد خطت خطوات كبيرة في استخدامها للطاقات البديلة.

فبعد ارتفاع أسعار النفط في أواخر عام 1973 فان هذا الارتفاع قد دفع بالدول الصناعية المستوردة إلى تغيير سياستها اتجاه الطاقات التقليدية تغيرا جذريا بسبب معاناة اقتصادها في ذلك الوقت من الآثار السلبية التي خلفها ارتفاع أسعار النفط حيث قررت حكومات هذه الدول تشجيع البحث العلمي و محاولة إيجادها لطاقات بديلة عن المحروقات من خلال محاولة تنويع مصادر الطاقة و عدم اكتفاءها بالاعتماد على المحروقات كمورد ناضب وغير متجدد مع محاولتها التحكم في أسعار الوقود من خلال ترشيد استهلاكه ورغم أن الدول المستهلكة للمحروقات تقوم بمجهودات جبارة من اجل فك تبعيتها لهذه الطاقة إلا أن الدول المنتجة و المصدرة له كحال الجزائر نجد أنها قد فشلت إلى حد بعيد في تنويع اقتصادها وفي الخروج من تبعيتها للمحروقات ولهذه الطاقة الناضبة التي تحمل مساوئ عديدة على البيئة ومخاطر متعددة على البشرية وعلى الكائنات الحية .

فتسربات النفط و الغاز من الأنابيب والخزانات وما تتسبب فيه من تلوث للماء و الهواء و ذلك من خلال الغازات الملوثة المطروحة من اول و ثاني أكسيد الكربون و أكسيد الكبريت و النتروجين⁴، إضافة إلى ذلك فان استخراج المحروقات و تكريرها وطرح نفاياتها يؤثر على البيئة أين يصبح مصدرا للتلوث وللاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ⁵ ورغم أن للجزائر خام كبير من الطاقات الغير قابلة

1 - فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، نفس المرجع والصفحة.

2- كارثة شير نوبل هي كارثة وقعت في المفاعل النووي رقم 4 من محطة شير نوبل للطاقة النووية في يوم 26/ 4/ 1986 قرب مدينة بريبات في شمال اكرانيا السوفياتية وهي تعد أكبر كارثة نووية يشهدها العالم.

3- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة عزم وضعه من 2011 الى 2030 وتدعيما لها انشأت الدولة الجزائرية المعهد الجزائري للبحث وتطوير الطاقات المتجددة.

4 - د طاهر جميل، مرجع سابق ص 20.

5 - د ناجي حسين، مرجع سابق ص 21.

للنضوب إلا أن المسعى الناجح لتأمين تلك الطاقات يشترط رؤية استثمارية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي.

فتحت قيد التكنولوجيا لا تتمتع الجزائر بالقدر الكافي من الإمكانيات الإنتاج بمسئوى الحجم والأمن الصناعي وتحت القيد المالي ليس لها القدر الكافي من إمكانيات الاستثمار موازاة مع خطط الانفاق العمومي الحالية وتحت القيد الفني توصف الاستثمارات في الطاقات المتجددة بالاندماج الصناعي والجهوي الذي يحمل مدلول المشروعات المشتركة وذلك بسبب تفاوت (تكاليف الإنتاج، حجم السوق ومستوى الطلب من دولة لأخرى) وان كان هذا المقترح معقد إلا انه ممكن لسببين:

- جدوى الطاقة الشمسية لتوفير 50% من احتياجات أوروبا وشمال إفريقيا من الكهرباء وكسب سوق جديدة في إفريقيا التي لا تكاد تضمن حاليا سوى 30% من احتياجاتها من الكهرباء.

- والسبب الثاني هو التنافس داخل الاتحاد الأوروبي لكسب ود الجزائر بين المحور الألماني ويمثله مشروع دزرتك والمحور الفرنسي ويمثله المخطط الشمسي المتوسطي وهو تنافس يعطي للجزائر الأفضلية و فرصة ذهبية للتربيع على سوق الطاقة في أوروبا في انتظار استكمال اقتصاد وطني متنوع يقلل من تبعية الجزائر للأسواق الخارجية.¹

في هذا الصدد فقد أورد المشرع الجزائري مجموعة من القوانين ذات الصلة بآليات ترقية الطاقات المتجددة وكذا إجراءات تحفيز استعمالها، ويعتبر القانون الأساسي لهذا النظام قانون ترقية الطاقات المتجددة، القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة،² حيث حدد من خلاله المشرع الجزائري الإطار العام للطاقات المتجددة من خلال مكوناتها وآليات ترفيتها وكذا تحفيز استعمالها.

وفي محطة أخرى من محطات التشريع الجزائري أكد في برامج متعددة على ضرورة اختيار مصادر الطاقة الأولية مع السهر على تفضيل المحروقات الوطنية المتوفرة وترقية استخدام الطاقة المتجددة ودمج الالتزامات البيئية وكذا ترقية تكنولوجيات الإنتاج ذات الإصدار المحدود لغازات الاحتباس الحراري.

ولعل من بين أهم ما نص عليه المشرع الجزائري في هذا الإطار هو منحه لامتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة وزيادة على ذلك فقد نص المشرع أن تستفيد هذه الأنشطة والمشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في إطار التشريع والتنظيم المتعلقة بترقية الاستثمار.³

¹ -لوصيف عمار العابد لزهري مرجع سابق ص 16

² - القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14 غشت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية عد 52، المؤرخة في 18 غشت 2004.

³ - طارق مخلوف، النظام القانوني لترقية الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 16، 2020، ص

الخاتمة:

رغم الاعتراف بان المحروقات ليست العامل الوحيد في التنمية المستدامة إلا أنها مازالت ولسوء الحظ تشكل أهم الموارد التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية و بالأخص في الجزائر نتيجة لما توفره من عائدات مالية معتبرة من العملة الصعبة الضرورية لتمويل السلع الاستهلاكية و الخدمات و رغم الأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الموازنة العامة للدولة الجزائرية إلا أنها تبقى و رغم ذلك موردا ناضبا يتميز بتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ولهذا فقد أصبح الاهتمام بالتنوع الاقتصادي والاستغلال الرئيسي والعقلاني للموارد الطبيعية مسألة مصيرية بالنسبة للجزائر تدعوها للتفكير في وضع استراتيجيات تنموية تكون بديلة عن قطاع المحروقات وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة خصوصا و أن دول العالم اليوم قد أصبحت تفكر في إيجاد استراتيجيات بديلة تسمح لها بتنوع اقتصادها و تطويره، ورغم توفر الدولة الجزائرية على جميع المؤهلات الطبيعية و البشرية التي تسمح لها بتحقيق التنمية المستدامة إلا أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها و ذلك بسبب عدم اهتمامها بالقطاعات الأخرى كاهتمامها بقطاع المحروقات ورغم أن قطاع المحروقات يشكل قيمة مضافة، كما انه يساهم في توفير مناصب الشغل و ذلك على اعتبار أن سياسة التشغيل تعتبر من أهم الوقائع الاجتماعية للتنمية المستدامة في البلاد الا انه غير كافي لتحقيق تنمية شاملة بكل أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و البشرية و ذلك على أساس انه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الجانب البشري، لتبقى في الأخير مسألة التنوع الاقتصادي مرهونة بضرورة وجود إرادة سياسية واليات حقيقية تعمل على البناء والتشييد و الرفع من مستوى معيشة الأفراد.

التوصيات:

- أن تنوع الاقتصاد الوطني هو رؤية استشرافية من اجل ضمان تنمية مستدامة على المدى الطويل يمكن تجسيدها على ارض الواقع إذا قمنا:
- بتوجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة للثروة ولمناصب الشغل.
- من خلال ترشيد النفقات ومحاربة الفساد.
- من خلال إعطاء أهمية كبيرة للعنصر البشري الكفاء لأنه العامل المهم في الإنتاج.
- من خلال المحافظة على الاستقرار الوطني لأن الاحتجاجات الداخلية بصفة متكررة ستؤدي إلى الضغط على الدولة لشراء السلم الاجتماعي عوض اهتمامها بالإنتاج وخلق مشاريع استثمارية.

قائمة المراجع:

1-الرسائل الجامعية:

- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008.
- عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2008.

2-المجلات:

- لوصيف عمار، العابد لزه، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات (رؤية استشرافية) مجلة العلوم الإنسانية، عدد 52، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1ديسمبر 2019.
- فوكة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية العدد 3 السداسي 2 سنة 2016.
- موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5 جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، ديسمبر 2016.
- د ناجي حسين، التنمية المستدامة في الجزائر (حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد) مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2008.
- مختاري فتيحة، بوساحة محمد لخضر، معزز فتح الله، النظام القانوني الجزائري كآلية لحماية صناعة التنمية السياحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020.
- _ طارق مخلوف، النظام القانوني لترقية الطاقات المتجددة في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 16، 2020.
- 3- النصوص القانونية:**
- القانون رقم 01 -18 المؤرخ في 12 /12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 15 نوفمبر 2001 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 17- 02 المؤرخ في 10 /1 /2017 جريدة رسمية عدد 2 مؤرخة في 11 / 1 / 2017.
- القانون رقم 01/03 المؤرخ في 17 فبراير 2003، جريدة رسمية عدد 11 مؤرخة في 19 فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المعدل والمتمم.
- _ القانون رقم 18/22 مؤرخ في 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، جريدة رسمية عدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022
- _ القانون 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010 المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، جريدة رسمية عدد 46 المؤرخة في 18 أوت 2010.
- القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14 غشت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في 'طار التنمية المستدامة، جريدة رسمية عد 52، المؤرخة في 18 غشت 2004.
- قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، جريدة رسمية عدد 46 المؤرخة في 10 أوت 2008.
- المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11 /11/ 2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الاساسي، جريدة رسمية عدد 74 مؤرخة في 13 /11/ 2002.
- 4- المواقع الالكترونية:**
- الهام بوتلجي، السياحة الجزائرية في المرتبة 19 افريقيا و118 عالميا، جريدة الشروق على الموقع الالكتروني: <https://www.echoroukonline.com/>

- حامد عبد الحسين الجبوري، التنوع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
الموقع الالكتروني : <http://www.fcds.com>
- ربيع أبو شقرا، التنوع الاقتصادي طريق للتنمية المستدامة، على موقع
<https://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/>
- سورية شنبني ويحي سعيدي، نظرية التنمية المستدامة مقال العدد 3 جامعة المسيلة نشرت يوم 4 10 2005 على
الرابط www.Gulful.com
- مسالي نسيمة، الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي، بحث منشور على الموقع الالكتروني
<http://boulemkahel.yolasite.com/resources/>
- جريدة النهار صدور القانون المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوم 22 /1/ 2017 على الموقع
الالكتروني: <https://www.ennaharonline.com/>

المشاركة في الملتقى الوطني حول رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر - الواقع والآفاق

المحور الأول: الإطار التشريعي لبدائل النفط

عنوان المداخلة: التدابير القانونية لتشجيع الاستثمار في المجالات البديلة
اعداد الأستاذة الدكتور/بوعمره آسيا/أستاذة التعليم العالي/جامعة الجزائر 1

ملخص:

سعى المشرع الى محاولة مواكبة التطور الحاصل عالميا عن طريق تعديله لنصوص قانون الاستثمار والنصوص التنظيمية له والقوانين القطاعية ذات الصلة، سعيا منه نحو تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات البديلة لقطاع المحروقات بمنحه ضمانات وحماية وطنية له، وذلك بإقرار عدة آليات تشكل نوعا من الضمان والحماية اللازمة لخلق مناخ استثماري، وملائم، يشجع المستثمرين على الاستثمار والمنافسة النزيهة لتطوير الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار خارج قطاع المحروقات - الضمانات - الطاقات المتجددة- التدابير القانونية

Abstract:

One of the most important financing sources for Algeria is foreign investment, which is what led the legislator to try to keep pace with the development taking place globally by amending the texts of the investment law and its regulatory texts and related sector laws, seeking to encourage investment and direct it towards alternative sectors to the hydrocarbon sector by granting it guarantees and national protection. By adopting several mechanisms that constitute a kind of guarantee and protection necessary to create a suitable investment climate that encourages investors to invest and fair competition to develop the national economy.

Keywords: Investment outside the hydrocarbon sector - guarantees - renewable energies - legal measures.

مقدمة:

لقد ارتقت مكانة النشاط الاستثماري في العالم مؤخرا كنتيجة حتمية لما صار يمثله باعتباره موردا اقتصاديا من الأهمية بمكان نظرا لفضله في تحريك عجلة النمو وذلك في الدول المتطورة والنامية على حد سواء¹ خاصة باتجاه العالم وفتحه نحو حرية اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية².

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى نحو تعزيز مداخل خزينتها العمومية ومساها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي، فقد أدركت أهمية ودور الاستثمار، خاصة بعد فشلها باعتماد النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي وتنموي، وما نتج عنه من مديونية ألزمت الدولة بتبني اقتصاد السوق الذي تم النص عليه في أعلى وثيقة في الدولة الا وهو الدستور، ابتداء بحرية التجارة والصناعة في دستور 1996 وصولا الى حرية التجارة والاستثمار في التعديل الدستوري لسنة 2016³ وما صاحبه من إصلاحات بموجب تعديل 2022 عميقة في السياسة العامة للاستثمار في الجزائر.

بيد أن فتح الاستثمار أمام المبادرة الخاصة لم يخلص الدولة من الاعتماد على المورد الوحيد وهو قطاع المحروقات الذي ظل عائقا أمام الاقتصاد الوطني لسنوات مهددا أمنه واستقراره خاصة بسبب تقلبات أسعار المحروقات وفضلا عن الانهيار الحاد الذي شهدته أسعار النفط بسبب جائحة كورونا- كوفيد19 -.

كل هذا دفع بالمشروع الى اتباع خيار التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات الذي يقوم على تنوع الهيكل الإنتاجي، ومعناه جعل النسيج الإنتاجي الداخلي للبلاد أكثر تنوعا وذو قاعدة صناعية واسعة عن

¹ بهوري نبيل، أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الدول العربية -مجلة دفاتر اقتصادية، عدد 1، 2019، ص 406.

² حداد ياسين طيب محمد، العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 1، 2014، ص 172.

³ القانون رقم 01/16 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخة في 2016/03/07.

طريق الدخول الى فضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على قطاع واحد⁴ ، ما يستلزم معه تنظيم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بنصوص قانونية تحقق هذا المسعى خاصة وان الجزائر تتمتع بمقومات و ثروات كبيرة تشجع الاستثمار فيها مع وجود الاطار التشريعي المشجع لذلك، فما هي القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات؟ والى أي مدى ساهمت الأليات القانونية المتاحة للاستثمار فيها والمنظومة القانونية ككل في تفعيل دور الاستثمار خارج قطاع المحروقات؟

وبغية الاجابة على هذه الإشكالية قمت بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين حيث اثبتت، سأطرق في الأول الى قيام الجزائر بانتهاج سياسات اقتصادية وقانونية عديدة بهدف تنويع هيكلها الانتاجي أهمها البرنامج الاصلاحى الاقتصادي⁵ الوطني، والتشريعات القطاعية المتممة لما جاء به قانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار ، و تشجيع وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي بغرض توظيفهما كبديل لقطاع المحروقات في كافة الأنشطة والقطاعات الاستثمارية المنتجة منها للسلع (مبحث اول) أما المبحث الثاني فتم النظر في تلك المنتجة للخدمات (مبحث ثاني)،وهو ما نراه تباعا:

المبحث الأول :المجالات المنتجة للسلع

تتعلق القطاعات المنتجة للسلع بكل ما له علاقة بتحويل المواد الاولية من مادة خام الى منتجات صناعية و مادية ذات صنع جزائري محلي، الهدف منها هو تنمية و زيادة الإنتاجية وتوفير مختلف السلع محليا وكذا تصديرها الى الخارج ، وعليه فان القطاعات المنتجة للسلع كالقطاع الفلاحي وقطاع الطاقات المتجددة تشكل مفعلا قويا للتنويع الاقتصادي، وبالتالي فالاستثمار فيها يعد من أنجح الاستثمارات، لذلك حرص

⁴مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، عدد 7 ، 2018 ، ص 227.

⁵قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد 11، 2017، ص 260.

المشرع على احاطة الاستثمار في هذه القطاعات المتنوعة بنصوص قانونية صارمة، وهو ما سنراه في
المطلبين المواليين

المطلب الأول: الميدان الفلاحي

تسعى الجزائر الى تنمية القطاع الفلاحي بهدف سد الثغرة الغذائية المحلية، و النهوض بالاقتصاد الوطني،
عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي كما الأجنبي⁶ بغرض القضاء على التبعية الغذائية وترقية التجارة
الخارجية⁷.

فدعم الاستثمار بصورة دائمة ومستمرة فرض على الجزائر إعادة النظر في طريقة تسيير واستغلال العقار
عموما بما فيه العقار الفلاحي⁸.

وحسب نص المادة 4 من القانون 03/10 غير المشرع صفة المنتج الى صفة المستثمر الفلاحي الذي
يسعى الى تلبية حاجياته العائلية وتحقيق اهداف مرتبطة بالسياسة العامة للاقتصاد الوطني فضلا على
التمويل، الذي تم على إثره انشاء شباك موحد لمنح القروض بالتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومثال
على ذلك قرض الرفيق وقرض التحدي وعدة صناديق.

أما عن دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي واستقراره ، فقد عرفت الجزائر في المادة الثالثة⁹
من قانون التوجيه الفلاحي الامن الغذائي بانه يشمل محاور جديدة مثل القدرة على الحصول على الغذاء

⁶بوسدره فوزي، سعودي عبد الصمد، انعكاس القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر الفترة
ما بين 2001 الى 2008، 2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، عدد 2019، ص361.

⁷عبدوس عبد العزيز، بن حدو امينة، بن طوير نعيمة، دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنوع
الاقتصادي بالجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، عدد4، 2017، ص 76 الى 79.

⁸مقلاتي مونة، التنظيم القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر، مجلة تشريعات البناء والتعمير، عدد 4، 2017،
ص114.

⁹القانون رقم16/08 المتعلق بالوجيه الفلاحي الامن الغذائي : "حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة الى
غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة."

تحقيق استقرار الغذاء، الجودة والسلامة وتوفير الغذاء.¹⁰

وتعد قضية توفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي قضية معاصرة، ومن بين الأهداف الاساسية لقانون التوجيه الفلاحي، حيث خطت الجزائر خطوات جبارة في مجال زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء مما أثر على الإنتاج الفلاحي بصورة ملحوظة مؤخرًا.

وعطفا على ما قيل فان القطاع الفلاحي يساهم في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على التبعية الغذائية للبلدان الأخرى، والى زيادة دخل الفلاحين وزيادة قدرتهم الشرائية مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى وهو ما يؤدي الى تطوير وتعزيز انتاج تلك القطاعات ما يجعلها قادرة على مسايرة التحول الى اقتصاد السوق والمنافسة.¹¹

المطلب الثاني: ميدان الطاقات المتجددة

يعتبر القانون رقم 09/99 الهادف الى التعريف بالسياسة الوطنية للتحكم بالطاقة، أول قانون سخره المشرع في ميدان ترقية الطاقات المتجددة لكنه لم يضع آلية مفصلة لتطويرها ، غير أنه مع صدور القانون 01/02 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنابيب وفتحه لمجال الاستثمار في هذا القطاع أمام المستثمرين الخواص، سنت الجزائر اجراءات تهدف الى ترقية انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة بإصدار القانون رقم 92/04 المتعلق بتكاليف انتاج الكهرباء ليتعزز قطاع الطاقات المتجددة سنة 2004 بقانون خاص به وهو القانون رقم 09/04 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة، حيث تم استحداث برنامج وطني لترقية الطاقات المتجددة وذلك بغرض تأمين الاحتياجات الطاقوية بصورة مستمرة.

¹⁰ مهبول محمد، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009/2016، مجلة الدراسات، عدد 1، 2019، ص 313.

¹¹ ناصر مراد، سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية " حالة الجزائر " ، مجلة جديد الاقتصاد، 2010، عدد 5، ص 54.

وقد تم تعريف الاستثمار في الطاقات المتجددة في القانون رقم 09/04 في مادته 3 بأنها " أشكال الطاقات الكهربائية او الحركية او الحرارية او الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الاشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية..".

" مجموع الطاقات التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة باللجوء الى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عمليات البناء. "

كما تضيف المادة 4 من نفس القانون تعريفا اخر للطاقات المتجددة بأنها " مجموع عمليات تحويل الطاقات المتجددة من شكلها الاولي الى شكلها النهائي في أحد الفروع التالية :طاقة الاشعاع الشمسي، طاقة الكتلة الحيوية، طاقة الرياح، طاقة الحرارة الجوفية، الطاقة المائية" .

ونستنتج من هذا التعريف أن المشرع أتى على ذكر الطاقات المتجددة في إطار تحديد مجال تطبيق القانون 09/04، ولم يفرد لها تعريفا خاصا، كما ركز على فروع هذه الطاقات.

ولتحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة وضعت الجزائر إجراءات تحفيزية بهدف التشجيع على انتاج الطاقة بالانطلاق من فروع الطاقة المذكورة أعلاه بتوفير مناخ ملائم للاستثمار .

ومن أهم هذه التحفيزات انشاء صندوق وطني للطاقات المتجددة طبقا لقانون المالية الصادر سنة 2010 مهمة تمويل مشاريع الطاقات المتجددة مع رفع الإيرادات البترولية المخصصة لتغذية هذا الصندوق ، بالإضافة الى انشاء صندوق وطني للتحكم في الطاقة من اجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بفوائد وضمانات مخفضة من طرف البنوك والمؤسسات المالية¹² ، فضلا عن استفادة مشاريع الطاقات المتجددة من امتيازات مالية وجمركية لتفعيل المشاريع بموجب قانون الاستثمار¹³ ، بهدف تحسين وترقية الطاقات المتجددة 4 والتي تحدد طبيعتها وقيمتها بموجب قانون المالية.

¹²المادة 29 من القانون 09/99 المتعلق بالتحكم بالطاقة.

¹³المادة 33 من نفس القانون.

والظاهر أنه ورغم كل هذه التحفيزات وتسييرة شراء الكهرباء المضمونة الا ان أسعار الكهرباء المدعمة من طرف الدولة تعيق تطور الاستثمار في الطاقات المتجددة، فضلا عن افتقار القطاع لسياسة ضمان مالي وقروض ميسرة من طرف البنوك للمستثمرين، وعدم وجود إعفاءات ضريبية في القانون الخاص بهذه الطاقات، مما يعرقل نشاط المستثمرين وكذا تحقيق امن الطاقة والتنوع الاقتصادي في البلاد.

المبحث الثاني: المجالات المنتجة للخدمات

يعرف الاستثمار في القطاعات المنتجة للخدمات بأنه كل انتاج غير مادي أي مجموعة الحقوق المتصلة بالملكية او التي لها قيمة اقتصادية مقدمة في شكل خدمة¹⁴، وهي تختلف باختلاف القطاعات الاستثمارية، ومن أشهرها خدمات القطاع السياحي مطلب اول، وقطاع الاتصالات المطلب الثاني.

المطلب الأول: المجال السياحي:

يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات البديلة عن المحروقات، والجزائر تعتبر بلدا سياحيا بامتياز إذا تم استغلال المقومات السياحية المتنوعة التي تزخر بها والتي تؤهلها لتكون قطبا سياحيا ومن اهم مناطق الجذب السياحي.

و لضرورة تنويع الاقتصاد، وفي ظل فتح مجال الاستثمار الخاص الوطني في قطاع السياحة اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير القانونية الخاصة بهذا القطاع الحساس، من أهمها القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، ضف الى ذلك اعتمادها استراتيجية التخطيط وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT لآفاق 2030 الذي يسعى المشرع من خلاله الى جعل الاستثمار السياحي محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وبديلا حقيقيا لقطاع المحروقات¹⁵.

¹⁴زواوية أحلام، دوافع وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة تقييم حصيله استغلال الطاقة المتجددة بالجزائر خلال الفترة 1980/2016، مجلة دفاتر بوادكس، عدد9، 2018، ص60 و61.

¹⁵مساني صورية، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995 / 2014، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2019، ص236.

ويعرف الاستثمار السياحي بأنه " القدرة الإنتاجية الهادفة الى تكوين رأسمال مادي وإعداد رأسمال بشري في مجال السياحة من اجل زيادة الطاقة الإنتاجية وتقديم افضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة " ¹⁶.

فالمجالات التي يشملها الاستثمار السياحي في الجزائر هي كل من الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة وكل أشكال الطاقات الكهربائية او الحركية او الحرارية او الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الاشعاعات الشمسية وقوة الرياح والمياه الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية.

زيادة على مجموع الطاقات التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة بالجوء الى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عمليات البناء.

كما تقوم صناعة السياحة أساسا على الاستثمار في مجال خدمات الإقامة والخدمات المرافقة لها كالاستثمار في الثروة السياحية والتي تشمل استغلال الموارد الطبيعية والثقافية للبلاد كاستغلال المنابع الطبيعية والمياه الحموية او الشواطئ ¹⁷ ، والاستثمار في المؤسسات السياحية كوكالات السياحة والأسفار ¹⁸ غير ان استقطاب المستثمرين للاستثمار في مختلف هذه المجالات السياحية في الجزائر يتوقف على توفر مجموعة من المتطلبات والتسهيلات والتي تتمثل أساسا في توفير العقار السياحي.

¹⁶ فقير سامية، لعروم محمد امين، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وتأثيره على السياحة الداخلية، ملتقى وطني حول، السياحة الداخلية في الجزائر واقعا وسبل تطويرها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 0 و11 جانفي 2018 ص4.

¹⁷ القانون رقم 02/03 المؤرخ في 2003/02/17، يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد11، 2003/02/19.

¹⁸ القانون رقم 06/99 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية عدد 24، 1999/04/07.

والمشروع الجزائري لم يتطرق الى تعريف العقار السياحي، وانما عرف بعض اصنافه المتمثلة في مناطق التوسع السياحي والمناطق السياحية والمناطق الحموية مكثفيا بتحديد تشكيلته في المادة 20 من القانون رقم 03/03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية التي تنص على أنه:

"يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأماكن الوطنية العمومية والخاصة، وتلك التابعة للخواص."

ولا يمكن استغلال العقار السياحي الا بعد ان يغطيه مخطط توجيهي خاص به يحدد ويوضح المشاريع التي يمكن اقامتها ويبين المناطق التي يمكن استغلالها وهذا راجع لسياسة التخطيط التي تنتهجها الدولة لتقادي النمو الفوضوي للهياكل السياحية¹⁹.

وفي هذا الصدد يمكن تعريف العقار السياحي بأنه "مجموع الأراضي القابلة للبناء الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي والمناطق السياحية، والمحددة في مخطط التهيئة السياحية، والتي تمنح لصاحبها حق الاستغلال السياحي في حدود القوانين المنظمة لقطاع السياحة".

كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 23/07 الذي ينظم كفيات استغلال العقار الموجه للاستثمار السياحي والذي نص طبقا للمادة 4 منه على أنه لا يمكن استغلال الأراضي الموجهة للاستثمار السياحي الا بعد انتهاء اشغال التهيئة النهائية، حيث تكلف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة طبقا للمادة 20 من القانون 01/03 بعملية التهيئة المتمثلة في تحديد الأراضي وتزويدها بالمياه والإنارة العمومية وشبكة الطرق والمساحات الخضراء وتتكفل الدولة بكافة أعباء هذه التهيئة.

¹⁹لخداري عبد الحق، زغلامي حسبية، الإطار القانوني للعقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد 11، 2019، ص 261، 260.

ويعد الامتياز الطريقة القانونية الوحيدة التي استخدمها المشرع الجزائري لاستغلال العقار السياحي التابع للأماكن الوطنية الخاصة بعد التخلي عن إمكانية إعادة بيعه²⁰، كما تم التخلي عن نظام الامتياز عن طريق المزايدة بسبب المعوقات التي كان يفرضها القانون القديم وتعويضه بنظام الامتياز غير القابل للتنازل بطريق التراضي لتبسيط اجراءات الحصول على العقار السياحي ، ومنه فمن يريد الاستثمار في الاراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية فعليه ان يقدم طلب الحصول على حق الامتياز للوزير المكلف بالسياحة ، مرفقا بملف تحدد مكوناته طبقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي 23/07.

وفي حال استيفاء المشروع للشروط المطلوبة يصدر في شكل قرار من الوالي بعد موافقة اللجنة المختصة ويحرر عقد الامتياز من طرف إدارة أملاك الدولة مرفقا بدفتر شروط.

غير أنه ورغم الثروات الطبيعية، والتسهيلات المسخرة لترقية الاستثمار ومنها تهيئة استغلال العقار السياحي والامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في هذا القطاع الا ان الجزائر ماتزال متأخرة في هذا المضمار والسبب هو البيروقراطية الإدارية أضف الى ذلك سوء تسيير العقار الموجه للاستثمار السياحي والتأخر الكبير في عملية تهيئته ما يؤثر سلبا على النهوض بالاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثاني: مجال الاتصالات والمواصلات

مع صدور القانون 03/2000 قامت الجزائر بتحويل كل نشاطات استغلال الاتصالات التي كانت تقوم بها وزارة البريد والاتصالات الى شركة اسهم تسمى " اتصالات الجزائر " كشكل من اشكال الانتقال الى اقتصاد السوق كما قامت بتحديد أنظمة الدخول لسوق الاتصالات في ثلاثة أنظمة وهي الرخصة والترخيص والتصريح البسيط²¹ بحيث يتميز نظام الرخصة بالزامية مرور المتعاملين الاقتصاديين على اجراء المناقصة

²⁰ لا يمكن إعادة بيع الأراضي موضوع هذا المرسوم من طرف الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ا ومنح حق الامتياز عليها من طرف إدارة الأملاك الوطنية الا بعد تهيئتها نهائيا مع احترام طابعها كما هو محدد في مخطط التنمية السياحية. "

²¹ سنوسي علي، عبد الفتاح داودي، ن دور المنظومة التشريعية في تحسين أداء قطاع الاتصالات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، عدد 9، 2009، ص162.

الذي تعلن عليه سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية والذي يتوقف على احتياجات السوق لهذه الخدمات²² ، وهي نفس الأنظمة التي نصت عليها المادة 115 من القانون 04/18 بحيث احالت المادة 122 منه عملية تحديد نظام الاستغلال المطبق لكل نوع من أنواع الشبكات ومختلف خدمات الاتصالات الالكترونية الى التنظيم.

غير ان هذا التنظيم غير موجود بعد ما يعني طبقا للمادة 189 من نفس القانون ، تتم مواصلة العمل بالمرسوم التنفيذي رقم 320/15 المتضمن نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية ومختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية²³.

وبهذا شهد قطاع الاتصالات دخول عدة متعاملين في مختلف مجالاته والذي يعد أبرزها سوق الهاتف النقال الذي عرف دخول ثلاثة متعاملين اقتصاديين وهم "موبيليس" و"جازي" و "اوريدو" الذين يستغلون نظام الاتصالات الالكترونية وفق الرخص الممنوحة لهم، ما سمح للمنافسة الشديدة بين هؤلاء المتعاملين في توفير مداخل أخرى للاقتصاد الوطني ورفع مساهمة قطاع الهاتف النقال في الناتج الداخلي الخام كما سمح ذلك بتطوير خدمات الاتصال والأنترنت المقدمة وانخفاض أسعارها مقارنة لما كانت عليه في ظل الاحتكار.

وفيما يتعلق بمساهمة قطاع الاتصالات في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي في الجزائر فإن مساهمته تبقى محدودة جدا بسبب العراقيل المتعلقة بتأمين المعاملات الالكترونية، واحتشام القوانين التي تنظم المعاملات الالكترونية الملائمة للثورة الرقمية، اضافة الى العيوب التي تمس البنية التحتية لشبكة الانترنت التي ورغم

²²احميد اتو محمد، الامتياز في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر عدد 1، 2011، ص 78.

²³المرسوم التنفيذي رقم 320/15 المؤرخ في 13 ديسمبر 2015 الذي يحدد نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية ومختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 68 ، المؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

الإصلاحات التي تناولت القطاع الا انها لم تحقق بعد الأهداف المنتظرة في تحويل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد رقمي.

خاتمة:

خلصت من خلال هذه الورقة البحثية الى أن قطاع المحروقات أو اقتصاد الربيع يشكل الأساس الصلب لبناء الاقتصاد الجزائري إذ يشكل كل مداخله، والمصدر الغالب فيه هو النفط لكن مع ظهور الازمة الاقتصادية وتخفيض الدول لإنتاجه، بروز عدد من النتائج:

النتائج:

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية هبوطا حادا اثر سلبا على الاقتصاد الوطني، و هو ما أدى بالمشروع الجزائري الى تعديل الدستور لإنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلا المادة 43 من دستور 2016 وكذا تعديل 2022 التي تقر بحرية الاستثمار التي مثلت الدافع²⁴ القوي للسلطات العمومية لتعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار ،ومناخه ليتمشى مع ما جاء به هذا الدستور، ونتيجة لذلك ظهر توجه تشريعي استثماري لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث سنت الجزائر عددا من القوانين، أهمها القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار الذي جاء في مضمونه منح العديد من الضمانات والاعفاءات للمستثمرين بغية النهوض بالقطاع الاستثماري لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ، مما استوجب عليها أيضا التصدي لهذا الوضع من خلال إعادة النظر في مسألة تنوع موارد نشاطها الاقتصادي والاستثمار في مشاريع جديدة لتعزيز الأصول غير النفطية بتنوع مصادر مداخلها،

لذلك تسعى الجزائر لدعم قطاعاتها الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات من فلاحية وسياحة وطاقة وغيرها، من خلال اعتماد الية الاستثمار والمنافسة النزيهة وتشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى وجود حاضنات الاعمال والمؤسسات الناشئة، مما دفع الى وضع اليات قانونية خاصة بتهيئة القطاعات

وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحمايته من التقلبات الاقتصادية ودفع عجلة النمو والازدهار، ومنه
نقترح جملة من الاقتراحات :

الإقتراحات:

- ضرورة التعريف بالثقافة القانونية عند المستثمرين الوطنيين مع القضاء على الفساد الإداري والمحسوبية
التي يعاني منها المستثمرون.

- تفعيل دور الأجهزة الوطنية في تشجيع الاستثمار ومنحها الاستقلالية وصلاحيات محددة لتقادي تداخل
صلاحياتها.

- سن المزيد من النصوص القانونية حول موضوع الاستثمار وتدعيم وتفعيل النصوص الموجودة.

- إبرام المزيد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار مع الدول لزيادة تدفق رؤوس الأموال الى الجزائر
والاستفادة من خبرة وتجارب المستثمرين الأجانب.

- اللجوء الى طريقة الاستيراد كألية غير مباشرة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

قائمة المراجع:

*المقالات

1- بهوري نبيل، أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الدول العربية -مجلة دفاتر
اقتصادية، العدد الاول، 2019.

2- لخداري عبد الحق، زغلامي حسيبة، الإطار القانوني للعقار السياحي في التشريع الجزائري، مجلة
الحقوق والعلوم السياسية، عدد11، 2019.

3- بوسدرة فوزي، سعودي عبد الصمد، انعكاس القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل
في الجزائر الفترة ما بين 2001الى 2008، 2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، عدد 1، 2019.

- 4- مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي :تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، عدد 7، 2018 .
- 5- مهبول محمد، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2016/2009، مجلة الدراسات، عدد 1، 2019.
- 6- شريفة بو شعور، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة :دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية العدد الثاني، 2018.
- 7- ساحلي مبروك، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، عدد 32، 2018.
- 8- زاوية أحلام، دوافع وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة تقييم حسيلة استغلال الطاقة المتجددة بالجزائر خلال الفترة 2016/1980، مجلة دفاتر بوادسك، عدد 9، 2018.
- 9- بو شيخي محمد رضا، غريسي صدوقي، إثر انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات الجزائرية، دراسة قياسية 2016/2001 مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد 31، 2018.
- 10- قرومي حميد، بن ناصر محمد، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد 11، 2017.
- 11- عبدوس عبد العزيز، بن حدو امينة، بن طوير نعيمة، دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، عدد 4، 2017.
- 12- مقلاتي مونة، التنظيم القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر، مجلة تشريعات البناء والتعمير، عدد 4، 2017.
- 13- حداد ياسين طيب محمد، العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد الاول، 2014.

14-احميداتو محمد، الامتياز في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر العدد الاول، 2011.

15-ناصر مراد، سياسات تحقيق الامن الغذائي في الدول النامية " حالة الجزائر " ، مجلة جديد الاقتصاد، العدد الخامس، 2010.

16-سنوسي علي، عبد الفتاح داودي، دور المنظومة التشريعية في تحسين أداء قطاع الاتصالات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، عدد9، 2009.

*الاطروحات:

1- مساني صورية، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995/ 2014، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2019 .

*الملتقيات:

1- فقير سامية، لعروم محمد امين، واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وتأثيره على السياحة الداخلية، ملتقى وطني حول، السياحة الداخلية في الجزائر، واقعها وسبل تطويرها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 0 و11 جانفي 2018.

*القوانين:

1- القانون رقم 01/16 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخة في 2016/03/07.

- 2-المرسوم التنفيذي رقم 320/15 المؤرخ في 13 ديسمبر 2015 الذي يحدد نظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية ومختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 68 المؤرخة في 27 ديسمبر 2015.
- 3- القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، المؤرخ في 15/12/2015.
- القانون رقم 02/03 المؤرخ في 17/02/2003، يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 11، 19/02/2003.
- 4-القانون رقم 06/99 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية عدد 24، صادرة في 07/04/1999.

جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول:
رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر
- الواقع والآفاق -
يوم 24 أفريل 2023

المحور الأول: الإطار التشريعي لبدائل النفط
عنوان المداخلة: الضمانات الدستورية للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ظل التعديل
الدستوري 2020

• رويح جهيدة

طالبة دكتوراه سنة خامسة

تخصص قانون الإدارة والمالية

كلية الحقوق جامعة الجزائر 1

• عراج كنزة

طالبة دكتوراه علوم سنة خامسة

قانون خاص: تخصص عقود ومسؤولية

الملخص:

تعتمد الدول النامية ومن بينها الجزائر على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، مما لا يسمح لها بالنمو الاقتصادي السريع بل تتعرض لأزمات كثيرة نتيجة لانخفاض سعر تلك الموارد الطبيعية، وعدم القدرة التنافسية في مجالات أخرى ضمن النشاط الاقتصادي.

مما يتطلب الآن إتباع استراتيجيات تقوم على التنويع الاقتصادي لتفادي التقلبات التي تحدث في الأسواق الوطنية والدولية، مع مراعاة مبادئ التنمية المستدامة، كذلك الاستغلال الأمثل لتكنولوجية المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لإعادة تنظيم هيكله القطاع الاقتصادي.

وتعد النصوص القانونية أحد هذه الاستراتيجيات، ومن بينها الدستور الذي يسطر لنا المبادئ والأحكام الأساسية للتنمية المستدامة وتعزيز التنويع الاقتصادي، من جهة ويكرس لنا الهيئات المستلزم تأسيسها لتحقيق ذلك.

لذلك من خلال هذه المداخلة حاولنا الإجابة عن التساؤل التالي: **ما هي الضمانات الدستورية المتاحة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر؟**

الكلمات المفتاحية: الدستور، التنمية، التنمية المستدامة، التنويع الاقتصادي، حرية التجارة، الاستثمار.

Résumé :

Les pays en développement, dont l'Algérie, dépendent aux ressources naturelles comme principale source de revenus, ce qui ne leur permet pas de croître rapidement de l'économie et sont exposés à de nombreuses crises en raison de diminution du prix de ces ressources naturelles et d'incapacité concurrentielle dans d'autres domaines de l'activité économique.

Ce qui nécessite désormais l'adoption de stratégies basées sur la diversification économique pour éviter les fluctuations qui se produisent sur les marchés nationaux et internationaux, en tenant compte des principes de développement durable, ainsi que l'utilisation optimale des technologies de l'information et de la communication et des techniques modernes pour restructurer le secteur économique.

Les textes juridiques sont l'une de ces stratégies, dont la constitution, qui fixe les principes et dispositions principales pour le développement durable et renforcement de la diversification économique, d'une part, et nous consacre les structures nécessaires pour ce faire.

Ainsi, à travers cette intervention, nous avons essayé de répondre à la question suivante :

Quelles sont les garanties constitutionnelles disponibles pour parvenir à la diversification économique et au développement durable en Algérie ?

Mots clés : constitution, développement, développement durable, diversification économique, la liberté de commerce, investissement.

Abstract :

Developing countries, including Algeria, depend on natural resources as a main source of revenue, which does not allow them to economic development rapidly. Rather, they are exposed to many crises as a result of the low price of these natural resources, and the incapacity of competitiveness in other areas of economic activity.

Which now requires the adoption of strategies based on economic diversification to avoid fluctuations that occur in the national and international markets, taking into account the principles of sustainable development, as well as the optimal use of information and communication technology and modern techniques to restructure the economic sector.

The legal texts are one of these strategies, including the constitution, which lays down the basic principles and provisions for sustainable development and the reinforcement of economic diversification on the one hand, and consecrate to us the structures required to be established to achieve this.

Therefore, through this intervention, we tried to answer the following question: **What are the constitutional guarantees available to achieve economic diversification and sustainable development in Algeria?**

Keywords: constitution, development, sustainable development, economic diversification, freedom of commerce, investment.

تعتمد الدول النامية ومن بينها الجزائر على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، مما لا يسمح لها بالنمو الاقتصادي السريع بل تتعرض لأزمات كثيرة نتيجة لانخفاض سعر تلك الموارد الطبيعية، وعدم القدرة التنافسية في مجالات اقتصادية، مما يستدعي الأمر الآن اللجوء إلى التنويع الاقتصادي لتفادي التقلبات والمخاطر التي تحدث في الأسواق الوطنية والدولية مع مراعاة مبادئ التنمية المستدامة، كذلك الاستغلال الأمثل لتكنولوجية المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لإعادة تنظيم هيكله القطاع الاقتصادي.

ويقصد بالتنويع الاقتصادي كل عملية تهدف إلى تنويع الهيكل الإنتاجي وخلق قطاعات جديدة ممولة للدخل، أي خفض الاعتماد على إيرادات قطاع واحد فقط في الاقتصاد بالتالي فتح مجالات أخرى تكون ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر. إذن يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، والاعتماد على مورد من موارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة¹.

بالتالي تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي تركز على التنمية المستدامة، وأهم هذه الاستراتيجيات الواجب إتباعها سن النصوص القانونية المنظمة لها، ويعد الدستور أسمى نص قانوني الذي يمكن أن يحدد لنا السياسة التنموية في جميع المجالات الاقتصادية من خلال المبادئ والأحكام الأساسية للتنمية بأشكالها ومجالاتها، ولا يمكن لأي نص قانوني أدنى أن يخالفها، وليس هذا فقط كذلك استحداث آليات لتكنولوجية المعلومات والاتصالات والتقنيات الجديدة، فهي تلعب دور مهم في التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

الأمر الذي يقضي توفير ضمانات دستورية لها أولاً ثم يليها تحقيق الحماية القانونية، هذا ما يجعلنا نتساءل ما هي الضمانات الدستورية المتاحة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم دراسة الموضوع من خلال المنهج الوصفي بذكر القواعد الدستورية المعالجة للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة والمعرفة والرقمنة التي أصبحت مورد أساسي في العملية الاقتصادية، وتحليلها وفق المنهج التحليلي، بناء على هذا تطرقنا إلى نقطتين، الأولى شملت الأحكام

¹ أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 22.

الدستورية للتنوع الاقتصادي وللتنمية المستدامة، بينما في الثانية أشرنا إلى المؤسسات الدستورية المساهمة في التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أولاً- الأحكام الدستورية للتنوع الاقتصادي وللتنمية المستدامة.

تعتمد الجزائر على الاقتصاد الريعي الذي يقوم على بيع موارد الدولة المحددة في المحروقات والغاز من دون اللجوء إلى الإنتاج الداخلي، رغم أنها تمتلك ثروات وموارد طبيعية أخرى ولها إمكانية استغلال قطاعات أخرى مرتبطة بالفلاحة والصناعة والسياحة، التي تعد مصدرا متميزا لتحقيق التنوع الاقتصادي، ومنها تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في نفس الوقت، والقدرة على التنافس في الأسواق الدولية، ليس هذا فقط بل تقليل المخاطر التي تتعرض إليها الدولة نتيجة اعتمادها على قطاع واحد أو منتج واحد.

الأمر الذي يقضي توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، واستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والتوجه إلى الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتلبية احتياجات الأجيال حاضرا ومستقبلا، وحرصا على ذلك أقر الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 الأحكام الأساسية المتضمنة للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

1) القطاع الفلاحي والموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه على كمية ونوعية الموارد الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، الغابات، وفرة المعادن، وفرة المياه، التي تستغل لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية للدولة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

وبطبيعة الحال، تتوفر الجزائر على أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هامة مما يمكنها تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني، إذ حث الدستور الجزائري المعدل سنة 2020² في المادة 21 في الفقرة الأولى والرابعة الدولة على ضرورة حماية الأراضي الفلاحية، والسهر على الاستغلال العقلاني للموارد المائية سواء كانت سطحية أو جوفية لتوفير مصادر مستدامة للمياه الآمنة للاستخدام سواء في المنازل أو الزراعة أو الصناعة، ويمكن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية التي تمكن من الاقتصاد في الماء

² مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 82، المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020.

وتفادي تسربه، إضافة إلى الحفاظ على الطاقات الأحفورية المتمثلة في المواد المستخرجة من باطن الأرض (الفحم، الغاز والبتروول) والموارد الطبيعية المختلفة.

الأمر الذي يقضي إلى إسهام القطاع الزراعي من خلال المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في التنمية الاقتصادية، برفع الإنتاج وتحقيق اكتفاء ذاتي وتوجيه المنتجات الزراعية للتصدير، وتموين القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية، وليس هذا فقط بل ضرورة مواكبة هذا القطاع للتكنولوجيا والتخلي عن الطرق التقليدية للزراعة.

وما يلاحظ أن تأكيد الدستور الجزائري على الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها، لتلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل، وحثا تحقيق التنمية المستدامة والتي تعد أحد شروطها.

(2) القطاع الصناعي والاستثمار والمقاولة:

لتحقيق مكاسب إنتاجية لا تبتد من جعل الهيكل الإنتاجي المحلي أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة، لذلك اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 على سياسة النمو الصناعي، من خلال تجسيد استراتيجية صناعية جديدة، والتي تعتمد على أربعة عوامل:

- إعادة تأهيل المؤسسات،
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي،
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين،
- ترقية الاستثمار الأجنبي³.

وعلى خلاف ذلك لم يضع المؤسس الدستوري سنة 2020 المبادئ العامة للقطاع الصناعي على عكس دستور 1996 الذي أكد على حرية الصناعة⁴، إلا أنه استبدلها بحرية الاستثمار، الذي تعتبر من أهم ركائز اقتصاديات الدول النامية، والتي تواجه العديد من المعوقات ومشاكل التنمية، وعليه فإن هذه

³ أحمد ضيف، أحمد عزوز، المرجع السابق، ص.ص 25 و26.

⁴ المادة 37، المرسوم الرئاسي 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، في الجريدة الرسمية عدد 76، المؤرخة في 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر سنة 1996.

الدول ومنها الجزائر، تتنافس في خلق مناخ الاستثمار الملائم ومنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المختلفة للمستثمرين⁵.

إن ضرورة التنوع الاقتصادي تستند إلى تقليل مخاطر الاستثمار من خلال توزيعه على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، كذلك الاعتماد على تصدير عدة منتجات لتفادي انخفاض حصيلة الصادرات، وغيرها.

وفي نفس الصدد، تحقق المقابلة كذلك التنوع الاقتصادي في مختلف المجالات الصناعية، الفلاحية، التجارية والخدماتية. والتي عرفها القانون المدني في المادة 549 على أنها " المقابلة هي عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يدفعه له المتعاقد الآخر". فالمقابلة هي الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج القائمة على تصميم وتنظيم وإدارة بشرية لتحقيق غرض معين صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي⁶. والتي أصبحت متداولة في الآونة الأخيرة بسبب انتشار المبادرة الفردية والإبداع الفكري والعلمي وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما تم إدراجها لأول مرة في التعديل الدستوري 2020 ضمن المادة 61.

ولتحقيق ذلك كرس الدستور الجزائري حرية الإنتاج الفكري والفني والعلمي في المادتين 74 و75، وكذلك المادة 60 المتضمنة حماية الملكية الخاصة باعتبارها أحد العوامل المحركة للمبادرة الفردية للابتكار والإنتاج، وممارسة حرية الصناعة والاستثمار والمقابلة، وبهذا تطبيق نظام اقتصاد السوق الحر.

(3) القطاع التجاري والعلاقات الخارجية:

نصت المادة 61 من الدستور المعدل على حرية التجارة، التي تعد أحد أساسيات النظام الليبرالي، الذي يسعى لتنشيط الحرية الثنائية في اقتصادياتها، إذ تمكن بموجبها الأفراد من المساهمة في بناء الحياة الاقتصادية والمشاركة فيها، فكل شخص يمكنه مزاوله نشاطا تجاريا أو صناعيا بعدما كانت الدولة هي التي تتولى بنفسها ذلك، فعلى هذا الأساس تلزم الدولة بعدم التدخل في الاقتصاد ومزاحمة الخواص، وتقييد حرية مزاوله الأنشطة إلا في حدود ضيقة⁷.

⁵ منصور داود، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 10.

⁶ Bernard mottez, la sociologie de l'industrielle, presse universitaire de France, 1975, p 50.

⁷ منصور داود، المرجع السابق، ص 3.

ويقصد بها " مباشرة الفرد للنشاطات التجارية والصناعية ومن ثم تتطلب ألا تحول الدولة بين الافراد وبين مزاوله النشاط التجاري أو الصناعي الذي يرغبون في مزاولته وأن لا ترغمهم على ممارسة نشاط تجاري أو صناعي معين، أي حق الفرد في مباشرة العمل التجاري وكل الأنشطة المتفرعة عنها دون قيود"⁸.

كما لم يغفل الدستور التجارة الخارجية في المادة 23 " تنظم الدولة التجارة الخارجية. يحدد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية ومراقبتها"، ونصت ديباجة الدستور في الفقرة خمسة وعشرون " إن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القامة على المصالح المتبادلة التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية".

إذ أصبحت التجارة الخارجية شرطا من الشروط المفروضة من صندوق النقد الدولي، وكذلك أحد متطلبات التطور والتنويع الاقتصادي، ولفشل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، عملت الجزائر على رفع القيود الحمائية واستبدالها بتحفيزات للقيام بالمبادلات التجارية، خاصة لاعتمادها على منتج وحيد ألا وهو المحروقات.

فضرورة التنويع الاقتصادي تستند إلى الاعتماد على تصدير عدة منتجات لتفادي انخفاض حصيلة الصادرات، أي دخول أسواق أخرى بمنتجات جديدة لتحقيق القدرة التنافسية الصناعية. لم يكتفي الدستور بهذا فقط بل أقر في المقابل حماية المستهلك وفق ما نصت عليه المادة 62: "تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلكين، بشكل يضمن لهم الأمن والسلامة والصحة وحقوقهم الاقتصادية".

(4) القطاع السياحي:

يظهر دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مشاريع استثمارية، وتطوير المناطق السياحية والحفاظ على الطبيعة. فالجزائر تتكون من مقومات السياحة الطبيعية من الجبال والغابات والشواطئ، والصحراء والحمامات المعدنية التي يمكنها استقطاب

⁸ جهيد سحوت، تكريس مبدأ حرية الاستثمار والتجارة والمقاولة في التعديل الدستوري 2020، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2، سبتمبر 2022، ص 37.

السياح المحليين والأجانب. إضافة أيضا إلى المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة والمتعاقبة من تيمقاد، جميلة، قلعة حماد، الطاسيلي، القصبه، قصر ميزاب، وغيرها من المعالم.

لم يتناول الدستور القطاع السياحي، لكن يمكن استخلاص بعض الأحكام المساهمة في القطاع السياحي، مثل تحديد الأملاك الوطنية المنصوص عليها في المادة 22، التي يمكن إدراج ضمنها هذه المعالم، ومن جهة أخرى حماية والحفاظ على التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي وفق المادة 76.

(5) الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية أهم عنصر ومورد في العملية الإنتاجية، وأساس التنوع الاقتصادي وذلك بتوفير اليد العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء بالمساهمة في العملية الإنتاجية أو بالإبداع الفكري والعلمي حيث تتيح كيفية استخدام الموارد المتوفرة، وكذلك عن طريق المحافظة على الثروات والموارد الطبيعية، بالتالي تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية في تحقيق التنوع الاقتصادي.

لقد أكد التعديل الدستوري الأخير ذلك في نصوص منه، بداية بالديباجة التي أقرت دور الشعب الجزائري في تنمية وتطوير المجال الاقتصادي، من خلال عمل الشعب الجزائري على بناء الاقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة⁹، وحرصه على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة¹⁰، كما أنه يساهم بفعالية في التقدم الاقتصادي آنيا ومستقبليا¹¹، وحماية الملكية العامة والمصالح الوطنية في المادة 83.

وفي إطار إصلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط، الدستور الأشخاص المكلفين بالضريبة بأدائها وتجنب أي تحايل يمس بمبدأ المساواة بينهم أو التهرب والغش الضريبي لأنه قد يضر بالمصالح الوطنية خاصة المجال الاقتصادي، وتماشيا مع ما تم ذكره لا تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون وليس بأثر رجعي، وفق ما نصت عليه المادة 82 من الدستور المعدل.

ليس هذا فقط بل كرست الديباجة في فقرتها تسعة عشر المشاركة الفعلية للشباب في عملية بناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادم من بينه المصالح الاقتصادية، نظرا لطاقته الهائلة سواء كانت

⁹ الفقرة 17 من ديباجة الدستور المعدل لسنة 2020.

¹⁰ الفقرة 18 من ديباجة الدستور المعدل لسنة 2020.

¹¹ الفقرة 23 من ديباجة الدستور المعدل لسنة 2020

جسدية أو فكرية تسمح له برفع التحديات الاقتصادية للبلاد، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع ضمان له تكوين نوعي مما يدفعه إلى الإنتاج الفكري والعلمي خصوصا في مجال رقمنة الاقتصاد والذكاء الاصطناعي، إذ يتطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية إدراج التكنولوجيا على العملية الإنتاجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بكفاءة وفعالية عالية.

بالإضافة إلى ذلك تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، وفق المادة 68 الفقرة 1، بهذا رفع نسبة اليد العاملة.

ثانيا- المؤسسات الدستورية المساهمة في التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تضمن الدستور إضافة إلى الحقوق الاجتماعية، حقوقا اقتصادية وبيئية، التي تنتمي أهميتها بالنظر إلى ارتفاع الأسعار وتزايد أشكال التفاوت والتلوث البيئي المرتبط بالصناعات الاستخراجية في البلاد، وينص على إنشاء عدة هيئات عامة لدعم أعمال بعض هذه الحقوق¹². وتظهر هذه الهيئات في هيئات منتخبة، استشارية وعلمية.

1) الهيئات المنتخبة:

منح الدستور للشعب الجزائري حق اختيار مؤسسات تهدف إلى القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية، وتشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها الطبيعية والبشرية والعلمية، كما تقوم بحماية الحريات الأساسية للمواطن ومن بينه الحريات الاقتصادية، إضافة إلى حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب، أو الاختلاس، أو الرشوة، أو التجارة غير المشروعة، أو التعسف، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة أو تهريب رؤوس الأموال، والسعي لتحقيق ازدهار الاجتماعي والثقافي¹³.

لم يوضح الدستور صراحة من هي هذه المؤسسات، لكن يمكن استنتاجها ضمنا والمتمثلة في الهيئات المنتخبة من قبل الشعب وهي: رئيس الجمهورية عن طريق وضع برامج الإنعاش الاقتصادي، المجلس الشعبي الوطني من خلال إصدار قوانين تنظم القطاع الاقتصادي، والمجالس المحلية الولائية والبلدية باعتبارها مكانا لممارسة الديمقراطية التشاركية والأقرب للمواطنين وعلى دراية بمتطلباتهم الاقتصادية.

¹² الجزائر الدستور في حاجة لضمانات أقوى لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية،

المملكة المتحدة، 2016، ص 14.

¹³ المادة 9 من التعديل الدستوري 2020.

وحرصا على تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية، وتكفل أفضل باحتياجات سكانها، يمكن أن يخص القانون بعض البلديات، الأقل تنمية بتدابير خاصة، وفق ما نصت عليه المادة 17 من الدستور.

(2) الهيئات الاستشارية:

أصبحت الهيئات الاستشارية جزء من الدستور الديمقراطي، لمساهمتها في إبداء آرائها لسلطات الدولة، بالتالي أصبح لها وظيفة دستورية ألا وهي الوظيفة الاستشارية، كما أنها تساهم في التشريع، كل في مجاله.

مما لا شك فيه، أن الاستشارة تقوم على الاستعانة بآراء أهل الخبرة والاستفادة من مهارات المعرفة الفنية، خاصة وأن العمل الاستشاري في جوهره يتمحور حول جمع الحقائق، والتخطيط، والتنظيم، ونشر الحقائق، وترتيب البيانات، ووضعها في الصيغة الملائمة للإفادة منها¹⁴. وسوف نتطرق للهيئات الاستشارية المساهمة في المجال الاقتصادي.

(أ) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

يعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من الهيئات الاستشارية الوطنية التي كرس في الدستور الجزائري لترسيخ ثقافة الحوار والتواصل، وكان الهدف من إنشائه تطوير وترشيد القرارات الاقتصادية لتجنب الأزمات الاقتصادية.

وما يميز المجلس أنه يعتمد على الديمقراطية التشاركية، إذ يتوزع أعضائه على ممثلين من مختلف قطاعات الاقتصاد والمجالين الاجتماعي والثقافي أي يضم خبراء من فئات مختلفة، مما يسمح لهم المساهمة في صياغة السياسة العامة إلى جانب الدولة، عن طريق التشاور والحوار، إذ تنص المادة 209 " المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إطار للحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف والتحليل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يودع لدى رئيس الجمهورية. وهو كذلك مستشار الحكومة".

وتأسيسا على ذلك، يتولى المجلس تقويم المسائل الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والعمل على دراستها، إلى جانب تقديم المشورة إلى الأجهزة الإدارية المركزية، لتتمكن من إصدار قراراتها التنفيذية

¹⁴ أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 85.

في شتى الميادين بناء على الدراسات، والتوصيات، والاقتراحات، والآراء التي يعمل المجلس على تقديمها¹⁵. والتي تساهم بوضع السياسات العامة المتعلقة بالمجال الاقتصادي.

وهذا ما وضحته المادة 210 " يتولى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على وجه الخصوص، مهمة:

- توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة،

- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين،

- تقييم المسائل ذات المصالح الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتربوي والتكويني والتعليم العالي ودراساتها،

- عرض اقتراحات وتوصيات على الحكومة."

ب) المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

لا تكون حماية الحقوق والحفاظ على الحريات الأساسية خاصة الاقتصادية منها، إلا بالتمتع بها، ممارستها وعدم المساس بها في الإطار الدستوري والقانوني، لذلك نصت المادة 34 من الدستور المعدل على التزام السلطات والهيئات العمومية بالأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق الأساسية والحريات العامة و ضماناتها، وعدم تقييدها إلا بموجب قانون، أو لأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام والأمن، وحماية الثوابت الوطنية.

وتبع ذلك، لم يغفل الدستور ضرورة إنشاء مؤسسات وهيئات عامة لدعم هذه الحقوق، لا سيما التزام الجزائر بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه ضمان مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية¹⁶.

من هذا المنطلق، يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعزيز الحقوق الاقتصادية وحمايتها وفق ما نصت عليه المادة 211 مهمة الرقابة والإنذار المبكر وتقييم لحقوق الإنسان ومن بينها الحقوق الاقتصادية، وكذلك القيام بالتحسيس والإعلام والاتصال لترقية وحماية هذه الحقوق، كما يقدم تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية.

¹⁵ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري "التنظيم الإداري"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 120.

¹⁶ المادة 35 من التعديل الدستوري 2020.

ت) المرصد الوطني للمجتمع المدني:

أسس لأول مرة في التعديل الدستوري لسنة 2020 في المادة 213، يعد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، بغرض تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، لكن يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومن بينها الأهداف الاقتصادية.

ث) المجلس الأعلى للشباب:

نظرا للدور الذي تلعبه الطاقة الشبانية كما ذكرنا آنف تم تأكيد على الدور الاستشاري للمجلس الأعلى للشباب في المادتين 214 و215، حيث يقدم آراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، يتكون من ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب.

3) الهيئات العلمية:

أصبح الحديث اليوم عن الاقتصاد الرقمي وهو الاقتصاد الذي يركز على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال مما يسمح بتدفق السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال في أي مكان وأي وقت؛ مثل البيع الإلكتروني والعقد الإلكتروني.

لغرض ضمان استدامة حقيقية مبنية على أسس علمية حديثة، أقر الدستور في المادة 74 و75 حرية الإبداع الفكري، بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية مضمونة، الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة، وتعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة. وعلاوة على ذلك، تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب، وتحفيز طاقتهم الإبداعية، وفق ما نصت عليه المادة 73 فقرة 1.

وفي إطار ذلك قامت الدولة بإنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات، يعتبر المجلس هيئة استشارية في المجال العلمي، مهمته: ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي، اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال

البحث والتطوير، وتقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تامين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة¹⁷.

بينما الأكاديمية طبيعتها علمية محضة، وفق المادة 218 " الأكاديمية للعلوم والتكنولوجيات هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي."

الخاتمة:

ختاما، يتوقف التنوع الاقتصادي على استغلال عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، خاصة اللجوء إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، والاعتماد على تصدير عدة منتجات غير الغاز والنفط ومشتقاته لتفادي انخفاض حصيلة الصادرات، والتعرض لأزمات اقتصادية.

وبناء عليه، أقر الدستور الجزائري عدة مبادئ في المجال الاقتصادي، من مبدأ المساواة في الحقوق والحريات الاقتصادية بين المواطنين ومبدأ المشاركة والمساهمة في تسيير الشؤون العمومية ومن بينها الشؤون الاقتصادية، باعتبار المواطن محور العملية الاقتصادية ومحركها الأساسي، وكذلك كرس مبدأ الاقتصاد المستدام من خلال ضمان والحفاظ على حق الأجيال القادمة في نصيبها من الثروات والموارد الطبيعية، واستغلال الموارد البشرية خاصة الطاقة الشبانية، والاقتصاد المنتج بتحريره لتجارة والاستثمار والمقاولة.

بناء على ذلك، إن النص على التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة ضمن الدستور، يلزم السلطتين التشريعية والتنفيذية على احترامها وتطبيقها عند إعداد النصوص القانونية (القوانين والتنظيمات) وفق مبدأ تدرج المعايير القانونية، وأثناء أداء مهامها.

وتماشيا مع ما تم ذكره، نقترح مايلي:

1) بالرغم من أن المؤسس الدستوري لم يغفل عن ذكر الأحكام الأساسية للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، ليس هذا فقط بل تطرقت النصوص الدستورية إلى ضرورة الاعتناء بمجال التكنولوجيا والبحث العلمي لتطوير جميع المجالات من بينها الاقتصاد، لكنه لم يحدد التزامات الدولة الأساسية في أعمال ذلك، رغم أن الدستور وحده الكفيل بتحديد اختصاصات المؤسسات الدستورية، حيث أحدث فقط المؤسسات الكفيلة بذلك ألا وهي الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات على عكس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

¹⁷ المادتين 216 و217 من التعديل الدستوري 2020.

- (2) في ظل الحديث عن الذهب الأزرق وأزمة المياه العالمية، لابد من ترشيد سياسة الاستغلال العقلاني للمياه وحمايته من التلوث في ظل التطور الصناعي، حيث نص الدستور فقط على سهر الدولة على الاستعمال العقلاني للمياه، وذلك توفير المياه للمواطنين بكيفية منتظمة وعادلة، ومنع استغلال المياه الصالحة للشرب في تلبية الحاجات الاقتصادية كالزراعة والبناء والمنتجات الصناعية غير المتطلبة لذلك، وذلك باستغلال الماء المستخدم بعد تصفيته.
- (3) تكريس حرية المنافسة صراحة في جميع القطاعات الاقتصادية، وتحديد أسس تحقيق المنافسة النزيهة، كحرية الأسعار مع إحالة ضبطها إلى القانون حتى لا يكون هناك تعسف.
- (4) تكريس المبادئ الأساسية للاستثمار ضمن الدستور كالمعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين، وحرية المنافسة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- (5) لا تزال آراء الهيئات الاستشارية غير ملزمة، يبقى دورها فقط استشاري رغم أن تكوينها يقوم على أساس الدراية والعلم في القطاع المعين، بهذا يمكنها تقديم تقارير ذات خبرة لاتخاذ القرارات اللازمة.

المصادر والمراجع:

أولاً-الدساتير:

- (1) المرسوم الرئاسي 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، في الجريدة الرسمية عدد 76، المؤرخة في 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر سنة 1996.
- (2) المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 82، المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020.

ثانياً-الكتب:

- (1) أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- (2) الجزائر: الدستور في حاجة لضمانات أقوى لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة، 2016.

3) محمد الصغير بعلي، القانون الإداري "التنظيم الإداري"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

ثالثا-الكتب الأجنبية:

1) Bernard mottez, la sociologie de l'industrielle, presse universitaire de France, 1975.

رسائل الدكتوراه:

1) منصور داود، الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

المقالات:

1) أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

2) جهيد سحوت، تكريس مبدأ حرية الاستثمار والتجارة والمقاولة في التعديل الدستوري 2020، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2، سبتمبر 2022..

مداخلة

الباحثة: زرارقي سمية

الباحثة: لوناوي زينب

طالبة دكتوراه

طالبة دكتوراه

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

التخصص: القانون المدني والتأمينات

القانون المدني والتأمينات

المحور الأول: الإطار التشريعي لبدائل النفط

عنوان المداخلة: السياحة في الجزائر "الاقتصاد الكامن"

ملخص:

يعتبر التنوع الاقتصادي أهم الآليات المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وانتشالها من الاعتماد الحصري على المورد الاقتصادي الواحد، وانطلاقا من كون الجزائر تعتمد على المحروقات كركيزة أساسية والمورد المهيمن على القطاع الاقتصادي، فإن ذلك يؤثر على مدى استقرار الوضعية الاقتصادية ويضعها تحت وقع الاضطراب نتيجة عدم ثبات اسعار النفط في السوق العالمي، الأمر الذي يستدعي الخروج من حلقة المورد الاقتصادي الواحد، والسير نحو الاعتماد على قطاعات أخرى على غرار الزراعة والصناعة والسياحة من أجل بعث آفاق اقتصادية جديدة ذات الفاعلية التنموية، ولعل السياحة اليوم تعتبر من الأولويات المطروحة لإنعاش الاقتصاد الوطني نظرا لما تمتلكه الجزائر من امكانيات في هذا القطاع، والتي بقيت حبيسة الأفكار والمخططات ولم يتم استغلالها في سياق تنموي واستثماري فعلي يترجم على أرض الواقع بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

وانطلاقا مما سبق وبهدف بحث الآليات القانونية التي تساهم في استغلال القطاع السياحي من أجل التنمية والارتقاء بالاقتصاد الوطني، تخصص هذه الورقة البحثية لدراسة واقع وآفاق السياحة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، التنمية المستدامة، السياحة، التحول الرقمي.

Abstract :

Economic diversification is the most important mechanism contributing to advancing economic development and removing it from exclusive dependence on a single economic resource, and

based on the fact that Algeria relies on hydrocarbons as a main pillar and the dominant resource in the economic sector, this affects the extent of the stability of the economic situation and puts it under the impact of turmoil as a result of lack of The stability of oil prices in the global market, which calls for getting out of the cycle of one economic resource, and moving towards reliance on other sectors such as agriculture, industry and tourism in order to create new economic prospects with developmental effectiveness. Perhaps tourism today is one of the priorities for reviving the national economy due to the Algeria possesses potentials in this sector, which remain trapped in ideas and plans and have not been exploited in an actual development and investment context that is translated on the ground with the aim of reviving the national economy.

Proceeding from the foregoing and with the aim of discussing the legal mechanisms that contribute to the exploitation of the tourism sector for development and upgrading the national economy, this research paper is devoted to studying the reality and prospects of tourism in Algeria.

Keywords : economic diversification ; sustainable development ; tourism ; digital transformation.

مقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي اهم الآليات المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وانتشالها من الاعتماد الحصري على المورد الاقتصادي الواحد، وانطلاقا من كون الجزائر تعتمد على المحروقات كركيزة اساسية والمورد المسيطر للقطاع الاقتصادي، فإن ذلك يؤثر على مدى استقرار الوضعية الاقتصادية ويضعها تحت وقع الاضطراب نتيجة عدم ثبات اسعار النفط في السوق العالمي وتأرجحه بين الارتفاع والانخفاض.

الامر الذي يستدعي الخروج من حلقة المورد الاقتصادي الواحد، والسير نحو الاعتماد على قطاعات اخرى على غرار الزراعة والصناعة والسياحة من اجل بعث آفاق اقتصادية جديدة ذات الفاعلية التنموية، ولعل السياحة اليوم تعتبر من اولوية الاهتمامات المطروحة لإنعاش الاقتصاد الوطني نظرا لما تمتلكه الجزائر من امكانيات في هذا القطاع، والتي بقية حبيسة ولم يتم استغلالها في سياق تنموي واستثماري فعلي يترجم على ارض الواقع وينعش الاقتصاد الوطني.

انطلاقا من ذلك وبهدف بحث الآليات القانونية التي تساهم في استغلال القطاع السياحي من اجل التنمية والارتقاء بالاقتصاد الوطني، تخصص هذه الورقة البحثية لدراسة واقع وآفاق السياحة في الجزائر. إنّ التحول الرقمي أصبح من الضروريات بالنسبة لكافة منظمات الأعمال التي تسعى إلى تطوير وتحسن منتجاتها وخدماتها وتسهيل وصولها إلى المستفيدين منها.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكال الآتي: ماهي أهمية التحول الرقمي في ترقية قطاع السياحة في الجزائر؟ وماهي الآثار القانونية المترتبة على ذلك؟

أما فيما يخص أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة انطلاقا من الدور الفعال للتحول الرقمي في ضمان استمرارية العديد من المنظمات وخاصة القطاع السياحي في ظل الملامح الحالية لبيئة الأعمال. وبخصوص منهج الدراسة: للإمام بإشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث تم الاطلاع على مجموعة من المراجع النظرية والدراسات القبلية لبناء الإطار النظري للدراسة وإثرائه. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي حيث تم الاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها وشرحها.

ويتم دراسة ذلك من خلال التطرق للإطار التشريعي للسياحة في الجزائر (المبحث الاول)، ثم بحث الحلول المقترحة لترقية قطاع السياحة وعصرنته في إطار التحول الرقمي (المبحث الثاني).

المبحث الاول: الإطار التشريعي للسياحة في الجزائر بين النص والفاعلية

يحوز القطاع الصناعي اهتمام الدول في إطار تنمية الاقتصاد، وقد اتجهت الجزائر الى دعم القطاع السياحي سواء من حيث تنظيمه التشريعي، او من خلال تهيئة السبل لتنمية هذا القطاع على غرار فتح المجال للاستثمار وزيادة الاهتمام بالسياحة الوطنية، حيث اكتسبت السياحة اهميتها القصوى باحتلال النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي اين اصبحت السياحة هي الصناعة الاولى في العالم¹.

في هذا السياق فقد اولى المشرع الجزائري اهتمامه البالغ بالسياحة من الناحية التشريعية والتنظيمية من اجل الارتقاء بالقطاع السياحي الوطني، الى انه اصطدم في الواقع بمجموعة من المعضلات حالت دون تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة رغم الامتيازات التي تزخر بها الجزائر في هذا الجانب.

وعليه ارتأينا التطرق لمختلف النصوص التشريعية المتعلقة بالقطاع السياحي (المطلب الاول)، ثم نوضح بعد ذلك الجوانب الايجابية والسلبية التي انعكست على ارض الواقع وذلك من خلال التطرق لفاعلية التنظيم التشريعي للسياحة (المطلب الثاني).

¹ مراد مليكة، الدور لاستراتيجي للسياحة للنهوض بالاقتصاد الوطني، مداخلة عرضت في الملتقى الوطني الموسوم ب الآليات القانونية لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 14 نوفمبر 2018، رئاسة بوقمجة نجيبة.

المطلب الاول: التنظيم التشريعي للسياحة في الجزائر

نظرا لارتباط القطاع السياحي بعناصر تتعلق بالبيئة والتنمية والعقار السياحي، نجد ان المشرع قد عمد الى تنظيم مختلف هذه العناصر المرتبطة بالنشاط السياحي، والتي تتجسد من خلالها السياسة التشريعية المنتهجة من قبل الجزائر.

حيث نظم التنمية المستدامة للسياحة بموجب القانون 03-01، والذي لم يعرف فيه المشرع التنمية المستدامة في حين عرف النشاط السياحي على انه "كل خدمات تسويق اسفار او استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الايواء لم يشملها"¹.

حيث وضحت المادة 03 من قانون 03-01 المذكور اعلاه ان التنمية المستدامة تمثل نمط تضمن فيه الخيارات والفرض التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة من الموارد التي تحافظ عليها الدول.

الى انه يمكن اعتبار التنمية المستدامة للسياحة على انها القيام بعملية دراسة كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نظرا لكون التنمية السياحية المستدامة محور اساسي في اعادة تقويم دور السياحة في المجتمع، خاصة وأن هذا التخطيط والدراسة تتم داخل الدولة ككل او داخل اقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية².

وعليه فان التنمية المستدامة للسياحة تشمل تنظيم والتخطيط التي يتم من خلالها الاستغلال العقلاني والموجه والمفيد للموارد الطبيعية والبيئية والموروث الثقافي في إطار يكفل مقومات التنمية السياحية ومختلف مقوماتها.

¹ المادة 03 من قانون 03-01 المؤرخ في 13 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر ع 11، 14 فبراير 2003.

² بن دخان رتيبة، واقع التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018، ص143.

حيث تستهدف التنمية السياحية المستدامة اعطاء دفع للنمو الاقتصادي، تشجيع تمكين المستثمرين من الاستفادة من الادوات المالية وكذا الخدمات، رفع قدرات الانتاج السياحي وعلى وجه الخصوص الاستثمار السياحي، مع الحرص على تامين التراث السياحي الوطني الجزائري¹.

من اجل تحقيق هذه الاهداف فان التنمية المستدامة بما فيها المتعلقة بالسياحة تتشكل من خلال مجموعة من المبادئ ذات الصلة بالمقومات الاجتماعية والاخلاقية والسياسية، حيث تعتبر اهم هذه المبادئ التضامن والمشاركة بين الاجيل والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الاخرى، وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية اين يشمل هذا المبدأ حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض ومنع استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعات اجراء تغييرات في الانتاج والاستهلاك المسؤول لهذه الموارد ضمان لاستمراريتها من الناحية الاجتماعية والبيئية².

اضافة لتنظيم التنمية المستدامة للسياحة فقد حرص المشرع على تنظيم العقار السياحي³، واطر نشاط الفندقية⁴ حيث دعم ذلك بتعيين اعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية بموجب القرار المؤرخ بتاريخ 27 مارس 2021⁵، وحدد كيفية استغلال المؤسسات الفندقية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 46-2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها⁶، وفي هذا الشأن تعتبر اهم الاهداف المسطر من اجل المحافظة والاستثمار في القطاع السياحي من خلال تنظيم

¹المادة 9 من قانون 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، راجع كذلك في هذا الشأن بن دخان رتيبة، المرجع السابق، ص 145.

²حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، السنة 2011/2012، ص 54 و 55.

³الذي يقصد به "العقار السياحي القابل للبناء الاراضي الموجهة لهذا الغرض عرف في إطار مشروع القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية قبل ان يتم حذفه تجنباً لاختلاطه مع المفاهيم المنوطة لهذة المواقع. مصطفىاوي عيادة، التنظيم القانوني للعقار السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 51، ال عدد3، السنة 2014، ص 145 و 155.

⁵القرار المتضمن تعيين اعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية، المؤرخ في 27 مارس 2012، ج ر ع 52، 10 جويلية 2021.

⁶المرسوم التنفيذي رقم 46-2000 المؤرخ في 1 مارس 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها، ج ر ع 10، 5 مارس 2000. المتمم بالقرار المؤرخ في 26 فبراير 2001 المحدد لخصائص رخصة استغلال المؤسسة الفندقية وشكلها، ج ر ع 18 مارس 2001،

مناطق التوسع والمواقع السياحية بموجب القانون 03-03 السابق الذكر انشاء عمران مهياً ومنسجم ومتناسب مع تنمية النشاطات السياحية

-الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان تنمية الاستثمار في القطاع مستقبلاً.

إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

-حماية المقومات الطبيعية السياحية¹.

المطلب الثاني: فاعلية التنظيم التشريعي للسياحة

إنّ الاهتمام التشريعي بتنظيم السياحة قد ساهمة في تطوير السياسة السياحية تدريجياً، حيث تعتبر هذه الأخيرة مجموعة من السلوكيات والخطط الادارية الهادفة الى تطوير وتنمية السياحة ووسائل التحكم فيها، حيث تتنوع السياسة السياحية بتنوع اغراضها وتشمل كل من سياسة التهيئة والتطوير السياحي التي تعمل على تطوير النشاط السياحي بمختلف صوره التنظيمية والتقليدية والسياحة المتعددة الابعاد، السياسة الجهوية، كذلك سياسة حفظ التراث التاريخي والفني، وسياسة حفظ المحيط الطبيعي وسياسة حفظ الوسط الاجتماعي².

وفي هذا السياق فقد حققت هذه النصوص فاعلية ايجابية في القطاع السياحي من الناحية التنظيمية والتنمية، وفتح المجال للاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال، ومباشرة مشاريع تنموية لترقية واستحداث العقار والمرافق السياحية، ودعم القطاع السياحي من الناحية الخدماتية.

غير ان الملاحظ والمتتبع للوضعية القانونية التنظيمية والتشريعية ومقارنتها بالواقع والامتيازات التي تزخر بها الجزائر، يعبر عن بطيء ومحدودية النتائج المرجوة واشكالات عديدة تعرقل سير عجلة التنمية الاقتصادية في القطاع السياحي.

¹مصطفى عيادة، المرجع السابق، ص 147.

²غاته سعيد، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة ولاية تمنراست، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة ال جزائر3، السنة 2010/2009، ص 58 و59.

اذ ان الفاعلية الايجابية اصطدمت بمعضلات حالت دون تحقيق الغايات المسطرة قانونيا وتتعلق هذه المعضلات في غالبيتها بصعوبة تجسيد مضامين النصوص التشريعية على ارض الواقع واول هذه المعضلات تتعلق بصعوبة استغلال العقار السياحي وفي إطار قانوني محكم وتوجيهه للقيام بالوظائف المنوطة له، نما يشهد العقار السياحي نوعا من الاحتكار وتارة اخرى يعرقل سيرورته صعوبة منح التراخيص التي يتم من خلالها استغلال العقار في المجال السياحي.

أضف الى ذلك ان من بين السلبيات التي تعترض قطاع السياحة هو ركود الجانب الاعلامي في مجال السياحة وعدم الاستفادة من الامتيازات البيئية الجمالية والمناخية التي تتميز بها الجزائر وتصديرها في وجه حسن وصورة تسمح باستقطاب السياح الاجانب رغم التنوع الثقافي والبيئي الذي تحظى به الجزائر. كما ان ضعف السياحة الوطنية أثر على السياحة ككل في الجزائر، حيث يرجع الضعف في الغالب الى نقص المرافق السياحية ونقص الترويج لها، والذي قلص من خيارات التوجهات السياحية للمواطنين مما سمح باستغلال ذلك في ارتفاع القيمة المالية، بل الابدع من ذلك ان تكلفة السياحة في الجزائر تتطلب مبالغ معتبرة تفوق قدرة غالبية المواطنين اصحاب الدخل المحدود مما يدفع هؤلاء الى البحث عن وجهات سياحية اخرى اقل تكلفة.

الأمر الذي يحيلنا للبحث عن حلول تسمح باستدراك هذه النقائص التي تحول دون تحقيق الاهداف التنموية والاقتصادية وتعرقل تنمية والارتقاء بالقطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثاني: آليات ترقية السياحة

على الرغم من أن التحول الرقمي هو نقطة نقاش شائعة في الوقت الحالي، إلا أن أفكار المنتجات والخدمات والوسائط الرقمية كانت مفهومة جيدا في التسعينات. وفي عام 2000 إلى عام 2015 أدى ظهور الأجهزة الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي إلى تغيير جذري في الأساليب التي يستخدمها العملاء للتواصل مع الشركات.

ومن هذا المنطلق سنتناول الاعتماد على التحول الرقمي في القطاع السياحي (المطلب الأول)، ومن ثم سنتطرق إلى ضرورة دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال السياحة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاعتماد على التحول الرقمي في القطاع السياحي

يتجه العالم في الوقت الحالي إلى التحول الرقمي، الذي أصبح ضرورة في جميع القطاعات، لا سيما القطاع السياحي بكل فروعها، من فنادق ومطاعم وشركات، فيساعد التحول الرقمي على الانتقال من عالم الأعمال من الخدمات التقليدية، إلى الخدمات الرقمية، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الأخطاء البشرية، وترشيد النفقات، وتحقيق كفاءة المعاملات والخدمات، وتحسين اتخاذ القرار، وخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعي.

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في العديد من الدول وذلك يرجع غلي قدرته على جذب الاستثمارات الاجنبية وزيادة الدخل القومي.

كما يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات التي تعول عليه الجزائر لتنويع اقتصادها والخروج من هذه الازمة الاقتصادية كان لزاما على السلطات المسؤولة عن قطاع السياحة إعادة الاعتبار لهذا القطاع وذلك عن طريق عصرنته وإدخال الأنظمة التكنولوجية وتقنية المعلومات والاتصالات لمجابهة المنافسة القوية في هذا الشأن¹.

ومن هذا المنطلق يجدر بنا تناول مفهوم التحول الرقمي (الفقرة الأولى)، ومن ثم سنتطرق إلى أثر التحول الرقمي على قطاع السياحة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي مصطلح معاصر ظهر مع التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات وما رافق هذه الأخيرة من تغييرات على محيط المؤسسات التي تتبناها، سواء كانت تنشط في القطاع العام أو الخاص².

¹ د/عبادي محمد، تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية -اتصالات الجزائر نموذجاً-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2019، ص147.

² ط.د ابتسام مرجان، ط.د أحمد خروبي لقواس، التحول الرقمي في القطاع السياحي-السياحة الافتراضية نموذجاً-، مداخلة ضمن الملتقى الافتراضي الوطني حول التحول الرقمي في الجزائر كألية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الازمات والتحديات الراهنة، يوم 23 سبتمبر 2021 بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص150.

وقد عُرف التحوّل الرقمي على أنه: «عملية استنساخ راقية تمكن الوثيقة من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها إلى سلسلة رقمية»، كما تعرف على أنها: «عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني»¹.

ويُعرّف التحوّل الرقمي على أنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها عبر بناء استراتيجية رقمية، وإجراء تحسين على الوضع الراهن ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية، وتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمي في المنشأة².

أمّا (Brysch. A) فقد عرف التحوّل الرقمي بأنه: «استخدام التقنيات الرقمية الحديثة لتغيير نموذج الأعمال وتوفير فرص جديدة من الدخل والقيمة المضافة والتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي تقنيا وإداريا وتسويقيا»³.

ما نلاحظه في هذا المفهوم أن (Brysch. A) قد ركّز في تعريفه للتحوّل الرقمي على التقنيات والأعمال الرقمية التي توفر فرص جديدة من الدخل والتحوّل إلى الاقتصاد الرقمي تقنيا وتسويقيا، بالرغم أن التحوّل الرقمي يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة بهدف تحسين أداء الشركات، وتبادل ومعالجة المعلومات الخاصة بها.

أمّا (Mhlungu) فقد عرف التحوّل الرقمي بأنه: «التدخلات الاستراتيجية التي تعزز القدرة الرقمية التنظيمية بهدف تحسين عمليات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها ونماذج أعمالها لإرضاء عملائها»⁴.
تجدر الإشارة إلى أن (Mhlungu) قد ركز هو الآخر في تعريفه للتحوّل الرقمي على التدخلات التي تعزز التنظيم الرقمي بهدف تحسين عمليات المنظمة وإرضاء عملائها. وهو ما يختلف إلى حد كبير مع تعريف (Brysch. A).

¹ لخضر بن سعيد، اتجاهات التحوّل الرقمي في الجزائر ومساهماته في استدامة التنمية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص316.

² ط.د. ابتسام مرجان، ط.د. أحمد خروبي لقواس، المرجع السابق، ص150.

³ غادة علي عبد المعطي محمد، التحوّل الرقمي في السياحة المصرية (المفهوم-التحديات-المتطلبات)، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة (IJHTH) جامعة الفيوم، المجلد 13، العدد الثاني، سبتمبر 2019، ص493.

⁴ لبنى سحر فاري، دراسة تحليلية لمحددات التحوّل الرقمي في الشركات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2021، ص35.

وعليه فالتحول الرقمي هو قدرة الدولة وشعبها على استخدام التقنيات الرقمية لتوليد ومعالجة وتبادل المعلومات، كما أنّ مفهومها يرتبط بالمفهوم الذي يصف كل من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتبني الجماعي للبيئة التكنولوجية والاتصالات¹.

والتحول الرقمي هو تطوير منصة موحدة، تتكون من أنظمة وعمليات تستغل التقنيات الرقمية بطريقة تغير بشكل جذري كيفية قيام المنظمة بجمع واستخدام البيانات للتأثير بشكل إيجابي على تفاعلات العملاء².

الفقرة الثانية: أثر التحول الرقمي على قطاع السياحة

يتفق العديد من الباحثين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحدثت ثورة في قطاع السياحة وصناعة السفر. تجلت معالم هذه الثورة في الرقمنة. فكانت بذلك السياحة أكثر القطاعات استخداماً لها، تولد عن هذا الاستخدام ما يعرف بالسياحة الإلكترونية أو (e-tourisme). يشير هذا الأخير إلى ممارسة أنشطة قطاع السياحة عبر الإنترنت. تكون هذه الممارسة عن طريق رقمنة جميع العمليات في صناعات السياحة، السفر، الفنادق، المطاعم التي تسمح للمؤسسات مضاعفة فعاليتها وكفاءتها³.

يعتبر استخدام السياحة للرقمنة غير وليد الصدفة لكن سببه الطبيعة غير المادية "لصناعة" الاقامات السياحية (séjours touristiques) والإقبال الكبير للسائح على الرقمنة. لقد أصبح السائح مستهلكاً فاعلاً (consommateur) في هذه المعادلة التي تضم العديد من الوافدين الجدد في النظام السياحي مقارنة بما كان سابقاً. سمحت لهم الرقمنة بممارسة نشاطهم عبر الإنترنت فاستحوذوا بذلك على قطاع السياحة واستطاعوا قلب موازين القوى لصالحهم. لكن هذا الطرح لا يؤكد سلبية بقية الأطراف، بل أصبح التحول الرقمي هاجس الجميع على اختلاف أنواعهم: مؤسسات منتجة للخدمات السياحية (الخطوط الجوية، الإقامة، النقل، الفنادق، المطاعم)، مؤسسات جامعة لمختلف العروض السياحية

¹ سمية مجدي سلامة مصطفى، عزة ماهر محمد، محمود رمضان العزب، دور التحول الرقمي في تحسين أداء شركات السياحة المصرية (بالتطبيق على شركات السياحة المصرية فئة أ)، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات، مصر، العدد (1/2)، 2021، ص 77.

² Steven M. Stone, Digitally deaf (why organizations struggle with digital transformation), Springer nature Switzerland AG, 2019, P.21.

³ د/زهوية كريمة، أثر التحول الرقمي على المؤسسات السياحية: عرض بعض حلول مواجهة مقاومة التغيير من قبل موظفي القطاع السياحي، مداخلة ضمن الملتقى الافتراضي الوطني حول التحول الرقمي في الجزائر كألية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الازمات والتحديات الراهنة، يوم 23 سبتمبر 2021 بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 165.

(Agrégateurs)، أخرى موزعة ومسوقة للخدمات (وكالات السفر) (Agences de voyage)، السياح وغيرهم¹.

سمحت الرقمنة في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهور وافدين جدد استطاعوا فرض أنفسهم في توزيع العروض السياحية: المعلومات، الترويج، المقارنة، التجميع، الحجز والتسويق. فاعتماد تكنولوجيا التحول الرقمي في قطاع السياحة أو ما يعرف "بالسياحة الرقمية" جعل الترويج السياحي أكثر سرعة وسهولة وفاعلية، فازداد نمو المؤسسات السياحية التي تركز على تبني هذه التكنولوجيا والشبكات الذكية في تسيير نشاطها وخاصة الفندقية. فقد حدثت العديد من التطورات في عملية الترويج السياحي على مواقع الانترنت في عديد من دول العالم وخاصة الأمريكية والأوروبية التي بدأت بالتسويق الرقمي في قطاع السياحة في وقت مبكر للغاية، فمعظم شركات السياحة أدركت أهمية التحول الرقمي في صناعة السياحة، فالحلول الرقمية أصبحت ضرورة ماسة لتحقيق قطاع سياحة مستدام وتعزيز المنافسة وجعله أكثر تطورا وحدثا وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة العالمية².

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أبرز تقنيات التحول الرقمي في قطاع السياحة، تمثلت في **انترنت الأشياء (IOT)** يقصد بها التواصل بين الأجهزة التقنية المترابطة مع بعضها عن طريق الانترنت دون تدخل الانسان في التحكم دون الحاجة لتواجده في مكان محدد، ويلعب دورا حيويا في رفع مستوى الخدمات المقدمة وقدرة المقصد السياحي على المنافسة حيث يفرض انترنت الأشياء على المؤسسات أن تكون أكثر إدراكا وقدرة التنبؤ ومرونة العمل، وهي السمات التي ستمكنها من الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها³.

أما تقنية **المدينة الذكية (smart city)** فهي المدينة التي تتوافر بها البنى التحتية والفوقية الذكية ومراكز المعلومات لتقديم خدمات رقمية تعتمد على تطبيقات التكنولوجيا من خلال تمكين أدوات وأجهزة الحوسبة الشخصية المتنقلة بالاتصال بالحوسبة السحابية (**cloud computing**) والانترنت لتقديم خدمات تتميز برفاهية الحياة، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، البيئة المستدامة،

¹ د/زهية كريمة، المرجع نفسه، ص ص165-166.

² نهلة عبد الوهاب عبد الصادق مشهور، سماح عبد الحفيظ يوسف، تأثير التحول الرقمي على القدرة التنافسية والقيمة المضافة للقطاع السياحي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 21، العدد 3، ديسمبر 2021، ص ص283-239.

³ غادة علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص495.

الخدمات الحكومية والإدارية المتطورة، منظومة النقل الذكيّة. وتساهم الإمكانيات المتطورة للمدن الذكيّة في تسهيل مهمة الإدارات السياحية والسائحين، وسهولة تسويق وترويج المنتجات السياحية بطرق مبتكرة، سهولة تنقل السائحين وزيادة مدة إقامتهم¹.

بالإضافة إلى هذه التقنيات نجد كذلك تقنية الواقع الافتراضي (VR)، وهي تقنية تعتمد على تقديم نظارات العرض بزواوية 360 درجة لتسجيل عروض الفيديو وعرضها على شاشات نظارات الواقع الافتراضي وتستخدم في تنشيط السياحة لتشجيع السائح على اتخاذ قرار الشراء. أما تقنية الذكاء الاصطناعي تطبيقاته (AI) وهذه التقنية هي عبارة عن محاكاة ذكاء الإنسان وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتمسم بالذكاء، ويوجد بالعديد من الأماكن بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار وبرمجيات الترجمة، وغيرها، وتتمثل تطبيقاته في السياحة والضيافة في إدارة المواقع التراثية والسياحية والفندقية وفق فهم متطلبات السائح².

كما لا ننسى تقنية نموذج السفر الذكي الشامل ويشمل التأشير الإلكتروني، تفعيل الحجوزات الإلكترونية، تسجيل وصول الكتروني، فحص الحجوزات الكترونيًا، وأخيرًا تقنية الهاتف الذكي (smart phones) وهي تقنية تستخدم لتوفير البيانات عن المقصد قبل وأثناء الرحلة بشكل أكبر تأثيرًا من الكتيبات السياحية الورقية التقليدية مثل توفير الخدمات المختلفة من أمثله تطبيق (Bravolol) الذي يمنح مساعدة لغوية للراغبين في تعلم لغات جديدة، وأجهزة تحديد المواقع والخرائط الذكيّة وقياس درجة الحرارة، وغيرها³.

المطلب الثاني: ضرورة دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال السياحة

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الدول بهدف تمويل المشاريع السياحية وبالتالي تطوير القطاع السياحي.

إن التوجه نحو عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبح ضرورة ملحة وذلك لعدم قدرة القطاع العام وحده ولا القطاع الخاص وحده على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للثروة من أجل تحقيق التنمية وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.

¹ غادة علي عبد المعطي محمد، المرجع السابق، ص 495-496.

² غادة علي عبد المعطي محمد، المرجع نفسه، ص 496.

³ غادة علي عبد المعطي محمد، المرجع نفسه، ص 496.

كما تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية السياحية، وذلك من خلال الاستثمار لمشاريع سياحية لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وفرص الاستثمار فيه متنوعة اعتمادا على ما تحتويه من مقومات سياحية (أثرية، وتاريخية، طبيعية ودينية).

ومن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى مفهوم الشركة بين القطاعين العام والخاص (الفقرة الأولى)، ومن ثم سنتناول كيف تمثل هذه الشراكة استراتيجية ناجعة في مجال الاستثمار السياحي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص

أصبح مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى المفاهيم المتداولة بشكل كبير على المستوى المحلي والدولي. باعتبار أن الشراكة آلية متاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كون أن مشاريع البنية التحتية هي المرشحة في العادة للشراكة بين القطاع العام والخاص¹.

إن مصطلح الشراكة بين القطاع العام والخاص هو ترجمة للكلمة الإنجليزية (PARTNERSHIP PRIVATE PUBLIC) حيث يشمل جميع أنواع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنفيذ أو انجاز كل جزء من الخدمة العمومية، وتتم هذه العلاقة بموجب عقد طويل وهي تختلف عن الخصخصة والمناولة في طبيعة العقد والنشاط².

لم يعرف المشرع الجزائري في قوانينه عقد الشراكة لكنه قد أشار إلى أحد أساليب عقد الشراكة وهو نظام البناء التشغيل والتحويل وذلك بالرجوع إلى نص المادة 17 من قانون المياه التي نصت على أنه: «تحديدا لمكونات الأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والاستغلال المبرم مع شخص طبيعيا أو معنوي خاضعا للتعاون العام أو القانون الخاص». ويعرف هذا النظام بأنه عقد بين المستثمر والدولة، تتنازل فيه هذه الأخيرة إلى المستثمر بإقامة مشروع ما يكون محل التعاقد بإمكانيته الخاصة مع منحة امتياز لفترة زمنية معينة محددة في العقد لاستغلاله وإدارته مع تحويل المشروع عند نهاية فترة الامتياز إلى الدولة مانحة الامتياز³.

¹ د/شايب باشا كريمة، د/مسكر سهام، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص1621.

² ط/د علي محبوب، أ/د علي سنوسي، الشراكة بين القطاعي العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية السياحية -الجزائر نموذجا-الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص131.

³ مغراوي هاجر، نظام البناء التشغيل والتحويل Bot كشكل من أشكال الشراكة بين قطاع عام-خاص، مجلة المدير، المجلد 03، العدد 01، جوان 2016، ص148.

أما فيما يخص التعريف الفقهي فقد تعددت التعريفات الفقهية بشأن عقود الشراكة بين القطاع الخاص والعام، تعرفت هذه الشراكة على أنها: «أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة الاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة، وبشكل أكثر تحديدا فإنّ المفهوم يشير إلى الحالات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا كبيرا في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشكيل وصيانة الخدمات العامة»¹.

كما عرفت الشراكة على أنها: «عملية اشتراك القطاع الخاص في بناء وإدارة وتشغيل الخدمات والأنشطة ومشاريع البنية التحتية والمرافق العامة للدولة، والاستفادة من خبراته في إنشاء وإدارة وتشغيل مشاريع مثل الطرق والاتصالات والمواصلات والجسور والمطارات والموانئ وسكك الحديد والنقل والقطاع الصحي والتعليمي والمياه والكهرباء وتوليد الطاقة المتجددة، ومشاريع الصرف الصحي وغيرها، وذلك من خلال عدة أشكال التعاون مثل عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي وغيرها»².

وتكمن أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في أنها، تعتمد عملية الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حشد وجمع جميع إمكانات المجتمع بما فيها طاقات وخبرات وموارد كل من القطاع العام والخاص للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، ولتحقيق مثل هذا التكامل بين القطاع العام والخاص كان البد من إيجاد تنظيمات مؤسسية تشاركيه بين القطاعين العام والخاص كأحد الأهداف الاستراتيجية³.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الشراكة ليست بعملية مالية آنية. وإنما هي تلك التعاقدات للمدى البعيد بين القطاع العام والخاص التي تخص تقديم الخدمات والشراكة في الاستثمارات ومن بينها الاستثمار لمشاريع سياحية.

وفي الأخير يمكننا القول إن الهدف من اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة، وهو لعدم إمكانية الاعتماد على الانفاق الحكومي وحده في إقامة مشروعات الخدمات العامة

¹ د/شايب باشا كريمة، د/مسكر سهام، المرجع السابق، ص1623.

² د/شايب باشا كريمة، د/مسكر سهام، المرجع نفسه، ص1623.

³ ط/د علي محبوب، أ/د علي سنوسي، المرجع السابق، ص132.

والبنية التحتية فقد شهد العقد الأخير دعماً من الدول لمشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وإقامة وتشغيل المشاريع الترويجية والسياحية¹.

الفقرة الثانية: الشراكة بين القطاع العام والخاص استراتيجية ناجحة في مجال الاستثمار السياحي

إنّ الشراكة بين القطاع العام والخاص في استغلال الأماكن السياحية عبر التراب الوطني هي عبارة عن مفهوم منسب على عمل تعاوني مشترك بينهما، وهذا الأمر راجع نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات العامة والضغط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية².

يشير الواقع إلى أنّ الجزائر تمتلك إمكانات سياحية كبيرة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع موارده من خلال الإيرادات التي يمكن تحقيقها عن طريق الفرص الاستثمارية، ويقصد بالفرص الاستثمارية بصورة عامة طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتم توظيف أموال المستثمر فيه بهدف الحصول على الأرباح بعد تغطية التكاليف³.

وتتحدد هذه الفرص الاستثمارية في المجال السياحي في عدة مجالات، حيث تم تقسيم هذه الفرص الاستثمارية إلى استثمار حقيقي واستثمار مالي.

تتمثل فرص الاستثمار السياحي الحقيقي فيما يلي⁴:

—فرص الاستثمار في مجالات الإيواء السياحي: ويشمل جميع أماكن الإيواء باختلاف أنواعها من فنادق ودور ومجمعات ومدن وقرى سياحية ويعد هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل.

¹ إسماعيل محمد عليّ الدباغ، منهد جميل كاظم العامري، الشراكة السياحية مع القطاع الخاص مع الإشارة إلى تجربة العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 105، 2015، ص335.

² حديدي أمّنة، بربري محمد أمين، استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية-مشروع تطوير الواجهة البحرية للميناء السياحي السلطان قابوس-مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2021، ص136.

³ ط/د علي محبوب، أ/د علي سنوسي، المرجع السابق، ص134.

⁴ طلحة المسعود، بدران دليلة، الاستثمار السياحي نحو شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر-دراسة استشرافية-، دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، 2020، ص832.

-فرص الاستثمار في المجالات الترفيهية: يشمل المطاعم إضافة إلى مدن الألعاب والمساح المقاهي والسينما وكل ما يتعلق بوسائل اللهو والترفيه، ويعد هذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل¹.

-فرص الاستثمار في مجالات البني الارتكازية السياحية: وتشمل الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي وتعبيد الطرق والجسور وغيرها من المشاريع التي تلبي احتياجات السائح العصرية.

-فرص الاستثمار في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات: وتشمل عدة أوجه منها استثمارات مخصصة لإنشاء المحطات بكافة أنواعها واستثمارات مخصصة لإنشاء الطرق الخدمية البرية والنهرية الخاصة للأغراض السياحية واستثمارات مخصصة للبريد والهواتف ضمن المناطق السياحية وأيضاً استثمارات مخصصة لشراء وتأجير وصيانة وسائل النقل المخصصة للأغراض السياحية.

- فرص الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والبحث السياحي: ونقصد هنا الاستثمار البشري الذي يهتم بتهيئة وتطوير كافة برامج التعليم والتدريب في المجال السياحي والتي تشمل المعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقية والإنفاق الخبراء. على الدورات التدريبية والإفادات الخاصة بالكوادر السياحية للخارج واستقطاب الخبراء.

- فرص الاستثمار في مجالات الإعتام والتسويق السياحي وفروع الإدارة السياحية: وتشمل جميع الانفاقات المخصصة لخدمة عمل الشركات والمكاتب السياحية المتخصصة في مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي وإنشاء وتأجير وصيانة أماكن الإدارة السياحية والمكاتب التابعة لها.

- فرص الاستثمار في مجالات الإحصاء والمسح السياحي: والتي تشمل المبالغ المخصصة للنفق على عمليات إعداد الإحصاءات والبيانات والمعلومات الخاصة بالنشاط السياحي².

-فرص الاستثمار حسب نوع نمط السياحة المتاحة كفرص الاستثمار في الخدمات السياحية العلاجية: على سبيل المثال من خلال الاستثمار في توسيع المركبات المعدنية ملا تملك الجزائر مقومات طبيعية معدنية هامة وإقامة المستشفيات الجديدة أو توسيع وتطوير المستشفيات والمراكز الطبية القائمة وتزويدها بالتكنولوجيا الطبية الحديثة³.

أما فيما يخص فرص الاستثمار السياحي المالي فتمثلت في فرص الاستثمار في الأسهم السياحية والفندقية والتي تشمل كافة التخصصات المالية المنفقة على شراء وتداول الأسهم السياحية والفندقية في

¹ طلحة المسعود، بدران دليلة، المرجع السابق، ص832.

² ط/د علي محبوب، أ/د علي سنوسي، المرجع السابق، ص135.

³ ط/د علي محبوب، أ/د علي سنوسي، المرجع نفسه، ص135.

سوق الأوراق المالية بمعنى شراء تكوين. كما تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والمحافظة على قيمة الأصول¹.

خاتمة

يشكل قطاع السياحة قطاع جوهري في العديد من الاقتصاديات الدول، حيث أنّ النشاط السياحي في يومنا هذا يعتبر من أهم الصناعات، حيث أصبح يعتبر ليس بديل المحروقات بل خيار ضروري بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن والاستقرار السياسي.

أما في الجزائر فيعتبر قطاع السياحة من بين أهم القطاعات الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي، وللوصول لهذا المسعى باشرت الجزائر عدة إصلاحات عميقة للنهوض بهذا القطاع وإقامة عدة استثمارات، وفتحت المجال للخواص للمساهمة في فعالية القطاع. حتى أنها التجأت نحو استعمال الرقمنة في قطاع السياحة للمساهمة في تفعيل وتنشيط هذا قطاع في الجزائر. ضف إلى ما تقدمه اتصالات الجزائر كهيئة عمومية في مجال الرقمنة والتحول التكنولوجي السياحي.

غير أنه مع كل ما قامت به الجزائر لتطوير قطاع السياحة إلا أنها تبقى متأخرة في مجال الرقمنة للترويج السياحي مقارنة بالدول المجاورة، وكما نعلم للجزائر إمكانيات سياحية هائلة وذو تنافسية إن تم استغلالها أحسن استغلال، كما لا ننسى أن اتصالات الجزائر والمقصود هنا وسائل الرقمنة إمكانيات كبيرة والتي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تنشيط قطاع السياحة إن تم استغلالها كما يجب.

وعل ضوء ما سبق نقترح التوصيات الآتية:

-إقامة دورات تكوينية في السياحة الافتراضية من جهة، تدريب العنصر البشري على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة من جهة أخرى.

-ضرورة الاهتمام أكثر بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وإدراجها ضمن قطاع السياحة.

-تقديم الدعم أكثر للوكالات السياحية لتبني هذا النوع من السياحة (السياحة الافتراضية).

-إنشاء تطبيق رسمي خاص بالهواتف الذكية يشمل جميع المعالم السياحية.

-وضع بوابة الكترونية في جميع المطارات.

¹ طلحة المسعود، بدران دليلية، المرجع السابق، ص833.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1/القوانين والمراسيم

-قانون رقم 03-01 المؤرخ في 13 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر ع 11، 14 فيفبراير 2003.

- القرار المتضمن تعيين اعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية، المؤرخ في 27 مارس 2012، ج ر ع 52، 10 جويلية 2021

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 1 مارس 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كفاءات استغلالها، ج ر ع 10، 5 مارس 2000. المتمم بالقرار المؤرخ في 26 فبراير 2001 المحدد لخصائص رخصة استغلال المؤسسة الفندقية وشكلها، ج ر ع 18 مارس 2001.

2/ المذكرات

- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، السنة 2011/2012.

غاته سعيد، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية دراسة حالة ولاية تمنراست، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة ال جزائر 3، السنة 2009/2010.

3/المقالات

- إسماعيل محمد عليّ الدباغ، منهد جميل كاظم العامري، الشراكة السياحية مع القطاع الخاص مع الإشارة إلى تجربة العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 105، 2015.

- بن دخان رتيبة، واقع التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018.

- حديدي أمّنة، بربري محمد أمين، استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية-مشروع تطوير الواجهة البحرية للميناء السياحي السلطان قابوس-مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، 2020.

- سمية مجدي سلامة مصطفى، عزة ماهر محمد، محمود رمضان العزب، دور التحول الرقمي في تحسين أداء شركات السياحة المصرية (بالتطبيق على شركات السياحة المصرية فئة أ)، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات، مصر، العدد (1/2)، 2021

- شايب باشا كريمة، د/مسكر سهام، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.

- طلحة المسعود، بدران دليلة، الاستثمار السياحي نحو شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر-دراسة استشرافية-، دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، 2020.

- عبادي محمد، تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية-اتصالات الجزائر نموذجا-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2019.

- علي محبوب، أ/د علي سنوسي، الشراكة بين القطاعي العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية السياحية-الجزائر نموذجا-الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2020

- غادة علي عبد المعطي محمد، التحول الرقمي في السياحة المصرية (المفهوم-التحديات-المتطلبات)، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة (IJHTH) جامعة الفيوم، المجلد 13، العدد الثاني، سبتمبر 2019.

- لبنى سحر فاري، دراسة تحليلية لمحددات التحول الرقمي في الشركات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس المدينة، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2021

- مصطفىاوي عيادة، التنظيم القانوني للعقار السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 51، ال عدد3، السنة 2014

- مغراوي هاجر، نظام البناء التشغيل والتحويل Bot كشكل من أشكال الشراكة بين قطاع عام-خاص، مجلة المدير، المجلد 03، العدد 01، جوان 2016

- نهلة عبد الوهاب عبد الصادق مشهور، سماح عبد الحفيظ يوسف، تأثير التحول الرقمي على القدرة التنافسية والقيمة المضافة للقطاع السياحي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 21، العدد 3، ديسمبر 2021.

4/الملتقيات

- ابتسام مرجان، أحمد خروبي لقواس، التحول الرقمي في القطاع السياحيين-السياحة الافتراضية نموذجاً-، مداخلة ضمن الملتقى الافتراضي الوطني حول التحول الرقمي في الجزائر كألية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الازمات والتحديات الراهنة، يوم 23 سبتمبر 2021 بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

- زهوية كريمة، أثر التحول الرقمي على المؤسسات السياحية: عرض بعض حلول مواجهة مقاومة التغيير من قبل موظفي القطاع السياحي، مداخلة ضمن الملتقى الافتراضي الوطني حول التحول الرقمي في الجزائر كألية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وكسب رهان التنمية في ظل الازمات والتحديات الراهنة، يوم 23 سبتمبر 2021 بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

- مراد مليكة، الدور لاسراتيجي للسياحة للنهوض بالاقتصاد الوطني، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الموسوم ب الآليات القانونية لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية الحقوق جامعة ال جزائر1، نوفمبر 2018.

المراجع باللغة الأجنبية

-Steven M. Stone· Digitally deaf (why organizations struggle with digital transformation)· Springer nature Switzerland AG, 2019.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر

الرقمنة في الجزائر - الواقع والآفاق

المنعقد يوم 24 أفريل 2023

مداخلة بعنوان:

دعم النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية

كآلية للتنوع الاقتصادي

من إعداد/ الأستاذة بن غانم فوزية

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق سعيد حمدين

مقدمة:

يعد النشاط الفلاحي أو الزراعي من أقدم النشاطات التي مارسها الإنسان على وجه الأرض لتحقيق أمنه الغذائي و البقاء على قيد الحياة .

ولكن طموح الإنسان لم يقتصر على ذلك بل تعداه إلى نشاط الصيد ، و التتقيب و نشاط الإبحار والصيد البحري ثم النشاط التجاري.

ومع ظهور الثورة الصناعية ظهرت نشاطات جديدة تعتمد على الموارد الطاقوية كالبترول و الغاز والكهرباء فاستغلها الإنسان بشكل كبير سواء في الجانب الايجابي و السلبي مما أدى إلى ندرتها، فدق ناقوس الخطر بضرورة البحث عن بدائل لتحقيق الأمن الغذائي و الدخل القومي.

و تزامن ذلك مع ظهور ثورة الرقمنة التي جاءت كنتيجة للعولمة إذ أصبح العالم كقرية واحدة بإمكان كل شخص الاطلاع على ما يجري في كل بقاع العالم بنقرة واحدة في جهاز الحاسوب أو الهاتف الذكي ، مما يتيح إمكانية تبادل الخبرات و ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطور في وسائل الإنتاج الزراعي و الحيواني والصناعي.

فكان لزاما الرجوع إلى النشاط الفلاحي كأداة للتنوع الاقتصادي ، و الجزائر انتهجت هذا الطريق و كرست جهودها في سبيل ذلك.

ومداخلتي سوف تكون حول :

دعم النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية كآلية للتنوع الاقتصادي

مبينة في ذلك: المقصود بالتنوع الاقتصادي، والمقصود بالنشاط الفلاحي ، والمقصود بالمناطق الريفية و التنمية الريفية والجهود المبذولة في الجزائر لدعم القطاع الفلاحي، ثم إسقاط ذلك على المناطق الريفية و ضرورة دعم النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية كآلية للتنوع الاقتصادي.

وسأقسم دراستي وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية في الموضوع

أولاً: المقصود بالتنوع الاقتصادي

ثانياً: المقصود بالنشاط الفلاحي

ثالثاً: المقصود بالمناطق الريفية و التنمية الريفية

المحور الثاني: المجهودات المبذولة في الجزائر لدعم النشاط الفلاحي

أولاً: التطور التاريخي للاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر

ثانياً: المجهودات المبذولة في القطاع الفلاحي بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة

المحور الثالث: دعم النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية كمساهمة في التنوع الاقتصادي

أولاً: خصوصية النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية الجبلية

ثانياً: كيفية دعم النشاط الفلاحي الأسري في التنوع الاقتصادي

المحور الأول: مفاهيم أساسية في الموضوع

أولاً : المقصود بالتنوع الاقتصادي

لقد قدم الفقه الاقتصادي العديد من التعاريف للتنوع الاقتصادي¹ وهي تختلف باختلاف أوجه النظر لمفهوم التنوع الاقتصادي فهناك من يربطه بالإنتاج، وهناك من يربطه بمصادر الدخل، وهناك من يربطه بهيكل الصادرات السلعية.

حيث يرى الاقتصادي Jean- Claude Berthélémy أنه يقال عن اقتصاد ما أنه

متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض.²

فالتنوع الاقتصادي هو عملية البحث عن الطاقة المتجددة، وبناء اقتصاد غير نفطي و تحقيق التنمية المستدامة.

وهو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج .

ويقصد به أيضاً تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.

¹V diversification économique : les leçons de l'expérience contribution du groupe de la banque mondial http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/aid4trad19_chap5_pdf la diversification économique peut être défini comme la transition vers une structure plus variée de la production nationale et des échanges en vue d'augmentation de la productivité ,de créer des emplois et de jeter les bases d'une croissance soutenu permettant de réduire la pauvreté.

أنظر سليم مخلخ ، وليد بشيشي قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996 – 2019
Revue Algérienne d'économie et gestion, Vol. 16, N° :01(2022)²

كما يعرف التنوع الاقتصادي بأنه خلق قاعدة إنتاجية تعمل على تمتين القاعدة الزراعية و الصناعية لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.³

وتسعى الدول النامية و السائرة في طريق النمو إلى اعتماد إستراتيجية التنوع الاقتصادي أأذا بتجربة الدول المتقدمة⁴ - لتنمية اقتصادياتها التي تتسم بالهشاشة و التقلبات نتيجة اعتمادها على سياسة المورد الواحد في بناء ناتجها المحلي الإجمالي خصوصا الدول النامية النفطية بحيث تتعرض إلى تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يؤثر سلبا عليها بعجز ميزانياتها المستمر و استراتيجياتها و أهدافها فكان لزاما عليها تبني إستراتيجية التنوع الاقتصادي في مواردها بالاعتماد على القطاعات التي تمتلك فيها مؤهلات، و من بين هذه الدول الجزائر إذ تعد من الدول الريعانية التي عانت من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية⁵.

ومن الأهداف التي يصبو إليها التنوع الاقتصادي :

- _ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية مالية و طبيعية، و المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة الدول الشريكة مثل الاتحاد الأوروبي.
- _ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و للنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
- _ توزيع الاستثمار على قطاعات أخرى متنوعة كالزراعة و الصناعة و تشجيع الاستثمار فيها.
- _ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات و زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات .
- _ التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية .

أنظر سفيان الشارف بن عطية ، مساهمة قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2019/2000
3 مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 17 /العدد 26 سنة2021 ص 37 .
أنظر سليم مخلخ ،وليد بنشيش ،مرجع سابق ذكره ص 46 " حيث عملت الدول المتقدمة و بعض الدول النامية سابقا على تطوير و الاهتمام بجميع القطاعات و الأنشطة الاقتصادية دون استثناء خاصة تلك التي تمتلك فيها ميزة تنافسية سعيا منها لزيادة ناتجها المحلي الإجمالي و تنوع مصادره مما سمح لها بتبوء مكانة اقتصادية مرموقة بين باقي الدول فأصبحت اقتصادياتها متينة وقوية لا تتأثر بالتغيرات الخارجية و القطاعية و هذا نتيجة اعتمادها إستراتيجية التنوع الاقتصادي".
4 أنظر سفيان الشارف بن عطية مرجع سابق ذكره ص 35 .
5 أنظر سفيان الشارف بن عطية مرجع سابق ذكره ص 35 .

_ توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد.

_ تمكين القطاع الخاص من لعب دور اكبر في العملية الاقتصادية.⁶

ثانيا: المقصود بالنشاط الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي أساس تحقيق النمو و تقليص الفقر في العديد من الدول.

و يمكن تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة على أنها تتعلق خاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي إنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية⁷

ويتميز النشاط الفلاحي بتنوعه إذ يتنوع بين الفلاحة المعيشية ذات المردودية الضعيفة و تعتمد على الوسائل التقليدية في الإنتاج الزراعي و الحيواني.

و تخصص المنتوجات للاستهلاك الداخلي في البلدان الفقيرة .

أما الفلاحة التسويقية فتعتمد على التقنيات الحديثة ، و تتميز بارتفاع المردودية و تصدير المنتوجات نحو البلدان المتقدمة.

ويتنوع الإنتاج الفلاحي بين المنتوجات الزراعية من حبوب و خضر و فواكه ، و المنتجات الحيوانية من لحوم و جلود و أصواف، و تتفوق الصين و الهند في نسبة الإنتاج العالمي من هذه المواد نظرا لوفرة السكان و أهمية الأراضي الزراعية.⁸

و النشاط الزراعي ذو أهمية كبيرة ، إذ يعد المورد الأساسي للغذاء و ثروة مستمرة لا يهددها الزوال المحتوم مثل الثروات المعدنية ، فلها تأثير كبير في اقتصاديات الشعوب و حياتها الاجتماعية.

و تظهر أهمية النشاط الزراعي أكثر في الدول المتقدمة و المصنفة كقوى زراعية لاستعمالها الغذاء كسلاح للسيطرة السياسية و الهيمنة الاقتصادية من خلال تكريس التبعية الغذائية في الدول التي يشهد فيها القطاع الفلاحي و إنتاج الغذاء تخلفا كبيرا و العاجزة عن تحقيق اكتفائها الغذائي.⁹

⁶ أنظر سليم مخلص ، وليد بشيش مرجع سابق ذكره ص 49 .

⁷ أنظر سفيان الشارف بن عطية ، مرجع سابق ذكره، ص 37 .

أنظر تنوع النشاط الفلاحي

⁸ http://www.tarbikafa.com>2017>03

ثالثا: المقصود بالمناطق الريفية و التنمية الريفية :

ويقصد بالمناطق الريفية بالرقعة أو المنطقة المفتوحة من الأرض فيها القليل من المنازل و المباني الأخرى ولا تظم الكثير من الأشخاص خلافا للمدن التي تمتاز بالاحتفاظ من حيث السكان و المباني وبشكل عام تعتبر الزراعة النشاط الأساسي في معظم المناطق الريفية¹⁰ إلى جانب الحرف التقليدية. فهي منطقة جغرافية تقع خارج البلدات و المدن .

وتعرف إدارة الموارد و الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة و الخدمات الأساسية الأمريكية كلمة ريفية بأنها تشمل جميع السكان و المساكن و الأراضي غير المدرجة داخل منطقة حضرية، كل ما هو غير حضري ريف.¹¹

وقد تكون المناطق الريفية في المناطق الجبلية أو الصحراوية.

يقصد بالتنمية الريفية عملية تحسين نوعية الحياة و الرفاهية الاقتصادية للسكان الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا و قليلة السكان.

ولقد تبنت الجزائر إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDR.¹²

و التنمية الريفية تركز تقليديا على استغلال الأراضي كثيفة الموارد الطبيعية مثل الزراعة و الرعي¹³.

و التنمية الريفية هي العملية التي تهدف إلى تطوير الحياة في الريف والتحسين من نوعيتها ، وتقديم الدعم الاقتصادي للأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية و الاستفادة من الأراضي الزراعية من خلال تنمية الموارد الطبيعية التي تساعد على توفير الحاجات الأساسية لسكان الريف.

كما أن التنمية الريفية هي بناء مجتمع ريفي يعتمد على مجموعة من الأسس التي تهدف إلى نمو الريف في العديد من المجالات كالتعليم، و الرعاية الصحية، و البنية التحتية وغيرها.¹⁴

أنظر سوسن بوصبيعات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر ، الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، رسالة الدكتوراه ، السنة الجامعية 2017 – 2018 جامعة قسنطينة ص 2 .
أنظر مقال باننا ضمراوي ، تعريف الريف بتاريخ 3 أبريل 2022
¹⁰mawdoo3://mawdoo3.com

¹¹v wikipedia,http://ar .wikipedia.org>wiki ريف

¹²v SEBAA AMEL ,BENGHANEM IMEN : VILLAGE DU PATRIMOINNE A BENI OURTILANE ,ARCHITECTURE ET ENVIRENEMENT ,mémoire de fine d'études pour l'obtention du diplôme d'architecture d'état , EPAU 2008 p2

¹³v,wikipedia , https :ll ar.wikipedia.org> wiki ريفيةتنمية

ومن أهداف التنمية الريفية:

_ الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة و التي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية التي تقدم الدعم للتنمية الريفية.

_ البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.

_ توفير الحاجات الأساسية للسكان في المناطق الريفية ، ورفع مستوى معيشتهم .

_ المساهمة في توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية و التي تساعد على القضاء على الأمية.

ومن وسائل تفعيل التنمية الريفية توجيه السياسات الحكومية للاهتمام بالتنمية الريفية و تقديم الدعم الكامل من أجل نجاحها في تحقيق أهدافها.¹⁵

أشار الأمين السابق للأمم المتحدة بان كي مون في التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 1015 " " لا تزال الفوارق بين المناطق الريفية و الحضرية واضحة " ، ولا تزال هناك فجوات كبيرة في مختلف القطاعات".

ففي عام 2015 لا زال هناك ما يقرب من 2,8 بليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على خدمات الطاقة الحديثة ، و أكثر من بليون شخص لا يحصلون على الكهرباء و يقع هذا العبء الإنمائي الخطير في معظمه على عاتق المناطق الريفية حيث يؤثر عدم الحصول على خدمات الطاقة الحديثة تأثيرا سلبيا على الإنتاجية و التحصيل التعليمي بل على الصحة و يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم مصيدة الفقر .

وفي المناطق الريفية لا يجرى سوى 56 في المائة من الولادات تحت إشراف أخصائيين صحيين ذوي كفاءة مقابل 87 في المائة من المناطق الحضرية.

¹⁴V, unscwa, http :ll archive.unescwa.org>files>events<files p3 مفهوم التنمية الريفية

¹⁵V , unscwa, op.cit, p4 et 7.

لا يستخدم نحو 16 في المائة من سكان الريف مصادر محسنة لمياه الشرب مقابل 4 في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة مقابل 18 في المائة فقط من سكان المناطق الحضرية.

ويدعو الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015 إلى القضاء على الجوع، و توفير الأمن الغذائي، و التغذية المحسنة ، وتعزيز الزراعة المستدامة وعلى وجه الخصوص تولي اهتماما خاصا لزيادة الاستثمار عن طريق التعاون الدولي المعزز في البنى التحتية الريفية ، وفي البحوث الزراعية ، وخدمات الإرشاد الفلاحي ، وفي تطوير التكنولوجيا و بنوك الجينات الحيوانية و النباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية و لاسيما في أقل البلدان نموا.¹⁶

المحور الثاني: المجهودات المبذولة في الجزائر لدعم القطاع الفلاحي

قبل التطرق إلى المجهودات المبذولة لدعم النشاط الفلاحي بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة لا بأس أن نعرض إلى التطور التاريخي للاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر.

أولاً: التطور التاريخي للاهتمام بالقطاع الفلاحي في الجزائر

أ: خلال العهد النوميدي

كانت الزراعة هي محور سياسة ماسينيسا مؤسس الدولة النوميديّة، و الذي اتخذ من القطر الجزائري ملك له فحث رعيته على استغلال الأراضي الخصبة التي كانت متروكة دون حراثة.

و في إطار سياسته الزراعية القائمة على توطين البدو الرحل أقام القلاع من أجل مراقبة تنقلاتهم من جهة، و تأمين الاستقرار لهم من جهة أخرى.¹⁷

ولقد نتج عن هذا التطور الحضري المتمثل في الانتقال من حياة الرعي و الترحال إلى حياة الاستقرار ، وخدمة الأرض أن اتجه النوميديون إلى زراعة القمح و الشعير و التي خرجوا منها بحقيقتين تحبذان الاستقرار :

¹⁶ التنمية الريفية، الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، التنمية المستدامة <http://sdgs.undg.org>

¹⁷ أنظر بوضيحات سوسن ،مرجع سابق ذكره ص 13 .

أولهما أن هذه الزراعة لا تتطلب أكثر من موسمين هما موسم الحرث و البذر في الصيف مما يوفر للمزارع وقت لممارسة حرفته الأساسية و هي الرعي.

أما الحقيقة الثانية فتكمن في قابلية الحبوب للتخزين مدة طويلة مما يجعل الغذاء متوفر في غير أوقات الحصاد ، فضلا عن تخلص البدو الرحل بامتهانهم الزراعة من الهواجس الأمنية سواء الحيوانات المفترسة أو قطاع الطرق.

وبفضل هذه السياسة الرشيدة تدفق المنتج الذي أوصل البلاد إلى تأمين غذائها بل تعداه إلى التصدير¹⁸. وعليه فالجزائر خلال العهد النوميدي اهتمت بالنشاط الفلاحي وأولت للزراعة اهتماما خاصا حققت من خلاله الاستقرار لسكانها و الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء و حتى تسويقه للخارج.

ب : خلال الفترة الاستعمارية

لم يكن بمقدور الزراعة في الفترة الاستعمارية سوى تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الضرورية لمجموع السكان لأنهم كانوا يعانون اقتصاديا و اجتماعيا من سياسة المستعمر في اجتثاث أصولهم فتعرضوا للتجوع و التهميش و اغتصاب الأراضي الفلاحية المملوكة للأهالي و حرق أشجارها المثمرة في المناطق الريفية من جهة، وفي السهول سعى المستعمر إلى تطوير المزروعات ذات الكروم من جهة أخرى فلم تكن الميزانية التجارية للفلاحة مستقيدة إلا من مداخيل صادرات الخمور غير المستهلكة من قبل السكان المحليين.

ج: مرحلة ما بعد الاستقلال وتبني الجزائر للنظام الاشتراكي

إن الإستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في الفترة ما بين 1967 -1978 كانت مصحوبة بثورة إصلاح زراعي من خلال قانون الثورة الزراعية بموجب المرسوم 71-73 الذي صدر بتاريخ 8 نوفمبر 1971 لم يكتفي بتأميم الأراضي بل خلق شروط استصلاحها و تثمينها لفائدة الجماهير الريفية تحت شعار الأرض لمن يخدمها.¹⁹

¹⁸أنظر بوضيبيات مرجع سابق ذكره ص 14 .
أنظر عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963 -2002 مقال نشر في مجلة إنسانيات 7/1999 ¹⁹
<https://journals.openedition.org/in>

وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات و انخفاض أسعار الدولار و التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط- خصوصا و أن الجزائر تعد من الدول الريفية - وعجز الثورة الزراعية عن التحول إلى ثورة خضراء ظهرت مرحلة بداية التحول التدريجي من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بحيث ركز المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 على إعطاء الأولوية للفلاحة و الري استعدادا لمرحلة ما بعد البترول.

فصدر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87- 19 و الذي تخلت من خلاله الدولة عن مسؤولية الإنتاج الفلاحي لصالح أعضاء المستثمرات الفلاحية ، وهي الاستقلالية التي لم تمنح لهم في ظل القوانين الزراعية السابقة.²⁰

لقد سعى المشرع إلى طمأنينة المنتجين الفلاحين و إشعارهم بأن الأرض صارت ملكا لهم و ذلك بمنحهم حقا عينيا عقاريا لم يرد في القوانين الزراعية السابقة ، فبمجرد تحويل حق الانتفاع من حق شخصي (قانون التسيير الذاتي و قانون الثورة الزراعية) إلى حق عيني عقاري بمفهوم القانون رقم 87-19 يعد هذا ضمانا قويا يعزز مكانة الفلاح في الأرض²¹

ثانيا: المجهودات المبذولة لدعم النشاط الفلاحي بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تخص باهتمام واسع نظرا للدور الذي يلعبه تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي،

و الجزائر تمتلك مؤهلات و إمكانيات تؤهلها لذلك ، بحيث تتوفر على موارد أرضية و مائية و بشرية وكذلك الموقع الجغرافي كمحور الدول المغاربية و الإفريقية و قربها من السوق الأوروبية يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء و التصدير وكذلك العمل على امتصاص البطالة.

إذ تتوفر الجزائر على مساحة زراعية كلية تقدر بحوالي 44 مليون هكتار .

أنظر بوصبيعات مرجع مذكور سابقا ص 72 و المستثمرات الفلاحية شركة أشخاص مدنية موجهة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار الوظيفة الاجتماعية المنوطة بالأراضي الفلاحية و هي حلت محل التعاونيات الفلاحية.²⁰
²¹ أنظر بوصبيعات مرجع سابق ذكره ص 83 .

ولأن التمويل هو المحرك الأساسي لعملية الاستثمار فقد سعت الدولة إلى تقديم المساعدات المالية في إطار المخططات الوطنية للتنمية.

ولقد طبقت الجزائر عدة مخططات وبرامج تنموية منها برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2010-2015) و الهدف من هذا البرنامج:

_ زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع(القمح،الصلب،الحليب) وضمان معدل التغطية متوسط الحد الأدنى 75 بالمائة من الاحتياجات.

_ تحديث و إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى المجمعات الفلاحية (الري الآلي و التسميد و المكننة و استخدام البذور وتحسينها.

_ تحديث وتنظيم شبكات تجميع و تسويق الإنتاج و توفير المنتجات و الخدمات الفلاحية .

_ إنشاء أنظمة للجمع و الربط بين مختلف القطاعات ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب و الحليب و البطاطا و الزيتون و اللحوم وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار في السوق.

_ تعميم و تمديد شبكات الري الزراعية إلى 16 مليون هكتار بحلول عام 2014 مقابل ما يقارب 9000000 هكتار حاليا.

_ تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في احتياجات تغطية البذور و المشتلات و المواشي.
كذلك المخطط الخماسي للإرشاد الفلاحي 2015 -2019 (وكالة الأنباء الجزائرية 2020)، و الهدف من هذا البرنامج:

_ رفع الطاقة الإنتاجية من الحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 69,9 مليون قنطار في 2019 مقابل 34,4 مليون قنطار في سنة 2014 .

_ توقع انتاج 6,2 مليون طن في 2019 من اللحوم الحمراء مقارنة ب 5,13 مليون طن سنة 2014 .

_ أما فيما يخص اللحوم البيضاء توقع أنتاج حوالي 5,67 مليون طن سنة 2019 مقارنة ب4,66 مليون طن سنة 2014²².

ولقد سعت الدولة الجزائرية مؤخرا إلى تطوير الإنتاج الفلاحي والتقليص من التبعية الغذائية و ذلك بوضع تصور عملياتي وفق الخصوصية الفلاحية الجزائرية مبني على الواقع الفلاحي بدل النظريات الأكاديمية ، مع العمل على إدراج مراجعة هيكلية في تنظيم الإدارة الفلاحية مركزيا و جهويا و محليا وفق نظرة إصلاحية تراعي الأولويات، مع التأكيد على ضرورة تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وفق رؤية جديدة لاسيما في ولايات الجنوب،إعادة النظر في تجارب ودور المزارع النموذجية لتحقيق القيمة المضافة في القطاع مركزيا و جهويا و محليا ، واستحداث جهاز أخصائي يعتمد على التقنيات الحديثة و الكفاءات الجزائرية يمكن من الحصول على معطيات علمية دقيقة لاستغلالها استشرافيا²³

وفي إطار التحفيزات الجبائية جاء قانون المالية لسنة 2022 و بهدف دعم النشاط الاقتصادي و تشجيع الاستثمار و الإنتاج في القطاع أفلأحي حيث نص في المادة 90 منه استعادة متعاملو القطاع من الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الأعلاف المخصصة للماشية و الدواجن المنتجة محليا. وحسب المادة 14 منه تمديد الإعفاء الدائم عن ضريبة الدخل الإجمالي (الدخل الفلاحي) ليشمل الدخل من المستثمرات الصغيرة التي تكون مساحتها اقل من أو تساوي ستة هكتارات للمستثمرات الواقعة في الجنوب و الهضاب العليا.²⁴

ولقد نص قانون المالية 2023 على تدابير من شأنها مكافحة الغش و المضاربة و السماح باستيراد العتاد أفلأحي الذي يقل عمره عن خمس سنوات كإجراء من شأنه دعم و مرافقة الفلاحين²⁵

²² أنظر سفيان شارف بن عطية، مرجع مذكور سابقا ص 38 .

²³ أنظر الشروق أونلاين تاريخ التصفح 28 مارس الموافق ل 6 رمضان 1444 هـ

²⁴ 2 أوت 2022 وكالة الأنباء الجزائرية ><http://www.aps.dz>

²⁵ 26 مارس 2023 وكالة الأنباء الجزائرية ><http://www.aps.dz>

المحور الثالث: دعم النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية كمساهمة في التنوع الاقتصادي

سأخص دراستي بالمناطق الريفية الجبلية ، إذ يعد دعم النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية أحد أهم المتطلبات من أجل تأسيس حركية تنموية مستدامة في إطار برنامج إعادة إحياء المناطق الريفية و إعادة التوازن بين المحيط الريفي و الحضري لذلك سعت الدولة إلى إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كأداة مفضلة لتحقيق أهداف سياسة التجديد.

إذ يعتبر المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة الصيغة العملية لسياسة التجديد الريفي و الزراعي و أداة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على مستوى المناطق الريفية الأكثر تهميشا و عزلة²⁶

سأحاول من خلال دراستي تبين خصوصية النشاط الفلاحي الأسري في المنطقة الريفية الجبلية من حيث رصد المؤهلات الموجودة في ارض الواقع و المعوقات أولا، وثانيا كيفية دمج النشاط الفلاحي الأسري في التنوع الاقتصادي.

أولا: خصوصية النشاط الفلاحي الأسري الريفي

أ_ المؤهلات الموجودة في أرض الواقع:

تمارس الأسر الجزائرية في الأرياف بالمناطق الجبلية العديد من النشاطات الفلاحية منذ القدم وتسمى بالزراعة المعيشية ذات المردودية الضعيفة تعتمد فيها على الوسائل التقليدية في الإنتاج الزراعي و الحيواني.

وحسب المؤرخين ففي العهد النوميدي كانت الملكية العقارية الفردية هي السائدة وهي تبرر المبادرة الفردية التي أسسها ماسينيسا في رعيته سواء تعلق الأمر بالفرد أو الأسرة ذلك أن الملكية الخاصة هي من أهم عوامل التوطن و الاستقرار و الارتباط بالأرض كما أنها شرط ضروري لغراسة الأشجار التي تتطلب الصبر و الاعتناء الدائم²⁷ ، بالإضافة إلى النشاط الرعوي فالأراضي الرعوية كانت ملكيتها تعود

أنظر دباش صالح إستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة و المصغرة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية _ دراسة حالة مجموعة من المشاريع بالمناطق الجبلية لولاية جيجل_ مقال مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة المجلد 1 / العدد 2 ديسمبر 2016ص 91²⁶.

²⁷ انظر سوسن بوصبيعات مرجع سابق ذكره ص 14 .

لجميع أفراد القبيلة و لهم جميعا الحق في استغلالها فترعى فيها قطعان ماشيتهم و لا يحق لقبيلة أخرى دخولها إلا بإذنها و بصفة الرعي فقط²⁸

فمن النشاطات المزاولة من سكان القرى و المداشر تربية الحيوانات الأليفة و التي تتلاءم مع الطبيعة الجبلية كتربية الماعز لما توفره للأسر من تزويد بمادة الحليب و استخدامه بطريقة تقليدية في صناعة اللبن و الاجبان و الذي كان يعد غذاء رئيسيا لسكان الأرياف بالإضافة إلى تربية الدواجن و الحصول على البيض الطازج بالإضافة إلى تربية النحل لأن المناطق الجبلية هي الوسط الملائم لذلك مصداقا لقوله تعالى " و أوحى ربك إلى النحل أن أتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون " الآية 68 من سورة النحل.

وغراسة الأشجار المثمرة كالتين و الزيتون و التين الشوكي²⁹ وما توفره من ثمار و زيوت تستهلك في حينها أو تخزن طيلة السنة سواء لاستهلاكها الذاتي أو بيع جزء منها .

فكانت الأسر في الأرياف تزاوّل نشاطات فلاحية تحقق بها الاكتفاء الذاتي ، و أحيانا تباع منتجاتها مع مداخل ضئيلة .

حيث تقيم العائلات مشاريع زراعية كجزء من استراتيجية البقاء التي تعتمد عليها للعيش ضمن محيط طبيعي اقتصادي و اجتماعي شديد القساوة كما يمثل المشروع العائلي الزراعي إطارا مؤسسانيا و اجتماعيا غير رسمي للتدريب و نقل المهارات و المعارف المحلية عبر الأجيال³⁰

ب _ المعوقات الموجودة على أرض الواقع :

نظرا لما تتميز به المناطق الريفية من تضاريس جبلية وشدة المنحدرات و كثافة الغطاء النباتي وحيوانات برية³¹ و تزيد الظروف المناخية المرتبطة بمميزات مناخ البحر المتوسط من شدة المعوقات الناتجة عن الظروف الصعبة السائدة لاسيما فصل الشتاء المتميز بتساقط كميات من الثلوج خاصة من جراء محدودية إمكانية الولوج تسبب معاناة أكثر لسكان المداشر و القرى³²

²⁸ أنظر سوسن بوصبيعات مرجع سابق ذكره ص 27 .

²⁹V SBAAE AMEL , BENGHANEM IMENE, op,cit,p 14

³⁰ أنظر دباش صالح مرجع سابق ذكره ص 103 .

³¹V SBAAE AMEL , BENGHANEM IMENE, op,cit,p 14

³² أنظر دباش صالح مرجع سابق ذكره ص 96 .

بالإضافة إلى ندرة المياه الأمر الذي أدى بالأسر في الريف المزاولة للنشاط الفلاحي إلى التخلي عن خدمة أراضيها نظرا لتكلفة شراء صهاريج المياه.

وعلاء في أعلاف المواشي الأمر الذي أدى بالأسر في الريف إلى التخلي عن تربية الحيوانات الأليفة كالماعز.

وعزوف الأسر عن استصلاح أراضيها المغروسة بأشجار الزيتون و التين و الاكتفاء بما تجوده الطبيعة مما أدى إلى ندرة المحصول و السبب هو غلاء تكلفة استصلاحها من مشاتل و مياه السقي و ندرة اليد العاملة بسبب عزوف الشباب عن خدمة الأرض و تقشي ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن.

ثانيا: كيفية دمج النشاط الفلاحي الأسري في التنوع الاقتصادي

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن في كيفية إدماج هذه النشاطات الفلاحية الأسرية في الاقتصاد الوطني بتوجيه هؤلاء الفلاحين من الواقع في إطار التنمية الريفية المستدامة للمساهمة في تحسين مستواهم المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى في ناتج الدخل الإجمالي.

سأحاول اقتراح بعض الحلول و التي تتلاءم مع خصوصية المناطق الريفية الجبلية:

_ تدعيم سياسة التنمية الريفية المستدامة بتحسين أداء المرافق العامة من حيث التعليم والرعاية الصحية ومراكز التكوين و المياه الصالحة للشرب .

_ التحسيس بضرورة تكثيف النشاط الفلاحي الأسري في المناطق الريفية وإدماج الشباب فيه من خلال الدمج بين المعارف التكنولوجية في مجال الفلاحة و الخبرات المكتسبة من الأجداد عن طريق تنظيم حملات توعوية سواء من السلطات العامة أو الجمعيات .

_ منح قروض دعم للأسر الريفية و المالكة لحيازات عقارية زراعية لتشجيعها على البقاء في حيازاتها و تكثيف نشاطها الفلاحي واستصلاح أراضيها و تغطية تكاليف ذلك.

_ تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي في المناطق الريفية

_ تحفيز والتسهيل لشباب المنطقة الحاصلين على شهادات جامعية لإنشاء مؤسساتهم الناشئة في مجال الصناعات التحويلية الغذائية وذلك تطبيقا لسياسة الدولة في تشجيع الشباب على الاستثمار من دون

حواجز أو قيود في شكل شركة المساهمة المبسطة المستحدثة في القانون التجاري المعدل بموجب القانون رقم 09-22 المؤرخ في 5 ماي 2022 .

هدفها استقطاب المنتجات الفلاحة المحلية ، مما يشجع الأسر في الريف على خدمة أراضيها الزراعية وزيادة محصولها فمثلا الاستثمار في الصناعات الغذائية التحويلية كعصر الزيتون ، تعليب الزيتون بمختلف أنواعه ، مصبرات التين ، الاستثمار في منتج التين الشوكي في الصناعات التحويلية الغذائية و التجميلية.

_ الاستثمار في الحليب و منتجاته من خلال تشجيع الأسر في الريف على إحياء و تكثيف نشاط الرعي للماعز و استقطاب منتوجها من الحليب .

_ تشجيع الاستثمار في تربية النحل باستقطاب منتوج الأسر في الريف من العسل بمختلف أنواعه و ملحقات العسل.

_ رصد الإمكانيات المتوفرة في المناطق الريفية من مواد أولية و طاقة شبابية وخبرات الأجداد.

فمن شأن هذه التحفيزات خلق مناصب الشغل لسكان المناطق الريفية خصوصا للشباب الراغب في الاستثمار في المجال الفلاحي و بالتالي التقليل من ظاهرة النزوح الريفي.

_ الزيادة في الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

_ دعم السوق المحلية بالمنتجات الطبيعية .

و تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي و تصدير المنتوجات للخارج مما يؤدي إلى المساهمة في ناتج الدخل الإجمالي و جلب النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني و القضاء على التبعية الغذائية .

قائمة المراجع:

المصادر:

_ القران الكريم

_ القانون التجاري الجزائري

أطروحة الدكتوراه:

سوسن بوضيبيات ، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر ، الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، رسالة الدكتوراه ، السنة الجامعية 2017 – 2018 جامعة قسنطينة.

المذكرات :

SEBAA AMEL ,BENGHANEM IMEN : VILLAGE DU PATRIMOINNE A BENI OURTILANE
ARCHITECTURE ET ENVIRENEMENT ,mémoire de fine d'études pour l'obtention du diplôme
d'architecture. d'état , EPAU 2008 .

المقالات:

_ مقال : **دباش صالح** إستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة و المصغرة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية _ دراسة حالة مجموعة من المشاريع بالمناطق الجبلية لولاية جيجل _ مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة المجلد 1 / العدد 2 ديسمبر 2016 ص 91 .

_ مقال: **عمر بسعود**، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963- 2002 نشر في مجلة إنسانيات 7/1999
<https://journals.openedition-arg>in>

_ مقال **بانا ضمراوي** ، تعريف الريف بتاريخ 3 أبريل 2022

[mawdoo3://mawdoo3.com](http://mawdoo3.com)

_ مقال **سفيان الشارف بن عطية** ، مساهمة قطاع الفلاحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2000/2019 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 17 /العدد 26 سنة 2021

_ مقال **سليم مخلخ** ، **وليد بشيشي** قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996 – 2019

Revue Algérienne d'économie et gestion, Vol.16,N° :01(2022

مواقع الانترنت :

الشروق أونلاين تاريخ التصفح 28 مارس الموافق ل 6 رمضان 1444 هـ

2 أوت 2022 وكالة الأنباء الجزائرية <<http://www.aps.dz>>

26 مارس 2023 وكالة الأنباء الجزائرية <<http://www.aps.dz>>

التنمية الريفية، الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، التنمية المستدامة un .org

[http ://sdgs.undg>topics>rural](http://sdgs.undg>topics>rural)

ريف <<http://ar.wikipedia.org>wiki>> wikipedia,

تنمية ريفية <[https ://ar.wikipedia.org> wiki](https://ar.wikipedia.org>wiki)> wikipedia ,

مفهوم التنمية الريفية <<http://archive.unescwa.org>files>events<files>> unscwa,

تنوع النشاط الفلاحي <[http ://www.tarbikafa.com>2017>03](http://www.tarbikafa.com>2017>03)>

diversification économique : les leçons de l'expérience contribution du groupe de la banque

mondial http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/aid4trad19_chap5_pdf

عنوان المداخلة: حوكمة التحول الرقمي كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

محور المشاركة: محور البحث "المحور الخامس": واقع وأفاق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة

من إعداد:

الاسم واللقب: قوق بلقيس راشدة الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه

الاسم واللقب: مسعودة توامدية الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو

البريد الإلكتروني: b-goug@cu-aflou.edu.dz

البريد الإلكتروني: m.touamdia@cu-aflou.edu.dz الاسم واللقب: قوق بلقيس راشدة الدرجة العلمية:

طالبة دكتوراه

الملتقى الوطني الافتراضي: رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر

-الواقع والآفاق-

يوم 24 أبريل 2023

عنوان المداخلة: حوكمة التحول الرقمي كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

**Governance of digital transformation as a mechanism to achieve the
dimensions**

of sustainable development at Algeria

طالبة دكتوراه: قوق بلقيس راشدة المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو b-goug@cu-aflou-edu.dz

طالبة دكتوراه: توامدية مسعودة المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو m.touamdia@cu-aflou-edu.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم حوكمة التحول الرقمي، وشرح أبعاده والأهداف المنتظرة منه، وتقديم رؤية حول أبعاد التنمية المستدامة، والاستفادة مما أحدثته الثورة الصناعية الرابعة في الجانب الرقمي. حيث استخدمنا المنهج الوصفي لدراسة متغيرات البحث مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي لمعرفة السبل والطرق التي تحقق من خلالها الجزائر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتقييم واقع التحول الرقمي بالجزائر وإسقاطه على البعد البيئي، الاقتصادي والقانوني للتنمية المستدامة.

لنتوصل في الورقة البحثية إلى أن الجزائر لديها إرادة جدية في مسايرة التطورات التكنولوجية الرقمية الحاصلة في العالم، لكن عليها بذل جهود حثيثة على كافة المستويات لإرساء أبعاد حوكمة التحول الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية، لتُدعم بذلك أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة التحول الرقمي، تحول رقمي، أبعاد التنمية المستدامة، اقتصاد رقمي

Abstract:

This study aimed at defining the concept of digital transformation governance, explaining its dimensions and expected goals, providing a vision about the dimensions of sustainable development, and benefiting from what the Fourth Industrial Revolution brought about in the digital

aspect.

We used the descriptive approach to study the research variables, with the use of the analytical method to find out the ways and methods through which Algeria achieves the three dimensions of sustainable development, and to evaluate the reality of digital transformation in Algeria and its projection on the environmental, economic and legal dimension of sustainable development.

The research findings show Algeria has a serious will to keep pace with the digital technological developments taking place in the world.

However, it must make unremitting efforts at all levels to establish the dimensions of governance of digital transformation and reduce the digital divide, thus supporting the dimensions of sustainable development.

Keywords: digital transformation governance, digital transformation, dimensions of sustainable development, digital economy.

المقدمة:

أصبح التغيير ملازما لجميع المجالات الإدارية، السياسية، الثقافية وحتى التكنولوجية، فعصر الرقمنة والمعرفة بالإضافة إلى عصر تكنولوجيا المعلومات تعد تحولا وتغييرا ينتقل بالمنظمات والدول إلى تبني أطر وتقنيات حديثة فرضتها العولمة. ففي مقولة استوقفنا للشيخ سيف بن زايد آل نهيان "الإنسان والتكنولوجيا يعملان اليوم معا في عالم افتراضي متشابك أكثر من أي وقت مضى، من يملك الخيال في هذا العالم سيصل إلى الحقائق والمعرفة، ومن خلالها سيمسك بزمام الواقع ويهيمن عليه."

ونظرا للتطورات الهائلة في العالم خاصة في المجال التكنولوجي والمعرفي، ونتيجة لما أفرزته الثورة الصناعية الرابعة، ليكون بذلك التحول الرقمي حتمية وضرورة قصوى وحتى يحقق الأهداف المرجوة منه وبالتحديد القدرة على المنافسة والقدرة على التكيف السريع والمرن مع هاته التغيرات ولتكون بذلك مجتمعا رقميا يحقق القيمة المضافة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فمناداة الجميع من دول ومنظمات ومجتمع مدني بالتنمية المستدامة فقد وضعت لها خارطة وخطة متضمنة أجندة وأهداف وأبعاد لها مع آفاق 2030، ولتحقيق ما سبق ذكره -أبعاد، أهداف- على أرض الواقع كان لزاما على المعنيين بذلك وصناع القرار ونتيجة لما فرضته التحولات الرقمية أن يجدوا

السبل الكفيلة بتحقيق ذلك، فالحوكمة أداة تدير وتراقب وتنظم التحولات الرقمية حتى تكون الإطار المساهم في تحقيق الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية:

ليس الأمر هينا عندما نتحدث عن التنمية المستدامة ليس كمصالح ظهر نحاول دراسة الخلفية النظرية له وإنما كإستراتيجية نقيس ونقيم في كل مرة أين وصلنا وأين موقعنا في تحقيق أهدافها وأبعادها من بعد بيئي واقتصادي آخر قانوني، ففي البيئة التي تحيط بالمنظمات المتسمة بالديناميكية والتكنولوجيا المتغيرة كان تحديا بالنسبة للمنظمات والدول في تحقيق التحول الرقمي الذي سيساهم بشكل أو بآخر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والإشكال الذي طرحه:

إلى أي مدى تساهم حوكمة التحول الرقمي بمختلف أطرها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

والذي يؤدي بنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التي نحاول من خلالها الإجابة على معالم الإشكالية الرئيسية؟

✓ ماذا نقصد بحوكمة التحول الرقمي؟

✓ ماهي مختلف الأطر والتقنيات المتعلقة بحوكمة التحول الرقمي؟

✓ ما المقصود بالتنمية المستدامة وماهي مختلف أبعادها؟

✓ كيف نحقق أبعاد التنمية المستدامة من خلال حوكمة التحول الرقمي؟

أهمية البحث:

فمن خلال الأسئلة التي طرحناها سابقا يتوضح من خلالها أهمية الموضوع الذي نعالجه فالمتغيرات الثلاث التي أدرجناها في عنوان المداخلة ألا وهي الحوكمة، التحول الرقمي، أبعاد التنمية المستدامة فالمتغير الأول أصبح ملزما للنهوض وتصحيح الاختلالات من خلال الخصائص التي تميزه من شفافية ومساءلة ونزاهة وثقة...إلخ، أما المتغير الثاني الذي يعد رافدا قويا لتحقيق القيمة المضافة وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية فمن خلال حوكمته نكون قد وضعنا التحول الرقمي في المسار الصحيح الذي يعزز ويحقق أبعاد التنمية المستدامة.

أهداف البحث: نهدف من خلال بحثنا إلى تحقيق الآتي

- تقديم إطار مفاهيمي عن التحول الرقمي، حوكمة التحول الرقمي لمعرفة الدور الذي يلعبه في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛

- لفت انتباه الباحثين والأكاديميين وصناع القرار إلى ضرورة البحث في موضوع حوكمة التحول الرقمي ومساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

لقد استخدمنا المنهج الوصفي لتبيان مفاهيم متغيرات البحث ووصفها وهذا باستعانتنا بالمسح المكتبي ومواقع الأنترنت.

هيكل الدراسة: وللإحاطة بعناصر البحث قمنا بتقسيمه إلى محورين:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول حوكمة التحول الرقمي؛
- المحور الثاني: أطر وآليات حوكمة التحول الرقمي ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول حوكمة التحول الرقمي

زاد مؤخرا الحديث عن الحوكمة ودورها في تعزيز الأداء الاقتصادي، الاستثماري وغيره من الأداءات فالإطار العام للحوكمة يعني أنها مجموعة من القواعد والنظم الإجراءات التي تحقق أفضل رقابة لحماية مختلف المصالح وتوفر الشفافية والمساءلة والنزاهة مما يضع المنظمات والدول في المسار الاقتصادي الصحيح، لكن ما يهمنا هو كيف نقوم بحوكمة التحول الرقمي؟

1- مفهوم التحول الرقمي:

هو تحويل نماذج الأعمال وتطويرها بشكل استراتيجي، لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصالات.

ويعرف أيضا بأنه الإجراءات التي تنفذها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال، والتي تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في كيفية تقديم المؤسسة للقيمة للعملاء. تستخدم الشركات تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة².

ويعرف كذلك بأنه تسخير لتكنولوجيا الإعلام والاتصال لإحداث تغييرات جذرية في مناهج العمل أو بمعنى آخر التوجه نحو نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في التسيير وكذا في تقديم المنتجات والخدمات³.

محددات تقييم نضج التحول الرقمي:

المحدد	وصفه
التوجه الاستراتيجي	القيادة، الإدارة، الرؤية
مركزية العميل	إرشاد العملاء
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للعمليات	إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصال
الموهبة، القدرة، تعزيز القدرات	ثقافة الاستثمار الدائم في القدرات، المهارات والمعرفة
ثقافة الابتكار والالتزام التنظيمي	الالتزام بثقافة الابتكار والثقافة التنظيمية

Source : MATHILDA AIDANPÄÄ & MATHILDA SJÖBERG, Master of science Thesis: **Digital Transformation:**

Governance as a Transition Tool A case study at a Swedish municipality, KTH ROYAL INSTITUTE OF TECHNOLOGY SCHOOL OF INDUSTRIAL ENGINEERING AND MANAGEMENT,2021,P19.

فوائد وميزات التحول الرقمي: يحقق عدة مزايا وفوائد نذكر منها:⁴

- تسريع طريقة العمل اليومية؛
- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة؛
- زيادة جودة وكفاءة سير العمل؛
- تقليل الأخطاء والإنفاق؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات؛
- إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل؛
- رفع مستويات الشفافية والحوكمة؛
- استمرارية الأعمال والخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- زيادة رضا المستفيدين.

تقنيات التحول الرقمي: يعتمد التحول الرقمي على عدة تكنولوجيات وبذات تلك الناشئة التي ساهمت إلى حد كبير بإعطاء بدائل مبتكرة وهي:⁵

- **البلوك تشين: Blockchain** تعرف بتكنولوجيا الأستاذ العام الموزع على كافة المشتركين بهذه الشبكة بكافة أنحاء العام، وهي تقنية جديدة لتخزين ونقل المعلومات، تتسم بالشفافية والأمان وتعمل بدون جهة أو مؤسسة تحكم مركزية، ومن خلال خصائصه يعمل على تثبيت الثقة والشفافية.
- **تحليل البيانات الكبيرة big Data Analytics** مع ازدياد عمليات التحول الرقمي توافرت كمية ضخمة من البيانات والتي تعد بدورها ثروة المستقبل، مما حتم على الدول السعي للتفوق الاقتصادي والاجتماعي وامتلاك قوة التأثير، كما أنها تساعد على تمييط المخاطر وتحديد الأسعار.
- **انترنت الأشياء: Internet of Things** تتميز باتصال الأجهزة والمعدات المادية المتصلة بهوية رقمية خاصة مع شبكة الانترنت من خلال تطبيقات خاصة بها، وتجسير العلاقة بين العالم المادي والعالم الافتراضي.
- **الحوسبة السحابية cloud computing** هي تقنية حديثة وهامة باستئجار خدمات البنية التحتية الرقمية وتخزين البيانات أو التطبيقات على خوادم أو مراكز بيانات Data Centers بدلا من تخزينها على كمبيوتر المستخدم، أو حتى على الخوادم الخاصة بالمؤسسة، مما تسمح للشركات والمستخدمين بالوصول إلى بياناتها وتطبيقاتها دون الحاجة إلى إدارة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات وعدم الحاجة لتكبد نفقاتها وصيانتها، والتي غالبا ما تكون معقدة وتمثل تكلفة إضافية للشركة.
- **الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence** يعد سلوكا وخصائص تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مما يمكن الآلة من تعلم أنماط بتجارب جديدة لتحسين أدائها.
- **التكنولوجيا الحيوية Biotechnology** تقوم بالأساس على علم الأحياء ويتم تطويعها باستخدام عناصر حية لصنع أو تطوير نواح علمية مفيدة للبشرية في الزراعة والصحة وغيرها، وترتبط التكنولوجيا الحيوية بالمجال الطبي بشكل خاص وتشتمل على إنتاج المضادات الحيوية من الكائنات الحية، ومجالات الهندسة الوراثية لمعالجة الأمراض المستعصية، وإمكانية إنتاج أدوية خاصة بالمحتوى الجيني لفرد ما.
- **الواقع الافتراضي/ المعزز Virtual Augmented reality** يوفر الواقع الافتراضي/المعزز طرقا جديدة للمستخدمين للتعامل مع بيئتهم بما يمكنهم من التفاعل معها، فالواقع المعزز يوفر رؤية محسنة للعالم المادي الفعلي الذي يجد فيه الأفراد أنفسهم، بينما يخلق الواقع الافتراضي عالما يحاكي البيئة المفترضة.

بينما الواقع الافتراضي يوفر بيئة ثلاثية الأبعاد مولدة بواسطة الحاسوب تحيط بالمستخدم وتستجيب لأفعاله بطريقة طبيعية عادة من خلال نظارة غامرة مثبتة على الرأس ومن خلال التتبع بالرأس، ويمكن كذلك استخدام قفازات تمكن التغذية الراجعة عن طريق التتبع باليد واللمس الاستشعاري.⁶

- **واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة Open APIs** تستخدم واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة API لغات البرمجة الشائعة للسماح للواجهة بالتكامل مع التطبيقات الأخرى عبر شبكة الأنترنت، وتتميز واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة بتوفرها المجاني للمطورين وغالبا ما يتم دعمها بالوصول إلى البيانات المفتوحة وتستند إلى معيار مفتوح يلتزم به المطورون فهي تسمح للمطورين إلى مصادر البيانات وبرمجياتها التي يمكن استخدامها لتحسين تطبيقاتهم أو إنشاء تطبيقات جديدة وذلك للاستفادة من التطبيقات التي طورها مطورون آخرون مما يوفر الكثير من الجهد والوقت.

حوكمة التحول الرقمي: تعرف حسب جمعية تدقيق وضبط أنظمة ضبط المعلومات ISACA: " بأنها إطار عام لتطبيق حوكمة التحول الرقمي في المؤسسات يشتمل على مجموعة من العمليات، والمعايير، والموارد لتكنولوجيا المعلومات، بحيث يمثل وسيلة لتقديم المساعدة لمستخدمي التكنولوجيا والقائمين على إدارتها لفهم النظم التكنولوجية الرقمية في مؤسساتهم وإدارة المخاطر المتعلقة بها، وذلك على النحو الذي يسهم في حماية الموارد المالية، ويضمن تحقيق الفعالية والشفافية والمساءلة والكفاءة المؤسسية.⁷

حيث تساعد الحوكمة في ضبط منظومة المحيط التفاعلي المرتبطة مع التحول الرقمي حيث تضبط تأثير التغيرات المختلفة في العناصر والمكونات، كما تقدم تحليلا كليا للمتغيرات الناجمة عن الخصائص القابلة للتغيير والتعديل والتطور، لتشكل حوكمة التحول الرقمي طريقا واضحا لتسهيل الأعمال بشكل يواكب التطور، ويضمن التوازن المتناسب بين أصحاب المصالح مع تحقيق الاستراتيجيات والأهداف بشكل متواصل وخلق فرص واعدة.⁸

لتشكل حوكمة التحول الرقمي طريقا واضحا لتسهيل الأعمال بشكل يواكب التطور ويضمن توازنا متناسبا بين أصحاب المصالح مع تحقيق الإستراتيجيات والأهداف بشكل متواصل وخلق فرص واعدة.⁹

وهي تضبط تأثير التغيرات المختلفة في العناصر والمكونات، كما تقدم تحليلاً كلياً للمتغيرات الناجمة عن الخصائص القابلة للتغيير والتعديل والتطور. وبهذا تشكل حوكمة التحول الرقمي طريقاً واضحاً لتسهيل الأعمال بشكل يواكب التطور ويضمن توازناً متناسباً بين أصحاب المصالح مع تحقيق الإستراتيجيات والأهداف بشكل متواصل مع خلق فرص واعدة.¹⁰

النماذج المتخصصة في تنفيذ أطر حوكمة التحول الرقمي:

- نموذج كوبت5: COBIT5: تتبناه جمعية تدقيق ومراقبة أنظمة المعلوماتية "إيساكا" والذي يتكون من خمسة مجالات رئيسية تتمحور في : الموامة الإستراتيجية وتحقيق القيمة وإدارة الموارد وقياس الأداء وإدارة المخاطر.¹¹

- ISO/IEC 38500: معيار دولي نشرته منظمة المعايير الدولية بالتعاون مع اللجنة الكهروتقنية الدولية IEC لمساعدة المؤسسات على بناء نظام حوكمة تقنية المعلومات داخلي، ويوفر المعيار مجموعة من المبادئ التوجيهية لمجالس إدارة المنظمات بشأن الاستخدام الفعال والكفاء والمقبول لتقنية المعلومات داخل منظماتهم.¹²

يتوافق المعيار مع تعريف حوكمة الشركات وله ست مبادئ أساسية وهي:¹³

✓ **المسؤولية:** يعي الأفراد والجماعات داخل المنظمات أهمية العرض والطلب على تكنولوجيا المعلومات، فهم يتقبلونها ويبدون الاحترام، فمن يتحمل المسؤولية لديهم السلطة لأداء تلك الإجراءات؛

✓ **الإستراتيجية:** تأخذ بعين الاعتبار عمل المنظمة في المستقبل والحاضر وقدرات تكنولوجيا المعلومات، كما تعمل على تلبية حاجيات المنظمة الحالية والمستمرة؛

✓ **الاستحواذ:** تتم عملية الاستحواذ على تكنولوجيا المعلومات لأسباب وجيهة وتحليلات مناسبة ومستمرة، لاتخاذ قرارات واضحة وشفافة، لإحداث توازن بين الفوائد، الفرص، التكاليف والمخاطر على المدى القصير وال المدى الطويل؛

✓ **الأداء:** تعمل IT على تقديم الخدمات، مع مراعاة المستوى، الجودة، لتلبية متطلبات العمل الحالية المستقبلية؛

✓ **التوافق:** تتوافق تقنية المعلومات مع جميع التشريعات واللوائح والسياسات ويتم تحديد الممارسات وتنفيذها بشكل واضح؛

✓ **السلوك البشري:** تظهر سياسات وممارسات وقرارات تكنولوجيا المعلومات احترام السلوك البشري بما في ذلك الاحتياجات الحالية والمتطورة لجميع الأفراد في العملية.

الأركان الأساسية لحوكمة التحول الرقمي:

أعطت الدول الساعية لتنمية حكوماتها الكترونية الأولوية لتنمية القدرات والعقليات الداعمة للتحول الرقمي الحكومي ولتحقق ذلك وجب عليها التركيز على الأركان التالية:¹⁴

- **الرؤية، القيادة، العقلية:** تعزيز القيادة التحولية، تغيير العقلية والقدرات الرقمية على المستوى الفردي؛

- الإطار المؤسسي والتنظيمي: تطوير نظام إيكولوجي مؤسسي متكامل من خلال إطار قانوني وتنظيمي شامل؛
- الإعداد التنظيمي والثقافة: تحويل الإعداد التنظيمي والثقافة؛
- فهم النظام وتكامله: تعزيز فهم الأنظمة وتطوير نهج متكاملة لرسم السياسات وتقديم الخدمات؛
- حوكمة البيانات: ضمان الإدارة الإستراتيجية والمهنية للبيانات لتمكين وضع السياسات التي تعتمد على البيانات والوصول إلى المعلومات من خلال بيانات الحكومة المفتوحة، من بين أولويات أخرى للوصول إلى البيانات واستخدامها؛
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإتاحة والوصول إلى التكنولوجيا؛
- الموارد: حشد الموارد وموائمة الأولويات والخطط والموازنة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- قدرات مطوري القدرات: تعزيز قدرات مدارس الإدارة العامة والمؤسسات الأخرى؛
- القدرات المجتمعية: تنمية القدرات على المستوى المجتمعي من خلال عدم إغفال أحد ومن خلال سد الفجوة الرقمية؛
- المدن الذكية المستدامة: تعرف بأنها "مدينة مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة وتأمين كفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة، وتلبي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والقادمة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية".¹⁵

عوامل نجاح حوكمة التحول الرقمي: توجد عدة مفاتيح لنجاح حوكمة التحول الرقمي وإرسائه من بينها:¹⁶

- أول مفتاح للنجاح يتمثل في تعزيز قدرات القوى العاملة المستقبلية، وتوفير بيئة فعالة للموظفين لتمكينهم من العمل وتنمية قدراتهم، وتعزيز القدرات الرقمية لديهم، فبمجرد تدريبهم فهم يندمجون في العمل ويتبنون أحدث التغييرات في الأطر الرقمية ودمجها في الثقافة التنظيمية القائمة؛
- يتمثل عامل النجاح الثاني في تكوين قادة يتمتعون بالوعي الرقمي، وإنشاء فريق من القادة الذين يلعبون دوراً رئيسياً في نجاح التحول الرقمي
- عامل النجاح الآخر يرتبط بمدى التواصل بين النهجين الرقمي وغير الرقمي عند عملية الدمج للتحول الرقمي؛

- تمكين الجميع من الوصول والمشاركة رقميا في جميع المجالات.
بالإضافة إلى الثقة الرقمية Digital Trust وهي مفهوم يؤسس للتعاملات الآمنة في البيئات الرقمية
ويضمن فيها أعلى معايير الموثوقية والأخلاقية.¹⁷

استراتيجية التحول الرقمي في الجزائر:

قال السيد شربيل في كلمة ألقاها خلال أشغال اللقاء "الجزائر 2.0" المنظم من قبل التجمع الجزائري للناشطين في الرقمنة أن وزارته تعمل على وضع السياسات العامة للتحول الرقمي وتفعيل استخدام التكنولوجيا والأدوات الرقمية من خلال إعداد وبصفة تشاركية وتشارورية الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، حيث أكد الوزير أن هذه الإستراتيجية "ستكون بمثابة المرجع لتطوير الرقمنة على أسس المكتسبات المحققة وكذا من خلال تذليل كل العقبات وذلك لبلوغ وبصفة فعالة الأهداف المرجوة"، كما تظطلع هذه الإستراتيجية -حسبه- لوضع آليات من شأنها ضمان تعاون وعلاقات وظيفية متينة بين جميع الجهات الفاعلة من المؤسسات والشركات الاقتصادية وكذا الكفاءات والمواطنين من خلال نظرة شاملة تمكن من التأسيس لبنية اجتماعية واقتصادية جديدة، وأضاف الوزير أن "الإصلاحات التي نخوضها اليوم من أجل خلق بيئة رقمية تقتضي تظافر جهود الجميع"، مشيرا ان "الحكومة تؤكد ثقتها الراسخة بالكفاءات الوطنية التي تبرهن يوما بعد يوم عن مدى تحكمها وتمكنها في تطوير وقيادة مسار التحول الرقمي".

وبعد أن ذكّر بلفائه الأخير مع مسؤولي الرقمنة على مستوى الدوائر الوزارية والذي كان "فرصة للتباحث معهم حول البرامج القطاعية لتطوير الرقمنة"، لفت الوزير إلى أن مسار التحول الرقمي لدى المؤسسات الحكومية أضحى "حقيقة يجب الاعتراف بها" حيث أنه تم استحداث الكثير من المنصات والتطبيقات بغرض تحسين الخدمة العمومية الموجهة للمواطن والمتعامل الاقتصادي.¹⁸

البنية التحتية والمزايا التي تعول الجزائر عليها في التحول الرقمي:

ففي خطاب للسيد الأمين العام في الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع الذي تنظمه الاسكوا يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 قام بذكر نقاط القوة التي تعول عليها الجزائر لتجسيد مشروع التحول الرقمي والمتمثلة في النقاط التالية:¹⁹

- وصلة الألياف البصرية الرابطة بين الجزائر-عين قزام، وهي جزء لا يتجزأ من الوصلة البحرية للألياف البصرية الرابطة بين الجزائر العاصمة (الجزائر)-زندر (النيجر)-أبوجا (النيجر) التي تمت مباشرتها في إطار النيباد؛

- الوصلة البحرية للألياف البصرية الرابطة بين وهران (الجزائر) وفالنسيا (اسبانيا)، ذات قدرة 100 جيجا بيت/ثا، الداعمة للكابلاتين الموجودين مسبقا، أي SNW4 الرابط عنابة (الجزائر) بمارسيليا (فرنسا)، وalpha2 الرابط بين الجزائر العاصمة (الجزائر) ببالما (اسبانيا)؛
- الهاتف النقال بتكنولوجيا الجيل الثالث الذي تم بسطه تدريجيا منذ سنة 2014 في كافة التراب الوطني والذي تم تحويله سنة 2016 إلى تكنولوجيا الجيل الرابع ذي التدفق السريع جدا والعمل مستقبلا على تكنولوجيا الجيل الخامس وانترنت الأشياء؛
- القمر الصناعي للاتصالات ALComSat-1 الذي أطلقته الجزائر سنة 2017 والذي سيسمح:
 - ✓ يربط كل التراب الوطني بشبكة الانترنت، وتمتد التغطية بهذا القمر الصناعي إلى بعض البلدان الإفريقية على غرار المغرب، الصحراء الغربية، موريطانيا، مالي، النيجر، ليبيا، شمال تشاد، مصر، شمال السودان وبوركينا فاسو؛
 - ✓ منح تشكيلة من الحلول والخدمات عبر القمر الصناعي (VSAT، هاتف IPphone، المحاضرة المرئية وتحديد الموقع الجغرافي بشكل خاص)؛
 - ✓ ضمان استمرارية التوصيل مقابل أسعار منخفضة نسبيا في حال حدوث اضطراب في الشبكات الأرضية.

المحور الثاني: أطر وآليات حوكمة التحول الرقمي ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

لجأت معظم الهيئات والدول إلى الحوكمة لتهيئة مناخ عمل يعزز من القدرة التنافسية لديها وينهض بالاقتصاد فمن خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وتوطيد الثقة بين أصحاب المصلحة والمسيرين والمساهمين، اتجهت أيضا إلى حوكمة التحول الرقمي ليكون له الدور الفعال في إرساء أبعاد التنمية المستدامة البيئية، الاقتصادية والقانونية.

استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من قبل رئيسة الوزراء غرو هارلم برونتلاند سنة 1987، في تقريرها "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة برونتلاند المهمة بالبيئة والتنمية، وقد أصبحت التنمية المستدامة مفهوما رئيسيا للمؤتمر الدولي "قمة الأرض الأولى" المنعقد سنة 1992 في ريودي جانيرو والتي حددت فيه المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وشاع استخدام هذا المصطلح أكثر في قمة الأرض الثانية المنعقدة بجوهانسبورغ بجنوب افريقيا سنة 2002.²⁰

مفهوم التنمية المستدامة:

هناك من قدم تعريف التنمية المستدامة على انه مجموعة من المفاهيم أساسية و التي تتلخص في²¹

المفهوم الأساسي الأول: الاعتماد المتبادل: وهذا يعني التركيز على فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي الى المستوى العالمي.

المفهوم الأساسي الثاني: المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان ان يصبح العالم مكانا أفضل .

المفهوم الأساسي الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة، فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المفهوم الأساسي الرابع: التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

المفهوم الأساسي الخامس: جودة الحياة: الاعتراف بان تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

المفهوم الأساسي السادس: عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة

المفهوم الأساسي السابع: التغيير المستدام: فهم ان الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

فالتنمية المستدامة إذن هي مجموعة متكاملة من الحلقات التي لا يمكن فصلها لأنها كلها تهدف الى الوفاء باحتياجات الجيل الحالي على جميع الأصعدة: الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والسياسي وغيرها دون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

أبعاد التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة ثلاثة الأبعاد فهي لا تقتصر فقط على الجانب البيئي وإنما هي توليفة من ثلاث-

الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية فتتلخص التنمية المستدامة في العلاقة التالية²²:
تنمية مستدامة = نمو اقتصادي + تنمية وعدالة اجتماعية + حماية البيئة

✓ **التنمية الاقتصادية:** تهدف الى حل مشاكل التخلف الاقتصادي عبر الزمن عن طريق ما يلي:

- ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية

والريفية؛

- رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والسعي إلي التصدير؛
- العمل علي تحقيق الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل ؛
- زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي؛
- بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات ؛
- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كما ونوع للأفراد
- التوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة؛
- الاستخدام الأمثل للموارد الم وتسخيرها للرفع من مستوى معيشة المواطن.

✓ **التنمية الاجتماعية:** والتي تعرف على أنها حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، هواء..)، فضلا عن الاحتياجات المكمل لرفع المستوى ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

هناك أيضا أهداف مرتبطة بالتنمية الاجتماعية نذكر منها:

- ◆ تأمين الحصول على المياه الكافية في المنطقة للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة؛
- ◆ فرض معايير لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة؛
- ◆ ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب؛
- ◆ تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن؛
- ◆ احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار؛
- ◆ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.

✓ **البعد البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي²³:

قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

قاعدة المدخلات: وتشمل

-مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء؛

-مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وتتمثل في:²⁴

-تحقيق نوعية الحياة أفضل للسكان : وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام

-تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القادمة : وذلك من خلال توعية السكان وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة عن طريق إعداد برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

-تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد : فالتنمية تتعامل مع الموارد على أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها، ونعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلائي.

-احترام البيئة الطبيعية : وذلك بالتركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.

-تحقيق النمو الاقتصادي : بحيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية، بإضافة إلى إدارة ملائمة المخاطر والتقلبات، لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال الحاضر والمستقبل.

مساهمة التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة

1) مساهمة التحول الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يوفر التحول الرقمي فرصا جديدة لتعزيز الاقتصاد (من خلال التجارة الالكترونية والتمويل الرقمي)، وتقليص الإجراءات البيروقراطية وخفض تكاليف التجارة (من خلال المدفوعات الالكترونية، والحكومة الالكترونية، والتحويل الرقمي للخدمات العامة)، وتحقيق قفز نوعية والمشاركة في ثورة التصنيع الرابعة في البلدان النامية²⁵

الاقتصاد الرقمي يعتبر العمود الفقري المهم للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث ومحفزا رئيسيا للنمو الاقتصادي، مع إرساء مزيدا من البنى التحتية، والرقمية.²⁶

ظهور ما يسمى بالمشاريع الرقمية الحديثة والتي تعمل على المساهمة في إنعاش حركة الاقتصاد للبلدان وذلك من خلال تنويع المنتجات الصناعية في مجال الالكترونيات ودعم الابتكار في الفضاء الافتراضي، والذكاء الصناعي.

العولمة الرقمية تساهم في دمج الاقتصاد الدولي في اقتصاد موحد، بحيث تزيد من نسبة الانفتاح التجاري والتنظيم المالي لتلك الاقتصاديات الصاعدة، وأيضا تساهم في تحرير الأسواق والاسعار في سوق العالمية موحدة، لتجسد بذلك حدودا افتراضية موحدة مما تساهم في إنعاش خزيتها المالية العمومية وتوسيع من عمليات مبادلاتها التجارية.

(2) مساهمة التحول الرقمي في تحقيق التنمية الاجتماعية:

وسنحاول دراسة المؤشرات التي تتطور بفضل الرقمنة في الجزائر،

- **البطالة:** ساهمت الرقمنة في توسيع مجال التوظيف حيث ظهرت وظائف رقمية جديدة في ساحة التوظيف أبرزها مسيري أقسام الميلتي ميديا أو الوسائط المتعددة، المشرفين على إدارة المحتوى الرقمي الخاص بالمؤسسات عبر مواقعها الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، على غرار الفيسبوك، وتويتر والانستغرام، إضافة إلى وظيفة مسؤول التسويق الرقمي أو الشبكي وتعتبر من أهم الوظائف التي تبحث عنها الشركات أيضا.

وقد تم تنظيم أول معرض توظيف افتراضي في الجزائر، يربط بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل الجزائريين على منصة عبر الإنترنت، حيث يمكن استكشاف أصحاب العمل، وتصفح الوظائف وارسال السيرة الذاتية، كما يمكن لأصحاب العمل أيضا التفاعل مع المترشحين ومراجعة ملفاتهم الشخصية وحتى إجراء المقابلة معهم مباشرة على المنصة²⁷

- **الصحة:** أطلقت الجزائر مشروع المستشفى الرقمي حيث يبدأ من رقمنة الملف الطبي وانشاء قاعدة بيانات صحية للمرضى يكون الولوج إليها عبر أرضية رقمية مرتبطة بقاعدة بيانات للشبكة الصحية الداخلية والخارجية. ومشروع رقمنة العلاقات التعاقدية مع هيئات الضمان الاجتماعي عن طريق بطاقة الشفاء. ومشروع الاعتماد على رقم التعريف الوطني الخاص بالبطاقة البيوميترية. ومشروع رقمنة الإدارة المركزية وربطها بالمؤسسات الصحية لتسهيل ومعالجة الملفات المختلفة خاصة الأنشطة الطبية. ومشروع رقمنة مخططات النشاط حتى يسمح للقطاع بتقييم الجانب المادي والبشري للهياكل الصحية. وأخيرا مشروع الصيدلة الإلكترونية الذي يشتمل على قاعدة بيانات الدواء المستهلك ومعرفة احتياجات المستشفيات بصفة دقيقة من أجل ترشيد النفقات، كما أطلقت في جويلية 2020 منصة رقمية لمرضى السرطان معنية بتقليص آجال مواعيد العلاج بالأشعة وكذا بتقريب المرضى من مراكز العلاج بالأشعة.²⁸

- التعليم:

يعتبر التعليم الإلكتروني أحدث الوسائل تطبق على العملية التعليمية وتساهم بشكل فعال في تحسين كفاءة التعليم ومخرجاته من أجل تخريج قادة مبدعين قادرين على تحمل المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة التقدم العلمي العالمي²⁹.

أثير التعليم الإلكتروني في المحور الاجتماعي، فيتمثل في المساعدة التي يقدمها على إيصال التعليم إلى المناطق كافة، حتى النائية منها. كما أنه يساعد على تمكين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة من فرص التعليم .

ومن ناحية أخرى، يُعدّ التعليم الإلكتروني صديقاً للبيئة، حيث إنه يستهلك 90% طاقة أقل من الطاقة المستخدمة في نظم التعليم التقليديّة. وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 85% لكل طالب، من خلال ترشيد استخدام وسائل النقل ومتطلبات الأبنية التعليمية، وعدم استخدام عدد كبير من الأوراق، مقارنةً بما تحتاج إليه أشكال التعليم التقليدي منها. كما يحدّ التعليم الإلكتروني من تبعات انتشار العدوى في الفصول الدراسية المُكدّسة في وقت الأزمات والأوبئة³⁰.

(3) مساهمة التحول الرقمي في تحقيق التنمية البيئية

التكنولوجيا الرقمية في الصناعات تساهم في تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن استخدام الطرق التقليدية في الصناعة وهي اهم اهداف التنمية المستدامة³¹

من خلال ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من النظم الالكترونية للأمن، نظم الدفاع الالكترونية، نظم الإنذار المبكر ضد الازمات وغيرها من النظم التي تعمل على تقوية الامن والاستقرار الوطني والتصدي للازمات والكوارث³²

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة استشعار عن بعد لرصد الكوارث الطبيعية والتوقعات المناخية مثل الفيضانات وموجات المد، وتحسين الاتصالات للمساعدة في التعامل مع الكوارث الطبيعية على نحو أكثر فعالية، بإضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدعم إدارة النفايات على النحو الأمثل، بما في ذلك جمع، وتجهيز، والتخلص، وإدارة ورصد المواد النفايات، ولقد توصلت أيضا مبادرة

وتظهر هذه النتائج أن تكنولوجيا ، SMARTER استدامة البيئة العالمية وهذا ما ظهر في تقرير 2929 المعلومات والاتصالات قادرة على أن تتيح تخفيض الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون بنسبة 29 في المائة بحلول عام 2929 ، أي بمعنى إبقاء مستويات الانبعاثات عند مستويات عام 2911 ، ويعتمد انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 12 جيغا طن عالميا بحلول عام 2929 على مساهمة ثمانية قطاعات اقتصادية في التخفيف من الانبعاثات العالمية وهي: التنقل والخدمات اللوجستية، والصناعة، والبناء، والصحة، والتعليم، العمل، والأعمال التجارية، الأغذية، وهو يمثل انخفاض المحتمل في كل قطاع.(التقرير النهائي لقطاع تنمية الاتصالات لجنة الدراسات 2، فترة الدراسة 2017)

زيادة على ما سبق جهود التحول الرقمي على المستوى الإقليمي هي انعكاس واستجابة لتحديات التنمية وإبراز أهمية الرقمنة في كل جانب من جوانب التنمية المستدامة كما ورد في خطة 2030، إن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي لديه إمكانيات كبيرة لتسريع التقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وتطوير مجتمعات المعرفة وكذلك الابتكار العلمي والتكنولوجي عبر مجالات متنوعة مثل الطب والطاقة.³³

الخاتمة

شكلت تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي احدى أعظم القوى الكامنة التي ساهمت في تشكيل ملامح القرن، حيث تزايد الدور المحوري لها في جميع جوانب الحياة، وبالتحديد مفهوم الحوكمة الذي برز في الآونة الأخيرة وتصحيح مساره، وتسهيل أداء وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على البيئة واستغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الامثل، ولتكون بذلك حوكمة التحول الرقمي أداة ناجعة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

التوصيات:

- الاهتمام أكثر بالبنية التحتية للاتصالات في الدول الواعدة رقميا، وضمان وكفاءة ادارتها والسرعة في الوصول إليها، ليصل التحول لكل فرد داخل الدولة.
- الاهتمام بتحديث وتطوير المنظومة التعليمية وتحويلها، وتوصيلها لطالب الريف أي تعميم التعليم الإلكتروني بجانب التعليم التقليدي لضمان شفافية ونزاهة الامتحانات والنتائج لتحقيق العدالة التعليمية، وتشجيع المهارات والابتكارات، لضمان تأهيل جيل جديد قادر على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة.
- تهيئة بيئة مواتية لتشجيع نمو الصناعة الرقمية، وكذا تطوير واستيعاب الخدمات المالية الرقمية.
- دعم تطوير العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق الإمكانيات الكاملة للصحة الرقمية، التي تستجيب للأولويات
- سن قوانين تشريعية تحمي المستهلك والتاجر خلال التبادلات التجارية الرقمية

- توفير بنية تحتية ملائمة لتطبيقات الاقتصاد الرقمي الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعاون في قضايا مثل الأمن المعلوماتي العربي ومكافحة الجريمة المعلوماتية وجرائم الإنترنت، والقوانين التي تنظم تعاملات التجارة الإلكترونية.
- التركيز على البحث والتطوير التقني لغرض تضييق الفجوة الرقمية، لا سيما وأن تقنية المعلومات والاتصالات هي أحد مخرجات البحث والتطوير.
- دراسة حالة الدول الرائدة ومحاولة استخلاص دروس مستفادة منها لتعظيم الاستفادة من التحول الرقمي لباقي الدول العربية.

الإحالات الهامشية:

- ¹ سياسة الحوكمة الرقمية، 29 أوت 2021، الموقع الإلكتروني:
- ² الموقع الإلكتروني: <https://aws.amazon.com/ar/what-is/digital-transformation> تاريخ الاطلاع: 2022/11/25 على الساعة: 17:00.
- ³ لخضر بن سعيد، مصطفى رديف، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد، 01، 2022، ص 335. (332-342)
- ⁴ دلال الحارثي، التحول الرقمي في المملكة، الموقع الإلكتروني: https://attaa.live/files/webinars/216/files/9d9f337_1602445760.pdf تاريخ الاطلاع: 2022/12/18.
- ⁵ الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي الطبعي الثانية، الإصدار 3.0-يناير 2020، جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، الطبعة الثانية، مصر، ص 59-63.
- ⁶ (تقرير التنمية الرقمية العربية 2019 "نحو التمكين وضمان شمول الجميع، الإسكوا، ص 9.

⁷ سامية بنت تراحيب بن بين العتيبي، **حوكمة التحول الرقمي في الإدارات التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الممارسات العالمية**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 66، أبريل 2021، ص 197.

⁸ نبيلة عبد الفتاح قشطي، **حوكمة التحول الرقمي**، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

⁹ عدنان مصطفى البار، **تقنيات التحول الرقمي Digital Trasformation**، ص 4.

¹⁰ (الموقع الإلكتروني:

[https://www.awforum.org/index.php/en/component/k2/item/191digital-](https://www.awforum.org/index.php/en/component/k2/item/191digital-transformation)

[transformation](https://www.awforum.org/index.php/en/component/k2/item/191digital-transformation) تاريخ الإطلاع: 2022/12/22

¹¹ كريم عادل عبيد، **استراتيجية الحوكمة الرقمية وتطبيقاتها الذكية الجزء الأول**، الطبعة الأولى، دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ص، 6.

¹² (الموقع الإلكتروني: <https://www.rmg-sa.com/>، نظام حوكمة تقنية المعلومات الإيزو 38500،

تاريخ الإطلاع: 2022/12/24.

¹³) Diana Cristina de Figueredo Delgado, Thesis master: **Governance Model for digital transformation**, Tecnico LISBOA, Novembre 2017,P 25/

¹⁴ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة مسح الحكومة الإلكترونية 2020، نيويورك، 2020، ص xxxiv، الموقع الإلكتروني:

[https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-](https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/EgovSurvey2020_Ar.pdf)

[Survey/EgovSurvey2020_Ar.pdf](https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/EgovSurvey2020_Ar.pdf) تاريخ الإطلاع: 2022/11/26.

¹⁵ (الاسكوا، المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية في المنطقة العربية

دروس من الجائحة، 2021، ص 3، الموقع الإلكتروني:

[https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/smart-sustainable-cities-](https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/smart-sustainable-cities-digital-solutions-urban-resilience-arab-region-arabic.pdf)

[digital-solutions-urban-resilience-arab-region-arabic.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/smart-sustainable-cities-digital-solutions-urban-resilience-arab-region-arabic.pdf) تاريخ الإطلاع: 2022/12/18.

¹⁶) Mamdouh Alenzi, **Understanding Digital Governanment Transformation**, Website

[https://www.researchgate.net/publication/358402330_Understanding_Digital_Gover-](https://www.researchgate.net/publication/358402330_Understanding_Digital_Governanment_Transformation)

[nment_Transformation](https://www.researchgate.net/publication/358402330_Understanding_Digital_Governanment_Transformation) , view date:24/12/2022/

¹⁷ (علي محمد الخوري، **الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2021، ص 328.

¹⁸ (الموقع الإلكتروني: [https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/104514-](https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/104514-34-40-01-16-40-34)

[34-40-01-16-40-34](https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/104514-34-40-01-16-40-34) تاريخ الاطلاع: 2022/09/28 على الساعة: 22.00.

- ¹⁹ الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع الذي تنظمه الأسكوا يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، آفاق التحول الرقمي في الجزائر، ص 2. الموقع الالكتروني:
- ²⁰ يوب أمال ، بودبزة إكرام ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة- مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، مجلد06 / العدد01 ، 2021 ، ص14.
- ²¹ مجدوب خيرة ،سبل ارساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01 ، العدد 01، 2019 ، ص91.
- ²² بوساحة محمد لخضر، بحوص نسيمة، دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة-دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد03، العدد 01 ، 2019، ص74.
- ²³ سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر ،2019، ص23.
- ²⁴ غوال نادية، عدالة العجال، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر ،مجلة الإستراتيجية والتنمية ،المجلد 09، العدد16 مكرر ،2019، ص219.
- ²⁵ اكرام بلباي، التحول الرقمي وأبعاد تنمية المستدامة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية المجلد 08 العدد01 ،2022، ص423.
- ²⁶ العيد بوعلاقة، كبير مولود، قياس اثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2019 ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد15 ، العدد02 ، 2021 ، ص156.
- ²⁷ أمينة نغموشي ، جزيرة معيزي ،تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على التحول الرقمي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد08 العدد02، 2021، ص660.
- ²⁸ المرجع السابق ص651.
- ²⁹ يونس مسعودي، شهرة عامر، التعليم الإلكتروني كآلية لضمان جودة التعليم العالي في ظل جائحة كورونا تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التعليمية-تقنيتي تيمز وزوم أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 11، العدد 02، 2022، ص299.
- ³⁰ (تمارا محمد، أهميّة التعليم الإلكترونيّ وضرورة تطويره في المستقبل، [مقالات المجلة](#)، عدد10، 2022،
- ³¹ غادة سيد، أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا (بالتطبيق على بعض الدول العربية)، المجلد12، العدد04، 2021،
- ³² (شافية جاب الله، ملامح وابعاد نجاح التحول الى الحكومة الالكترونية في الدول النامية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد05، العدد02، 2016، ص561.

³³ (الأمم المتحدة، مسح الحكومة الإلكترونية 2020 الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية
المستدامة مع ملحق استجابة لفيروس كورونا كوفيد19، نيويورك، 2020، ص 87.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: الدكتورة سهيلة درويش.

الرتبة العلمية : استاذة مساعد قسم - ب - .

المؤسسة : جامعة الجزائر - 1 - كلية الحقوق - سعيد حمدين -

محور المداخلة : (المحور الثاني) اثار الرقمنة على سياسات التنويع الاقتصادي .

عنوان المداخلة : اهمية الرقمنة الاقتصادية في منظومة الامن الاقتصادي .

اهمية الرقمنة الاقتصادية في منظومة الامن الاقتصادي

The importance of economic digitization in the economic security system

ملخص:

ان التنوع الاقتصادي الصحيح والمتوازن التي تهدف من خلاله الدول الى اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة (صناعة ، زراعة ، سياحة والطاقات المتجددة) لا بد ان يتماشى مع التطور الحاصل في العالم من خلال ما احدثته تكنولوجيا الاتصال وذلك بإضفاء مفهوم جديد على عالم المال والإعمال عرف برقمنة الاقتصاد ، إلا ان الاستغلال السيئ لهذه التكنولوجيا اصطدمت بمفهوم الامن الاقتصادي وذلك من خلال الجرائم المالية التي تضعف الاقتصاد الوطني وبالتالي تؤدي الى الاخلال بجهود الدول في تحقيق التنمية المستدامة ذات المدى الطويل .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي ، الامن الاقتصادي ، الجرائم المالية ، توزيع الثروة ، التنمية المستدامة .

Abstract:

The correct and balanced economic diversification through which countries aim to restructure the economy and raise the level of alternative economic sectors (industry, agriculture, tourism and renewable energies) must be in line with the development taking place in the world through what has been created by communication technology by adding a new concept to the world of finance and business known as the digitization of the economy, However the misuse of this technology has collided with the concept of economic security,

which is a halal of financial crimes that weaken the national economy and thus lead to disruption of the efforts of countries to achieve long-term sustainable development.

Keywords: digital economy, economic security, financial crime, wealth distribution, sustainable development.

مقدمة:

ان العشرية الاخيرة من القرن العشرين كانت بالنسبة للجزائر من المراحل الصعبة والأليمة في تاريخ بلادنا منذ الاستقلال هذه المرحلة اسفرت عن الازمة داخل مجتمعنا ، سواء على اصعيد الاجتماعي ، السياسي ، الاقتصادي . كما انبثقت منها ارادة في احداث التغيير في المنظومات التشريعية للبلد وطرق تسيير القضايا العمومية.

اذ تمر الجزائر بمرحلة انتقالية حاسمة وحساسة تستدعي المرور الى مرحلة جديدة من تحقيق النوعية في معالجة وفهم عدد من القضايا الحساسة والمهمة ، لا سيما المتعلقة بامن المنظومة الاقتصادية والمالية.

من هنا بشكل الامن الاقتصادي انشغالا عاما في نظر المجتمعات المعاصرة بعد ان اضحى حقا من حقوق الاساسية للمواطن ، بالتالي اكتسب اليوم قدرا كبيرا من الاهمية ، وبفضل تنوع المجالات التي يغطيها ، يجب ان يصبح الامن الاقتصادي ، جزءا لا يتجزا من الامن الداخلي ويعنى بالأهمية والمعرفة المعمقة¹.

كل هذه المتغيرات تفرض على الجزائر النظر الى المتغيرات الحاصلة على مستوى العالم من خلال وضع استراتيجيات والتخطيط للاقتصاد الوطني على المدى البعيد ، من خلال ايجاد بدائل لهيمنة قطاع المحروقات وتوزيع الثروة الاقتصادية عن غيرها من القطاعات (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، التجارة ، الخ..... دون الرجوع الى اهم التحديات التي قد يواجهها اقتصادنا ، من خلال الاستغلال السئ لرقمنة الاقتصاد من طرف اصحاب النوايا السيئة والجشعة.

فبالرغم من توزيع الثروة الا ان الاغفال على سلبيات رقمته الاقتصاد تؤدي كل جهود التنمية المستدامة الى الهاوية ولا يعد لها نفع امام هذه الثغرة التي يجب التطرق اليها.

¹ - رميلي احمد، تبييض الاموال "المكافحة ستكون دون هوادة"، مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، شارع بشير عطار، العدد 544، نوفمبر 2008، ص 58.

على اعتبار ان التقلبات الاقتصادية والمالية الحالية الحاصلة على المستوى العالمي تشجع الجماعات الاجرامية على اقتحام الانظمة المالية ، الا ان سرعة التطور الذي عرفته تكنولوجيا الاتصال الى فرض عدة قضايا منها الجرائم الاقتصادية اعتمادا على الانترنت ، على اعتبار ان القضية الرئيسية في اقتصاد الرقمنة هي القيمة الاقتصادية للخدمات المعتمدة على الانترنت.

الا ان اصحاب النوايا السيئة لجؤوا لاستغلال تكنولوجيا الاتصال وذلك من خلال استغلالها في اغراض خطيرة ، فتزايدت حجم الجريمة المنظمة ، فاثار بشكل متزايد المخاوف جراء ما قد تسببه هذه الافة ، فلم يسبق للجريمة الاقتصادية والمالية ان بلغت هذه الدرجة من الخطورة والانتباه سواء على الصعيد الوطني او الدولي، هذا ما دفعنا للتساؤل : ماهي الاثار السلبية التي ترتبها الرقمنة الاقتصادية على الامن الاقتصادي الداخلي ؟

من اجل الاجابة على هته الاشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- مالمقصود بالامن الاقتصادي ؟

- اهمية الرقمنة الاقتصادية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة؟

- كيف تاتر الرقمنة الاقتصادية على الامن الاقتصادي؟

-اضعاف الرقمنة الاقتصادية لجهود التنمية المستدامة؟

المنهج المستخدم : اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تحديد طبيعة رقمنة الاقتصاد وعلاقتها بالامن الاقتصادي وكذا المنهج التحليلي الذي يتوافق مع معطيات دراستنا التي تدور حول الاثار السلبية المترتبة عن رقمنة الاقتصاد والتي تؤثر على الامن الاقتصادي الداخلي وبالتالي توزيع الثرة الاقتصادية.

هيكل الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة الى نقطتين رئيسيتين اذ تم تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي وكذا الامن الاقتصادي في (المبحث الاول) ثم ابراز الاثار السلبية لاستغلال تكنولوجيا الاتصال على الاقتصاد الداخلي ومن ثم اضعاف جهود الدولة في التنمية المستدامة على المدى البعيد وبالتالي التوزيع العادل والمتساوي للثروة في (المبحث الثاني).

المبحث الاول: ارتباط مفهوم الرقمنة الاقتصادية بالامن الاقتصادي:

لقد عرف العالم قفزة نوعية في مجال الاقتصاد من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال في العمليات المالية ، لهذا سارعت الدول الى استغلال الرقمنة الاقتصادية من اجل تحقيق الامن الاقتصادي لهذا لا بد علينا التطرق اولاً الى مفهوم الرقمنة الاقتصادية ، ثم ننتقل الى تحديد مفهوم الامن الاقتصادي .

المطلب الاول: الاقتصاد الرقمي:

نتيجة للتطورات التي ظهرت في تكنولوجيا المعلومات في السنوات الاخيرة ، وكثرة استعمالها جعلت العديد من البلدان تهتم بها ، حيث بدأ يتردد كثيراً في الالونة الاخيرة، مصطلح جديد وهو الاقتصاد الرقمي الذي يتعلق بموضوع التكنولوجيا والمعرفة العلمية ويهتم بالفرد والدولة بالأساس ويسهم في تطور نظامها الاقتصادي تقنياً ، وبالتالي فان الاقتصاد الرقمي هو التحول والانتقال من الاقتصاد المبني على اليد العاملة والالات والمعدات في عملية الانتاج الى اقتصاد يعتمد على التكنولوجيا والمعارف العلمية وكذا بيانات لاننتاج السلع والخدمات ويساعد على الاستخدام الامثل للموارد وبالتالي تحقيق نسبة عالية من الانتاجية².

يعرف الاقتصاد الرقمي "على انه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وسبكة الانترنت في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية ، مرتكزا بقوة على الانتاج والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة مايتعلق بتكنولوجيات الاعلام والاتصال"³

يتميز الاقتصاد الرقمي بنشر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وهذا يسمح ببناء الحكومة الالكترونية ، المؤسسة اللاللكترونية ، البنوك والادارة الالكترونية / ومن اهم خصائص الاقتصاد الرقمي مايلي:

يسمح استخدام التقنية الملائمة خلق اسواق ومنشات افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان ، ومثال ذلك التجارة الالكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها تخفيض التكلفة ، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم ، ونتيجة لذلك ينصب التركيز اولاً على تطوير الاسواق.

² -بطاهر بخته ، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه فلسطين امارات ،السعودية ، الجزائر-، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة مستغانم ، المجلد 03 ، السنة 2019 ، ص 144.

³ -مصطفى يوسف الكافي، اقتصاديات البيئة ، سوريا، دار رسلان، السنة 2014، ص 295.

-يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على فدرة الافراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة .

-تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة واساليبها وتحسين المراكز التنافسية.

-تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا اساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الراسمالية والتجارية الالكترونية الداخلية والخارجية .

ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والاهمية والدقة وامكانية التحقق من صحتها ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في اقناع الاخرين ودعم القرارات.

بنية الاقتصاد الرقمي: ساهم الاقتصاد الرقمي في ظهور نوع اخر من المؤسسات التي تقوم على اساس الالكتروني يدمج فيه عدد المؤسسات مع بعضها يعرض من خلال قاعدة عريضة تقوم على اساس شبكة المعلومات الداخلية والدولية ومواقع الانترنت والبريد الالكتروني .

لقد سمحت كذلك قنوات التوزيع الالكتروني بتصريف وتسويق المجتمعات المصرفية بشكل الالكتروني وبشكل فعال ليظهر ما يسمى بالبنوك الالكترونية⁴.

لقد سعى الاقتصاد الرقمي الى جعل العالم يسبح في بحر من من التكنولوجيا التي تقوم دائما على المعرفة العلمية ، فقد اصبح هذا الاقتصاد يتوسع بابعاده في الفترة الاخيرة ، حيث اشارت التقديرات الى ارتفاع حجم انتاجه العالمي من السلع وخدمات التكنولوجيا والاتصال.

المطلب الثاني: اسس الامن الاقتصادي للدولة:

ان التغييرات الحديثة التي وقعت في الموقف الدولي اسست لبداية ظهور قراءة جديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دول العالم ، في هذه الظروف تبقى مسألة ضمان الامن الاقتصادي للدولة جد مرتبط بمل القضايا الاقتصادية.

وبما ان خطر الحرب في العالم المعاصر مازال قائما ، فان مشكلة ضمان الامن الاقتصادي للدولة والخطوات الفعلية في هذا الاتجاه تطرحان بحدة هذا المشكل للنقاش ، لذا فان من بين المهام الاساسية ذات الاولوية لاي دولة حاليا ستتمثل في تحقيق ذلك المستوى من الامن الاقتصادي.

⁴-كريمة صراع ، واقخ وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التجارة ، جامعة وهران ، السنة 2013 ، ص29.

1 - الامن الاقتصادي للدولة جوهره وبنيته: يعتبر الامن الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الامن الوطني هو مستوى الحماية المتوفرة للمجتمع وللدولة ولل فرد من التهديدات الداخلية والخارجية ويشمل الامن الوطني ، وايضا الامن الاقتصادي الامن السياسي الداخلي والخارجي للدولة ، الامن العسكري ، الامن الاعلامي .

الامن الاقتصادي للدولة هو ضمان تنمية المجتمع ، استقراره السياسي، الاجتماعي والاقتصادي في ظل العوامل الغير الملائمة ، وهو يشكل جملة من العوامل الاقتصادية والانتاجية والتكنولوجية التي تؤمن الدورة الانتاجية. ، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يمكن اعتبار الامن الاقتصادي بمثابة عملية تهيئة وتحسين الظروف التي تضمن الاداء الجيد للاقتصاد الوطني خلال سير تطوره، وفي الاخير يمكن تعريف منظومة الاقتصادي للدولة كجملة من العناصر البنوية المترابطة ببعضها البعض:

-عناصر التامين المادي للانتاج.

-حالة القوة العاملة.

-قيمة راس المال الانتاجي الرئيسي ونسبة نموه.

-تطور ميادين البحوث والدراسات والتصنيع والاختراعات التكنولوجية.

-امكانية تسويق المنتجات في الاسواق الداخلية والخارجية.

فروع الامن الاقتصادي للدولة هي:

-القدرات الصناعية،

-مستوى الانتاج الزراعي،

-الاحياطات من الموارد الاولية،

-الموقع الجغرافي للبلاد،

-مستوى التطور الاجتماعي ، الديمغرافي وكذلك مستوى وتوعية لتسيير الاقتصادي.

ان الامن الاقتصادي لا يشترط ضرورة انشاء اليات لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية ، لذا يجب ان تكون استراتيجية الامن الاقتصادي للدولة موجهة ليس فقط الى ضمان استقرار الاقتصادي ، الاجتماعي، السياسي و الاجتماعي للمجتمع بل الى تزويد الاقتصاد الوطني بكل الموارد اللازمة وحماية الصادرات والحفاظ على مستوى معيشة المواطن، وبالتالي فان احد اهم اولويات في تفعيل استراتيجية الامن الاقتصادي في انشاء منظومة التسيير الحكومي في هذا الميدان لما له من اهمية في حماية المجتمع.

ويمكن تصنيف العوامل الداخلية المؤثرة على الاسس المادية للامن الاقتصادي كما يلي:

- العوامل الاقتصادية : وهي بنية الاقتصاد الوطني ، مستوى تعبئة الاقتصاد ، فعالية الانتاج الحرفي.
- العوامل التنظيمية : وتتضمن حالة وفعالية منظومة التسيير الحكومي للاقتصاد (بما فيه الاقتصاد العسكري) ، حالة المنشآت القاعدية (بما فيها المنشآت الصناعية العسكرية).
- العوامل القانونية: مثل تطوير التشريع القانوني ، تجاوز الاحتكار الاقتصادي ، الانضباط القانوني ، والفعالية التنفيذية ، محاربة الرشوة والجريمة الاقتصادية مراقبة حركة الاموال وغيرها).
- العوامل الاجتماعية : تتضمن مايلي :
 - توفير ظروف العيش الملائمة للسكان وتطوير الفرد.
 - منع الفروق الكبيرة في مداخيل المواطنين.
 - منع التستر عن المداخيل ومحاربة التهرب الجبائي.
 - منع ظهور النزاعات الاجتماعية بسبب توزيع الثروات.
 - محاربة الارهاب.

2-الاتجاهات الرئيسية لتعزيز الامن الاقتصادي للدولة: ينمو اقتصاد العالم اليوم في ظل التهديدات

المختلفة ، واهم هذه التهديدات تتمثل في :

-انخفاض الانتاج وفقدان الاسواق.

-تقليص الاستثمارات في الميادين الاقتصادية .

-ركود البحوث العلمية النقدية وتاكل الاسس الصناعية للاقتصاد الوطني؟

-التفكك الاقتصادي الجهوي والعالمي.

-التفاوت في مداخيل السكان وتزايد نسبة البطالة.

-الجريمة في الميدان الاقتصادي.

-الاثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة.

ارتفاع ثقل المديونية الخارجية.

-"هجو الادمغة" وتدفق الاموال الى الخارج.

لذا فان احد اهم العوامل التي يجب حلها لضمان الامن الوطني هي تخطي عقبة انخفاض الانتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولهذا يجب:

-تامين وتأثير عالمية للنمو الاقتصادي وبالاخص في الميادين العلمية والصناعية التحويلية.

-القيام بقفزة هيكلية في صالح المنتجات الاولية وذلك بتحديد منظومة التمويل الحكومي؟

-السعي لاستقرار المنظومة المالية ومنظومة القرض والنقد من خلال تقليص من الضخم والعجز في الميزانية.

كما يوجد اتجاه اخر مهم لتعزيز الامن الاقتصادي للدولة ويتوقف بشكل مباشر على سياسة التصنيع المنتهجة من قبل الدولة ، حيث تعتبر التكنولوجيا في الوقت الراهن العنصر المحدد لنوعية وديناميكية النمو الاقتصادي ولهذا السبب فان الامن التكنولوجي يصبح العنصر الضامن والمهيمن من بين كل باقي العناصر الاخرى المشكلة للأسس الاقتصادية لأمن الدولة⁵.

المبحث الثاني: تاثير الرقمنة الاقتصادية على جهود التنمية المستدامة.

⁵- بشاينية مبروك ، اسس الامن الاقتصادي للدولة ، الفرسان "الاصالة والنضحية" ، مجلة قيادة الحرس الجمهوري ، مجلة دورية ، الطباعة الشعبية للجيش العاشر، العدد 01 ، السنة 2012، ص 17-18.

نظرا للاوجه الثنائية لتكنولوجيا الاتصال في المجال الاقتصادي ، فان هذه الاخيرة قد تكون ذات استعمال سلبي من طرف اصحاب المال وذلك من خلال المساس بالاقتصاد الوطني عن طريق ارتكاب جرائم مالية باستغلال التكنولوجيات المتطورة.

المطلب الاول: الجريمة الاقتصادية،

الجزائر بالنظر الى المتغيرات الحاصلة في العالم من خلال وضع استراتيجيات والتخطيط للاقتصاد الوطني على المدى البعيد ، من خلال ايجاد بدائل لهيمنة قطاع المحروقات وتوزيع الثروة الاقتصادية على غيرها من القطاعات (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، التجارة.....الح) دون الرجوع الى اهم التحديات التي قد يواجهها اقتصادنا من خلال الاستغلال السيء لرقمنة الاقتصاد / تؤدي كل جهود التنمية المستدامة الى الهاوية ولا يعد لها نفع امام هذه الثغرة التي يجب التطرق اليها ، فقد تعددت الجريمة الاقتصادية بتعدد المجالات الاقتصادية ، فالجزائر بصفتها دولة تطمح الى الارتقاء باقتصادها وانعاشه وتطوير مؤسساتها المالية - خاصة في اطار مسار انضمامها الى منظمة التجارة العالمية - دخلت منذ السنوات الاخيرة في معركة ضد الجريمة المالية وتبييض الاموال بسن مجموعة من التشريعات التي تحارب الجريمة الاقتصادية وتمويل الارهاب وفرض المراقبة على المؤسسات المالية وطرق تنقل رؤوس الاموال.

وتدخل هذه المبادرات ضمن تطبيق الالتزامات الدولية للحكومة الجزائرية في مجال مكافحة تبييض الاموال ومراقبة كل التعاملات المالية ، خاصة بعد قانون سنة 2006 الذي يجرم التمويل وتبييض رؤوس الاموال التي اكتسبت عن طريق نشاطات ارامية⁶.

توصف الجريمة المالية او الاقتصادية بصفة عامة على انها كل عمل اجرامي لا يستخدم العنف والذي يندكم عنه خسائر مالية معتبرة ، ويصنف ضمن هذا النوع من الجريمة عدة نشاطات غير قانونية اهمها التزوير ، التهرب من الضرائب وتبييض الاموالالخ ، هذه الجرائم اصبحت اليوم اكثر حطوة مما كانت عليه في السابق بسبب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال التي سمحت بظهور وسائل وتقنيات جديدة ساعدت على انتشار هذا النوع من الجرائم .

⁶-ج: اسماعيل ، مكافحة الجريمة المالية ، مجلة الحيش، المرجع السابق، ص 57.

ومع تطور الجريمة الالكترونية في ظل الوسط التكنولوجي والاتصالي الجديد وجدت المجموعة الدولية نفسها امام صعوبة تحديد الحجم العام لهذه الظاهرة وكيفية التحكم فيها .

المطلب الثاني: الاجراءات التشريعية والقانونية الوطنية :

بالرغم من ارساء الجزائر لمجموعة من الاجراءات التشريعية لحماية الاقتصاد الوطني على البعد

المستدام ك:

-القانون التجاري⁷،

-قانون الجمارك⁸،

قانون النقد والقرض⁹ ،

-تقنين عمليات الصرف، لقد عرف القانون التجاوي قانون الصرف على انه عبارة عن مجموعة من الاساسية القانونية التي تعمل على تنظيم احكام الاوراق التجارية وتعمل على اضهار الحقوق والالتزامات الصادرة عن هذه الاوراق وتوضيحها ، ولقد جاء اسم قانون الصرف من خلال الكمبيالة والتي هي تعتبر الاساس لنظام الاوراق التجارية.

وكذا انشاء عدد من الهياكل المراقبة ،

-مجلس المحاسبة.كالية اساسية للرقابة المالية في الجزائر لقد خص المشرغ الجزائري في دستور¹⁰ 2020 الباب الرابع من الدستور لمؤسسات الرقابة ، وخصص الفصل الثاني لرقابة مجلس المحاسبة

⁷- الامر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 لفريل 1993، ج ر، العدد 52

⁸- قانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 1975 المعدل والمتمم الفانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 افريل، 1979 المتضمن قانون الجمارك ، ج ر، العدد 11.

⁹- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ، ج ر، العدد 52.

¹⁰-المرسوم رئاسي 242/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن اصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في بالاستفتاء الشعبي 1 نوفمبر 2020 ، ج رالعدد 82 ،

واعتبره مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والاموال العمومية و يكلف بالرقابة البعدية على اموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذلك رؤوي الاموال التجارية التابعة للدولة.

-المفتشية العامة للمالية. تعتبر بمثابة هيئة المساعدة في صنع القرار نضمت بموجب المرسوم رقم 06-266 المؤرخ في 6 سبتمبر 2006 المحدد لصلاحيات المفتشية العامة للمالية¹¹.

الا ان الوضعية الاقتصادية لبلادنا لا تسير التفتح والانتعاش المالي ولا تستغل كل الوسائل المتوفرة لدى الدولة ، امام كل هذه التهديدات ينبغي تضافر كل الجهود لمكافحة الجريمة الاقتصادية المنظمة بكل صرامة مع تشديد العقوبات مع ربطها بالجريمة الالكترونية التي دخلت كل المجالات والمجال الاقتصادي هو الاخر، فمن شان ذلك ان يساهم في منع المواطنين قدرا من الضمانات فيما يخص حماية حقوقهم الاساسية ومن ثم ارساء ميذا الثقة بين الدولة والمواطن.

انعكاسات التطورات التكنولوجية : لقد غيرت التطورات الكبيرة لتكنولوجيا الاتصال والإعلام بطريقة جذرية من طريقة التعامل في عالم المال والإعمال ، وكذا من سرعة تدفق المعلومات ،

فقد سمحت الانترنت وتطور المنظومة البنكية بفتح افاق جديدة لعدد من المجموعات الاجرامية التي تستغل التكنولوجيا لإلحاق الضرر بممتلكات الفرد والدولة.

فالاستخدام الغير مشروع لبطاقات الصرف المالي اصبح سلوكا شبه يومي ، وكذا الانتحال الغير القانوني للشخصية الذي يتم عبر سرقة معطيات شخصية ، خاصة اذا علمنا ان بعض التعاملات والتبادلات تتم اليوم دون الحاجة للحضور الجسدي للمتعاملين¹²، وهذه النشاطات المشبوهة عادة ما تجد ضالتها في الدول التي تفتقد الى المؤسسات الرقابية والتي تعاني من فراغ قانوني في مجال مكافحة الجريمة المالية.

الخاتمة:

¹¹ - ج ر ، العدد 55.

¹² -رميلي احمد، تبييض الاموال "المكافحة ستكون دون هوادة"، مجلة الجيش ، ص 59

في الاخير ان قطاع المحروقات يعتبر بمثابة ثروة زائلة ومتقلبة من ناحية الاسعار في السوق العالمية وتتأثر تائرا مباشرا بالاضاع الدول السياسية لهذا عملت الدول جاها على اعتماد سياسة تنموية طويلة المدى وذلك من خلال اتباع سياسة تنويع الاقتصاد وذلك بتوزيع الثروة على قطاعات اخرى (كالزراعة ، الصناعة ، السياحة ،الحج) .

الام جهود الدول قد تذهب سدى امام كثرة الجرائم المالية التي تمس امن اقتصادها الداخلي والتي تعتمد على التكنولوجيا، لهذا يجب على هذه الاخيرة من اجل تحقيق تنميتها على المدى البعيدة ان تسعى الي:

- تشديد العقوبات في حالة المساس بالاقتصاد الوطني بالاستخدام السيئ لرقمنة الاقتصاد ، وذلك من خلال تكييف النصوص القانونية مع الاوضاع الحالية وما عرفه العالم من تقدم في التكنولوجيا.
- الاهتمام الدائم والمباشر والمستمر بكل اطاراتها وعمالها وذلك من خلال التكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك من اجل ضمان الحاهزية في حالة المساس بالمال العام.
- توفير كل الوسائل التكنولوجية الضرورية والملائمة حتى نقول اننا امام اقتصاد رقمي يهدف الى تحقيق تنمية مستدامة.

بالرغم من كل ما تبذله الجزائر من اجل تحقيق التطور الدائم في الاقتصاد الا انه ما يلاحظ ضعف درجة هيكل التنويع بالجزائر واستمرار الاعتماد الاقتصادي الوطني على ايرادات قطاع المحروقات.

قائمة المصادر و المراجع:

اولا: النصوص القانونية:

- 1-الدستور الجزائري ، مرسوم رئاسي 242/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن اصدار التعديل الدستوري ، المصادق عليه في بالاستفتاء الشعبي 1 نوفمبر 2020 ، ج رالعدد 82¹
- 2- ا قانون رقم 04-17 المؤرخ في 16 فيفري 1975 المعدل والمتمم القانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 افريل ، 1979 المتضمن قانون الجمارك ، ج ر، العدد 11.
- 3- الامر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 25 لفريل 1993، المتضمن القانون التجاري ، ج ر، العدد 52
- 4- لأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ، ج ر، العدد 52.

5-المرسوم رقم 06-266 المؤرخ في 6 سبتمبر 2006 المحدد لصلاحيات المتفشية العامة للمالية ، ج ر، العدد 55.

الكتب:

1 - مصطفى يوسف الكافي، اقتصاديات البيئة ، سوريا ، دار رسلان، السنة 2014، ص 295.

المجلات والدوريات:

1 - رميلي احمد، تبييض الاموال "المكافحة ستكون دون هوادة"، مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، شارع بشير عطار، العدد 544، نوفمبر 2008، ص 58.

2- بطاهر بختة ، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه فلسطين امارات ،السعودية، الجزائر-، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة مستغانم ، المجلد 03 ، السنة 2019 ، ص 144.

3- بشاينية مبروك ، اسس الامن الاقتصادي للدولة ، الفرسان "الاصالة والضحية" ، مجلة قيادة الحرس الجمهوري ، مجلة دورية ، الطباعة الشعبية للجيش العاشر، العدد 01 ، السنة 2012، ص 17-18.

المذكرات والرسائل الجامعية.

1- كريمة صراع ، واقخ وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التجارة ، جامعة وهران ، السنة 2013 ، ص 29.

جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر
الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق
المنعقد يوم 24 أفريل 2023

موضوع المداخلة: تحديات الإقتصاد الرقمي في الجزائر

Challenges of the digital economy in Algeria

المحور الخامس: واقع وآفاق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة

المتدخلة: مولفي سامية

طالبة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

Abstract: The digital economy is associated with the widespread use of information and communication technology in social and economic efforts, and contributes to expanding opportunities, increasing economic growth and improving services. It is necessary to create smart societies that enable all parties, from public authorities to corporations and individuals, to make the best decisions based on adequate information and to reduce inequalities.

Algeria cannot stay away from this trend, but rather it must benefit from the advantages it offers with its great human potential, educated youth, financial resources and central geographic location, Algeria can use the assets offered by the digital economy to transform its economy and society to achieve sustainable development.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الاقتصاد، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، التنمية المستدامة.

Keywords: digital transformation, economy, information and communication technology, sustainable development.

مقدمة

تبعية الجزائر لقطاع المحروقات تسبب في تعطيل عجلة التنمية، إذ تمثل المحروقات أكثر من (90%) من الصادرات الجزائرية و(60%) من مداخيلها، الأمر الذي أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 بنسبة (6,4 %) حسب وكالة الأنباء الجزائرية. وفي خضم هذه التطورات سارعت الجزائر إلى إرساء استراتيجية للخروج من تلك التبعية الاقتصادية، وذلك من خلال بناء اقتصاد أكثر تنوعا مع مواكبة التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

منذ التسعينات من القرن الماضي شهد العالم تحولات جذرية في مجال المعلومات والاتصالات، أطلق عليها الثورة الصناعية الرابعة، والتي اقترنت بثورة في مجال الذكاء الصناعي والآلات، والحوسبة، وعالم الاتصالات، والانترنت، وبذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحرك الأساسي للاقتصاد المعاصر.¹ ويعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الإشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية مثل شبكات الكهرباء وشبكات الهاتف والانترنت وخفض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، وتوفير الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب بالإضافة إلى الموارد المالية واستخدام الوسائل الالكترونية مثل بطاقات الائتمان.

وظهرت عدة منصات تستثمر بدرجة متزايدة في جميع أجزاء سلسلة القيمة العالمية للبيانات مثل: آبل، ومايكروسفت، وأمازون، وغوغل، وفايسبوك، وعلي بابا ... إلخ، كل هذه المنصات تهتم بجمع البيانات وتحليلها ومعالجتها ونقلها عن طريق الكابلات البحرية والأقمار الصناعية وتخزينها في مراكز خاصة بالبيانات.

¹ - بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005، ص 24.

ونظرا لهذا الدور الهام للتخطيط الاستراتيجي الرقمي في الحياة الاقتصادية، عمدت الجزائر إلى انتهاج خطط إستراتيجية رقمية تؤسس لبرامج إقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق التنمية المستدامة وحفز النمو الاقتصادي، وخلق الثروة وفرص العمل ودعم التنوع الاقتصادي.

لذلك سنتناول هذه المداخلة التعريف بالاقتصاد الرقمي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة (المحور الأول)، ومن ثم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في هذا المجال، من خلال ابراز الأطر القانونية والمؤسسية المستحدثة لتنظيم عملية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي (المحور الثاني).

أولاً- مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة

ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي خلال تسعينات القرن الماضي على يد خبير ياباني إثر الركود الذي تعرض له اليابان خلال تلك الفترة، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن بدائل لتحقيق الربح. ومن ثم استخدم هذا المفهوم سنة 1995 من طرف "دون تابسكوت" - خبير تكنولوجيا المعلومات الكندي - عبر كتابه *The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence* - أين بين أن التكنولوجيا الجديدة لا يقتصر دورها على تغيير عمليات الأعمال فحسب، بل تستبدل أيضا طريقة إنتاج المنتجات والخدمات وتسويقها، مع لعب دور كبير في التأثير على هياكل المشاريع وأهدافها، وقواعد نجاح الأعمال التجارية.²

نتطرق أولاً لتعريف الاقتصاد الرقمي من خلال ابراز مختلف التعاريف الفقهية المقترحة وتطبيقاته في هذا المجال، ومن ثم نبرز أهميته في تحقيق التنمية المستدامة.

1/ مفهوم الاقتصاد الرقمي:

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه ما يلي:

يقصد بالاقتصاد الرقمي «ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية

²- فواز محمد علي نشار، «الاقتصاد الرقمي»، مجلة رواد الأعمال، 10 جانفي 2021، إطلع عليه بتاريخ: 05 أكتوبر 2022 في حدود الساعة السادسة مساء على الرابط: <https://www.rowadalaamal.com/2-1-الاقتصاد-الرقمي>

والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما³.

اتجه جانب آخر من الفقه إلى تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه «الاقتصاد الذي يستند على الأنترنت أو اقتصاد الوب، أين تستخدم مؤشرات دالة عليه والتي من بينها: المعلومات الرقمية، الزبائن الرقمية، الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية»⁴.

وهناك تعريف آخر للإقتصاد الرقمي على أنه: «ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة»⁵.

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الإقتصاد الرقمي هو الإقتصاد ما بعد الصناعي، يبنى أساسا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي، الذي هو نتاج ظهور الثورة المعلوماتية المتجسدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاج المعلومات، وتنظيمها وتخزينها، ونقلها ومبادلتها، واستخدامها واستثمارها. فكل تلك المصطلحات تعلن عن قيام نظام اقتصادي جديد يعتمد أساسا على المعرفة البشرية في مجال خلق الثروة بالاعتماد على المعلومات والمعرفة والرقميات، واستخدام الشبكات في الأنشطة الاقتصادية، وأشكال العمليات والأنشطة والصفقات الخاصة بالتجارة والأعمال الإلكترونية⁶. وبناء على التعريفات السابقة يمكن استخلاص العناصر المكونة للإقتصاد الرقمي⁷:

المنتجات الرقمية: تشمل فضلا عن البرامج الإلكترونية، العديد من المنتجات المادية الملموسة التي خضعت للرقمية والخدمات الحكومية. أهم ما يميز المنتجات الرقمية عن غيرها إمكانية إنتاجها وفقا لرغبات العملاء وبشكل تفصيلي. كما أنها متميزة بتكالييفها المنخفضة وربحية مبيعاتها.

المستهلكون: تزايد عددهم نظرا لسهولة عمليات التبادل بالنسبة لهم وزيادة قدرتهم على الاختيار وحتى المساومة.

البائعون: هم في تزايد مستمر ومعروضهم البيعي أيضا نظرا لانتفاء وجود الحدود الجغرافية وقلة حواجز الدخل.

³- فريد النجار، الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 25.

⁴- جاسم جعفر حسن، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 23.

⁵- حسن مظفر الرزو، مقومات الإقتصاد الرقمي ومدخل إلى إقتصاديات الإنترنت، مركز البحوث، الرياض، 2006، ص 13.

⁶- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص 172.

⁷- خديجة عبيد، دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة، دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص 20.

المنظمات المسؤولة على الهياكل القاعدية: هي تلك المنظمات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الإلكترونية، إضافة إلى الهيئات الاستشارية من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقمي.

الوسطاء: لهم دور جوهري فهم المسؤولون عن خلق السوق الافتراضي، لكونهم المسؤولين عن جمع البيانات والمعلومات اللازمة وتوفيرها للعملاء والبائعين حتى يستطيعوا الجمع والملائمة بينهم قصد إتمام المبادلات.

الخدمات الداعمة: والتي تتعدد أشكالها من تقديم شهادات تضمن التعامل مع البائعين تعرف بشهادات الثقة، والتي تدعم قيامه واستمراره. كما يمكن أن يشمل هذا المكون على الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي .

مؤطري المحتوى: هي المنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الإلكترونية ومحتوياتها، سواء من حيث تعلق الأمر بهم أو بالآخرين، ويعتبر هذا المكون من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي. من خلال ما سبق نذكره نجد أن للإقتصاد الرقمي عدة تطبيقات أهمها التجارة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني، والاستثمار الإلكتروني.

أ/ التجارة الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية من أهم تطبيقات الإقتصاد الرقمي، وقد عرفتها المادة 6 فقرة أ من القانون رقم 18-05،⁸ أنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع أو خدمات عن بعد للمستهلك الإلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية. وعليه فهي تضم جميع المعاملات التجارية بين البائع والمشتري عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقاً، ويتم التسديد إلكترونياً سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى.⁹

ب/ التسويق الإلكتروني

يرتبط مفهوم التسويق الإلكتروني e- Marketing أو ما يسمى بالتسويق عبر الإنترنت Internet Marketing بظاهرة التجارة الإلكترونية e-commerce، فأنشطتهما موجهة بالدرجة الأولى للتعاملات التجارية الإلكترونية، وتستهدف عملائها من مستخدمي شبكة الإنترنت. فهي تعبر عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الاتصال

⁸- القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 مايو 2018، عدد 28.

⁹- عامر محمد محمود، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص 6.

المباشرة والوسائل التفاعلية الرقمية، ويوفر التسويق الإلكتروني للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة وتمكنه من إتخاذ قرار الشراء الصحيح.¹⁰

ج/ الاستثمار الإلكتروني

يشير مفهوم الاستثمار الإلكتروني عن طريق الإنترنت (E- investing) إلى الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، ويمكن هذا النوع من الإستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية، ومن ذلك بيع وشراء الأوراق المالية عبر شبكة الإنترنت، الاشتراك في مواقع الإستثمار الكبرى.¹¹

وعليه يشمل الاستثمار الإلكتروني الاستثمار الذي يتم عن طريق إستخدام تكنولوجيا المعلومات وإتصال للتداول وتبادل المعلومات المالية والإستثمارية الإلكترونية فوراً مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات، ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الاستثمارية، كما تستخدم الإنترنت في التعرف على المؤشرات الإقتصادية والعالمية والمحلية فوراً وعلى مدار 24 ساعة، ومن ثم يعتبر حال المستثمر الإلكتروني أفضل بكثير من المستثمر العادي.

2/ أهمية الإقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماماً كبيراً بعد ظهور تقرير برودتلاند (Brudtland) الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: «التنمية التي تلبي الاحتياجات الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم»، وبذلك فإن التنمية المستدامة هي التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الإقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة. ولها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتحقق بضبط والترشيد الموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.¹²

¹⁰- محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، الأردن، ص 132.

¹¹- بوعافية رشيد، المرجع السابق، ص 57.

¹²- الجودي صاطوري، «التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات»، مجلة الباحث، عدد 16، سنة 2016، ص - ص 299-311، ص

إنّ الاقتصاد الرقمي - كما حدده البنك الدولي - هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC)، ويؤثر استخدامها تأثيراً كبيراً على المجالات الأساسية في حياة الإنسان ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية، أي القطاعات الاقتصادية، والتعليم، والصحة، والنقل، والثقافة، والخدمات، والإدارة العامة.

بناءً على هذه العناصر يتجلى لا محال أن للاقتصاد الرقمي دور فعال وجوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن جهة أولى، أصبحت البيانات أحد الأصول الاستراتيجية الرئيسية لخلق القيمة الخاصة والاجتماعية على السواء. وستؤثر كيفية معالجة هذه البيانات تأثيراً كبيراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون من الصعب، ولكن من الضروري تحديد ما هي أفضل طريقة للمضي قدماً في هذا الصدد. فالبيانات متعددة الأبعاد، واستخدامها له آثار ليس فقط على التجارة والتنمية الاقتصادية، ولكن أيضاً على حقوق الإنسان والسلام والأمن. وتوجد حاجة أيضاً إلى توافر استجابات بغية التخفيف من مخاطر التعسف في استخدام البيانات وإساءة استخدامها من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول أو القطاع الخاص.

كما يؤثر الاقتصاد الرقمي على عدة جوانب من الحياة، ومن ذلك الطريقة التي نتفاعل ونعمل ونتسوق بها ونتلقى الخدمات بها، بالإضافة إلى تأثيره على كيفية انشاء القيمة وتبادلها. وفي هذه العملية، أصبحت البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود ذات أهمية حاسمة للتنمية على نحو متزايد.

ومن جهة أخرى، يساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق النمو من خلال زيادة حجم الاستثمارات الرقمية، فالتوسع في مجال الاستثمارات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات والبرمجيات، يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويطلق على هذا النوع من الاستثمارات مصطلح تعميق رأس المال وعلاقة الاقتصاد الرقمي بالنمو الاقتصادي علاقة مباشرة وطردية، حيث أن التوسع الرقمي يؤدي إلى تحسين الانتاجية وزيادة معدلات الانتاج مما يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فإن التحول إلى الاقتصاد الرقمي في قطاعات الحكومة، يعتبر أحد عناصر دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال جعل الأعمال أكثر ابتكاراً وسهولة وسرعة في الوصول للجمهور. ومن أهم مزايا التحول للاقتصاد الرقمي هو زيادة معدلات الشفافية في الدولة، وسهولة الوصول لمستحقي الخدمات بشكل عادل ومتساو من خلال تأطير الخدمات في أنظمة رقمية حديثة باستخدام أثر العوامل الخارجية للشبكة. وعادة ما تكون القيمة المضافة للبنية الأساسية للاقتصاد الرقمي أعلى بالنسبة لدعم النمو من أنواع البنية التحتية الأخرى، إذ أنه

كلما ازداد مستخدمي الشبكة أصبحت أكثر إضافة للنمو الاقتصادي من خلال نقل المعلومات وزيادة كفاءة تنظيم المنشآت.

وقد ظهرت أهمية الاقتصاد الرقمي اثر جائحة كورونا، إذ سمح بمواصلة الحياة من خلال التخفيف من آثار الجائحة التي أصابت جميع القطاعات، فبرزت في وقت قياسي العديد من الخدمات التي قدمت للصناعات الحيوية وللمواطنين في ظل الاجراءات الاحترازية التي طبقتها أغلب الدول في أوائل الأزمة مثل التباعد الاجتماعي والاعلاق التام والجزئي للمؤسسات، وظهرت الحاجة لتوفير الأسس الرقمية من أجل مواكبة هذه التغيرات الطارئة والغير متوقعة، فانتعشت أساليب التعليم عن بعد وتم عقد الأعمال والاجتماعات المهمة كذلك عن طريق شبكة الانترنت، وكذلك أصبحت أغلب شرائح المجتمع على دراية بالأساليب الرقمية وكيفية الاستفادة منها في الحياة اليومية، سواء على مستوى المواطن أو الأعمال الرقمية أو التجارة الإلكترونية.¹³

وفي هذا الإطار تبين الاحصائيات الدولية بوضوح مساهمة الاقتصاد الرقمي في أكبر وأهم اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة عالمياً، فقد بلغت مساهمته في الاقتصاد الأمريكي أكثر من (1,2) ترليون دولار، فيما أعلنت الصين أنه يساهم في ثلث الاقتصاد الصيني تقريباً أي ما يقرب (3,8) ترليون دولار. كما تتوقع دراسة لمؤسسة أي دي سي التي تمت بالتعاون مع شركة مايكروسوفت شملت (1560) من صناعات القرارات التجارية في 15 دولة من دول منطقة آسيا والمحيط الهادي، بأن قيمة الاقتصاد الرقمي في هذه المنطقة ستبلغ (1,16) ترليون دولار أمريكي عام 2021، وهو ما يمثل (60%) من إجمالي الناتج المحلي. ومن هنا يظهر جليا تأثير الاقتصاد الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي. أما على المستوى العربي، فإن مساهمة الاقتصاد الرقمي لا تتعدى (4%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي، مقارنة مع المعدل العالمي المحدد ب (22%).¹⁴

وقصد ترقية وتنمية الاقتصاد الرقمي على المستوى العربي، أنشاء الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أبريل 2018، ويهتم هذا الاتحاد بدعم وتطوير

¹³ - عبد الله محمد إباد، أيوب محمد يونس، «دور الاقتصاد الرقمي في الحد من آثار جائحة كوفيد 19 على التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لعدد من الدول العربية المختارة»، The International Islamic Economic System Conference – The 9th I-iECONS 2021. اطلع عليه بموقع الانترنت: <https://oarep.usim.edu.my> بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة التاسعة صباحاً.

¹⁴ - جامعة الدول العربية، «الرؤية العصرية للاقتصاد الرقمي»، الطبعة الثانية 2020، ص 13 - 14، اطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة العاشرة صباحاً عبر الرابط: <https://www.arab-digital-economy.org/04.pdf>.

البنى التحتية والأطر التنظيمية والمعرفية والتشريعية والتقنية والمواصفات الدولية بمجالات واستخدامات الاقتصاد الرقمي في كافة أرجاء الوطن العربي، فضلا عن دعم خطط الشمولية الرقمية، وحشد القدرات العربية والعالمية وتوحيد الجهود للتأثير إيجابيا في الانسان العربي، والنهوض بمستويات جودة الحياة في المنطقة العربية ودعم التنمية العربية المستدامة.¹⁵

ثانيا- الأطر القانونية والبنى التحتية المستحدثة لترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر

قامت الجزائر بإدراج تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها. والواقع أنها ترمي من خلال هذا الإجراء إلى تشييد مجتمع معلومات شامل والارتقاء بالجزائر إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة.

إضافة إلى ذلك وفي ظل الظروف الخاصة التي عرفت أزمة صحية عالمية جراء جائحة كوفيد-19، فقد أضحت الجزائر تعتمد أكثر من أي وقت مضى على تكنولوجيات الإعلام والاتصال كوسيلة ناجعة لمكافحة هذه الجائحة وقوة دافعة للإنعاش الاقتصادي. ومن المؤكد أن هذا التحدي ليس من السهل مجابهته، ولذلك عمدت الجزائر على تقليص الفجوة الرقمية، من خلال توجيه جهودها ومساعدتها لاسيما نحو السماح لجميع المواطنين بالانفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بما في ذلك الشبكات والخدمات، تطوير الخدمات المبتكرة والمضامين الرقمية الوطنية، تعزيز القدرات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعميم استعمالها في شتى ميادين الحياة، تعزيز الحوكمة الالكترونية وتحسين النظام البيئي للرقمنة. ومن هذا المنطلق تتجلى مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال الأطر القانونية والبنى التحتية المكرسة في أرض الواقع للدفع بعجلة نمو الاقتصاد الرقمي.

1/ الأطر القانونية للاقتصاد الرقمي في الجزائر

تعتبر الأطر التشريعية والتنظيمية أحد أهم محاور الاقتصاد الرقمي للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية، بما يضمن رفاهية المجتمع وازدهاره. وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتبني

¹⁵ - أنظر في ذلك الموقع الالكتروني: <https://arab-digital-economy.org>. إطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة الثانية زولا.

أنظمة التحول للإقتصاد الرقمي على مستوى كافة الأصعدة، قامت الجزائر بإصدار قوانين لضمان شمولية وحماية الأنظمة الرقمية.

من أولى النصوص القانونية المكرسة للتحول الرقمي في الجزائر نجد المرسوم التنفيذي 98-257 المتعلق بكيفيات وشروط إقامة خدمات الانترنت واستغلاله،¹⁶ وكذا المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المتعلق باستغلال أنواع الشبكات لمختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية.¹⁷

ومن ثم سن المشرع عدد من القوانين التي تدعم الاقتصاد الرقمي ومن ذلك تعديل القانون التجاري بموجب القانون 05-02،¹⁸ لاسيما المادتين 543 مكرر 23 و543 مكرر 24 منه، المتعلقة ببطاقة الدفع الالكترونية التي تعتبر الركيزة الأساسية لنظام الاقتصاد الرقمي.

وفي نفس السنة عدل المشرع من أحكام القانون المدني¹⁹ تعزيزا لعملية التوثيق الإلكتروني التي تعتبر الوسيلة الرئيسة لتسهيل وتسريع عملية التحول للاقتصاد الرقمي، مستحدثا المادة 323 مكرر 1 مخولا الاثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني نفس حجية الاثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها. وتطبيقا لذلك أصدر المشرع مجموعة من القوانين لتأمين حجية المحررات الالكترونية، ومن ذلك القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين،²⁰ والمرسوم التنفيذي 16-135 المحدد لطبيعة السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،²¹ وكذا المرسوم التنفيذي 16-142 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا.²²

16 - المرسوم التنفيذي رقم 98-257، المؤرخ في 25 غشت 1998، المتعلق بكيفيات وشروط إقامة خدمات الانترنت واستغلاله، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 غشت 1998، العدد 63.

17- المرسوم التنفيذي رقم 07-162، المؤرخ في 30 مايو 2007، المتعلق بالاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 يونيو 2007، عدد 37.

18- القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية المؤرخة في 09 فبراير 2005، العدد 11.

19- القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 يونيو 2005، العدد 44.

20- القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 فبراير 2015، العدد 6.

21- المرسوم التنفيذي رقم 16-135، المؤرخ في 25 أبريل 2016، المتضمن طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 28 أبريل 2016، العدد 26.

22- المرسوم التنفيذي رقم 16-142، المؤرخ في 05 مايو 2016، المتضمن كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، الجريدة الرسمية المؤرخة في 08 مايو 2016، العدد 28.

تم إقرار كذلك القانون الخاص بالتجارة الإلكترونية عام 2018 الذي تبنى عدة مبادئ تتجلى في تحديد الضوابط القانونية المتعلقة بمتطلبات المعاملات التجارية الإلكترونية،²³ وكذا المراسيم التطبيقية المتعلقة به، لاسيما المرسوم التنفيذي 19-89 المتضمن كفاءات حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري.²⁴

وتجسدت كذلك مجهودات السلطات الجزائرية في تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال استحداث السجل التجاري الإلكتروني، بموجب القانون رقم 13-06 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،²⁵ والرسوم التنفيذية 18-112 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني.²⁶

كما تضمن قانون الاستثمار الجديد رقمنة إيداع ومتابعة ملفات الاستثمار عبر منصة المستثمر حيث ستساهم الرقمنة في القضاء على البيروقراطية الإدارية. وكذا الأمر بالنسبة لمنح علامة «مؤسسة ناشئة» و«مشروع مبتكر» و«حاضنة أعمال»، فقد أنشأ المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المعدل والمتمم،²⁷ لجنة تختص بالفصل في الطلبات المقدمة إليها عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

علاوة على ذلك، وعند تبني التحولات الرقمية اهتم المشرع بتأمين الشبكة الإلكترونية، فصدر القانون رقم 09-04 المتعلق بالقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال،²⁸ يحتوي هذا القانون على 19 مادة موزعة على 06 فصول مستمدة من الاتفاقيات الدولية اتفاقية بودابست حول الجرائم المعلوماتية لسنة 2001. كما أنشأ هذا القانون بموجب الفصل الخامس

²³ - القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 مايو 2018، عدد 28.

²⁴ - المرسوم التنفيذي رقم 19-89، المؤرخ في 05 مارس 2019، المتضمن كفاءات حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وإرسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، المؤرخ في 17 مارس 2019، عدد 17.

²⁵ - القانون رقم: 13-06، المؤرخ في 23 يوليو 2013، المعدل والمتمم للقانون 04-08، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، المؤرخة في 31 يوليو 2013، عدد 39.

²⁶ - المرسوم التنفيذي رقم 18-112، المؤرخ في 05 أبريل 2018، المعدل والمتمم، المتضمن مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني، الجريدة الرسمية المؤرخة في 11 أبريل 2018، عدد 21.

²⁷ - المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة «مؤسسة ناشئة» و«مشروع مبتكر» و«حاضنة أعمال»، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 21 سبتمبر 2020، عدد 55، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 21-422 المؤرخ في 04 نوفمبر 2021، الجريدة الرسمية المؤرخة في 04 نوفمبر 2021، عدد 84.

²⁸ - القانون رقم 09-04، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن بالقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 غشت 2009، عدد 47.

منه الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته. وكذا القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وغيرها من النصوص ذات الصلة.²⁹

2/ البنى التحتية لترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر

قصد تقليص الفجوة الرقمية وضمان التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، سعت الجزائر إلى تكثيف مجهوداتها نحو السماح للجزائريين بالانخراط في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، باعتباره الركيزة الأساسية لترقية الاقتصاد الرقمي، وفي هذا الإطار تدعمت الجزائر بمنشآت قاعدية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات التدفق السريع من شأنها توفير القدرات الضرورية لتبادل المعلومات بنوعية، وتتمثل أهم الإنجازات في هذا المجال فيما يلي:³⁰

استحداث وصلة الألياف البصرية الرابطة بين الجزائر- عين قزام، وهي جزء لا يتجزأ من الوصلة البحرية للألياف البصرية الرابطة بين الجزائر العاصمة (الجزائر)- زندر (النيجر)- أبوجا (نيجيريا) التي تمت مباشرتها في إطار النيباد. وسيتم تعزيز هذه الوصلة وتأمينها من خلال إنجاز خطين آخرين بغرض ضمان استمرارية الخدمة في حال طرأ خلل وظيفي.

الوصلة البحرية للألياف البصرية الرابطة بين وهران (الجزائر) وفالنسيا (اسبانيا)، ذات قدرة 100 جيجابت/ثا، الداعمة للكابلات الموجودين مسبقا، أي SMW4 الرابط عنابة (الجزائر) بمارسيليا (فرنسا)، و ALPAL2 الرابط الجزائر العاصمة (الجزائر) ببالما (اسبانيا).

²⁹ - القانون رقم 07-18، المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتضمن حماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وغيرها من النصوص ذات الصلة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 يونيو 2018، عدد 34.

³⁰ - خطاب الأمين العام بعنوان أفاق التحول الرقمي في الجزائر، عرض خلال الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع عشر، نظمتها الاسكوا يوم 16 ديسمبر 2021، إطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة الحادية عشرة صباحا عبر موقع الانترنت: <https://www.unescwa.org>.

الهاتف النقال بتكنولوجيا الجيل الثالث الذي تم بسطه تدريجيا منذ سنة 2014 في كافة التراب الوطني والذي تم تحويله سنة 2016 إلى تكنولوجيا الجيل الرابع ذي التدفق السريع جدا؛ والعمل مستقبلا على تكنولوجيا الجيل الخامس وانترنت الأشياء.³¹

إطلاق القمر الصناعي للاتصالات 1-AICoMSat سنة 2017 قصد ربط كل التراب الوطني بشبكة الانترنت، حيث تمت التغطية بهذا القمر الصناعي أيضا إلى بعض البلدان الإفريقية على غرار المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا، شمال التشاد، مصر، شمال السودان وبوركينا فاسو.

إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات الرقمية مكلفة بضمان تنظيم سوق البريد والاتصالات الالكترونية، وكذا ثلاث سلطات للتصديق الالكتروني باشرت وظائفها سنة 2021 وهي: سلطة وطنية تضطلع بدور الاشراف والتسيير، سلطة حكومية مختصة بتوفير خدمات التصديق الالكتروني لفائدة الحكومة ومؤسسات الدولة والإدارة العمومية، وسلطة اقتصادية مختصة بالمؤسسات الاقتصادية.

كما اتخذت السلطات الجزائرية عدة مساعي لترقية خدمات الدفع الالكتروني والمعاملات المالية الالكترونية من خلال تزويد التجار والهيئات الأخرى بنهائيات الدفع الالكتروني، مع إطلاق خدمة الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال باستعمال رمز الاستجابة السريعة (QR code) أواخر شهر أوت 2020. وفي هذا الصدد، ظهرت بالجزائر عدة أرضيات للتجارة الالكترونية على الخط تتناسب والخصوصيات الوطنية ومن ذلك: (تطبيق جوميا، واد كنيس، تطبيق علي اكسبرس للتسوق، تطبيق شين، تطبيق أشاقو، تطبيق نامشي، تطبيق جاملون، تطبيق فاست دليفري... إلخ).

ومن مظاهر الرقمنة الاقتصادية في الجزائر ارتفاع مستخدمي الانترنت كنسبة من عدد السكان خلال الفترة 2001-2018، حيث انتقلت النسبة من (0,6 %) سنة 2001 إلى (12,5 %) سنة 2010، ثم إلى (59,6 %) سنة 2018. ويتمشى الارتفاع في مستخدمي شبكة الانترنت مع ارتفاع عدد خطوط الهاتف في شبكة الهاتف الثابت والنقال، فقد انتقل عدد خطوط الهاتف الثابت من

³¹ - أنترنت الأشياء: عبارة عن شبكة من الأشياء تحتوي على تقنية مضمنة تسمح بالاتصال بالإنترنت، كما تُشير إلى الاتصال الذي يحدث بين هذه الأشياء والأجهزة والأنظمة الأخرى التي تدعم الإنترنت، ويمكن أن تكون هذه الأشياء آلات أو مكونات مادية أو حيوانات أو حتى أشخاصا. يسمح إنترنت الأشياء (IoT) بالاتصال بالإنترنت بما يتجاوز الأجهزة التقليدية، مثل أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية، ويمتد إلى مجموعة متنوعة من الأشياء اليومية. من الأمثلة على أشياء الإنترنت هي منظمات الحرارة التابعة لجهاز التكييف، السيارات، المصابيح المنزلية، الساعات المنبهة وغيرها الكثير.

(1.880.000) سنة 2001 إلى (4.709.374) سنة 2020. أما مستخدمي خطوط الهاتف النقال فقد ارتفعت من (100.000) سنة 2001 إلى أكثر من (47.154.264) سنة 2018. وهو تطور ملحوظ ينعكس لا محال على مختلف القطاعات الاقتصادية.³²

كما كشف مخطط عمل الحكومة المصادق عليه في الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء في 30 أوت 2021 في الملحق المخصص للبيانات والمؤشرات، أنه في نهاية الربع الأول من عام 2021 بلغ معدل وصول الإنترنت عن طريق الاتصالات الثابتة في الجزائر (39%)، ومعدل الاتصال بالإنترنت عن طريق الاتصالات المتنقلة ما يغطي نسبة (90%) من السكان.³³

ورغم المجهودات المكثفة لتقليص الفجوة الرقمية، غير أن الجزائر لا زالت تحتل مراكز جد متأخرة في ترتيب مؤشر الجاهزية الرقمية لسنة 2020 المنجز من طرف معهد «Portulans» الذي صنف حوالي 134 اقتصاد عالمي، فاحتلت الجزائر الرتبة 107 بمعدل (35,15) نقطة، أما على المستوى العربي فقد احتلت الرتبة 12 من مجموع 13 دولة عربية بمعدل (35,12) نقطة.³⁴

كما أن حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر غير معروفة، ولكنها أقل من 4% وفقاً للخبير جواد علال، نائب رئيس منتدى رؤساء الأعمال المكلف بالتطوير الرقمي، والمدير العام لشركة «ADEX Technology»، أي أنها أقل بضعفين إلى ثلاثة أضعاف من المعدل العالمي الإجمالي لحصة الرقمنة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عالمياً.³⁵

ويمكن تفسير تأخر الجزائر في الاقتصاد الرقمي في وجود بيئة أعمال غير مواتية، وعدم تحويل الابتكارات إلى إنتاج، وانخفاض مستوى استخدام التكنولوجيات الرقمية في المؤسسات. فضلاً عن ضعف المضامين والخدمات الرقمية، وكذا وجود أزمة ثقة لدى المواطنين أدت إلى عرقلة المبادلات التجارية

³² - محمد ديمي، «دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020»، دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022، ص-ص 34-58، ص 46-47.

³³ - خطاب الأمين العام بعنوان أفاق التحول الرقمي في الجزائر، عرض خلال الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع عشر، نظمته الاسكوا يوم 16 ديسمبر 2021، إطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة الحادية صباحاً عبر موقع الإنترنت: <https://www.unescwa.org>.

³⁴ - وهبة أمال، قارة ابتسام، «التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، السنة 2022، ص-ص 1-18، ص 11-12.

³⁵ - خطاب الأمين العام بعنوان أفاق التحول الرقمي في الجزائر، عرض خلال الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع عشر، نظمته الاسكوا يوم 16 ديسمبر 2021، إطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة الحادية عشرة صباحاً عبر موقع الإنترنت: <https://www.unescwa.org>.

والمالية عبر الاتصالات الالكترونية، فرغم المجهودات الكبيرة المبذولة في مجال تسهيل خدمة الدفع الالكتروني، إلا أن استعمالها يبقى ضعيفا جدا لعوامل عديدة، لذا وجب بذل المزيد من المجهودات عن الطريق الاعلام والتحسيس على أهميته في تطوير التجارة الإلكترونية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الوطنية لتطوير البنى التحتية الداعمة للاقتصاد الرقمي لاسيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلا أنها تبقى ضعيفة، فلا يمكننا تطوير الاقتصاد الرقمي وخدماته بشبكة انترنت ضعيفة وغير مستقرة، فضلا عن غياب مراكز للبيانات (Data Centers) تقدم خدماتها للشركات ولمهني القطاع، تغنيهم عن اللجوء للخارج في هذا المجال، وما يحمله ذلك من مشاكل تمس أمن المعلومات وسريتها.

خاتمة:

يعد التخطيط الرقمي الاستراتيجي نقطة حاسمة من أجل تمكين الاقتصاد الرقمي من بلوغ كامل قدراته، بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويكون ذلك بالربط بين مختلف الآليات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لتتصهر فيما بينها بالمعنى الفعلي. وفي هذا الإطار كشفت مشاركة الجزائر - ممثلة في شخص الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، السيد ياسين المهدي وليد- في فعاليات المنتدى العربي للاقتصاد الرقمي بدبي (الإمارات العربية)، المنظم في إطار معرض «إكسبو دبي 2020»، عن إرادتها لتدارك الفجوة الرقمية ومواكبة التطورات التكنولوجية وبناء فضاء رقمي منتج للثروة. ويتطلب هذا التحول وضع استراتيجية رقمية، وتوفير الظروف الضرورية والكافية ذات الطابع المؤسسي والبنى التحتية والسيادة الرقمية الوطنية، والتفاعل الفعال بين المؤسسات والأوساط العلمية والتعليمية وبين الدولة والمواطنين، وإعادة النظر في تنظيم العمل، وذلك بالاستثمار في التعليم بترقية الرقمنة في هذا القطاع، الذي من شأنه تزويد الاقتصاد الرقمي بالكفاءات البشرية اللازمة لتطويره.

وكذا المواصلة في تهيئة بيئة قانونية ملائمة لإعطاء ديناميكية حقيقية تزيل كافة العراقيل على النهوض بالابتكارات الرقمية، فضلا عن تطوير وتحفيز الشركات الناشئة الرقمية لتطوير الاقتصاد الرقمي.

إن تطوير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية يعتبر الركيزة الأساسية للدفع بعجلة نمو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، لاسيما في مجال توفير خدمة أنترنت مستقرة وعالية التدفق. وكذا التزود بمراكز خاصة ومستقلة لمعالجة البيانات، مع توفير الحماية اللازمة لتحقيق الأمن في مجال المعطيات الرقيمة.

فضلا عن إشراك القطاع الخاص في الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تحفيز استخدام قطاع الأعمال والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استحداث خدمات ومنتجات ونماذج أعمال تحفز النمو الاقتصادي، وفتح الفرص أمام تطوير أسواق اقتصاد رقمي جديدة، وتسهيل الإجراءات للوصول للقروض ورأس المال المخاطر بالنسبة للشباب وأصحاب المشاريع لدعم القطاع الرئيسي في الاقتصاد الرقمي أي قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعزيز حماية البراءات وقوانين المنافسة لحماية المبتكرين ومكافأتهم.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. حسن مظفر الرزو، مقومات الإقتصاد الرقمي ومدخل إلى إقتصاديات الإنترنت، مركز البحوث، الرياض، 2006.
2. ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2010.
3. عامر محمد محمود، التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
4. فريد النجار، الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 25. ¹
- جاسم جعفر حسن، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
5. محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن 2009.

المقالات:

1. الجودي صاطوري، «التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات»، مجلة الباحث، عدد 16، سنة 2016، ص-ص 299-311،
2. محمد ديمي، «دور ومساهمة الاقتصاد الرقمي من خلال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020»، دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022، ص-ص 34-58.
3. وهبة أمال، قارة ابتسام، «التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، السنة 2022، ص-ص 1-18.

الرسائل الجامعية:

1. بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، 2005.
2. خديجة عبيد، دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة، دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014.

المراجع الالكترونية:

1. جامعة الدول العربية، «الرؤية العصرية للاقتصاد الرقمي»، الطبعة الثانية 2020، ص 13-14، اطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة العاشرة صباحا عبر الرابط: <https://www.arab-digital-economy.org/04.pdf>.
2. خطاب الأمين العام بعنوان آفاق التحول الرقمي في الجزائر، عرض خلال الاجتماع الافتراضي لمديري برامج الحكومة الالكترونية العرب التاسع عشر، نظمته الاسكوا يوم 16 ديسمبر 2021، إطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة الحادية عشرة صباحا عبر موقع الانترنت: <https://www.unescwa.org>.
3. عبد الله محمد إياد، أيوب محمد يونس، «دور الاقتصاد الرقمي في الحد من آثار جائحة كوفيد 19 على التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لعدد من الدول العربية المختارة»، The International Islamic Economic System Conference – The 9th I-

iECONS 2021. اطلع عليه بتاريخ: 30 سبتمبر 2022 في حدود الساعة التاسعة صباحا
عبر موقع الانترنت: <https://oarep.usim.edu.my>

4. فواز محمد علي نشار، «الاقتصاد الرقمي»، مجلة رواد الأعمال، 10 جانفي 2021، إطلع
عليه بتاريخ: 05 أكتوبر 2022 في حدود الساعة السادسة مساء على الرابط: /الاقتصاد-
الرقمي-1-2/<https://www.rowadalaamal.com/>

5. الموقع الالكتروني: <https://arab-digital-economy.org>، اطلع عليه بتاريخ: 30
سبتمبر 2022 في حدود الساعة الثانية زوالا.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن القانون التجاري، الجريدة
الرسمية المؤرخة في 09 فبراير 2005، العدد 11.
2. القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، المتضمن القانون المدني، الجريدة
الرسمية المؤرخة في 26 يونيو 2005، العدد 44.
3. القانون رقم 09-04، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن بالقواعد الخاصة بالوقاية من
الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية المؤرخة في 16 غشت
2009، عدد 47.
4. القانون رقم: 13-06، المؤرخ في 23 يوليو 2013، المعدل والمتمم للقانون 04-08،
المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، المؤرخة في 31 يوليو 2013،
عدد 39.
5. القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فبراير 2015، المتضمن القواعد العامة المتعلقة
بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 فبراير 2015، العدد 6.
6. القانون رقم 18-05، المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة
الرسمية المؤرخة في 16 مايو 2018، عدد 28.
7. القانون رقم 18-07، المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتضمن حماية الأشخاص الطبيعيين
في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وغيرها من النصوص ذات الصلة، الجريدة
الرسمية المؤرخة في 10 يونيو 2018، عدد 34.

8. المرسوم التنفيذي رقم 98-257، المؤرخ في 25 غشت 1998، المتعلق بكيفيات وشروط إقامة خدمات الإنترنت واستغلاله، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 غشت 1998، العدد 63.
9. المرسوم التنفيذي رقم 07-162، المؤرخ في 30 مايو 2007، المتعلق بالاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 07 يونيو 2007، عدد 37.
10. المرسوم التنفيذي رقم 16-135، المؤرخ في 25 أبريل 2016، المتضمن طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 28 أبريل 2016، العدد 26.
11. المرسوم التنفيذي رقم 16-142، المؤرخ في 05 مايو 2016، المتضمن كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونياً، الجريدة الرسمية المؤرخة في 08 مايو 2016، العدد 28.
12. المرسوم التنفيذي رقم 18-112، المؤرخ في 05 أبريل 2018، المعدل والمتمم، المتضمن مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء الكتروني، الجريدة الرسمية المؤرخة في 11 أبريل 2018، عدد 21.
13. المرسوم التنفيذي رقم 19-89، المؤرخ في 05 مارس 2019، المتضمن كيفيات حفظ سجلات المعاملات التجارية الإلكترونية وارسالها إلى المركز الوطني للسجل التجاري، المؤرخ في 17 مارس 2019، عدد 17.
14. المرسوم التنفيذي رقم 20-254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة «مؤسسة ناشئة» و«مشروع مبتكر» و«حاضنة أعمال»، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية المؤرخة في 21 سبتمبر 2020، عدد 55، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 21-422 المؤرخ في 04 نوفمبر 2021، الجريدة الرسمية المؤرخة في 04 نوفمبر 2021، عدد 84.

عنوان الملتقى: رهانات التنوع الاقتصادي و التنمية المستدامة في عصر الرقمنة-الواقع و الافاق-

تاريخ الملتقى: 24 افريل 2023

المحور الأول: الإطار التشريعي لبدائل النفط(الاستثمار،الصناعة،الفلاحة،الخدمات ، السياحة...الخ)

عنوان المداخلة:فعالية التحول الرقمي لإدارة السياحة"عرض تجربة مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية جيجل

الاسم:عصام .

اللقب:روابي.

الرتبة:مفتش في السياحة

ملخص:

يعرف العالم تطور رقمي كبير نتاج استعمال التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات و الجزائر ليست بئري عنه، يتجلى هذا من خلال إنخراطها في مسعى تعميم إستعمال الرقمنة و تطوير مجالاتها وفق برامج مضبوطة و ممنهجة قصد تطوير مختلف المجالات لاسيما أداء مختلف القطاعات وهذا من خلال التجسيد الفعلي لكل البرامج في الواقع، حيث باشرت الدولة رقمنة أغلب القطاعات العمومية بل كلها و ما إطلاق بوابة حكومية تمس كل القطاعات و الهيئات و النشاطات العمومية إلا مسعى هادف للوصول الى أداء حكومي رقمي وفعال ، فتعمل كل القطاعات إلى تجسيد هذا المجال في كل أعمالها و برامجها فنجد مثلا قطاع التعليم العالي خطى خطوة مهمة بإستعماله لأدوات رقمية كمنصات محاربة السرقة العلمية ، و تنظيم المسابقات و تسييرها وغيرها من الأعمال العلمية و الإدارية و نجد كذلك قطاع وزارة الخارجية فقد أعطى مثال جيد في تنظيم و تسيير القمة العربية المنظمة بالعاصمة الجزائرية بإستعمال التكنولوجيا الحديثة و تجسيد قمة عربية مرقمنة بإمتياز و التوجه نحو تطبيق قاعدة صفر ورقة ، نجد كذلك تطور أداء وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية من خلال رقمنة قطاعها و تجلى هذا بأولى مبادراتها برقمنة نظام الحالة المدنية للمواطنين نجد أيضا قطاع الشباب و الرياضة الذي عرفت التظاهرات الدولية المنظمة مؤخرا نجاحا باهرا لاسيما من خلال استعمال التكنولوجيا في التنظيم و تقديم مختلف الخدمات إلكترونيا ، على سبيل المثال أيضا نجد العاب البحر الأبيض المتوسط و كأس إفريقيا للمحليين، قطاع السياحة و هو موضوع هذه الورقة البحثية و المتمثل في وزارة السياحة و الصناعة التقليدية يشهد تطور لنشاطاته من خلال اللجوء إلى وضع أدوات رقمية تحت تصرف المتدخلين تتمثل في بوابة للنشاطات السياحية و منصة للترويج السياحي و وسائل الكترونية أخرى و هو ما يعطي إضافة لتنمية السياحة خاصة و التنمية المستدامة بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية : إدارة السياحة، رقمنة الأنشطة السياحية، التنمية المستدامة للسياحة.

Summary:

The world knows a great digital development as a result of the use of modern technology in all fields, and Algeria is not averse to it. The programs are in fact, as the state has begun to digitize most of the public sectors, indeed all of them. The launch of a government portal that touches all sectors, bodies and public activities is nothing but a purposeful effort to reach a digital and effective government performance. So all sectors work to embody this field in all their work and programs. For example, we find that the higher education sector has taken an important step by using digital tools such as platforms to combat scientific theft, organizing and conducting competitions and other scientific and administrative works. We also find that the Ministry of Foreign Affairs sector gave a good example in organizing And the conduct of the Arab Summit organized in the Algerian capital using modern technology and the embodiment of a numbered Arab summit with excellence and the orientation towards the application of the zero-paper rule. We also find the youth and sports sector, which the international events organized recently were a great success, especially through the use of technology in organizing and providing various services electronically, for example the Mediterranean Games and the African Cup for locals, the tourism sector, which is the subject of this research paper, which is The Ministry of Tourism and Handicrafts is witnessing a development of its activities by resorting to placing digital tools at the disposal of the stakeholders represented in a portal for tourism activities, a platform for tourism promotion, and other electronic means, which gives an addition to the development of tourism in particular and sustainable development in general.

مقدمة

السياحة و الرقمنة أصبحا مصطلحان مقترنان ببعض بل هما وجهان لعملة واحدة، فمن النقطة الخامسة والعشرون لالتزامات رئيس الجمهورية المتعلقة بتحقيق تحول رقمي لتحسين الاتصال وتعميم استخدام التكنولوجيا في المرافق العامة، وإلى الالتزام التاسع عشر له فيما يخص تطوير السياحة، يمكننا أن نعطي نظرة وتصور حول مساهمة قطاع السياحة للتحول الرقمي الحاصل في العالم لتحقيق التنمية في هذا القطاع المهم. قطاع السياحة يتمثل فيوزارة السياحة والصناعة التقليدية التي أعطت اهتمام كبير لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديث وهذا من خلال أفراد مديرية تتكفل بهذا المحور تتمثل في مديرية المنظومة الإحصائية والإعلامية ومهمتها الإشراف على تطوير القطاع في هذا المجال، فمن بين صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية المبادرة واقتراح الإجراءات والهيئات التي من شأنها أن تقود لتجسيد السياسة الوطنية للسياحة ومنها استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

موضوع الدراسة:

هو موضوع جديد ومهم يتعلق بتنظيم قطاع السياحة بالجزائر في ظل التحول الرقمي و يثير اهتمام الباحثين و الدارسين خاصة في ظل جهود الدولة نحو تطوير أداء مؤسساتها وفق رؤية مبنية على التطور التكنولوجي ومسايرته للمحيط الدولي .

أهمية الدراسة:

تجلبفي تبيان توجه الدولة نحو التحول الرقمي في إطار تحسين تقديم الخدمات العمومية في اطار الشفافية و السرعة و الاقتصاد المالي و الزمني و متطلباتها و منها مساهمة قطاع السياحة لهذا النهج من حيث الاندماج في عملية الرقمنة و استعمال الأدوات اللازمة لها كون التحول الرقمي أصبح فرضية عالمية خاصة في ظل متطلبات الهيئات الدولية و الإقليميةالتي تعتبر الجزائر شريكة فيهاكتوجهات المنظمة العالمية للسياحة و المنظمة العربية للسياحة و الجزائر لها الفاعلية المثلى في تمثيلها على مستوى هذه الهيئات .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ،من خلال التعرض لوصف النشاطات السياحية المقننة و التأطير التشريعي لها مع التطرق للأدوات الرقمية المستعملة لتطوير و تسهيل تلك النشاطات.

الإشكالية:

- ما مدى فعالية الرقمنة في قطاع و إدارة السياحة؟
- ماهي تصورات قطاع السياحة والصناعة التقليدية في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة والتحول الرقمية؟
- هل الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير قطاع السياحة والصناعة التقليدية باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة و الرقمنة لها النجاعة في تلبية الحاجيات اليومية للمواطنين والمتعاملين في إطار الخدمة العمومية المكفولة دستوريا؟

- هل لجائحة كوفيد19 تأثير ايجابي لتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام والاتصال وتطويرها والتفكير في ضرورة التحول الرقمي؟

- ما مدى فعالية الترويج السياحي باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ؟

تقسيم الدراسة: هذه الإشكالية سنعالجها نقطة بنقطة مع الاستدلال بخطة الطريق التي تنتهجها وزارة السياحة والصناعة التقليدية في هذا المجال وذلك بعرض تجربة مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل في هذا المجال مع الاستدلال ببعض الأرقام الإحصائية.

حيث تم تقسيم الدراسة الى مبحثين الأول حول تنظيم السياحة بالجزائر و تم تقسيمه إلى مطلبين الأول تم تناول الهيئات الإدارية و الثاني حول المتعاملين في مجال النشاط السياحي ، أما المبحث الثاني فقد خصص لتصورات قطاع السياحة و الصناعة التقليدية في مجال التحول الرقمي و قسم إلى مطلب أول إستراتيجية الدولة في مجال التحول الرقمي.و مطلب ثاني فعالية الرقمنة في تسيير قطاع السياحة و الصناعة التقليدية.

أهداف الدراسة:

- الاهتمام بالرقمنة في قطاع السياحة لا سيما من طرف السلطات العمومية.
- الإستراتيجية المتبناة في سبيل تطوير قطاع السياحة باستعمال الرقمنة.
- مراحل التطور الرقمي في إدارة السياحة.
- التعرف على تجربة إدارة عمومية لا مركزية في مجال الرقمنة.

المبحث الأول: تنظيم السياحة بالجزائر.

عندما نتحدث عن تنظيم السياحة بالجزائر فنقصد هنا التشريع الذي يضبط النشاط السياحي المتمثلا في الهيئات و الأشخاص والمتعاملين ، التنظيم كتنظيم مهم لكل نشاط رغم أن الأصل فيه هو حرية النشاط .

المطلب الأول: الهيئات الإدارية.

تتمثل في هيئات مركزية و أخرى لامركزية.

الفرع الأول: الهيئات المركزية: وهي السلطة التنفيذية و وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.

أولا- السلطة التنفيذية: تتكون من رئيس الجمهورية و الحكومة فيما يعرف بثنائية هذه السلطة و بالتالي فان السياسة العامة المتبعة تكون إما من برنامج الرئيس كما في حال النظام السياسي الحالي عندما يكون البرلمان مكون من أغلبية تدعم برنامج رئيس الجمهورية أو سياسة خاصة بالحكومة عندما تكون الحكومة من الأغلبية البرلمانية.

ثانيا- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية: منظمة هيكليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-06 مؤرخ في 10/01/2016 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية المعدل و المتمم و تتشكل من الوزير ، الأمين العام ، المتقشية العامة و عشرة 10 هياكل إدارية داخلية و على رأسها وزير و يعين بموجب مرسوم رئاسي ، يمارس مهامه وفق قواعد التنمية المستدامة المادة 01 و 02 من المرسوم التنفيذي 16-05 مؤرخ 10/01/2016 يحدد صلاحيات وزير السياحة و الصناعة التقليدية و يقوم باتخاذ قرارات ذات طابع مركزي و يرأس مجموعة من اللجان التقنية للبحث في الملفات المتعلقة بالنشاط السياحي .

الفرع الثاني: الهيئات المحلية.

تتمثل في مصالح الولاية أو الوالي و مديرية السياحة الصناعة التقليدية .

أولا- الوالي: هو القائد الإداري للولاية و حلقة الوصل بين الهيئات المركزية و المحلية يعين بموجب مرسوم رئاسي يرأس المجلس التنفيذي للولاية هذا المجلس منشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-54 مؤرخ في 02/02/2022 يتضمن إنشاء مجلس تنفيذي للولاية ويحدد مهامه و تنظيمه وسيره ، هذا المجلس يرأسه الوالي ويتولى أمانته التقنية الأمين العام للولاية أعضائه هم الهيئة التنفيذية للولاية و يعبر عن تنسيق العمل و تضامن القطاعات على المستوى المحلي وقد صدر نظام داخلي لسيرة و عمله.

ثانيا- مديرية السياحة و الصناعة التقليدية: يتم تنظيمها بموجب مرسوم التنفيذي رقم 10-257 ضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، يرأسها مدير يعين بموجب مرسوم رئاسي لها مهام في مجال السياحة من بينها إعداد المخططات السنوية للنشاط و تجسيد التنمية المستدامة للسياحة و

غيرها .تتكون من ثلاث مصالح إدارية بكل مصلحة ثلاث مكاتب ومن بينها مصلحة متخصصة في السياحة.

كما رأينا فان الهيئات التي سبق ذكرها هي المختصة بتنظيم السياحة وضبط أنشطتها طبعاً هذا لا يعني عدم تدخل القطاعات الأخرى إذ أن كل القطاعات العمومية لها تدخل وصلة في إطار الجهاز التنفيذي للحكومة و إسقاطاته محلياً.

المطلب الثاني : المتعاملين في مجال النشاط السياحي.

وهم كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط سياحي مقنن أي يخضع لنظام الرخصة و التقيد هنا واضح من قبل السلطة العامة التي تفرض رقابتها على نشاط المتعاملين قبلها كما رأينا او بعدا من خلال آلية التفتيش،لكن في هذه الورقة البحثية نكتفي بعرض الأنشطة السياحية فقط.

الفرع الأول: مؤسسات متعلقة بالإيواء و الإطعام السياحي.

أولاً- المؤسسات الفندقية: هي مؤسسات ذات طابع تجاري هدفها تقديم خدمة الإيواء للسياح و وخدمات إضافية مرتبطة به و هذا بمقابل مالي.

هذه المؤسسات مذكورة حصراً ومعرفة في خمسة (05) أنواع تتمثل في الفنادق ،قرى العطل أو مركبات السياحة، شقق الفنادق، الموتيل أو نزل الطريق و المخيمات السياحية وينظم هذه المؤسسات القانون رقم 99-01 مؤرخ في 06 يناير 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة و المرسوم التنفيذي رقم 19-158 مؤرخ في 30 أبريل ، يعرف المؤسسات الفندقية و يحدد شروط و كفاءات استغلالها و تصنيفها و اعتماد مسيرتها و عدا هذه الهياكل فإننا لا نكون بصدد مؤسسات فندقية أو إيواء سياحي و تخرج من دائرة رقابة إدارة السياحة، رغم أن المشرع السياحي قد أضاف نوع آخر بموجب منشور وزاري مشترك مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يتمثل في الإقامة لدى القاطن .

ثانياً-المطاعم السياحية: ينظمها المرسوم التنفيذي 19-151 مؤرخ في 29/04/2019 يتضمن تعريف نشاط الإطعام السياحي و تنظيمه و تعد كذلك إذا ما توفرت على شروط معينة من المعدات و التجهيزات من ناحية الرفاهية و جودة الخدمات المقدمة و يمكن أن تكون مرفوقة بتنشيط.

الفرع الثاني:المؤسسات المتعلقة بالرحلات و الأسفار و التكفل بالسياح .

أولاً-وكالات السياحة و الأسفار:يضبها قانون رقم 99-06 مؤرخ في 04 أبريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار المرسوم التنفيذي رقم 17-161 مؤرخ في 15 ماي 2017 يحدد شروط إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و كفاءات استغلالها .وهي مؤسسات تعنى بتنظيم وبيع الرحلات و الأسفار و كل ما يتعلق بالسياحة من مهرجانات و تظاهرات و تأمينات و نقل وغيرها .

ثانيا - الأدلاء في السياحة:الدليل في السياحة هو كل شخص طبيعي يرافق السياح مقابل أجرة بمناسبة المزارات إلى المواقع السياحية بمختلف أنواعها خلال الرحلات السياحية المنظمة لهم و يقوم بتقديم الشروحات اللازمة لهم كما يقودهم في تنقلاتهم ، هذا و تكون دائما علاقة ما بين الدليل في السياحة و وكالات السياحة و الأسفار. هذه المهنة تخضع المرسوم التنفيذي رقم 06-224 مؤرخ في 21 يونيو 2006 يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة .

الفرع الثالث: المؤسسات الحموية و الشاطئية.

أولا-المؤسسات الحموية: وهي نوعان محطة حموية و مركز المعالجة بمياه البحر منظمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-69 مؤرخ في 19 فيفري 2007 يحدد شروط و كفاءات منح امتياز استعمال و استغلال المياه الحموية و هي مؤسسات تجارية تستعمل المياه الحموية المختلفة و مشتقاته لإغراض علاجية و استعادة اللياقة البدنية.

ثانيا-الاستغلال السياحي للشواطئ: حتى تكون جودة في المنتج السياحي تم تنظيم السباحة و استغلال الشواطئ بموجب نصوص قانونية ، من بينها القانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فبراير 2003 يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ و المرسوم التنفيذي رقم 07-69 مؤرخ في 19 فيفري 2007 يحدد شروط و كفاءات منح امتياز استعمال و استغلال المياه الحموية الهدف من هذه العملية هو عهد الدولة تسيير بعض المرافق التابعة لها عن طريق تفويض الاستغلال لأشخاص طبيعيين أو معنويين خواص محترفين على ان تقدم الخدمات للزبائن بمقابل .

الفرع الرابع: التهيئة السياحية و الاستثمار.

أولا-التهيئة السياحية: هي تلك القواعد العامة و الخاصة المتعلقة بتهيئة المجال و استعمال منطقة ما في السياحة مع إخضاعها لمواصفات التعمير و البناء و كل التدابير الخاصة بها و من بين الآليات نجد المخطط الوطني للتهيئة السياحية ، مخطط التهيئة السياحية للولاية ، مخطط تهيئة منطقة للتوسع السياحي ، مخطط تهيئة موقع سياحي ، مخطط التهيئة الشاطئية.. الخ هناك منظومة تشريعية توظف هذه الآليات أهمها القانون رقم 03-03 مؤرخ في 17 فبراير 2003 يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية و المرسوم التنفيذي 07-86 مؤرخ في 11/03/2007 يحدد كفاءات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع و المواقع السياحية.

ثانيا-الاستثمار السياحي:هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستثمار مجموعة من الأموال المنقولة و غير المنقولة في مجال السياحة ، انجاز الاستثمارات المتعلقة بالفندقة ، المحطات الحموية ، الترفيه ، التسلية ، النزهة والأسفار، وقد صدرت مؤخرا مجموعة من النصوص تشجع الاستثمار الخاص و منه الاستثمار في مجال السياحة خاصة من ناحية المساعدة في تحقق العقار المخصص للبناء و القروض البنكية و كل التحفيزات في المجال من بينها القانون 22-18 المؤرخ في 24/07/2022 يتعلق بالاستثمار .

المبحث الثاني:تصورات قطاع السياحة و الصناعة التقليدية في مجال التحول الرقمي.

تنبؤ رؤية قطاع السياحة في مجال التحول الرقمي الى السياسة العامة للدولة نحو تحقيق أهداف لبلوغ تطور مدمج بين السياحة و الرقمنة .

المطلب الأول: إستراتيجية الدولة في مجال التحول الرقمي.

إن الإستراتيجية المتبناة في مجال تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال مستوحاة من التزامات رئيس الجمهورية للدخول في مرحلة التحول الرقمي من خلال البرامج المخصصة أو القطاعات المسخرة ، هذه التصورات أيضا تبرز من خلال خطة عمل الحكومة طبقا لتعهداتها أمام البرلمان بغرفتيه و بات هذا فعليا خلال لقاء الحكومة والولاية سنة 2021 والتوصيات المنبثقة عنه في مجال إدراج الرقمنة في المرافق العمومية كمحور ينبغي تجسيده ميدانيا من قبل كل القطاعات العمومية ، وهذا ما تعمل عليه الحكومة حاليا مجسدة في القطاعات الوزارية من اجل تجسيده في ارض الواقع و بذل المزيد من الجهود و العناية اللازمة لأجل تحسين الخدمات في إطار التكفل بالمتطلبات المرفقية اليومية للمواطن.

الفرع الأول :الهيئات المكلفة بالرقمنة.

تتكفل بعملية تطوير القطاع رقميا هيئات إدارية تتمثل في وزارة الرقمنة و الإحصائيات و وزارة السياحة و الصناعة التقليدية وحتى وزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في مجال تطوير الاتصال الرقمي .

أولا- إستراتيجية وزارة الرقمنة والإحصائيات:تعنى بتطوير كل الخدمات والمرافق العمومية في مجال التكنولوجيا وتحسين الخدمة العمومية و ينظمها المرسوم التنفيذي 20-363 المؤرخ في 2020/12/05، و التي من بين مهامها المشاركة في إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال الرقمنة ، تنفيذ الأدوات و الوسائل العملية للتنسيق بين الوزارات قصد تعزيز التضامن بينها .

ثانيا- إستراتيجية وزارة السياحة والصناعة التقليدية:وزارة السياحة والصناعة التقليدية تملك في هذا الإطار نظرة استشرافية حول تطوير قطاعاتها في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتحول الرقمي حيث بادرت فعليا في تجسيد التحول الرقمي من خلال قيامها بإجراءات عملية تخص تطوير وتحسين الخدمة العمومية والترويج للسياحة الداخلية والتحف الفنية والصناعة التقليدية،إن الهدف من هذه التصورات هو الوصول إلى تحسين الخدمات لكل المتدخلين وتسهيل أداء الإدارات العمومية.

يبقى المرجع الأساسي لهذه النظرة مبني على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030 المستمد من القانون 01-02 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والقانون 01-03 المؤرخ في 2003 /02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

الفرع الثاني: أدوات تطوير أداء القطاع بالتحول الرقمي.

على غرار باقي القطاعات العمومية بادرت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بإجراءات موضوعاتية لتطوير أداء القطاع من حيث تقديم الخدمات وتحسين الخدمة العمومية.

أولا- بوابة الخدمة العمومية لقطاع السياحة: portail.mta.gov.dz

تم إنشاء بوابة رقمية للخدمة العمومية سنة 2021 تعنى بكل الملفات الإدارية للمواطنين والمتعاملين في مجال أنشطة السياحة والإحصاء ومختلف انشغالاتهم، حيث من خلال هذه البوابة يتم معالجة كل الملفات المتلقاة رقميا عن بعد مما يتيح توفير الجهد والوقت وحتى التكاليف المالية على حد سواء بالنسبة للإدارة أو المواطن كما تعتبر هذه البوابة أداة لمحاربة البيروقراطية نظرا لشفافية الإجراءات ومصداقياتها من حيث متابعتها ومتابعة مراحل سير الملفات إلكترونيا إلى غاية الوصول إلى النتيجة المبتغاة متمثلة في النشاط السياحي.

ثانيا- تطبيق البوابة بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل سنة 2022:

هذه البوابة تعنى بتسهيل الإجراءات المتعلقة بالنشاطات السياحية لفائدة المتعاملين من الناحية الإدارية ويتم استعمالها على مستوى كل ولاية ونضع ولاية جيجل أنموذجا كما يلي:

1. نشاط الفنادق: طلبات رخصة استغلال مؤسسة فندقية جديدة، قرار اعتماد المسير وقرار التصنيف وإعادة التصنيف تم معالجة 12 ملف.
2. نشاط وكالات السياحة والأسفار: طلبات إنشاء وكالة سياحة وأسفار جديدة ، فتح فرع أو عدة فروع ، تغيير الوكيل، تغيير المقر، تغيير الشكل القانوني للوكالة، وطلبات مختلفة تتعلق بنشاط الوكالات تم تسجيل 37 طلب.
3. الدليل في السياحة: طلبات اعتماد الدليل في السياحة بنوعيه الوطني والمحلي ، لم يتم تقديم اي طلب.
4. الحمامات المعدنية: طلبات استغلال و استعمال المياه الحموية، استغلال مؤسسة حموية، تجديد قرار استغلال المياه الحموية، تغيير الشكل القانوني ومخططات المؤسسة الحموية ،لم يتم تقديم اي طلب.
5. الإطعام السياحي: طلب تصنيف مطعم، لم يتم تقديم اي طلب.
6. الاستثمار السياحي: طلبات المصادقة على المخططات الهندسية والفندقية، تعديل المخططات الهندسية مع أو دون تغيير المالك أو الشكل القانوني، تغيير الشكل القانوني دون تعديل المخططات الهندسية، تغيير المالك دون تعديل المخططات الهندسية، تسجيل 08 طلبات.
7. التهيئة السياحية: طلب تصريح مسبق لبيع ملك متواجد داخل منطقة التوسع وموقع سياحي، لم يتم معالجة اي ملف.

ونشير هنا أن معالجة الملفات رقميا مقسمة بتقسيم يراعى فيها التنظيم الهيكلي للمديرية واختصاصات المصالح والمكاتب والموظفين من خلال تمكين كل موظف مكلف برقم سري قصد الولوج للبوابة والاعتناء بالملفات المكلف بها.

إذا من خلال ماسبق يتضح جليا أن كل الإجراءات الإدارية التي تمس الأنشطة السياحية في قطاعنا قد تم رقمتها وهي موضوعة حيز الخدمة لفائدة المواطنين والمتعاملين.

ثانيا- منصة المسارات السياحية الموضوعاتية: algeriatours.dz

بادرت وزارة السياحة والصناعة التقليدية لجعل الجزائر وجهة مفضلة للسياح وتشجيعا للسياحة الداخلية لجأت إلى رقمنة كل ما يتعلق بالوجهات السياحية المفضلة وكل المواقع والمتاحات السياحية وقامت بإنشاء مسارات سياحية مرقمنة سنة 2022 وهذا بإشراك المديريات الولائية وكل المتدخلين من قطاعات أخرى وحتى فعاليات المجتمع المدني والمتعاملين السياحيين.

منصة المسارات السياحية الموضوعاتية في الجزائر تضم أفضل المواقع السياحية لـ 58 ولاية بالجزائر تقدر بـ 1147 موقع وتظم أيضا عديد المسارات السياحية تقدر بـ 380 مسار و إجمالي 58 وجهة سياحية المنصة أنشأت بطريقة متطورة وهي قيد التطوير وهذا بإشراف مباشر من طرف وزير السياحة والصناعة التقليدية الذي أبدى الاهتمام اللازم في سبيل إطلاقها ونجاحها تزامنا مع تنظيم الجزائر لألعاب البحر الأبيض المتوسط بولاية وهران، واحتضان الجزائر للعبة العربية وكاس إفريقيا للمحليين.

إن المتتبع للسياحة باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديث واستعمال الرقمنة بالجزائر يجد أن الجزائر خطت خطوة مهمة في سبيل تطوير وجهة الجزائر والترويج لها الكترونيا فإطلاق خفيفة وبالمقارنة مع بعض دول الجوار والدول العربية كتونس والأردن الرائدة في مجال السياحة نجد أن الجزائر قد عرفت بعض التفوق في مجال الترويج الإلكتروني خاصة أن منصة المسارات السياحية تشرف على تسييرها هيئة حكومية عمومية تتمثل في وزارة السياحة وهي في شكل جدي و متطور.

من هذا المنطلق يجب على كل الفاعلين في مجال السياحة أن يبادروا إلى المساهمة في إثراء وتطوير مبادرات وزارة السياحة والصناعة التقليدية بإنشاء مؤسسات متخصصة في مجال السياحة الإلكترونية وممارسة نشاط الترقية السياحية في إطار مدمج مع التطور التكنولوجي قصد تحقيق نمو اقتصادي فعال تعد السياحة أحد مكوناته.

في هذا الجانب نضع حيزا لمساهمة ولاية جيجل في الترويج السياحي باستعمال التكنولوجيا و ذلك من خلال اعتماد 08 مسارات موجودة في بوابة المسارات السياحية بالإضافة إلى ذلك تحوز مديرتنا على ثلاث صفحات بمواقع التواصل الاجتماعي: صفحتين بالفيسبوك "مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل"، "موسم الاصطياف 2022 بولاية جيجل" وأخرى بالانستغرام ، وقد ساهمت بشكل كبير في الترويج لولاية جيجل كوجهة لممارسة السياحة الشاطئية والجبلية ونشر كل ما يتعلق بالموسم.

ثالثا- المواقع الإلكترونية.

هذا و تحوز وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و مصالحها الخارجية ممثلة في مديرياته الولائية 58 على مواقع واب تعرفها وتبرز نشاطاتها وتروج للسياحة المحلية و الوطنية بها.

رابعاً-منصة ادارتي idarati.

هذه المنصة تم إنشائها سنة 2023 لتكون همزة وصل الكترونية مابين المصالح المركزية لقطاع السياحة و المصالح اللامركزية لها محليا قصد تسهيل التواصل الإداري وتبادل الملفات لاسيما في إطار الإجراءات التسهيلية لمنح تأشيرة التسوية للأجانب في إطار السياحة الصحراوية من خلال السرعة بتحويل الملفات من المديرية المحلية الولائية إلى الوزارة الوصية وبطريقة سهلة وآمنة و هي حاليا تحت تصرف المديرية للخدمة.

خامساً- وسائل الكترونية أخرى.

بالإضافة لهذه البوابة فإن المديرية تقوم بمعالجة البريد الصادر وكل الملفات الواردة إليه الكترونيا عن طريق البريد الالكتروني المنشئ في هذا الصدد من قبلها أو المنشئ خصيصا من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية، كما تتكفل بكل الانشغالات الواردة عبر مواقع التواصل التي تحوزها كالفيسبوك والانستغرام وحتى اليوتوب، باعتبار هذه المواقع أكثر استعمالا من غيرها. كما تملك المديرية نقاط ارتكاز في منصة (نشكي) المنشأة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتعمل على معالجة كل الشكاوى التي ترد لها.

المطلب الثاني:فعالية الرقمنة في تسيير القطاع.

فتسيير القطاع من خلال استعمال الرقمنة برز خلال جائحة كورونا و التخلي عن الورق و مختلف التنقلات و الاجتماعات و اللقاءات المباشرة كما أن الترويج السياحي بالرقمنة اثبت فاعليته و اتضح هذا جليا خلال الأزمة هذه الازمة.

الفرع الأول:تأثير إستعمال الرقمنة خلال جائحة كوفيد 19 في إدارة السياحة والصناعة التقليدية.

خلال الأزمة الصحية التي ضربت العالم سنتي 2020 و2021 والجزائر لم تكن بنئي منها وبسبب الإجراءات الصحية المتخذة كالتباعد والحجر الصحي الجزئي أو الكلي وتسريح الموظفين والعمال، والحد من تنقل المتعاملين إلى مختلف الإدارات والتقليل من الاجتماعات الرسمية للمصالح وغيرها من الإجراءاتالمتخذة في هذا السبيل حفاظا على صحة المواطنين، مما اضطر مختلف الهيئات الرسمية والإدارات العمومية إلى حتمية استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال و الرقمنة في تعاملاتها الإدارية لمعالجة وتلبية حاجيات المواطنين عن بعد.

أولاً-واقع تسيير المديرية خلال الأزمة الصحية.

قطاعنا و منه مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل تبنت هذا النهج في تعاملاتها الإدارية مع متعاملها ومع باقي القطاعات العمومية، فخلال الازمة الصحية تم تطبيق القاعدة الأساسية لرقمنة الملفات والمتمثلة في صفر ورقة هذا من خلال استعمال وسائل الاتصال الرقمية، فقد كانت كل الرسائل و الملفات تتم

عن طريق البريد الإلكتروني المخصص للمديرية من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية أو المنشئ من قبل المديرية ونفس الشيء بالنسبة للمتلقين المتمثلين في المتعاملين السياحيين كوكالات السياحة والأسفار، المؤسسات الفندقية، إذ 99% من هؤلاء يحوزون على بريد الكتروني أو أكثر بالإضافة إلى مختلف مواقع التواصل الاجتماعي وحتى منصات و تطبيقات و مواقع واب سواء للترويج او الحجوزات إضافة إلى تزودها بخدمات الدفع الإلكتروني لفائدة الزبائن.

في هذا الإطار و خلال جائحة كوفيد19 ونظرا لبعد مصالح وصايتنا متمثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية إذ تقع بالجزائر العاصمة ونظرا لصعوبة التنقل آنذاك بسبب الوضع الصحي كما سبق ذكره كانت كل الملفات وكل الإجراءات وحتى الاجتماعات تتم عن بعد باستعمال الرقمنة والتطبيقات كتقنية "الزوم" في مجال تنظيم الاجتماعات، حيث تم إحصاء 18 اجتماع عن بعد مع مصالح الوزارة عن طريق هذه التقنية.

كما تم اللجوء إلى تنظيم اجتماعات عن بعد بين بعض موظفي مديرتنا الولائية للتشاور في بعض الملفات التي تعنى بها نظرا لتقليص التحاق بعض الموظفين آنذاك، وهذا ماترك الانطباع الحسن في التسيير شؤون المديرية خاصة وأن قطاعنا كان مساهما بصفة فعالة في تسيير الأزمة الصحية بتسخير بعض المؤسسات الفندقية لإيواء الأطقم الطبية والقيام رفقة بعض الجمعيات بهبات تضامنية لفائدة العائلات المتضررة خاصة بالمناطق الجبلية .

ثانيا- تأثيرالأزمة على القطاع السياحي.

أما بالنسبة لتأثير جائحة كوفيد 19 على النشاطات السياحية بالجزائر ومنها ولاية جيجل ورغم تضرر القطاع خلال الجائحة جراء غلق المؤسسات الفندقية وما تبعها من إجراءات للحجر و غلق للحدود و تعليق للرحلات الجوية والبحرية وإلغاء تنظيم الأسفار والرحلات بجميع أنواعها مما تسبب في خسائر لمعاملتي القطاع من وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية ورغم تكفل الدولة ببعض التعويضات التي كانت ضعيفة جدا مقارنة مع الخسائر بل والتعسف في عدم تعويض البعض منهم بسبب تعقيدات إجراءات التعويض، إلا أن الأثر الايجابي كان بعد تحسن الوضعية الصحية للبلاد حيث شهدت الجزائر انتعاشا كبيرا للسياحة الداخلية، وما التوافد الكبير خلال موسم الاصطياف لسنة 2022 على ولاية جيجل إلا دليل على ذلك وهذا لتوافر عوامل عدة منها ما تعلق بالجائحة كما قلنا سابقا، ومنها ما تعلق بالطبيعة الجذابة والشواطئ الجميلة وطيبة وكرم أهل المنطقة وحتى ما تعلق بالمستوى المعيشي من اعتدال في الأسعار للخدمات المقدمة خاصة في الشق المتعلق بالإيواء .

خلاصة هذه النقطة نقول أن جائحة كوفيد 19 حتمت اللجوء إلى استعمال التكنولوجيا والتحول إلى الرقمنة التي من ميزات السرعة، الشفافية والاقتصاد في المصاريف.

الفرع الثاني: فعالية الترويج السياحي باستعمال الرقمنة.

أولاً- السياحة و الرقمنة: في وقتنا لابد ان يسيران بطريق متوازي نحو الأفضل وهذا هو منطلق وتصور وزارة السياحة والصناعة التقليدية ضمن سياستها الوطنية في إطار تنمية السياحة واستدامتها تفعيلًا لتوجهات المنظمة العالمية للسياحة التي تملك رؤية مبنية على مفهوم جديد للسياحة تركز هذه على المبادرة والابتكار والإبداع والتطور المستمر في إطار المحافظة دائما على استدامة السياحة وكل هذا كما سبق التطرق إليه نتج عن جائحة كوفيد 19، الآن بعد تحسن الوضعية الصحية وتراجع الوباء يبدو أن الدولة تحرص على الاستعمال المتواصل لهذه التكنولوجيات من خلال مضاعفة الجهود بإنشاء البوابات الرقمية والتطبيقات قصد الوصول إلى إدارة رقمية متكاملة ولما لا تحقيق حوكمة رقمية تقود لإنشاء حكومة رقمية بمعنى ومفهوم جديد ومتطور.

ثانيا: الترويج الالكتروني لمنتجات الصناعة التقليدية والتحف الفنية من قبل غرفة الصناعة التقليدية لولاية جيجل.

هناك تطور كبير تسير فيه غرفة الصناعة التقليدية والحرف للولاية في إطار الخدمات العمومية المقدمة وكذلك البيع الالكتروني للمنتجات باستعمال البطاقة الذهبية، هذا وتعمل حاليا هذه الغرفة على انجاز متجر الكتروني باستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال، على اعتبار أن غرفة ولاية جيجل تملك أروقة محترفة للبيع والعرض ويقصدها العديد من السياح فمن خلال هذا المتجر الالكتروني يمكن للزبون الولوج الافتراضي وتقديم واقتناء ما يطلب عن بعد والتوصيل.

هذا وقامت الجهة الوصية متمثلة في دائرتنا الوزارية بتنظيم عدة أيام تكوينية لفائدة موظفي المديرية قصد تمكينهم من الاستعمال والاستغلال الجيد للأدوات الرقمية المتاحة لهم. و في هذا الصدد قامت مديرتنا بالعديد من العمليات التحسيسية حول ضرورة استعمال البوابة الرقمية للخدمة العمومية و منصة المسارات السياحية الموضوعاتية حيث تمت لقاءات مع المتعاملين وتم نشر العديد من المنشورات لتوضيح كيفية الاستعمال مع النشر الواسع للروابط المتعلقة بها كما قامت بتنظيم يوم دراسي حول هذا الموضوع.

خاتمة:

إذا التحول الرقمي جد مهم في تسيير وممارسة النشاطات السياحية بمختلف أنواعه وعليه لابد من الاهتمام بها في المجال السياحي والعمل على تطويرها ومسايرة كل التطورات التقنية والرقمية الحاصلة في العالم خاصة في مجال الحاسوب والبرمجيات وكذا أجهزة الاتصال ووسائلها وكل الشبكات المتعلقة بالاتصالات وعالم الأنترنت. إن على السلطات أيضا الاهتمام بالعنصر البشري وضرورة تكوينه في مجال التكنولوجيا والرقمنة وكل الاستعمالات المتعلقة بها خاصة ما تعلق بالسياحة والتشجيع على الابتكار وخلق مؤسسات ناشئة للشباب في المجال على اعتبار أن تنمية السياحة المستدامة في وقتنا الحالي تتطلب التحول إلى عالم الرقمنة.

التوصيات:

من خلال هذا البحث الموجه في هذا الملحق توصلنا الى مجموع توصيات يمكن ان تكون محل للاهتمام في سبيل تطوير السياحة و الرقمنة في إطار التنمية المستدامة وهذا من خلال الاخذ بهذه التوصيات :
-زيادة الجهود و التحسيس بضرورة استعمال الرقمنة من جميع المتدخلين السياحيين وسواء كانوا قطاعات او متعاملين او موظفين حكوميين ، كتنظيم ايام دراسية ، أيام إعلامية وكل مايساهم في التحسيس بهذا الموضوع.

-تكثيف التكوين في مجال الرقمنة في مجال السياحة و استعمال أدواتها خاصة بالنسبة للموظفين الحكوميين وفتح شعب خاصة بمعاهد التكوين و الجامعات ووضع مقاييس للتدريس في كل الكليات و الجامعات ، مع تنظيم ايام تكوينية في المجال...تكون لفائدة القطاع العام و الخاص .

- العمل لوضع سياسات و استراتيجيات مع الوقوف على تنفيذها قصد تعميم استعمال الرقمنة و أدواتها في قطاع السياحة لأنها سبيل ناجح لتطوير السياحة واستدامتها.
-وضع إطار قانوني لاستعمال الرقمنة خاصة من ناحية الالزامية في بعض الملفات للقضاء على البيروقراطية نهائيا.

- تطوير أدوات الرقمنة من خلال التوجه إلى استعمال الانترنت ذات التدفق العالي كالألياف البصرية و تدعيم القطاعات العمومية بأجهزة إعلام الي حديثة تستجيب للمعايير الرقمية المتطورة ومزودة ببرمجيات حديثة
- وضع برنامج قطاعي وفق رزنامة يشرف على عملية تطير الأداء و التحول الرقمي في قطاع السياحة.

-الاهتمام بجانب الإحصاء السياحي باستعمال الرقمنة و التخلي عن الورق بهدف تسهيله و ضبط المعطيات بدقة مع العمل على تجسيد بنوك للمعطيات رقميا.
- الاهتمام بجانب الانظمة الجغرافية الرقمية السياحية.

-تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة و الابتكار في مجال السياحة و الرقمنة.

- تشجيع الشراكة بين الجامعة و قطاع السياحة لاسيما في مجال الرقمنة و البحث العلمي فيها.

- الرقابة الفعالة على كل النشاطات السياحية الرقمية وخاصة النشاطات الترويجية والعمل على إدماج مستعملها في اطر منظمة .

- الاندماج الدولي و الإقليمي في مجال السياحة و الرقمنة و مسير التطورات الرقمية في هذا المجال

و نبذ سياسة الانغلاق على الذات .

المصادر القانونية و المراجع.

اولا-المصادر القانونية.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،28نوفمبر 1996،منشور بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438 ، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج ، ر ، ج ، ج ، د،ش ، عدد 76،صادر في 08 ديسمبر 1996، معدل و متمم بالقانون رقم 02-03مؤرخ في 10افريل 2002، ج ، ر ، ج ، ج ، د،ش ، عدد 25 صادر في 14 افريل 2002، معدل بالقانون رقم 10-19 مؤرخ في 15نوفمبر 2008، ج ، ر ، ج ، ج ، د،ش ، عدد63 صادر في 16نوفمبر 2008 ، معدل و متمم بموجب القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016 ، ج ، ر ، ج ، ج ، د،ش ، عدد 14 صادر في 07 مارس 2016، معدل و متمم بالقانقن 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ، ر ، ج ، ج ، د،ش ، عدد82، صادر في 30 ديسمبر 2020.
- قانون رقم 99-01 مؤرخ في 06 يناير 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، ج.ر عدد02، صادر في 10 يناير 1999.
- قانون رقم 99-06 مؤرخ في 04 أفريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار،جر عدد 24 صادرة في 07 أفريل 1999.
- قانون 20-01 مؤرخ في 12ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة . ج. ر عدد77 صادرة بتاريخ 15ديسمبر 2001
- قانون رقم 02-02، مؤرخ في 05 فبراير 2002، يتعلق بحماية الساحل و تسمينه، جر عدد 10، صادر في 12فبراير 2002.
- قانون 03-01 مؤرخ في 17فبراير 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ج.ر عدد 11 صادرة بتاريخ 19 فبراير 2003.
- قانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فبراير 2003 يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ جريدة 11 صادر في 19 فبراير 2003.
- قانون رقم 03-03 مؤرخ في 17 فبراير 2003 يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، ج ر عدد 11، صادر في 19 فبراير 2003.
- القانون 22-18 المؤرخ في 24/07/2022 يتعلق بالاستثمار ج. ر، عدد50 صادرة 28/07/2022.
- مرسوم تنفيذي رقم 06-224 مؤرخ في 21 يونيو 2006 يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة و كفيات ذلك ، ج ر رقم 42 صادر في 25 جوان 2006.
- مرسوم تنفيذي رقم 06-325 مؤرخ في 18 سبتمبر 2006 يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية و تهيئتها جر رقم 58 صادر في 20 سبتمبر 2006.

- مرسوم تنفيذي رقم 07-69 مؤرخ في 19 فيفري 2007 يحدد شروط و كفاءات منح امتياز استعمال و استغلال المياه الحموية ج ر رقم 13 صادر في 21 فيفري 2007.
 - مرسوم تنفيذي رقم 07-86 مؤرخ في 11 مارس 2007 يحدد كفاءات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع و المواقع السياحية، ج ر عدد 17، صادر في 14 مارس 2007.
 - مرسوم تنفيذي رقم 10-257 مؤرخ في 20 أكتوبر 2010 يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي و يحدد مهامها و تنظيمها ج ر عدد 63 صادر في 26 أكتوبر 2010.
 - مرسوم تنفيذي رقم 16-05 مؤرخ في 10 يناير سنة 2016، يحدد صلاحيات وزير السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي، المعدل و المتمم ج ر رقم 02 صادر في 13 يناير 2016.
 - مرسوم تنفيذي رقم 16-06 مؤرخ في 10/01/2016 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي المعدل و المتمم، ج ر رقم 02 صادر بتاريخ 13 يناير 2016.
 - مرسوم تنفيذي رقم 17-161 مؤرخ في 15 ماي 2017 يحدد شروط إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و كفاءات استغلالها جريدة عدد 30 صادر في 17 ماي 2017.
 - مرسوم تنفيذي رقم 19-151 مؤرخ في 29/04/2019 يتضمن تعريف نشاط الاطعام السياحي و تنظيمه، ج. ر عدد 31 صادرة في 12/05/2019.
 - مرسوم تنفيذي رقم 19-158 مؤرخ في 30 أبريل، يعرف المؤسسات الفندقية و يحدد شروط و كفاءات استغلالها و تصنيفها و اعتماد مسيرتها، ج ر عدد 33، صادر في 19 ماي 2019.
 - مرسوم تنفيذي رقم 20-363 مؤرخ في 05 ديسمبر 2020 يحدد صلاحيات وزير الرقمنة و الاحصائيات ، ج.ر عدد 74 صادرة في 08 ديسمبر 2020.
 - المرسوم التنفيذي رقم 22-54 مؤرخ في 02/02/2022 يتضمن انشاء مجلس تنفيذي للولاية ويحدد ج . ر 09 عدد صادرة في 03/02/2022.
 - قرار مؤرخ في 13 جويلية 2022 يحدد النظام الداخلي النموذجي للمجلس التنفيذي للولاية ج. ر عدد 66 صادرة في 02/10/2022.
- ثانيا-المراجع.**

الكتب

- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، دون طبعة ، دون تاريخ ، دون بلد.
- ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، سلسلة القانون، الطبعة الثانية، 2008، لباد، الجزائر.
- مولود ديدان، مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، دار بلقيس ،دار البيضاء،الجزائر،2007.

-هاني محمد دويدار، التشريعات السياحية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2003.

الرسائل الجامعية والاطروحات.

-كعواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
-فراج رشيد وبودلة يوسف، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاعالسياحي، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2012.

الحصائل.

- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية،مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية جيجل،الحصيلة السنوية لمديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية جيجل ، جانفي2023.

المواقع الإلكترونية.

- مراجعة الموقع الإلكتروني على الساعة 11.50 بتاريخ 14/03/2023 <https://algeriatours.dz>
-مراجعة الموقع الإلكتروني على الساعة 17.52 بتاريخ 12/03/2023 <https://mota.gov.jo>
-مراجعة الموقع الإلكتروني على الساعة 12.30 بتاريخ 11/03/2023 <https://mta.gov.dz>وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة .المخطط التوجيهي للسياحة افاق 2025، الكتاب الاول ،الكتاب الثاني الكتاب الثالث ، الكتاب الرابع ، الكتاب الخامس،جانفي 2022.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق - سعيد حمدين -

ملتقى وطني حول: رهانات التنويع الاقتصادي و التنمية المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر

- الواقع و الافاق

يوم 24 أفريل 2023

مداخلة في المحور الأول بعنوان: تحفيز الاستثمار كاستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي من خلال

القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار.

د. رزيق وسيلة-أستاذة محاضرة أ-

جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق-سعيد حمدين

مقدمة:

تعرف الجزائر ديناميكية غير مسبوقة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال عدة تدابير اتخذت في ميادين عدة، لا سيما من خلال القانون الجديد رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار¹ الذي يهدف إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب.

حيث ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية و ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة وكذا تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية و إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى تعميم

¹- قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، جر عدد 50 الصادرة في 28 يوليو 2022.

استعمال التكنولوجيات الحديثة و تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية و تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

ويرسخ هذا القانون "حرية الاستثمار"، وكذا "الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات".

وعليه، يتضمن عدة تحفيزات للمستثمر الوطني و الأجنبي لم تكن موجودة من قبل، مما يستدعي طرح

الإشكالية التالية: فيما تتمثل الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في قانون الاستثمار الجديد؟

للإجابة على إشكالية البحث نتناول محورين:

المحور الأول: النظام التحفيزي الجديد الخاص بالاستثمار في ظل القانون 18-22

لقد قام قانون الاستثمار السابق رقم 16-09 إلى تقسيم المزايا الضريبية إلى ثلاث أنواع: مزايا مشتركة،

مزايا إضافية و مزايا ذات أهمية خاصة، أما قانون الاستثمار الجديد فقد أعاد تقسيم المزايا الضريبية حسب

نوع الأنظمة كالتالي:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية و الذي يدعى بنظام القطاعات.
 - النظام التحفيزي للمناطق التي تولي الدولة أهمية خاصة و التي تدعى بنظام المناطق.
 - النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكلي و التي تسمى بنظام الاستثمارات المهيكلة¹.
- و للإستفادة من هذه المزايا يجب أن تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة، المتمثلة طبقاً لنص المادة 18 من القانون رقم 18-22 في:

- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى و الاستثمارات الأجنبية.

- الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

- أولاً: فيما يخص نظام القطاعات

¹- انظر نص المادة 24 من القانون رقم 18-22 السابق الذكر.

تستفيد من نظام القطاعات الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية:

- المناجم و المحاجر.
- الفلاحة و تربية المائيات و الصيد البحري.
- الصناعة و الصناعة الغذائية و الصناعة الصيدلانية و البتروكيميائية.
- الخدمات و السياحة.
- الطاقات الجديدة و الطاقات المتجددة.
- اقتصاد المعرفة و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال.

أما قائمة الأنشطة الغير قابلة للاستفادة من المزايا بعنوان نظام القطاعات، فتحدد عن طريق التنظيم¹.

فما يلاحظ هنا هو أن قانون الاستثمار الجديد جاء بمصطلح جديد هو نظام القطاعات بموجب المادة نص 24 و الذي كان في إطار قانون الاستثمار رقم 16-09 يسمى بالنشاطات ذات الامتياز، مع فرق بسيط هو توسيع القطاعات ذات الأولوية للإستثمار إلى 6 قطاعات بعدما كانوا 3 قطاعات في القانون رقم 16-09 بموجب نص المادة 15 منه.

و تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات، زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، من المزايا الآتية:

أ- بعنوان مرحلة الإنجاز²:

1- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

¹- انظر المادة 26 من نفس القانون.

²- انظر المادة 27 من نفس القانون.

2- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

3- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

4- الاعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأسمال.

5- الاعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الاشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية،

6- الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات.

أما خلال مرحلة الاستغلال: ضمن مدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

1- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

2- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا: نظام المناطق¹

تنص المادة 28 أنه تستفيد من "نظام المناطق" الاستثمارات المنجزة في:

¹ - لقد تم تسمية هذا النام من قبل المسؤولين في الدولة ابتداء من رئيس الجمهورية بنطاق الظل و هذا منذ سنة 2019 تحت شعار: " عدم وجود توازن في التنمية بين مختلف المناطق عبر التراب الجزائري" و الذي تم التأكيد عليه في اول اجتماع للحكومة بتاريخ 16 فيفري 2020، الذي عقد خصيصا لدراسة معاناة مناطق الظل في الجزائر. انظر، إريزل الكاهنة، نظرة حول قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 2، السنة 2022، ص 59-60.

- المواقع التابعة للهضاب العليا و الجنوب و الجنوب الكبير .

- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.

- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

تحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة عن طريق التنظيم.

فمن خلال هذه المادة نلاحظ بأن المشرع الجزائري شجع المستثمر بالجوء إلى مناطق الجنوب الكبير

بخلاف قانون الاستثمار السابق الذي اقتصر على الهضاب و الجنوب فقط.

و زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن

تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا "نظام المناطق" و التي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير

مستثناة من المزايا المحددة في هذه المادة، من المزايا الآتية:

- بعنوان مرحلة الإنجاز:

هي نفسها المزايا المحددة في المادة 27 و المتمثلة في:

1- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز

الاستثمار.

2- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة

محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

3- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الأشهار العقاري عن كل المقتنيات

العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني.

4- الاعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقوق التأسيسية للشركات و الزيادات في

الرأسمال.

5- الاعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الاشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة

حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية،

6- الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار لمدة 10

سنوات.

- بعنوان مرحلة الاستغلال:

- لمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال:

- (1) الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

- (2) الاعفاء من الرسم على النشاط المهني

- تحدد قائمة الأنشطة الغير قابلة من للاستفادة من المزايا المحددة في نظام المناطق، عن طريق

التنظيم.

ثالثا: نظام الالوية لبعض الأنشطة الاستثمارية

أما بالنسبة للاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة و استحداث مناصب الشغل و التي من شأنها الرفع

من جاذبية الإقليم و تكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، قابلة للاستفادة من نظام

"الاستثمارات المهيكلة".

فالغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توفير الأموال للدولة خارج المحروقات بالتركيز على الاستثمارات

المنتجة و تلك التي تساعد على امتصاص البطالة و محاولة خلق التنمية في مختلف المناطق في الجزائر.

وقد تم التفصيل في المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات التي تدخل في هذا المعنى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-302¹ من حيث التأكيد و بشكل دقيق أن هذا النوع من الاستثمارات يجب أن تعمل على أن تكون استثمارات منتجة من حيث التركيز على التوجه نحو الأسواق الدولية و التركيز على استعمال التكنولوجيا العالية.

زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة:

أ- بعنوان مرحلة الإنجاز:

من المزايا المنصوص عليها في المادة 27 المذكورة أعلاه، و هنا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد رفع من مدة الإعفاء من 5 الى 10 سنوات، كما نلاحظ غياب دور المجلس الوطني للاستثمار في منح المزايا الاستثمارية عكس قانون الاستثمار السابق.

و لقد نص المشرع الجزائري في المادة 31 من القانون 22-18 أنه يمكن تحويل هذه المزايا إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد و المكلفة بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب- خلال مرحلة الاستغلال: ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة تتراوح من خمس الى عشر

سنوات فتستفيد الاستثمارات المهيكلة من:

1- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

2- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة و كفاءات الاستفادة من مزايا الاستغلال و

شبكات التقييم، جر عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

3- كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات المهيكلة من مرافقة الدولة عن طريق التكفل كلياً أو جزئياً بأعمال التهيئة و المنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، على أساس اتفاقية تعد بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة، و تبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة.

و بالرجوع إلى نص المادة 32 فيجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المادة 4 أي الخاصة باقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات انتاج السلع و الخدمات في إطار انشاء أنشطة جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة تاهيل أدوات الإنتاج. المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية، نقل أنشطة من الخارج في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، و ترفع هذه المدة إلى خمس سنوات فيما يخص الاستثمارات المدرجة ضمن نظام المناطق و نظام الاستثمارات المهيكلة. و يمكن تمديد أجل الإنجاز لمدة 12 شهراً قابلة للتجديد بصفة استثنائية مرة واحدة لنفس المدة و ذلك عندما يتجاوز انجاز الاستثمار، نسبة تقدم معينة.

نلاحظ أن كل هذه التسهيلات جاءت من أجل تحفيز الاستثمار و القضاء على العراقيل.

كما تنص المادة 35 أنه في حالة وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة بالنسبة للمستثمر الذي له عدة نشاطات أو نشاط مختلط، فلا يؤدي هذا الى الجمع بين المزايا المعنية، و يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل. و لقد أكد قانون الاستثمار الجديد على استقرار المنظومة القانونية و الضريبية من خلال نص المادة 38.

نستنتج أن قانون الاستثمار رقم 22-18 نص على نوعين من المزايا: مزايا عامة و مزايا استثنائية:

بالنسبة **للتحفيزات العامة:** هي مزايا و تحفيزات كانت مكرسة في القوانين السابقة للاستثمار مع بعض الفروقات فيما يخص مضمونها، أي أن كل أنواع الاستثمارات تستفيد منها على قدم المساواة.

و يتعلق الأمر بالمزايا المنصوص عليها في القوانين الجبائية و الضريبية أبرزها قوانين الرسوم و الضرائب و قوانين المالية التي تصدر سنوياً و قانون الجمارك وهو ما يقصده المشرع بعبارة " زيادة عن التحفيزات

الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام" المنصوص عليها في المواد من 27 إلى 33 من القانون رقم 22-18 من جهة.

كما يتعلق الأمر بالمزايا و التحفيزات المنصوص عليها في المادتين 6 و 7 من نفس القانون، و يتعلق الأمر بإمكانية الاستفادة من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة¹ و الاعفاء من إجراءات التجارة الخارجية و التوطين البنكي، المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج و السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية و المتعلقة بالاستيراد و التصدير هي إجراءات إلزامية. و من أبرزها التوطين البنكي و هي لن تطبق على المستثمر بموجب القانون 22-18 باعتبارها ميزة تحفزه للتوجه نحو الأسواق الدولية، أي أن المستثمر غير ملزم بإجراء التوطين المصرفي على خلاف المصدر و المستورد العادي غير المستثمر، فهذا الإجراء يخص بالضرورة المستثمر كمستورد مادام الأمر يتعلق بإدخال السلع لغرض الاستثمار، فالغرض من هذا الإعفاء هو إزالة الإجراءات الطويلة و المعقدة التي تستعملها البنوك و المؤسسات المالية في دراسة ملف المستثمر في مسألة إدخال و لإخراج العملات الصعبة إلى السوق الجزائرية أو نحو سوق خارجية من جهة و من جهة أخرى فالإعفاء من التوطين المصرفي قد يجعل المستثمر الذي يقوم بالاستيراد يفلت من رقابة هامة على حركة إدخال العملات الصعبة و إخراجها و هي الرقابة المصرفية، لذا ربما كان من الأفضل تبسيط هذا الاجراء و ليس الإعفاء منه².

¹ - و هي تلك الأراضي المنظمة بموجب الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008 المتعلق بشروط و كفاءات منح الامتياز على

الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، جر عدد 49، صادرة في 3 سبتمبر 2008.

² - ارزيل الكاهنة، نظرة حول قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة

تيزي وزو، المجلد 17، العدد 2، السنة 2022، ص ص 67-68.

التحفيزات الاستثنائية:

لقد أطلق عليها المشرع في القانون رقم 22-18 تسمية " الأنظمة التحفيزية و الشروط المؤهلة للاستفادة منها بموجب الفصل الرابع، فهي موجهة على وجه التحديد إلى الإستثمارات المشمولة ببعض الأنظمة المتمثلة بنظام القطاعات و نظام المناطق و الإستثمارات المهيكلة.

وهو ما تضمنته المواد من 27 إلى 33 من القانون 22-18 مع الإشارة إلى أن بعض المزايا تكون أحيانا مشتركة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة و أحيانا أخرى فهي خاصة بكل استثمار. و للاستفادة من المزايا و التحفيزات الاستثنائية يجب احترام بعض الشروط لا سيما مسألة تسجيل المستثمر لمشروعه الاستثماري لدى الهيئات المختصة بذلك و التصريح بكل ما له صلة بالمشروع و السلع و الخدمات التي يمكن أن تستفيد من تلك المزايا بشرط أن لا تكون من ضمن السلع و الخدمات المشمولة بقوائم النشاطات و السلع و الخدمات الغير قابلة للاستفادة من المزايا و المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 22-1300.

المحور الثاني: استعمال التكنولوجيا الحديثة كآلية لضمان الشفافية للتعامل مع الاستثمارات

أولاً: تكريس مبدأ الشفافية

يقصد بالشفافية في مجال الاستثمار تمكين المستثمرين بغض النظر عن مركزهم القانوني من حق الحصول على كل المعلومات الخاصة بطريقة ممارسة نشاطهم من قبل الهيئات المشرفة على مرافقة و متابعة المشاريع الاستثمارية و حتى تلك المتدخلة في عمليات الاستثمار و ذلك من خلال توضيح كافة الإجراءات القانونية و التنظيمية الواجبة الاتباع لغرض تسهيل و تشجيع المستثمرين على الاقبال على الاستثمار².

¹ - مرسوم تنفيذي رقم 22-300 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022 ، يحدد قوائم النشاطات و السلع و الخدمات الغير قابلة للاستفادة من المزايا و كذا

الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل ، جر عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

² - ارزيل الكاهنة ، مرجع سابق، ص 52-53.

وهو ما تم تفعيله في القانون رقم 22-18 من خلال تبني الرقمنة كأسلوب للحصول على المعلومة تطبيقاً لنص المادة 23 التي تنص: " تنشأ منصة رقمية للمستثمر " يستند تسييرها الى الوكالة، تسمح بتوفي كل المعلومات اللازمة، لا سيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار و كذا الإجراءات ذات الصلة.

و تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات و الإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات و القيام بواسطة الانترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار .

و تشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه و مرافقة للاستثمارات و متابعتها انطلاقا من تسجيلها و أثناء فترة استغلالها".

كما تلزم المادة 18 فقرة 2 الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بضرورة إعلام رجال الأعمال أي المستثمرين و مرافقتهم عبر المنصات الرقمية و في كافة الإجراءات الخاصة بنشاطهم الاستثماري¹.

و التأكيد على أحكام الشفافية في مجال الاستثمار من خلال النصوص التنظيمية المطبقة للقانون 22-18 لا سيما أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها² التي أناطت الوكالة بالمهام التالية:

1- في مجال الاعلام:

- ضمان خدمة الاستقبال و الاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار،
- جمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف الاحسن على التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالاستثمار، و معالجتها و إنتاجها و نشرها بواسطة كل وسيلة مناسبة،

¹- نفس المرجع السابق، ص 53.

²- جريدة رسمية عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية لتحضير مشاريعهم،

- وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الاعمال و الموارد و الطاقات الكامنة على المستوى المحلي،
- وضع قاعدة بيانات، بالتنسيق مع الإدارات و الهيئات المعنية، عن توفر العقار الموجه للاستثمار.
2- في مجال التسهيل:

- وضع المنصة الرقمية للمستثمر و تسييرها،
- تقييم مناخ الاستثمار و اقتراح التدابير التي من شأنها تحسينه،
- تقديم جميع المعلومات اللازمة، لا سيما حول فرص الاستثمار في الجزائر، و العرض العقاري، و الحوافز و المزايا المتعلقة بالاستثمار، و كذا الإجراءات ذات الصلة.
3- في مجال ترقية الاستثمار:

- المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و في الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر،
- إعداد و اقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي، و تصميم عمليات حشد رؤوس الأموال اللازمة لإنجازها و تنفيذها،
- ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال و تسهيل الاتصالات بين المستثمرين و تعزيز فرص الأعمال و الشراكة،

- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة و تطويرها.

4- في مجال مرافقة المستثمر:

- تنظيم مصلحة للتوجيه و التكفل بالمستثمرين،

- وضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية، عند الحاجة،

مراقبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى.

5 - في مجال تسيير الامتيازات:

- إعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها، عند الاقتضاء،

- تحديد المشاريع الهيكلية، استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به، وإبرام الاتفاقيات

المقررة في المادة 31 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو

سنة 2022 والمذكور أعلاه،

- التحقق من قابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة،

- التأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا، المقدمة من طرف المستثمر،

- إصدار قرارات سحب المزايا،

- تحرير محاضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال وتحديد مدة مزايا الاستغلال الممنوحة للاستثمار،

- القيام، وفقا للتنظيم المعمول به، بتسيير عمليات التنازل و/ أو تحويل السلع والخدمات التي استفادت من

المزايا،

- إعداد شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

6- في مجال المتابعة:

- التأكد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون،

- معالجة عرائض وشكاوى المستثمرين،

- تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لفائدة الاستثمارات المسجلة.

نلاحظ أن كل هذه المهام تسعى لتحقيق أكبر قدر من الشفافية لتحفيز المستثمر من أجل الاستثمار في

الجزائر بكل ارتياح.

أما العامل الثاني الذي يؤثر في جذب المستثمر فيتمثل في تقييم نسبة المخاطر التي قد يتعرض لها استثماره و ذلك بالنظر الى الضمانات الممنوحة له.

و قد كرس القانون الجديد مبدأ الشفافية أيضا من خلال جعل المجلس الوطني للاستثمار تحت الوصاية المباشرة للوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة و هذا من شأنه أن يحمل معنى ثقيل، مع تشكيله تتضمن عدة وزراء لقطاعات اقتصادية يضاف إليها وزير الداخلية و بحضور رئيس مجلس الإدارة و المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كملاحظين في اجتماعات مع إمكانية الاستعانة بأي شخص للحضور بحكم الخبرة او الكفاءة التي يتمتع بها في مجال الاستثمار¹.

بالإضافة الى إنشاء "لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار" و جعلها لدى رئاسة الجمهورية يشكل ضمانا قويا للمستثمر من اجل الطمأنينة له و عدم تخوفه من التجاوزات الممكنة حدوثها.

خاتمة البحث و توصياته:

لقد شكل عدم الاستقرار القانوني عائقا لكل مستثمر جدي أراد الاستثمار في الجزائر ما عدا قطاع المحروقات، حيث أن الكثير من التعديلات القانونية تقتل القانون، و هذا ما يتخوف منه المستثمر.

فاستراتيجية الجزائر الجديدة تهدف إلى إعادة إعطاء ديناميكية للقطاع الاقتصادي حيث يولي رئيس الجمهورية الأولوية لهذا القطاع من خلال تأكيده على ذلك في مختلف المناسبات و الزيارات التي يقوم بها إلى الدول الأجنبية كدول الخليج، تركيا ، إيطاليا...الخ و بالنسبة إليه الغرض من الاستثمار هو أن المستثمر يجلب أمواله الخاصة و الجزائر تبقى أموالها كاحتياط في الخزينة العمومية و لن يتم تبذيرها.

و لقد شكلت البيروقراطية عائقا كبيرا خلال كل الفترة الزمنية السابقة أمام المستثمرين ولعل ذلك يرجع إلى لسببين: الأول هو التخوف من المسؤولية.

¹ - انظر المرسوم التنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و سيره، جر عدد 60 صادرة في

و السبب الثاني هو الخوف من العقوبة، حيث ان تجريم فعل سوء التسيير شكل مشكلا كبيرا، فالقائم بالتسيير سيبحث حتما عن الحماية التي يجدها في كثرة الأوراق أي البيروقراطية. و بالتالي فإن تبني الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد من شأنه تحقيق الشفافية للعمليات الاستثمارية، و مع الوقت ستحدد مواقع العوائق بالضبط لضبطها.

التوصيات:

- التجسيد الفعلي للرقمنة و القضاء كليا على البيروقراطية.
- لا ينص قانون الاستثمار الجديد على كيفية اقتناء المستثمر للعقار الصناعي، لذا أوصي في التعجيل ببناء مناطق صناعية و تأجيرها للمستثمر.
- يجب أن يصبح للمجلس الوطني للاستثمار دور قوي من خلال قيامه بالحرص الاستراتيجي.
- و لكي يصبح قانون الاستثمار الجديد أكثر جاذبية للاستثمار، يجب أن يرافق بإعادة تنظيم القطاع المالي و البنكي حيث بدون وجود قانون يخص الشراكة العمومية الخاصة فسيفيد هذا القانون قطاعات معينة فقط و لن يهدف إلى ترقية التنمية المستدامة للبلد.

قائمة المراجع:

1- النصوص القانونية:

- أمر رقم 04-08 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008 المتعلق بشروط و كفاءات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأماكن الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، جر عدد 49، صادرة في 3 سبتمبر 2008.
- قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، جر عدد 50 الصادرة في 28 يوليو 2022.

- مرسوم التنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تشكيلة المجلس الوطني

للاستثمار و سيره، جر عدد 60 صادرة في 18 سبتمبر 2022.

- مرسوم التنفيذي رقم 22-298 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيره -

جريدة رسمية عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

- مرسوم تنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد معايير تأهيل الاستثمارات

المهيكل و كفاءات الاستفاد من مزايا الاستغلال و شبكات التقييم، جر عدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر

2022.

- مرسوم تنفيذي رقم 22-300 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022 ، يحدد قوائم النشاطات و السلع و الخدمات

الغير قابلة للاستفاد من المزايا و كذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفاد من ضمان التحويل ، جر عدد

60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

2- المقالات:

إرزيل الكاهنة، نظرة حول قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية،

كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد 17، العدد 2، السنة 2022، ص ص 45-

.84

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

تنظم ملتقى وطني افتراضي

يوم 24 أبريل 2023

حول:

رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر

الرقمنة في الجزائر-الواقع والآفاق-

الاسم واللقب: مسعود قشي باللغة الأجنبية GUECHI Messaoud

مؤسسة الانتماء: جامعة جيجل

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه

عنوان المداخلة:

الاختصاص التنظيمي لسلطات الضبط الاقتصادي على ضوء أحكام القانون الجزائري

The organizational competence of the economic régulation authorities in light of the provisions of Algerian law

الملخص

بصدور دستور 1989 وبداية التحول الاقتصادي من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة أي انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي وتعويضها بسلطات الضبط الاقتصادي، والتي أوكل لهذه الأخيرة مهمة ضبط المجال الاقتصادي في حدود اختصاصها، حيث منح لها عدة اختصاصات لضمان فعالية الضبط ومن بين هذه الاختصاصات نجد الاختصاص التنظيمي الممنوح لسلطات الضبط المستقلة، وقد أثار هذا المنح نوع من الغموض والتداخل بينه وبين الاختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية، إن هذا التخلي لجزء من الاختصاص التنظيمي من جهة السلطة التنفيذية ناتج عن عدم قدرة هذه الأخيرة على مواكبة السرعة والتطور الذي يمتاز به القطاع الاقتصادي. لكن يبقى الاختصاص التنظيمي الممنوح لسلطات الضبط الاقتصادي مختلفا عن الاختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية نتيجة خضوعه للرقابة والتي تحول دون تكريسه الفعلي.

الكلمات المفتاحية.

Abstract

With the issuance of the 1989 Constitution and the beginning of the economic transformation from the intervening state to the controlling state, that is, the state's withdrawal from the economic field and its compensation with the economic régulation authorities. Which entrusted the latter with the task of controlling the economic field within the limits of its competence,, as it was granted several competences to ensure the effectiveness of régulation, and among these competences we find the regulatory competence granted to independent régulation authorities. This grant raised a kind of ambiguity and overlap between it and the regulatory competence of the executive authority. This abandonment of part of the regulatory competence on the part of the executive authority results from the latter's inability to keep pace with the speed and development that characterizes the economic sector. However, the regulatory jurisdiction granted to the economic control authorities remains different from the regulatory jurisdiction of the executive authority as a result of its being subject to oversight, which prevents its actual consolidation.

Key words

economic regulation - organizational competence – regulatory authority.

مقدمة

لقد خص المشرع الجزائري سلطات الضبط المستقلة بنظام قانوني خاص وسلطة تقديرية واسعة لضرورة مرونة عملها في مجال الضبط الاقتصادي، ولتعمل بطريقة مستقلة للحد من سلطة الرقابة والتدرج الرئاسي المعروفين في نظام المركزية الإدارية الشديدة، إذ أنها غير مدمجة في هياكل إدارية مركزية، الأمر الذي يمكنها من سلطة اتخاذ القرارات اللائحية والفردية على السواء، فهي إذا تتمتع بقدر من الاستقلالية، إن هذه الاستقلالية التي تتمتع بها سلطات الضبط المستقلة تشكل تحدي كبير في مواجهة السلطات التقليدية الثلاث (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية)، ومن بين أهم صور هذه الإشكالية نجد الاختصاص التنظيمي الممنوح لهذه الهيئات فهي تتنافس بذلك سلطات الدولة التقليدية في اختصاصها الأصيل الممنوح لها دستوريا بموجب المادة 112 فقرة 03 والمادة 141 فقرة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 20-251 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2020¹، وأمام هذا التناقض يمكن طرح إشكالية مثيرة للاهتمام تتمحور حول:

➤ **إلى أي مدى تتمتع سلطات الضبط الاقتصادي بالاختصاص التنظيمي الفعلي؟**

هذه الإشكالية تستدعي منا الوقوف على إشكاليات فرعية على النحو التالي:

✓ ما مضمون الاختصاص التنظيمي الممنوح لسلطات الضبط الاقتصادي؟

✓ هل الاختصاص التنظيمي الممنوح لسلطات الضبط الاقتصادي، مطلق أم مقيد؟

وانطلاقاً من المعلومات المتوفرة لدينا، وبغية الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية المثارة أعلاه، ارتأينا تقسيم هاته الورقة البحثية لمبحثين أساسيين، نتناول في الأول: طبيعة ممارسة الاختصاص التنظيمي من قبل سلطات الضبط الاقتصادي، ونخصص الثاني لـ: الرقابة على السلطة التنظيمية الممنوحة لسلطات الضبط الاقتصادي، مستنديين في ذلك على المنهج الوصفي في جمع الحقائق والمعلومات حول الاختصاص التنظيمي لسلطات الضبط الاقتصادي، وعلى المنهج التحليلي عند تحليل وتفسير النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاختصاص التنظيمي لسلطات الضبط الاقتصادي.

المبحث الأول

طبيعة ممارسة الاختصاص التنظيمي من قبل سلطات الضبط الاقتصادي.

خول المشرع الجزائري صراحة ممارسة الاختصاص التنظيمي فعليا وذلك بإصدار أنظمة تحوز القوة الإلزامية وتكون مرفقة بعقوبات تطبق في حالة الاخلال بهذه الأنظمة، وذلك لكل من مجلس النقد والقرض (المطلب الأول)، ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

ممارسة مجلس النقد والقرض للاختصاص التنظيمي.

بصدور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض² والذي ألغى القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أسند المجلس مهمة إصدار أنظمة وقرارات فردية، حيث أصدر أكثر من 71 نظام تهدف إلى تنظيم وتقنين النشاط المصرفي، وبهذا يعد مجلس النقد والقرض جهاز الدولة المكلف بتسيير سياسة القرض³، وتشمل في مجملها تأطير المهنة المصرفية (الفرع الأول)، وكذا تنظيم حركة رؤوس الأموال وتنظيم الصرف وسوق الصرف (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اختصاص المجلس في تأطير المهنة المصرفية.

إذ يحدد المجلس الشروط الواجب توافرها لتأسيس البنوك من حيث الحد الأدنى للرأسمال الواجب توافره وكذلك الشروط الواجب توافرها في مؤسسيها، وقد أخضع البنوك والمؤسسات المالية لقواعد خاصة والتي بموجبها تنفرد على الشركات التجارية الأخرى والمتمثلة في قواعد غير مألوفة⁴، والمتمثلة أساسا في نظام الاحتياط الإلزامي، قواعد الحذر في التسيير وكذا منح الاعتماد⁵.

كما خول المشرع الجزائري لمجلس النقد والقرض عدة صلاحيات نذكر منها صلاحية وضع الإطار العام للنشاط المصرفي بإصدار أنظمة والسهر على تطبيقها، وباعتبار البنك المركزي هو من يصدر العملة النقدية ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم حسب المادة 62 فقرة (أ)⁶.

كما أن مجلس النقد والقرض يتكفل بتأطير عمليات البنك المركزي، والمرتبطة أساسا بالخصم والسندات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات⁷.

كما يسهر المجلس على حسن سير نظم الدفع وأمنها وفقا لنظام بنك الجزائر وتطبيقا لنص المادة 62 فقرة هـ⁸.

ويحدد المجلس أيضا الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد أصدر المجلس النظام 04-01⁹ المحدد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والتي تنص المادة 02 منه على: "يجب على البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة في شكل شركات مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك، عند تأسيسها رأسمالا محررا كليا وهذا يساوي على الأقل:

*ملياران وخمسمائة مليون دينار جزائري (2.500.000.00 دج) فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المحددة في المادة 70 من الأمر 03-11.

* وخمسمائة مليون دينار جزائري (500.000.000 دج) فيما يتعلق بالمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر 03-11."

كما يقوم المجلس بتحديد الشروط العامة الواجب توافرها في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية ومسيرها وممثليها¹⁰، ولقد جاء النظام 92-05 وقام بتحديد الشروط الواجب توافرها في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية ومسيرها وممثليها، ومنها ما يتعلق بالجانب الفني وتتعلق أساسا بالخبرة والكفاءة المهنيين في المجال المصرفي والمالي، بالإضافة إلى التزامهم الدائم استيفاء الشروط التي حددها قانون النقد والقرض، وكذا تجنبهم الوقوع في الأخطاء المهنية التي تسبب خسائر للمؤسسة وزيائنها¹¹.

كما أصدر مجلس النقد والقرض عدة أنظمة تخص تحديد شروط وقواعد ممارسة المهنة المصرفية نذكر منها النظام رقم 91-09¹²، النظام رقم 95-06¹³ وغيرها من الأنظمة.

الفرع الثاني: اختصاص مجلس النقد والقرض بتنظيم حركة رؤوس الأموال وتنظيم الصرف وسوق الصرف.

إن الأنظمة التي يصدرها مجلس النقد والقرض تهدف إلى تنظيم النشاط المصرفي وإخضاع البنوك والمؤسسات المالية لقواعد جد صارمة.

أولا: تنظيم حركة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج والعكس.

يمكن للمقيمين في الجزائر تحويل أموالهم إلى الخارج لضمان تحويل نشاطات مكملة لاستثماراتهم¹⁴،

التنظيم المحكم لحركة رؤوس الأموال يدخل ضمن التحفيزات والضمانات المقدمة للمستثمرين¹⁵.

وقد منح للمجلس سلطة تنظيم وضبط حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج عن طريق استصدار أنظمة، للعلم أن هذه الأخيرة جاءت أيضا لتطبيق قوانين أخرى تتعلق بتحويل الرأسمال والاستثمارات الأجنبية في الجزائر¹⁶.

غير أن مبدأ حرية التحويل المكرس في القانون الداخلي وبعض الاتفاقيات الثنائية، لا يطبق بشكل مطلق حيث يجب على المستثمر احترام التشريع والتنظيم المعمول به في هذا المجال¹⁷. وقد أصدر مجلس النقد والقرض في هذا الصدد النظام رقم 05-03¹⁸ لمواكبة التطورات الوطنية والدولية وكاستجابة للمطالب الملحة للمستثمرين الأجانب.

ثانيا: تنظيم حركة الصرف وسوق الصرف.

يعرف الصرف على أنه عملية تداول مختلف العملات فيما بينها، ويتم ذلك بين الأشخاص وهو ما يسمى بسوق الصرف¹⁹.

خول المشرع لمجلس النقد والقرض سلطة تنظيم الصرف وسوق الصرف بموجب المادة 62 الفقرات ل'، م' و'ن' والمادة 127 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث يقوم المجلس بتحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف والتنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.

وقد أصدر مجلس النقد والقرض مجموعة من الأنظمة تهدف لضبط عمليات التحويل الخارجي والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين²⁰، بغرض تنظيم حركة المبادلات التجارية الخارجية وتنظيم حركة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج والعكس.

الفرع الثالث: اختصاص مجلس النقد والقرض في منح الترخيص والاعتماد.

أخضع المشرع بعض النشاطات (النشاطات المقننة) لتنظيم صارم وهو شأن القطاع المصرفي الذي يخضع لإجراء الترخيص والاعتماد²¹.

أولاً: الترخيص.

يعتبر الترخيص من الإجراءات الأساسية لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية، إذ يقتصر هذا الأخير على المؤسسات الجزائرية والأجنبية وكذا فروع المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية المقيمة في الجزائر، وكذا فتح مكاتب التمثيل في الجزائر²².

يعتبر الترخيص أول إجراء لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية، بعدها يجب الحصول على الاعتماد لمباشرة النشاطات المصرفية (العمليات المصرفية المحددة في قانون النقد والقرض).

لكن فيما يخص مكاتب التمثيل للمؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية يعد أول وآخر إجراء إذ هذه الأخيرة لا يشترط فيها القانون الاعتماد. لأن هذه المكاتب ليس لها سلطة مباشرة العمليات المصرفية.

وهو ما يفهم من نص المادة 84 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض السالف الذكر: " يجب أن يرخص المجلس بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية".

إن قرار الترخيص يمكن أن يكون بقبول أو رفض، فإذا كان إيجابياً يكون للمؤسسة المعنية حق طلب الاعتماد أمام محافظ بنك الجزائر. في أجل أقصاه 12 شهر للحصول على الاعتماد. أما إذا كان بالرفض على المعنى بالأمر انتظار مدة 10 أشهر من تبليغ قرار الرفض الأول لكي يمكن له تقديم الطلب الثاني، بعدها اللجوء إلى القضاء أمام مجلس الدولة على أساس قرار الترخيص من القرارات الإدارية.²³

ثانياً: قرار الاعتماد.

يعتبر قرار الاعتماد ثاني إجراء بعد الحصول على الترخيص لإقامة مؤسسة مالية أو مصرفية والاعتماد يفرض لتمكين المستثمر من ممارسة النشاط المصرفي، وهذا الإجراء يمكن بنك الجزائر من مراقبة مدى احترام المستثمر للقواعد المسطرة من قبل التشريع المعمول به.

فبعد استيفاء كافة الشروط الواجب توافرها بصدد القرار بمنح الاعتماد، حينئذ تسجل المؤسسة المالية والمصرفية ضمن قائمة البنوك على مستوى البنك المركزي، أما إذا لم تستوفي الشروط القانونية يكون القرار بالرفض، كما يمكن سحب الاعتماد في حالة مخالفة التشريع المعمول به.²⁴

1- الطعن في قرار الاعتماد

باعتباره من القرارات الإدارية فإنه يعرض أمام مجلس الدولة، ويجب أن يقدم الطلب من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعنيين مباشرة بقرار الرفض.²⁵ كما يجب أن يقدم الطلب في أجل 60 يوم من التبليغ، والملاحظ أن الطعن في هذا القرار لا يوقف التنفيذ.

2- سلطة المجلس في سحب الاعتماد

لقد حصرت أحكام المادة 95 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حالات سحب القرار، ويكون في الحالات التالية:

• قد يكون بناء على طلب من البنك أو المؤسسة المالية.

• قد يكون تلقائياً وذلك في الحالات التالية:

أ- إن لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة.

ب- إذا لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشر (12) شهراً.

ج- إذا توقف نشاط موضوع الاعتماد لمدة ستة (06) أشهر.

3- المراجعة في الأنظمة والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والقرض.

أمام مهام المجلس المتمثل في كونه يتخذ قراراته في شكل أنظمة وهذه الأخيرة تعد قرارات إدارية. وتصبح نافذة إما بعد نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ولكن هذه الأنظمة قبل القيام بعملية النشر ترسل إلى وزير المالية للاطلاع عليها، وإذا اقتضى الأمر يمكنه تعديلها. فيجرب الطعن في هذه القرارات أمام مجلس الدولة ولكن هذا الحق خول فقط لوزير المالية. أما القرارات الفردية التي يصدرها المجلس فهي أيضا تعد قابلة للإلغاء بموجب دعوى الإلغاء أمام مجلس الدولة.²⁶

المطلب الثاني

ممارسة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للاختصاص التنظيمي.

تساهم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حماية الاستثمار في البورصة، والعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالجهات المصدرة للأسهم المتداولة في سوق رأس المال، إلى جانب المحافظة على حسن سير سوق القيم المنقولة، عن طريق سن التنظيمات القانونية لضمان ذلك، ويمكن تقسيم الاختصاص التنظيمي للجنة إلى نوعين: عام، وفردى.

الفرع الأول: الاختصاص التنظيمي العام.

لكي تتمكن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من القيام باختصاصها التنظيمي، خول المشرع للجان الضبط القيام بتنظيم سير السوق المالي، بسن اللوائح المتعلقة بحركة رؤوس الأموال والاستثمار في عمليات البورصة، اعتماد الوسطاء في العمليات المالية والقواعد المهنية التي تطبق عليهم.

حيث اعتبر القانون اللجنة قائمة على تنظيم سير سوق القيم المنقولة، بسن تنظيمات تهم:

- رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في عمليات البورصة.
- اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية التي تطبق عليهم.
- نطاق مسؤولية الوسطاء ومحتواها والضمانات التي يجب الإيفاء بها تجاه زبائنهم.
- إنشاء صندوق لضمان التزامات الوسطاء في عمليات البورصة حيال زبائنهم، يمون هذا الصندوق بمساهمات إجبارية يقدمها الوسطاء في عمليات البورصة.
- الشروط والقواعد التي تحكم العلاقات بين المؤتمن المركزي على السندات والمستفيدين من خدماته.

- القواعد المتعلقة بحفظ السندات، وتسيير وإدارة الحسابات الجارية للسندات.
- القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية وتسليم السندات.
- شروط التأهيل وممارسة نشاط حفظ وإدارة السندات²⁷.

وقد أهل القانون اللجنة لممارسة السلطة التنظيمية في اختصاص شركة تسيير بورصة القيم، من خلال المصادقة على المقررات التي تتخذها هذه الشركة في إطار تسيير وإدارة المعاملات حول القيم المنقولة²⁸. وكما أجاز القانون للجنة أن تقدم للحكومة مقترحات نصوص تشريعية وتنظيمية تخص إعلام حاملي القيم المنقولة والجمهور، وتنظيم بورصة القيم المنقولة وسيرها والوضعية القانونية للوسطاء في عمليات البورصة²⁹.

كما أخضع القانون الأنظمة التي تصدرها اللجنة إلى مصادقة الوزير المكلف بالمالية، ثم نشرها في الجريدة الرسمية مشفوعة بنص الموافقة³⁰.

كما تجري تحقيقات لدى الشركات التي تلجئ إلى التوفير علنا والبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء في العمليات الخاصة بالقيم المنقولة أو المنتجات المالية المسعرة، أو يتولون إدارة سندات مالية.

وفي حالة وقوع ما يخالف الأحكام التشريعية، يطلب رئيس اللجنة من المحكمة إقرار الامتثال للأحكام ووضع حد للمخالفة³¹.

كما تتولى لجنة مراقبة عمليات البورصة وظيفية التأديب والتحكيم من خلال القانون الذي نص على إنشاءها لذا وضع غرفة تأديبية وتحكيمية تتألف زيادة على رئيسها من:

- عضوين منتخبين من بين أعضاء اللجنة أي مدة انتخابها.
- قاضيين يعينهما وزير العدل ويختاران لكفاءتهما في المجالين الاقتصادي والمالي.

تختص هذه الغرفة في المجال التحكيمي بدراسة نزاع تقني نتج عن تفسير القوانين واللوائح السارية على سير البورصة.

وتكون الغرفة المذكورة أعلاه مختصة في المجال التأديبي لدراسة أي إخلال بالواجبات المهنية وأخلاقيات المهنة، من جانب الوسطاء في عمليات البورصة، ولكل مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم. وفي هذا الإطار وسّع المشرع الجزائري من الاختصاص التأديبي للجنة البورصة فألزمها بإخطار الهيئات المختصة كاللجنة المصرفية بنتائج الإجراءات التي اتخذتها في ما يتعلق بالكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وكل أموال يشتبه أنها متحصلة من جناية أو جنحة، لا سيما الجريمة المنظمة أو المتاجرة بالمخدرات أو المؤثرات العقلية³².

الفرع الثاني: الاختصاص التنظيمي الفردي.

ويقصد بالاختصاص التنظيمي الفردي تلك الصلاحيات التنظيمية التي تتخذها اللجنة وتخص شخصا قانونيا طبيعيا أو معنويا- لذاته، وهي متعددة بتعدد الاختصاصات التنظيمية العامة. وأذكر منها على سبيل المثال:

- اعتماد الوسطاء في البورصة³³.

- تقدير الضمانات المقدمة في ملف اعتماد الوسيط، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم والوسائل التقنية والمالية³⁴.

- اعتماد القوانين الأساسية لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

- اعتماد مشاريع أنظمة الصناديق المشتركة للتوظيف من أجل تأسيسها.

- إصدار مقررات قبول القيم المنقولة في عمليات التداول أو شطبها.

- إصدار مقررات شطب القيم المنقولة من جدول الأسعار.

- تحدد قواعد حساب العمولات التي تحصلها شركة تسيير بورصة القيم المنقولة³⁵.

ويمكن القول أن الاختصاص التنظيمي يمتد على كل المتدخلين في البورصة، وهم:

شركة تسيير بورصة القيم المنقولة: حيث تملك سلطة تنظيمية عليها، وتحدد قواعد عملاتها.

المؤتمن المركزي: فتحدد علاقاته مع المستفيدين منه.

الوسطاء: من حيث اعتمادهم ومساهماتهم ونشاطهم ومسؤولياتهم.

المصدرون للقيم المنقولة: وهم الشركات وغيرها، فتقتضي مختلف الضمانات قبل الإصدار وبعده.

هيئات التوظيف: من خلال الموافقة عليها واعتمادها وتنظيمها.

وبالتالي فإن الاختصاص التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها واسع، الأمر الذي يتيح لها أداء مهمتها على الوجه المطلوب، وكذا إحكام سيطرتها على كل المتدخلين في البورصة لضمان السير الحسن للبورصة³⁶.

المبحث الثاني

الرقابة على السلطة التنظيمية الممنوحة لسلطات الضبط الاقتصادي.

يخضع الاختصاص التنظيمي لسلطات الضبط الاقتصادي لنوع خاص من الرقابة سواء عن طريق السلطة التنفيذية (المطلب الأول) أو عن طريق السلطة القضائية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

رقابة السلطة التنفيذية على الاختصاص التنظيمي الممنوح لسلطات الضبط الاقتصادي.

تتمثل هذه الرقابة في رقابة السلطة التنفيذية للقرارات التنظيمية الصادرة عن هيئات الضبط الاقتصادي (الفرع الأول)، وسلطة الحلول (الفرع الثاني).

الفرع الأول: رقابة السلطة التنفيذية للقرارات التنظيمية لسلطات الضبط الاقتصادي.

تتم هذه الرقابة عبر إجرائين هما: القراءة الثانية (أولا)، والموافقة (ثانيا).

أولاً: إجراء القراءة الثانية.

هذا الإجراء يخص أنظمة مجلس النقد والقرض، وعليه وحسب المادة 63³⁷ يجب على المحافظ أن يبلغ وزير المالية بمشاريع الأنظمة قبل إصدارها خلال اليومين اللذان يليان موافقة المجلس عليها ولهذا الأخير مهلة عشرة (10) أيام لكي يتسنى أن يطلب تعديلها، حينئذ يستدعي المحافظ المجلس للاجتماع خلال خمس (05) أيام ليعرض عليه التعديل المقترح، ويكون القرار الذي يتخذه المجلس نافذا مهما كان مضمونه. تجدر الإشارة إلى أن سكوت الوزير المكلف بالمالية لمهلة عشرة (10) أيام يؤدي إلى نفاذ التنظيم من تاريخ صدوره³⁸.
لذا فإن طلب الوزير بتعديل أنظمة مجلس النقد والقرض، وإن كان غير إلزامي إلا أنه تحديد وتعدي على حرية المجلس في ممارسة اختصاصه التنظيمي.

ثانياً: إجراء الموافقة.

إجراء الموافقة يخص أنظمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وهذا بصريح المادة 32³⁹، وقد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-102⁴⁰ تطبيقاً لهذه المادة، وعليه فإن أنظمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لا بد أن يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية لتتشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية مشفوعة بقرار الوزير المتضمن الموافقة عليها، وهذا ما يعتبر تحديد لحرية اللجنة في ممارسة اختصاصها التنظيمي.

الفرع الثاني: سلطة الحلول.

خول المشرع الجزائري للسلطة التنفيذية الحلول محل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في ممارسة الصلاحيات المخولة لها، وذلك في حالات منصوص عليها بموجب المادتين 48 فقرة 2 و 50 من المرسوم التشريعي 93-10 السالف الذكر⁴¹.

فالمادة 48 فقرة 2 تنص على أنه: «... وإذا كان هذا الحادث مما يتطلب تعليقاً لمدة تتجاوز خمسة أيام كاملة، كان القرار من اختصاص الوزير المكلف بالمالية دون غيره»⁴².

في حين المادة 50 فتتص على أنه: «إذا ثبت عن اللجنة عجز أو قصور، تتخذ التدابير التي تتطلبها الظروف عن طريق التنظيم، بناء على اقتراح الوزير المكلف عقب الاستماع إلى رئيس اللجنة»⁴³.

إن ممارسة السلطة التنفيذية لهذه السلطة (سلطة الحلول) تعتبر من بين العوامل التي تنقص من الاستقلالية الوظيفية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها⁴⁴.

المطلب الثاني

رقابة السلطة القضائية على الاختصاص التنظيمي الممنوح للسلطات الضبط الاقتصادي.

باعتبار سلطات الضبط الاقتصادي تمتاز بالطابع الإداري، فالطعن ضد الأنظمة الصادرة عنها يكون من اختصاص القضاء الإداري (أولاً)، والذي يرفع من طرف أشخاص مؤهلة لذلك (ثانياً)، ليتحدد من خلاله اختصاص القاضي الإداري (ثالثاً) وفي الأخير نجد أن هذا الطعن يخضع لقواعد مختلفة عن القواعد العامة المطبقة على المنازعات (رابعاً).

الفرع الأول: اختصاص القاضي الإداري.

باستقراء النصوص المنشئة لكل من مجلس النقد والقرض ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها نجد أن الجهة القضائية المختصة بالنظر في الطعون المقدمة ضد أنظمة مجلس النقد والقرض ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها هي مجلس الدولة⁴⁵.

ففي المجال المصرفي، تخضع القرارات الصادرة عن اللجنة المصرفية للطعن فيها بالإلغاء أمام مجلس الدولة وذلك بناء على نص المادة 107 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض⁴⁶.

الفرع الثاني: الأشخاص المخول لهم بإجراء الطعن القضائي.

أقر المشرع الجزائري حق إجراء الطعن القضائي لوزير المالية دون سواه فيما يخص أنظمة مجلس النقد والقرض أمام مجلس الدولة⁴⁷، وهذا ما يؤكد اعتبار قرارات المجلس كالقرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية التقليدية.

هذا ما أكدته مجلس الدولة في قراره رقم 2138 الصادر في 08-05-2000، في قضية يونين بنك ومحافظ بنك الجزائر، جرا سحب صفة الوسيط المعتمد من طرف مديرية رقابة الصرف، حيث أن المدعية تلتزم التصريح بعدم قانونية المادة 15 من النظام رقم 95-07 المؤرخ في 23-12-1995، المتعلقة بمراقبة الصرف، التي تخول لبنك الجزائر سحب صفة الوسيط المعتمد لعمليات الصرف، فإنه قد تجاهل بذلك مقتضيات القانون لاسيما المادة 156 التي تخول هذا الاختصاص للجنة المصرفية.

لكن المدعى عليه يتمسك بأن ابطال نظام لا يمكن المطالبة به إلا من وزير المالية، ففصل مجلس الدولة بعدم شرعية النظام في قضية الحال، مع بقائه سارياً، أي لم يرقم بإلغائه⁴⁸

أما فيما يخص أنظمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، فيمكن للأشخاص الآخرين إلى جانب وزير المالية الطعن في أنظمتها، كون المادة 33 من المرسوم التشريعي 93-10 السالف الذكر جاءت عامة ودون تحديد لهؤلاء الأشخاص، وعليه تعتبر القرارات التنظيمية الصادرة عنها أعمالاً إدارية، قابلة للإلغاء والتفسير وفحص المشروعية، في الحدود القانونية المقررة أمام مجلس الدولة كأول وآخر درجة، إذ يصدر هذا الأخير قراره ابتدائياً ونهائياً⁴⁹.

الفرع الثالث: نطاق رقابة القاضي الإداري.

يتحدد نطاق اختصاص القاضي الإداري فيما يخص أنظمة مجلس النقد والقرض بإلغاء هذه الأنظمة، عندما يتبين له عدم مشروعية نظام معين، أما دعوى التعويض فلا يتصورها في هذه الحالة، لأن الوزير المكلف بالمالية يعتبر هيئة مركزية، بالتالي فهو يمثل الدولة في قطاعه، ولن مجلس النقد والقرض لا يتمتع بالشخصية المعنوية، فالدولة هي من تتحمل نتيجة الأضرار التي يسببها للغير⁵⁰.

أما فيما يخص نطاق رقابة قاضي مجلس الدولة على أنظمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، فبالرجوع إلى النص نجده أشار إلى الطعن القضائي دون أن يحدد نوع هذا الطعن وعليه نستنتج أن النص يحتوي على جميع أشكال الطعون، وبذلك فرقابة القاضي تشمل إلغاء القرار أو تفسيره أو فحص مشروعيته⁵¹.

وبما أن اللجنة تتمتع بالشخصية المعنوية، فلا يتصور رفع دعوى التعويض ضد الدولة وإنما ضد لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ويمكن للمتقاضي هنا رفع دعوى التعويض مع دعوى الإلغاء⁵².

الفرع الرابع: الطابع الاستثنائي لإجراء الطعن الإداري.

وتتمثل في التظلم الإداري المسبق (أولاً)، ميعاد الطعن (ثانياً)، وقف تنفيذ الطعن الإداري (ثالثاً).

أولاً: شرط التظلم الإداري المسبق.

يلزم المشرع الجزائري التظلم ضد القرارات الصادرة عن السلطات المركزية دون تلك الصادرة عن الهيئات اللامركزية، فالدعوى المرفوعة أمام مجلس الدولة هي الدعاوى التي تستهدف إلغاء قرارات السلطات الإدارية المركزية والهيئات الوطنية المستقلة والمنظمات الوطنية المهنية. وبهذا الخصوص تحيلنا المادة 40⁵³ من القانون العضوي لمجلس الدولة إلى القواعد العامة لقانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تشترط لقبول هذه الدعوى وجود طعن إداري تدرجي.

غير أنّ الوضع ليس كذلك بالنسبة لسلطات الضبط المستقلة، حيث لم تشر النصوص المنشئة لها إلى إجراء التظلم الإداري المسبق كشرط لرفع دعوى الإلغاء أمام مجلس الدولة وهنا يجب التساؤل عما إذا كان التظلم الإداري المسبق وجوبياً أم لا⁵⁴.

إنّ عدم إشارة النصوص الخاصة بهيئات الضبط المستقلة إلى إجراء التظلم الإداري، يجعلنا نرجع إلى القاعدة العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية التي تقضي بإلزاميته حيث أنه لا استثناء إلاّ بنص⁵⁵.

ثانياً: ميعاد الطعن.

حدد المشرع مواعيد الطعن في القرارات الصادرة عن سلطات الضبط المستقلة في القوانين المنشئة لهذه الهيئات أو السلطات، فبمقتضى الأمر المتعلق بالنقد والقرض 60 يوماً من تاريخ تبليغ القرار⁵⁶.

كما تكون قرارات الغرفة التأديبية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، قابلة للطعن فيها أمام مجلس الدولة في ميعاد شهر من تاريخ تبليغه⁵⁷.

ثالثاً: مسألة وقف تنفيذ الطعن الإداري.

القاعدة العامة هي أن الطعن بالإلغاء في القرارات الادارية لا يوقف نفاذها، لكن تطبيق قاعدة الأثر الواقف للدعوى على إطلاقها سيؤدي في بعض الأحيان الى إلغاء دعوى الإلغاء، ويرى بعض الفقهاء أن الأخذ بوقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالإلغاء عند توافر شروط معينة كاستثناء على القاعدة العامة هو أفضل وسيلة لتفادي مساوئ تعسف الإدارة حين تقرر تنفيذ القرار دون انتظار صدور حكم القضاء في المنازعة⁵⁸.

الخاتمة.

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المشرع الجزائري منح الاختصاص التنظيمي صراحة لبعض الهيئات، وتردد في منحه للبعض الآخر، وامتنع عن منحه لغالب السلطات الادارية المستقلة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تردد الدولة في انسحابها من الحقل الاقتصادي.

كما أن الاختصاص التنظيمي لكل من مجلس النقد والقرض ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها صوري، لأن القرار الأخير واصدار الأنظمة بيد الوزير المكلف بالمالية، عن طريق اجراء القراءة الثانية بالنسبة لأنظمة مجلس النقد والقرض، واجراء الموافقة بالنسبة لأنظمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وأخطر من ذلك أن وزير المالية يمكن أن يحل محل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حالة عجزها.

وفي الأخير نخلص الى التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة منح الاختصاص التنظيمي لكل سلطات الضبط المستقلة لأنها الأدرى بالمجال الاقتصادي المختصة بضبطه.
- ✓ احترام قاعدة الاختصاص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من منطلق أن سلطات الضبط المستقلة هي تكريس للمرونة والتعاون بينهما في المجال الاقتصادي.
- ✓ حصر تدخل الدولة في أعمال سلطات الضبط المستقلة في اجراء الرقابة القضائية، من منطلق خضوع جميع مؤسسات الدولة لسلطة القانون عن طريق رقابة القضاء.

الهوامش

¹ التعديل الدستوري لـ 16 سبتمبر 2020، منشور بموجب مرسوم رئاسي رقم 20-251 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، ج.ر. عدد 54 صادر في 16 سبتمبر 2020، معدل ومتم بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر. عدد 76 صادر في 08 ديسمبر 1996، معدل ومتم بموجب قانون رقم 02-03 مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن تعديل الدستور، ج.ر. عدد 25 صادر في 14 أبريل 2002، وقانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر. عدد 63 صادر في 16 نوفمبر 2008.

- ² الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003، ج.ر. عدد 52، الصادر في 27 أوت 2003، معدل ومتمم بالأمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010 يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر. 50، الصادر في 01 سبتمبر 2010.
- ³ أولاد رابح صافية، مفهوم السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني حول السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945-قائمة، يومي 13 و14 نوفمبر 2012، (غير منشور).
- ⁴ بن مسعود أحمد وبن رمضان عبد الكريم، الاختصاص التنظيمي بين المبدأ والاستثناء في مجال الضبط الاقتصادي، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص 207.
- ⁵ لمزيد من التفصيل انظر رضواني نسيم، السلطة التنظيمية للسلطات الإدارية المستقلة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص ص 54-62.
- ⁶ تنص المادة 62 فقرة أ من الأمر 03-11، مصدر سابق، على ما يلي: "إصدار النقد، كما هو منصوص عليه في المادتين 4 و5 من هذا الأمر وكذا تعطيته".
- ⁷ تنص المادة 41 من الأمر 03-11، مصدر سابق، على ما يلي: "يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كليات وشروط إعادة الخصم وأخذ ووضع تحد نظام الأمان أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر. ويحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة. وفقا لأهداف السياسة النقدية".
- ⁸ فنوس خدوجة، الاختصاص التنظيمي لسلطات الضبط المستقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ص 58.
- ⁹ نظام رقم 04-01 مؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ج ر عدد 27، صادر في 28 أبريل 2004.
- ¹⁰ تنص المادة 80 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على: "لا يجوز لأي كان أن يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارتها وأن يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر، إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها، بأي صفة كانت، أو أن يخول حق التوقيع عنها، وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة، لعمال تأطير هذه المؤسسات".
- ¹¹ نظام رقم 92-05 مؤرخ في 22 مارس 1992، يتعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية ومسيرها وممثليها، ج ر عدد 08، صادر في 07 فيفري 1993.
- ¹² نظام 91-09 مؤرخ في 14 أوت 1991، يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، ج ر عدد 24، صادر في 29 مارس 1992، معدل ومتمم بموجب النظام رقم 95-04 مؤرخ في 20 أبريل 1995، ج ر عدد 39، صادر في 23 جويلية 1995.
- ¹³ نظام رقم 95-06 مؤرخ في 19 نوفمبر 1995، يتعلق بالنشاطات التابعة للبنوك والمؤسسات المالية، ج ر عدد 81، صادر في 27 ديسمبر 1995.
- ¹⁴ تنص المادة 126 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: "يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تحويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر. يحدد المجلس شروط تطبيق هذه المادة ويمنح الرخص وفقا لهذه الشروط".
- ¹⁵ رضواني نسيم، مرجع سابق، ص 63.
- ¹⁶ رضواني نسيم، المرجع نفسه، ص 64.
- ¹⁷ محمودي سميرة، الاختصاص التنظيمي لمجلس النقد والقرض، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص 177.
- ¹⁸ النظام رقم 05-03 مؤرخ في 06 جوان 2005، يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، ج.ر. عدد 53، صادر في 31 جويلية 2005.
- ¹⁹ زقموط فريد، مرجع سابق، ص 87.
- ²⁰ النظام رقم 91-01 مؤرخ في 20 فيفري 1991، يحدد حق الصرف بعنوان المكافآت المعوضة للمصاريف المترتبة عن المهام المؤقتة في الخارج، ج.ر. عدد 40، صادر في 28 أوت 1991، معد ومتمم بموجب النظام 95-02 مؤرخ في 28 فيفري 1995، ج.ر. عدد 22، مؤرخ في 23 أبريل 1995.
- النظام رقم 07-01 مؤرخ في 23 فيفري 2007، متعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات التجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ج.ر. عدد 31، صادر في 13 ماي 2007.

²¹ Mehdi Haroun, le régime des investissements en Algérie, « le traitement de l'investissement », 2ème partie, Litec, Paris, 2000, P 292 etss.

²² إقرشاح فاطمة، اختصاصات مجلس النقد والقرض في تنظيم وتأطير القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، 23-24 ماي 2007، ص ص 188-189

²³ تنص المادة 87 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على: "لا يمكن الطعن أمام مجلس الدولة في القرارات التي يتخذها المجلس بموجب المواد 82 و84 و85 أعلاه، إلا بعد قرارين بالرفض، ولا يجوز تقديم الطلب الثاني إلا بعد مضي أكثر من عشرة (10) أشهر من تبليغ رفض الطلب الأول."

²⁴ إقرشاح فاطمة، مرجع سابق، ص 189.

²⁵ Zouaïmia Rachid, « les autorités administratives indépendantes », revue Idara, N°02, 2004, P 37.

²⁶ إقرشاح فاطمة، مرجع سابق، ص 191.

²⁷ المادة 31 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993 يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر. عدد 34، الصادر في عام 1993، معدل ومتمم بموجب القانون 03-04 مؤرخ في 17 فيفري 2003، ج.ر. عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.

²⁸ المادة 01 من النظام رقم 97-03 مؤرخ في 18 نوفمبر 1997، المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، ج.ر. عدد 87، صادر في 29 ديسمبر 1997، معدل ومتمم بالنظام رقم 12-01 مؤرخ في 12 جانفي 2012.

²⁹ المادة 34 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، المعدل والمتمم، مصدر سابق.

³⁰ المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، المعدل والمتمم، مصدر سابق.

³¹ مزاولي محمد، القواعد الإجرائية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في الجزائر، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، 23-24 ماي 2007، ص 242

³² المادتين 12 و20 من القانون رقم 05-01 مؤرخ في 6 فبراير 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ج ر، عدد 11، صادر في 09 فبراير 2005.

³³ المادة 9 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، المعدل والمتمم، مصدر سابق.

³⁴ النظام رقم 15-01 مؤرخ في 15 أبريل 2015 المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم، ج.ر. عدد 55، صادر في 21 أكتوبر 2015.

³⁵ المادة 45 فقرة 1 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، المعدل والمتمم، والمواد 69 و22 فقرة 1 و15 فقرة 1 من النظام رقم 97-03، المعدل والمتمم، مصدر سابق.

³⁶ بن زيطة عبد الهادي، نطاق اختصاص السلطات الإدارية المستقلة في القانون الجزائري دراسة حالة لجنة تنظيم عمليات البورصة وسلطة الضبط للبريد والمواصلات، مداخلة في الملتقى الوطني حول "سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي"، أيام 23 و24 ماي 2007، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، ص 174.

³⁷ المادة 62 من الأمر رقم 03-11، مرجع سابق.

³⁸ ZOUAIMIA Rachid, Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie, Edition Houma, Alger, 2005, p55.

³⁹ المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993 يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر. عدد 34، الصادر في عام 1993، معدل ومتمم.

⁴⁰ المرسوم التنفيذي رقم 96-102 مؤرخ في 11 مارس 1996 يتضمن تطبيق المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993 يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر. عدد 18، الصادر في 20 مارس 1996.

⁴¹ تواتي نصيرة، المركز القانوني للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005، ص 80.

⁴² المادة 48 الفقرة 02 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، مرجع سابق.

⁴³ المادة 50 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، مرجع سابق.

⁴⁴ دموش حكيم، مدى استقلالية اللجنة المصرفية وظيفيا، مداخلة في الملتقى الوطني حول "سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي"، أيام 23 و24 ماي 2007، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، ص 87.

- 45 فتوس خدوجة، مرجع سابق، ص 113.
- 46 تنص المادة 107 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: "...تكون قرارات اللجنة المتعلقة بتعيين قائم بالإدارة مؤقتا، أو المصفي والعقوبات التأديبية وحدها قابلة للطعن القضائي...تكون الطعون من اختصاص مجلس الدولة".
- 47 تنص المادة 65 فقرة 01 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: "يكون النظام الصادر والمنشور كما هو مبين في المادة 64 أعلاه، موضوع طعن بالإبطال يقدمه الوزير المكلف بالمالية امام مجلس الدولة. ولا يكون لهذا الطعن أثر موقف".
- 48 مجلس الدولة، قرار صادر في 08 ماي 2000، قضية يونين بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة مجلس الدولة، عدد 6، 2005، ص ص 75-79.
- 49 زوار حفيظة، لجنة تنظيم عمليات البورصة كسلطة إدارية مستقلة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 95.
- 50 فتوس خدوجة، مرجع سابق، ص 116.
- 51 تنص المادة 901 من القانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فيفري 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر. عدد 21، صادر في 23 أبريل 2008 على ما يلي: " يختص مجلس الدولة كدرجة أولى وأخيرة، بالفصل في == دعاوي الإلغاء والتفسير وتقدير المشروعية في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية. كما يختص بالفصل في القضايا المخولة له بموجب نصوص خاصة".
- 52 فتوس خدوجة، مرجع سابق، ص 116.
- 53 المادة 40 من القانون رقم 98-01 مؤرخ في 30 ماي 1998، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج.ر. عدد 37، صادر في 01 جوان 1998.
- 54 عز الدين عيساوي، السلطة القمعية للهيئات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2004-2005، ص 145.
- 55 ليلي ماديو، تكريس الرقابة القضائية على سلطات الضبط المستقلة في التشريع الجزائري، مداخلة مقدمة في أشغال الملتقى الوطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، 23-24 ماي 2007، ص 271.
- 56 المادة 107 من الأمر 03-11، مصدر سابق.
- 57 المادة 93 من المرسوم التشريعي رقم 93-10، مصدر سابق.
- 58 فتحي وردية، وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة، مداخلة في الملتقى الوطني حول "سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي"، أيام 23 و24 ماي 2007، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، ص 333.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر

الرقمنة في الجزائر - الواقع والآفاق

المنعقد يوم 24 أفريل 2023

الدكتورة: حماني ساجية

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ بكلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة أكلي أمحمد أولحاج البويرة

التخصص: الدولة والمؤسسات العمومية (القانون العام)

العنوان الإلكتروني: s.hamani@univ-bouira.dz

محور المداخلة: واقع وآفاق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة

عنوان المداخلة: واقع القطاع السياحي الجزائري في ظل الرقمنة - كقطاع بديل -

ملخص

تعتبر السياحة نظاما اقتصاديا موضوع العصر حيث أن معظم دول العالم أصبحت تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع باعتباره البديل الأفضل للتنوع الاقتصادي لأنه أقل تكلفة ومجلب للعملة الصعبة.

ومع ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصال ظهرت السياحة الإلكترونية التي كان لها دور في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، والجزائر من الدول التي جعلت السياحة الإلكترونية بغية ترقية السياحة في الجزائر ومواكبة العصرنة.

الكلمات المفتاحية:

التنوع الاقتصادي - السياحة الإلكترونية - التنمية المستدامة

Abstract:

Tourism is an economic system, the subject of the times, as most countries of the world attach great importance to this sector as the best alternative to economic diversification because it is less expensive and brings hard currency.

With the emergence of information and communication technologies, e-tourism appeared, which had a role in achieving sustainable development in general and tourism development in particular, and Algeria is one of the countries that started e-tourism in order to promote tourism in Algeria and keep pace with modernity

keywords:

Economic diversification – electronic tourism – sustainable development

مقدمة:

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعانية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل الميزانية فالاعتماد على مورد واحد يمكن أن يعرقل عجلة التنمية إذ انخفضت بأسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية، لذا وجب التفكير في تنوع هيكل اقتصاد هذه الدولة حتى لا يبقى مرتبطا بتقلبات أسعار الأسواق العالمية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط في تمويل ميزانياتها ، وإثر الأزمة النفطية 1986 اتخذت مجموعة من الاجراءات قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي.

ومع تطورات العالم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والذي مس مختلف القطاعات ومع ظهور مفاهيم جديدة كالأعمال الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، التوثيق الإلكتروني.

وباعتبار السياحة من القطاعات المهمة فقد أضحت تقديم الخدمات السياحية الإلكترونية ضرورة

حتمية ومطلبا أساسيا لتطوير القطاع السياحي.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الرقمنة في تطوير القطاع السياحي الجزائري (كقطاع بديل)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم السياحة الإلكترونية .

المطلب الأول: تعريف السياحة الإلكترونية.

المطلب الثاني: متطلبات السياحة الإلكترونية.

المبحث الثاني: واقع القطاع السياحي الجزائري في ظل الرقمنة.

المطلب الأول: مقومات السياحة الجزائرية في ظل الرقمنة .

المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة لرقمنة القطاع السياحي في الجزائر .

المطلب الثالث: عوائق تطبيق السياحة الإلكترونية في الجزائر .

المبحث الأول: مفهوم السياحة الإلكترونية

يعد مفهوم السياحة الإلكترونية من أحدث مفاهيم علم السياحة، وقد برز هذا المفهوم مع التطور الحاصل في تكنولوجيات الاتصال والمعلومات خاصة مع ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية التي سمحت لعرضي الخدمات السياحية من الترويج لعروضهم السياحية المختلفة واستفادة المستهلكين أو العارضين منها وعليه فهو متداخل بشدة مع مفهوم التجارة الإلكترونية وعليه نتطرق إلى تعريف السياحة الإلكترونية (المطلب الأول) ومتطلبات السياحة الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف السياحة الإلكترونية

تعتبر السياحة الإلكترونية مكملة للسياحة التقليدية وضرورية من أجل تطوير قطاع السياحة وعليه سنتطرق إلى المقصود بالسياحة الإلكترونية (الفرع الأول) وخصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المقصود بالسياحة الإلكترونية

يقصد بالسياحة الإلكترونية أنها :

« كل استخدام للدعائم الإلكترونية في مجال السياحة والسفر واستخدام تقنيات الأنترنت من أجل تفعيل عمل المروجين السياحيين بغية الوصول إلى تسهيلات أكثر فعالية للمستهلكين السياحيين »¹.

كما عرفت على أنها: « تلك الخدمات التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال بغرض انجاز وترويج الخدمات السياحية والفندقية عبر مختلف الشبكات المفتوحة بالإعتماد على مبادئ وأسس التجارة الإلكترونية»²

كما عرفت على أنها نمط سياحي يتم تنفيذ بعض معاملاته التي تتم بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك (سائح) من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بحيث تتلاقى فيه عروض الخدمات السياحية من خلال شبكات المعلومات الدولية الأنترنت مع رغبات مجموع السائحين الراغبين في قبول هذه الخدمات السياحية المقدمة عبر شبكة الأنترنت.³

كما عرفت أنها استخدام الأعمال الإلكترونية في مجال السفر والسياحة واستخدام تقنيات الأنترنت من أجل تفعيل عمل الموردين السياحيين والوصول إلى تسهيلات أكثر فاعلية للمستهلك السياحي.⁴

وهي تتكون من ثلاثة أطراف: المؤسسة السياحية وهي مقدمة الخدمة السياحية والمستههدف من عملية التسويق السياحي وهو السائح والرابط بين السائح والمؤسسة السياحية والمتمثل في موقع الويب عبر الأنترنت.⁵

وعليه نستنتج أن السياحة الإلكترونية هي نمط سياحي يتم فيه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات وتنفيذ المعاملات إلكترونيا بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة ومستهلك وتوفير التسهيلات اللازمة بهدف تحقيق رضا السائح.

الفرع الثاني: أهمية رقمنة قطاع السياحة

¹ - ادير معاش، واقع السياحة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 03، العدد 05، 2016، ص 97.

² - بختي ابراهيم، شعوبي محمود فوزي، دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009، ص 275.

³ - طويبية أحمد، السياحة الإلكترونية كأسلوب لترقية القطاع السياحي، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثامن بعنوان تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وفي بعض البلدان العربية والإسلامية، تمارست، الجزائر، 2009، ص 19، 20.

⁴ - khanchouch anis, E tourism an Innoative appoch for the smal and midium – sized tourism enteprires (SMTE in tinisia OECD. 2004, p04.

⁵ - زهرة طهراوي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على تطوير الخدمات السياحية، دراسة حالة عينة من الوكالات السياحية لولاية الجزائر، المجلة الاقتصادية والإحصاء التطبيقية، المجلد 18، العدد 02، 2021، ص 321.

تتميز السياحة الإلكترونية بأهمية كبيرة نظرا للمنافع التي تقدمها سواء لمقدمي الخدمات السياحية أو المستهلكين السياحيين أنفسهم.

أولاً: أهمية رقمنة السياحة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسة السياحية

للسياحة الإلكترونية أهمية واسعة على المؤسسة السياحية وتتمثل فيما يلي:

- تخفيض تكاليف الخدمات السياحية المقدمة ومن ثم تمتع المنتج السياحي بميزة تنافسية نتيجة لانخفاض الأسعار.

- تحسن الأداء الاقتصادي للمنشآت السياحية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وكذلك لتخفيض تكاليف الخدمات السياحية مما ينعكس بدوره على أسعار البرامج السياحية وكذلك سهولة تطوير المنتج السياحي وظهور أنشطة سياحية جديدة تتناسب مع شرائح مختلفة من السائحين الأجانب زيادة على القدرة التنافسية للشركات السياحية بما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للشركات السياحية بما يساهم في زيادة المبيعات وبالتالي الأرباح.

- زيادة القدرة التنافسية للمنظمات السياحية بما يساهم في زيادة مبيعاتها وإيراداتها وأرباحها وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة مبيعاتها وإيراداتها وأرباحها وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة القيمة المضافة للقطاع السياحي في الناتج المحلي.¹

- يؤدي استخدام السياحة الإلكترونية إلى تقليل تكاليف الخدمات السياحية مما ينعكس بدوره على الأسعار بالانخفاض على مستوى تكاليف التسويق السياحي وتكاليف الانتاج وتكاليف التوزيع كتسهيل اجراءات ابرام الصفقات مع شريحة كبيرة من المستهدفين مما يحقق فائض اضافي إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وهو يمس القيمة المضافة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي وهذا كله يساهم في زيادة الاستثمارات الاجنبية.²

ثانياً: أهمية رقمنة السياحة الإلكترونية بالنسبة للمستهلك (السائح)

¹ - هند محمد حامد، التجارة الإلكترونية في المجال السياحي، القاهرة، 2003، ص 156.

² - ادير معياش، مرجع سابق، ص 99.

تتمثل أهمية السياحة الإلكترونية على السائح من خلال ما يلي¹:

- تأمين المعلومات السياحية المطلوبة على مدار 24 ساعة في اليوم و 7 أيام في الأسبوع مما يسهل على المستهلك السياحي الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها عن الخدمات السياحية من خلال شبكة الانترنت.

- السياحة الإلكترونية تجعل السائح يعيش تجربة السفر من خلال التجول في الأماكن التي يريد السفر إليها من خلال الموقع الإلكتروني بعيدا عن مكاتب السفريات التي قد تؤثر على اختياره وذلك من خلال حصوله على جميع المعلومات والبيانات مجانا وبطريقة سريعة حول السلعة أو الخدمة السياحية التي يريدها كمواقيت الرحلات وأسعار تذاكر النقل الفنادق المطاعم، البرامج السياحية، أماكن تأجير السيارات.

- تسمح بعض المواقع الإلكترونية لزبائنهم من اقتراح برامجهم الخاصة واقتراح تكلفة لذلك وتتولى بعض المواقع كالموقع العالمي expedia.com التكفل ببعض الخدمات السياحية كالتأمين على السفن، تأجير السيارات ، حجز تذاكر المباريات والحفلات وزيارة المواقع الأثرية.²

- سهولة تطوير المنتج السياحي وظهور أنشطة سياحية جديدة تتفق مع شرائح السائحين المختلفة وذلك من خلال قياسات الرأي التي يمكن من خلالها معرفة التوجهات السياحية والخدمات الأساسية والمكملة التي يحتاجها السائحون.

المطلب الثاني: متطلبات السياحة الإلكترونية

تحتاج السياحة الإلكترونية إلى توفر عدة متطلبات متى يمكن تطبيقها وبالأخص في الجزائر وهذه المتطلبات تشمل الإطار المؤسسي (الفرع الأول)، وجود تنظيم قانوني دولي ومحلي (الفرع الثاني)، والتنظيم للعمل والبيئة التشريعية في مجال التجارة الإلكترونية والتقدم في بيئة تكنولوجيا المعلومات (الفرع الثالث)، استخدام التجارة الإلكترونية (الفرع الرابع)، البيئة الثقافية التي تساعد على تقبل المجتمع والأشخاص لفكرة التجارة الإلكترونية (الفرع الخامس).³

¹ - تقرورت محمد، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر -الامكانيات والتحديات، جامعة قلمة، 15 و 16 أكتوبر 2009، ص ص 9، 10.

² - أحمد حمد الله السمان، التجارة الإلكترونية وتنمية الصادرات ، سلسلة أوراق اقتصادية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 24، 2005، ص ص 8،9.

³ - رابح حدة، السياحة الإلكترونية ودورها في تنشيط القطاع السياحي ، ملتقى دول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، جامعة بسكرة 2011، ص 12.

الفرع الأول: توفر إطار مؤسساتي وتنظيمي

يتعلق هذه الجانب بأهمية التعاون بين مؤسسات الحكومة وبعضها البعض ، وكذلك الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني عن طريق ابراز المزايا التي تعود على كل فاعل من اجراء تطبيق نظام التجارة الإلكترونية في مجال النشاط السياحي فوجود حوار بين المؤسسات وبعضها البعض يساعد على خلق بيئة صحية ومواتية لتنفيذ المشروعات ، حيث يمكن للحكومة ممثلة في وزارة السياحة والهيئات المعنية أن تقدم الدعم المادي للشركات، الوسطاء السياحيين المختلفين من أجل استعمال تطبيقات الأنترنت في مجال عملها وكذلك توفير قواعد بيانات تفصيلية عن الموارد السياحية والمنتج السياحي ودعم المواقع الإلكترونية الخاصة به، والشركات الخاصة من خلال خبرتها في مجال التجارة الإلكترونية تقدم استشارة لصانعة القرار.¹

الفرع الثاني: وجود إطار قانوني محدد في المستوى الدولي والمحلي

تعتبر السياحة الإلكترونية جزءا لا يتجزأ من التجارة الدولية والتي تعدل في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات بمنطقة التجارة العالمية وهو الأمر الذي يجعل معظم الدول العربية تدرج الخدمات السياحية وذلك بهدف التحرير التدريجي للقطاع السياحي لتحقيق أهداف التنمية.

وعليه يمكن تحديد أهم المتطلبات القانونية اللازمة لتنظيم السياحة الإلكترونية فيما يلي²:

- وجود نظام قانوني متكامل للمعاملات الإلكترونية على الصعيدين الدولي والوطني بتكاتف جهود الدول الحديثة في توفير الإمكانيات المادية والفنية للشركات السياحية للعمل على نمط السياحة الإلكترونية.
- وجود تشريعات ولوائح منظمة للمؤسسات والوكالات السياحية تتلاءم مع الأشكال المستحدثة التي فرضتها السياحة الإلكترونية.
- وضع تشريعات قانونية خاصة بتنظيم عمل المرشدين السياحيين التي تشمل بيان التزاماتهم وشروط العمل ويراعي فيه العلم الكافي بكل وسائل التكنولوجيا الحديثة والتعامل مع أجهزة الحاسوب الآلي وشبكة الأنترنت.

¹ - حامدي محمد بعبطيش، استخدام السياحة الإلكترونية في وكالة السفر، دراسة حالة وكالة تيمقاد للسفر باتنة، ملتقى دولي حول فرص ومظاهر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة الحاج لخضر ، 2001، ص 08.

² - فاطمة الراعي ، خدمات السياحة الإلكترونية ومقوماتها في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية- علوم تجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، مذكرة ماستر ، تخصص اتصال تسويقي، 2015/2014، ص ص 17، 18.

- زيادة حوافز الاستثمار السياحي لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول في المجالات السياحية.

الفرع الثالث: التقدم في مجال بيئة التكنولوجيا المعلومات

تتعلق هذه المتطلبات بحالة البنية التقنية الموجودة وكيفية تطويرها واستثمار الموجود منها في مجال السياحة الإلكترونية ويشمل ذلك ما يلي:

* تنمية البنية الأساسية وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة لإتاحة فرصة أوسع للاتصال بخدمات الأنترنت سواء في دولة المنتج السياحي أو الدولة المستهدفة بالتسويق السياحي.

* تشجيع ظهور الوسيط الإلكتروني في قطاع السياحة لتشجيع إقامة شبكة إلكترونية موازية في قطاع السياحة سواء في مجال الفنادق ، الطيران، وكالات السفر والمرشدين السياحيين.

* انشاء أنماط جديدة من المؤسسات والهيئات الخاصة بتنشيط السياحة والتي تعتمد في عملها على المواقع الإلكترونية المقدمة على شبكة الانترنت.

الفرع الرابع: استخدام التجارة الإلكترونية في المعلومات المختلفة

ويشمل استخدام تطبيقات الانترنت والتجارة الإلكترونية المرتبطة بالسياحة الإلكترونية كالتذاكر وخدمات الطيران والخدمات الفندقية، شركات النقل، تأجير السيارات.

- اعطاء حرية للسائح في إمكانية تعديل الحجز على التذاكر الإلكترونية أو بيعها للأخرين خلال 24 ساعة فقط على تاريخ السفر.¹

الفرع الخامس: توافر البيئة الثقافية المساندة

ومعناه ضرورة بناء استراتيجية جديدة الوسطاء التقليدية تؤهلهم بالسياحة الإلكترونية من خلال البرامج التدريجية التي تهدف للتوعية بأهمية الوعي بالتجارة الإلكترونية.²

المبحث الثاني: واقع القطاع السياحي الجزائري في ظل الرقمنة.

¹ - شوكات محمد، دروم أحمد، التسويق الإلكتروني السياحي ودوره في التنمية السياحية- حالة الجزائر - ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية ، تقييم واستئناف، المركز الجامعي غرداية، يومي 26، 27 فيفري 2013، ص8.

² - راسي حدة، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

الجزائر تزخر بعدة إمكانات طبيعية تاريخية وثقافية التي يمكن أن تضع منها بلدا سياحيا والتطوير بالسياحة الإلكترونية (المطلب الأول) عملت على وضع مجموعة من الاجراءات لكن لا تزال تعاني من نقائص (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مقومات السياحة الجزائرية في ظل الرقمنة الاقتصادية

تتوفر الجزائر عبر مختلف مناطقها على طاقات سياحية معتبرة تمتاز بتنوعها منها ما هي طبيعية (الفرع الأول)، ثقافية وتاريخية (الفرع الثاني)، بالإضافة إلى مقومات البنية التحتية (الفرع الثالث)، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي وتعتبر شرط لتحقيق الجذب السياحي المطلوب.¹

الفرع الأول: المقومات السياحية الطبيعية والحضارية

المقومات السياحية الطبيعية نعني بها كل الإمكانيات التي تكون ذو قيمة جمالية متميزة ويجب حمايتها وتثمينها.

أولاً: المقومات الطبيعية

ومن بين هذه المقومات :

1- المنطقة الشمالية (السياحة الساحلية).

الجزائر أكبر بلد افريقي وعربي والعاشر عالميا من حيث المساحة ، تقع شمال قارة افريقيا وتتربع على مساحة 2.381.741 كلم² وشريط ساحلي طوله 1200 كلم وبلغ عدد السكان المقيمين بالجزائر 38.7 مليون نسمة، وتتميز الجزائر بتباين تضاريسها ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري يليها حزام من عدة سلاسل جبلية تحيط بالهضاب العليا بالجنوب الصحراء الجزائرية تمثل 80% من المساحة الكلية.

وعلى رأسها قمة لالة خديجة اضافة إلى جبال الأوراس والونشريس وسلسلة جال موزاية.²

¹ - أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المنشآت السياحية والفندقية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية، 1999، ص 13.
² - نبيلة بن جاب الله، التخطيط الاستراتيجي كآلية للنهوض بالسياحة في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، العدد 11، 2015، ص 64.

2- المنطقة الجنوبية:

تمثل الصحراء الجزائرية 80% من المساحة الكلية وتتمثل في الواحات وكثبان الرمال ومياه العيون.

3- الحمامات المعدنية (السياحة الجنوبية)

تتوزع الجزائر بالعديد من الحمامات المعدنية المنتشرة في أنحاء متعددة في القطر الوطني تستخدم هذه الينابيع للعلاج إذ تتوفر الجزائر على 2020 منبع مائي تم احصاؤه على المستوى الوطني وهي مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية وصنف إلى 136 منبع طبيعي معدني ذو بعد محلي ، 55 منبع محلي معدني ذو بعد جهوي ، 11 منبع طبيعي معدني ذو بعد وطني¹.

الفرع الثاني: المقومات التاريخية والثقافية

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ ومن أهمها نجد المعالم السبعة المصنفة عالميا من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة فيما يلي:

- الحظيرة الوطنية للطاسيلي واد مزاب غرداية.
- الحظيرة الوطنية للهقار ، حي القصبة بالعاصمة، تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد ، بالإضافة إلى 5 أقطاب سياحية حددها المخطط الوطني للنشاط البيئي وهو كما يلي:
- القطب السياحي (وهران، تلمسان) : يشمل هذا القطب مناطق أثرية وتاريخية (مدينة القصور السياحية).
- القطب السياحي (شرشال ، تيبازة، الجزائر ، بومرداس).
- منطقة القبائل: وتشمل القرى مناظر طبيعية وشواطئ
- القطب السياحي (عنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارف)، وتشمل الحظيرة الوطنية لمدينة الطارف وآثار رومانية.

¹ - بوناس شريف، بن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، الواقع والتحديات ، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل تسويق السياحي في الجزائر، 22-23 أبريل 2014، جامعة قالمة.

-القطب السياحي (الأوراس - تيمقاد - قلعة بني حماد - بسكرة وبوسعادة) ويشمل آثار رومانية وجبال ومناظر طبيعية.¹

الفرع الثالث: مقومات البنية التحتية

إن تنوع وكثرة الموارد السياحية بالجزائر يستلزم توفر بنى تحتية للوصول إليها وتخص أساسا :

- شبكة النقل : سمحت عمليات التطوير للطرق الجزائرية بحيازة شبكة بطول 180039 كلم وموزعة كالتالي: الطرق الوطنية 29.107 كلم الطرق الولائية 23.888 كلم الطرق البلدية 59.044 كلم ، الطرق الحضرية 68.000 كذلك الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1216 كلم والذي يعرف انجاز تجهيزات وفقا للمعايير الدولية تتمثل في 55 محطة دفع 76 فضاء للراحة و 22 مركز صيانة كما تتوفر الجزائر على 53 مطارا بمقاييس عالمية للرحلات الدولية اضافة إلى مشروع ميٹرو الجزائر .

- شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية

تمتاز شبكة الاتصالات بتقديم خدمة محلية ودولية مقبولة كما شهد قطاع الهواتف المحمولة حركة كبيرة ليصبح ثاني أحسن قطاع استثمار في الجزائر بعد المحروقات موزعين على متعاملين جيزي ، موبليس ، واخيرا شركة نجمة (مجموعة أوريدو القطرية).

المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة لرقمنة القطاع السياحي في الجزائر

اتخذت الدولة مجموعة من الاجراءات بهدف تطوير ورقمنة القطاع السياحي ولاسيما بعد صدور قانون 04/18 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية²، ويتمثل في تفعيل عدة أرضيات ومواقع إلكترونية منها ما تتعلق بالسائح (الفرع الأول)، ومنها ما يتعلق بالهيئات وتتعلق بالسائح ومنها ما يتعلق بالهيئات والمؤسسات السياحية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاجراءات المرتبطة بالسائح

¹ - بويكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات ، رؤية استكشافية واحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص 12.

² القانون 04/18 الصادر بتاريخ 10 ماي 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، جريدة رسمية عدد 27 ، سنة 2018.

تم تخصيص أرضية إلكترونية خاصة للترويج الإلكتروني السياحة في الجزائر من أجل ترقية الوجهة السياحية للجزائر وهي بوابة تم اصلاحها حديثا في 2018 تعتبر دليلا سياحيا بامتياز يحتوي كل المعلومات السياحية التي تخص الولايات الجزائرية بالتفصيل ولتسهيل التصفح تم إدراج ثلاث لغات عربية، انجليزية ، فرنسية، وتهدف هذه البوابة إلى:

- التعريف بالتنوع السياحي الجزائري وأهم المقاصد المتوفرة من مناطق جغرافية ، التنوع المناخي الثروة المائية والحيوانية المرافق السياحية، المعالم الأثرية، المتاحف، الأحداث الثقافية والتظاهرات ، المشاهير الجزائريون إضافة إلى معلومات حول الطقس.

- الترويج لكل أنواع السياحة إلى جانب ابراز فن الطبخ و الصناعة التقليدية.

- معلومات حول السفارات البنوك وتحويل العملة.

- معلومات حول التأشيرة واجراءات الدخول إلى الجزائر.

- إمكانية اجراء البحث عن وكالات السياحة أو الفنادق المصنفة وغير المصنفة أو المطاعم من خلال تحديد الولاية والمدينة في البحث للحصول على القائمة المتوفرة إضافة إلى المعلومات كأرقام الهاتف والموقع الإلكتروني ، البريد الإلكتروني إضافة إلى الموقع على الخريطة.

- توفير معلومات حول شركة النقل المتوفرة (النقل الجوي، البحري، النقل بالسكك الحديدية وشركات سيارات الأجرة).

- الحصول على قائمة بالرحلات السياحية الوطنية المنظمة طيلة الأسبوع.

وهي منصة واحدة تجمع كافة المعلومات التي يحتاجها السائح التي تسهل عليه عناء البحث وهي هيئة ترويجية لكل المناطق السياحية في الجزائر .

الفرع الثاني: الاجراءات المرتبطة بالهيئات السياحية

وضعت مواقع خاصة بالهيئات السياحية للتعريف بمهامها، آلياتها، المديریات الفرعية لها نشاطاتها مثل الموقع الرسمي لوزارة السياحة والذي يحوي بدوره معلومات حول السياحة الجزائرية والمناطق والمواقع والنشاطات وهو موقع يتم تحيينه كل أسبوع، موقع الديوان الوطني للسياحة، الديوان الوطني الجزائري

للسياحة، فندق سياحة وحمامات، الوكالة الوطنية لترقية الصناعة التقليدية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.

كما قامت بتخصيص منصات إلكترونية متعلقة بالفنادق المركبات السياحية والوكالات السياحية نذكر منها: *plateforme des agences de voyage*

منصة وكالات السفن والسياحية التي تسهل متابعة ملف واجراءات فتح الوكالات السياحية

– *plateforme suivi des projet d'investissements*

لمتابعة كافة المراحل انشاء مشروع سياحي كإنشاء فندق أو حظيرة سياحية:

plateforme collecte des informations

لمتابعة النشاطات السياحية الصناعات التقليدية والتي تتم على مستوى المديرية الولائية.¹

الفرع الثالث: إجراءات مرتبطة بتقنيات الابتكار وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

و في هذا المجال نسجل ما يلي:

- انجاز البوابة الالكترونية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية
 - رقمنة الإدارة
 - تنظيم ورشة التنمية الإحصائية للسياحة بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية
 - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 هذا الأخير يعتبر مرجعا جديدا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في افاق 2030 وهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة.
- المطلب الثالث: عوائق رقمنة القطاع السياحي الجزائري .**

إن قيام السياحة الالكترونية مربوط بقيام التجارة الالكترونية وبالتالي فتطوير وتنمية السياحة مربوط بتطوير التسويق والتجارة عبر الانترنت وهذه الأخيرة ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، كغياب البيع عبر الخط

¹ بن نوي راضية، واقع تطبيق مبادئ السياحة الإلكترونية في الجزائر، دراسة ميدانية بالهيئات السياحية الوطنية ، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 71، سنة 2021، ص ص ، 7،8.

(الفرع الأول)، وتمثيل محدود على الوكالات السياحية على الخط (الفرع الثاني)، عدم مواكبة الفاعلين لتطورات الرقمنة الحاصلة (الفرع الثالث)¹.

الفرع الأول: غياب البيع عبر الخط يكبح السياحة الالكترونية في الجزائر

إن بيع الخدمات السياحية هي تجارة لاتزال بطيئة في الجزائر، حيث ان قلة المواقع السياحية المتخصصة في هذا المجال ينعكس على ذلك وحتى وان وجدت مواقع لدى بعض الوكالات السياحية لكن لا تهتم كثيرا بتسويق منتجاتها فهي فقط تعرض مواعيد لرحلات وخدمات أخرى والسبب يعود الى بطئ عملية التجارة الالكترونية والتعامل الرقمي في الجزائر كما ان غياب المنافسة في السياحة.

الفرع الثاني: تمثيل محدود للوكالات السياحية على الخط

لاتزال الوكالات السياحية بعيدة عن المنافسة الحديثة من منظور المنظمة العالمية للسياحة سواء عالميا او إقليميا وحتى مغاربا ، حيث انها من خلال المواقع القليلة الموجودة لبعض الوكالات والتي تعرض من خلالها خدماتها ووجهاتها المقترحة فقط وقد يتجاوز البعض ذلك في طرح عملية الحجز للرحلات والفنادق الموجودة في المنطقة التي حيث تغيب التطبيقات الحديثة في مواقعها.

الفرع الثالث: غياب المقاربة ما بين قطاعي السياحة و البنوك

تعاني السياحة الالكترونية في الجزائر كثيرا من جراء غياب المقاربة ما بين قطاعي السياحة والبنوك، الامر الذي جعل المؤسسات السياحية تخسر الكثير من زبائنهما، فالحجز الالكتروني لوحده ليس كافيا لجعل المستهلك السياحي يبقى وفيا لهذه الوجة السياحية في ظل المنافسة الشديدة الأجنبية، ويتم هذا من خلال ربط أنظمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت بأنظمة الحجز والتوزيع التي بواسطتها يمكن استخدام البطاقات الائتمانية والشبكات الالكترونية في عملية التسوية الالكترونية بين المتعاملين السياحيين والسياح عبر شبكة الانترنت وهذا يساعدني في توسيع نطاق الأسواق السياحية من خلال المساهمة في جذب سياح جدد

¹ - السعيد بن لخضر، صورية شني ، الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية، مجلة افاق علوم الإدارة و الاقتصاد المجلد02العدد2018.02 ص ص 244.245

وبالتالي رفع عائداتهم من خلال تنشيط المبيعات وتخفيض التكاليف بالإضافة الى توفير الراحة للسياح ومستخدمي الانترنت من خلال توفير الوقت والجهد¹.

الفرع الرابع: عدم مواكبة الفاعلين لتطورات الرقمنة الحاصلة

قام الخبراء الجزائريين بفتح بعض المواقع الهامة التي تهدف الى تسهيل مهمة الوكالات لكن هذه الأخيرة كان محتشما رغم الترويج الذي تم من قبل الوزارة².

خاتمة:

أصبحت السياحة قطاع بديل للمحروقات و يتميز باتساع انشطته ويلعب دورا هاما في قضايا التنمية المستدامة وزادت أهميته بإدخال الرقمنة و توصلنا الى عدة نتائج أهمها:

- استخدام الرقمنة في قطاع السياحة ضرورة حتمية
- الرقمنة تساعد المؤسسات السياحية على القيام بمختلف اعمالها الكترونيا و الوصول للزبائن في اقصر وقت و اقل تكلفة.
- لم يرقى قطاع السياحة الالكترونية في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية و الذي يمكن ادراجه ضمن أولويات الإستراتيجية لهذه التنمية. و عليه نتقدم بالتوصيات التالية:
- وضع التشريعات والقوانين التي تنظم استخدامات الانترنت في التجارة و التسويق السياحي وحماية المؤسسات السياحية وموقعها الالكتروني.
- تخفيض سعر الانترنت حتى تصبح في متناول معظم شرائح المجتمع.
- ضرورة تشجيع استخدام تطبيقات الانترنت في المعاملات السياحية مثل تخفيض ثمن التذكرة و الإقامة عند الحجز الكترونيا.
- نشر الوعي و تشجيع المواطنين الشباب على الاستثمار في المجال السياحي.
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر وذلك من خلال الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة في مجال السياحة الالكترونية كالمملكة العربية السعودية وتونس.

¹ - محمد بن ذهبية، محمد البشير مبيروك، اثر الدفع الالكتروني على تنمية اقتصاديات السياحة الأجنبية بالجزائر_ دراسة تحليل المزايا والتكاليف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 8، العدد13، ص 65.

² - صورية شني _ الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية مجلة افاق علوم والإدارة و الاقتصاد _

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب :

* اللغة العربية:

أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المنشآت السياحية والفندقية ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية، 1999.

هند محمد حامد، التجارة الإلكترونية في مجال السياحة، القاهرة، 2003.

ثانيا/ المذكرات:

فاطمة الراعي، خدمات السياحة الإلكترونية ومقوماتها في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية- علوم تجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، مذكرة ماستر ، تخصص اتصال تسويقي، 2015/2014.

ثالثا/ المجالات والملتقيات:

أ- مجالات:

أحمد حمد الله السمان، التجارة الإلكترونية وتنمية الصادرات ، سلسلة أوراق اقتصادية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 24، 2005، ص ص 8،9.

ادير معاش، واقع السياحة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد 03، العدد 05، 2016.

بختي ابراهيم، شعوبي محمود فوزي، دور تكنولوجيات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة ، مجلة الباحث ، العدد 7، 2010/2009.

بن نوي راضية، واقع تطبيق مبادئ السياحة الإلكترونية في الجزائر، دراسة ميدانية بالهيئات السياحية الوطنية ، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 71، سنة 2021

بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات ، رؤية استكشافية واحصائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.

زهرة طهراوي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على تطوير الخدمات السياحية ، دراسة حالة عينة من الوكالات السياحية لولاية الجزائر، المجلة الاقتصادية والاحصاء التطبيقية، المجلد 18، العدد 02، 2021.

السعيد بن لخضر، صورية شني ، الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية، مجلة افاق علوم الإدارة و الاقتصاد المجلد 02 العدد 02.2018

صورية شني _الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق السياحة الرقمية وواقعها في السياحة الجزائرية مجلة افاق علوم والإدارة و الاقتصاد _ العدد 04 2018 .

نبيلة بن جاب الله، التخطيط الاستراتيجي كآلية للنهوض بالسياحة في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، العدد 11، 2015.

ب- الملتقيات:

بوناس شريف، بن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، الواقع والتحديات ، الملتقى الوطني الأول حول المقاوماتية وتفعيل تسويق السياحي في الجزائر، 22-23 أبريل 2014، جامعة قالمة. تقرورت محمد، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر -الامكانيات والتحديات، جامعة قالمة، 15 و 16 أكتوبر 2009.

حامدي محمد بعطيش، استخدام السياحة الإلكترونية في وكالة السفر، دراسة حالة وكالة تيمقاد للسفر باتنة، ملتقى دولي حول فرص ومظاهر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة الحاج لخضر ، 2001.

رايس حدة، السياحة الإلكترونية ودورها في تنشيط القطاع السياحي ، ملتقى دول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، جامعة بسكرة 2011، ص 12.

شوكات محمد، دروم أحمد، التسويق الإلكتروني السياحي ودوره في التنمية السياحية- حالة الجزائر - ملتقى دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية ، تقييم واستتزاف، المركز الجامعي غرداية، يومي 26، 27 فيفري 2013.

طوايبيبة أحمد، السياحة الإلكترونية كأسلوب لترقية القطاع السياحي ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثامن بعنوان تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وفي بعض البلدان العربية والاسلامية، تمارست، الجزائر، 2009 .

محمد بن ذهبية ، محمد البشير مبيرووات اثر الدفع الالكتروني على تنمية اقتصاديات السياحة الأجنبية بالجزائر_ دراسة تحليل المزايا والتكاليف، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 8، العدد13، ص 65.
ثالثا/ القوانين:

القانون 04/18 الصادر بتاريخ 10 ماي 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، جريدة رسمية عدد 27 ، سنة 2018.

* باللغة الفرنسية:

khanchouch anis ,Etourism an Innouative appoch for the smal and midium sized tourism entepriees (SMTE in tinisia OECD. 2004, p04.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة

في الجزائر - الواقع والآفاق

المنعقد يوم 24 أبريل 2023

عنوان: المداخلة واقع لتنوع الاقتصادي في ظل الرقمنة بالجزائر

A Reality of Economic Diversification in Light of Digitization in Algeria

د. منصور هوارى، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أحمد دراية أدرار،

أ.د. يوسفات علي، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أحمد دراية أدرار،

ملخص:

الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي يعتبر تحدي كبير حيث تتسارع وتيرة تنمية التكنولوجيا، حيث أصبح من الضروري تنمية كل القدرات اللازمة لضمان انتقال سريع وفعال إلى هذا النوع الجديد من الاقتصاديات، إذ أن عدم مواكبة الركب العالمي من شأنه أن يؤدي إلى التفریط في ثروات كانت لتتحقق بسبب الثورة الرقمية وما تنتجه من سرعة ومضاعفة للمعاملات الاقتصادية. الجزائر كغيرها من الدول أمام تحد كبير للرفع من قدراتها في محاولة انتقال سريع وفعال للاقتصاد الرقمي، تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالاقتصاد الرقمي وتحقيق قراءة معمقة للتقرير الدولي لتكنولوجيا المعلومات وتحليل مؤشرات الجاهزية للانتقال للاقتصاد الرقمي، كذلك الوقوف على جاهزية الجزائر للولوج إلى مجال الاقتصاد الرقمي بناء على المؤشرات الدولية، توصلت الدراسة إلى أن تخلف الجزائر في الاقتصاد الرقمي يعود إلى غياب أساسيات تطوير اقتصاد رقمي، كذلك أوصت الورقة البحثية بضرورة تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيات الحديثة وتطوير المحيط الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال، من خلال التركيز على تبسيط المعاملات والإجراءات الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا، المعلومات، الاستثمار.

Abstract:

The transition to the digital economy is considered a major challenge, as the pace of technology development is accelerating, where it has become necessary to develop all the capabilities necessary to ensure a quick and effective transition to this new type of economy, as not keeping pace with the global progress would lead to wasting wealth that would have been achieved due to the revolution. Digital and the speed and multiplication of economic transactions it allows. Algeria, like other countries, faces a great challenge to raise its capabilities in an attempt to make a quick and effective transition to the digital economy. Based on international indicators, the study concluded that Algeria's backwardness in the digital economy is due to the absence of the basics of developing a digital economy. The research paper also recommended the need to encourage investment in the field of modern technologies, develop the economic environment and improve the business climate, by focusing on simplifying transactions and administrative procedures.

Keywords: Digital economy, technology, information, investment.

مقدمة

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة نقلة نوعية على جميع الأصعدة حيث أدى التطور السريع والهائل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى تقليص المسافات ومضاعفة المعاملات الاقتصادية مما أدى إلى تزايد كبير في الثروات وظهور نوع جديد من الاقتصاديات ألا وهو الاقتصاد الرقمي، هذا الأخير الذي أصبح اليوم رافدا تنمويا متميزا ومصدرا حقيقيا للتشغيل وزيادة الثروة ومحركا فعليا لعجلة النمو الاقتصادي، إن المتأمل في هذا الاقتصاد يلاحظ ارتباطه الوثيق بأنواع جديدة من السلع والخدمات الرقمية من جهة وزحفه على الاقتصاد الحقيقي من جهة ثانية، إذ لا يمكن أن يتصور اليوم وجود شركة أو مؤسسة أو إدارة عمومية دون شبكة انترنت، أو هاتف، أو فاكس، أو برمجيات تسيير، أو برمجيات إجرائية أو غيرها من المنتجات المتعلقة بشكل مباشر بالاقتصاد الرقمي، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي يكتسبها الاقتصاد الرقمي اليوم والتي ستحدد القوى الكبرى مستقبلا، فمن تحكم بالمعلومة وما أحاط بها وبرع في توظيفها كان له مستقبلا حظ وافر من الثروة والرقى والازدهار.

وانطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية التالي:

ما مدى جاهزية الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- ما مفهوم الاقتصاد الرقمي؟

- فيما تتمثل مرتكزات هذا الاقتصاد؟

- ما هي مؤشرات الجاهزية للانتقال إلى الاقتصاد؟

- ما هو موقع الجزائر على الخريطة الرقمية على ضوء مؤشرات المعيار الدولي؟

فرضيات البحث

للإحاطة بالإشكالية يمكن تقديم جملة من الفرضيات:

الفرضية الأولى: لبعث وتطوير اقتصاد رقمي فعال لأبد من وجود مرتكزات أساسية، في غيابها لا يمكن بأي حال من الأحوال وإن تضاعفت الجهود في جميع الحالات بعث هذا الاقتصاد وتطويره. الفرضية الثانية: يرجع تخلف الجزائر في هذا المجال إلى غياب المرتكزات الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي وضعف الجهود المبذولة في المجالات المرتبطة والمؤثرة على تطور الاقتصاد الرقمي. الفرضية الثالثة: التقدم الواضح لبعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي بسبب إرادة متعددة الأبعاد بين سياسي واجتماعي واقتصادي، وليس فقط إلى الوفرة المالية للبلد.

أهمية الموضوع

يعتبر الاقتصاد الرقمي ومؤشرات الانتقال إليه موضوعا بالغ الأهمية لما يحمله في طياته من تحديات ونوع جديد من المواجهة العالمية مادتها المعرفة، التكنولوجيا والمعلومات وأنه من غير المعقول اليوم تصور تطور أيا كان شكله في معزل عن تطور مجال الاقتصاد الرقمي وما يحمله من إمكانيات هائلة لمضاعفة المعاملات وزيادة الثروة وتسهيل المبادلات والعلاقات، وعليه فإن هذا الموضوع لا يخلو من كونه مادة علمية وعملية دسمة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ثلاث نقاط أساسية وهي:

-تبيان أن هناك مرتكزات أساسية لبعث وتطوير الاقتصاد الرقمي لا يمكن تجاهلها أو النجاح من دون إرسائها.

-تسليط الضوء على المعايير الأساسية الواردة ضمن مؤشر الجاهزية العالمي NRI: Networked Readiness Index، والتي تمكن من إعطاء فكرة واضحة عن مدى قابلية وقدرة دولة ما على الانتقال الى هذا النوع من الاقتصاديات.

-تبيان وضعية الجزائر فيما يتعلق بجاهزيتها للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

-عقد مقارنة تبين من خلالها أن الاستعداد والمجهودات المبذولة مستقلة ولو نسبيا عن وفرة الموارد المالية للبلد.

منهج البحث

فيما يتعلق بالمنهج المتبع أثناء إعداد هذا البحث فقد اعتمدنا على ما يلاءم كل جزء من أجزائه، حيث

استخدمنا المنهج الوصفي لتبيان مكونات مؤشر الجاهزية العالمي NRI: Networked Readiness Index ، كما لم يتم إهمال استخدام المنهج التحليلي في معالجة المادة العلمية لتبيان خبايا البيانات المتعلقة بالقدرات الجزائرية والمجهودات المبذولة في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وكان للمنهج المقارن حذا وافرا في محاولة عقد مقارنة إحصائية بين بعض البلدان العربية للدفع بفكرة حجم الجهود المبذولة عن الوفرة المالية داخل بلد ما، حيث يتعلق الأمر بوجود إرادة متعددة الأبعاد أكثر من أي شيء آخر.

الدراسات السابقة

فيما يتعلق بالدراسات السابقة يمكن ذكر ما يلي:

دراسة (سدي علي، 2007)، بعنوان "محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر"، هدفت الدراسة إلى تتبع أهم الإنجازات التي يمكن الاعتماد عليها لولوج الاقتصاد الرقمي في الجزائر، محاولاً تقديم طرح يرمي إلى قياس مؤشرات هذا الاقتصاد الجديد، بما يمكن من تحديد مكامن القوة والضعف في القدرات الوطنية الحالية¹. دراسة (سالمي جمال، 2012)، بعنوان "السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، هدف من خلالها الباحث إلى تسليط الضوء على متطلبات إرساء سياسة اقتصادية تمكن من إدماج الجزائر في

اقتصاد المعرفة، مما من شأنه أن يرفع من القدرات الإنتاجية الوطنية ويحسن من أداء الاقتصاد الوطني². دراسة (بن منصور فريدة، 2011)، بعنوان "الصيرفة الإلكترونية، كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - BEA"، وكالة ورقلة"، والتي هدفت من خلالها الباحثة إلى تبيان أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية كأحد المداخل الأساسية والفعالة في تحقيق نقلة نوعية نحو اقتصاد رقمي متشعب وناجع في الجزائر، حيث حاولت الباحثة الوصول إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي وهل تواكب الدول العربية التطورات الحاصلة في هذا الاقتصاد والوقوف على الصيرفة الإلكترونية باعتبارها أحد أهم أوجه الاقتصاد الرقمي، كذلك التعرف على مميزات المصارف الإلكترونية وواقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ومدى استعداد القطاع المالي والمصرفي لهذا التغيير³.

دراسة (سمية ديمش، 2011)، بعنوان "التجارة الإلكترونية، حتميتها وواقعها في الجزائر"، هدفت من خلالها الباحثة إلى التركيز على أهمية التجارة الإلكترونية ودورها في تحقيق نقلة تنموية من خلال توسعة الفضاءات السوقية، كما تعرضت الباحثة إلى الجزائر في محاولة جريئة لتتبع مدى تطور الأنشطة التجارية الإلكترونية وتحديد أهم معوقات تطور هذا المجال الحيوي والضروري في اقتصاديات اليوم⁴. دراسة (عماري عمار، 2015)، بعنوان "واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر"، هدف من خلالها الباحث إلى تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الجديد ومدى تبني هذا المفهوم وتكريسه على أرض الواقع على مستوى الدول العربية عموماً وفي الجزائر خصوصاً، حيث حاول الباحث رفقة معاونيه تبيان الأهمية

¹ سدي علي، حسين يحيى. (2007). محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر. *مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزاي التنافسية للبلدان العربية*. الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، ص ص 1-14.

² سالمى جمال. (2007). السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت*، 6 (1)، ص ص 111-125.

³ بن منصور فريدة، قريشي محمد الصغير. (2014). *الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة BEA ورقلة*. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 1-149.

⁴ سمية ديمش. (2011). *التجارة الإلكترونية، حتميتها وواقعها في الجزائر*. تحليل واستشراف إقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسنطينة، ص ص 1-268.

القوى التي يكتسبها الاقتصاد الجديد ببعديه الرقمي والمعرفي، ومدى تأثير ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية¹.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي

يتعلق مفهوم الاقتصاد الرقمي بكلمتين أساسيتين هما كلمة "الاقتصاد" وكلمة "الرقمي"، وهما كلمتان تشيران إلى نوع جديد من المعاملات المعتمدة أساسا على استخدام تكنولوجيات متقدمة مخصصة للإعلام والاتصال، كما يرتبط مفهوم "الاقتصاد الرقمي" أيضا بتلك المعاملات التي تتم على مستوى الفضاء الافتراضي، إلا أن المفهوم الأوسع للاقتصاد الرقمي يجعله مرتبطا بكل ما تعلق بوسائل الإعلام، الاتصال، البرمجيات، الخدمات والمنتجات الالكترونية.

التطور السريع في أنظمة الاتصالات وما نتج عنه من انتشار سريع لاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية المختلفة وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان، أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوع جديد من الاقتصاد عرف الاقتصاد الرقمي، ويمكن اختصار تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال خلق وإرساء روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي.

2-المرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي

المنتج للاقتصاد الرقمي يدرك أن هذا النوع الجديد من الاقتصادية يقوم على جملة من المرتكزات الأساسية، والتي عند معالجتها تتبين أسس قيام هذا النوع الجديد من الاقتصاديات.

2-1 الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال TIC

ارتبط تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير جدا ولا يزال بمدى تطور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأرضية الأساسية لبعث وتطوير الاقتصاد الرقمي، ويفيد قانون Moore بتضاعف القدرات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي كل 18 شهر وهو ما ينبئ بثورة مستمرة في مجال التقنية وما تبعها.

2-2 الابتكار والتجديد كأحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بتواتر كبير جدا في مجال الابتكار والتجديد في مجالي التكنولوجيا ونماذج الأعمال، حيث أن المنتج للمنتج للساحة الدولية لا يخفى عليه الثورة الرقمية التي جاء بها محرك البحث 'Google'، حيث أن نمط بحثه الم فهرس كان بمثابة الثورة في مجال حفظ البيانات والبحث عنها، وهو ما مكنه من تصدر الساحة العالمية في هذا المجال، كما أن تطبيقه التواصل الاجتماعي المسماة ب'Myspace' لم تسطع الصمود أمام الانتشار الرهيب والسريع للتطبيق 'Facebook'، أيضا من خلال تتبع الساحة الرقمية الدولية يدرك أن

¹ بوشول فائزة، قطاف ليلي، عماري عمار. (2015). واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر. مجلة الباحث، 5 (5)،

علاق المبيعات على شبكة الانترنت 'Amazon' قام بإنفاق أموال طائلة في سبيل تطوير نموذج التسويقي الرقمي وما تبعه من برمجيات وتطبيقات كفيلة بمواكبة سرعة المعاملات الاقتصادية، تنوعها وارتباطها الشديد بالعالم الافتراضي¹.

مما سبق يتبين بشكل واضح أن الاقتصاد الرقمي يتسم بالتغير والتجدد بشكل مستمر، حيث أن نماذج الأعمال التي تتسم بالثبات والاستقرار في العالم الحقيقي لم تعد صالحة في ظل التغيرات التكنولوجية والرقمية الرهيبة. ويمكن القول بأن الثورة الرقمية تعتمد اليوم على رافدين أساسيين هما: -النقد التقني: حيث أن الابتكارات التقنية تضاعف يوميا من قدرات الحساب ومن إمكانية التواصل سلكيا ولاسلكيا، وهو ما ينعكس إيجابا على المعاملات الاقتصادية ويضاعف من تواترها ومن حجمها. -ظهور شبكة الانترنت ونموذج الأعمال الخاص بها: حيث وفر هذا الفضاء مساحات سوقية مضاعفة عن تلك المتوفرة على أرض الواقع، مما سمح بمضاعفة المعاملات وزاد من حجم المبادلات بشكل كبير، يلاحظ أن تزويد جميع العائلات الأمريكية بالتلفاز تتطلب حسب 50 عام في حين أن تزويد تلك العائلات بالإنترنت وبالهواتف النقالة لم يتطلب أكثر من 15 عام، وهذا ما يعكس الرواج الكبير الذي تلقاه منتجات الاقتصاد الرقمي وما ينجر عنها من تغير في العادات الاستهلاكية لتلك العائلات.

التطور الرهيب في العادات الاستهلاكية نجم عنه سيل من التطبيقات المطورة لدعم وتشجيع وتسهيل عملية الاستهلاك، وهو ما أدى إلى تكون حلقة متكاملة بين المستهلكين والمنتجين على مستوى الفضاء الافتراضي مدعمة من خلال تنام غير مسبوق في منتجات الإعلام الآلي².

2-3 الاقتصاد الرقمي ورأس المال المخاطر

يعتمد تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على ما يسمى برأس المال المخاطر، حيث أن تطوير تكنولوجيات جديدة وبعث برامج حديثة مبنية على أساس تطورات مرتقبة للأسواق يتطلب أموالا باهظة ومواجهة متواصلة لمخاطر المحيط من ناحية ومخاطر عدم نجاح استراتيجياتها في مجال التجديد والابتكار، ومن المعروف أن المؤسسات الكبرى توجه صعوبات بالغة في توفير الأموال اللازمة لبعث ومتابعة سياساتها الابتكارية خاصة تلك المتعلقة بعملية الابتكار الجذري والذي لا يهدف في العادة إلى التطوير التدريجي للمنتجات بما يلاءم متطلبات السوق، بل يهدف إلى بعث منتجات ثورية وتطبيقات مختلفة وغير مسبقة في مختلف المجالات، ومن هنا يلاحظ ذلك الخطر المحدق بتلك المنتجات وبمن يطورها، إذ لا يمكن تصور مؤسسات ذات تاريخ إنتاجي وخبرة متراكمة توجه أغلب مواردها إلى نوع من الابتكار غير مضمون المخرجات من الناحية التسويقية³.

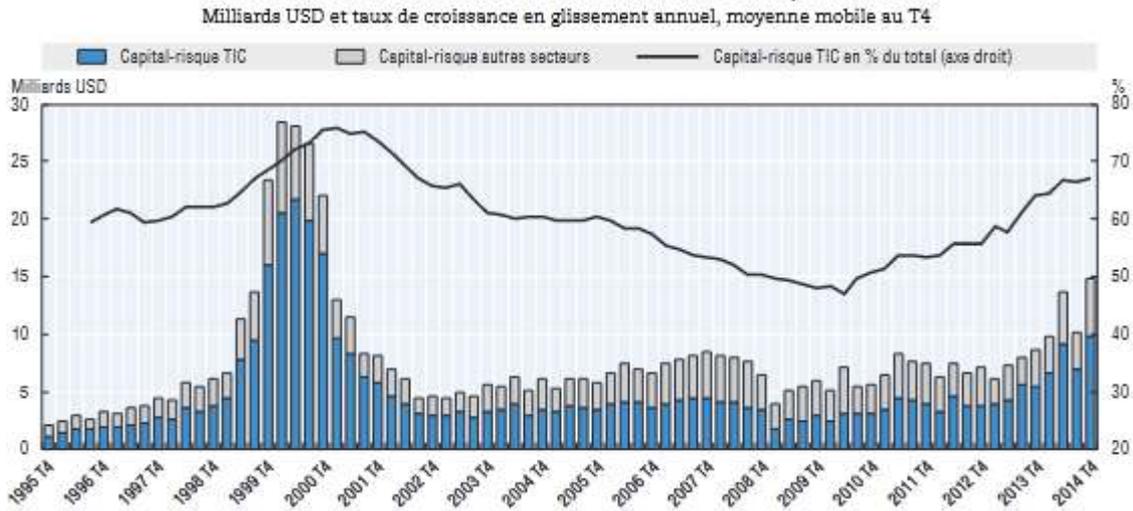
¹ PIERRE COLLIN, N. C. (2013). Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique. Ministère du redressement productif Français, p 49.

² Templeton, B. (2005, 05 04). On the Invention of the Internet. Consulté le 11 23, 2021, sur <http://ideas.4brad.com/>, p 04.

³ PIERRE COLLIN, N. C., **Op Cit**, pp 9-11.

وبهذا الصدد يجدر بنا ذكر شركات رأس المال المخاطر الأمريكية والتي أنفقت ما يقارب 22 مليار دولار على ما يقدر بـ 2749 مؤسسة، من بينها 1001 مؤسسة تمول لأول مرة، تلك الشركات التي تم تمويلها توظف اليوم 11,87 مليون عامل وهو ما يقارب 11% من اليد العاملة الإجمالية في القطاع الخاص. انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن رأس المال المخاطر هو أحد مصادر التمويل الأساسية للاقتصاد الرقمي، بالنظر لجملة المخاطر التي تواجهها الشركات الناشئة في مجال الرقمية، ولا يمكن أن نتصور إمكانية تقديم دعم تمويلي لحاملي المشاريع ذات المخاطر العالية في إطار أنظمة التمويل التقليدية.

شكل رقم 01: اهتمام رأس المال المخاطر بقطاع 'TIC' في الولايات المتحدة



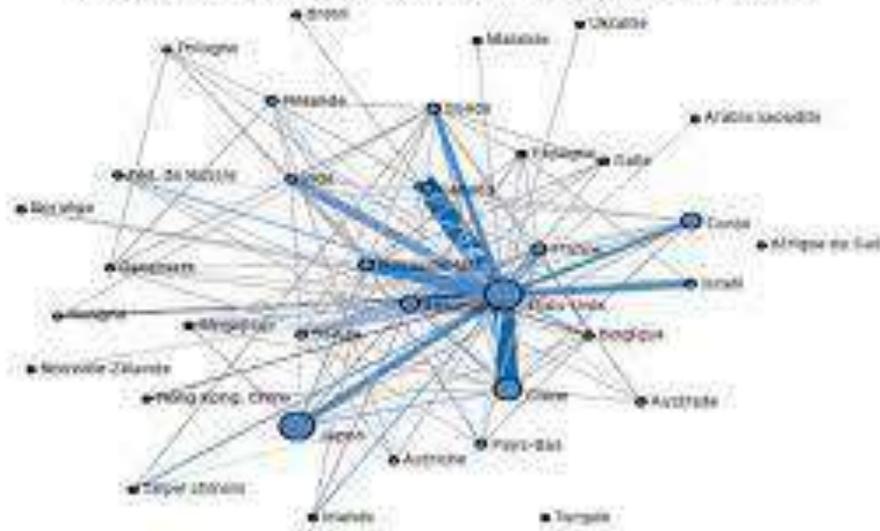
Source: OCDE. (2015). Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE. Paris: OCDE, p 96.

3-لمحة عن الفاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي حول العالم

يشير الشكل أدناه إلى مختلف الفاعلين في مجال تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث يتبين جليا النادي المغلق لمطوري هذه التكنولوجيات، حيث تبدو واضحة السيطرة الكلية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمركز في قلب الشبكة ومنها وإليها تتفرع بقية المساهمات ويأتي في المقدمة كل من كندا، ألمانيا، بريطانيا، الصين، ثم في مستوى أقل نجد كل من الهند، كوريا الجنوبية، السويد، اليابان، ثم في مستوى ثالث يمكن ملاحظة مجموعة واسعة منها ماليزيا، روسيا، أستراليا، النرويج....، ويمكن القول بأن البلدان العربية غائبة تماما عن هذه الشبكة بالرغم من اتساع مساحة المستوى الثالث (OCDE, 2015, p. 106).

شكل رقم 02: شبكة الفاعلين في إطار التعاون الدولي حول الـ TIC

Graphique 2.17. Réseaux de coopération internationale intervenant dans les brevets relatifs aux TIC, 2010-12
Comptage intégré des brevets déposés par des co-inventeurs internationaux



Source: OCDE. (2015). *Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE*. Paris: OCDE, p 107.

أما بالنسبة للشبكة الدولية لعلاقات التعاون في مجال تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الملاحظ هو توسط الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الشبكة ويحيط بها مجموعة ضيقة من الفاعلين والمتعاونين في مجال تشارك تطوير التكنولوجيا، ويلاحظ أيضا غياب البلدان العربية تماما عن مجال التعاون، في حين أن تركيا بشكل محتشم في مجال التعاون الدولي.

4- الجزائر وتحدي بعث وتطوير الاقتصاد الرقمي

إن الثورة التكنولوجية العالمية وفرضته من قواعد اقتصادية جديدة أصبحت تحتم على جميع دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة بذل المزيد من الجهود لمواكبة التطورات الحاصلة من جهة ولتنكييف اقتصادياتها المحلية الحقيقية بما تمليه الثورة الرقمية من جهة ثانية، والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث حاولت جاهدت بعث اقتصاد قوي يرتكز على قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة، إلا أنها لم تفلح إلى حد اليوم في بلوغ هذا الهدف الذي استعصى على الحكومات المتعاقبة، ولعل تحدي اليوم يعتبر أكثر صعوبة بالنظر لما يتطلبه الأمر من مجهودات تبذل بشكل متواصل وعلى أكثر من صعيد.

سيتم العمل فيما يلي التعرض إلى وضعية الجزائر فيما يتعلق بتبنيه لمفهوم الاقتصاد الرقمي وما هي المكانة التي أولتها الجزائر لهذا الاقتصاد. تحليل للوضعية الوطنية في مجال الاقتصاد الرقمي سيرتكز على ما جاء في التقرير الدولي الصادر عن المنتدى سنة في العالمي الاقتصادي 2013 تحت عنوان The Global Information Technology Report 2013، والذي سلط الضوء على الأهمية البالغة أصبح يكتسبها الاقتصاد الرقمي من ناحية ومن ناحية ثانية تم تقييم درجة نضج كل دولة فيما يتعلق بهذا المجال. حيث اعتمد على جملة من المؤشرات التي عكست مدى جاهزية تلك الدول لإرساء وتطوير اقتصاد رقمي فعال، وهو ما مكن من إعطاء ترتيب عالمي مشفوع بتحليلات خاصة بكل دولة على حدة.

4-1- المؤشر العالمي 'Readiness Index Networked: NRI' وأبعاده

للتمكن من إعطاء تقييم موضوعي لمدى تقدم كل دولة من ضمن الـ 144 التي خضعت للدراسة (Beñat 2013, p. 31) 'Networked Readiness Index NRI'، وهو ما سنعتبر عنه 'بمؤشر الجاهزية الشبكية'، حيث يتكون هذا الأخير من 54 معياراً منضوية تحت أربعة محاور أساسية هي:

- البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال 'Les infrastructures des TIC'.

- قابلية الاستخدام والانتشار 'L'acceptation et l'utilisation des TIC'.

- المحيط الاقتصادي 'Le contexte économique'.

- التأثير الاقتصادي والاجتماعي لـ TIC 'L'impact économique et social des TIC'.

شكل رقم 03: مؤشر الجاهزية الشبكية

NETWORKED READINESS INDEX 2013

Networked Readiness

Index = 1/4 Environment subindex

+ 1/4 Readiness subindex

+ 1/4 Usage subindex

+ 1/4 Impact subindex

Source: Beñat bilbao-osorio, S. d. (2013). The global information technology: Growth and Jobs in a Hyperconnected World. *World Economic Forum*. Geneva, p 31.

البعد الأول للمؤشر 'NRI: Networked Readiness Index' يتعلق هذا البعد بالمحيط الاقتصادي " Le contexte économique"، وينقسم معيارين اثنين الأول يرتبط بالجانب السياسي والتنظيمي مركزاً على قوة القانون، استقلال العدالة، غزارة التشريعات المتعلقة باستخدام TIC، حماية حقوق الملكية سهولة المعاملات، سرعة البت في القضايا والنزاعات، والثاني يرتبط بالجانب الاقتصادي خصوصاً ما يتعلق بسهولة الحصول على آخر التكنولوجيات، سهولة التمويل، سرعة بعث المشاريع، حدة المنافسة الداخلية، وهي كلها معايير ترتبط بشكل مباشر بمناخ الأعمال وما ينجر عن قلة ملائمتها من تعثر لبعث المبادرات والمشاريع سواء أكانت في الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد الحقيقي.

البعد الثاني للمؤشر 'NRI: Networked Readiness Index' يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال " Les infrastructures des TIC"، وينقسم إلى ثلاث معايير أساسية، الأول يتعلق بمدى الجاهزية على مستوى البنى التحتية، كمدى انتشار شبكة الكهرباء، مدى تغطية شبكات الاتصال، جودة تدفق الانترنت، درجة حماية البيانات ومدى سهولة الولوج والحصول على البيانات والمعطيات. أما المعيار الثاني فيتعلق بمستوى التعريفات المفروضة على استخدام التكنولوجيا، في حين أن المعيار الثالث يتعلق أساساً بجملة المهارات والخبرات التي يفترض توفرها ويركز هذا المعيار على جانب التعليم وجودته، مدى تقدم الرياضيات والعلوم، مدى انتشار الجهل والأمية وهي معايير من شأنها أن تعكس ملائمة المحيط العام داخل دولة ما لبعث وتطوير اقتصاد رقمي من عدمه.

البعد الثالث للمؤشر 'NRI: Networked Readiness Index' يتعلق هذا البعد بقابلية الاستخدام والانتشار " L'acceptation et l'utilisation des TIC"، حيث نلاحظ وجود معايير ثلاثة ترتبط

بمدى استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال من طرف الأشخاص، الدولة ومن في إطار المعاملات الاقتصادي، وعليه فهذه المعايير تعكس مدى ملائمة الذهنيات عامة كانت أم خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الحالي والمستقبلي للتكنولوجيا وللمادة الرقمية، وهو ما ينبئ عن مدى قابلية الاقتصاد الرقمي للتطور والنمو في ظل هذه البيئة التنظيمية الرسمية وغير الرسمية المعايير المتناولة من طرف المؤشر العام لقياس "الجاهزية الشبكية"، تعكس تنوعا كبيرا وإحاطة بمختلف المتغيرات والمؤثرات التي يمكن أن تساعد أو تكبح عملية بعث وتطوير اقتصاد رقمي، فكلما كانت تلك المؤشرات إيجابية ومتوفرة بشكل كبير زاد ذلك في ملائمة دولة ما لأن تكون أحد الفاعلين الأساسيين في تطوير الاقتصاد الرقمي العالمي بعد أن تتمكن من تطوير اقتصادها الرقمي المحلي والذي لا ينفصل بأي شكل من الأشكال عن الاقتصاد الرقمي العالمي.

البعد الرابع للمؤشر 'NRI: Networked Readiness Index' يتعلق بالتأثير الاقتصادي والاجتماعي لـ TIC، حيث نلاحظ وجود معيارين اثنين يرتبطان بالتأثير الاقتصادي من جهة من حيث تضاعف ووفرة المنتجات والخدمات بفعل استخدام الـ "TIC"، تأثير هذه التكنولوجيات على نماذج الأعمال وعلى البنى الهيكلية والتنظيمية، تأثير هذه الطفرة الرقمية على معدلات التوظيف، ومن جهة ثانية نجد المعيار الثاني الذي يرتبط بالتأثير الاجتماعي من حيث انتشار التكنولوجيا واستخداماتها الاجتماعية.

4-2- تقييم وضعية الجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي

قدم التقرير الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سنة 2013 تحت عنوان The Global Information Technology Report 2013، صورة واضحة ودقيقة عن الضعف الشديد الذي يعانيه مجال استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث أفاد التقرير بأن الجزائر تراجعت بـ 13 مرتبة عما كانت عليه في سنة 2012، حيث أصبحت تحتل المرتبة 131 عالميا من بين 144 دولة معنية بالدراسة والترتيب، كما أشار التقرير إلى المرتبة المتأخرة التي تموقت فيها الجزائر بالنظر إلى معايير مؤشر الجاهزية الشبكية، حيث تبين الدراسة بأن البعد الأول المتعلق بالمحيط الاقتصادي يعكس ضعفا كبيرا في البنية التنظيمية والهيكلية للاقتصاد الوطني، كما يفيد بعدم ملائمة مناخ الأعمال وعدائيتها، ناهيك عن التعقيد الذي تتسم به الإجراءات ومراحل فض المنازعات، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة 143، إن هذا الترتيب يثير تساؤلات عديدة عن سبب التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر من الناحية الاقتصادية، ولعل ما نعيشه اليوم من أزمة ومن تراجع في مداخل الدولة وشح في الموارد إنما هو دليل واضح على تأزم الوضع من الناحية الاقتصادية.

4-3- مقارنة خاطفة بين الجزائر، الإمارات العربية المتحدة والأردن في مجال تطوير الاقتصاد الرقمي

في مقارنة خاطفة بين ثلاث بلدان عربية حول مدى جاهزيتها لبعث وتطوير اقتصاد رقمي فعال، نجد أن الجزائر بعيدة بشكل كبير عن مستوى معدل دول مجموعة القياس، والمنحنى ذو اللون الأزرق على شبكة الرادار يبتعد بشكل واضح عن المنحنى ذو اللون الأسود، ومن الواضح على الشكل أن هناك ضعفا كبيرا على جميع الأصعدة التي تبينها المعايير العشرة المبينة على شبكة الرادار، كما أن الفرق بين المجهودات التي بذلت في الجزائر وبين تلك التي بذلت على مستوى معدل المجموعة واضح تماما، حيث يصل الفرق إلى نقطتين

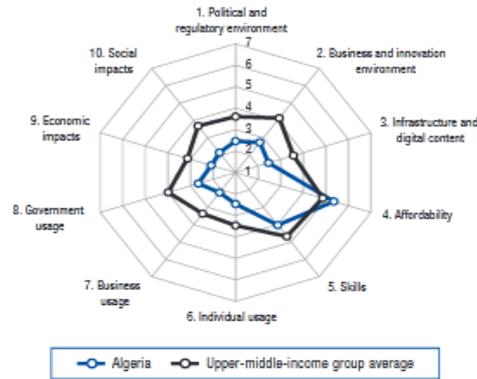
اثنتين في ثمانية معايير من عشرة وهو فرق شاسع إذ يمكن اعتبار كل نقطة بمثابة ضعف المجهود الذي يمكن معاينته في النقطة التي قبلها.

كما يلاحظ أن جملة المعايير تقترب كثيرا من مركز الشبكة وهو ما يعني قلة المجهودات التي بذلت على الصعيد الوطني.

شكل رقم 04: نتائج مؤشر NRI: Networked Readiness Index للجزائر

Algeria

	Rank (out of 144)	Score (1-7)
Networked Readiness Index 2013	131	2.8
Networked Readiness Index 2012 (out of 142)	118	3.0
A. Environment subindex	143	2.6
1st pillar: Political and regulatory environment	141	2.5
2nd pillar: Business and innovation environment	143	2.7
B. Readiness subindex	96	4.0
3rd pillar: Infrastructure and digital content	119	2.6
4th pillar: Affordability	64	5.3
5th pillar: Skills	101	4.0
C. Usage subindex	140	2.4
6th pillar: Individual usage	100	2.5
7th pillar: Business usage	144	2.1
8th pillar: Government usage	139	2.7
D. Impact subindex	142	2.1
9th pillar: Economic impacts	143	2.1
10th pillar: Social impacts	141	2.1



Source: Beñat bilbao-osorio, S. d. (2013). The global information technology: Growth and Jobs in a Hyperconnected World. *World Economic Forum*. Geneva, p 143.

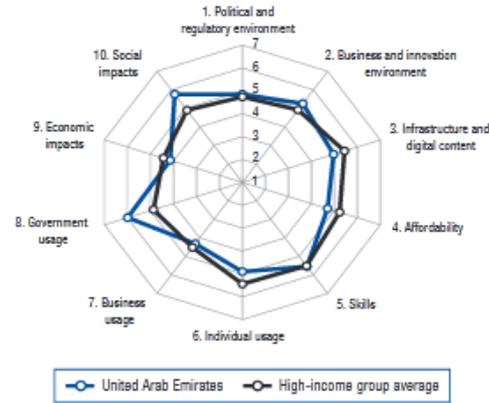
يتضح من الشكل مستوى أداء الإمارات المتحدة العربية، ويمكن الخروج بأربع نتائج أساسية هي: -ضخامة المجهودات التي بذلت في سبيل تهيئة وتوفير متطلبات بعث وتطوير اقتصاد رقمي فعال، حيث أن أغلب المعايير تتجاوز النقطة الخامسة، و منها ما وصل إلى النقطة السادسة باتجاه حد أقصى مقدر حاليا بسبع نقاط.

-تفوق الإمارات العربية المتحدة على عناصر مجموعة القياس ذات الأداء المتميز، في الكثير من المعايير، منها الاستخدام الحكومي، جانب التأثير الاجتماعي، جانب الابتكار ومناخ الأعمال. -احتلال الإمارات العربية المتحدة المرتبة 25 عالميا في مؤشر الجاهزية الشبكية NRI. -وجود مساحات لبذل المزيد من المجهودات في مجال تطوير البنى التحتية، الاستخدام الشخصي، والاستخدام التجاري.

شكل رقم 05: نتائج مؤشر NRI: Networked Readiness Index للإمارات العربية المتحدة

United Arab Emirates

	Rank (out of 144)	Score (1-7)
Networked Readiness Index 2013	25	5.1
Networked Readiness Index 2012 (out of 142)	30	4.8
A. Environment subindex	19	5.0
1st pillar: Political and regulatory environment	26	4.8
2nd pillar: Business and innovation environment	17	5.2
B. Readiness subindex	40	5.2
3rd pillar: Infrastructure and digital content	30	5.5
4th pillar: Affordability	39	4.7
5th pillar: Skills.....	25	5.5
C. Usage subindex	23	5.1
6th pillar: Individual usage.....	36	4.9
7th pillar: Business usage	28	4.3
8th pillar: Government usage.....	2	6.0
D. Impact subindex	19	4.9
9th pillar: Economic impacts.....	28	4.1
10th pillar: Social impacts.....	7	5.8



Source: Beñat bilbao-osorio, S. d. (2013). The global information technology: Growth and Jobs in a Hyperconnected World. *World Economic Forum*. Geneva, p 277.

يتضح الأداء الحسن للأردن في مجال تطوير قدراته لبعث وتنمية اقتصاد رقمي فعال، حيث من الملاحظ احتلال الأردن للمرتبة رقم 47 عالميا، وهو ما يؤكد وجود مجهودات معتبرة في هذا المجال، كما يتضح بأن تفوق الأردن على أداء مجموعة القياس في أغلب المعايير، إلى أن عمق و قوة المجهودات المبذولة لا تتجاوز على شبكة الرادار مستوى النقطة الرابعة وهو ما يؤكد تفوق الإمارات العربية المتحدة على الأردن من حيث المجهودات ومدى الاستعداد لبعث وتطوير الاقتصاد الرقمي، إلا أن الأردن تبقى متفوقة رغم ذلك بشكل كبير على الجزائر والتي استقرت في المرتبة 131 عالميا.

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

مما سبق يتضح الضعف متعدد الأبعاد الذي تعانيه الجزائر، والذي سيحول من دون شك دون تمكنها من تطوير اقتصاد رقمي فعال كان بالإمكان أن يحسن بشكل كبير من مستويات أداء الاقتصاد الحقيقي، إذ تم اختبار الفرضيات التي سيقنت في بداية البحث، حيث: تم إثبات الفرضية الأولى، والتي مفادها أن بعث وتطوير اقتصاد رقمي فعال يتطلب وجود مرتكزات أساسية، في غيابها لا يمكن بأي حال من الأحوال وإن تضاعفت الجهود في جميع المجالات بعث هذا الاقتصاد وتطويره.

-الفرضية الثانية، تم التأكد من صحتها أيضا، حيث اتضح أن تخلف الجزائر في هذا المجال يرجع إلى غياب المرتكزات الأساسية لتطوير الاقتصاد الرقمي وضعف المجهودات المبذولة في المجالات المرتبطة والمؤثرة على تطور هذا الاقتصاد.

-للفرضية الثالثة، فقد تم إثباتها أيضا، حيث أصبح من الجلي أن التقدم الواضح لبعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي، مرده إلى إرادة متعددة الأبعاد بين سياسي واجتماعي واقتصادي، وليس إلى الوفرة المالية التي تتمتع بها تلك البلدان.

توصي هذه الورقة البحثية بما يلي:

-تحليل ومعالجة تجارب الدول الرائدة في مجال بعث الاقتصاد الرقمي وتطويره، ووضع استراتيجية واضحة المعالم لتطوير القدرات الوطنية.

-تطوير المحيط الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال، من خلال التركيز على تبسيط المعاملات و الإجراءات الإدارية، وضوح القوانين واستقرارها، شفافية واستقلال العدالة في شقها الاقتصادي.

-بعث سياسة واضحة وهادفة في سبيل نشر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال على الصعيدين الشخصي والاقتصادي.

-تخفيض تكاليف استخدام التكنولوجيا والاستثمار فيها.

-تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيات الحديثة وتوفير مصادر التمويل اللازمة والقادرة على تحمل المخاطر.

-وضع آليات تقييم دورية قادرة على إعطاء صورة واضحة عن مدى التحرك في الاتجاه السليم نحو الأهداف المسطرة.

قائمة المراجع

Beñat bilbao-osorio, S. d. (2013). The global information technology: Growth and Jobs in a Hyperconnected World. *World Economic Forum*. Geneva.

OCDE. (2015). *Perspectives de l'économie numérique de l'OCDE*. Paris: OCDE.

PIERRE COLLIN, N. C. (2013). *Mission d'expertise sur la fiscalité de l'économie numérique*. Ministère du redressement productif Français.

Templeton, B. (2005, 05 04). *On the Invention of the Internet*. Consulté le 11 23, 2021, sur <http://ideas.4brad.com/>

بن منصور فريدة، قريشي محمد الصغير . (2014). *الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة BEA* ورقة. كلية العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

بوشول فائزة، قطاف ليلي، عماري عمار . (2015). *واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر*. مجلة الباحث ، 5 (5).

سالمي جمال . (2007). *السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة*. مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، 6 (1).

سدي علي، حسين يحيى . (2007). *محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر*. مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: *المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية*. الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي.

سمية ديمش . (2011). *التجارة الإلكترونية، حتميتها وواقعها في الجزائر*. تحليل واستشراف إقتصادي . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسنطينة.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

ملتقى وطني حضوري افتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر

الرقمنة في الجزائر - واقع وآفاق

يوم 24 أفريل 2023

عنوان المداخلة: واقع وآفاق الطاقات المتجددة - مع الإشارة إلى تجربة الجزائر في تطوير

الطاقات المتجددة وتنويع اقتصادها -

The Reality and Prospects of Renewable Energies- with Reference to Algeria's Experience in developing renewable energies and diversifying its economy -

د.نبيل بن موسى، أستاذ محاضر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، n.benmoussa@univ-setif2.dz

ملخص:

تشهد الطاقات المتجددة انتشارا واسعا ونموا سريعا مع قيام الحكومات بتبني السياسات واتخاذ تدابير وإجراءات لتشجيع الطاقات المتجددة. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الطاقات المتجددة وآفاقها في الدول الرائدة مع التطرق إلى السياسات المتبعة من الجزائر لتشجيع الطاقات المتجددة الوفيرة. خلصت الدراسة إلى أن العديد من الدول قد توجهت إلى تخفيض حصة الوقود الاحفوري من مزيج الطاقات المتجددة لصالح الطاقات المتجددة لتلبية حاجات النمو من الطاقة وتأمين مصادر طاقة نظيفة ومتجددة حيث قامت بسخ استثمارات هامة في هذا القطاع وتقديم حوافز ضريبية واعانات مالية للمنتجين في هذا القطاع لجعل قطاع الطاقات المتجددة أكثر جاذبية للاستثمار. وكغيرها من دول العالم، توجهت الجزائر إلى الاستثمار والتطوير في مصادر الطاقات المتجددة الوفيرة، وبالأخص الطاقة الشمسية، لتعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة الكهربائية ثم التصدير لاحقا إلى الاسواق الاوربية، وتحقيق التنوع في مصادر الطاقة وأيضا في العائدات لتأمين مصدر دخل مستدام.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، سياسات الطاقة، أمن الطاقة، التنويع الاقتصادي، الجزائر.

Abstract

Renewable energies have witnessed widespread and rapid growth, with governments adopting policies and taking measures to encourage renewable energies. The study aimed to shed light on the reality of renewable energies and their prospects in the leading countries, while addressing the policies adopted by Algeria to encourage abundant renewable energies.

The study concluded that many countries have tended to reduce the share of fossil fuels from the mix of renewable energies in favor of renewable energies to meet the needs of energy growth and secure clean and renewable energy sources. Therefore, they have made significant investments in renewable energies sector and provided tax incentives and financial subsidies to producers in this sector to make it more attractive for investment. Like other countries in the world, Algeria has invested in abundant renewable energy sources, especially solar energy, to enhance the contribution of renewable energy to the energy mix, meet the growing domestic demand for electric energy, and then export later to European markets, and achieve diversification in energy sources as well as in revenues too secure a sustainable source of income.

Keywords: Renewable Energies, Energy Policies, Energy Security, Economic Diversification, Algeria.

مقدمة:

أدت التطورات التي عرفها العالم في بداية الالفية الحالية، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاحتباس الحراري، إلى زيادة اهتمام الدول بالطاقات المتجددة زيادة حصتها في مزيد الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية التي توصف بانها ناضبة ومسؤولة عن التلوث والاحتباس، فالطاقات المتجددة توصف بأنها مصدر طاقة متجدد وآمن وغير ملوث سواء في انتاجه او في استهلاكه مما يسمح للدول التي توفر على مصادر طاقة متجددة وفيرة بتعزيز وضع الطاقة لديها وتقليل الانبعاث.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الطاقات المتجددة وآفاقها في الدول الرائدة مع التطرق إلى السياسات المتبعة من الجزائر لتشجيع الطاقات المتجددة الوفيرة ولاسيما الطاقة الشمسية. وعليه، فإن إشكالية الدراسة تمحورت حول التساؤل التالي: ما هو واقع وآفاق الطاقات المتجددة في العالم، وماهي السياسات المنتهجة من الجزائر لاستغلال الطاقات المتجددة؟

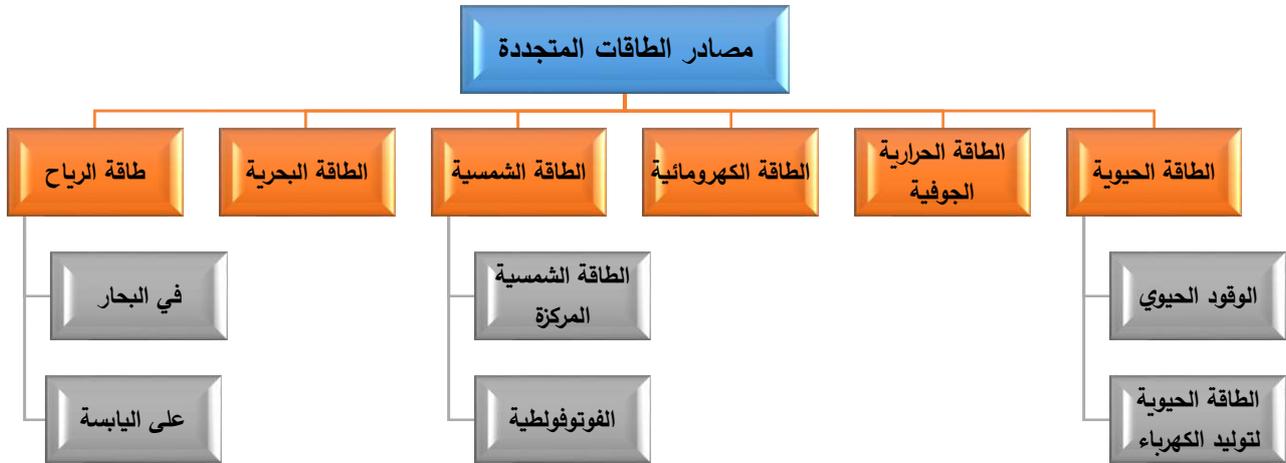
للإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة، تم التعرض بالدراسة إلى مصادر الطاقات المتجددة ثم تطور السياسات المنتهجة من الدول الرائدة لتشجيع استغلال مصادر الطاقات المتجددة، وصولا إلى السياسات المتبعة من الجزائر لتشجيع الطاقات المتجددة الوفيرة، ولاسيما الطاقة الشمسية.

أولا: مصادر الطاقات المتجددة

الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من مصادر طاقة متجددة خالية من الانبعاثات وتوصف بقدرتها على الاستحداث والتجدد والاستدامة دون تدخل الانسان ودون التسبب بضرر على البيئة، وبذلك فهي تختلف عن

الطاقة الأحفورية التي توصف بأنها مصدر طاقة ناضب ومسؤولة عن الاحتباس الحراري.¹ علاوة على ذلك، تتميز مصادر الطاقات المتجددة بالتنوع، فهي تشمل طاقة الرياح والطاقة البحرية والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الحيوية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مصادر الطاقات المتجددة



المصدر: من اعداد الباحث

1- الطاقة الشمسية: تمثل أشعة الشمس مصدر الطاقة الشمسية، حيث تستخدم الطاقة الشمسية بصفة أساسية في توليد الحرارة والطاقة الكهربائية إضافة إلى بعض الاستخدامات الأخرى، وتتمثل تطبيقات الطاقة الشمسية الحالية الأوسع استخداماً في مجال تسخين المياه، بينما يتزايد استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية.

2- طاقة الرياح: تستمد طاقة الرياح من تحويل حركة الرياح (طاقتها الحركية) إلى شكل آخر من أشكال الطاقة سهلة الاستخدام، لاسيما الطاقة كهربائية وبدرجة أقل الطاقة الميكانيكية. يرجع استخدام طاقة الرياح إلى

¹ منال بن سبت وآخرون، الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة، وانعكاساتها على الصادرات النفطية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوابك)، العدد 178، 2021، ص. 18.

بدايات التاريخ لأغراض مختلفة، إلا أن استخدامها لتوليد الكهرباء يعتبر جديد نسبياً، حيث بدأ، ولأول مرة، في الولايات المتحدة في بدايات القرن الماضي، حيث تم استخدام طواحين هوائية صغيرة في العشرينات لتوليد الكهرباء في بعض المناطق الريفية من الولايات المتحدة، بالأخص البعيدة عن خدمات الكهرباء، ثم تراجع الاعتماد عليها بعد وصول خطوط نقل الطاقة الكهربائية إلى المناطق الريفية الأمريكية خلال الثلاثينات من القرن الماضي.

3- الطاقة الجوفية: الطاقة الجوفية هي الطاقة المستمدة من حرارة جوف الأرض والتي عادة ما تكون على شكل ماء حار أو بخار أو معا. استخدم الإنسان الطاقة الجوفية منذ آلاف السنين للحصول على الحرارة، وتستخدم حالياً دول عديدة المياه الحارة الجوفية في تدفئة المنازل وفي أحواض السباحة والمنتجعات السياحية والصحية، بالإضافة إلى بعض التطبيقات الأخرى، بالأخص في المجالات الزراعية والصناعية.

4- الطاقة المائية: تستمد الطاقة المائية من حركة المياه المستمرة، والتي لا يمكن أن تنفذ، حيث يجري الاستفادة منها في بعض الأغراض المفيدة. توجد أنواع عديدة من الطاقة المائية، من أهمها الطاقة الكهرومائية Hydroelectric وطاقة المد والجزر Tides وطاقة الأمواج Waves. تدرج طاقة المد والجزر والأمواج، في بعض الأحيان، ضمن طاقة المحيطات، التي قد تشمل أيضاً أنواع أخرى من الطاقات، مثل الطاقة الناتجة عن الاختلاف في درجة حرارة المحيطات وطاقة الاختلاف في الملوحة.

5- الطاقة الحيوية: تعرف الطاقة الحيوية اختصاراً بـ Bio-energy، وتستخرج من الطاقة المخزونة في الكتلة الحيوية، وتشمل بالدرجة الأساس النباتات والمواد العضوية، باستثناء الوقود الأحفوري. يمكن استخدام الطاقة الحيوية، عادة، بصورة مباشرة في شكل مواد صلبة قابلة للاحتراق، من ضمنها الأخشاب ومخلفات الصناعة الخشبية والمخلفات الزراعية والغابات والمحاصيل الزراعية، ويضاف إليها الفضلات الحيوانية ونفايات المدن، باستثناء المركبات غير العضوية، علماً أن الأخشاب لا تزال تمثل المصدر الأكثر شيوعاً للطاقة الحيوية. تستخدم الطاقة الحيوية لأغراض توليد الكهرباء وإنتاج الحرارة وإنتاج الوقود الحيوي، وهناك طرق وتقنيات عديدة لاستغلال الكتلة الحيوية لأغراض توليد الكهرباء والحرارة، منها الحرق المباشر والحرق المساند بالأخص مع الفحم، والتحويل إلى غاز حيوي¹.

يعتبر النقل والتسخين وتوليد الكهرباء من أكثر تطبيقات الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن تعرف مساهمتها في تلبية احتياجات العالم من الطاقة من 20% في سنة 2010 إلى 31% في سنة 2035. يعتبر توليد الكهرباء من أهم المجالات التي تستخدم فيها مصادر الطاقات المتجددة حالياً، حيث تعتمد تكلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة على عدة عوامل، أهمها حجم المشروع وطبيعة المنطقة ونوع التمويل والتسهيلات المقدمة من

¹ عبد الفتاح نندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 170، 2019، ص ص. 118، 120، 121، 122، 124، 125.

الدولة لتشجيع الاستثمار في محطات التوليد من الطاقات المتجددة. ساهمت التطورات التقنية في العقد الماضي في تخفيض تكاليف توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة وزيادة تنافسيتها، فقد سجلت تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية انخفاضا بنسبة 82% منذ سنة 2010، تلتها الطاقة الشمسية المركزة بنسبة 47%، ثم طاقة الرياح البرية بنسبة 39% وطاقة الرياح البحرية بنسبة 29%.¹ تتراوح تكلفة التوليد الهوائي (طاقة الرياح) بين 5 و7 سنت للكيلوواط ساعي، إلا أنها يمكن أن تنخفض إلى 3 سنتات عندما يتجاوز معامل سعة التوليد 50%. بالنسبة للتوليد الشمسي (الطاقة الشمسية)، فتتراوح التكلفة بين 5 و9 سنتات للكيلوواط ساعي اعتمادا على حجم المحطة. ونتيجة للتطورات التقنية في الألواح الضوئية المستخدمة في محطات التوليد الشمسية، فمن المتوقع أن تنخفض تكلفة التوليد من المحطات الفوتوفولطية إلى 3,5-5 سنت للكيلوواط ساعي بحلول سنة 2035. ورغم ذلك، تبقى تكلفة التوليد باستخدام الطاقة الكهرومائية الأقل من أي مصادر طاقة أخرى، وفي نفس الوقت هي الأعلى كفاءة نظرا لأن عمر السدود قد يمتد لأكثر من قرن، كما أن المصاريف التشغيلية هي أقل بكثير من تكاليف تشغيل محطات التوليد الحراري.²

عرفت السنوات الأخيرة تغيرات هامة في السياسات المنتهجة في قطاع توليد الكهرباء في العديد من الدول، ولاسيما الاقتصاديات الكبرى الأكثر استهلاكاً للطاقة، حيث تم تبني سياسات للتحويل التدريجي في توليد الكهرباء من النفط والفحم والغاز إلى استخدام الطاقات المتجددة، علما أن قطاع توليد الكهرباء هو المسؤول عن حوالي 40% من الانبعاثات، حيث تحتل الطاقات المتجددة قلب أي استراتيجية للتصدي للتغيرات المناخية. من المتوقع أن يصل الطلب على الطاقات المتجددة بحلول سنة 2040 إلى 3,6 مليار طن مكافئ طن، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2,6%، وذلك وفق الجدول أدناه. وبخصوص أنواع الطاقات المتجددة، فمن المتوقع أن ترتفع حصة الطاقة الكهرومائية من الطلب العالمي على أنواع الطاقات المتجددة بحلول سنة 2040 إلى 533 مليون طن مكافئ نفط لترتفع حصتها إلى 3,1%، مع توقع ارتفاع الطلب على الطاقة الحيوية إلى 1,8 مليون طن مكافئ نفط بحلول سنة 2040 لترتفع حصتها إلى 10,7%، كما سترتفع حصة الطاقات المتجددة الأخرى إلى 7,2%، وهو ما يعادل 1,2 مليون طن مكافئ نفط بحلول سنة 2040. إن هذه التوقعات تعبر بشكل واضح عن زيادة أهمية الطاقات المتجددة التي من المتوقع أن تصل حصتها من مزيج الطاقة العالمي إلى 21%.³

¹ محمود سيد علي الصادق، التكامل بين الطاقة المتجددة وصناعة النفط والغاز: رؤية في ضوء الاقتصاد الدائري واقتصاديات التآزر بالتطبيق على دول الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، العدد 177، 2021، ص. 117.

² محمد فرحات، مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي واستخداماتها في التوليد الكهربائي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، العدد 169، 2019، ص ص. 91، 92، 97.

³ عبد الفتاح نندي، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص. 130، 138، 140، 141.

الجدول رقم (01): توقعات الطلب على مصادر الطاقات المتجددة

معدل النمو % إلى غاية سنة 2040	2040		2030		2025		
	%	مليون طن مكافئ نفط	%	مليون طن مكافئ نفط	%	مليون طن مكافئ نفط	
1,8	3,1	533	2,8	458	2,7	415	الطاقة الكهرومائية
1,2	10,7	1827	10,5	1691	10,3	1590	الطاقة الحيوية
7,1	7,2	1222	4,6	736	3,4	516	طاقات متجددة أخرى
2,6	21	3582	17,8	2885	16,4	2521	اجمالي الطاقات المتجددة

المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 170، 2019، ص. 139.

فيما يخص الطلب على أنواع الطاقات المتجددة على مستوى المجموعات من الدول، فيلاحظ تركيز الطلب على الطاقة الكهرومائية في الدول الآسيوية ومنطقة المحيط الهادي التي تستحوذ على حصة 40,2% من اجمالي الطلب العالمي، ومن المتوقع أن تستحوذ على 45,1% من اجمالي الطلب العالمي بحلول سنة 2040. وفي نفس السياق، تشير التوقعات أن ترتفع حصة طلب الدول الافريقية من الطاقة الكهرومائية إلى 6,7% بحلول سنة 2040. وفي المقابل، يتوقع أن تتخفض حصة دول أمريكا الوسطى والجنوبية قليلا إلى 17,1% بحلول سنة 2040، وطلب دول أمريكا الشمالية إلى 12,1% بحلول سنة 2040، وطلب الدول الأوروبية من 14,7% إلى 11,8% خلال نفس الفترة. بالنسبة للطاقة الحيوية، فيتركز الطلب عليها في الدول الآسيوية ومنطقة المحيط الهادي التي من المتوقع أن يرتفع طلبها إلى 39,9% بحلول سنة 2040، وتأتي في المرتبة الثانية الدول الأوروبية التي وصلت حصتها إلى 12,9% سنة 2017، ويتوقع أن ترتفع إلى 18,7% بحلول سنة 2040، وفي المرتبة الثالثة تأتي دول أمريكا الشمالية بحصة قد تبلغ 15,8% بحلول سنة 2040. وفيما يخص الطاقات المتجددة الأخرى (طاقة شمسية وطاقة رياح والطاقة الجوفية)، فيتركز الطلب عليها في الدول الآسيوية ومنطقة المحيط الهادي التي بلغت حصتها 18,8% في سنة 2017 ويتوقع أن ترتفع إلى 51,8% بحلول سنة 2040، وتأتي الدول الأوروبية في المرتبة الثانية بحصة 26% في سنة 2019، ومن المتوقع أن تتخفض إلى 12,2% بحلول سنة 2040.¹ يوضح الشكل التالي حصة المجموعات الدولية من الطلب العالمي على أنواع الطاقات الجديدة بحلول سنة 2040.

¹ عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص.

الشكل رقم (02): حصة المجموعات الدولية من الطلب العالمي على أنواع الطاقات الجديدة بحلول سنة

2040



المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 170، 2019، ص. 146

يتطلب تلبية الطلب على الطاقات المتجددة زيادة الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، بحسب سيناريو السياسات الجديدة من المتوقع أن تصل المتطلبات الاستثمارية للطاقات المتجددة إلى نحو 8 تريليون دولار أمريكي في سنة 2040. يذكر أن الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات ستركز في مجموعة دول آسيا

والمحيط الهادي التي ستستأثر بحصة 50,7% من اجمالي الاستثمارات في الطاقات المتجددة، تليها مجموعة الدول الأوروبية بحصة 18,7%، ثم دول أمريكا المالية (12,8%)، ومجموعة الدول الأفريقية (7%) ودول أمريكا الجنوبية والوسطى (5,5%) ، ودول الشرق الأوسط (3,6%) ، وأخيرا دول أورواسيا (1,8%).

ووفقا لسيناريو التنمية المستدامة، من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الاستثمارية للطاقات المتجددة بمقدار 4,8 تريليون دولار، أي بنسبة 59,7%، مقارنة بسيناريو السياسات الجديدة لتصل إلى نحو 12,8 تريليون دولار أمريكي بأسعار سنة 2017. يذكر أن الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات ستركز في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي التي ستستأثر بحصة 51,2% من اجمالي الاستثمارات في الطاقات المتجددة، تليها مجموعة دول أمريكا الشمالية والدول الأوروبية بحصة 14,6% لكل منهما، والدول الأفريقية بحصة 8%، ودول الشرق الأوسط بحصة 5,3%، ومجموعة دول أمريكا الجنوبية والوسطى بحصة 4%، وأخيرا دول أورواسيا بالحصة المتبقية وهي 2,4%¹.

ثانيا: تطور الطاقات المتجددة في العالم

قامت العديد من الدول بوضع استراتيجيات وتبني سياسات واتخاذ تدابير لتشجيع الطاقات المتجددة وتسريع نموها. تبنت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في السنوات الأخيرة تدابير لتحفيز استهلاك الطاقات المتجددة كجزء من سياساتها حول تغير المناخ، ويتم ذلك غالبا عن طريق مزيج من الضرائب والرسوم وفرض الضرائب على المنتجات البترولية وتقديم الدعم لتغيير تكوين مزيج الطاقة لديها إلى أنواع ذات محتوى كربوني أقل ومن مصادر متجددة لضمان الاستدامة، كما أن لمثل هذه التدابير تأثير على الطلب والعرض لأنواع معينة من الوقود، حيث كان عامل أمن الإمدادات بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المحرك الرئيسي لهذه السياسات.² وفيما يلي، سنقوم باستعراض أهم السياسات الرامية إلى تشجيع استخدام مصادر الطاقات المتجددة.

1- الولايات المتحدة: تبنت الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق "بوش" قانون الطاقة لسنة 2005، وهو أول تشريع كامل لمعالجة تحديات الطاقة، حيث جاء القانون وسط المخاوف من أمن الطاقة ونوعية البيئة والنمو الاقتصادي. حاول القانون تبني الديمومة وتعزيز أمن الطاقة من خلال اعتماد الكفاءة والتنوع والتي تتماشى مع مبادئ وقرارات مجموعة الدول الصناعية الثانية. وقر القانون محفزات ضريبية وضمانات قروض لإنتاج الطاقة من مصادر متجددة ونظيفة، كما استهدف ترشيد استهلاك الطاقة من خلال آليات محددة وزيادة استخدام الطاقات

¹ عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الثاني، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 171، 2019، ص ص. 123-124.

² نفس المرجع، ص. 110.

المتجددة بمختلف انواعها وزيادة الإنتاج منها، زيادة انتاج الوقود الحيوي المستخدم في وسائل النقل، واستحداث برامج أبحاث في مجال الهيدروجين بهدف انتاج مركبات تعمل بهذا الوقود النظيف والمتجدد.

وسط زيادة أسعار النفط وارتفاع المخاوف حول ظاهرة التغير المناخي، أطلق الرئيس الأمريكي السابق "بوش" في سنة 2006 مبادرة الطاقة التي تقترح قيام وزارة الطاقة الامريكية بزيادة مخصصات تمويل مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة بنسبة 22% وزيادة الاستثمار في تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومحطات توليد الكهرباء الخالية من الانبعاثات. وفي سنة 2007، تبنت الولايات المتحدة قانون استقلال وأمن الطاقة الذي يهدف إلى رفع كفاءة الطاقة وتشجيع الطاقات المتجددة وتشجيع الابحاث وتقديم محفزات لتطوير تقنيات الوقود النظيف المستخرج من مصادر متجددة، اضافة إلى تشجيع انتاج السيارات الكهربائية والهجينة وتسريع الأبحاث في تقنيات الطاقة النظيفة وتشجيع ترويج انتشار واستخدام الطاقات النظيفة. وعقب انتخاب "أوباما" كرئيس للولايات المتحدة، شجعت الحكومة الأمريكية الاقتصاد الأخضر أو الاجندة الخضراء التي تهدف إلى تقليل استخدام النفط لصالح منظومة طاقة أكثر شمولاً وديمومة، حيث احتلت الطاقات المتجددة الركن الأساسي لسياسة الطاقة الجديدة. في إطار هذه السياسة، تم تخصيص 60 مليار دولار لتمويل مبادرات الطاقات المتجددة والنظيفة.¹

2- الاتحاد الأوروبي: بالرغم من جهود الاتحاد الأوروبي على مدى سنوات طويلة في مجال الطاقات النظيفة، إلا أنه لم ينجح في اقناع دوله بتبني سياسة طاقة ملزمة لأعضائه. وسط زيادة القلق بشأن التغير المناخي والارتفاع المستمر في أسعار الطاقة وتداعياتها السلبية على تنافسية اقتصاداتها وأمن الامدادات من الطاقة في الاتحاد، ظهرت إرادة سياسية لدول الاتحاد للعمل معا في المواضيع الخاصة بالطاقة تكون ملزمة على مستوى الاتحاد الأوروبي. عقب اعلان قمة الدول الصناعية الثمانية في اسكتلندا في سنة 2005، تم اقتراح خطة عمل تغطي مواضيع التغير المناخي والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة. وفي سنة 2006، اقترحت مفوضية الاتحاد استراتيجية الطاقة التي تستهدف تحقيق ثلاثة اهداف مركزية، وهي الديمومة والتنافسية وأمن الطاقة. وفي سنة 2007، تم نشر أول مسودة سياسة طاقة على مستوى دول الاتحاد تضمنت زيادة مستوى التنافسية في الأسواق المحلية، تنوع مصادر الطاقة، استخدام امدادات الطاقة بأعلى كفاءة، زيادة استخدام مصادر الطاقات المتجددة، والعمل على زيادة التمويل لتطوير تقنيات طاقة متجددة ونظيفة. واعتمادا على الخطة المقترحة، اقرت الدول الأعضاء والبرلمان الأوربي مجموعة من الإجراءات والسياسات لتعزيز أمن الطاقة وتخفيض الاعتماد على النفط وتقليل حصته في مزيج الطاقة والحد من تأثيرات التغير المناخي سميت بالخطة 20/20/20، من خلال تحسين كفاءة الطاقة بنسبة 20% بحلول سنة 2020 وزيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 20% من اجمالي استهلاك

¹ علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 138، صيف 2011، ص ص. 51، 53، 54، 55.

الطاقة والتوسع في استخدام الوقود الحيوي. تجدر الإشارة إلى أن من بدائل الوقود الاحفوري الملوث للبيئة والمعرض للنضوب يأتي الوقود الحيوي المشتق من الكتلة الحيوية كأهم البدائل، فهو مصدر طاقة متجدد ويمكن انتاجه من مخلفات المحاصيل الزراعية والعشب إلى جانب بعض المحاصيل الزراعية سريعة النمو والطحالب سريعة النمو، ويلعب دورا في تخفيض معدل انبعاث الغازات الدفيئة كونه محايدا من حيث انبعاثه من ثاني أكسيد الكربون. اقرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تشريعات لتشجيع انتاج الوقود الحيوي من خلال تخفيض الضرائب على انتاجه وبيعه إلى جانب تقديمات دعم مالي، حيث من المتوقع أن يصل انتاجه بحلول سنة 2030 إلى حوالي 3-3,5 مليون برميل مكافئ في اليوم.¹ تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج التجاري للوقود الحيوي قد بدأ في سبعينات القرن الماضي في كل من البرازيل والولايات المتحدة وتزايد انتاج الوقود الحيوي بعد ذلك في العالم، بحيث اصبحت دول كثيرة منتجة لهذا الوقود الحيوي الذي يعتبر الإيثانول والديزل الحيوي أهم انواعه.²

إلى جانب الوقود الحيوي، زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة باستخدام الهيدروجين الأخضر في التطبيقات اليومية على نطاق واسع في إطار الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الهواء، وخلق مستقبل للطاقة منخفض الكربون وصولا إلى حياد الكربون، فالهيدروجين هو العنصر الأكثر وفرة في الكون، فهو يتواجد في معظم المركبات العضوية ويتميز بارتفاع كثافة الطاقة فيه، فهو الأعلى مقارنة مع باقي أنواع الوقود الأخرى.³ ورغم ذلك، لا يتوافر الهيدروجين كعنصر حر في الطبيعة، إذ لا بد أن يتم استخدام طريقة لإنتاج الهيدروجين، ومن بين الطرق المستدامة التحليل الكهربائي باستخدام الآلات التي تعمل على تحليل الماء إلى عنصري الهيدروجين والاكسجين ثم عزل الهيدروجين دون أن ينتج عنها نواتج كربونية، حيث يسهل تخزين الكهرباء في صورة هيدروجين بدلا من الاستعانة بمجموعات كبيرة من البطاريات ليتم نقله وتوزيعه للمستهلكين. تشكل منظومة الهيدروجين الأخضر حلا لتوفير الطاقة وتشكل وسيلة ملائمة لاستغلال الطاقات المتجددة، لاسيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحيوية،⁴ كما تتميز منظومة الهيدروجين الأخضر بالكفاءة المرتفعة لخلايا الوقود وآلات التحليل الكهربائي في تحويل الطاقة الكيميائية الكامنة إلى طاقة كهربائية،

¹ مأمون عيسى حليبي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 145، ربيع 2013، ص. 94.

² علي رجب، تطور امدادات الطاقة في البرازيل وآفاقها المستقبلية، والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 155، 2015، ص. 38.

³ وائل حامد عبد المعطي، انتاج الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 179، 2021، ص. 8، 19.

⁴ محمود سيد علي الصادق، مرجع سابق، ص. 108.

ومن ثم إلى طاقة حركية كبيرة وذات تأثير محدود على البيئة مقارنة بكفاءة محركات الاحتراق الداخلي، فالهيدروجين في نهاية المطاف هو وسيط فعال ناقل للطاقة ومناسب كوقود للنقل.¹

علاوة على ذلك، تم اقتراح خطة الاستراتيجية الأوروبية لتكنولوجيا الطاقة، والتي تعتبر خارطة طريق لاستغلال الفرص الواعدة على مستوى دول الاتحاد في مجالات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية. قدرت المفوضية الأوروبية تخصيص استثمار بقيمة 8 مليار يورو سنويا لتنفيذ خطة الاستراتيجية الأوروبية لتكنولوجيا الطاقة ولنجاح اهداف بخصوص تغير المناخ وتعزيز حصة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة.²

3- اليابان: بسبب محدودية الموارد الطبيعية المحلية، تبنت اليابان، منذ سبعينات القرن الماضي، سياسات طاقة لترشيد استخدام الطاقة وتنويع مصادر الطاقة، من خلال التوسع في استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة، مكنتها من تخفيض اعتمادها على النفط بنسبة 43% في مزيج الطاقة في سنة 2009. مع بداية الألفية الحالية، عدلت اليابان من سياستها الطاقوية للتصدي لظاهرة التغير المناخي، فتنبت زيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير مصادر الطاقات المتجددة لتساهم بنسبة 3,1% من اجمالي امدادات الطاقة الأولية. ولنجاح السياسة الجديدة، زادت الحكومة اليابانية من دعمها المالي والتقني للشركات اليابانية العاملة في الطاقات النظيفة. رغم افتقار اليابان للمصادر الطبيعية إلا أنها قد عوضتها بتقديمها التقني الذي مكنها من تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة حصة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة، الأمر الذي ساعدها على تلبية التزاماتها في مجال التغير المناخي.³

4- الصين: تعد الصين من أسرع الاقتصاديات نمواً، الأمر الذي جعلها من أكثر الدول استهلاكاً واستيراداً للطاقة لتلبية حاجة النمو. رغم الإنجازات المحققة، إلا أن النمو المحقق قد تسبب في زيادة معدلات التلوث وتدهور جودة التربة والمياه، مما استدعى من الحكومة الصينية التدخل بتبني إجراءات وسياسيات لتأمين مصادر الطاقة دون إحداث أضرار كبيرة بالبيئة.

ركزت الوكالات الحكومية ومراكز البحث في الصين، منذ سنة 2004، على إعادة تقييم سياسة الطاقة في الصين، وخرج مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الشعب بتوصيات لضمان أمن امدادات الطاقة على المدى البعيد، معتبرا أن ترشيد استخدام الطاقة ودمج تكامل بين الأولويات البيئية ضمن سياسات الطاقة بشكل تكاملي وزيادة استخدام الطاقات المتجددة وتطوير بدائل وقود نظيفة في قطاع النقل تعتبر من الأولويات المستقبلية لسياسة الطاقة، تم إقرار، في سنة 2005، مشروع قانون الطاقة المتجددة الذي وفر إطاراً حقيقياً سياسياً للنهوض بالطاقات

¹ مأمون عيسى حليبي، مرجع سابق، ص. 118.

² علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الدول الصناعية في أوابك، مرجع سابق، ص. 56-59.

³ علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الدول الصناعية في أوابك، مرجع سابق، ص. 59-61.

المتجددة في الصين، وقد شكلت تنمية الطاقة الخضراء التي تم تبنيها في سنة 2009 والتي تشكل الطاقات المتجددة الركن الأساسي فيها أهم الاستراتيجيات لمواجهة الازمة المالية العالمية ودفع الاستثمار ومواجهة تغير المناخ ورفع تنافسية الطاقة الصينية. تشير التقارير إلى أن الصين قد استثمرت 34,6 مليار دولار في سنة 2009 في الطاقات المتجددة. شهدت الصين تطورات هامة في تقنيات الطاقة المتجددة، فهي تعتبر الدولة الأولى في العالم في إنتاج الطاقة من الرياح وأكبر سوق للمولدات الرياحية بنحو ثلث الإجمالي العالمي، واحتلت المركز الأول في إنتاج واستهلاك الألواح والسخانات الشمسية، واحتلت المركز الأول في إنتاج الطاقة الكهرومائية، كما عززت من مكانتها الدولية في إنتاج الوقود الحيوي.¹ تشكل الطاقة الكهرومائية حاليا 3% في مزيج الطلب على الطاقة الأولية في الصين، ويتوقع أن تحافظ على حصتها حتى سنة 2035.²

5- الهند: تحتل الطاقة الكهرومائية المرتبة الرابعة (1,5%) في مزيج الطاقة في الهند بعد الفحم والنفط والغاز الطبيعي. لتعزيز أمن الطاقة وتخفيف المخاوف من مستقبل امدادات الطاقة، تبنت الحكومة الهندية منذ بداية الألفية الحالية سياسة طاقة وطنية شاملة، واتخذت مبادرات وإجراءات لترشيد استخدام الطاقة واعتمدت استراتيجية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز مكانتها من خلال تقديم حوافز حكومية لرفع مساهمتها بنسبة 4-5% من إجمالي طاقة توليد الكهرباء واستهداف زيادة طاقة الرياح إلى الضعف لتصبح خامس أكبر دولة منتجة لطاقة الرياح. أطلقت الحكومة الهندية، في سنة 2009، مبادرة لاستثمار حوالي 19 مليار دولار لإنتاج 20 غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول سنة 2020، كما وافقت في سنة 2008 على الخطة الوطنية للوقود الحيوي التي أعدتها وزارة الطاقات المتجددة والتي تستهدف توفير الحد الأدنى من مستويات الوقود الحيوي في السوق لتلبية الطلب المتزايد، وتم اقتراح مزج 20% من الوقود الحيوي (الإيثانول والديزل الحيوي) مع البنزين، علما أن مزج 5% من الإيثانول بنسبة 5% قد أصبح الزاميا منذ سنة 2003 في تسع ولايات منتجة لقصب السكر، وتم توسيعها إلى 11 ولاية في 2006.

تقوم الهند بدور فاعل في تشجيع النقل الجماعي ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، والتحول من استهلاك الطاقة الأحفورية إلى الطاقات المتجددة وتشجيع التقنيات النظيفة. وفي سنة 2008، صادقت الحكومة الهندية على تقرير أعده خبراء من مجلس التخطيط الهندي الذي أوصى بزيادة سعة الطاقة الكهرومائية بحوالي 5-6 أضعاف من مستويات سنة 2004 إذا ما أريد تلبية احتياجات الطاقة بحلول سنة 2032 وتحقيق معدل نمو

¹ علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الدول الصناعية في أوابك، مرجع سابق، ص ص. 70-72.

² عبد الفتاح دندي، الميزان النفطي في الصين والانعكاسات على الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، العدد 143، خريف 2012، ص ص. 71.

مستدام بحوالي 8%. من جملة التوصيات التي تضمنها التقرير زيادة حصة الطاقات المتجددة وتوفير التمويل لأبحاث تقنيات الطاقات المتجددة وتسريع تطوير الطاقة الكهرومائية.¹

6- البرازيل: تعتبر البرازيل من الدول الرائدة في إنتاج الوقود الحيوي، حيث كانت الدولة الأكثر إنتاجاً له في العالم في سنة 2000 لتتراجع بعد سنة 2006 إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. شكّل الوقود الحيوي جزءاً هاماً من إمدادات الوقود السائل في السوق البرازيلية لعدة سنوات، واستحوذ على أكبر حصة في الوقود السائل في قطاع النقل في البرازيل مقارنة بأي دولة في العالم. أطلقت البرازيل في سبعينات القرن الماضي البرنامج الوطني للإيثانول "بروألكول" ProAlcol، وهو برنامج وطني واسع للإيثانول بهدف تطوير إنتاج واستخدام الإيثانول كرد فعل على ارتفاع أسعار النفط، وللتخفيف من حدة التقلبات التي يواجهها قطاع إنتاج السكر بسبب الفائض في الإنتاج وانخفاض أسعار السكر من خلال فتح المجال لاستخدام السكر في إنتاج الإيثانول، حيث يعتبر هذا البرنامج الأكبر في العالم من نوعه والخاص بالتطبيقات التجارية للكتلة الحيوية لإنتاج واستخدام الطاقة. تضمن البرنامج جملة من التحفيزات في شكل منح مالية وتخفيضات ضريبية وإجراءات تنظيمية للراغبين في إنتاج الإيثانول من قصب السكر المحلي. وبعد أزمة ارتفاع أسعار النفط في سنة 1979، زادت الحكومة البرازيلية من حزمة الدعم لإنتاج الإيثانول، حيث يعتبر ارتفاع أسعار النفط العامل الأهم لتشجيع إنتاج الإيثانول. استطاعت البرازيل تطوير شبكة واسعة من إنتاج وتوزيع الإيثانول لا مثيل لها في العالم شملت 1,5 مليون مزارع في قطاع زراعة القصب، حيث أن كل البنزين الموزع في البرازيل يحتوي على إيثانول. تجدر الإشارة إلى أن الإيثانول في البرازيل يعتبر منافساً للوقود التقليدي، حيث تبلغ تكلفة إنتاج الإيثانول المستخرج من قصب السكر حوالي 0,23 دولار للتر والتي تعادل سعر 32 دولار للبرميل من النفط، وهي أقل تكلفة لإنتاج الإيثانول في العالم.

إلى جانب الإيثانول، تعبر البرازيل رائدة في صناعة الديزل الحيوي الذي بدأ إنتاجه التجاري في سنة 2005 بعد عقود طويلة من التطوير، لتصبح البرازيل أحد أكبر المنتجين لهذا الوقود الحيوي بعد الولايات المتحدة وألمانيا. تبنت البرازيل عدة سياسات لدعم وتشجيع إنتاج واستخدام الديزل الحيوي، فأطلقت في سنة 2004 البرنامج الوطني لإنتاج الديزل الحيوي بهدف تنويع إمدادات الوقود وتقليص فاتورة استيراد الديزل التقليدي وخلق فرص عمل ومصادر دخل في المناطق الريفية، حيث منحت الشركات المنتجة للديزل الحيوي التي تشتري اللقيم من المناطق الريفية بعض الامتيازات الضريبية. طبقاً للبرنامج، تقرر في سنة 2005 خلط 2% من الديزل الحيوي مع وقود الديزل التقليدي، وتم رفع النسبة تدريجياً لتصل إلى 10% في سنة 2020.²

¹ علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في الدول الصناعية في أوابك، مرجع سابق، ص 78-80.

² علي رجب، تطور إمدادات الطاقة في البرازيل وأفاقها المستقبلية، والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء، مرجع سابق، ص 41، 44، 45.

ثالثا: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

كسائر دول العالم، توجهت الجزائر إلى الاستثمار في مصادر الطاقات المتجددة لتطويرها وإلى تنويع مزيج الطاقة وذلك لمواجهة الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، ولاسيما على الطاقة الكهربائية، من خلال استغلال بعض مصادر الطاقة المتجددة الوفيرة وهي الطاقة الشمسية ثم طاقة الرياح بدرجة أقل، حيث تحقق مصادر الطاقة المتجددة عدة فوائد وعوائد، منها زيادة الدخل القومي وخلق فرص عمل في قطاع الطاقات المتجددة الواعد وخفض تكلفة شبكات التوزيع في المناطق النائية وتوفير الكهرباء فيها والحفاظ على مصادر الطاقة الأحفورية من الاستنزاف للأجيال القادمة، إضافة إلى تنويع اقتصادها من خلال تعزيز قطاع الطاقات المتجددة الواعد وتأمين مصدر دخل مستدام يحقق عائدات قابلة للنمو.¹

غيرها من الدول العربية المصدرة للنفط، يهيمن النفط والغاز على مزيج الطاقة المستهلكة في الجزائر، حيث شكل هذان المصدران ما بين 97 و 98% من مزيج الطاقة الأولية المستهلكة، وحقق الغاز أسرع معدل نمو سنوي مقارنة بباقي المصادر، فقد نما استهلاكه وتوسعت استخداماته نظرا للميزة البيئية الجيدة للغاز كونه مصدر طاقة نظيف إلى حد ما مقارنة بالنفط وللتقدم التكنولوجي الذي سمح بانخفاض انتاج ونقل الغاز والتطور التقني في محطات توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي ما نتج عنه تحسن في الكفاءة وتخفيض التكاليف، إضافة إلى نمو صناعة البتروكيماويات التي شهدتها الجزائر انطلاقا من ثمانيات القرن الماضي تزامنا مع اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز.²

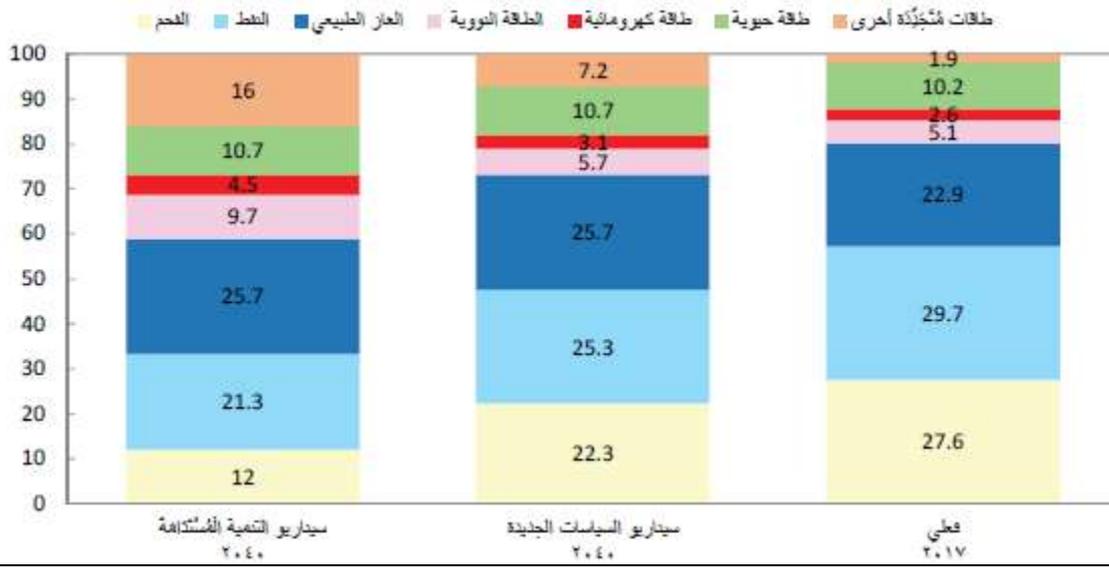
شهدت السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد اهتمام الحكومات المتعاقبة في الجزائر بأهمية تأمين وتنويع مصادر الطاقة لمواكبة المستجدات الدولية وارتفاع الطلب على الطاقات النظيفة التي لا تحدث اضرارا بالبيئة، لاسيما أن الجزائر تتمتع بموارد كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة. من المتوقع أن يرتفع الطلب على مصادر الطاقات المتجددة في العالم بحول سنة 2040 إلى 3,6 مليار طن مكافئ نفط حسب سيناريو السياسات الجديدة وإلى 4,2 مليار طن مكافئ نفط حسب سيناريو التنمية المستدامة، وهو ما سيرفع من حصة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الأولية المستهلكة العالمي على حساب النفط³ حسب الشكل ادناه، وهو ما يحتم على الجزائر مواكبة المستجدات الدولية، حيث أصبح استخدام الطاقات المتجددة من أهم متطلبات الولوج إلى الأسواق الدولية ومن القطاعات الواعدة في استقطاب الاستثمارات.

¹ منال بن سبت وآخرون، الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة، وانعكاساتها على الصادرات النفطية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، العدد 178، 2021، ص ص. 14، 15.

² الطاهر الزيتوني، تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك)، العدد 166، 2018، ص ص. 26، 27.

³ منال بن سبت وآخرون، مرجع سابق، ص. 50.

الشكل رقم (03): تطور مزيج الطاقة الأولية المستهلكة عالميا (نسبة مئوية)



المصدر: منال بن سبت وآخرون، الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة، وانعكاساتها على الصادرات النفطية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 178، 2021، ص. 51.

نظرا لامتلاك الجزائر احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، فقد ركزت الجزائر جهودها في انشاء محطات غازية ومحطات توليد تعمل بنظام الدورة المركبة التي استطاعت تغطية الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر. غير أن ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية وتوجه الجزائر إلى زيادة قدراتها التصديرية من الغاز الطبيعي قد دفعها إلى تنويع مصادر الطاقات، ومن بينها انشاء محطات توليد كهرومائية وشمسية وهوائية. تمكنت الجزائر من الاستفادة الكاملة من مصادر التوليد المائي في أراضيها، حيث بلغت قدرات التوليد الكهرومائية في سنة 2017 حوالي 228 ميغاوات¹، فيما تبقى الاستفادة من بعض مصادر الطاقات المتجددة

¹ عبد الفتاح دندي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص. 131، 139.

الأخرى والمتوفرة بكثرة في أراضيها محدودة، الأمر الذي دفعها إلى اطلاق مشاريع لزيادة الاعتماد على محطات الطاقات المتجددة لتلبية الطلب المحلي المتزايد ثم التصدير إلى الأسواق الإقليمية وأهمها دول الاتحاد الأوروبي التي تعرف تزايدا متسارعا في استهلاك الطاقة وارتفاع الطلب على الطاقات النظيفة تماشيا مع التزاماتها التي أعلنتها لتخفيض معدل الانبعاث من الغازات الدفيئة والتخلص التدريجي من الاعتماد على الطاقة الأحفورية.¹ وفي هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي عن هدفه المتمثل في أن يكون محايدا مناخيا بحلول سنة 2050 من خلال جعل اقتصاداته خالية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تماشيا مع الاتفاقية الأوروبية الخضراء، وهذا يتضمن التخلص من كل وسائل النقل التي تعمل بالوقود الاحفوري المتسبب الرئيسي في التغير المناخي واستبدالها بأخرى تعمل بالطاقة الكهربائية التي تستخرج من مصادر الطاقات المتجددة، وقد اتخذت بعض دولة مثل النرويج قرارها بجعل جميع السيارات الجديدة المباعة خالية من الانبعاث بحلول سنة 2025. وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، أصدر حاكم كاليفورنيا أمرا تنفيذيا في سبتمبر 2020 ينص على حظر بيع السيارات الجديدة التي تعمل بالبنزين في الولاية بحلول سنة 2035.²

قامت الجزائر ببناء محطات توليد فوتوفولطية بقدرات 324 ميغاوات، وتخطط لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالدرجة الأولى وطاقات متجددة أخرى بدرجة أقل حتى سنة 2030 تزامنا مع انخفاض كبير في تكاليف وحدات التوليد بالرياح والطاقة الشمسية لزيادة قدراتها على توليد الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد من الطاقة نتيجة زيادة نمو السكان، وتصدير الكهرباء لتتويع مصادر الدخل فيها، حيث يتوقع أن تضيف المشاريع المخططة وقيده التنفيذ حوالي من 5,45 غيغاوات من الكهرباء.³

وضعت الجزائر خططا طموحة لزيادة نسبة الطاقات المتجددة في تركيبية منظومات توليد الكهرباء لديها والمتوقع أن تبلغ ما بين 27 إلى 37% من القدرة المركبة الاجمالية بحلول سنة 2030، كما هو مبين في الجدول أدناه، وأقرت إجراءات إدارية لتفعيل الفرص الاستثمارية في منظومة الطاقات المتجددة، ومن تلك الإجراءات طرح عدد من مشاريع التوليد بطاقة الرياح والطاقة الشمسية بنظام تعريفية التغذية (Feed-in-Tariffs).

الجدول رقم (02): خطط تطوير قدرات الطاقات المتجددة في الجزائر

المجموع	الكتلة الحيوية	الطاقة الشمسية
---------	----------------	----------------

¹ محمد فرحات، مرجع سابق، ص. 101.

² تركي حسن حمش، التلويح باستخدام السيارات الكهربائية كبديل للسيارات العادية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، العدد 176، 2021، ص. 367.

³ منال بن سبت وآخرون، مرجع سابق، ص. 43.

آفاق الخطة	%	ميغاوات	الطاقة الحرارية الجوفية		الطاقة الشمسية المركزة	الفوتوفولطية	طاقة الرياح
2020	15	4375	5	360		3000	1000
2030	37-27	21600	15	1000	2000	13575	5010

المصدر: سمير قطب، دور شبكات الربط الكهربائي العربي في تعظيم استغلال الطاقات المولدة في وحدات الطاقات المتجددة غير المبرمجة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 169، 2019، ص. 48.

أطلقت الحكومة الجزائرية، في سنة 2011، خططا لإضافة 11,8 جيجاوات قدرات توليد من الرياح والطاقة الشمسية بحلول سنة 2030 لتساهم بحوالي 41% من إجمالي قدرات التوليد الموجودة على شبكة نقل الكهرباء، إلا أن الحكومة قامت لاحقا بتعديل برنامج تطوير قدرات التوليد بحيث تشمل محطات توليد شمسية تعمل بنظام الخلايا الفوتوفولطية بواقع 450 ميغاوات كل سنة خلال الفترة 2022-2030، لاسيما أن الجزائر تتميز بقوة اشعاع شمسي مباشر DNI الذي تحتاجه الذي تتطلبه محطات الطاقة الشمسية تصل في الجزائر إلى 2700 كيلوواط ساعة لكل متر مربع في السنة، وهو ما يجعل تكاليف الطاقة الكهربائية الناتجة منخفضة.¹ ومن المتوقع أن تبلغ قدرات التوليد من المحطات التي تعمل بالطاقات المتجددة في سنة 2030 حوالي 4632 ميغاواط منه حوالي 4394 ميغاواط قدرات توليد من محطات توليد شمسية وحوالي 228 ميغاواط قدرات توليد كهرومائية وحوالي 10 ميغاواط قدرات توليد من محطات توليد تعمل بطاقة الرياح، بحيث تشكل 15,3% من إجمالي قدرات التوليد على الشبكة الكهربائية بحلول سنة 2030،² بينما يتوقع أن تبلغ حصة الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء بحلول سنة 2030 نسبة 27%.³ يجدر التذكير أن التوقعات المستقبلية المذكورة آنفا عرضة للتغيرات التقنية والتطورات التكنولوجية التي يمكن أن تؤثر على قدرات التوليد باستخدام الطاقات المتجددة وتكاليفها وجدواها وانتشارها وحصتها في سوق الطاقة ومزيج الطاقة المستخدم.⁴ رغم توفير موارد كبيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر وقيام الحكومات المتعاقبة بضخ استثمارات لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الوفيرة، إلا أن مساهمتها في مزيج الطاقة لازال متواضعا بسبب ارتفاع تكلفة إقامة مشاريع الطاقات الشمسية وطاقة الرياح وارتفاع التكاليف الاستثمارية نسبيا لتقنيات الطاقات الشمسية وطاقة الرياح مقارنة بالوقود الاحفوري الذي يحظ بالدعم الحكومي.

¹ محمود سيد علي الصادق، مرجع سابق، ص. 116.

² سمير قطب، دور شبكات الربط الكهربائي العربي في تعظيم استغلال الطاقات المولدة في وحدات الطاقات المتجددة غير المبرمجة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 169، 2019، ص. 49.

³ وائل حامد عبد المعطي، مرجع سابق، ص. 83.

⁴ محمد فرحات، مرجع سابق، ص. 120، 121.

أما بالنسبة للطاقة الحيوية، فلا زالت مشاريع إعادة تدوير النفايات في توليد الطاقة في الجزائر قيد الدراسة، حيث يلقي الجزء الأهم من النفايات في المكبات ويتم التخلص منها بطرق غير مستدامة من خلال الحرق والردم، مما يعرض المجتمعات إلى مخاطر التلوث الأرض والهوائي ويضيع المنافع التي تأتي من استغلال النفايات في توليد الطاقة.¹ تجدر الإشارة إلى أن النفايات البلاستيكية تأتي في المرتبة الثالثة بعد الغاز الطبيعي والنفط الخام من حيث المحتوى الحراري للطاقة،² مما يضيع على الجزائر الفوائد والفرص الاستثمارية التي يوفرها إعادة تدوير النفايات، لاسيما أن النفايات متوفرة في كل مناطق الوطن والتي يمكن أن توفر مصدر طاقة مستدام إلى جانب التخلص من الأضرار البيئية والصحية التي تخلفها عدم معالجة النفايات بطرق مستدامة.³ وكذلك الأمر بالنسبة للهيدروجين، حيث أن الجزائر تمتلك مقومات نجاح قيام اقتصاد للهيدروجين ولعب دور هام في تأمين امدادات الهيدروجين إلى الأسواق العالمية، وأهمها الأسواق الأوروبية التي تمتلك الجزائر ميزات تنافسية كالموقع الجغرافي القريب منها والتكلفة التنافسية ووفرة مصادر الطاقات المتجددة، غير أن غياب أي خارطة طريق للهيدروجين التي تتضمن انشاء مصانع لإنتاج الهيدروجين قد ساهم في تأخرها عربيا واقليميا.⁴

الخاتمة:

عرفت الطاقات المتجددة في جميع انحاء العالم انتشارا كبيرا ونموا سريعا مع توجه الحكومات على تخصيص ميزانيات هامة لتمويل مشاريع الطاقات المتجددة ولاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتنوع مصادر الطاقة وتعزيز أمن الطاقة من جهة، وتخفيض الانبعاث الذي تسبب فيها استخدام الوقود الاحفوري من جهة أخرى، للاستفادة من مزاياه، وهي تنامي الطاقة وزيادة الدخل القومي وتأسيس سوق عمل جديد وخلق فرص عمل باستخدام مزيج من السياسات والتدابير والإجراءات المحفزة على زيادة حصة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة. وكغيرها من دول العالم، توجهت الجزائر إلى الاستثمار والتطوير في مصادر الطاقات المتجددة الوفيرة، وبالأخص الطاقة الشمسية، لتعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، ولاسيما في توليد الكهرباء، وتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة الكهربائية ثم التصدير لاحقا إلى الاسواق الأوروبية التي اتخذت تدابير للتخلص التدريجي من مصادر الطاقة المستخرجة من الوقود الاحفوري وتقليل مساهمته في مزيج الطاقات المتجددة لوفاء بالتزاماتها بتخفيض الانبعاث، فضلا عن تنوع مداخيلها واقتصادها من خلال تنمية وتعزيز قطاع الطاقات المتجددة الواعد الذي تشير التوقعات إلى زيادة معدل نموه وارتفاع الاقبال عليه في السنوات القادمة.

¹ الطاهر الزيتوني، تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص. 36-39.

² تستخدم تقنيات التحلل الحراري الحفاز لإنتاج الطاقة من النفايات البلاستيكية خاصة في محطات توليد الطاقة والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

³ ياسر محمد زكي بغادي، إعادة تدوير النفايات البلاستيكية: فرص استثمارية وحلول بيئية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، العدد 174، 2020، ص. 190.

⁴ وائل حامد عبد المعطي، مرجع سابق، ص. 104.

للاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة فإن العمل ينبغي أن يسلط على تبني السياسات المحفزة للقطاع الخاص على الدخول والاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة الواعد واستغلال كل مصادر الطاقات المتجددة المتاحة ومنها تجميع النفايات واستخدامها في توليد الطاقة، كما ينبغي زيادة الوعي بالطاقات المتجددة لزيادة الإقبال العام على استخدام الطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية، من خلال تقديم الدعم والقروض والتحفيزات والامتيازات الضريبية لاستغلال الطاقات المتجددة مثل اقتناء المنازل المحتوية على أنظمة كهربائية مستمدة من الطاقة شمسية وطاقة الرياح واقتناء السيارات الكهربائية أو سيارات الوقود الهيدروجيني.

قائمة المراجع:

- الزيتوني الطاهر، تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 166، 2018.
- الصادق محمود سيد علي، التكامل بين الطاقة المتجددة وصناعة النفط والغاز: رؤية في ضوء الاقتصاد الدائري واقتصاديات التآزر بالتطبيق على دول الأوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 177، 2021.
- بغدادي ياسر محمد زكي، إعادة تدوير النفايات البلاستيكية: فرص استثمارية وحلول بيئية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 174، 2020.
- بن سبت منال وآخرون، الآفاق المستقبلية للطاقات المتجددة، وانعكاساتها على الصادرات النفطية في الدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 178، 2021.
- حليبي مأمون عبيسي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 145، ربيع 2013.
- حمش تركي حسن، التلويح باستخدام السيارات الكهربائية كبديل للسيارات العادية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 176، 2021.
- دندي عبد الفتاح، الميزان النفطي في الصين والانعكاسات على الدول العربية المصدرة للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 143، خريف 2012.
- دندي عبد الفتاح، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الأول، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 170، 2019.

- دندي عبد الفتاح، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي والانعكاسات المحتملة على الصناعة النفطية، الجزء الثاني، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 171، 2019.
- رجب علي، تطور امدادات الطاقة في البرازيل وآفاقها المستقبلية، والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 155، 2015.
- رجب علي، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوابك، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 138، صيف 2011.
- عبد المعطي وائل حامد، انتاج الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 179، 2021.
- فرحات محمد، مصادر الطاقات المتجددة في العالم العربي واستخداماتها في التوليد الكهربائي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 169، 2019.
- قطب سمير، دور شبكات الربط الكهربائي العربي في تعظيم استغلال الطاقات المولدة في وحدات الطاقات المتجددة غير المبرمجة، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد 169، 2019.

جامعة الجزائر 1

كلية الحقوق

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية

المستدامة في عصر الرقمنة في الجزائر - الواقع والآفاق

المنعقد يوم 24 أفريل 2023

عنوان المداخلة: الاستثمار في الطاقات المتجددة وفرصة تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر-واقع وتحديات-.

د/ بولرياس أوثن ليلى،

أستاذ محاضر أ

بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، (الجزائر)

ملخص: تتمحور هذه المداخلة حول دراسة أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مشكلة بذلك فرصة لتحقيق التنوع الاقتصادي المطلوب حاليا في الجزائر، خاصة مع توافرها على الامكانيات التي تؤهلها لإنجاح ذلك، فالانتقال الطاقوي أصبح أمرا مفروضا على كل دول العالم تماشيا مع مقتضيات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، تعرضنا في نص المداخلة لدراسة أهمية الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المقاربة بين المفهومين، ثم تطرقنا للاطار القانوني المنظم لقطاع الطاقات المتجددة بالجزائر، وكذا التجربة الجزائرية للاستثمار في هذا القطاع والواقع والتحديات التي تواجهها.

الكلمات مفتاحية: الطاقات المتجددة، التحول الطاقوي، التنمية المستدامة، الأمن الاقتصادي.

Abstract:

This intervention focuses on studying the importance of renewable energies in achieving sustainable development, thus creating an opportunity to achieve the economic diversification that is currently required in Algeria, especially with the availability of the capabilities that qualify it for the success of this. In the text of the intervention, we presented a study of the importance of renewable energies to achieving sustainable development through the approach between the two concepts

Keywords: Renewable energy, energy transformation, economic security, sustainable development.

مقدمة:

أصبحت معظم دول العالم تدرك بأنّ نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما، خاصة مع تزايد الأزمات البيئية الخطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، تشكل الطاقات المتجددة مصادر مستقبلية هامة للطاقة على المستوى العالمي، فهي بديل للطاقة الأحفورية الناضبة، ويتمثل الدافع الرئيسي للتوجه نحو هذا النوع من الطاقات البديلة في الدافع البيئي، أولا لحماية هذه المواد الطبيعية ضمانا لحقوق الأجيال المستقبلية وثانيا الحدّ من التلوث البيئي الذي تسبب فيه انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، بالاعتماد على الطاقات المتجددة بالدرجة الأولى في الاستثمارات المختلفة، تكريسا لأهداف التنمية المستدامة واستكمالاً للمسار التنموي الرفيق بالبيئة، لأنّ هذه الأخيرة لا تلحق ضرر بالبيئة مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للطاقات الأحفورية، كما أنّها طاقات مستديمة غير نافذة والأهم أن استغلالها لا يؤثر باحتياجات الأجيال المستقبلية فهي تستمد من مصادر الطبيعة كالماء، الشمس والرياح والحرارة الجوفية وغيرها من المصادر التي تتجدد بصورة آلية في الطبيعة.

هذا ما دفع بالعديد من الدول إلى التوجّه لإنتاج هذه الطاقات البديلة بمختلف أنواعها، بما فيها الجزائر التي سعت جاهدة لتكريس إطار تشريعي ومؤسّساتي ملائمين لتفعيل هذه الطاقات، علّما أنّها تملك قدرات جغرافية تؤهلها لإنتاج كبير في هذه الطاقات خاصة الطاقة الشمسية، لكن رغم هذه الأهمية الاقتصادية والبيئية التي تتميز بها هذه الطاقات كخيار مستقبلي إلا أنّ التحول من مصادر الطاقة الناضبة (الأحفورية) إلى الطاقة المتجددة ليس بالأمر السهل لا اقتصاديا ولا ماليا أو تكنولوجيا وحتى في بعض الأحيان سياسيا، هذا ما يدفعنا لدراسة المقاربة بين كل من التنمية المستدامة والطاقات المتجددة كفرصة استثمار جديدة يمكن أن تحقق تنوع اقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الاشكالية قسمنا موضوع المداخلة لمحورين رئيسيين:

1- المقاربة بين الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة

2- الإطار المنظم للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر بين الواقع والتحديات.

المحور الأول: المقاربة بين الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

تعتبر الطاقات المتجددة حاليا مصدرا بديلا للطاقة الأحفورية، فمعظم الدول تتجه الى اعتماد هذه الطاقات بوتيرة متباينة، وذلك يقينا منها بأن هذه الطاقات تحقق امنها الطاقوي من جهة كما انها لا تلحق اضرار بالبيئة، فهي طاقات نظيفة ومستدامة لا تمس بحق الاجيال المستقبلية، فهي تتجدد آليا في الطبيعة هذا ما يكسبها مميزات وأهمية بالغة.

أولا: مفهوم الطاقات المتجددة:

يُقصد بالطاقة المتجددة تلك المستمدة من الموارد الطبيعية للبيئة ولا تنفذ، فتننتج من الرياح والشمس والمياه، إضافة إلى تلك الطاقة الناتجة عن المدّ والجزر، أو الطاقة الحرارية الأرضية، وتعتبر الطاقة المتجددة طاقة صديقة للبيئة بعكس الطاقة التقليدية المعتمدة على الوقود الأحفوري والبتترول، والتي تلحق ضررا بالبيئة، وتسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، والاحتباس الحراري، كما تلوث البيئة بمخلفاتها العادمة، مما يؤثر سلبا على حياة الكائنات الحية الموجودة على سطح الأرض بما فيها الإنسان.

1-تعريف الطاقات المتجددة:

تُعرّف الطاقات المتجددة على أنّها تلك الطاقة التي يتكرر وجودها، فهي متجدّدة بفعل تجدّد مصدرها أمّا بالنسبة لمفهوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC)¹، فالطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي، أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة، كطاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الشمسية، طاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات، طاقة الرياح.

عرّفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على أنّها طاقة لا يكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحدودا في الطبيعة، تتجدد من تلقاء نفسها بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها²، وتظهر في خمس أشكال الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض.

تتفقّ هذه التعاريف المقدّمة للطاقات المتجددة على أنّها عبارة عن طاقة غير ناضبة بل بالعكس طاقة مستدامة دوريا في الطبيعة ولا تلحق أي ضرر بها، فمهما ازدادت وتيرة استهلاكها لن يؤثر ذلك على قوى الطبيعة في تجديدها هذا ما يمنحها صفة الدوام والاستمرارية، محقّقة بذلك أهمّ أبعاد التنمية المستدامة وهو العدالة وحق الأجيال المتعاقبة في البيئة وكل ما تمنحه لنا من مزايا يجب المحافظة عليها بشكل يضمن حتى حق الأجيال المستقبلية فيها.

2-مميزات الطاقات المتجددة :

يمكننا الوقوف على مزايا متعدّدة لهذا النوع من الطاقات، أهمّها أنّها صديقة للبيئة غير ملوثة فلا تلحق بها ضرر مثل ما هو الحال بالنسبة للطاقات التقليدية الأحفورية:

-الطاقات المتجددة صديقة للبيئة: تعتبر الطاقة المتجددة طاقة نظيفة، لأنّها لا تسبب تلوثاً بيئياً خطيراً ولها انبعاثات كربونية منخفضة أو معدومة وانبعاثات دفيئة³، ينبعث من الوقود

¹-أفريدة كافي، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل، التجربة الألمانية نموذجا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 74-75، لسنة 2016، ص 141.

² -voir. United Nations Environment Programme Report, UN, New York, 18 January 2008.

³ - على بهذنة، سليم بوهيدل، دور الطاقات المتجددة في تعزيز ضمان الأمن الطاقوي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2009/2018، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد2، 2021، ص 261.

الأحفوري مستويات عالية من غازات الاحتباس الحراري و ثاني أكسيد الكربون وهما المسؤولان بشكل كبير عن الاحتباس الحراري وتغير المناخ وتدهور جودة الهواء، كما يساهم الوقود الأحفوري أيضًا في انبعاث الكبريت في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى هطول أمطار حمضية ، يمكن أن تسبب الأمطار الحمضية أضرارًا للمباني، تعتبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح صديقة للبيئة، لأنها لا تنبعث منها غازات سامة إلى البيئة، يقلل استخدام الطاقة المتجددة بشكل كبير من الاعتماد على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة وبالتالي يقلل من تلوث الهواء. تعتبر مورد متجدد لا تنضب على مدى العمر، وليس هناك أي احتمال أن تنفذ أي بمعنى مصدر مستدام للطاقة، تعتبر مصادر الطاقة مثل الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) موارد محدودة، وهناك احتمال قوي أن تنفذ في المستقبل، ولهذا يمكن أن تساعد الطاقة المتجددة البلدان النامية من الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، حيث يمكن أن تضمن الرياح القوية والحرارة المنبعثة من تحت الأرض وأشعة الشمس وتحريك المياه إمدادًا ضخمًا وثابتًا بالطاقة للأمة لسنوات عديدة .

-الطاقات المتجددة مصدر موثوق للطاقة: في العقود القليلة الماضية زاد استخدام الوقود الأحفوري بشكل حاد، فأدى هذا الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري إلى تهديد أمننا. فالطاقات التقليدية بمجملها يمكن أن تحلق ازمات دولية قد تصل للنزاعات التجارية وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار الطاقة والحروب غير الضرورية⁴، هذه المتغيرات تؤثر في رسم سياسات الكثير من الدول في مجال الطاقة، الذي يعد حيويًا جدًا واستراتيجيًا أيضًا، على الرغم من كل ما تتميز به الطاقات الاحفورية من عيوب سواء تأثيرها السلبي على البيئة أ، هذه الازمات التي قد تتسبب بها، إلا أن الغالبية يجادلون على حدّ الساعة على امكانية الانتقال لاعتماد الطاقات المتجددة، فالسياسات الخارجية للعديد من الدول تظل متمسكة بهذه الطاقات رغم مساوئها العديد، فيرون من الطاقات المتجددة انها لا تتماشى مع وتيرة نموها الاقتصادي، فينتقدون بوجه الخصوص الطاقة وطاقة الرياح لا يمكن الاعتماد عليها، إلا أنّ تجارب بعض الدول مثل ألمانيا تثبت العكس.

⁴ - السيد شوقي، الطاقة المتجددة، 2008، متاح على الموقع Justice, E. D. www.netfirms.com/domain-names

-الطاقات المتجددة تضمن الصحة العامة: تنبعث من مصادر توليد الطاقة المتجددة القليل من غازات الاحتباس الحراري أو الملوثات في الهواء أو لا تنبعث منها، وهذا يعني بصمة كربونية أصغر وأجواء صحية بشكل عام ، إذا أخذت الحكومات على عاتقها بناء المزيد من مرافق الطاقة المتجددة فسيتمتع السكان بالفوائد الصحية، وفقاً لدراسة أجرتها وكالة حماية البيئة الأمريكية⁵ ينفق الأمريكيون ما يقرب من 361.7 إلى 886.5 مليار دولار سنوياً على الصحة العامة للسكان، يتم تخصيص جزء كبير من هذه الميزانية للتخفيف من الأمراض المتعلقة باستخدام الوقود الأحفوري وعلاجها ، مثل مشكلات الصحة التنفسية والقلبية والسرطان والاضطرابات العصبية، مركبات الاحتباس الحراري والكربون والكبريت المنبعثة من احتراق الوقود الأحفوري تشكل خطراً على صحتنا إذا تم استنشاقها بمرور الوقت وهذا سبب كاف للنظر في المضي قدماً في الطاقة المتجددة.

ثانياً: أنواع الطاقات المتجددة

تتنوع اشكال الطاقات المتجددة باختلاف المصدر الذي تستمد منه في الطبيعة فنجد على سبيل المثال كل من طاقة الرياح، طاقة الماء، طاقة الشمس وغيرها من الطاقات التي يمكن الاعتماد عليها وتحويلها للطاقة الكهربائية بوجه الخصوص لتغطية احتياجات السكان في مختلف أنحاء العالم

1- **طاقة الرياح:** هي الطاقة الهوائية باستخدام الرياح في تحويل الطاقة الحركية إلى طاقة كهربائية، والنمط الشائع لطاقة الرياح هو استخدام المراوح التي تعمل كمحركات تدير تر بينات هذه المراوح المعروفة باسم (طواحين الهواء)، ولا تقتصر مهام توربينات الرياح علي إنتاج الكهرباء وإنما تستخدم في تطبيقات أخرى عديده مثل ضخ المياه وفي ري الاراضي الزراعية وفي تسخين المياه، وهذه المراوح يمكن بنائها في غضون أسابيع مما يجعلها مصدر فعّال وسريع لإنتاج الطاقة⁶، ولكن من الصعوبات التي تواجه توليد الطاقة بواسطة الرياح هي أنّ الرياح مصدر متذبذباً حيث لا يتوافر الهواء السريع طوال العام بأكمله فهناك أوقات من الرياح

⁵- et/strategicplan otection Agency(2021, 05). U.S. Environmental PrConsulté le-
<https://www.epa.gov/planandbudg 01 2022, sur>.

⁶ - EDF, G. (2018). *Qu'est-ce que l'énergie éolienne ?* Consulté le 01 2022, sur <https://www.edf.fr/>

القوية وهناك أوقات من الهواء الساكن، لذلك لا يمكن الاعتماد عليها كمصدر ثابت للحصول على الطاقة.

2- الطاقة الشمسية: هي أهم مصدر للطاقة الحرارية وتستخرج الحرارة من الشمس لإنتاج الطاقة لتوليد الكهرباء والتدفئة وإنارة المنازل والمباني التجارية، يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية،⁷ ويمكن اللجوء إلى الطاقة الشمسية في محطات توليد الكهرباء ليتم استخدامها في الحصول على بخار ماء يعمل على تشغيل توربينات توليد الكهرباء، ومن التطبيقات الشائعة لأشعة الشمس السخانات الشمسية المستخدمة في تسخين المياه بالمنازل بدلاً من تلك السخانات التي تعمل بالغاز الطبيعي.

3. الكتلة الحيوية: طاقة الكتلة الحيوية هي تلك الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو المخلفات الزراعية والنباتات ما يعرف بتقنية الوقود الحيوي، بل ومن المنتجات الصناعية والمنزلية والتجارية بالمثل، يمكن الاستفادة منها في مكافحة التلوث البيئي والتخلص من النفايات بشكل آمن، وذلك بعدة طرق منها الحرق المباشر أو غير المباشر، عن طريق التخمر اللاهوائي، عن طريق التقطير، الأسمدة الكيماوية.

4- الطاقة الحرارية الجوفية: ارتفاع درجة الحرارة في باطن الأرض من الممكن الاستفادة منها في توليد طاقة، يمكن استخدامها بشكل مباشر من خلال خزانات تقع بالقرب من سطح الأرض، إنشاء خزانات تحت سطح الأرض لعمق يتراوح ما بين ما 2-4 كم للحصول على مياه ساخنة تعمل على توليد الكهرباء،⁸ تدفئة المباني عن طريق مضخات حرارية تستفيد من حرارة الصخور أو المياه المتواجدة بالقرب من سطح الأرض.

بنتوع مصادر الطاقات المتجددة تنتوع بدورها طرق استخراجها والاستفادة منها، إلا أنّ أهميتها نفسها في كل هذه الأشكال التي تأخذها فهي طاقة غير ناضبة، مستديمة ولا تضر البيئة بل هي رفيقة بها، هذا ما يدفع بمعظم الدول حالياً للاتجاه إليها، كل بلد حسب امكانيته الطبيعية

⁷ - EurObserv'ER. (2021). *Le solaire photovoltaïque*. Consulté le 11 2021, sur http://www.energies-renouvelables.org/energies_renouvelables.asp

⁸ - Corman, G. (2016, 07 25). Les énergies renouvelables. Consulté le 11 2021, sur <https://www.planete-energies.com/fr/medias/decryptages/les-energies-renouvelables>.

خاصة بعد نجاح تجارب بعض الدول كألمانيا التي تعتبر البلد النموذج في استغلال الطاقات المتجددة الى جانبها اليابان، فكلهما برهن على صحة فرضية الاعتماد على هذه الطاقات وتحقيق نمط تنموي مستدام وذلك دون المساس بالقدرات الاقتصادية للدول التي تتجه لاعتماد عليها محل الطاقة الاحفورية، فهي تلعب دورا مهم في تحقيق الأمن الاقتصادي المستدام وكذا الطاقوي وهو الأهم.

ثالثا: أهمية الطاقات المتجددة في ارساء التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة أساسا على مبدأ حماية الموارد الطبيعية والتعامل معها بطريقة تضمن استدامتها، وذلك بالأخذ بالحسبان محدودية الموارد وعدم تلويث البيئة، ولهذا فإن الطاقات المتجددة هي الأمل والمستقبل في إنتاج الطاقة بدلا من المصادر التقليدية. وقد عقدت عديد المؤتمرات من قبل الأمم المتحدة في سبيل تحقيق ذلك.

1- علاقة الطاقات المتجددة بالتنمية المستدامة:

تكتسب الطاقة المتجددة أهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة، فالعالم يواجه اليوم نقطة تحوّل غير مسبوقه حيث يمثّل تغيّر المناخ تهديداً حقيقياً وداهماً للرخاء الذي يتمتع به الكثيرون اليوم وما تطمح إليه الملايين وتعمل من أجل تحقيقه غداً⁹، ولكن الأمر يتجاوز هذا الوضع بطبيعة الحال، لأنه يتعلّق بمجرد بقاء أكثر مواطني هذا الكوكب استضعافاً على قيد الحياة، بفعل آثار التغيرات المناخية التي أثرت سلبا على أنماط حياتهم بل أبعد من ذلك إذ حتمت عليهم الهجرة القسرية فتفاقت أزمة اللجوء البيئي، هذا من جهة ومن جهة أخرى حماية النظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي ، فالطاقات المتجدّدة يجب أن تكون جزءاً رئيسياً في اعتماد نمط التنمية المستدامة.

تمثل الطاقات المتجددة هدفا محوريا من الأهداف التي سطرّتها الأجندة 21 المكرسة للتنمية المستدامة، وعدم بلوغ الاهداف المتعلقة بالطاقة سيعصب إلى حدّ كبير إتاحة الفرصة للحصول على رعاية صحية أو تعليمية جيّدة، أو تحقيق مساواة الجنسين، أو خلق فرص العمل، أو تحقيق النمو أو ضمان الاستهلاك المستدام أو المقاومة الفعّالة لتغيّر المناخ، مما

⁹ السيد شوقي، الطاقة المتجددة، 2008.

يهدّد بتقويض منجزات الأهداف جميعاً، كما أنّ الهدف السابع المتعلق بالطاقة يشكّل عاملاً أساسياً بالنسبة لما يكاد يكون كل جانب من جوانب التنمية، ولهذا السبب فلا بد من أن يشكّل النجاح هدفاً طليعياً لبلوغ هذه الغاية في موعد أبكر بكثير من عام 2030 من أجل أن تتهيأ شروط التمكين لتحقيق التقدّم بالنسبة لسائر الأهداف.

يأتي انعقاد مؤتمر تغيّر المناخ في باريس في عام 2015 ليؤكّد هذا الجانب الشديد الإلحاح، حيث أنّ هذا الانعقاد يتلو بسرعة اعتماد أهداف التنمية المستدامة، فيما يمثل المؤتمر اختباراً للالتزام السياسي الذي لما تمّ الاتفاق عليه سابقاً في مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، خاصة وأن الوقت الحالي قد يكون آخر فرصة لإنقاذ البيئة من التدهورات الحاصلة، فلن تسمح الظروف القادمة بتأجيل العمل على اعتماد هذا النوع من الطاقات، كما أكدّ عليه الأمين العام الأممي السابق بان كي مون الذي نوّه إلى هذه الفكرة، معتبراً الجيل الحالي بأنّه الجيل الأخير الذي تتاح له فرصة مكافحة تغيّر المناخ

2- مجالات اسهام الطاقات المتجددة لصالح التنمية المستدامة:

يمكن لمصادر الطاقات المتجددة أن تلبي احتياجات السكان بالمناطق الريفية وبكلفة مناسبة، فهي تساهم بشكل مؤثر في تعزيز إمدادات الطاقة وتحفيز التنمية في هذه المناطق، كما تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والرفع من مستوى التعليم والرعاية الصحية وعلى الأخص بالنسبة للنساء والأطفال¹⁰، بالإضافة الى ذلك فتطوير استخدامات مصادر الطاقات المتجددة من شأنه أن يساهم تدريجياً، وبنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة وتنويع مصادرها هذا ما يحقق الأمن الطاقوي ويحدّ من التبعية الطاقوية إذ يمكن انتاجها محلياً.

يؤدي التوجّه إلى استغلال الطاقات المتجددة إلى توفير إمدادات الطاقة اللازمة لتنمية المناطق الريفية والنائية بكلفة اقتصادية مقارنة بالشبكات التقليدية، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة لما يوفره من خدمات تعليمية وصحية أفضل لسكان المناطق الريفية. وخاصة توفير مصادر الكهرباء وضخ المياه والطهي وغيرها، فإن ذلك يمكن أن يحدث تغييراً محورياً في

¹⁰- السيد شوقي، الطاقة المتجددة، 2008.

أوضاع المرأة الريفية وذلك بتحسين نوعية الخدمات المتوفرة لها، بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره من إمكانيات لإقامة صناعات حرفية صغيرة ما سيزيد لدخل الأسرة، كما تحدّد الطاقات المتجددة من التأثيرات البيئية لقطاع الطاقة الأحفورية وعلى الأخص انبعاثات غاز الدفيئة، حيث أن مصادر الطاقة المتجددة مصادر نظيفة لا تسبب تلوث البيئة، علاوة على تحسين الظروف المعيشية.

يتبين من خلال ذلك أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، فهي تؤدي دورا محوريا في تفعيل المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، كما تحقق كل ابعادها سواء الاقتصادي، البيئي وكذا الاجتماعي والبعد التكنولوجي، فهي تقوم اساسا على حماية البيئة وتقليل استنزاف موارد الطاقة التقليدية (الأحفورية)، كما أنّها لا تلحق ضرر بها كونها طاقات نظيفة لا تخلف ملوثات مثل ما يحصل مع الطاقة الاحفورية التي ساهمت في تقاوم ظاهرة الاحتباس الحراري وكل ما استتبعته من تغيرات مناخية خطيرة نلمس اثارها يوميا، فيقن العديد من الدول بأهمية هذه الطاقات دفعها للاستثمار في التكنولوجيات الحديثة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات، وهو حال الجزائر كبلد يملك مؤهلات هامة في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتدعم هذا التوجه ببناء اطار قانوني ومؤسساتي مهمين هذا التوجه.

المحور الثاني: الإطار المنظم للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر بين الواقع

والتحديات.

أدمجت الجزائر ضمن سياستها الطاقوية تطوير الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي، خاصة في الآونة الأخيرة، وتجلّى هذا الاهتمام المتزايد بتكريس إطار تشريعي محفّز للتوجه لاستغلالها وترقيتها، عن طريق وضع قوانين وأنظمة لتسيير هذا القطاع الطاقوي المستدام الذي لا يلحق أي ضرر بالبيئة، بالإضافة للإطار المؤسساتي الذي يعمل بدوره على ترقية العمل بها من خلال بناء مؤسساتي متكامل.

أولا: الإطار التشريعي للطاقات المتجددة في الجزائر:

تمّ إصدار جملة من النصوص القانونية والمراسيم التنفيذية المؤطرة لذلك، ويعتبر القانون رقم 99-09¹¹ من بين الدعائم الأولى لتكريس هذا التوجّه فهو يهدف إلى ترسيخ الفعالية الطاقوية وترقية استخدام الطاقات المتجدّدة في ظلّ حماية البيئة، وتركيز العمل باستراتيجية جديدة تُثَمّن هذه الموارد الغير ناضبة وتحفّز على الاستثمار في الطاقات النظيفة المتجدّدة، وتعتبر هذه الخطوة إيجابية، خاصة وأن القانون صدر في فترة زمنية يمكن وصفها بأنها حرجة مع كل ما يميز به الاقتصاد الوطني، لكن الإقرار بضرورة التحكم في الطاقة والبحث على مصادر جديدة غير ناضبة أمر إيجابي، صدرت قوانين ذات صلة دائماً بالمجال الطاقوي، مثل الأمر 01-02 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات¹²، يهدف لحماية البيئة سواء من خلال ترشيد استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها حفاظاً على مواردها الطبيعية.

تدعيماً لهذه السياسة الطاقوية التي انتهجتها الجزائر حديثاً تمّ سنّ القانون 04-09¹³ المتعلق بترقية الطاقات المتجدّدة في إطار التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال تشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة، للحدّ من المساهمة في الغازات الدفيئة، فاستعمال هذه الطاقات سيساهم في مكافحة التغيرات المناخية التي تتسبب بها، فهو يرمي بالدرجة الأولى إلى الموازنة بين ترقية مصادر الطاقة وضرورة تحقيق التنمية المستدامة، بالمحافظة على الطاقات التقليدية واستبدالها تدريجياً بطاقات بديلة نظيفة وأكثر من ذلك مستدامة.

يهدف هذا القانون إلى المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتأمين مصادر الطاقات المتجددة وتعميم استعمالها، فركّز على تحديد البرنامج المسطر لبلوغ هذه الأهداف، وهو البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجدّدة في إطار التنمية المستدامة، ويمتد هذا البرنامج من سنة 2011 إلى غاية 2030، يهدف لتطوير الطاقة الشمسية، طاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية والأرضية وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية،

¹¹ - القانون 09/99. (28 07 1999). يتعلق بالتحكم في الطاقة. (51). الجريدة الرسمية.

¹²- الأمر رقم 01/02. (02 02 2002). المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات (08). الجريدة الرسمية.

¹³- القانون 04/09. ا. (08 14 2004). يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة (52). الجريدة الرسمية.

سعة هذا البرنامج تقدر بحوالي 22000 ميغاواط خلال الفترة الممتدة بين 2015-2030، سيسمح هذا البرنامج في آفاق 2030 بتحقيق حصة تقدر بـ 27 % من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء وما يجدر الإشارة إليه أن هذا البرنامج مفتوح للاستثمار العام والخاص على حد سواء وهذه الاستثمارات تستفيد من مزايا قوانين الاستثمار، وهو من بين أهم الآليات المعتمد عليها لتكريس أهداف هذا الأخير¹⁴، فنصّ على إنشاء المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة حسب نص المادة 17 من القانون 09/04، كهيئة وطنية تتولى مهام ترقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة إضافة للنصوص التنفيذية التي أصدرت في هذا الشأن مثل المرسوم التنفيذي رقم 04-409¹⁵ المحدد لكيفيات اعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.

ثانيا: الإطار المؤسسي لترقية الطاقات المتجددة:

حظيت الطاقات المتجددة بأهمية بالغة في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة تم إنشاء وزارة البيئة والطاقات المتجددة، هذا يدل على توجه السلطة العامة لإقرار سياسة طاقوية مدعمة باستغلال هذه الطاقات البديلة التي تزر بها الجزائر فلها إمكانات معتبرة لإنتاجها، وتم إلحاقها بالبيئة لأنها ضمن السياسة البيئية العامة الداعمة لفكرة التنمية المستدامة، يؤدي الاعتماد عليها للحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية، وهذا التوجه تعزز بدعم في القطاع المؤسسي فتم إنشاء عدة هيكل لتطوير وترقية هذه الطاقات، نذكر منها:

1.2.2 وكالة لتطوير وعقلنة استعمال الطاقة (APRUE):

أنشأت هذه الوكالة بهدف تنشيط وتنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة اجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات (الصناعة، النقل، الفلاحة... الخ.)، والعمل على تطويرها من خلال إنجاز مشاريع مرتبطة بالطاقات المتجددة والتي تعود بالفائدة سواء على المستثمرين الوطنيين أو الأجانب الذين يقيمون استثمارات في

¹⁴ - حدة ريس، إيمان رحال، حدة طويل، الطاقة المتجددة خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مشروع الطاقة الشمسية الفوتو فولطية في الجنوب الكبير، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 06، 2018، 116.

¹⁵ - المرسوم التنفيذي 19 05 2004، رقم 04/409، يحدد كيفيات اعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة. (32) الجريدة الرسمية.

هذا المجال، وتمّ إنشاء قطب للبحث في الطاقة الشمسية عبر هذه الوكالة، يتضمن مراكز للتكوين والبحث في مجال تنمية الطاقات المتجدّدة المنتجة من الطاقة الشمسية، وتمّ عقد العديد من عقود المناولة لعشرات من الخواص الذين يتعاملون مع هذه المراكز لأجل ترقية العمل بالطاقات المتجدّدة.

1- مركز الطاقات المتجدّدة: (CDER):

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-60¹⁶، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي مكلف بوضع وتنفيذ البرامج البحثية المتعلقة بالتطوير العلمي والتكنولوجي لأنظمة استخدام الطاقات المتجدّدة بمختلف أشكالها، ينشط منذ إنشائه في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية الطاقات المتجدّدة، من خلال نشر ودمج عدّة مشاريع وإنجازات على المستوى الوطني، بفضل ما يزخر به من طاقات بشرية ومادية تمكنه من ذلك، فهو يشمل ثلاث وحدات بحثية وهي وحدة تطوير المعدات الشمسية، وحدة البحث التطبيقي في الطاقات المتجدّدة، ووحدة البحث في الطاقات المتجدّدة في وسط الصحراء، بالإضافة إلى فرع تجاري (ER2) الذي ينشط على المستوى الوطني، عبر منتجاته العلمية وابتكاراته في القطاع.

2- المعهد الجزائري للطاقات المتجدّدة (IAER):

أنشأ في سنة 2011 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 33/11¹⁷، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، يسهر على تنمية وتطوير الطاقات المتجدّدة وتشجيع مشاريع البحث في هذا المجال.

أضيفت هياكل أخرى لها صلة بقطاع الطاقات المتجدّدة مثل مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز (CREDEG)، الهادف لإدخال التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في مجال البحث التطبيقي والتجريبي في هذا القطاع، خاصة تطوير استعمال الطاقات المتجدّدة والعمل على ترقيتها، كما تمّ إنشاء شركة مختلطة الاقتصاد بين شركة سونطراك وشركة سونلغاز ومجمع

¹⁶ - المرسوم التنفيذي، (1988، 02 03). 60/88. يتضمن انشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة (12). الجريدة الرسمية.

¹⁷ - المرسوم التنفيذي ا. (2011، 27 01). رقم 33/11. يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره (08). الجريدة الرسمية

SIM، هي شركة نيو إنيرجي ألجيريا "New Energy Algeria" سنة 2002، تهدف خصيصا لترقية الطاقات المتجددة والعمل على تطويرها، وإنجاز مشاريع مرتبطة بهذا القطاع. يدل هذا الكم من المؤسسات والهياكل باختلاف أنواعها، من مؤسسات إدارية عامة ومؤسسات ذات طابع علمي، ومؤسسات ذات طابع صناعي والتجاري، على التوجه المكثف لدعم قطاع الطاقات المتجددة والاستثمار فيه بشكل كبير، فهو يمثل فعلا الخيار الأنسب لنموذج اقتصادي جديد يتعين على الجزائر اعتماده وهو الاقتصاد الأخضر لأجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة خاصة وأنها تمتلك طاقات كبيرة للاستثمار في قطاع حيوي مثل هذا.

ثالثا: واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر

أصبح الاستثمار في الطاقات المتجددة واقع يجب تنفيذه واستغلاله، خاصة بالنظر إلى الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، في مجال استغلال الطاقة الشمسية بفضل موقعها الجغرافي الذي يؤهلها لتكون مصدرا مهما لهذه الطاقة، ليس على المستوى القاري بل العالمي¹⁸، تمكنت الجزائر من تنفيذ جزء من البرنامج للطاقات المتجددة، إلا أنه تظل هذه الإنجازات قليلة جدًا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات المتاحة وذلك يعود إلى كثرة العراقيل التي تواجه الاستثمار في هذا القطاع.

1- الحصيلة المنجزة من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

سّطرت الجزائر برنامجا طموحا لترقية الطاقات المتجددة منذ سنة 2011، وذلك بهدف تثمين القطاع الحيوي وتنمية الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية، يهدف لإنجاز محطات شمسية كهروضوئية¹⁹، ومن بين المشاريع المنجزة نجد بناء محطة هجينة للطاقة الشمسية بحاسي الرمل، أيضا بناء حاضرة لطاقة الرياح من طرف مجمع سونلغاز والشركة الفرنسية "Vergnet"²⁰، أيضا الشروع في تزويد عشرين قرية بالجنوب بطاقة كهروضوئية المتواجدة في كل من (تندوف، تمنراست، أدرار وإيليزي)، تتكفل بهذا المشروع سونلغاز مع فتح باب الشراكة سواء للقطاع الخاص الوطني أو الشركات الأجنبية، ومؤخرا فقط تم اطلاق مناقصة

¹⁸ - حدة رايس، إيمان رحال، حدة طويل، الطاقة المتجددة خيار استراتيجي لتحقيق التنمية، مرجع السابق، ص 119.

¹⁹ - م.ب.ط.م.، . ا.م. Consulté le 2021, sur <https://www.cder.dz/?lang=ar>. (2021, 09 25).

²⁰ - المرجع نفسه.

لإنجاز مشروع "سولار 1000" الذي يتضمن محطات للطاقة الشمسية. حددت وزارة الانتقال الطاقوي، 11 موقعا بـ 6 ولايات، بمساحة إجمالية تقدر بـ 4250 هكتارا، بمشاركة فعالة من طرف الولايات المعنية وهي البيض، ورقلة، الوادي، المغير، غرداية وبشار²¹.

بناء مصنع لإنتاج وحدات الطاقة الكهروضوئية، وتركيب الألواح الشمسية بالروبية، إضافة لمشاريع أخرى قيد الإنجاز، تشجيعا لهذا التوجّه قام المشرع بمنح تحفيزات لحاملي المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع، عبر منحهم امتيازات مالية وجبائية وجمركية لكل الاستثمارات الهادفة لتحسين فعالية الطاقات المتجدّدة، تقدم الدولة دعم مالي لتغطية التكاليف الناجمة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء للمستثمرين في هذا المجال، كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة بموجب المرسوم التنفيذي 22116/2000²²، من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تميز هذا العام بإطلاق لجنة ضبط الكهرباء والغاز (CREG) في مناقصة وطنية بالمزاد لبناء عدة محطات كهروضوئية بقدرة 150 واط، قامت شركة سوناطراك، بالتعاون مع إيني، بتركيب محطة طاقة شمسية بقدرة 10 ميغاوات في موقع بئر رباح وسط في ولاية ورقلة، وإدراكا منها لبدء عملية التحول في مجال الطاقة لأول مرة على مستوى السلطات المحلية، قامت وزارة الداخلية، الجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، (MICLA) بتشميس أكثر من 80 مدرسة وتحقيق العديد من مشاريع الإضاءة العامة باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والمصابيح الاقتصادية، توقيع اتفاقية إطارية بين وزارة الداخلية، والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم ومركز تنمية الطاقات المتجددة للدعم الفني في مجال الطاقات المتجددة.

2- عوائق وتحديات الاستثمار في الطاقات المتجدّدة:

يهدف برنامج تطوير الطاقات المتجدّدة بالإضافة لإيجاد بديل للطاقة الأحفورية، وترشيد استغلالها، إلى توفير مناصب شغل في ظل الاقتصاد الأخضر لما يزيد عن 200 ألف فرد

²¹ - المرجع نفسه.

²² - مرسوم تنفيذي، م. 2000/116. (29 05 2000). يحدد كينيات تسيير حساب التخصيص رقم 302/101 الذي

عنونه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة (31) الجريدة الرسمية.

آفاق 2030، وهذا يعكس أهمية التوجه نحو دعم هذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه²³، كما أنه يرمي لرفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توطين صناعات جديدة مرتبطة بهذا المجال، تدعّما للاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

نجد بأنّه رغم كل هذه الأهداف والأهميّة التي يحظى بها هذا القطاع، إلاّ أنّه يصادف معوقات كثيرة تحدّ من فعاليته، فاستخدام الطاقات المتجدّدة في الجزائر يعاني من افتقار حاد للكفاءات والإطارات التقنية المؤهلة، والسبب يعود إلى ضعف التكوين وقلة مصادره من جهة، ومن جهة أخرى محدودية التحكّم في التكنولوجيات المتعلقة بالطاقات المتجدّدة، خاصة في تقنية تخزين الطاقة المولّدة من هذه المصادر المتجدّدة هذا بالنسبة للعوائق التقنية والعلمية.

نجد أيضا عوائق مالية فالاستثمار في الطاقات المتجدّدة يتطلب الحصول على تكنولوجيا حديثة جدّ ومكلفة، فارتقاع رأسمال الاستثمار في هذا القطاع يشكل عائق هام يحدّ من فعاليته، بالإضافة إلى عوائق أخرى سواء تلك المتعلقة بالمشاكل التسويقية التي قد تواجه هذه المشاريع علما أن الجزائر من الدول المصدرة للبترو، وأيضا المعوقات الإدارية التي تقف في وجه المستثمرين الراغبين في دخول هذا القطاع، فهي تحول دون تجسيد عدّة مشاريع في أرض الواقع، وزد عليه غموض النصوص القانونية المنظمة لهذا القطاع فهي نصوص غير دقيقة خاصة فيما يتعلق بإنتاج وكيفية استغلال هذه الطاقات المتجدّدة بمختلف أنواعه فهي ناقصة يجب تكملتها.

يعتبر التحوّل إلى هذه الطاقات خيار جدّ استراتيجي للجزائر لكن الواقع يثبت العكس، فنلاحظ بأنّ الرغبة السياسية تقف كأهمّ عائق أمام هذا التوجّه، فحتى مع تدني أسعار البترول، إلاّ أنّ السلطة نجدها دائما تعتمد على الريع البترولي، وتدعم دائما فرص الاستثمار في مجال الطاقة الأحفورية.

يؤثر ذلك على حجم الاستثمار الموجّه لقطاع الطاقات المتجدّدة، مع العلم بأنّها تملك إمكانيات في هذا المجال، فموقعها الجغرافي يؤهلها لتكون قوة اقتصادية في إنتاج الطاقات

²³ - ليلي لعجال، الانتقال نحو الطاقات المتجدّدة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،

المتجددة خاصة الشمسية، إذ تتعدى مدة الإشراق الشمسي 2000 ساعة سنويا على كامل التراب الوطني، وتصل إلى 3900 ساعة بالهضاب العليا والصحراء، من بين 22 ألف ميغاواط تشكّل إجمالي قدرة الطاقة المتجددة في الجزائر التي كانت قد أعلنت في البرنامج الوطني بحلول عام 2030، أنتج 8.1% فقط في الجنوب والهضاب العليا بوساطة نحو 20 محطة للطاقة الشمسية تمّ بناؤها بين عامي 2014 و2020، وهذا يدلّ على أنّ المشروع لم يصاحبه تقدّم ملموس بما فيه الكفاية على أرض الواقع لجعله ذا مصداقية.

إذا قارننا ما هو منجز في هذا المجال بما تزخر به الجزائر من إمكانيات يعتبر قليل جدًا، ولعل أهمّ مؤشر يدلّ على هذه المقارنة هو مشروع "ديزرتك" بقيادة ألمانيا، الهادف لإقامة استثمار ضخم في مجال توليد الطاقة الكهربائية من طاقة الشمس، ومدّها إلى ألمانيا باستخدام تقنية عالية في ذلك، فألمانيا من خلال هذا المشروع تهدف للبحث عن مصادر الطاقات المتجددة خارج إقليمها، لأنّها تمثل مصدرا لتمويلها بالكهرباء آفاق 2050، ويعدّ هذا المشروع أكبر مشروع عالمي لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية، وجزء كبير منه يوجّه للتصدير إلى دول أوروبا على رأسها ألمانيا، لكن تمّ رفضه من قبل السلطات الوصية هذا ما يعكس غياب الرغبة السياسية في تنمية مثل هذه المشاريع.

الخاتمة:

اصبح التوجه إلى الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة أمر مستعجل أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع الوضع الراهن الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، فالتبعية الطاقوية والريع البترولي انعكس سلبا على كل نواحي الحياة في الجزائر، فتدني اسعار النفط في الاسواق العالمية بفعل جائحة كورونا التي تسببت في ركود الاقتصاد العالمي، أثر بدوره على الاقتصاد الوطني وانعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، إن لم نقل مس بكل نواحي الحياة اليومية هذا ما يستدعي فعلا التحرك لإيجاد بديل والتنويع في الاقتصاد الوطني، ويمثل الاستثمار الطاقات المتجددة فرصة فعلا لتحقيق الأمن الاقتصادي وأكثر من ذلك الأمن الطاقوي حتى وإن كنا بلد مصدرا للطاقة لكن اسعار الاسواق العالمية تؤثر كما سبق شرحه على الاقتصاد الوطني ككل، هذا إلى جانب كون التوجه تجو الاستغلال الجيد لهذه الطاقات أضحي محلا

للمنافسة من الدول المجاورة التي تتشابه في امكانياتها الطبيعية بالجزائر، وأحسن مثال عن ذلك مشروع ديزيرتيك الذي ظفرت به المغرب، هذا ما يحتم على السلطات الوطنية التفكير جيدا في مسألة الاستثمار في القطاع وفتح الباب خاصة للاستثمارات الأجنبية، لأنها تضمن نقل خبرة وتكنولوجية في المجال.

على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تقوم الطاقات المتجددة بدور مهم في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وتساهم في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والحفاظ على البيئة.
 - حقق الاستغلال العقلاني والرشيد للطاقات المتجددة سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر.
 - يولد التحول نحو استغلال هذه الطاقات المتجددة تفادي استنزاف في الثروات إلى جانب منع التلوث لما ينجر عنها من أخطار تصيب البيئة والمجتمع ككل.
- بعض التوصيات والاقتراحات التي تساهم في تحسين جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة والتي من شأنها أن تنعكس على التنمية المستدامة:
- ✓ تكييف الإطار القانوني بشكل أكثر ملائمة مع متطلبات الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة.
 - ✓ توفير متطلبات الاستثمار الناجح في مجال الطاقات المتجددة من موارد مالية ومادية وبشرية وتقنية.
 - ✓ إعطاء الاهتمام للدراسات والأبحاث التي تسعى لإيجاد الطرق المثلى لاستغلال واستثمار الطاقات المتجددة، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة لإنماء و رفع عملية الاستثمار في هذه الطاقات وحجم تمويلاتها.
 - ✓ البحث عن مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات خاصة بإشراك القطاع الخاص في المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة.
 - ✓ زيادة الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية باعتبار الجزائر تمتلك أكبر مصدر للطاقة الشمسية في العالم يقدر ب 3000 ساعة شمسية في السنة .

قائمة المراجع:

1- المقالات العلمية:

1. فريدة كافي، الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل، التجربة الألمانية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 74-75، لسنة 2016، ص 141.
2. على بهدنة، سليم بوهيدل، دور الطاقات المتجددة في تعزيز ضمان الأمن الطاقوي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2009/ 2018، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد2، 2021، ص 261.
3. حدّة رايس، إيمان رحال، حدة طويل، الطاقة المتجددة خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مشروع الطاقة الشمسية الفوتو فولطية في الجنوب الكبير، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد06، 2018، 116.
4. ليلي لعجال، الانتقال نحو الطاقات المتجددة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 16، 2020، 162.

2- النصوص القانونية:

أ- النصوص التشريعية:

1. القانون 09/99. (28 07, 1999). يتعلق بالتجكم في الطاقة. (51). .
الجريدة الرسمية.
2. القانون 09/04، ا. (2004, 08 14). يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة (52). الجريدة الرسمية.
3. الامر رقم 02/01. (2002, 02 05). المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات (08). الجريدة الرسمية.

ب- النصوص التنظيمية:

1. المرسوم التنفيذي ا 19 05 2004). رقم 409/04. يحدد كفاءات اعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة. (32) الجريدة الرسمية.
2. المرسوم التنفيذي، (1988, 03 02). رقم 60/88. يتضمن انشاء مركز تنمية الطاقات المتجددة (12). الجريدة الرسمية.
3. المرسوم التنفيذي ا. (2011, 01 27). رقم 33/11. يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره (08). الجريدة الرسمية.
4. مرسوم تنفيذي، م. 2000/116. (2000, 05 29). يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص رقم 302/101 الذي عنوانه «الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة» (31) الجريدة الرسمية.

3- وثائق:

- 1- السيد شوقي، الطاقة المتجددة، 2008، متاح على الموقع www.netfirms.com/domain-names Justice, E. D.
- 2- et/strategicplan otection Agency(2021, 05). U.S. Environmental PrConsulté sur le- <https://www.epa.gov/planandbudg> 01 2022,
- 2- EDF, G. (2018). *Qu'est-ce que l'énergie éolienne ?* Consulté le 01 2022, sur <https://www.edf.fr/>.
- 3- Corman, G. (2016, 07 25). Les énergies renouvelables. Consulté le 11 2021, sur <https://www.planete-energies.com/fr/medias/decryptages/les-energies-renouvelables>.
- 4-EurObserv'ER. (2021). *Le solaire photovoltaïque*. Consulté le 11 2021, sur http://www.energies-renouvelables.org/energies_renouvelables.asp.
- 5-voir. United Nations Environment Programme Report, UN, New York, 18 January 2008.
- 6- م.ت.ط.م.،. ا. م. (2021, 09 25). Consulté le 2021, sur <https://www.cder.dz/?lang=ar>.

عصرنة الواقع الاقتصادي في الجزائر بين التنوع والرقمنة -المؤسسات الناشئة أنموذجاً-

Modernizing the economic reality in Algeria between
diversification and digitization – emerging enterprises as a

- model



ط.د شابني سفيان

طالب دكتوراه

معهد الحقوق، المركز الجامعي تيبازة.

ملخص:

منذ عقود مضت، شهدت الجزائر بعد تبنيها لنظام اقتصاد السوق طفرة اقتصادية ملحوظة، حيث سعت من خلال اعتمادها لهذا النهج إلى التنصل من فكرة الاقتصاد الريعي القائم أساسا على قطاع المحروقات؛ والبحث عن بدائل اقتصادية حديثة من شأنها الرقي بالاقتصاد الوطني لمصاف اقتصادات الدول الكبرى التي تركز على التنوع والرقمنة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة كثفت السلطات الوطنية جهودها لمواكبة كل التحولات التي تشهدها الساحة الدولية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية، وذلك باستحداث قطاعات حديثة جعلت منها مصادر جديدة داعمة للاقتصاد الوطني ومحركة لعجلة التنمية المستدامة؛ ومن أبرزها قطاع المؤسسات الناشئة.

وفي هذا الإطار، فإن توجه الجزائر نحو اعتماد المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة نابع من الحاجة المستمرة إلى التنوع الاقتصادي، الذي أصبح حتمية لا مفر منها لمعالجة النقائص التي يعترها الاقتصاد الوطني؛ والتماشي مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، تحقيقا للاقتصاد الرقمي المنشود.

Abstract:

Decades ago, after adopting the market economy system, Algeria witnessed a remarkable economic boom. By adopting this approach, it sought to evade the idea of a rentier economy based primarily on the hydrocarbons sector. And the search for modern economic alternatives that would advance the national economy to the ranks of the economies of major countries that are based on diversification and digitization.

In order to achieve the desired goals, the national authorities have intensified their efforts to keep pace with all the changes taking place in the international arena in the economic and technological fields, by developing modern sectors that have turned them into new sources that support the national economy and drive the wheel of sustainable development. One of the most prominent is the start-up sector.

In this context, Algeria's approach to adopting emerging institutions in light of the knowledge economy stems from the constant need for economic diversification, which has become an inevitable imperative to address the deficiencies in the national economy, And in line with the requirements of the fourth industrial revolution, in order to achieve the desired digital economy.

Keywords: emerging enterprises, digital economy, economic diversification.

شهدت دول العالم في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية وتكنولوجية واسعة مردها تزايد حاجيات الساكنة من جهة، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة على ضوء اقتصاد المعرفة من جهة أخرى؛ فقد تم التخلي عن كل الأفكار التقليدية التي من شأنها عرقلة عجلة النمو الاقتصادي بما يتلاءم ومتطلبات العصر. أما الجزائر، وكغيرها من الدول النامية سعت جاهدة لمسايرة التطورات الدولية على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي؛ ذلك من خلال تبنيها لمفهوم التنوع الاقتصادي، الذي كان لا بد منه في ظل النقائص التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ذو الطبيعة الريعية القائمة على قطاع المحروقات؛ فاتحة المجال أمام الإستثمار الصناعة والفلاحة وكذا المشاريع الصغيرة الابتكارية وأبرزها المؤسسات الناشئة. وتماشيا مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة المرتكزة أساسا على الرقمنة الشاملة للقطاعات كثفت السلطات الوطنية جهودها لتحقيق هذه الغاية المرجوة من خلال وضع إستراتيجيات وبرامج تهدف لتعزيز استخدام التكنولوجيا والمعرفة.

وبناء على ما سلف ذكره، نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنوع والرقمنة الاقتصادية المنشودة في الجزائر؟

وتأسيسا على ذلك، ولمعالجة الإشكالية محل الطرح ارتأينا إلى تقسيم خطة دراستنا كالاتي:

المحور الأول_ المؤسسات الناشئة كآلية عصرية لدعم الاقتصاد الوطني.

أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي للمؤسسات الناشئة.

ثانياً: مظاهر دعم المؤسسات الناشئة للاقتصاد الوطني.

المحور الثاني_ تداعيات الرقمنة في ظل اعتماد المؤسسات الناشئة.

أولاً: الجهود الوطنية لتكريس الرقمنة الاقتصادية.

ثانياً: آثار الرقمنة الاقتصادية بين الواقع والمأمول.

المحور الأول_ المؤسسات الناشئة كآلية عصرية لدعم الاقتصاد الوطني

يعيش الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية تجديدا للبنى والأسس التي يقوم عليها، بغية تطويره ووضع

حد لكل الشوائب التي تشوبه، هذا ما دفع الجزائر إلى الاهتمام بالمفاهيم المستحدثة للمؤسسات الاقتصادية

وعلى رأسها المؤسسات الناشئة.

أولاً- الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة

أ_ الإطار القانوني:

تجدر الإشارة أولاً بأن النظام القانوني الساري لا يتلاءم وفلسفة المؤسسات الناشئة، بحيث لم يتضمن تعريفاً لها ولم ينص صراحة على إجراءات إنشائها وتنظيمها، كما لم يحدد إطارها القانوني، لكن دعماً لحركية إنشاء المؤسسات الناشئة مهلت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات، حينئذ حاول المشرع الجزائري تعريفها من خلال جملة من النصوص القانونية المختلفة.¹

حيث عرفها المشرع في القانون التوجيهي رقم 15-21 المعدل والمتمم، المتضمن البحث العلمي والتطور التكنولوجي؛ في مادته السادسة "تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير."²

كما أشارت أحكام القانون 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة، إلى المؤسسة الناشئة كقطاع لا بد من ترفيقه في إطار المشاريع المبتكرة، وذلك من خلال المادة 12 منه، إضافة إلى ذلك تناولت المادة 21 من نفس القانون طرق وآليات تمويل المؤسسات الواعدة.³

أما في ظل قوانين المالية، فإن القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، قد تضمن أحكاماً تتعلق بالمؤسسات الناشئة من خلال نص المادة 61 منه التي نصت على إعفاء الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات IBS والرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للمعاملات التجارية.⁴ وفي ذات السياق، نصت المادة 131 من القانون نفسه على أنه "ينشأ حساب تخصيص خاص في الخزينة رقم 150-302 عنوانه صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة."⁵

كخلاصة يهدف قانون المالية لسنة 2020 لدعم المؤسسات الناشئة عن طريق مواصلة الإصلاحات الجبائية ودفع الاستثمار والتصدي للتهرب الجبائي مع المحافظة على التوازنات المالية العمومية.⁶ وبناء على ما سبق ذكره، نتوصل إلى نتيجة مفادها أن القوانين المذكورة سلفاً لم تحدد مفهوم الشركات الناشئة بدقة هذا ما يتطلب ضرورة سن جملة من النصوص التي ترفع اللبس عن المفاهيم المرتبطة بها.

ب_ الإطار المؤسسي:

1_ اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة

أنشئت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر سنة 2020، وبالرجوع لنص المادة 11 منه، فإن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم كل المعايير والشروط المحددة ضمن هذا المرسوم؛ أهمها قيامها على فكرة مبتكرة.⁷

وتنشأ هذه اللجنة لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، يكون مقرها الجزائر العاصمة، وتتشكل طبقا لنص المادة 03 من المرسوم 20-254 من ممثلي مختلف الوزارات ذات الصلة بالميادين الاقتصادية والتكنولوجية.⁸

2_ مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة

تم إنشاء هذه المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي 20-356، الذي أطلق عليها تسمية "ألجيريا فنتور".⁹ وتعد ألجيريا فنتور مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، تحمل التسمية المختصرة ألجيريا فنتور وتدعى في صلب النص "المؤسسة".¹⁰ وتقوم بالمهام التالية:

-إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتخذة لتطوير حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين وضمان مبتغاها وتقييمها.

-المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات صلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولتية.

-المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹¹

3_ صندوق تمويل المؤسسات الناشئة

تم إنشاء هذا الصندوق بهدف الدعم المالي للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، وكان هذا بموجب المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020، وذلك ضمن حساب تخصيص خاص في الخزينة رقم 150-302؛ ويعتمد صندوق تمويل المؤسسات الناشئة على تمويل قائم على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على آليات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، أي تمويل هذه المؤسسات يكون عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية لا يمتلكونها أصلا.¹²

ثانيا_ مظاهر دعم المؤسسات الناشئة للاقتصاد الوطني

تشكل الشركات الناشئة إحدى الرهانات الأساسية التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وما إلى ذلك، ويمكنها أن تساهم بفعالية في القطاع الاقتصادي المنشود في الجزائر.¹³

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج مجال المحروقات، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تحققها المؤسسات الناشئة في النحو الاقتصادي. وعليه يجب الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتوفير الدعم الحالي والإداري والقانوني واللوجستيكي من أجل كسب رهانات التنمية الاقتصادية

في الجزائر، حيث لعبت دورا هاما باعتبارها محرك رئيسي في الاقتصاد سنتي 2017 و2018 بنسبة 86.34 بالمئة و82.73 بالمئة على الترتيب، وهذا ما حرك وساهم في زيادة الناتج المحلي الخام.¹⁴ أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فقد أصبحت الشركات الناشئة تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبليين، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، التي تقتضي إعادة التشكيل الجذري لأنماط الإنتاج والاستهلاك وإحداث تغييرات في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتطلب من ثم التحويل الهيكلي للاقتصادات.¹⁵

وعليه فإنه توجد مساهمة وأهمية بالغة للمؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية بالجزائر والتي تمثلت في المساهمة في إحداث أثر إيجابي في المجتمع، بالإضافة إلى تشجيع الطلبة والباحثين على البحث والتطوير وتنفيذ أفكارهم الإبداعية وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.¹⁶ وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بدور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال إحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، كما أنشئت اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254.¹⁷ غير أن التأخر في وضع الأطر القانونية والتنظيمية للمؤسسات الناشئة أصبح يحول دون نمو الوعي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه المؤسسات ومدى النتائج الإيجابية التي يمكن أن تحققها. هذا ما يستدعي ضرورة تدخل السلطات الوطنية لتحسين البيئة القانونية للمؤسسات الناشئة، والعمل على ترسيخ هذه الفكرة في أذهان الشباب الطموح والمبتكر.

المحور الثاني_ تداعيات الرقمنة الاقتصادية في ظل اعتماد المؤسسات الناشئة.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات النامية التي ظل النهج التقليدي فيها ساريا منذ عقود، هذا ما استدعى ضرورة العمل على بناء اقتصاد قائم على المعرفة مواكبة لما آلت إليه غالبية دول العالم؛ من خلال وضعها لسياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا والمعرفة.¹⁸

أولاً_ الجهود الوطنية لتكريس الرقمنة الاقتصادية.

إن الجزائر وعلى غرار العديد من الدول النامية لازالت تحاول بجهد كبير التحول نحو بناء اقتصاد المعرفة القائم أساسا على الرقمنة، وذلك من خلال وضع خطط واستراتيجيات هادفة لإقامة ركائز اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى تحسين مؤشراتته في الجزائر.¹⁹

حيث يعد التحول الرقمي في صلب استراتيجيات الحكومة الجزائرية للتجديد والإنعاش الاقتصادي؛ وتعمل الحكومة في إطار مقارنة شاملة ومتكاملة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات، التي تشمل دعم اقتصاد المعرفة والابتكار والمؤسسات الناشئة وإزالة كل عراقيل ومعوقات نجاحها، وسنحاول تلخيص أهم مرتكزاتها في النقاط التالية:

- السعي للاستعمال الأمثل لمنشآت دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال القائمة، وإنجاز قدرات جديدة تستجيب للمعايير الدولية كروافد لبروز وتطوير اقتصاد رقمي حقيقي، ولهذا سوف تعكف الحكومة على:

- تحسين نوعية خدمة الربط لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين؛

- تعميم النفاذ إلى الأنترنت ذات التدفق العالي جدا من خلال عصنة وتكثيف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية وتأمينها؛

- تطوير مجتمع المعلومات الجزائري من خلال ترقية المضامين الرقمية المحلية، ووضع آليات لتسيير وحوكمة الإنترنت على المستوى الوطني²⁰.

فضلا عن ذلك، فإنه من المتوقع القيام بمقاربة نظامية بيئية ترمي إلى تطوير ثقافة الابتكار، بما يأتي:

- إنشاء وتعزيز الجسور الضرورية بين الحاضنات والمسرعات وحاضنات المؤسسات والجامعات وتدعيم التعاون بين مختلف الشركاء؛

- تعزيز الشراكة والمقاولاتية الاجتماعية كدعامة استراتيجية من خلال تنفيذ الأعمال المهيكلة في مجال الحوكمة الرقمية؛

- دعم حضانات الأعمال عند اقتناء التكنولوجيات الجديدة واستعمالات الرقمنة؛

- تأهيل الحظائر السبيرانية Cyber.parcس والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع نشاط الصناعة، الفلاحة، الاتصالات، المحاور التكنولوجية... وغيرها²¹.

ودوما في إطار الجهود الحكومية لدعم الابتكار والمؤسسات الناشئة والتحول الرقمي، فقد تم عقد ندوة دولية بتاريخ 16 نوفمبر 2019 بالمركز الدولي للمؤتمرات بناي الصنوبر، من تنظيم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ بعنوان " دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي المحلي ". وأهم المخرجات التي توصلت إليها هذه الندوة إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجية²².

ثانياً_ آثار الرقمنة الاقتصادية بين الواقع والمأمول

أ_ تاك غراف نموذجاً لنجاح المؤسسات الناشئة في المجال الرقمي في الجزائر

تعتبر الشركة الناشئة تاك غراف نموذجاً راقياً لنجاح الشباب الجزائري في ولوج الأسواق العالمية بأفكار مبتكرة في مجال الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية، حيث توجت بالمرتبة الأولى في المسابقة الدولية للابتكار "أوفيسين اكسبو" بمراكش مطلع 2020؛ بفضل الابتكار الرقمي Drugables 1.0 الجهاز يعتمد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي، يقدم حلولاً في مجال الصحة للحد من الأخطاء الطبية خاصة في مجال التخدير، حيث عمل على تطويره فريق مكون من ستة 6 أعضاء، ويصدر هذا الجهاز إلى 14 دولة إفريقية وقد تم مؤخراً بتوقيع عقد باسم الجزائر مع شركة عالمية بدبي لتطوير النسخة الثانية منه، بغرض تسويقه إلى مختلف دول العالم²³.

ب_ المنافع المرتقبة كنتيجة للتحول الرقمي المنشود

- أثر إيجابي على النمو الاقتصادي: حيث أثبتت الدراسات الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين نفاذ ووصول البنية التحتية للاتصالات الرقمية ذات النطاق العريض والسريعة وبين الناتج الاقتصادي القومي الفردي، حيث إذا توفرت هذه الخدمات ل 10 بالمئة من السكان فإنه يقابلها زيادة بالناتج القومي بحوالي 0.5 بالمئة؛

- أثر إيجابي بتحقيق الرفاه الاجتماعي؛

- أثر إيجابي على استحداث فرص عمل جديدة كنتيجة مقابل ما ينتج من التحول الرقمي؛

- تحسين كفاءة وأداء القطاع العام وزيادة الطلب على الخدمات الإلكترونية للحكومة؛

- تطوير قطاع التكنولوجيا المالية، قطاع التصنيع، الرعاية الصحية، القطاع التعليمي والزراعي؛

- المساعدة على تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة²⁴.

ج_ تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

رغم الدور البارز الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني إلا أنها لازالت تعاني من جملة من النقائص وتواجه العديد من التحديات التي تقف حائلاً أمام تطورها وهذا يعود للأسباب التالية

- حداثة ومحدودية فكرة إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر؛

- التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية؛

- ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار؛

- ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع²⁵.

خاتمة:

إن توجهات النظام العالمي الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المنشودة، استدعت من الدولة الجزائرية تكثيف جهودها من خلال وضع توليفة إستراتيجيات وبرامج تهدف إلى تحسين مؤشرات النمو الإقتصادي، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنويع الإقتصادي، الرقمنة، وتبني مفاهيم اقتصاد المعرفة. وعليه فإن هذا ما دفع بالمشروع الجزائري إلى اعتماد المؤسسات الناشئة، حيث أصبح يعول عليها لدورها الفعال في النمو الإقتصادي كونها تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتعمل على زيادة الدخل الوطني كما أنها تهدف لتعزيز ودعم التحول الرقمي الذي سعت السلطات الوطنية لتكريسه. غير أن المؤسسات الناشئة تشهد العديد من الصعوبات على أرض الواقع، أبرزها عدم استحداث إطار قانوني خاص بها، هذا ما نتج عنه جملة من المعوقات لنشاطاتها الإقتصادية القائمة على الابتكار، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

* جهود الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال على استحداث إطار قانوني وتنظيمي للمؤسسات الناشئة.

* فاعلية المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية في إطار مقارنة التنويع الإقتصادي.

* دعم المؤسسات الناشئة للإقتصاد الرقمي في الجزائر وقد برز لاسيما من خلال النموذج الناجح للمؤسسة الناشئة "تاك غراف".

وبناء على ما سبق، توصلنا إلى جملة من التوصيات:

* ضرورة تكثيف الجهود من أجل استحداث إطار قانوني وتنظيمي للمؤسسات الناشئة وزيادة حجم التمويل والإنفاق لمضاعفة فاعليتها على أرض الواقع.

* إقحام المؤسسات الناشئة كمكون بارز في كافة البرامج الوطنية الموضوعة في إطار تحقيق التنمية الإقتصادية.

* برمجة ندوات وملتقيات وطنية ودولية تسمح بالتعريف بطبيعة هذه المؤسسات ومدى أهميتها في ترقية الإقتصاد الوطني.

- 1- بلود عثمان، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر -المعوقات والآفاق-، منصة الجرائد العلمية الجزائرية ASJP، المجلد 18، العدد 02، 2022، ص 754.
- 2- القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30-12-2015 المتضمن البحث العلمي والتطور التكنولوجي، المعدل والمتمم بموجب القانون 20-01 المؤرخ في 30-03-2020، ج.ر. عدد 20 الصادرة ب 05-04-2020.
- 3- قانون 02-17 المؤرخ في 10-01-2017، المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر. عدد 02 المؤرخة في 11-01-2017.
- 4- قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11-12-2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر. عدد 81 الصادرة بتاريخ 30-12-2019.
- 5- المرجع نفسه.
- 6- بلود عثمان، مرجع سابق، ص 755.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15-09-2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مفاهيمها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر. عدد 55 الصادرة في 21-09-2020.
- 8- المرجع نفسه.
- 9- المرسوم التنفيذي 20-256 المؤرخ في 30-11-2020، المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وسيرها وتنظيمها، ج.ر. عدد الصادرة في 06-12-2020.
- 10- المرجع نفسه.
- 11- بلود عثمان، مرجع سابق، ص 756، 757.
- 12- المرجع نفسه، ص 757.
- 13- عبد الحق زياني وزهرة هوار، مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم مساعي التنمية -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الناشئة الجزائرية-، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 22، العدد 02، 2022، ص 100.
- 14- عائشة صفراني وأمال مطابس، المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، ص 95.
- 15- المرجع نفسه، ص 95.
- 16- عبد الحق زياني وزهرة هوار، مرجع سابق، ص 98.
- 17- المرجع نفسه، ص 101.
- 18- مريم بورويصة، المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2022، ص 88.
- 19- المرجع نفسه، ص 86.
- 20- قريني نور الدين، دور المؤسسات الناشئة التقنية في تحقيق التحول الرقمي المنشود في الجزائر، مجلة الإبداع، مجلد 12، عدد 01، ص 118.
- 21- المرجع نفسه، صص 118، 119.
- 22- المرجع نفسه، ص 119.
- 23- مريم بورويصة، مرجع سابق، ص 89.
- 24- قريني نور الدين، مرجع سابق، ص ص 120، 121.
- 25- مريم بورويصة، مرجع سابق، ص 89.



جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة -
كلية الحقوق

ملتقى وطني افتراضي حول:

رهانات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة
في عصر الرقمنة في الجزائر
-الواقع والآفاق- يوم 24 أفريل 2023

محور المداخلة:

واقع وآفاق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة

موضوع المداخلة: التطور التكنولوجي الرقمي عامل أساسي للتنمية

المستدامة والتنوع الاقتصادي

من إعداد كل من الطالبين:

- عبد السلام بوكعبين، طالب السنة الثالثة دكتوراه، قسم القانون العام، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

- ممداد محمد، طالب السنة الثالثة دكتوراه، قسم القانون العام

مقدمة:

لقد فرضت أحد العوامل الأساسية في العملية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي المتمثلة في الرقمنة على الدولة الجزائرية ضرورة مواكبة التغيرات الحاصلة في العالم، وحثية إتباع إستراتيجية جديدة في التخطيط الاقتصادي وفق نموذج مستجيب للنمو في مختلف المجالات الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والتجارية، السياحة،...)، وكذا التعرف على التحديات الاقتصادية الحالية والتنبؤ بالتحديات المستقبلية التي تواجهه و/أو يمكن أن تواجه الاقتصاد الوطني.

غير أنه في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي ميّزتها الثورة الصناعية الرابعة، أضحي الاستشراف الإلكتروني حتمية من أجل اعتماد التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها على المستويين الداخلي والخارجي بما يساعد على رفع القدرة التنافسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما أنّ للتكنولوجيا الرقمية دور إيجابي في تطوير وتحسين التنمية المستدامة، فإنه في المقابل يمكن لهذه التقنية التأثير سلباً على التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

فما هو إذاً واقع التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر الرقمنة؟ وفيما تتمثل آفاقها المستقبلية؟

ما مدى تأثير التكنولوجيا الرقمية على التنمية المستدامة؟ وما هي آثار الابتكار الرقمي على الاقتصاد؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نعرض إلى التكنولوجيات الجديدة وتأثير التكنولوجيات الرقمية (المطلب الأول)، ثم إلى التكنولوجيا والإدماج (في المطلب الثاني)، وفي مطلب ثالث إلى حوكمة التكنولوجيا الرقمية وأثر الابتكار على الاقتصاد.

المطلب الأول:

التكنولوجيات الجديدة وتأثير التكنولوجيات الرقمية

يشهد العالم منذ بضع سنوات تحولات جذرية لها آثار عميقة على شتى المستويات الحياتية والاقتصادية، العامة والفردية. والمحرك الرئيسي لهذه التحولات هو التكنولوجيا الجديدة التي تم تطويرها في العقود السابقة وأهمها التكنولوجيا الرقمية والنانوية. بسبب تطوير أجهزة فائقة الدقة والكفاءة، قادرة على التقاط أنواع عديدة من الإشارات وبكلفة متدنية، فقد ازدادت كمية البيانات المخزنة. وبات الاختصاصيون في هذا المجال يصفون ذلك بـ "تسونامي البيانات الضخمة". وهذا ما دعا الباحثين إلى دراسة كيفية الاستفادة من البيانات الضخمة لتحسين حياة الإنسان وأداء المؤسسات وزيادة القدرات البشرية على تلبية الحاجات المتزايدة بفعل الانفجار السكاني وانحسار الموارد الطبيعية. فقاموا بتطوير تقنيات مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة بشكل فعال وسهل الاستعمال. وتستخدم هذه التقنيات في عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة والحكومية كما أنها تسهم إسهامات حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن للإنجازات الرقمية أن تدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وأن تعجل بتحقيقه، بدءاً من إنهاء الفقر المدقع إلى الحد من وفيات الأمهات والرضع، وتعزيز الزراعة المستدامة والعمل اللائق، وتحقيق إمام الجميع بالقراءة والكتابة. لكن التكنولوجيات يمكن أيضاً أن تهدد الخصوصية وأن تؤدي إلى تقلص الأمن وتفاقم عدم المساواة.

وعلى الحكومات والشركات والأفراد، شأنها في ذلك شأن الأجيال السابقة، أن نختار الكيفية التي تستفيد بها من التكنولوجيات الجديدة وتديرها¹.

وسنتطرق من خلال هذا المطلب، إلى دراسة البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة ودورها في الحكومة المفتوحة (الفرع الأول)، والفرص التي تتيحها هذه البيانات في التنمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: البيانات الرقمية ودورها في الحكومة المفتوحة

مفهوم الحكومة المفتوحة شامل ويحتوي على العديد من المفاهيم المتعلقة بإشراك المواطنين والمواطنات في العمل الحكومي، فقد عرّفت الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: ESCWA)، في دراسة بعنوان "تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية" صدرت في عام 2018، الحكومة المفتوحة بأنها: حكومة تتسم أعمالها بالشفافية والمساءلة، وتعتمد على البيانات الحكومية المفتوحة، وتشارك المواطنين والمواطنات بعملية صنع القرار، وهي كفؤة في اعتماد التكنولوجيا المتقدمة لتقديم خدماتها².

المقصود بالحكومة المفتوحة تفعيل برامج إشراك المواطنين من خلال تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة لتحسين الحوكمة، وتمكين المواطنين والمواطنات، ودعم الابتكار، وخلق الفرص، وحل المشكلات والتحديات العامة، ومساعدة الحكومات على مكافحة الفساد عبر زيادة الشفافية والمساءلة والمحاسبة. ففي غياب آليات المحاسبة المؤسسية يبقى عمل الحكومات عرضة للتجرب وعدم القدرة على التكيف مع عصر بات شديد التحول أو عرضة لعدم الاستقرار.

وفي سياق تعزيز مفاهيم الحكومة المفتوحة، يمكن التطرق إلى اثنين من التوجهات المتعددة فيما يتعلق بالبيانات الرقمية، وعرضها وتحليلها.

تتمثل الأولى في البيانات المفتوحة: التي هي مجموعة من البيانات تنشرها مؤسسات مختلفة دورياً وبانتظام، سواء المؤسسات الحكومية، أو أي مؤسسة أخرى، بحيث يستطيع أي فرد الوصول إليها، واستخدامها أو إعادة استخدامها ونشرها. وتكون هذه البيانات منظمة تقنياً، وقابلة للقراءة آلياً، ومجانية (في أغلب الأحيان)، ومرفقة بترخيص لإعادة استخدامها، ولا يجري نشرها بطريقة عشوائية بل تتظمه معايير ومقاييس³، قد تكون هذه البيانات إحصائية، أو متعلقة بالتعليم أو الصحة أو النقل أو الاقتصاد بمختلف قطاعاته (الزراعية، والصناعية، والتجارية، والسياحية...). ويمكن استثمارها لزيادة الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي من جهة، ولإيجاد فرص جديدة للأعمال الريادية المعتمدة على البيانات من جهة أخرى.

أما الثانية فهي البيانات الضخمة: وتمثل الكمية الكبيرة جداً من البيانات ذات الأنماط المختلفة، والتي تنشأ من مصادر متنوعة، وتتراكم بسرعة عالية وبشكل لحظي، بحيث يتطلب تحليلها مستويات متقدمة من الخوارزميات والمعالجات المتطورة، ويسفر تحليلها عن قيمة كبيرة⁴. ومن هذه البيانات تلك التي تمتلكها المؤسسات المختلفة حول زبائنها وعملائها، أو البيانات الضخمة المتولدة من الإنتاج والاستخدام المتزايد للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، أو من المحسّات والأجهزة الإلكترونية المختلفة، أو من واقع الأخبار والإعلانات والمنشورات

والمنتديات، أو البيانات الناتجة عن التّعاملات الإلكترونيّة الماليّة وخدمات الاتّصال الحديثة، أو حتّى نتائج مدخلات البحث على محرّكات البحث⁵.

أولاً: استثمار ثورة البيانات

نعيش اليوم في عالم مترابط تطغى عليه الملامح الرّقميّة الحديثة. فطبيعة حياة النّاس وتحركاتهم وتفاعلاتهم، وتطوّر تكنولوجيا الاتّصالات وطرق التّواصل والمعاملات الإلكترونيّة المختلفة، بالإضافة إلى الأشياء بحدّ ذاتها التي أصبحت "ذكيّة"، ناهيك عن الأبحاث العلميّة والرّاسات التي تجريها الجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة حول العالم، كلّها تنتج بيانات بشكل مستمر، بحيث باتت تشكّل منجماً يستدعي التّقيب فيه وتوظيفه إيجابياً في أهداف مختلفة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسّسات أو الحكومات. لذلك يطلق البعض على هذه البيانات تسمية "النّقط الجديد"⁶.

ثانياً: دور البيانات الرّقميّة في تعزيز الحكومة المفتوحة

لتطبيق البيانات المفتوحة آثار متعدّدة تصبّ مباشرة في تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة كتحسين الحوكمة، وتمكين المواطنين والمواطنات، ودعم الابتكار، وخلق الفرص، وحل المشكلات والتّحدّيات العامّة، ومساعدة الحكومات على مكافحة الفساد عبر زيادة الشّفافية والمساءلة والمحاسبة. ففي غياب آليات المحاسبة المؤسّساتية يبقى عمل الحكومات عرضة للتّجبر وعدم القدرة على التّكيف مع عصر بات شديد التّحوّل أو عرضة لعدم الإستقرار. فعلى سبيل المثال، أدّى تطبيق البيانات المفتوحة في كندا إلى توفير حوالي 3.2 مليار دولار كندي، وذلك لمجرّد فتح البيانات المتعلّقة بالضرائب، الأمر الذي ساعد على زيادة الشّفافية ومواجهة التّهريب الضّريبي⁷. ولنشر البيانات المفتوحة أثر مباشر على دعم التّمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. فقد توقّعت دراسة أجرتها المفوضيّة الأوروبيّة في عام 2015 أنّ الحجم التّراكمي للقيمة الاقتصاديّة لسوق البيانات المفتوحة في الإتحاد الأوروبي للفترة 2016-2020 سيصل إلى حوالي 325 مليار يورو، وأنّ عدد فرص العمل التي ستخلقها البيانات المفتوحة للفترة نفسها سيصل إلى 100 ألف فرصة عمل.

أمّا البيانات الضّخمة فيمكن تسخيرها لتحقيق فهم أفضل لطريقة عيش أو سلوك الأفراد، وبالتالي تمكين راسمي السّياسات من تحسين عملية صنع القرار ورسم السّياسات والتّخطيط. فمثلاً تبين أنّ تحليل البيانات التي تمّ جمعها من وسائل التّواصل الاجتماعي والمدونات والحوارات الإلكترونيّة وغيرها، ومن ثمّ تحليل الآراء والمشاعر، أعطى مؤشرات مبكّرة قبل ثلاثة أشهر، عن زيادة البطالة في أيرلندا⁸. كما أنّ التّحليل التّلقائي لمقالات الصّحف والأخبار يعطي فكرة عن التّحوّلات في اهتمامات الإعلام. فعلى سبيل المثال، يمكن تحليل كل المقالات تحت عنوان معيّن مثل الأمن الغذائي، ومن ثمّ تصنيفها وتبويبها من حيث الزّمان والمكان وذلك بشكل مبرمج. في إندونيسيا مثلاً، وُجد أنّ عدد التّغريدات على تويتر المتعلّقة بأسعار الأرز مطابقة لإحصائيات التّضخّم، معطيّة بذلك مؤشرات على كيفية استثمار حجم التّعليقات والمحادثات على تويتر في تصوير آراء ومخاوف المواطنين⁹. كما يمكن تتبّع أسعار المنتجات المختلفة الموضوعّة على الإنترنت وعلى صفحات الويب بشكل لحظي ومقارنتها

بالبيانات الرّسمية للأسعار مثل سعر الخبز، لإلتقاط مؤشّر على التّضخّم. كل ما سبق يوضّح كيفية استثمار البيانات الضّخمة في تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات وإبداء الآراء والاقتراحات للحكومة لتطوير الخدمات، هذا ما يشكّل بعداً مباشراً من أبعاد الحكومة المفتوحة¹⁰.

ثالثاً: نظرة تشريعية

يُعدّ قانون حق الوصول إلى المعلومات قانوناً أساسياً في تطبيق الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة على حدّ سواء¹¹، إذ على الرّغم من تطوير منصات البيانات المفتوحة، لا يزال نشرها على نطاق واسع يواجه حواجز كبيرة، أهمّها عدم توفّر منظومة قانونية تؤمن الحماية لكلّ الأطراف وتضمن عمليات التّبادل، أو ضعف هذه المنظومة إذا وُجدت. فتطبيق الحكومة المفتوحة يتطلّب مجموعة متكاملة من التّشريعات السيبرانية التي تنظّم الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، والتّجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، وتضبط الجرائم السيبرانية، وتنظّم حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى حماية الخصوصية والبيانات ذات الطّابع الشّخصي. ويعدّ قانون حق الوصول إلى المعلومات أساسياً في تنظيم البيانات المفتوحة، ولكن ينبغي سن مجموعة من التّشريعات لتنظيم الحق في إعادة استعمال ونشر البيانات وتصنيفها، وأيضاً لحماية الخصوصية والبيانات الشّخصية¹².

أمّا البيانات الضّخمة، فلا يزال معظم دول العالم يتعامل معها تحت قانون حماية الخصوصية والبيانات الشّخصية، ويرى البعض ضرورة توسيع قانون حماية البيانات الشّخصية ليشمل نواحي متعلّقة بالبيانات الضّخمة على وجه الخصوص. وقد ناقشت بعض الدول تضمين التّشريعات المتعلّقة بالبيانات الضّخمة ضمن تشريعات البيانات المفتوحة¹³. بالمقابل وبحسب تحليل لمبادرة النّبض العالمي التي أطلقتها الأمم المتحدة، Global Pulse، تعتبر غالبية البيانات الضّخمة التي تجمعها حالياً المؤسّسات المختلفة بيانات ناتجة عن آثار رقمية يتركها المستخدمون والمستخدمات هنا وهناك عبر التّفاعلات المختلفة في العالم الرّقمي أو عبر التّعامل مع الهواتف النّقالة والأجهزة الذّكيّة الأخرى. وبما أنّ البيانات الضّخمة ناتجة عن أنماط مختلفة من سلوكيات الأفراد، فقد يكون نزع البيانات الشّخصية فقط أمراً غير كافٍ، إذ قد يُسفر جمع البيانات عن نتائج يترتّب عليها إعادة تعريف أو تحديد هويّة الأشخاص أو المجموعات¹⁴.

الفرع الثّاني: توظيف الحكومة المفتوحة للبيانات الرّقمية في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة

نعرض كيفية مساهمة الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة، عبر الاعتماد على البيانات المفتوحة وتسخير تقنيات تحليل البيانات الضّخمة.

الهدف 1- القضاء على الفقر: يكون إسهام الحكومة المفتوحة من خلال ضمان إنفاق الأموال العامّة على أولويات المجتمع عبر زيادة الشّفافية، وتحسين وصول الجميع إلى الخدمات والمنتجات الحكومية من خلال نشر البيانات عنها، واستخدام هذه البيانات في تحليل أنماط الإنفاق في خدمات معيّنة كمؤشّرات لمستوى الدّخل.

الهدف 2- القضاء التام على الجوع: تعزيز كفاءة برامج القضاء على الجوع وحماية المستهلك وزيادة وعي المزارعين والمزارعات ومعالجة المشاكل الزراعيّة المحليّة، عبر زيادة الشفافية والمشاركة الشّعبيّة التي تُتيحها البيانات الزراعيّة المفتوحة؛ وتتبع أسعار الأغذية الموضوعّة على الإنترنت، ومراقبة الأمن الغذائيّ في وقت شبه حقيقيّ عبر تحليل البيانات الضخمة.

الهدف 3- الصّحة الجيّدّة والرّفاه: تقديم خدمات صحيّة بجودة أكبر والرّبط بين المرضى والجهات المزوّدة للخدمات الصحيّة، وزيادة الكفاءة في تقديم هذه الخدمات بفضل ما توفّره البيانات المفتوحة من شفافية وإمكانية لمسائلة أنظمة الخدمات الصحيّة، والتنبؤ بمحيط انتشار الأوبئة بفضل البيانات الضخمة.

الهدف 4- التّعليم الجيّد: إعادة صياغة الخطط الحكوميّة في قطاع التّعليم بناءً على تشخيص المشكلات وتحديد المؤسّسات ذات الأداء الضّعيف بالاعتماد على البيانات المفتوحة، ما يحميّن جودة عمل هذه المؤسّسات، والمرافق التّابعة لها، وإدارة عملياتها، واستثمار البيانات الضخمة في تحليل بلاغات المواطنين والمواطنات المستمرّة عن جودة التّعليم.

الهدف 5- المساواة بين الجنسين: الكشف عن حالات عدم المساواة والخدمات التي يحقّ للمرأة المشاركة فيها والتّباينات في طرق تلبية النّظم التّعليميّة والصّحيّة والخدميّة للنّساء والفتيات، بفضل البيانات المفتوحة؛ ومعرفة أنماط الإنفاق لدراسة الآثار المختلفة للأزمات الاقتصاديّة على الرّجال والنّساء من خلال تحليل البيانات الضخمة النّاتجة عن المعاملات الإلكترونيّة. ومن المبادرات التي ترمي إلى توفير البيانات المتعلّقة بالجنسين، مبادرة 2030 Equal Measures.

الهدف 6- المياه النّظيفة والنّظافة الصحيّة: التّخطيط التّشاركيّ لتحسين رسم خرائط المياه وتوزيع ومراقبة الموارد المائيّة، باعتماد البيانات المفتوحة؛ وتتبع حجم الوصول إلى المياه النّظيفة عبر تحليل البيانات الضخمة من المحسّات الموصولة إلى مضخّات المياه.

الهدف 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: توجيه السياسات العامّة بشكل يقيّم الاحتياجات وكفاءة الاستخدام، والاستفادة من البيانات المفتوحة عن خدمات مرافق الطّاقة لتحديد أفضل سعر للمستخدمين والمستخدمات، وفهم الاستخدامات وإعادة النّخطيط وتوزيع الشّبكات للجهات المزوّدة بالخدمة؛ وزيادة أو تخفيض تدفّق الكهرباء أو الماء أو الغاز عبر تحليل بيانات العدّادات الذّكيّة، ومن ثمّ تقليل الهدر وتحقيق التّوزيع المناسب في أوقات الذّروة.

الهدف 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز الاستقرار والنّمو الاقتصاديّ ودعم الابتكار من خلال ما تُتيحه البيانات المفتوحة من شفافية لمسائلة الإدارة الماليّة العامّة والمؤسّسات الماليّة والأجهزة التّنظيميّة، وتيسير انطلاق الشّركات النّاشئة التي تعتمد على هذه البيانات كمادّة خام؛ وتكوين مؤشر مبكّر عن البطالة من خلال تحليل بيانات التّواصل الاجتماعيّ المتعلّقة بالعمل والبطالة كالمحاورات وغيرها.

الهدف 9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: توفير فرصة الرقابة للمواطنين والمواطنات لكشف الاحتيال والهدر في تخطيط وبناء البنية التحتية العامة والرقمية، ما يؤدي إلى تقصير زمن البناء وخفض التكاليف، وإعادة تخطيط المناطق الحضرية والمدن الذكية، وتحسين الضبط المروري والنقل العام.

الهدف 10- الحد من أوجه عدم المساواة: إفساح مجال التأثير في القرارات الحكومية للناس، ما يزيد المساواة في الفرص ويحد من غياب العدالة، ومساعدة التّنظيمات الاقتصادية والاجتماعية على فهم الفئات التي تعيش قرب أو تحت خط الفقر وتلك التي تتمتع بالرفاه، من خلال تحليل البيانات المفتوحة؛ والحد من أوجه عدم المساواة عن طريق تحليل البيانات الضخمة لمحتوى الإذاعة أو التلفاز واتخاذ الخطوات المناسبة.

الهدف 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: وضع السياسات واتخاذ القرارات لتعزيز الاستجابة ومساءلة الحكومة المحلية عبر زيادة الشفافية والمشاركة العامة لأفراد المجتمع، وإدارة الأزمات والمخاطر، بواسطة البيانات المفتوحة؛ وتتبع التّعدي على الأراضي أو المساحات العامة بواسطة تكنولوجيا الاستشعار عن بعد عبر الأقمار الاصطناعية (السواتل).

الهدف 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: تتبّع أسعار الاستهلاك والكشف المبكر لأيّ نقص في إنتاج المنتجات الهامة للمجتمع، عبر تحليل البيانات المفتوحة؛ وتحديد وتيرة التحوّل إلى منتجات تستخدم الطاقة بكفاءة عبر تحليل ما توفّره البيانات الضخمة من أنماط البحث على الانترنت، أو المعاملات التجارية الإلكترونية.

الهدف 13- العمل المناخي: مراقبة سيارات تمويل تتبّع المناخ وتغيّر المناخ وضمان المساءلة، ومساعدة المدن والبلدان على أن تصبح أكثر مرونة في مواجهة تغيّرات المناخ والفيضانات والجفاف وغيرها من الأحداث الشديدة، بتحليل البيانات المفتوحة؛ وتعبّ إزالة الغابات أو الإحراج بجمع البيانات من الأقمار الاصطناعية والمشاهدات الحية.

الهدف 14- الحياة تحت الماء: تمكين المجتمعات من الإشراف المستدام على المحيطات ومكافحة الصيد الجائر، واكتشاف مصادر الطاقة البحرية واستخدامها على نحو أفضل، بواسطة البيانات المفتوحة؛ والكشف عن أنشطة صيد الأسماك غير القانونية وغير المنظمة وغير المبلّغ عنها بواسطة بيانات تتبّع السفن البحرية.

الهدف 15- الحياة في البر: تقييم خيارات استخدام الموارد على نحو فعّال، وحماية التنوّع البيولوجي، وإنشاء حقوق ضمان الأراضي وتوزيع عائدات استخراج الموارد على نحو عادل عبر انفتاح المؤسسات الحكومية، وزيادة الشفافية والحد من الممارسات السيئة في المناجم والتّعدين وصناعات الطاقة؛ وتحليل البيانات الضخمة من وسائل التّواصل الاجتماعي لتحسين إدارة الأزمات عبر معلومات لحظية عن موقع الضّرر وشدّة الحدث.

الهدف 16- السّلام والعدل والمؤسّسات القوية: ضمان عدم فساد الحكومة، وتحقيق المساءلة وفقاً لأعلى المعايير، وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز الشّفافية والمشاركة الأكبر للمواطنين والمواطنات في العمل المؤسّساتي من خلال البيانات المفتوحة حول الميزانية والتّعاقدات الحكومية والانتخابات؛

ومساعدة الموظّفين الحكوميين وصانعي وصانعات القرار على فهم آراء المواطنين والمواطنات وميولهم ومعنوياتهم من خلال تحليل بيانات وسائل التّواصل الاجتماعي.

الهدف 17- عقد الشّراكات لتحقيق الأهداف: تحسين الإدارة الحكومية عبر صياغة شراكات عالمية بين العديد من الجهات المعنية من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإيجاد حلول مفيدة على الصّعيد الدولي، كإدارة المعونات من البلدان المتقدّمة إلى البلدان النّامية، وتحسين فهم ما يعيشه العالم المترابط بشكل شبه لحظي من خلال البيانات الإحصائية وبيانات الهاتف النّقّال والإنترنت¹⁵.

المطلب الثاني:

التكنولوجيا والإدماج

مع انتشار الثّورة الرّقمية عالمياً، يجري تحديد النّموم ومكاسب الإنتاجية والنّتمية البشرية من خلال مستويات الاندماج في الاقتصاد الرّقمي، وهنا برزت تحديات جديدة لكل المجتمعات وخاصّة في البلدان النّامية لحماية مواطنيها ومؤسّساتها من أشكال عدم المساواة الجديدة، والتي باتت تعرف بالفجوات الرّقمية، أي عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذه الفجوات عدّة أبعاد، منها الجغرافي، أي عدم التّساوي بين الدول، منها الاقتصادي بين مختلف طبقات المجتمع ومستويات الدّخل والتّحصيل العلمي، لذلك فإنّ معالجة الفجوات الرّقمية أمر مهم في سياق أهداف النّتمية المستدامة. وعليه يتعيّن على الحكومات إتخاذ الإجراءات الملائمة لسدّ هذه الثّغرات، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من عدّة جوانب. يتناول الفرع الأول الشّموم المالي الرّقمي، والفرع الثّاني دور الابتكار المجتمعي في زيادة المنعة والصّمود خلال الأزمات الإنسانية.

الفرع الأول: الشّموم المالي الرّقمي

يشير الشّموم المالي الرّقمي إلى استخدام الخدمات المالية الرّقمية للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة بتكلفة منخفضة. هذا الشّموم يساعد في الوصول إلى الأفراد الذين استبعدوا مسبقاً من عمليات النّتمية وإعادة دمجهم فيها، فيسرّع النّقّدم نحو تحقيق العديد من أهداف النّتمية المستدامة¹⁶.

أصبحت مجالات البحث المتخصّصة في الشّموم المالي وتطوير القطاع المالي من السّياسات الرّئيسية لتحقيق أهداف النّتمية المستدامة. وفي ظل التّحوّل الرّقمي المتسارع الذي شهدته القطاعات الاقتصادية والمالية في الأعوام القليلة السّابقة، ظهرت مجموعة من المبادرات الهادفة إلى زيادة فرص الحصول على التّمويل وزيادة الشّموم المالي، كما تسارعت وتيرة تطوّر هذه المبادرات لتواكب النّطورات التكنولوجية الحديثة، وبرز ما يسمّى بالشّموم المالي الرّقمي من خلال إدراج خدمات مالية رقمية ميسورة التّكلفة، فعّالة وآمنة للجميع.

ومن الخدمات المالية الرّقمية الشّاملة النّقود النّقّالة، وبطاقات الدّفع، والحسابات الإلكترونيّة، والمدفوعات الإلكترونيّة، والتّأمين والإقراض، بالإضافة إلى مجموعة تطبيقات التكنولوجيا المالية (FINTECH)، التي تهدف إلى الوصول للأشخاص الذين كانوا مستبعدين في السّابق من عملية النّتمية، لإعادة إدماجهم فيها. هذه التكنولوجيات قادرة على تطوير هيكلية الخدمات المالية وتحسين ظروف تقديمها من حيث السّرعة والكلفة والإتاحة

والشمولية لتطال الشرائح المهمشة من السكان الذين ليس لهم حسابات مالية في المصارف ولا يتعاملون بشكل رسمي مع القطاع المالي.

تتخطى آثار الشمول المالي الرقمي، عندما يتم توفيره بطريقة مسؤولة ومستدامة في بيئة منظمة بشكل جيد، تحقيق النمو لتصل إلى تسريع التقدم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي تعريف لبعض المفاهيم الأساسية:

- **الشمول المالي:** بحسب البنك الدولي، هو توفير إمكانية وصول الأفراد والشركات على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة، ومقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة تلبي احتياجاتهم من معاملات تشمل المدفوعات والمدخرات وخدمات الائتمان والتأمين.

- **الشمول المالي الرقمي:** هو استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها من أجل تعزيز الشمول المالي. ومن المكونات الأساسية للشمول المالي الرقمي: منصات المعاملات الرقمية، والأجهزة التي يستخدمها العميل للاتصال إلكترونياً بهذه المنصات من أجل إنجاز معاملاته المالية، بالإضافة إلى وكلاء التجزئة الذين يوفرون مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

- **الخدمات المالية الرقمية:** هي مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالمدفوعات والائتمان والمدخرات والتحويلات والتأمين التي يتم إجراؤها من خلال القنوات الرقمية. والقنوات الرقمية هي شبكة الإنترنت والهواتف النقالة وأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع والرقائق والبطاقات الممكنة إلكترونياً، والأجهزة البيومترية، والأجهزة اللوحية، وأي نظام رقمي آخر. وعادة ما تستخدم نماذج الخدمات المالية الرقمية وكلاء آخرين وشبكات وسطاء (طرف ثالث) لتحسين إمكانية الوصول وخفض التكلفة الإجمالية للخدمات.

- **التكنولوجيا المالية:** هي التكنولوجيا ونماذج الأعمال المبتكرة التي تُستخدم في تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك الابتكارات في مجال تجارة التجزئة والخدمات المصرفية والاستثمار وحتى العملات المشفرة، ومع انتشار استخدام شبكة الإنترنت عبر الهاتف النقال، توسع استخدام هذه التكنولوجيا في نطاق التمويل الشخصي والتجاري.

الفرع الثاني: التمويل الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الاهتمام الدولي)

إيماناً بالدور الكبير الذي تؤديه الثورة الرقمية في تحويل العمليات التمويلية ودعم التنمية المستدامة، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2018 فرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة بهدف تسخير إمكانات التكنولوجيا والتمويل الرقمي في تحديد أهداف التنمية المستدامة. وكلفت هذه الفرقة بتحديد الأطر اللازمة لإعادة تنظيم التمويل من خلال الرقمنة واقتراح أفضل الطرق لدعم تمويل أهداف هذه التنمية¹⁷.

أولاً: الفرص التي تتيحها البيانات الرقمية في التنمية

الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق الأهداف التنموية متنوعة ومختلفة باختلاف الهدف المنشود، فلتحقيق:

1- هدف القضاء على الفقر: توفر الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة والتي يمكن أن تساعد في زيادة فرصها الاقتصادية. وفيما يتعلق بالأسر الفقيرة للغاية، يسهم الجمع بين الخدمات المالية الرقمية وتعزيز سبل العيش وشبكات الأمان والتوجيه في تعزيز مستوى المعيشة على المدى الطويل.

2- القضاء التام على الجوع: تساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين والمزارعات إلى حد كبير، خاصة في ما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج والمحصول، وذلك بكلفة أقل، مما يسهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية. ومن جهة أخرى تسهم الخدمات المالية الرقمية في توفير منصات ملائمة للتحويلات الاجتماعية لمن يعانون من سوء التغذية، وذلك بطريقة فعالة، أسرع وأكثر أماناً وموثوقية.

3- الصحة الجيدة والرّفاه: تساعد المدفوعات الرقمية والتمويل في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية المنخفضة الكثافة. ويسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية دون إلزامها بالفقر. وتسمح المدخرات الرقمية والتأمين مثلاً للأسر بمواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة.

4- التعليم الجيد: يساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض في التحكم بشكل أفضل بنفقات التعليم، والمدارس وأنظمة التعليم الوطنية في تحسين إدارتها المالية، مما يسمح بتوفير الموارد لدعم المعلمين والمعلمات وتوفير المواد التعليمية والتقنيات التي تؤدي إلى تحسين نتائج التعليم. المدفوعات الرقمية تتيح للأسر الادخار ودفع تكاليف التعليم وتمنح النظام التعليمي والمدارس والحكومة رؤية أفضل وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ونماذج الأعمال الأكثر استدامة.

5- المساواة بين الجنسين: تمكن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب المزيد وبناء الموارد والأصول. ويشكل تعزيز القدرة المالية للنساء عاملاً أساسياً في تحقيق المساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي. وتتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم بمواردها المالية، بما في ذلك الوصول الآمن والحكيم والمستتر إلى حساباتها المصرفية. وتساعد القنوات الرقمية جمع بيانات مفيدة عن صاحبات الأعمال، مما يؤدي إلى فهم احتياجاتهن وتقييم أفضل لجدارتهن الائتمانية. كما أن جمع بيانات مصنفة حسب الجنس يساعد صانعي/صانعات السياسات على وضع سياسات تراعي احتياجات النساء، والجهات المقدمة للخدمات على تصميم منتجات مالية رقمية موجهة للنساء وتراعي احتياجاتهن.

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية: يؤدي استخدام القنوات الرقمية للقياس والفوترة والدفع إلى خفض نفقات التشغيل وتأمين التدفقات النقدية، مما يساعد الجهات المقدمة للخدمات في توسيع خدماتها وإتاحة إمدادات أوسع للمياه المأمونة للعملاء في الريف.

7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: تسهم أنظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية وبالتالي زيادة إمكانية توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تقدم الشركات لموظفيها وعملائها وشركائها التجاريين قنوات مباشرة للشمول المالي من خلال رقمنة المرتبات والمدفوعات التجارية، مما يزيد من الفرص الاقتصادية والمرونة. كما تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل مع القفود وزيادة فرص الحصول على التمويل.

9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: يمكن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي. وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء أرشيف أو تاريخ لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضماناً لها ويساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل.

10- الحد من أوجه عدم المساواة: للتمويل الرقمي دور في الحد من أوجه عدم المساواة، حيث يوفر للأسر ذات الدخل المنخفض أدوات جديدة لزيادة دخلها، وتحسين المرونة المالية والوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. وتزيد الخدمات المالية الرقمية معدلات الإنتاجية ودخل الأسر الريفية من خلال ربط الأسر بالفرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الضيقة.

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: تسهل الرهون الصغيرة، مع توفير خدمات رقمية للمدفوعات، على السكّان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية الاستثمار فيها من أجل الحصول على السكن المناسب.

12- العمل المناخي: يساعد التمويل الرقمي الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومة على مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، لاسيما من خلال تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة.

13- السلام والعدل والمؤسسات القوية: تحسن أنظمة المدفوعات الرقمية بشكل كبير شفافية المعاملات من وإلى الحكومات، وتساعد في رفع مستوى المساءلة حول استخدام الحكومات للأموال العامة مما يسمح بزيادة الأموال المتاحة للخدمات العامة الحيوية والاستثمارات والتحويلات. وتكون السجلات التي تنشأ من المعاملات الرقمية أكثر شفافية وأكثر قابلية للمراجعة، مما يساعد في مساءلة الحكومات والأطراف الأخرى عن استخدام الأموال العامة.

ثانياً: الشمول المالي الرقمي عالمياً وإقليمياً:

يركز تقرير عام 2017 لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بعنوان قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، على الشمول المالي الرقمي، ويعرض بعض النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات التي

تشمل 140 بلداً. وتشير هذه النتائج إلى أن حكومات عدّة لجأت مؤخراً إلى اعتماد سياسات وطنية لتوسيع نطاق الشُّمول المالي، ما أدّى إلى تقدُّم مؤشّراتها وخاصّة تلك التي استخدمت أنظمة الدّفع الرّقمي وأطلقت المِسياسات الحكومية في هذا النِّطاق وأصدرت جيلاً جديداً من الخدمات المالية يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف النّقالة وشبكة الإنترنت.

وعلى الصّعيد العالمي، أحدثت التكنولوجيا الرّقمية تحوّلاً في خريطة الأنظمة المالية، فبحسب تقرير قاعدة بيانات المؤشّر العالمي للشُّمول المالي لعام 2017، قام 52% من الأشخاص البالغين بإرسال أو تلقّي مدفوعات رقمية خلال العام الذي سبق إعداد التقرير (2016) مقابل 42% من عام 2014. وقد دخلت المؤسسات التكنولوجية العملاقة في المجال المالي لتقديم طائفة واسعة من الخدمات عبر منصّاتها التكنولوجية. وتُظهر المؤشّرات أيضاً أنّ 515 مليون شخص من البالغين من مختلف أنحاء العالم فتحوا حسابات بين عامي 2014 و2017، إمّا في مؤسّسات رقمية كالمصارف أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النّقال، وتصل نسبة من يمتلك حساباً من البالغين إلى 69% حالياً مقابل 62% في عام 2014 و51% في عام 2011. إلّا أنّ الفوارق ما بين المناطق والأقاليم لا تزال واسعة، ففي البلدان المرتفعة الدخل تصل هذه النِّسبة إلى 94% بينما لا تتجاوز 63% في البلدان النّامية، بالإضافة إلى تفاوت كبير بين بلد وآخر في المنطقة الواحدة.

إقليمياً، شهدت المنطقة العربية تقدُّماً ملموساً منذ عام 2011، إلّا أنّها لا تزال تسجّل أدنى المستويات في العالم فيما يخصُّ الشُّمول المالي، فبحسب تقرير قاعدة بيانات المؤشّر العالمي للشُّمول المالي لعام 2017، يمتلك نحو 37% فقط من البالغين حسابات مصرفية مقارنة بالمعدّل العالمي الذي وصل إلى 68.5% في عام 2017. وفي المجال نفسه، شرح إتحاد المصارف العربية واقع الشُّمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تقريره الصّادر في يناير 2019، أهمّية تطوّر الحلول الرّقمية والتّوسُّع في عمليات الدّفع عبر الهاتف النّقال وشبكة الإنترنت، واعتماد الحكومات سياسات ونظم دفع الرّواتب والمعاشات ومستحقّات الضّمان الاجتماعي من خلال التّحويل المصرفي، في تحسُّن الشُّمول المالي على مستوى العالم ككل وفي المنطقة العربية بشكل خاص¹⁸. وفي الجزائر بشكل أخص.

الفرع الثالث:

تعزيز المنعة إزاء الأزمات الإنسانية بفضل الابتكار المجتمعي

نشهد اليوم عدداً متزايداً من الأزمات الإنسانية التي تصيب شريحة أوسع من النّاس، وتستمرُّ لفترات أطول، مع زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأماكن التي تشهد صراعات، وعدد الذين يضطرون إلى النّزوح من ديارهم وبلدانهم بسبب العنف والكوارث. وتشير التنبؤات الخاصّة بحالات الطّوارئ إلى أنّ الأمر يزداد سوءاً وتعقيداً، خاصّة بسبب التّفاعل بين عوامل متعدّدة كالنّزاعات والتّحدّيات السياسيّة والمخاطر البيئيّة والطّبيعية، مثل مخاطر تغيّر المناخ المتزايد¹⁹.

وفي ظل هذه المخاطر، الحاجة ملحة إلى إيجاد حلول فعّالة وبعيدة المدى لزيادة قدرة الناس على تحمّل الصّدّات والتنبؤ بها والتخفيف من آثارها. ويؤدّي الإخفاء في ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية في السّنوات المقبلة، وزيادة العبء على المنظمات الإنسانية المجهدة أصلاً. وقد دفعت الحاجة تلك المنظمات إلى الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا في إيجاد الحلول المطلوبة.

لقد غير التّقدّم التكنولوجي من شكل الكوارث، حيث بات وقوع كوارث تكنولوجية احتمالاً مطروحاً، ولكنّه بالمقابل منح إدارة مخاطر الكوارث آليات جديدة يمكن أن تزيد فعالية وكفاءة الاستعداد والتخفيف والاستجابة والتعافي. ويمكن أن يكون توظيف التكنولوجيا في إدارة مخاطر الكوارث معقداً وهو يتمّ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ولكن هناك العديد من التكنولوجيات التي يمكن للمجتمعات استثمارها في تحسين المبادرات المحليّة بهدف تحسين المنعة (الصمود).

أولاً: المخاطر التكنولوجية

تجلب التّطوّرات التكنولوجية مزايا كثيرة، ولكن قد يكون لها دور في إحداث الكوارث، إمّا نتيجة خطأ آلي أو بسبب خطأ بشري. وتعدّ الكوارث التكنولوجية كوارث من صنع البشر وهي قد تأتي نتيجة فشل بالصدفة أو إهمال متعمد، لذلك قد تكون مكامن الضعف هنا إمّا في التكنولوجيات نفسها أو في الإنسان المتحكّم بها. وتحدث معظم هذه الكوارث بدون إنذار مسبق، وتتطلب وقتاً طويلاً للتعافي، وفي حالات عدّة يمكن أن يؤدّي مثل هذه الكوارث إلى نزاعات في المجتمعات المتأثرة وأن يتعدّى أثرها المجتمع أو المنطقة المتأثرة²⁰.

ثانياً: إيجابيات التكنولوجيا

للتكنولوجيا القدرة على تحسين مراحل التّأهّب والتخفيف والتعافي ودور مهم في إدارة مخاطر الكوارث. فالتكنولوجيا المتوّرة حالياً كوسائل التّواصل الاجتماعي والهاتف النّقّال والرّوبوتات والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، تؤدّي دوراً كبيراً في تطوير إدارة مخاطر الكوارث في كل مرحلة من مراحل استمرارية الكارثة وفي تعزيز المنعة²¹.

المطلب الثالث:

حوكمة التكنولوجيا وأثر الابتكار على الاقتصاد

يمكن للتكنولوجيا والابتكار أن يحدثا أثراً ملموساً على التّسمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في إطار العولمة المرافقة للثورة الصناعية الرابعة، تخصّص الدّراسة في هذا المطلب إلى حوكمة الإنترنت في ضوء التّطوّرات التكنولوجية الحالية والعولمة بهدف حشد الأفكار والجهود السياسيّة في البلدان العربيّة لتسخير الإمكانيات الهائلة للإنترنت في تحقيق التّسمية والازدهار، وتمكين الأجيال القادمة من التّعامل مع العولمة بطريقة آمنة ومستدامة²².

الفرع الأول:

حوكمة الإنترنت في خضمّ الموجة الرَّابِعة من العولمة

أدى ظهور التكنولوجيا الرّقمية الحديثة مثل البيانات الضّخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمركبات الذاتية القيادة، التي غيرت الطّريقة التي تُقاد بها السيّارات والطّائرات والأسلوب الذي تُدار به مرافق المياه والكهرباء، إلى ابتكار قنوات جديدة لتلقّي الأخبار والمعرفة بحيث تدركها عقولنا كحقائق حتى ولو كانت مزيفة، بل وتخترق خصوصية الأشخاص في بعض الأحيان؛ فقد أصبح أمن واستقرار الإنترنت أكثر أهميّة ليس فقط للبشر ولكن على مستوى النّظام العالمي ككل، في ظلّ الموجات المتلاحقة من العولمة التي كانت التكنولوجيا ولا تزال هي محرّكها الرّئيسي.

لقد فرضت الإنترنت حقائق جديدة من خلال مجموعة من الفرص والمخاطر التي زعزعت الاقتصادات والمجتمعات القائمة، وأدخلت مفهوم مجتمع المعلومات إلى المعرفة والاقتصاد الرّقمي، وساهمت في تشكيل مشهد سياسي عالمي جديد. وقد أصبحت هذه الشّبكة العالمية بمثابة منفعة عامّة عالمية، وبالتالي فإنّ السياسات العالمية المتعلّقة بتطوير وإدارة واستخدام الإنترنت، بل والطّريقة التي تشكّل بها هذه السياسات، تؤثر على حياة كل مواطن ومواطنة في العالم.

وفي الوقت الذي صاحبت فيه العولمة بأبعادها المتعدّدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية والتّتموية الحاجة الملحة لتطوير نماذج عالمية متعدّدة للحكومة العالمية لتلك الأبعاد، صاحبت الإنترنت بأبعادها المتعدّدة منذ نشأتها الحاجة الملحة أيضاً لنموذج عالمي لحكومة الإنترنت التي تعدّ أحد أهمّ المحرّكات للتّحوّلات الاجتماعية والاقتصادية العالمية النّاشئة عن ذلك "الفضاء الإلكتروني" والمصاحبة للعولمة.

لذا، وبهدف ترشيد التّحوّلات المستقبلية وتوجيهها نحو نظام عالمي أكثر توازناً واستقراراً وعدالةً، من المهم أن تقوم حكومات الدول والديبلوماسية المتعدّدة الأطراف والمفكّرون والمفكّرات في شؤون العولمة والحكومة العالمية وممارسو وممارسات حوكمة الإنترنت والأكاديميون والأكاديميات، بدراسة حوكمة الإنترنت من وجهات نظر مختلفة، وإيجاد رؤى جديدة لطبيعة حوكمة الإنترنت التي تعمل باستمرار على إعادة اختراع ذاتها من خلال موجات مزعزعة بل ومؤثّرة حتى على العلاقات الدولية والسياسية العالمية.

أولاً: العولمة العادلة

يمكن بتحقيق التّسمية الشّاملة والمستدامة استعادة شرعية النّظام الاقتصادي العالمي والثّقة فيه. وخطة عام 2030 هي أحد أهمّ الإسهامات في بناء إقتصاد عالمي يخلق فرصاً للجميع وبالتالي يحقّق العولمة العادلة. ومن المهم في مسار تحقيق التّسمية المستدامة استكشاف محرّكات اللّامساواة التي صاحبت الموجات الأولى من العولمة وبالأخص من الجانب التكنولوجي.

ثانياً: التكنولوجيا ومحرّكات اللّامساواة

في ظلّ العولمة، تزداد القوة السّوقية للشّركات وبالأخص العاملة في مجال التكنولوجيا الرّقمية والإنترنت، وهذا ما يؤدّي إلى زيادات حادّة في أرباح الشّركات في جميع البلدان، بسبب التّهرّب الضّريبي والإمّيازات الضّريبية

التي تُتيحها قوانين التأسيس وأساليب المحاسبة المتبعة في النموذج المعولم. فانتشار التكنولوجيا على نطاق واسع أمرٌ لا مفرَّ منه، ولا يمكن مقاومته أو تجاهله، ولكن ينبغي العمل على تعظيم فوائده وتقليل آثاره السلبية لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية²³.

الفرع الثاني:

أثر الابتكار في الاقتصاد

يتداخل الابتكار في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويحدّد الدور المحوري للتكنولوجيا والابتكار في القدرة على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأمد والمحافظة عليه، إمّا من خلال القدرة التنافسية التكنولوجية المتمثلة في اختراع منتجات جديدة أو القدرة التنافسية المرتبطة بتكلفة الابتكار في التكنولوجيا الصناعية، وهذا ما يسهم في تقليل العمالة البشرية وتكلفة المنتج²⁴.

وتبرز آثار التقدّم التكنولوجي من خلال إنتاج المنتجات الجديدة والتطبيقات ونماذج الأعمال. ويسهم الإبتكار في إحدى التكنولوجيات في تعزيز الإنتاج أو في التقدّم في تكنولوجيات أخرى، ممّا يدلُّ على الترابط فيما بينها²⁵.

وتبرّر الدراسات والبحوث الاقتصادية الحديثة العلاقة القوية بين الابتكار والنمو الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي²⁶، وتشير إلى أنّ عملية الابتكار الموجهة تعزّز الإنتاجية وتسهم في النمو الاقتصادي، ومن ثمّ، فهي تسهم في تحسين الرفاهية الاجتماعية²⁷، وساهمت الثورة الصناعية الرابعة في رفع معدّل النمو الاقتصادي السنوي إلى أكثر من 1%²⁸، على الجانب الآخر، أظهرت الأبحاث التجريبية أيضاً أنّ العلاقة بين الأداء الاقتصادي والابتكار متبادلة بطبيعتها، وهذا يعني أنّ النمو الاقتصادي يتحسن مع الابتكار، وأنّ الابتكار يتأثر غالباً بالأداء الاقتصادي. فالشركات ذات النمو المطرد تميل إلى زيادة الاستثمار في الابتكار.

أولاً: الابتكار والبحث والتطوير

تميل البلدان النامية إلى هيكله أنظمتها الوطنية للابتكار بناءً على أولوياتها وخططها الإنمائية. وفي المقابل، تصمّم البلدان المتقدّمة أنظمتها الوطنية للابتكار لربط نتائج البحث العلمي بالتطبيق الاقتصادي، ولذا، فهي تستثمر أكثر في البحث العلمي والتطوير لاستكشاف منتجات أو تكنولوجيات جديدة²⁹.

وعلى الرّغم من أنّ عمليات البحث والتطوير ضرورية للتقدّم في الابتكار، فهي لا تمثّل العامل الوحيد للنمو الاقتصادي الذي يُلهم الابتكار، بل ثمة عوامل أخرى تُسهم في أداء الابتكار، لذلك فإنّ الشركات التي تتمتع بمعدّلات نمو مستدامة تكون أكثر قدرة على الاستثمار في البحث والتطوير وعلى الابتكار³⁰.

ثانياً: الابتكار والثورة الصناعية الرابعة

اكتسبت التكنولوجيا الجديدة والابتكار زخماً مع بروز الثورة الصناعية الرابعة، والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي والروبوتات وانترنت الأشياء والمركبات المستقلة والطباعة الثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الحيوية وعلوم المواد وتخزين الطاقة وغيرها. وسيكون لنجاح هذه التكنولوجيات تأثير إيجابي كبير على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهدافها. ومن المتوقع أن تبني هذه التكنولوجيات القدرة على تعزيز الإنتاجية وزيادة التنمية المستدامة. وتتوقع الأبحاث أن يكون للإبكار تأثير كبير على المهن والمهارات.³¹

إنَّ التَّقْدُم التكنولوجي، وإن كان ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهو لا يساعد دائماً في تلبية احتياجات العالم مثل مكافحة البطالة. وتشير الدلائل الواضحة إلى أنَّ الذكاء الاصطناعي والأتمتة (L'automatisation) يسهمان بتقليل الوظائف، خاصّة في العمليات الروتينية واستقطاب أسواق العمل. ومن المحتمل أن يسهم استخدام الروبوتات القادرة على القيام بمهام "العمل العقلي" في زيادة دخل رأس المال، ولكن في الوقت نفسه قد يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة وعدم المساواة في الأجور بسبب استبدال الوظائف أو تغيير المهارات. وعليه، ستخفض حصّة الدخل المتدفقة إلى العمل، وهذا ما يؤدي إلى عدم المساواة في الثروة³².

ثالثاً: أثر التكنولوجيا الرقمية وإيجابياتها على التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة

تعدُّ التنمية المستدامة هدفاً محورياً يتطلب تحقيقه تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة مادية منها وبشرية، وهذا ضمن سياسات وإستراتيجيات كلية، يشكل التنوع الاقتصادي أحد أهم هذه الإستراتيجيات والممول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وهذا بالنظر إلى العوائد المالية التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يقوم به في تفعيل البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على البيئة عن طريق استخدام التكنولوجيا المتطورة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

1- توفير مستقبل رقمي للجميع: لقد تقدّمت التكنولوجيات الرقمية بسرعة تفوق أي ابتكار في تاريخنا، حيث وصلت إلى حوالي 50% من سكّان العالم النّامي في مدّة لا تتجاوز عقدين من الرّمان وأحدثت تحولاً في المجتمعات. ومن خلال تعزيز الاتصال الإلكتروني والشّمول المالي وإمكانيات الوصول إلى الخدمات التجارية والعامة، يمكن أن تمثّل التكنولوجيا عاملاً كبيراً في تحقيق المساواة.

ففي قطاع الصّحة، على سبيل المثال، تساعد التكنولوجيات الرائدة التي يدعمها الذكاء الاصطناعي في إنقاذ الأرواح وتشخيص الأمراض. وفي مجال التّعليم، يسّرت بيئات التّعلّم الافتراضي والتّعلّم عن بعد، إمكانية الالتحاق بالبرامج لطلاب كانوا سيتعرضون بدونها للاستبعاد، وهذا ما لاحظناه خلال جائحة كورونا التي ضربت كل بقاء العالم، حيث قامت المؤسسات التّعليمية على المستوى العالمي بالاستعانة بالتكنولوجيا الرقمية لمواصلة المسار التّعليمي والتّلقين عن بُعد لاجتناب انتشار العدوى في أوساط المكوّنين والمتكوّنين والمؤطّرين. كذلك أخذت الخدمات العامة، بفضل المساعدة التي يقدّمها الذكاء الاصطناعي، تزداد سهولة في الحصول عليها، وتزداد خضوعاً للمساءلة من خلال النظم

التي تعمل بتقنية سلاسل السجلات المغلقة، كما أخذت تبتعد عن الطابع البيروقراطي المرهق. ويمكن للبيانات الضخمة أن تدعم أيضاً سياسات وبرامج أكثر تلبية للاحتياجات وأكثر دقة.

2- مستقبل العمل: ما برحت الثورات التكنولوجية، على مر التاريخ، تغير القوى العاملة: فهي تستحدث أشكال وأنماط عمل جديدة، وتدفع غيرها إلى الاندثار، حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن التحول إلى اقتصاد أكثر خضرة يمكن أن يوجد 24 مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2030 من خلال اعتماد ممارسات مستدامة في قطاع الطاقة واستخدام المركبات الكهربائية وزيادة كفاءة استعمال الطاقة في المباني الحالية والمستقبلية.

وفي الوقت ذاته، تشير تقارير بعض المجموعات مثل مجموعة ماكينزي³³ إلى أن 800 مليون شخص قد يفقدون وظائفهم بسبب التشغيل الآلي بحلول عام 2030، أن النسبة الغالبة من جميع الموظفين يشعرون بالقلق من ألا يكون لديهم التدريب الضروري أو المهارات اللازمة للحصول على عمل جيد الأجر.

3- مستقبل البيانات: تستخدم اليوم التكنولوجيات الرقمية، من قبيل تجميع البيانات والذكاء الاصطناعي، لنتبع المشكلات وتشخيصها في مختلف المجالات الاقتصادية كالزراعة، والصناعة، التجارة، والسياحة، وكذا في مجال الصحة والبيئة والتنمية المستدامة، أو لأداء مهام يومية مثل التعامل مع حركة المرور أو دفع الفواتير وغيرها من مجالات قطاع الخدمات. كما يمكن استخدامها للدفاع عن حقوق الإنسان وممارستها.

وقد تصبح البيانات الشخصية مكسباً للشخص، إذا أُنِحت صيغة لتنظيم ملكية البيانات الشخصية بشكل أفضل. فالتكنولوجيا التي تعمل على أساس البيانات لها القدرة على تمكين الأفراد، وتحسين رفاه البشر، وتعزيز الحقوق العالمية، تبعاً لنوع الحماية المتوفرة.

4- مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي: تربط وسائل التواصل الاجتماعي ما بين قرابة نصف سكان العالم بالكامل. وهي تُمكن الناس من التحدث إلى الأشخاص في جميع أنحاء العالم في الوقت الحقيقي. غير أنها يمكن أيضاً أن تعزز أشكال التحيز وترزع الفرقة، بإتاحة منبر لخطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة، أو عن طريق تضخيم أصدائه. ومن ثم، يمكن لخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي أن تعزز تجزئة المجتمعات على نطاق العالم. لكن يمكنها أيضاً أن تؤدي إلى عكس ذلك.

5- مستقبل الفضاء الإلكتروني: تخضع الكيفية التي تُدار بها تلك التطورات لقدرة كبير من النقاش، على الصاعدين الوطني والدولي، في وقت تتصاعد فيه حدة التوترات الجيوسياسية. وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة من حدوث "صدع كبير" بين القوى العالمية، فكل منها إستراتيجيتها الخاصة بالإنترنت والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن قواعد العملة والقواعد التجارية والمالية السائدة لديها، وآرائها الجيوسياسية والعسكرية المتناقضة. ومن شأن هذه الفجوة أن تنشئ جداراً رقمياً على غرار جدار برلين. وعلى نحو متزايد، يُنظر إلى التعاون الرقمي بين الدول - وإيجاد فضاء إلكتروني عالمي يعكس المعايير العالمية للسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة - باعتباره أمراً بالغ الأهمية لضمان وحدة العالم. ويمثل "الالتزام العالمي بالتعاون الرقمي" إحدى التوصيات الرئيسية للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام³⁴.

خاتمة:

يبرز جلياً الدور المتعاظم الذي تؤدّيه التكنولوجيا الرقمية خصوصاً، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أضحي لزاماً صياغة سياسات وخطط وطنية تواكب هذا التّقدّم التكنولوجي، بغية تطويره في تحقيق التنمية والرّفاه لكل أفراد المجتمع³⁵. فعلى الرّغم من التّطوّر الكبير الذي سجّل خلال الأعوام القليلة الماضية فيما يتعلّق بالتّحويل المالي الرّقمي، وخاصّة بيئة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، ومنها في الجزائر على وجه الخصوص، وذلك بدعم من الحكومات بهدف تحسين الحلول المالية، وتعزيز إمكانية الوصول إليها وبأسعار معقولة، لا تزال المنطقة تعاني من مشكلات عدّة في مجال الشّمول المالي، من حيث نسبة البالغين الذين يملكون حساب مالي مصرفي³⁶.

وينبغي أن تستفيد البلدان النّامية، ومنها الجزائر، من التكنولوجيات الجديدة والأكثر فعالية. وعندما تتوفّر البنية التّحتية اللّازمة يصبح من الممكن تطبيق بعض الأنشطة المتقدّمة. ومع ذلك، ثمة عوائق عديدة تحول دون سدّ الفجوة التكنولوجية، الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق قفزة نوعية. فعلى سبيل المثال، قد يؤثّر مستوى التّعليم سلباً أو إيجاباً على تصميم التّطبيقات المتعلّقة بالتكنولوجيا الرّقمية مثل التّسويق والشّراء عبر الإنترنت.

فالابتكار الرّقمي والاقتصاد مترابطان ومتوافقان بحسب الدّراسات المستفيضة في مناقشة هذه العلاقة. فبدون سياسات مناسبة، تؤدّي التكنولوجيا الجديدة إلى توسيع نطاق عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وإلى زيادة احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية. وتسهم التكنولوجيا المبتكرة في تحقيق النّمو الاقتصادي إذا تمّ وضع سياسات منصفة وأخلاقية. فمثل هذه السياسات تعزّز المنافسة وتقلّل من الاحتكار، مع عوائق أقل، عبر قطاع الأعمال والقطاعات الأخرى، ومن ثمّ تُحدّث تأثيراً أكبر في التّنمية الاقتصادية³⁷.

وإتماماً للفائدة نعرض في خاتمة هذه الدراسة أهم التّوصيات والمقترحات المتوصل إليها:

- إنّ التوجه نحو اقتصاد رقمي كعامل أساسي للتنمية المستدامة، يمر حتماً بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية وتفعيلها في المجالات الحيوية لاسيما القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في تنمية القدرات وتعزيز من فرص النمو الاقتصادي.
- تحسين المنظومة القانونية والتنظيمية، مواكبة للتطورات الحاصلة في العالم، بغرض بلوغ الأهداف المرجوة ومن ثم الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين البحث وتطوير الابتكار التكنولوجي الرقمي، بإنشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، وإشراك الجهات الفاعلة التي لها من الخبرة في هذا المجال، ودعمها بالإمكانات المادية والمعنوية.
- تنمية قدرات ومهارات المورد البشري، وجعل برامج التعليم الرقمي والتدريب شاملة للجميع، كعامل أساسي للتحويل الرقمي.

- تعزيز آليات عمل التكنولوجيا الرقمية، في المجال المالي بما يساهم في الحد من التعاملات النقدية، وتعميم تطويرها في المجالات الحيوية الأخرى، عن طريق إعداد برامج رقمية حديثة وفعالة في المجال الصحي، التجاري، الدفع الإلكتروني، التعليمي الإلكتروني... إلخ.

الحواشي:

² - اللّجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع السابق، ص 9.

³ - يمكن الإطّلاع، على سبيل المثال، على بؤابة البيانات الأوروبية: European Data Portal

⁴ - European Union, " Big Data & Digital Clearinghouse", European Data Protection Supervisor (accessed on 5 July 2019).

⁵ - United Nation Global Pulse, « Big Data for Development: a primer » (2013).

⁶ - اللّجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع نفسه، ص 7.

⁷ - Open Knowledge Foundation, « Why Open Data? », Open Data Handbook (accessed on 15 August 2019).

⁸ - United Nation Global Pulse, « Big Data for Development: a primer », (2013).

⁹ - المرجع نفسه.: United Nation Global Pulse, « Big Data for Development: a primer », (2013).

Results of Development, « Five Organizations Awarded grants to build Knowledge on gender and open government», ⁻¹⁰
28 March 2019.

⁻¹¹ عرضت الإسكوا مجموعة القوانين الداعمة للحكومة المفتوحة بشكل تفصيلي في دراستها "تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية"، الصادرة عام 2018.

⁻¹² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع السابق، ص 11.

⁻¹³ Bart Van der Sloot and Sascha van Schendel, "International and comparative legal study on big data", Working Paper, N.20 (The Hague, The Netherlands Scientific Council for Government Policy).

⁻¹⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع السابق، ص 7.

⁻¹⁵ المصدر: المؤلف، بالإعتماد على دراستين للإسكوا: تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، 2018؛ ودليل تنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة، 2019.

⁻¹⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع السابق، ص 43.

⁻¹⁷ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع نفسه، ص 46.

⁻¹⁸ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع نفسه، ص 49-51.

⁻¹⁹ United Nation Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Global Humanitarian Overview 2019* (New York, 2019).

⁻²⁰ (Gainesville, FL, University of Florida, 2017) Angela B. Lindsay and others, Impacts of technological disasters.

⁻²¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع نفسه، ص 74.

⁻²⁴ Phil Mckinney, « Understanding the innovation economy and its impact in our world», 12 January 2017.

⁻²⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع السابق، ص 97.

⁻²⁶ OECD, Economic Performance and Structural Change: innovation as a key driver of sustainable growth. In OECD. *Reviews of Innovation Policy: Peru* (Paris, 2011).

⁻²⁷ OECD, *The Innovation Imperative Contributing to Productivity, Growth and Well-Being* (Paris, 2015).

⁻²⁸ Tobias Boyd, « Innovation and Economic Growth: the bottom line», *WIPO Magazine*, Vol. 6 (December 2015).

⁻²⁹ Ioan Radu Petrariu, Robert Bumbac and Radu Ciobanu, "Innovation: A path to competitiveness and economic growth. The case of CEE countries", *Theoretical and Applied Economics*, Vol. 20, N° 5 (2013).

⁻³⁰ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع السابق، ص 98.

⁻³¹ Claudia Blum, « How digital innovation is driving economic impact in today's world», 7 May 2018.

⁻³² Angus Deaton and others, «The rise and fall of growth», *Contemporary Economics* (10 January 2016).

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام 2018: تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة (E/2018/50).

⁻³³ ماكينزي: هي شركة إستشارية إدارية أمريكية، تقوم بإجراء تحليل نوعي وكمي لتقييم قرارات الإدارة عبر القطاعين العام والخاص، تنشر مجلّات فصلية في هذا الإطار.

⁻³⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/TDD/2019/4)، المرجع نفسه، ص 57.

⁻³⁷ United Nation Department of Economic and Social Affairs, "UN Report: Frontier technologies have huge potential to drive prosperity and protect planet, but only if properly managed", 8 October 2018.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1، بن يوسف بن خدة

كلية الحقوق

وفرقة البحث

PRFU التحول الرقمي كآلية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية

G01L01UN160120230019

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: رهانات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في عصر

الرقمنة في الجزائر -الواقع والآفاق عبر تقنية google meet



المنعقد يوم 24 أفريل 2023

تحت رئاسة البروفيسور عيادي فريدة

عنوان المداخلة: واقع ومتطلبات التنوع الاقتصادي في الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية

مستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة

من إعداد: الأستاذة الدكتورة عيادي فريدة

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

البريد الإلكتروني: f.ayadi@univ-alger.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنوع الاقتصادي باعتباره خيار استراتيجي وركيزة أساسية للتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد أساسي في عملية تصدير النفط، والتي تتعرض لتقلبات الأسواق العالمية ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة، والجزائر باعتبارها من الدول الريعية لذلك تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية سنة 1986 مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of economic diversification as a strategic option and a key pillar of sustainable development in rent economies that rely heavily on an essential resource in the oil export process sustainable development ", which is subject to the volatility of global markets and therefore cannot be relied upon to drive sustainable development In 1986, the Algerian Government adopted a series of economic measures and policies to overcome dependence on the burning sector and to make Algeria's economy more diversified in the light of contemporary economic changes.

مقدمة:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريفية التي تعتمد على مورد واحد للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن يعرقل عجلة التنمية إذا تعرض هذا المنتج إلى تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

بحيث نجد ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية قد يكون نعمة في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات، لكن من جهة أخرى قد يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود بديل لهذه الثروات، لذلك يتعين التفكير في تنويع اقتصاد تلك الدول، وتعتبر الجزائر من بين الدول الريفية، لذلك تبنت الحكومة منذ الأزمة النفطية لسنة 1986 و كذلك الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر سنة 2014 والناجمة عن تهاوى أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوى لها، مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الوطني أكثر تنوعا، ذلك للحد من المخاطر وعدم الاعتماد على النفط كمورد واحد في صادراتها.

وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون الإشكالية كالاتي: ما هي متطلبات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ أو بصياغة أخرى كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة في ظل التحديات الراهنة؟

من خلال هذه الدراسة سوف نحاول التعرف على ما يلي:

-أهم الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة،

-التعرف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله،

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

أولاً- مفهوم التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي إحدى البدائل الإستراتيجية التي لجأت إليه العديد من الدول على غرار البلدان التي تعتمد على المصدر الوحيد للدخل، وهناك عدة تعاريف للتنوع الاقتصادي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

يقصد بالتنوع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية¹.

كما عرف أيضا بأنه: الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة².

ثانياً- أهداف التنوع الاقتصادي

تعد حتمية تنوع الاقتصاد في البلدان الريفية خاصة ملجأ ضروريا قصد تحقيق التنمية وذلك نظرا للأهداف التي يفرزها في ظل المخاطر والأزمات التي قد تحل باقتصاد هذه البلدان. ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

-التقليل من نسبة المخاطر والصدمات الاقتصادية الخارجية الناجمة عن تذبذب أسعار المواد الأولية كالنفط،

¹ أوضافية حدة وخوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 7، 11 جوان 2017، ص 56.

² حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 168.

- خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريته من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات متعددة ورفع من قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي،
- تقليل المخاطر الاستثمارية: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، والذي يؤدي بدوره إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي³،
- خلق مناصب الشغل: لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط بين القطاعات الاقتصادية، وذلك يؤدي حتما إلى خلق فرص العمل ويقلص من نسبة البطالة،
- يساهم التنوع الاقتصادي في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية وإكسابها مرونة أكبر حتى تكون متألّمة مع الصدمات الاقتصادية،
- كما يساهم في ضمان استمرار وتيرة التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الإمكانيات المتاحة الذاتية⁴.

ثالثا - علاقة التنوع الاقتصادي بالتنمية المستدامة

تتمثل التنمية المستدامة على أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة

³ د. ضيف أحمد. د. عزوز محمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص 13-36.

⁴ د. زرموت خالد، التنوع الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 06، العدد 03، سنة 2017، ص 1188.

الأفراد من خلال النظم السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.⁵ وعبر التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة على أنه:⁶

- يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية،

- بالإضافة إلى قدرته على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نفاذ الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة،

- توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال منتج واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالنفاد،

- تلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة كتلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس،

- يؤسس اقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

المحور الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله

أولاً- واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات إذ تشكل الصادرات منها نسبته 97% من إجمالي الصادرات بالإضافة إلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجي يفتقر بدرجة كبيرة إلى التنوع، فمنذ عام 1973 وقطاع المحروقات يفرض هيمنته الكاملة على الاقتصاد الجزائري فقد استحوذ على مجمل

⁵ نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2000، ص 220.

⁶ موسى باهي، كمال رواينية، ص 141. التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 135.

الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أكدت الأزمة الاقتصادية عام 1986 هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على صادرات المحروقات⁷.

كما يعتبر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل يعتره العديد من المخاطر يمكن الإشارة إلى بعضها في ما يلي⁸:

-مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية: إن الاعتماد على ريع الصادرات النفطية يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة.

-تعتبر صناعة النفط صناعة ذات تكاليف متزايدة، حيث تتزايد التكاليف الإضافية.

- مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة.

-فضلا على الأزمات الدورية المصاحبة لهذا المورد والناجمة بالأساس عن تقلبات في أسعاره، ولعل خير دليل على هذا الأزمة النفطية لسنة 2014 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري التي فاقت كل التوقعات.

-تقشي ظاهرة الفساد الاقتصادي سيما وأن تلك الثروات الربعية تؤدي إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي في خلق مناخات تنمو من خلالها أساليب حكم واستراتيجية فاشلة⁹.

ثانيا-متطلبات التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله

1-متطلبات التنوع الاقتصادي

لإنجاح سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها:¹⁰

⁷ حجيرة عبد المنعم، أ. مزيان سعيد، التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 3، السنة 2019، ص 48-49.

⁸ بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2011، ص ص 64-67.

⁹ زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014" المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2015، (كتاب الملتقى، ص4).

¹⁰ صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2018، ص 76.

- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات،
- ضرورة العمل على تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية وأهمها صناعة البتروكيماويات وتطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة والقطاع المالي،
- بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي في القطاع الصناعي بالدولة،
- ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد والإدارة، أو تسيير لإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة،
- إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير¹¹،
- توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة¹²،
- إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات عديدة ومتنوعة، وتقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص¹³.
- توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال. كما يشكل قطاع العلوم التكنولوجية أحد أعمدة نجاح التنويع الاقتصادي والاستثمار في هذا المجال يسمح باكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجيا وتشجيع البحث العلمي في المعاهد والجامعات وتحفيز مهارات الابتكار والإبداع قصد النهوض بالقطاع الصناعي¹⁴.

¹¹ ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، ص 34.

¹² ضيف أحمد، عزوز أحمد، نفس المرجع السابق، ص 34.

¹³ بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 70، العدد 01، سنة 2018، مجلة الاجتهاد ص 343.

¹⁴ تقرير "عوامل نجاح التنويع الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، على الخط

-كما أن الجزائر تزخر بموارد طاقتية ومعنوية من شأنها النهوض بالقطاع الصناعي -الصناعات التحويلية -وتقوية البنى التحتية.

-بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الفلاحي وبحكم المساحة التي تتركب عليها الجزائر وتنوع المناخ من شأنها دفع عجلة النمو وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

-وفي ذات السياق يبقى القطاع السياحة البديل الأنسب لتنويع الاقتصاد الوطني بحكم المؤهلات التي يتميز بها على غرار التاريخ والموقع الاستراتيجي، لكنه يبقى بعيدا كل البعد بسبب المراحل التي مرت بها البلاد، فضلا عن غياب المحفزات السياحية وعدم القدرة على ضمان استقطاب السياح الأجانب.

2- الإجراءات الاستعجالية المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد

اعتمدت الجزائر مؤخرا حزمة من السياسات الاقتصادية مبرزة بذلك عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد الذي باشرت به في جوان 2016، وبحسب الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على موقعها الالكتروني، ينتظر أن تضفي هذه الجهود من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول سنة 2030، والذي يؤدي إلى اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وقد تم الكشف عن الخطوط العريضة للنموذج الذي ستعمل من خلاله على الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحاب اقتصاد متنوع تنافسي، من خلال مضامين وثيقة أولية محررة في 22 صفحة، تضمنت جملة من الإصلاحات " هيكلية" مرحلية عميقة تمتد إلى غاية 2030، متضمنة لجوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة وعصرنتها.¹⁵

وتشير الوثيقة إلى أن الجزائر وافقت في سنة 2016 على نموذج اقتصادي يركز من جهة على مراقبة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكلية على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6.5 % خارج المحروقات

¹⁵ Article, « Le nouveau modèle de croissance en Algérie », Ministère des finances, Alger, juillet 2016, p 11-12.

خلال العشرية القادمة حسب مت توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية، ويمكن تلخيص برنامج هذا النموذج من خلال المراحل الآتية¹⁶:

- المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) سميت بمرحلة الإقلاع: تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- المرحلة الثانية (2020-2025) سميت بالمرحلة الانتقالية: فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني للنكسة التي عصفت به منذ 2014 قصد الحفاظ على الأقل على التوازنات المالية والعمل على خلق ديناميكية لاستغلال الفرص والبدائل المتاحة.
- والمرحلة الثالثة (2026-2030): سميت بمرحلة الاستقرار، من خلالها تسعى الجزائر بلوغ مرحلة الاستقرار والتوافق ويكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف نتغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

¹⁶ Article, « Le nouveau modèle de croissance en Algérie », op. cit., p 11.

خاتمة

ختاما لدراستنا لموضوع المداخلة حاولنا دراسة إستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني.

كما تطرح الدراسة كيفية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات حسب الأولوية كدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو ودور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وصناعة السياحة كبديل لخلق الثروة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- أن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد لدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

-إن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات.

-الزيادة في مستوى تنوع الصادرات إحدى أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

-وتكثيف دور القطاع الخاص وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في عملية التنوع الاقتصادي والتنمية.

وبناء على نتائج التحليل، خلصنا إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار في المستقبل ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-تحقيق التنوع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار حوكمة المؤسسات عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط شفافة.

-وضع أطر تنظيمية للسياسة الاقتصادية كشرط مسبق للتنوع الاقتصادي من خلال تفعيل مناخ الاستثمار في الجزائر يتسم بالجاذبية والتنافسية والثبات والإستقرار.

-تحفيز القطاع الخاص من بوابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع خطط نظام المقاولاتية.

-إعادة النظر في الأطر التنظيمية للقطاع المالي في الجزائر من خلال وضع خطط وبرامج إستشرافية.

-وتدعيم القطاع الفلاحي بدرجة أولى والاهتمام به من خلال وضع برامج تنموية في هذا المجال.

-الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره البديل الأنسب لتنوع الاقتصاد الوطني بحكم المؤهلات التي يتميز بها على غرار التاريخ والموقع الاستراتيجي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً-المصادر القانونية

-قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 50 ، الصادرة في 28 جويلية 2022.

ثانياً-المراجع

- أوضايفية حدة وخوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 7، 11 جوان 2017.
- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- د. ضيف أحمد. د. عزوز محمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- د. زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في ظل التحديات الزاهنة، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، المجلد 06، العدد 03، سنة 2017.
- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2000.
- موسى باهي، كمال رواينية، ص 141.التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.
- أ. حجيرة عبد المنعم، أ. مزيان سعيد، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 3، السنة 2019.

-بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2011.

- زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014 " المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2015، (كتاب الملتقى).

-صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي إستراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2018.

- بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنوع الاقتصادية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 70، العدد 01، سنة 2018، مجلة الاجتهاد.

-تقرير " عوامل نجاح التنوع الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط، على الخط

[http :www.arab.api.org/images/training/programs/1/2014/221_p4017-](http://www.arab.api.org/images/training/programs/1/2014/221_p4017-)

- 6pdfapi.org

Article, « Le nouveau modèle de croissance en Algérie », Ministère des

-finances, Alger, juillet 2016